جامعة 8 ماي 1945 قالمة

حوليات جامعة قالمة

للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العدد رقم : 13
ديسمبر 2015

رقم الإيداع القانوني: 2129-2007
ISSN : 1112-7880

مديرية النشر لجامعة قالمة 2015

جامعة 8 ماي 1945 قـالمة

حوليـات جامعـة قالمـة

للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العدد رقم : 13

ديسمبر 2015

رقم الإيداع القانوني: 2007-2129

ISSN : 1112-7880

مديريـة النشـر لجامعـة قالمـة 2015

م ن ج ق

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

السادة القراء والباحثين.

يسعدنا كثيرا هذا التواصل العلمي / الاكاديمي الذي ما فتئتم تحرصون على أدائه باستمرار، وقد شدّ انتباهنا في جموع الباحثين هذا التنوّع في إنتاج المعرفة، الذي بات يلامس عامّة مجالات الحياة، وهو ما يؤكّد أنّ المسالة تتجاوز مجرد البحث والإنتاج العلمي إلى الإحساس الكبير بالمسؤولية تجاه المجتمع والإنسان بصورة عامة.

سنظلّ نؤكّد على الرسالة المزدوجة للجامعة التي نعني بها **المهمة البيداغوجية التكوينية، ومهمة البحث العلمي**، ومن الواجب أن تتحرّك عجلة النشاط الجامعي إلى **البحث العلمي** لتحقيق نوع من التوازن المنطقي في بنيتها شاننا شان نظرائنا في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وسواه.

لا شكّ أنّ مهمّة التاطير والتكوين والتاهيل في المراحل المتقدمة من اكتساب المعرفة تُعْنَى بادائها الجامعة ومؤسسات التعليم العالي دون سواها، لكونها الهيئة المؤهَّلة لتادية هذه المهمّة، وذلك حقّ وواجب تنظيميّا واجتماعيّا وإداريّا وسواها ... ومع ذلك فلقد كان من الضروري أن يتّجه الجامعيون – إلى جانب ذلك - نحو الإنتاج الفكري الذي يساهم

بقدر كبير جدّا في تحديث مناهج التكوين وتحيينها ، وإعادة تصنيفها وتوسيعها حتى تواكب الرّاهن بمختلف أبعاده وتقلّباته.

انطلاقا من هذه الرؤية نعلن عن صدور العدد الثالث عشر (13) لحوليات جامعة قالمة في صورته الجديدة، وبهذه الكثافة والتنوّع في الأبحاث التطبيقية المتعلقة بقضايا المجتمع والإنسان، من تشريعية، وتنظيمية، واقتصادية، واجتماعية، وتاريخية، وغيرها ممّا جادت به قرائح الباحثين.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشيد بهذه الجهود الكبيرة للباحثين والخبراء على حدّ سواء، ونشكرهم على هذا الأداء الخاص والمتميز الهادف إلى تطوير البحث العلمي في الجامعة، باعتباره المؤشّر الحقيقي الضامن لوجودها النوعي بين مؤسسات المجتمع المدني.

نتمنى للساهرين على سير المجلة التوفيق في مسعاهم النبيل، وأن يحقّق هذا العدد المبتغى، وهو ما نطمح إليه كاقلّ تقدير.

وفقكم الله وسدّد خطاكم.

رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد بامامشة

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

نضع بين أيدي قرائنا الكرام العدد الثالث عشر لحوليات جامعة قاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد قُيِّض له أن يتشكّل على هذا النحو من التّنوّع الجاري في مختلف مجالات المعرفة، تبعًا لتنوّع اهتمامات الباحثين، وتجسيدًا لمنهاج المجلّة الطامح إلى تشييد منبرٍ لتبادل التجارب البحثية، وتفعيل الطاقات الجامعية ضمن الإطار الذي وجدت من أجله، **إطار التكوين والبحث.**

ولئن كنّا قد حسمْنا في المسار المنهجي للمجلة بصفتها إصدارًا جامعيّا أكاديميّا، فلقد كان غرضَنا حتميةُ النشاط البحثي/ العلمي القاضي بضرورة التّخصّص لإتاحة الفرصة ما أمكن أمام جمهور الباحثين — قرّاءً وكتّاباً، إحْساسًا منّا بضرورة تَحَقُّقِ البحثِ العلمي - في فضاء التواصل - على مستوى التّدوين. فالتاسيسُ لثقافة التّدوين هو الرّسالة التي ينبغي أن نحرص عليها، وأن نضطلع بادائها على نحو من التواتر والدّيمومة، باعتبار ذلك جزءاً من وجودنا الطبيعي.

إنّ حوليات جامعة قاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية فضاء تواصلي رقمي وورقي، يحوي بين دفّتيه ما جادت به قريحة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد تنوّعت أبحاثهم بحسب تنوّع الخلفيات المعرفية لهؤلاء الباحثين، وبحسب تفاعلهم مع الواقع

ومتطلباته، فاتسمت بالإجرائية منهجاً، وبالبعد البراغماتي إطارا معرفيا لخصوصياته الوظيفية الضاربة في عمق البناء الاجتماعي أفرادًا ومؤسّساتٍ .

في هذا الإطار قُدِّرَ لموادّ **العدد الثالث عشر** أن تغوص في التجربة الفلسفية والإبستيميّة العربية بقراءة واعية لجهود الفلاسفة العرب" **في ما بعد المشاريع الفلسفية العربية : من التيارات والمشاريع إلى التجارب والبرامج الجديدة** ". ومن ثمّ ملامسة الذات الإنسانية في تجلياتها الخاصة المعقودة على **الجوانب النفسية،** أو في بعدها الاجتماعي الذي يتكشّف فيه الإنسان مطوِّرًا لإمكانياته التربوية في استثمار " **التكنولوجيات التعليمية في بيداغوجيا الإدماج** " أو من خلال الدّراسة النقدية **لمعوقات التعليم والتنمية** ". أو بتوظيف تكنولوجيات الاتصال ضمن سياقات كثيرة من نحو صِيَغِ **التّرويج والإشْهار،** أو صِيَغِ **التّواصل الاجتماعي** وما تضْمُرُه من تحقيق للذّات وتبادُل للتجارب والآراء، مع الأخذ في الاعتبار خصوصياتها المعقدة المتحقّقة، في فضاءات التواصل، سلاحًا ذا حدّين.

ولعلّ ما يثير الانتباه في هذا العدد أيضا تركيز الدّراسات على الواقع بما يحمل هذا الاختيار من تنظيم للثروات وتحصين لمصادرها من نحو " **الإطار المؤسّساتي والقانوني للموارد المائية في الجزائر** " . بالإضافة إلى قضايا المال والأعمال والسياسات النقدية **وانعكاساتها على النمو الاقتصادي وعلى أسعار الصرف.**

إننا – ونحن نقدّم هذا العدد إلى السادة القراء – نرجو أن نثير لديهم شيئًا من الفضول المعرفي، وأن نحقّقَ أحدَ أهمّ أهدافنا وهو تبادل التجارب البحثية .

نسال الله التوفيق وسداد المسعى.

مدير النشر
الأستاذ الدكتور رشيد شعلال

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلـــة علميـــة محكّمة، تصدر عن مديرية النشـــر بجامعـــة 8 مـــاي 1945 قالمـــة، و تعنى بنشـــر الأبحـــاث و الدراســـات الأصيلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

مديـــر الحوليـــة:
أ.د/ محمـــد نمامشة (رئيـــس جامعة قالمة)

مديـــر النشـــر:
أ.د/ رشيد شعـــلال

رئيـــس التحريـــر:
أ.د/ رشيد شعـــلال

هيئة التحريـــر:
- د. سهيلة بوخميس
- د. عبد العزيز جاهمي
- د. ناصر بوعزيز
- د. وسيلة حرقاس

المراجعة اللغوية :
- عبد الرحمان جودي

الهيئـــة العلميـــة للعدد:

أ.د علي حرب	الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د أحمد عبد الحليم عطية	جامعة القاهرة / مصر
أ.د عبد الناصر موسي	جامعة م.فيصل/السعودية
أ.د زين الدين مصمودي	جامعة أم البواقي/ الجزائر
أ.د لونيس أوقاسي	جامعة قسنطينة / الجزائر
أ.د الشريف ريحان	جامعة عنابة / الجزائر
أ.د نوارة قايد تليلان	جامعة بجاية / الجزائر
أ.د إسماعيل سامعي	جامعة أ.ع.القادر/ الجزائر
أ.د خير الدين معطى الله	جامعة قالمة / الجزائر
أ.دسليمان رحال	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د حسين زاوي	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د ابراهيم بلعادي	جامعة قالمة/ الجزائر
أ.د بوبكر بوخريسة	جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د قدادرة شايب	جامعة قالمة / الجزائر
أ.د عبد الناصر جندلي	جامعة باتنة/ الجزائر
أ.د نصر الدين جابر	جامعة بسكرة/الجزائر
أ.د خير الدين تشوار	جامعة تلمسان/الجزائر
أ.د مي العبد الله	الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د محمد قيراط	جامعة قطر / قطر
أ.د محمد شتاح	جامعة الشارقة / الإمارات
أ.د عبد الستار رجب	م.و للشغل/ تونس
أ.د أحمد أويصال	جامعة مرمرة / تركيا
د. الطيب نوار	خبير في علم الإجرام/الإمارات
د.أحسن طيار	جامعة سكيكدة/ الجزائر
د. منصف بن خديجة	جامعة سوق اهراس/الجزائر
د. مهدية هامل	جامعة الطارف/ الجزائر
د. عمـــر جنينـــة	جامعة تبسة/ الجزائر
د.خالد البحري	جامعة المنار/ تونس
د. رشيدة السمين	جامعة الزيتونة/ تونس
د. ميهوبي مراد	جامعة قالمة / الجزائر
د.أغمين نديرة	جامعة قالمة / الجزائر
د. بضياف عبد المالك	جامعة قالمة / الجزائر
د. الغالي بن ابراهيم	جامعة قالمة / الجزائر
د. شاوي شافية	جامعة عنابة / الجزائر
د. بوفاس الشريف	جامعة سوق اهراس / الجزائر
د. حسون محمد علي	جامعة قالمة / الجزائر
د. هوام جمعة	جامعة عنابة / الجزائر
د. لرباع الهادي	جامعة قالمة / الجزائر
د. حموش عبد الرزاق	جامعة قالمة / الجزائر
د. بورغدة رمضان	جامعة قالمة / الجزائر
د. قرزيز محمود	جامعة برج بوعريريج / الجزائر
د. الياس شرفة	جامعة الطارف / الجزائر
د. بوصنوبرة مسعود	جامعة قالمة / الجزائر
د. طارق عاشور	جامعة سعيدة / الجزائر
د. مجلخ سليم	جامعة قالمة / الجزائر

المراســـلات:

نرسل جميع المراسلات إلى: مديرية النشـــر جامعـــة 8 ماي 1945 - قالمـــة
العنـــوان: ص.ب 401 قالمـــة 24000 الجزائـــر
الهاتـــف: 037.21.58.49 الفاكـــس: 037.10.05.55
الموقع الإلكتروني: www.univ-guelma.dz Email: annalesguelmassh @ yahoo.fr

قواعـد و شـروط النشـر في المجلة

1- أن يتميـــز الموضوع بالأصالة و الجدة.
2- أن يكون الموضوع موثقـــا علميا.
3- أن لا يكون البحث قد نشر أو أرسل للنشـــر في مجلة أخرى.
4- أن لا يزيـــد عدد الصفحات عن 20 ص إلا إذا قسم البحث إلى حلقات.
5- البحوث و المقـــالات التي تصل المجلة لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر.
6- تنشـــر المجلة الموضوعات باللغة العربيـــة و الفرنسية و الإنجليزيـــة مع ملخص بثلاث لغات (عربية، فرنسية، انجليزي) في أقل من 80 كلمة مرفوقة بالكلمات المفاتيح.
7- تخضع الأعمـــال المرسلة للتحكيم قبل النشـــر.
8- جميـــع الآراء الواردة في المقالات المنشورة لا تعبـــر إلا عن وجهات نظر أصحابها.
9- ترسل جميـــع المراسلات إلى مديريـــة النشـــر

مجلة حوليات جامعة قالمة
ص.ب 401 جامعة 8 ماي 1945 قالمة 24000 - الجزائر
Email: annalesguelmassh@yahoo.fr
Tel : 037- 21- 58- 49 Fax : 037-10-05- 55

- ترسل المقـــالات مكتوبـــة بالخط Simplified Arabic 14 بالنسبة للغـــة العربية و خـــط Times New Roman 12 بالنسبة للغـــات الأخـــرى.
- شكـــل الورقـــة: 24 x16
- بالهوامش الآتيـــة:

أعلى: 2.5 أسفل: 2.5 يمين: 1.5 يسار: 1.5 التجليد: 1

- فـــي نسختين مرفقة بقرص مضغوط.

10- تذكـــر الهوامش فـــي آخر المقـــال.
11- على صاحب المقـــال أن يبيـــن بوضوح: الاسم و اللقب و المؤسسة التي ينتمي إليها والعنوان الكامل و الهاتف و البريد الإلكتروني.

الفهـرس

تصديـــر العدد

افتتاحيـــة العدد

1. ما بعد المشاريع الفلسفية العربية من النيارات والمشاريع إلى التجارب والبرامج الجديدة
أ.د/ احمد عبدالحليم عطية 29-01

2. مفهوم الذات – مقاربة نفسية -
أ. بن صغير كريمة و د. بومدين سليمان 53-31

3. قراءة في عوامل تدهور الصحة النفسية في المجتمع
د. قرايرية/ حرقاس وسيلة 88-55

4. مورفولوجية العنف بالمجتمع: الأسرة كعامل مولد للعنف
د. بن زيان مليكـــة 111-89

5. تطبيق التكنولوجيات التعليمية في ظل بيداغوجيا الإدماج
أ. زنقوفي فوزية و أ.د ابراهيم بلعادي 134-113

6. منهجية ابن خلدون
د. المولدي اليوسفي 179-135

7. نشـــأة الجامعـــات وتطورهـــا
د. بلصوار سهيلة 205-181

8. دراسة تحليلية نقدية لمُعوّقات التعليم والتنمية في ظل التحديات الراهنة
د. غـــول لخضر 237-207

9. تفعيل دور عملية الاتصال في الأسرة الجزائرية في ضوء التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة
د. سعيدي/ بشيش فريدة 251-239

10. الإشهار الدولي بين طموحات التنميط ومتطلبات التكييف
د. لبنى أحمان 280-253

11. المخاطر المرتبطة بالإستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي
د. ثريكـــي حسان 294-281

12. الاتصال الحدثي عبر مواقع التواصل الاجتماعي - صفحة فايس بوك
" قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " - نموذجا –
د. سمية بورقعة 316-295

13. دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية
د. بن صغير عبد العظيم 334-317

14. القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946
(دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية)
عبد السلام عكاش 354-335

15. الإطار المؤسساتي والقانوني للموارد المائية في الجزائر
د. فضيلة عاقلي 381-355

16. الرقابة الادارية بين الوصاية الادارية و السلطة الرئاسية
د. شوايدية منية 395-383

17. دور سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه في ضبط قطاع المياه في الجزائر
د. سهيلة بوخميس 414-397

18. حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك
تكوك شريفة و يحياوي حياة 430-415

19. إدارة الأزمـــات في ظل اقتصاد المعرفة
د. صولح سماح و أ. عمري ريمة 464-431

20. الأزمة المالية العالمية، الجذور، الأسباب والآثار
أ.د فريجة حسين و د. فريجة محمد هشام 497-465

21. واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات و سبل ترقيتها
خلال الفترة (2008−2012)
أ. حمزة العوادي 525-499

22. إطار مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
أ. انتصار سليماني 527-551

23. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)
د. نادية العقون 553-588

24. قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990 - 2013)
د. بوالكور نورالدين 589-625

25. تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "GDP"، دراسة حالة: ماليزيا خلال الفترة 1995 -2011
أ. سامية مقعاش 627-663

ما بعد المشاريع الفلسفية العربية
من التيارات والمشاريع إلي التجارب والبرامج الجديدة

أ.د/ احمد عبد الحليم عطية
جامعة القاهرة - مصر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة واعية للرصيد الفلسفي العربي ، الذي انتقل من مرحلة التاسيس للمعرفة الفلسفية مع الرواد الأول الذين رصدهم **جميل صليبا** في مؤلفه الموسوم بـ (**الفكر العربي في مائة عام**) **ومعن زيادة** في (**الموسوعة الفلسفية العربية**). وكان من الضروري أن يتطور البحث الفلسفي العربي بعد التاسيس الأول ليشمل التجارب اللاحقة باعتبارها مشاريع تفكير، وبذلك خرجت الفلسفة من قمقمها لتتّخذ من قضايا المجتمع ومن راهنه مادّته باعتبارها المجال المعرفي الأول الذي يعايش الإنسان في الزمان والمكان والعارف باسراره ومشاريعه وكل ما هو معقود على الإنسان بصفته منتجا للفكر والحضارة.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة ، الداروينية ، العقلانية ، الإبداع الاتباع ، الصراع الاجتماعي ، الحياد الفلسفي، الحداثة البعدية ، الميتافيزيقا ، الحراك العربي ...

أولاً: التيارات الفلسفية العربية:

تهدف هذه الدراسة إلي طرح قضية المشاريع الفكرية العربية للبحث من أجل بيان مكانة الفلسفة في سياق الفكر العربي المعاصر منذ بدايات القرن العشرين ومع ظهور الجامعات العربية وحتى اليوم؛ لمعرفة ما قدمته وما يمكن أن تقدمه للفلسفة العربية، موضحين: بداياتها ودوافعها , توجهاتها ومناهجها ومرجعياتها, تعددها وتنوعها واختلافها, سياقها الثقافي والاجتماعي, التاريخي والسياسي.

لذا فمن الضروري بالنسبة لنا الحفر في الجهود الأولى السابقة والممهدة للمشاريع الفكرية العربية التي قدمها جيل الرواد في الجامعات العربية والتي تعد بمثابة الأرض التي انبتت هذه المشاريع , تلك التي تناولها جميل صليباً في " **الفكر العربي في مائة عام**" تحت مسمى التيارات الفلسفية العربية , والتي أعاد تحليلها وتقييمها معن زيادة في مقدمة " **الموسوعة الفلسفية العربية** " والتي تناولها الباحثون باعتبارها أساس فعال في التغير الاجتماعي في الستينيات مثلما فعل أديب ديمتري , تحت عنوان " الفكر الفلسفي وصراعنا الاجتماعي" (مجلة الطليعة القاهرية أكتوبر 1966) ومراد وهبه الفكر الفلسفي في جامعاتنا المصرية في كتابه **مقالات فلسفية وسياسية** وزكي نجيب محمود.

وهي دراسات تتناول المرحلة المبكرة السابقة على ما سمى بعد ذلك المشاريع الفكرية العربية وهى تظهر لنا باعتبارها الحاضنة والأساس الذي ولدت فيه ما عرف بالمشاريع الفلسفية العربية ويمكن بيان ذلك على النحو التالي.

منذ حوالي أربعة عقود قدم جميل صليباً قائمة بالتيارات والاتجاهات الفلسفية في الوطن العربي في سبعة تيارات أو اتجاهات رئيسية في ذلك الحين : التيار الأول ممثلاً بفكر شبلي شميل (1890–1917) وهو ما يطلق عليه **الداروينية العربية؛** التي يمكن أن يدرج في عددها .سلامة موسى وإسماعيل مظهر وغيرهم. والتيار الثاني هو **تيار العقلانية** كما فهمها مفكرون عرب أمثال محمد عبده (1845–1905) ومحمد فريد وجدي (1878–1958) وأن كان موقفهما اقرب إلي الموقف الديني منه إلي الموقف العقلاني. ويندرج في هذا الاتجاه العقلاني موقف يوسف كرم. وكان أكثر أساتذة الجيل السابق يدخلون في عداد هذا النمط من العقلانية. أما التيار الثالث فهو تيار

المثالية وفيه نجد: وجدانية العقاد وجوانية عثمان أمين ورحمانية زكي الأرسوزي. والتيار الرابع مثلته المدرسة التكاملية عند يوسف كرم والخامس هو التيار الوجودي خاصة لدى عبد الرحمن بدوي والسادس هو الشخصانية الذي أراده أصحابه رداً على الوجودية من جهة والماركسية من جهة أخرى وأصحاب – هذا التيار رينيه حبشي ومحمد عزيز الحبابي . والتيار السابع والأخير هو تيار الاتجاهات العلمية بدئاً من يعقوب صروف حتى زكي نجيب محمود(1).

يعلق معن زيادة في دراسته التي قدمها بها **الموسوعة الفلسفية العربية تحت عنوان " الفلسفة العربية الحديثة والمعاصرة بين الإبداع والاتباع"** على هذا التصنيف : " أنه غير شامل , يقف عند حدود الفترة الزمنية التي وضع فيها من جهة , وهو يهمل تيارات فلسفية وفكرية عرفها الفكر العربي الحديث منذ مطلع القرن العشرين , كالتيار الماركسي والتيار الاشتراكي والتيار القومي من جهة أخرى ... يضاف إلي ذلك انه تصنيف غير نقدي , فهو لا يشير إلي الأهمية الفلسفية التاريخية لكل تيار ولا ما إذا كانت هذه التيارات قد حظيت بالقبول والتأييد من قبل المشتغلين بالفلسفة على الأقل وما إذا كانت هذه التيارات قدمت حلولاً لمشكلات وتساؤلات فلسفية أساسية تواجه المجتمع الذي ظهرت فيه ... كما نستطيع أن نضيف إلي هذه القائمة الكثير من الاتجاهات والتيارات الفلسفية كالبنيوية والاتجاه الفرويدي إلا أن أهم ما تهمله القائمة السابقة هو التيار الماركسي والاشتراكي عموماً والتيار القومي (ص13).

يقترح معن زيادة تصنيفاً جديداً للتيارات والمدارس والمذاهب الفلسفية في الفكر العربي الحديث يأخذ في حسابه العلاقة الجدلية بين الفكر العربي والفكر الأوروبي والغربي الحديث وهو تصنيف ثلاثي يقوم على ثلاثة

أطراف رئيسية : فريق يرفض الفلسفة الآتية من الغرب وفريق يقبلها وفريق يقوم بالتوفيق مقدماً مركباً فكرياً جديداً قد يحمل آفاقاً حل أو آفاق خروج من المأزق.

الفريق الأول يمثل التيار الذي يضم كل المذاهب والاتجاهات الفكرية التي تعارض الأخذ عن الغرب والتأثر بتجربته إلا في حدود ضيقة. ومن هنا محاولة تأصيل الفلسفة العربية الإسلامية وكان من شأن هذه المحاولة أن تذهب في اتجاهين : الأول هو معارضة المستشرقين ودعواهم أن الفلسفة العربية الإسلامية لم تكن أكثر من شروحات على الفلسفة اليونانية والثاني مواجهة الفقهاء المسلمين الذين يزعمون أن الفلسفة ضرب من ضروب الهرطقة لا غير . وكان أول من حمل لواء هذه الدعوة في اتجاهيها الشيخ مصطفى عبدالرازق (1885–1946) وسار على خطاه تلميذه على سامي النشار الذي اعتبر فلسفة مفكري علم الكلام وأصول الفقه ، هى الفلسفة الإسلامية على الحقيقية ويعتبر حسن حنفي نفسه رائداً لهذا الاتجاه الأصولي كما أشار إلي ذلك في كتابه " **من العقيدة إلي الثورة**".

والفريق الثاني يضم جميع المدارس والمذاهب والاتجاهات التي تمثل تيار التوجه نحو الغرب وتبني أفكاره وأخذ ثقافته ونقلها وهو يصدق على عبد الرحمن بدوي وزكي نجيب محمود خصوصاً وعلى بعض الماركسيين العرب.

الفريق الثالث يضم جميع الاتجاهات والتيارات التوفيقية في الفكر العربي كما في عقلانية محمد عبده ويوسف كرم وشخصانية الحبابي وكذلك التيار القومي العربي وما تلاه من حديث عن الاشتراكية العربية يدخل في إطار الفكر التوفيقي. ويعتبر رفاعة الطهطاوي (1801–1873).الشخصية الرئيسية الأولى من النهضة العربية أول من ادخل التوفيق إلي الثقافة العربية

وخير الدين التونسي (1820–1889) هو الشخصية الثانية في تيار التوفيق في حياتنا الفكرية الحديثة. فكانا بذلك الرائدين الفعليين للتوفيقية كما ظهرت بعد ذلك في الفكر القومي العربي حتى عدت التوفيقية التيار الأساسي في الفكر العربي بتجلياته المختلفة (2).

ولنا على ما سبق عدة ملاحظات هي :

1- إن كل من جميل صليباً ومعن زيادة أطلقا على الجهود الفلسفية العربية لفظ " تيارات " وأحياناً اتجاهات خاصة لدى صليباً 1966 وكذلك لدى معن زيادة 1988 الذي يفصل احياناً ويذكر " التيارات والمدارس والمذاهب الفلسفية" ولم يظهر في هذين التضيفين مصطلح مشروع أو مشاريع.

2- يختلف تصنيف صليبا عن ما قدمه معن زيارة بعد ذلك في أن الفلسفات في تصنيف صليبا لم تخرج من دائرة الاهتمام الجامعي الضيق إلي المجتمع الواسع وأن أياً منها لم يستمر ناشطاً بعد غياب صاحبه وأن ما يهم زيادة هو أن يكون الوعي الفلسفي على اتصال مباشر بالتاريخ فهو لا يقبل أى صيغة فلسفية إذا كانت منفصلة عن الوقائع التاريخية.

3- أن هناك بعض الجهود الفلسفية التي المح إليها زيادة في سياق تصنيفه توضح أنها أساس ما عرف فيما بعد تحت عنوان المشاريع الفلسفية العربية وإن كان لم يتحدث عنها أو يتوسع فى بيان توجهاتها ونحن في حاجة ملحة إلي تناول الجهود الفلسفية فترة السبعينيات والثمانينيات , وعلى هذا نود أن نشير إلي بعض الدراسات حول التيارات السابقة لدى أصحابها ومواقفهم من التيارات الأخرى .

يستخدم أديب ديمتري في دراسته بمجلة الطليعة " **الفكر الفلسفي و الصراع الاجتماعي**" لفظ تيارات فهو يتحدث عن التيارات التي تتجاذب الفكر الفلسفي في بلادنا في المرحلة الراهنة أكتوبر 1966. فالصراع بين الفلسفات ليس مجرد صراع بين مذهبيات وتعصبات يمكن تجاوزها. بل هو بالضرورة انعكاس للصراع الاجتماعي الحاد الذي يدور بين القوى الاجتماعية وجزء من المعركة الشديدة في كل مكان بين قوي التقدم والرجعية. والتيارات الأساسية التي يعرض لها من منظور ماركسى هي : الوضعية المنطقية والبراجماتية ودعوى الحياد الفلسفي آو الواقعية الجديدة لدى ممثليها في بلادنا على وجه الخصوص. وهو يتبع أفكار ممثليها الرئيسيين خاصة في تطبيقاتها الاجتماعية التي تكشف عن حقيقة مواقعها وراء التجريدات والأفكار والمبادئ الخلابة.

وتتصف الوضعية المنطقية عند أبرز ممثليها كما يرى بتأكيدها أن لا يمين ولا يسار ولا رجعية ولا تقدم في الفلسفة ولا حتمية للثورة أو التاريخ , ولا مجتمع ولا أخلاق. ومحصلة هذه النظرة تجميد الأشياء ووقف حركتها يقول: "محور اهتمام زكي نجيب ليس هدم الميتافيزيقيا ولا التصدي للغيبيات, كما تدعى فلسفته بل شغله الشاغل تفنيد المادية الجدلية والتصدي لتيار الماركسية ومفهوم الضرورة والحتمية وبالأخص في المجتمع والتاريخ وهو حجر الزاوية في أي نظرية ثورية وفيلسوفنا يلغى هذا كله ليستبدله بمفاهيم الصدفة والحرية بلا حدود ولا قيود والعالم بلا نظام ولا قانون.

والبراجماتية وضعية أخرى يقدمها فتحي الشنيطي باعتبارها الفلسفة العلمية , التى تتوخى أن تدخل في الفلسفة المنهج العلمي التجريبي, إلا أنها كما يذكر ديمتري مذهب سرعان ما يتحول عن العلم ليعكف على تحطيم أساسه، يلغى

حقيقة العالم المادية والموضوعية ويحول الأفكار إلي مجرد أدوات لتحقيقه الغرض والنجاح. أن نفوذ البراجماتية فى مصر يتعدى الوضعية المنطقية المعزولة داخل أسوار الجامعة ذلك أن لها تراث خطير في ميدان التربية من خلال مدرسة إسماعيل القباني.

ويتناول التيار الوجودي عبر ممثله الكبير عبدالرحمن بدوي الذي يستمد جذور فلسفته في الأساس من الفلسفة الألمانية الرجعية. ويرى أن هذا المذهب في صورته الفردية والذاتية الصارخة , ومعاداته الصريحة للعقل, ولكل ما هو عام واعترافه بالجزئي وحده يسكن نفس القلعة التي تسكنها المذاهب الوضعية الحديثة , وأن لم ينتمي إليها , قلعة الرأسمالية التي تفزع من العقل ومن القانون ومن الحقيقة في صورتها الشاملة , لأنها تفزع من الخطر المقبل خطر الاشتراكية العلمية.

ويختتم دراسته بالواقعية الجديدة ويناقشها تحت عنوان البحث عن السراب في الفلسفة. ويرى أنها تميزت بطابع التوفيق؛ هي كما يذكر صاحبها يحيى هويدي فلسفة المواقف وفلسفة الوجود ضد المعرفة. فلسفة المواقف؛ لأنها لا تتقيد بمبادئ أو مذاهب أو نظريات مسبقة وإنما تبدأ من مشكلات الواقع لتتخذ فيها موقفاً. والمسألة الأساسية التي تحرك فكر هويدي هو الفزع " من المذهبية" التي لا تعني في نظره سوى الجمود والانفلاق والعبودية.

وباستثناء دعوى الحياد فإن العديد من الأفكار التي يقدمها هويدي خاصة تمسكه بواقعية وموضوعية العالم الخارجي أقرب إلي منطق العلم وأقل معاداة للجدلية من دعاة الوضعية والبراجماتية والوجودية ونقده الصادق للوضعية في " ما هو علم المنطق" تعير عن هذا الاتجاه. وهو لا يرفض الضرورة والحتمية بشكل قاطع كما تفعل بقية الفلسفات الرجعية(3).

وفي نفس الإطار يتناول مراد وهبه **الفكر الفلسفي في جامعاتنا المصرية.** فهو يؤكد أنه حين تكون الثورة الاجتماعية يكون الصراع بين الطبقات. وهذا الصراع يستند إلي قوانين الديالكتيك. ويتساءل وهبه ابن يقع الفكر الفلسفي من هذا الديالكتيك. وعلى هذا يتوقف عند بعضاً من رواد الرعيل الأول يوسف كرم وعثمان أمين وزكي نجيب وبدوي ويوسف مراد ومن الرعيل الثاني عند زكريا إبراهيم ويحيى هويدي وفؤاد زكريا(4).

يحدد وهبه تحليله في " **الفكر الفلسفي في جامعاتنا المصرية**" ويؤكد على مفهوم الجدل (الديالكتيك) مضيفاً كل من يوسف كرم ويوسف مراد من الرعيل الأول وزكريا إبراهيم وفؤاد زكريا من الرعيل الثاني. ويوسف كرم صاحب المذهب العقلي المعتدل طرحه في كتابين هي : " العقل والوجود" و"الطبيعة وما بعد الطبيعة"؛ يعلى من الإيمان فوق العقل ويتأثر عثمان أمين بهذا المذهب فيأخذ بالعقل والإيمان معاً (ص8). والنتيجة المحتومة بمواجهة المسائل الاجتماعية ليس فقط مواجهة مثالية بل أيضاً مواجهة دينية (ص9).

ويشير إلي تبني زكي نجيب وجهة نظر الوضعية المنطقية في مفهوم العلم ويرجع إلي تبني هذا المفهوم إلى دافع اجتماعي. ويبين أن بدوي يرى أن مذهبه الوجودى يصلح أن يكون ايديولوجيا للمجتمع العربي وتبريره لهذه الصلاحية هو التراث الإسلامي ممثلاً في التصوف.

ويثنى بعد ذلك بالرعيل الثاني ويبدأ بزكريا إبراهيم الذي يدعو إلي الوجودية المؤمنة. ويتوقف عند يحيى هويدي الذي يدعو إلي الواقعية النقدية والأدق الواقعية الجديدة وأنها التعبير الفلسفي عن الحياد الإيجابي في كتابه " **الحياد الفلسفي**" الذي يعد عنده وسط بين المثالية والمادية , وبين الماركسية والوجودية. ويضيف وهبه " يبدو أن هويدي ينحاز رغم حياده الفلسفي؛

فالاشتراكية عنده واحدة لأن مبادئها واحدة مع اختلاف في التطبيق لكنه يقرر في نفس الوقت أن الدين الإسلامي يبرر ويثبت هذه الفلسفة.

ونتوقف عند موقفين تناولهم وهبه لم يذكرهما أديب ديمتري هما: يوسف مراد وفؤاد زكريا الأول صاحب التكاملية والثاني صاحب الدعوى إلي الموقف الطبيعي. ومحور منهج التكاملية هو الحركة الدائرية اللولبية التي تفيد أن التطور يسير طبقاً لخط مستقيم مطرد كما أن الارتقاء ليس تقدماً إلي الأمام باستمرار. بل أن في كل نحو وتقدم إلي الوراء استعداداً للوثبة القادمة وهي وثبة تحمل الكائن النامي إلي ابعد مما وصل إليه في المرحلة السابقة والغاية من وراء ذلك تحقيق التكامل (ص14).

ويتبنى فؤاد زكريا المادية كما يتضح في قوله في كتابه " **الإنسان والحضارة في العصر الصناعي**" ان المشكلة الرئيسية في الشرق هي ضمان الحد الأدنى من مطالب الحياة لمجموع الناس. وفي مثل هذه الحالة يكون العبث أن يقال لنا ان تحل مشاكلنا عن طريق التمسك " بالروحانية" فمن المحال ان ننتظر سمواً أخلاقياً من شخص جائع أو انتاجاً فكرياً من رجل هزيل. بيد ان ضمان الحد الأدنى يقتضي أن نكرس حياتنا كلها متفرعين له . وفي هذا التفرغ سنكون حقاً مهتمين بالمادة ولكن من أجل غرض يعلو على المادة"[5].

ويعرض زكي نجيب محمود في كتابه من زاوية فلسفية للـــ"الفكر الفلسفي في مصر المعاصرة" 1979، مؤكداً أن قوام الفكر الفلسفي هو الدعوة إلى الحرية وإلى التعقل. وقد حمل هذه الرسالة الفكرية هواة ومحترفون. من الهواة الذين مهدوا الطريق قبل ظهور الدراسة الفلسفية المتخصصة: جمال الدين الأفغاني في رده على الدهريين ومحمد عبده في شرحه لمفاهيم العقيدة الإسلامية على أساس المنطق العقلي في الدراسات الأدبية.

ويبدأ بيوسف كرم (1886- 1959) المعبر عن المذهب العقلي، ويذكر توفيق الطويل من أنصار المذهب العقلي المعتدل، والتجريبية العلمية عند زكي نجيب، ويذكر الدعوة إلى حرية الفرد عند عبد الرحمن بدوي في فلسفته الوجودية وعثمان أمين صاحب الجوانية (ص 5- 40).

ومن الواضح من تناول الدراسات السابقة للفكر الفلسفي ومن تواريخها – باستثناء معن زيادة – عدم ذكر لفظ أو مصطلح المشاريع الفلسفية العربية, وعدم تناول أية جهود شامية أو مغاربية, صحيح ان صليبا يذكر شلبي شميل الذي يعرف عالماً أكثر من كونه فيلسوفاً ويذكر الأرسوزي مثلما يذكر عزيز الحبابي. ويشير زيادة إلي غياب تيارات عديدة لا يذكرها صليبا إلا أن المهم فيما سبق هو عدم الاهتمام الكافي في هذه التصنيفات وفي الدراسات التالية عليها بجهود ذات إسهام هام واخص بالذكر هنا فؤاد زكريا الذي تتجاوزه التصنيفات مثلما تتجاوز ناصيف نصار أيضاً ممن سيظل لهم حضور قوي خاصة الفترة التي كتبت فيها هذه الدراسات وبعدها وبعد المشاريع الفلسفية المعروفة وهو حضور هام يجدل الفكر والواقع بصورة واضحة[6].

ثانياً : المشاريع الفلسفية

ووفقاً للمعطيات المتاحة لا نجد استخداماً لمصطلح " مشروع " بالمعنى الفلسفي- إذا اعتبرناه مصطلحاً- قبل استخدام الطيب تزيني له في كتابه " **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط**"[7]. ولدى محمود أمين العالم في كتاباته النقدية التي يصف ويحلل فيها أعمال حسين مروة ومهدي عامل ومحمد عابد الجابري وحسن حنفي. ويربط العالم في دراسته "ملاحظات منهجية تمهيدية التي شارك بها في ندوة المجلس القومي للثقافة العربية 1988 كتاب الجابري "نقد العقل العربي" بمشروع ثقافي شامل يتطلع

به الجابري إلى الإسهام في تجديد الفكر والواقع. ويصف الكتاب بالمشروع الجليل الذي يقدمه الجابري (ص 261)[8]. فمنذ البداية – على ما نعتقد– لم يصف أياً من هؤلاء عمله أو يطلق عليه اسم " مشروع" وإن كان المصطلح قد شاع بعد ذلك على استحياء ثم أصبح عنواناً رئيساً على تلك الجهود والكتابات التي تتناول الفكر العربي وفق مناهج ورؤى جديدة توظف الفلسفات الغربية لقراءة التراث العربي.

ويستخدم المشاركون في ندوة المجلس القومي للثقافة العربية (1988) عنوان "**العقلانية العربية والمشروع الحضاري**" مؤكدين أن الهاجس الأكبر الذي نظم كل موضوعات الندوة.. هو التساؤل الجذري عن مستويات ومكونات العقلانية وليس هذا **المشروع الحضاري** آخر إلا البحث في شروط استعادة العرب لدورهم الحضاري على الصعيد العالمي وذلك بإنشاء الدولة العربية الواحدة المتحررة والمحررة، والمحققة للتقدم والعقلانية والديمقراطية والضامنة لحقوق الأفراد والجماعات في إطار دولة المؤسسات والقانون والحريات الأساسية (ص 9) واستخدمت إحدى الأوراق عنوان "**المشروع القومي والحداثة**" (179– 192).

فى تمهيده تحت عنوان لماذا طرح قضية "التراث العربى". في كتابه مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلى حتى المرحلة المعاصرة. من التراث إلى الثورة. حول نظرية مقترحة فى التراث العربى جـــــــــ2 1976. ويؤكد الطيب تزينى على وعيه بالمصطلح واصراره على استخدامه ويشير إليه مراراً فقد اصدر كتابه "مشروع رؤية جديدة للفكر العربى فى العصر الوسيط "1971 باعتباره المرحلة الأولى من (مشروع) يضم مرحلة ثانية تشمل الحقبة التاريخية الممتدة فكرياً من النصف الثانى من القرن 15 الى القرن 19 ووضع خطة " المشروع" على إنجاز هاتين الخطوتين لكننا –

كما يقول تزيني – توصلنا إلى قناعة جازمة، إن انجاز مثل هذا المشروع التاريخي التراثي نقيض ويشترط مقدمة شاملة تبحث في القضايا المنهجية الرئيسية (ص13).

وما لم نلتفت اليه هو ان تزيني يقدم هذا المصطلح كما يتضح من عنوان كتابه تأكيداً للرؤية جديدة " وليس المشروع بمعنى أنه يقدم قراءة نوعية تعتمد على منهجية جديدة هي المادية التاريخية الجدلية(9). ولم يطلق أحد غيره من أصحاب هذه الرؤى والتصورات الجديدة على عمله في البداية عنوان مشروع.

والسؤال أو الأسئلة التي يمكن أن تثار الآن وبعد ما يقرب من أربعة عقود على تلك الجهود هل قدمت المشاريع الفلسفية العربية رؤى وتصورات أسهمت في الانتقال بالمجتمع العربي – الفكر العربي– من الإطار التقليدي للعصر الوسيط إلي الإطار الحداثي أو هل تلك هي مهمتها؟ هل تعثرت هذه المشاريع في انجاز هذه المهمة وما هي أسباب تعثرها؟ وهل ترجع أسباب التعثر لمنهجية المشاريع نفسها أم للواقع الذي تتعامل معه؟

وهل يمكن مواصلة تلك المشاريع في الراهن وهل من ضرورة لمواصلتها أم أن علينا إعادة النظر في بنيتها ومناهجها إعادة جذرية؟ وإذا كان البعض يعلن تشككه أو يأسه منها فما البديل؟ هل علينا أن نلقي بها جانباً ام نعيد النظر في منطلقاتها من جديد؟

هل وضع هذه المشاريع والجهود والإبداعات , موضع تساؤل ونقاش وحوار يعني هجوم ورفض وإنكار لها كما يتوهم البعض أم تطوير وإضافة وتعديل عليها أم تجاوز واستشراف آفاق جديدة مغايرة لها , لمواصلة التفلسف والتأكيد على دور الفلسفة في حياتنا الراهنة؟

أم ان الطموح الأساسي هو إعادة قراءة هذه المشاريع وإعادة طرح اشكالياتها في مرحلة مختلفة تاريخياً وسياسياً عن المرحلة التي ازدهرت فيها؟ وهذا يعني التساؤل عن منطلقات تلك الاجتهادات والإبداعات وهل ما زال لها وجود وحضور في حياتنا أم ان هناك واقع مختلف وإشكاليات مغايرة نحياها وتشكل حياتنا؟ وازاء هذا التغاير في السياق التاريخي والسياسي والثقافي للمشاريع الفكرية ولواقعنا الحالى فما العمل؟ بمعنى هل تعاملنا مع هذه المشاريع تعاملاً فلسفياً نظرياً باعتبارها منجزاً للفكر العربي المعاصر أم ان علينا أن نتعامل معها في السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي باعتبارها مهمة لتغير الواقع نفسه؟

ويمكننا اضاءة الإجابة عن بعض ما سبق بطرح هذه الفرضية : هل يمكن لنا تقديم تفسير تاريخي اجتماعي لهذه التيارات والمشاريع وما يتلوها بتقسيمها إلي مراحل متتالية تتسلم الواحدة من السابقة يرتبط بعضها ببعض أو تتنافس أحداها مع الأخرى؟ تتسم المرحلة الأولى في فرضيتنا بالطموح والتطلع نحو الثقافة الوطنية في إطار النهضة والتحرر والاستقلال الوطني وبناء الدولة الحديثة منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصف الستينيات. وتأتي الثانية في قطيعة مع الأولى وتجاوزاً لها وهي تبدأ بحرب حزيران والهزيمة العربية في 1967 والصدمة الحضارية وتراجع حركات التحرر وفقدان الثورات والأحزاب القومية الكبرى مصداقيتها أو قدرتها على الحركة وانتهائها إلي عكس أهدافها ومن هنا اعتبارنا الفكر والثقافة هي الحصن المنيع وخط الدفاع الأخير لبقاء الأمة.

وتمثل المرحلة الثالثة تحولاً عن الثانية وسعياً لنفض الهزيمة ومحاولة تجاوزها والدخول في الحداثة الحقيقية وبداية تجارب فلسفية جديدة في مناطق ثقافية مغايرة في العالم العربى انتقالاً من مصر والعراق وسوريا ولبنان نحو

المغرب وتونس والجزائر. وهي مرحلة تداخلت فيها الحداثة وما بعد الحداثة لتشكل تجارب جديدة تتجاوز النقص في إسهامات المرحلة السابقة وتعود للمهمش منها والمبعد عنها؛ لها روادها وتجاربها وتوجهاتها وقدرتها على الاستمرار في المستقبل وبها إمكانية التوسع لمناطق عربية مشرقية أيضاً وتمثل جيل جديد للمرحلة الراهنة تمتلئ بزخم فلسفي مغاير . المرحلة الأولى هي التيارات الفلسفية والثانية هي المشاريع الفكرية والثالثة التي نحياها الآن وبدأت تباشيرها هي التجارب الجديدة .

وعلينا أن نوضح أن هذه المراحل أو ان لفظ مراحل , لا يمثل بدقة تحولاً الفكر العربي الحديث؛ فهي أقرب إلي أن تكون توجهات؛ ففي المرحلة التي تعرف بالتيارات الفلسفية نجد بذور المشاريع الفلسفية وهناك استمرار لها مع ازدهار وحضور هذه المشاريع ولا تمثل المشاريع فى الحقيقة ؛ كل اجتهادات الفلاسفة العرب المعاصرين , فهناك من هؤلاء من قدم أطروحات أكثر ابداعاً وحضوراً مما يندرج تحت عنوان المشاريع بل وهناك من يتجاوز النسقية والمذهبية التي تمثل احد سمات المشاريع الفلسفية طلباً للتعددية والاختلاف من الاتجاه الأول نذكر فؤاد زكريا وناصف نصار وعلى أو مليل وفهمي جدعان ومن الثاني نذكر فتحي التريكى ومطاع صفدي وعبد السلام بنعبد العالي. ومن هنا فنحن نجد كتابات واجتهادات وتجارب جديدة لها حضورها مع ما يسمى المشاريع الفلسفية العربية.

بل أننا نجد لدى غير المتخصصين في الدراسة الفلسفية مفكرين كبار قدموا إسهامات فلسفية لها دورها الهام في الثقافة العربية نخص بالذكر كل من أحمد ابو زيد والسيد ياسين ومحمد علي الكردي في مصر مع العروى والخطيبى من المغرب وهشام جعيط من تونس وهشام شرابى من فلسطين.

ونفضل بداية ان نحدد معنى مصطلح " مشروع" قبل تناول المشاريع الفلسفية العربية. وسوف نعتمد على ما كتبه فيلسوف العلم المعاصر فيليب كيتشر في كتابه The ethical project وهو وأن كان لم يقدم تحديداً لمعنى " المشروع"؛ فإننا يمكن اعتماداً على وصفه للمشروع الأخلاقى أن نصل إلي تصور يوضح من وجهة نظرنا معنى المشروع. يقول : " تتخلل الأخلاق كل مجتمع بشري وكل جوانب الحياة البشرية. ونحن جميعاً مطمورون في المشروع الأخلاقي" (ص11) والمشروع هنا وكما يصفه على العكس مما نجد لدى فلاسفة الأخلاق التقليديون ليس عملاً فردياً بل هو مشروع يشمل كل المجتمع البشري واغلب أن لم يكن كل أعضائه وهو يستغرق الجميع الذين ينخرطون فيه. ويضيف تبدو الأخلاق كظاهرة بشرية منتهية دائماً وأبداً ونحن بشكل جماعي ابتكرناها وطورناها جيلاً بعد جيل. يجب أن نفهم الأخلاق كمشروع؛ المشروع الأخلاقي الذي تم اشراكنا فيه معظم تاريخنا كنوع بشري".

والمشروع هنا يتعلق بالصيرورة والجماعية والابتكار والتطوير والتاريخية وهو ما يتضح في فقرة مكملة في نفس الصفحة يقول فيها " يتصور المشروع الأخلاقي وكأنه نشأ من قبل أسلافنا البعيدين . استجابة لمصاعب حياتهم الاجتماعية , لقد ابتكروا علم الأخلاق , لقد قومت الأجيل المتعاقبة التراث الأخلاقي المنقول". هنا يتضح أن المشروع ليس ترفاً فكرياً نظرياً بل هو جهد جماعي مقابل مصاعب حياتية , جهد جماعي متطور يتسم بالصيرورة التاريخية والتفاعل الاجتماعي.

ويكرر مؤكداً :" لقد بدأ المشروع استجابة للرغبات البشرية المركزية والاحتياجات الناشئة من نمطنا الخاص في الوجود الاجتماعي". وأخيراً

المشروع الأخلاقي مشروع ضخم يضع فيه الناس خطة لكيفية التعايش معاً (ص20) والعبارة الأخيرة تحتوي علي ملامح ثلاثة هي: أولاً المشاركة الجماعية الكلية مقابل الذاتية الفردية، وثانياً أنه يقدم حلاً وخطة وبرنامج عمل لغاية هامة وأساسية، وثالثاً هذه الغاية هى التعايش معاً والحياة سوياً(10).

وأخيراً فإن كتيشر يتناول المشروع الأخلاقى للبشرية ككل وليس لأمة وجماعة معينة مما يطرح علينا سؤالاً اساسياً هو هل المشاريع الفلسفية العربية لها طابع فردى خاص بالفيلسوف الذى يقدمه أم مشروع قومى كما يظهر من وصف المشاريع بالعربية أم هى مشاريع لها الطابع الكلى الكونى الإنسانى؟ وهل يمكننا نعتها بالفلسفية؟ نحن إذن بين مستويات ثلاثة هى : الإبداع الفردى الذاتى ، التوجه القومى العربي، والغاية الإنسانية الكونية.

نناقش هنا على ضوء التصور السابق للمشروع؛ المشاريع الفلسفية العربية ونطرح عليها أسئلة تتعلق بطبيعة هذه المشاريع ومناهجها وتوجهاتها وإلي أي مدى تحمل سمة الإبداع الفكري الذاتي أو المشروع القومي العربي أو الفلسفي الكوني؟ وهل تمثل في النهاية مشاريع متعددة أم مشروعاً عربياً فلسفياً واحداً؟

أول ما يصادفنا هو ذاتية هذه الاجتهادات وفرديتها فكل منها يحمل اسم صاحبه ؛ فنحن نطلق عليها أسماء : مشروع الجابري، مشروع أركون، مشروع حسن حنفي, مشروع الطيب تزيني. الخ. هنا تواجهنا طبيعة كل مشروع فكثير منها يستمد منهجيته ومفاهيمه من فلسفة أو فيلسوف أو تيار فلسفي غربي وكل منها يعبر عن توجه وعلى هذا ظهر الحديث عن المشاريع الأيديولوجية والإسلامية والإصلاحية.

واكتشفنا ان هناك من كبار مفكرينا وفلاسفتنا من لا يندرج عمله تحت أحد هذه " اللافتات" رغم أهمية أطروحاته وتميزها مثل ما قدمه صاحب الاستقلال الفلسفي وصاحب " الإصلاحية العربية" " والسلطة السياسية والسلطة الثقافية "(11)، فظهرت عناوين أخرى للمشاريع وصارنا نتحدث عن المشاريع العلمانية أو العلمية التي نتحدث فيها عن سلامة موسى وزكي نجيب والمشاريع الإسلامية والتي تتناول فيها أعمال مصطفى عبدالرازق ومالك بن نبي والمشاريع النقدية: فؤاد زكريا وفهمي جدعان والحداثية وما بعد الحداثية: فتحي التريكي ومطاع صفدي والتى تنقلنا إلى ما بعد المشاريع الفلسفية المعروفة وتفسح المجال من داخلها للتجارب الفلسفية الجديدة(12).اتسع نطاق المشاريع العربية وتجاوز أصحابها أصحاب المجلدات المتعددة من هنا عدنا مرة ثانية نطلق عليها عناوين: "التراث والتجديد", "التراث والثورة", "النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية"،"بنية وتكوين العقل العربي","علمية وتاريخية العقل العربي الإسلامي".

وازداد الحديث بعد الثورة بالابستمولوجية في الغرب عن الحفريات والجينالوجيا فظهرت هذه العناوين في أعمال الباحثين العرب. وأصبحنا نتحدث عن المنهج البنيوي والمنهج التفكيكي وصار العنوان أو التوجه الأساسي "**هو تجاوز الميتافيزيقيا**" والتأكيد على **الحداثة البعدية** وتحول اتجاهنا عن السياقات المنهجية المحددة لفلسفة بعينها وانفتحنا على التعدد والتنوع والاختلاف والتسامح وتجاوز المذهبية والنسقية والأيدولوجيا. وأصحاب هذه المشاريع ورموزها هي الأسماء التي ما زالت تقدم ابداعها حتى اليوم: مطاع صفدي وفتحي التريكي وعبدالسلام بنعبد العالي, الذين تحلق حول كل منهم جيل من الباحثين الشباب في المغرب وتونس والجزائر

ومصر . جيل جديد نشط خلال هذا العقد وبدأت تتضح ملامحه وسمات كتاباته واختلافه وتمايزه عن أصحاب المشاريع وان كان لم يعرف بعد المعرفة الكاملة ولم توجه الدراسات نحو بما فيه الكفاية (13).

ونحن أقرب إلي هذا الجيل ننطلق من نفس منطلقاته ونتفق مع العديد من اطروحاته ونتلمس معه الطريق ونتابع تجاربه الجديدة ليس فقط باعتباره احدث ابداعات الفكر العربي المعاصر وإنما لقدراته على تجاوز ما وقع فيه كثير ممن خلط الفلسفة بغيرها من أنشطة , ذلك أن أخطر ما ينبه عليه هذا الجيل هو الوقوع في أدلجة وأسلمة الفلسفة.

علينا أن نثير السؤال الملح حول العلاقة بين المشاريع العربية والحوار بينها وهل يزيد أو يقل ما يجمعها عن ما يفرقها؟ وما هو المشترك والمتمايز بينها؟ وإلي أي مدى ساهمت في تطوير الفكر الفلسفي العربي؟ نحن لا نعتبر هذه المشاريع منعزلة بعضها عن بعض وأن لم يكن بينها حوار19 باستثناء ما تم بين محمد عابد الجابري وحسن حنفي من حوار. وكان أصحابها أكثر حرصاً على عدم التضحية بالموضوع على حساب المنهج وإن كان الغالب هو توظيف احد المناهج الغربية. وعلى هذا فإن الغاية كانت إعادة النظر. نحن في حاجة إلي ابداعات واجتهادات فلسفية.

وهي ما تعرف اليوم بالتجارب الفلسفية الجديدة. وهذه التسمية التي تميز الإنتاج الفلسفي العربي الراهن عن التيارات الفلسفية العربية فى الخمسينيات والستينيات والمشاريع الفكرية العربية فى السبعينيات والثمانينيات, هي ما يسود الساحة الثقافية الآن فيما بعد الألفية ونطلق عليها لفظة " تجارب". وهي لفظة استخدمت عنواناً في بعض المؤلفات العربية نجدها عند ماجد فخري في كتابه " **أبعاد التجربة الفلسفية**"(14). وعند عبدالغفار مكاوي في كتابه " **تجارب فلسفية**"(15). ونظراً لجدة مصطلح تجارب فلسفية لم يكتب له الذيوع

مثلما حدث مع مصطلح "المشاريع" . إلا أن ما يميز مصطلح " **تجارب فلسفية**" هو عدم اختلاط دلالته المعرفية بما في مصطلح مشروع من دلالات ايديولوجية ودينية.

وإذا كان هناك من يميز بين الفلسفة من الداخل والفلسفة من الخارج فإن مصطلح "تجارب" الذي يشير إلي مصدره الوجودي الفينومنيولوجي , يختص بالفلسفة من الداخل والتجارب والخبرات المعيشة وجوانية الفلسفة دون أن يشيى لفظ جوانية بالذاتية الخالصة للفيلسوف بقدر ما يميل إلي البعد عن العوامل الخارجية للفلسفة فنحن كما ذكرنا أقرب في اختيارنا مصطلح التجارب إلي الوجودية والفينومينولوجيا بخبراتها المعيشة الفلسفية والفنية والسياسية وهي خبرات تمثل الشغل الشاغل لعدد ليس بقليل من أصحاب هذه التجارب الجديدة .

لقد تناول عبد العزيز بومسهولي في كتابيه " **الفلسفة المغربية** " **والفلسفة والحراك العربي**"(16). نماذج من هذه التجارب. وقد تناولنا بعض الرواد الملهمين لأصحاب التجارب الفلسفية الجديدة في اعداد خصصناها في مجلة أوراق فلسفية ودفاتر فلسفية(17). فيما كتبناه عن الفلسفة في المغرب والفلسفة في تونس والفلسفة في الجزائر عن هؤلاء, وهناك بالطبع تجارب عديدة لم يعرض بعد لأصحابها وتحتاج أعمالهم للدرس والعناية في التراث العربي من أجل تنويره وتجديده وابراز عناصر البقاء والاستمرارية فيه أنها من وجهة نظرنا أقرب إلي أن تكون تجليات متعددة وصور متنوعة لمشروع واحد. وان كنا لا نجزم بذلك لكننا فقط نطرح السؤال للتفكير فيه. مشاريع متعددة أم مشروعاً واحداً؟

أن ما وجدناه من كثرة التصنيفات وتنوعها وما لاحظناه من وجود فلاسفة كبار خارج أطر هذه التصنيفات ومحاولات ادراج بعض من لا علاقة لهم

بها داخلها يجعلنا نطرح السؤال عن المشاريع الفكرية بل وعن الفلسفة العربية المعاصرة كما يجعلنا لا نكتفي باستنطاق هذا المشاريع بل متابعة أنصارها ونقادها لمعرفة إلي ما وصلت وهل استمر حضورها؟ لا يهمنا الكشف عنها والعرض لها فقط بل قراءتها على ضوء ثقافتنا الحالية للوصول إلي آفاقها وتجاوزها ذلك هو الطريق الملكي الوحيد إلي احياء المشاريع الفلسفية العربية.

تساءلنا في الفقرة السابقة هل نحن ازاء تجليات متعددة للمشروع الفلسفي العربي المرتقب اعتماداً على تحديد كيتشر لمفهوم " مشروع". ووصفنا هذه الجهود بإنها ابداعات واجتهادات قدمها أصحابها فترة القلق الفكري الذي مررنا به بعد هزيمة 1967. وهناك من يقارن المشاريع الفكرية العربية بما أطلق عليه الايديولوجيا الألمانية ويطلق على أصحاب هذه المشاريع ما أطلق عليها صاحبا الأيديولوجيا الألمانية" العائلة المقدسة"، فهل ما زلنا في عصر الأيديولوجيا الألمانية أو المشاريع الفكرية العربية وهل نحن في حاجة إلي العائلة المقدسة في زمن تفككت فيه العائلة أم نحن في حاجة إلي العائلة البشرية؟

يميز فويرباخ في مقالته ضرورة إصلاح الفلسفة، بين نوعين من الفلسفة: الأولى أكاديمية خالصة والثانية فلسفة إنسانية حضارية فرق كيفي بين فلسفة جديدة تدخل في نطاق الزمان المشترك مع الفلسفات المبكرة، وأخرى تنتمي إلى شكل جديد تماماً في تاريخ الجنس البشري. ولكي نكون أكثر تحديداً فإن هناك تمييزاً أساسياً بين فلسفة تدين بوجودها إلى مطلب فلسفي، مثل فلسفة فشته Fichte في علاقتها بفلسفة كانط Kant؛ فلسفة تتفق واحتياجات الجنس البشري بطريقة غير مباشرة بموجب انتمائها لتاريخ الفلسفة، وأخرى هي تاريخ الجنس البشري مباشرة.

وبناء على ذلك يطرح السؤال ما إذا كان تحويل، أو إصلاح، أو إعادة بناء الفلسفة أمراً مطلوباً؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟ وكيف ينبغي أن يكون؟ هل هذا التغير في روح ومعنى الفلسفة كما هي موجودة حتى الآن؟ أو أن هذا التغيير له معنى جديد؟ هل علينا أن نبحث عن فلسفة مشابهة لما لدينا حتى الآن، أو عن فلسفة أخرى مختلفة اختلافاً أساسياً؟ والسؤال الأخير الذي تتبني عليه كل الأسئلة السابقة هو: هل نجد أنفسنا على حافة عصر جديد، أو على حافة فترة جديدة في تاريخ الجنس البشري أم مازلنا في نفس الطريق القديم؟ هل علينا أن نستبقي الإنسان في شكله القديم مع القيام فقط بتعديلات معينة ضرورية أصبحت لازمة لمسيرة الزمن؟ وإذا ما عالجنا هذا السؤال من منطق فلسفي فقط، فإن منظور فهمنا سيكون ضيق النظرة، أى سيكون تعاملنا معه في هذه الحالة على مستوى المجادلات المدرسية المعتادة ليس أكثر.

ويرى أن التغير الحقيقي الوحيد والضروري في الفلسفة هو ذلك الذي يصغي إلى حاجة العصر واحتياج الجنس البشري. في العصور التي كانت فيها الرؤية التاريخية العالمية للأشياء متهاوية، فإن احتياجات الناس تصبح متناقضة، فالبعض يشعر بالحاجة نحو المحافظة على القديم ورفض الجديد، والبعض الآخر يشعر بالرغبة في ترجمة الجديد إلى ممارسة. أين تقع الحاجة الحقيقية؟ إنها تقع في الجانب الذي يمثل مطلب المستقبل، المستقبل المتوقع في الجانب الذي تتحدد فيه الحركة الصاعدة، الرغبة في المحافظة على القديم هي مجرد رد فعل ناتج صناعي، وقد كانت الفلسفة الهيجلية خليطاً اعتباطياً للمذاهب المختلفة الموجودة، لكثير من أنصاف الحقائق، تلك التي لا تملك قوة إيجابية لترغب في سلب مطلق، من لديه الشجاعة لكي يكون سالباً مطلقاً، هو الذي يملك أيضاً القوى لخلق شيء جديد(18).

ولا يمكننا في هذا السياق تناول جميع أصحاب هذه التجارب ولا حتى ايفاء من نتناولهم هنا حقهم من الدرس، لذا فإننا سوف نلجأ إلي اختيار بعضهم اكمالاً لما قدمناه عن الفلسفة في تونس والمغرب والجزائر وإضافة إلي ما قدمه بومسهولي. ونتوقف عند عدد من التجارب الفلسفية المصرية، التي لم يعرض لها من قبل والتي تنطلق من جهود زكريا إبراهيم وعبد الغفار مكاوي ومحمود رجب، تواصلها وتؤصلها.

نختار عدد من التجارب الفلسفية العربية الجديدة، خاصة من مصر اكمالاً لما تم تناوله، من نظرائهم في المغرب وتونس والجزائر وهم : سعيد توفيق وتجربته الجمالية ورمضان بسطاويسي وحسن طلب وحسن حماد وانتقاله من الاغتراب وجدل الإنسان إلي نقد الأصولية والتكفير وأنور منعيث والقراءة السياسية للفلسفة وماهر عبدالمحسن والقراءة الهيرمنيوطيقية الفكر العربي المعاصر.

1- سعيد توفيق والتجربة الجمالية:

وهم نماذج ونؤكد علي كونهم كذلك ، فهناك العديد من التجارب يمكن أن تضاف إلى هؤلاء . تعرض غيرنا لهم. وسوف نعرض نحن للنماذج التى لم يتوقف عندها غيرنا من الباحثين وهذه النماذج هي:

تدور أعمال سعيد توفيق حول الفينومنيولوجيا والهيرمنيوطيقا وقد كتب عدد من الدراسات الجمالية مستخدماً الفينومنيولوجيا في قراءة ابداع عدد من الشعراء والروائيين المصريين مثل الشاعر حسن طلب " ماهية الشعر عند حسن طلب" والروائي جمال الغيطاني " قراءات في دفاتر التدوين "والفينومنيولوجيا وفن السيرة الذاتية".

وقد سبق ان قدم توفيق عدد من الدراسات والترجمات تعمق هذا التوجه مثل "الفينومنيولوجيا والتأويل عند هيدجر وجادامر" الذي ترجم له كتاب " تجلي الجميل وعمله الأساسي" "الخبرة الجمالية في الظاهريات" ويمكن أن نلاحظ توفيق أن في اختيار عنوان الخبرة الذي يتفق مع مصطلح تجربة . دعنا نتابع كيف ينهى توفيق دراسته عن "ماهية الشعر" عند حسن طلب "ببيان" موقع ديوان أية جيم؛ الذي يعد بمثابة تجربة شعرية يتعامل فيها صاحبها مع تجربته الشعرية , بل تجربة الشعر ذاتها؛ فنحن مع توفيق نتعامل مع ما يمكن أن يسمى قراءته أو تجربته الفينومنيولوجية بل تجربة الفينومنيولوجيا باعتبارها الفلسفة ذاتها(19).

2- رمضان بسطاويسى وفينومينولوجيا النقد الأدبي:

والتجربة الفلسفية التي قدمها رمضان بسطاويسي تجربة متنوعة , غنية خصبة تحتاج الكثير من البحث والدرس والتحليل لعمقها وتحولاتها من النقدية التواصلية لمدرسة فرانكفورت إلي استطيقا جمالية إلي روحية اقرب إلي الصوفية الجمالية . ورمضان بسطاويسي أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس عرف فيلسوفاً وناقداً أدبياً على مستوى رفيع. شغل منذ تخرجه بالدراسات الاستطبقية حين كتب عن " علم الجمال عند لوكانش" 1984 تم الفن والحضارة في فلسفة هيجل الجمالية 1987 وعلم الجمال لدى مدرسة فرانكفورت ادرنو نموذجاً".

واستمر اهتمامه بمدرسة فرانكفورت وقدم العديد من الدراسات حولها للمثقف العربي في مجلة العربي الكويتية عن "فالتر بنيامين وأثر التكنولوجيا وعلوم الاتصال على الفن " ابريل 1994 و " فلسفة ادرنو ونقد التنوير" ديسمبر 1994 و"هابرماس فيلسوف الحداثة" يناير 1999 إلا أن اسهامه الحقيقي

ودوره التنويري يتجلى لنا في دراساته في النقد التطبيعي وكتاباته المتعددة حول جماليات الابداع الأدبي ومتابعته للحركة الإبداعية العربية واعترافاً لهذا الدور الذي يمزج الاسس الفلسفية بالنقد الفنى والأدبي ، صدر حوله كتاباً يؤكد هذه الناحثة(20).

3- حسن حماد وتجربة اغتراب الإنسان:

يتخذ حسن حماد أستاذ كرسي اليونسكو للفلسفة بجامعة الزقازيق من الإنسان المعاصر أساساً لتجربته الفلسفية، جامعاً في تصوره بين الماركسية والوجودية، متخذاً من المدرسة النقدية التواصلية أساساً لعمله. كتب عن الاغتراب عند ايرك فروم 1984 والإنسان وحيداً : دراسة في مفهوم الاغتراب في الفكر الوجودي المعاصر 1995 والعقل والخلاص والاغتراب 2003 كما يظهر اهتمامه بالإنسان في عمله الأساسي " النظرية النقدية عند ماركيوز" 1989 وهو عمل يوضح خيار حماد الفلسفي.

حاول في كتاباته التالية الخروج من قبضة الاغتراب كما يظهر في: الخيال اليوتوبي 1999, آفاق الأمل , الخلاص بالفن. ولأنه مهموم بخطورة الفكر الأصولي التكفيري الذي هيمن على معظم تاريخنا العربي الإسلامي كتب عن "ذهنية التكفير": "الأصوليات الإسلامية والعنف المقدس" نقول في خاتمة هذا الكتاب:

"" لقد أصبح الإرهاب المقدس في مجتمعنا العربي بنية ثقافية وذهنية متكاملة . وبرغم أن هذه البنية تتشكل من أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية إلا أنها في جوهرها بنية معرفية تقوم على أساس أن الأصولى يعتقد أنه يفكر وينطق ويسلك باسم الله . ومن ثم فإنه يتوهم امتلاك حقيقة مطلقة لا تقبل المناقشة أو المزاحمة من أي حقائق أخرى". الأصولي كما يؤكد حماد ذو ذهنية قمعية

مسكونة بهوس الاصطفاء والنقاء والطهر والتحريم والاستعلاء على الآخرين ولذلك من السهل جداً أن يدمر نفسه والعالم والآخرين معتقداً أنه بذلك قد حقق خلا منه النهائي"(21).

4- أنور مغيث والقراءة السياسية للفكر العربي:

ويمكن أيضاً أن نضيف إلي ما سبق تجربة أنور مغيث أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة حلوان والفكر العربي المعاصر بجامعة برشلونة المفتوحة؛ وهى تجربة متنوعة الأبعاد. لقد حصل على الدكتوراه عن الاستقبال النقدي للماركسية في مصر من السربون. وقدم عدد من الدراسات حول الفكر العربي والأوروبي بالعربية والفرنسية. ترجم العديد منها للألمانية. وهو وجه بارز للجيل الجديد للفلاسفة بمصر. عرف مترجماً للعديد من نصوص الفلسفة المعاصرة منها: كتاب بورديو "أسباب عملية " 1995 والآن تورين " نقد الحداثة "1998 وجارودي "كيف نصح المستقبل" 2000 ودريدا " علم الكتابة" 2005 بالإضافة إلي دراسات وفصول قصيرة لهنري ارفون عن "فويرباخ" العدمية والتأويل" لجياني فاتيمو"(22).

كتب عن "سياسيات الرغبة عند جيل دولوز" , "الفن واللعب عند جادامر" "الترجمة والأيديولوجية دراسة في ترجمة النصوص الماركسية العربية", "الماركسية واليسار الصهيوني في الغرب", الهيجليون الشباب والحالة السياسية والفكرية في ألمانيا , المادية الجدلية ومعادلتها الفكرية في مصر وغيرها من دراسات. انجزت أعماله وتجربته الفلسفية الكتابة الفلسفية السياسية من هم الأيديولوجيا واعادتها إلي آفاق التفلسف الرحب.

5- ياسر قنصوة وتوضيح المفاهيم السياسية:

شغل ياسر قنصوة أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة طنطا بمسألة توضيح مفاهيم الفلسفة السياسية مثلما شغل بقضاياها المعاصرة ومستقلباتها كما في بحثه " هل يمكن ان تقدم الفلسفة السياسية جديداً". يمكن لنا تحديد العناوين الرئيسية التي شغل بها في : الليبرالية , الحرية , العدالة , الخطاب , الايديولوجيا , التعددية , الثقافية والإسلامي السياسي كما يظهر في عمله الأول " مفهوم الليبرالية المعاصرة " القاهرة 2000 والليبرالية إشكالية مفهوم " 2004 وكتابه " فلسفة السياسة " 2009 ثم أصبح أكثر اهتماماً بدراسات الإسلام السياسي. كما في كتابه " محنة الإسلام السياسي: الأيديولوجيا المارقة " 2014.

يطرح قنصوة (ياسر) تصوره للمفهوم الليبرالي وتشكلاته عبر تاريخ الأفكار من خلال محورين أساسيين الفردية والحرية. وشغل في مؤلفه " في فلسفة السياسة" بمسائل الفلسفة السياسية من خلال استشراف المستقل وامكاناتها في تقديم الجديد. وهو في عمله يوضح طبيعة كلاً من الخطاب والأيديولوجيا في علاقتهما بالسلطة كما يقدم نموذجا للخطاب السياسي الأمريكي المعاصر عند تشومسكي.

قائمة المراجع:

1- جميل صليبا : الفكر العربي في مائة عام , الجامعة الأمريكية بيروت 1966 .

2- معن زيادة , الفلسفة العربية الحديثة والمعاصرة بين الإبداع والاتباع , مقدمة الموسوعة الفلسفية العربية , معهد الانماء العربي , المجلد الثاني , بيروت , 1988 ص 7-23.

3- أديب ديمتري : الفكر الفلسفي والصراع الاجتماعي , مجلة الطليعة القاهرية , أكتوبر 1966.

4- مراد وهبه , الفكر الفلسفي في جامعاتنا المصرية في كتاب مقالات فلسفية وسياسية , مكتبة الانجلو, الانجلو , القاهرة , 1971.

5- والحقيقة أن دور وهبه لا ينكر فى حياتنا الفلسفية العربية، سواء من خلال مؤلفاته أو دوره فى المؤتمرات الدولية وتأسيسه للجمعية الفلسفية الافرواسيوية– راجع دراستنا عنه مسار فكر.. مسار وطن فى الكتاب الذى اصدرناه عن دفاتر فلسفية وهو من أهم الجهود الفلسفية فى العالم العربي ولا تصنف خمس سياق المشاريع الفلسفية العربية مثلما هو الأمر مع صادق جلال العظمة ونأصف نصار وعلي أو مليل وفؤاد زكريا.

6- مراد وهبه : المرجع السابق.

7- أصدر الطيب تزيني كتابه " مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط 1971 واعتبره كما كتب بعد ذلك في مقدمة كتابه " من التراث إلي الثورة : حول نظرية مقترحة في التراث العربي" الجزء الأول , وأطلق على كتابه الأول المرحلة الأولى من المشروع التاريخي التراثي والذي توسع فيه تماماً في أعماله التالية حيث أطلق على "من التراث إلي الثورة" الجزء الأول من مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة . دار ابن خلدون , بيروت 1976 , انظر المقدمة ص 13.

8- انظر محمود أمين العالم .

9- فيليب كتشر: المشروع الأخلاقي في ترجمة: مراجعة الدكتور أحمد عبدالحليم عطية ، دار الكلمة، القاهرة 2015.

10- هنا نشير تحديداً إلي أعمال مثل: أعمال فؤاد زكريا في مصر وناصيف نصار في لبنان وعلي أو مليل في المغرب ورغم عدم حضور هذه الأسماء في إطار ما سمى المشاريع الفلسفية العربية، فإننا نجد حضورهم متمثلاً في الفكر العربي المعاصر. وقدمت بعض الأعمال حول هذه الجهود : انظر على سبيل المثال ما قدمته مجلة ابداع , ومجلة أوراق فلسفية العدد 30 حول فؤاد زكريا وشارك فيهما مجموعة من الأساتذة المصريين بعد وفاة زكريا. وقد حظيت أعمال ناصيف نصار ببعض الإصدارات , هي ناصيف نصار الاستقلال الفلسفي طريق الحرية تحرير احمد عبدالحليم عطية.

11- كذلك أصدر عدد من الزملاء كتاباً عن المفكر المغربي تحت عنوان الفكر السياسي العربي المعاصر على أو مليل نموذج , المركز الثقافي العربي , بيروت.

12- راجع عن عبدالسلام بن عبد العالى ما كتبه كل من عز الدين الخطابي وادريسي كثير في كتابهما " في الحاجة إلي ابداع فلسفي" تحت عنوان مجاوزة الميتافيزيقيا قراءة في كتاب أسس

الفكر الفلسفي المعاصر". منشورات الزمن الرباط 2006 وعبدالعزيز بومسهولي في كتابه "الفلسفة المغربية" سؤال الكونية والمستقبل مركز الأبحاث الفلسفية بالمغرب مراكش 2007 تحت عنوان الفكر المغربي ومجاوزة الميتافيزيقيا ص 25-45.

13- ماجد فخرى: ابعاد التجربة الفلسفية ، دار النهار، بيروت.

14- عبد الغفار مكاوى: تجارب فلسفية ، دار شرقيات ، القاهرة .

15- عبد العزيز بومسهولى : الفلسفة المغربية . مركز الابحاث الفلسفية بالمغرب ، الطبعة الاولي 2007 ، الفلسفة والحراك العربي، تجارب فلسفية جديدة فى العالم العربي. دار افريقيا الشرق ، الرباط، 2015.

16- كان السبب الرئيسى وراء صدور اوراق فلسفية فى العالم 2000 هو ايجاد تراكم معرفى حول الفلاسفة العرب المعاصرين لإصدار ما خططنا له فى النصف الثانى من العقد التاسع فى القرن الماضى حين بدأ التفكير فى قاموس الفلاسفة العرب المعاصرين فى هذا الحين والمراسلات التى تمت بيننا وبينهم توضيح تاريخيه الموسوعة المتعلقة بالفلاسفة العرب ومن هنا اصدرنا عدة كتب تذكارية حول كل من : عبد الرحمن بدوى ، ومحمود أمين العالم وحسن حنفى وناصيف نصار وهشام شرابى وفتحى التريكى وعلى أو مليل كما خصصنا عدة مجلدات من أوراق فلسفية للفلسفة فى تدنس العدد 24 والفلسفة فى المغرب ، العددين 23،27 والفلسفة فى الجزائر كذلك خصصنا ملفات لكل من محيى الدين الالوسي العدد26 وحسن حنفى العدد28 وكل من فؤاد زكريا ومحمد عابد الجابري واركون العدد 30 وكل من عبد الغفار مكاوى العدد36 وهشام عقيب الأردني العدد 32 والنجارى حمانة العدد 39 ومحمود رجب ، العدد 33.

17- ليفيح فويرباخ : ضرورة اصلاح الفلسفة فى أحمد عبد الحليم عطية دراسة وتقديم فى فويرباخ ، دفاتر فلسفية العدد11 القاهرة 2015.

18- انظر دراسة بدر الدين مصطفى : سعيد توفيق والفينومينولوجيا موسوعة الفلاسفة العرب المعاصرين، تحت الطبع وانظر الفصل الثانى من كتابنا الفينومينولوجيا فى الفكر العربي .

19- هناك عدة مشروعات انطلقت من المادية التاريخية في مقدمتها ما قدمه حسين مروة الذي أطلق على عمله" النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية" وهو ما نجده لدى عبدالله العروى في كتاباته المتعددة خاصة الايديولوجيا العربية المعاصرة والعرب والفكر التاريخي. وفي إطار هذه الاتجاهات نشير إلي الجهود النظرية الهامة التي أسهم به مهدي عامل.

20- حسن حماد : ذهنية التفكير: الاصوليات الإسلامية والعنف المقدس ص1 ما كتبه زكى نجيب محمود، ص8+ه8 كتابات محمود أمين العالم. ص15- فويرباخ – ضرورة اصلاح الفلسفة ه17

21- يتضح ذلك فيما لوحظ من نهضة ثقافية مغربية شاملة اتضحت معالمها فيما ظهر من أعمال وجهود متعددة في مجالات الفلسفة والنقد وعلوم اللغة لدى جيل كامل ما يزال تأثيره واضحاً من الأساتذة المغاربة وهو ما يشير إليه بوضوح هشام شرابي في كتابه النقد الحضارى.

22- انظر.

23- اشرف أحمد ابو زيد على مجلة عالم الفكر الكويتية وظهرت أعماله الفلسفية فيها وفي مجلة العربي الكويتية. ويشهد كتابه البنائية الصادر عن المركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية بالقاهرة على جهوده الفلسفية المقتدرة. انظر عنه ونفس الأمر يقال عن الأستاذ السيد ياسين الذي أغنى الثقافة العربية بإصدارات متنوعة تحمل رؤية فلسفية اجتماعية إنسانية وصدر عنه. كذلك جهود الدكتور محمد علي الكردي أستاذ الحضارة بجامعة الاسكندرية الذي قدم أول دراسة عربية متكاملة حول نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو.

مفهوم الذات – مقاربة نفسية –

الأستاذة / بن صغير كريمة
طالبة دكتوراه علوم في علم النفس
بجامعة سكيكدة
أستاذة مساعدة قسم – أ- بجامعة قالمة
تحت إشراف : أ.د. بومدين سليمان

الملخَّـص:

يعتبر مفهوم الذات النواة الرئيسية التي تقوم عليها الشخصية، حيث يتكوّن هذا المفهوم من أفكار الفرد الذاتية المنسقة والمنظمة والتي تشمل المعارف والمدركات والتصورات التي تحدد خصائص هذه الذات، حيث تنعكس إجرائيا في وصف الفرد لذاته كما يتصورها هو، كما تظهر من خلال سلوك الفرد في تفاعله مع الآخرين. ويشتمل مفهوم الذات على عدة جوانب جسمية ونفسية واجتماعية، وهو مفهوم ثابت الى حد ما يمكن تعديله، كما انه متعلم من خلال الخبرات اليومية التي يعيشها الفرد حيث يتضمن وجهة نظر الشخص حول نفسه سواء كان سالبا أو موجبا.

الكلمات المفتاحية: الذات، مفهوم الذات، الشخصية.

Résumé :

Le concept de soi est considéré comme le noyau principal et basique de la personnalité ; Cette notion se compose d'idées organisées de soi, contenant des connaissances, des perceptions et des représentations qui déterminent ses caractéristiques, qui fait impact sur la description de la représentation de soi chez l'individu, et qui peut apparaître à partir de ses réactions comportementales avec autrui.

Ainsi, le concept de soi contient le coté corporel, psychique et social, c'est une notion stable plus ou moins ajustable, et qui s'apprend à partir des expériences vécues et du regard personnel, positif ou négatif, de l'individu sur soi.

Mots clés : le soi, concept de soi, personnalité.

□

Abstract:

Self-concept is regarded as the main and the basic nucleus of personality ; This concept consists of personal and organized ideas ; which contain the knowledge, perceptions and representations that determine its characteristics, which affect the description of self-representation in the individual, and which may appear through his behavior and interactions with others.

Thus, self-concept contains the physical , Psychological and social side, and it is a stable concept more or less adjustable, and can be learned from the daily experiences ,that the individual lives point of view either positive or negative, of the individual over himself.

Keywords: self , self-concept , personality.

مقدمـــة:

لعل من أصعب الأمور هو تحديد هوية الإنسان وفهم الذات البشرية، حيث أثيرت هذه المسألة منذ بداية الكون من طرف الفلاسفة والمفكرين ومن بينهم سقراط عندما قال "اعرف نفسك بنفسك أيها الإنسان" فمفهوم الذات من المفاهيم القديمة، قدم الحضارات الإنسانية، اهتم به رجال الدين والفلاسفة والمفكرون بأسماء مختلفة كالنفس والروح والذات والأنا، و لكنه أخذ وصفه الصحيح في مجال علم النفس المعاصر لأول مرة على يد وليام جيمس (1890).

وقد عرف مفهوم الذات اهتمام العديد من الباحثين في مجال علم النفس للتعرف على مختلف أبعاده ومستوياته ووظائفه وأثره في سلوك الفرد ومن أبرز هؤلاء العلماء ألبورت Allport، أدلر Adler وكولي Kooley ، وبرس parice، و ميد Mead ، ديوي Dewey ... وغيرهم، إلا أن أكثرهم اهتماما بمفهوم الذات كان العالم كارل روجرز (1942) Rogers

صاحب نظرية الذات أو النظرية المتمركزة حول المسترشد، حيث كان روجرز يركز على مفهوم الذات واعتبره الأساس في تحديد سلوك الفرد.[1]

وتعتبر مفاهيم الذات معقدة متغيرة وتلعب دورها الفعال في كيفية وأصول استجابة الفرد للمواقف الكثيرة المختلفة، لا بل وكيفية التعامل معها، وهي تشمل صورة الفرد الجسمية من حيث القـــــوة والضعف والجاذبية وعدمها.[2]

وبهذا فالذات هو المفهوم الأكثر أهمية في نظرية روجرز في الشخصية، وفي الواقع فإن التعرف على مفهوم الذات لدى روجرز يعد أمرا مهما لتقييم السلوك الإنساني ولذلك تسمى نظرية روجرز "بنظرية الذات" فالفرد يدرك الناس والمواقف بالطريقة التي يرى بها نفسه وعندما يتغير مفهوم الذات فإن تغييرا سوف يحدث في طريقته لإدراك الآخرين، وعندما يتشوّه مفهوم الفرد عن ذاته فإن مفهوم الذات لديه يكون غير متماثل مع خبراته وعليه فإن سلوكه سينعكس تناقضا بين خبراته الذاتية المدركة وغير المدركة.[3]

وقد أشار كارل روجرز إلى خصائص مفهوم الذات في عدة نقاط والتي تتمثل فيما يلـــي:

1- أنها تنمو من تفاعل الكائن مع البيئة.

2- قد تمتص قيم الآخرين وتدركها بطريقة مشوهة.

3- تنزع الذات إلى الاتساق.

4- يسلك الكائن بأساليب تتسق مع الذات.

5- قد تتغير الذات نتيجة للنضج والتعلم.[4]

لقد تبنى "روجرز" المدخل العضوي والذي يرى فيه الإنسان ككائن كلي لا يمكن أن تفصل جوانبه الروحية والسيكولوجية والجسمية إلا بوسائل اصطناعية[5]، مثل (مواقف الدراسة العلمية).

وباختصار فإن الشخص هو الذي يحتل المكان الأول، ولهذا فإن نظرية العلاج لدى روجرز تسمى الآن المدخل المتمركز حول الشخص person centred approch، وقد كان سابقا تسمى المدخل المتمركز حول العميل client centred approch، والفرض المركزي في التوجه المتمركز حول الشخص هو أن الأفراد لديهم داخل أنفسهم مصادر متباينة لفهم الذات، ولتغيير مفاهيمهم عن ذواتهم واتجاهاتهم الأساسية.(6)

اختلف" روجرز" مع فرويد عندما افترض الارتقاء الطبيعي للكائنات الإنسانية يكون نحو الإشباع البنائي لإمكاناتهم الموروثة، وقد وجد روجرس من المناسب أن يضعها ويعبر عنها على هذا النحو:

" أنني أميل إلى الاعتقاد في أنه لكي تكون كائنا إنسانيا مكتملا، عليك أن تدخل في العملية المعقدة لتكون واحدا من أكثر المخلوقات حساسية واستجابة وإبداعا وتكيفا، على هذا الكوكب، لذا فعندما يخبرني عالم فرويدي مثل كارل مننجر... أنه يدرك الإنسان كشرير بالفطرة أو بأكثر دقة " مدمر بالفطرة " فإنني لا أملك إلا أن أهز رأسي عجبا".(7)

ومما سبق ذكره يتبين لنا أنه نظرا للأهمية التي تتمتع بها معرفة الذات فقد اهتم بها العديد من العلماء بالبحث والدراسة؛ حيث يجمع الكل بأن الذات تشكل جوهر الشخصية ورغم اختلافهم في دراسة هذا المفهوم فهذا لم يؤثر على قيمة وأهمية دراسة هذه الذات والتعرف عليها.

1- تعريف مفهوم الذات:

لقد تناول العديد من العلماء تعريف مفهوم الذات وقدموا العديد من الآراء والنظريات، حيث أجمعوا على أن مفهوم الذات هو النواة التي تقوم عليها الشخصية كوحدة مركزية ديناميكية وأنها المعنى المجرد لإدراكنا لأنفسنا جسميا، وعقليا واجتماعيا في ضوء علاقتنا بالآخرين.

يرى روجرس أن مفهوم الذات عبارة عن تكوين معرفي منظم ومتعلم للمدركات الشعورية والتقييمات الخاصة بالذات فهو ذلك الكل التصوري المنظم والمتناسب، المكون من إدراكات الشخص لخصائص ذاته وعلاقته مع الآخرين والمظاهر المختلفة للحياة مع القيم المرتبطة بهذه الإدراكات فهو المسؤول الأوحد عن القلق عند الشخص.[8]

كما يرى روجرس Rogers عام 1951 أنه على الرغم من أن مفهوم الذات ثابت إلى حد كبير، إلا أنه يمكن تعديله وتغييره تحت ظروف العلاج النفسي المتمركز حول العميل الذي يؤمن بأن أحسن طريقة لإحداث التغيير في السلوك هي أن يحدث التغيير في مفهوم الذات.[9]

كما أشار إلى أن مفهوم الذات هو الذي يحدد السلوك كله، وأن معظم السلوك ينتظم حول الجهود التي تبذل لحفظ الذات وتعزيزها ".[10]

وبهذا فإن مفهوم الذات يلعب دورا محوريا في تشكيل سلوك الفرد وإبراز سماته الخاصة.

إن الكيفية التي يدرك بها الفرد ذاته تؤثر في الطريقة التي يسلكها في الحياة الاجتماعية كما أن سلوكه يؤثر في الكيفية التي يدرك بها ذاته.[11]

وتذهب نعيمة الشماع إلى اعتبار مفهوم الذات بعدا من أبعاد الشخصية التي يختلف الناس فيه مثلما يختلفون في أي بعد آخر، حيث يعتبر بعض العلماء أن هذا البعد (مفهوم الذات) هو العامل الأساسي المتفرد في التأثير على السلوك.[12]

يرى "رويال Ruel" أن لمفهوم الذات طبيعة معرفية cognitive[13]، فمفهوم الذات يعبر عن مجموع الأفكار والمشاعر، كما يمثل مجموعة معقدة من الإدراكات والمعارف والتصورات التي يبينها الفرد حول ذاته والتي تؤثر مباشرة على أفعاله وتصرفاته ويظهر ذلك من خلال تفاعله مع الآخرين[14]،

إذا فمفهوم الذات يعبر عن مجموع الأفكار والمشاعر والمعتقدات المتكونة لدى الفرد عن ذاته والتي تشمل مجموع خصائصه الجسمية والعقلية والشخصية والاجتماعية والانفعالية، كما يعبر عن معتقداته وقيمه وقناعاته وطموحاته السابقة والتي شكلها وبلورها من خلال الأفراد المحيطين به، ويعد مفهوم الذات جوهر الشخصية، حيث يعمل كقوة موجهة للسلوك فمن خلال مفهوم الذات يستطيع الفرد أن يكتشف مواهبه ويطور قدراته الشخصية وينظم سلوكاته ويمارس مهارته في أقصى إمكانياته .[15]

أما حامد زهران فيعرف مفهوم الذات على أنه عبارة عن تكوين معرفي منظم موحد ومتعلم للمدركات الشعورية والتصورات والتقييمات الخاصة بالذات، يبلوره الفرد ويعتبره تعريفا نفسيا لذاته المنسقة والمحددة الأبعاد عن العناصر المختلفة لكينونته الداخلية أو الخارجية، وتشمل هذه العناصر المدركات والتصورات التي تحدد خصائص الذات كما تظهر إجرائيا في وصف الفرد لذاته كما يتصورها هو "الذات المدركة"، والمدركات والتصورات التي تحدد الصورة التي يعتقد الفرد أن الآخرين يتصورونها والتي يمثلها الفرد من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين" الذات الاجتماعية" والمدركات والتصورات التي تحدد الصورة المثالية للشخصية الذي يود أن يكون وتمثل "الذات المثالية"، ويساهم مفهوم الذات في بلورة الخبرة التي يكتسبها الفرد من المجتمع في تنظيم وتحديد السلوك.[16]

يعرف روني لوكيير R.l'ecuyer مفهوم الذات بأنه عبارة عن مجموعة من التنظيمات لخصائص الشخصية التي يعتمد عليها الفرد في وصف ذاته حيث تتشكل هذه التنظيمات من خلال إدراك الفرد لصورة ذاته كما يراها هو مما يؤدي إلى شعوره الشديد بالوحدة والانسجام والثبات وتسمح للفرد بالتعرف

على نفسه في كل الأوقات مقارنة لنفسه بالآخرين ومفهوم الذات نمائي يتكوّن عبر مراحل النمو التي يمر بها الفرد. (17)

يـرى ألبورت أن الذات تدل علـى الوظائف الجوهرية في مجـال الشخصية.(18)

فهو يرى أن مفهوم الذات جوهري وأساسي في دراسة الشخصية، ومفهوم الذات عند ألبورت هو أنا، والأنا يوجد بداخلها عملية دينامية ذات قوة إيجابية كبيرة، فالأنا والذات هي القوة الموحدة لجميع عادات وسمات واتجاهات ونزعات الهو .(19)

يعتبر ألبورت أن الذات هي لب الشخصية بل هي كيان الفرد ووجوده، وفكرة الذات تنمو وتتطور وتمر بمراحل متعددة في نموها وتطورها، وتعتبر نظرية ألبورت من النظريات التي تتصل بصميم النمو النفسي للفرد وفي نمو ذاته ابتداء من الطفولة المبكرة حتى المراهقة.(20)

وقد حدد ألبورت ثمانية مراحل يمر بها نمو الذات منذ الطفولة المبكرة حتى المراهقة ويمكن تحديدها كما يلـي:

جدول يوضح مراحل نمو الذات عند ألبورت G.w .Allport(21)

1- الإحساس بالذات الجسمية . **2- هوية الذات واستمرارها.** **3- تقدير الذات.**	**مرحلة الطفولة المبكرة.**
4- امتداد الذات واتساعها. **5- صورة الذات.**	**مرحلة ما قبل المدرسة 4-6 سنوات**
6- الذات المنطقية العاقلة.	**مرحلة الطفولة المتأخرة 6-12.**
7- الجوهر المميز. **8- الذات العارفة.**	**مرحلة المراهقة**

ويظهر من خلال هذا الجدول أن هناك مجموعة من المظاهر المميزة لنمو فكرة الذات في كل مرحلة من مراحل نمو الذات فمن أهم المظاهر المميزة لنمو فكرة الذات في السنوات الأولى من حياة الطفل عند ألبورت نذكـــر:

1- المظهر الأول: الإحساس بالذات الجسمية.

2- المظهر الثاني: هوية الذات واستمرارها.

3- المظهر الثالث: تقدير الذات.

أما فـــي مرحلة ما قبل المدرســـة فإن هذه المرحلة تتميز بمظهرين جديديـــن همـــا:

1- امتداد الذات.

2- صورة الذات.

وفي مرحلة الطفولة المتأخرة تمثل فترة بداية الإحساس بالذات، الإحساس بمظهر جديد من مظاهر نمو الذات والمتمثلة في " الذات المنطقية العاقلة" ووظيفة الذات هنا كوظيفة "الأنا" عند فرويد، التي تحاول أن تجد حلا ومخرجا للمشكلات التي تخلقها النزاعات الغريزية والنزاعات المكبوتة " الهو" ثم الواقع أو البيئة الخارجية، ثم الأوامر والنواهي التي تصدر عن الوالدين في المجتمع "الأنا الأعلى" وبعد مرحلة الطفولة المتأخرة تأتي مرحلة المراهقة والتي تتميز بظهور المظهر السابع في تكوين الذات والذي يسميه ألبورت "جوهر الذات " والتي تتسم بقدرة المراهق على المعرفة والتي تساعده في رسم وتحديد أهدافه، ولقد أطلق ألبورت على مختلف المراحل السابقة (الإحساس بالذات الجسمية، هوية الذات واستمرارها، تقدير الذات، امتداد الذات واتساعها، صورة الذات، جوهر الذات" اسم" الذات الممتدة المتميزة " التي تضم مختلف هذه المظاهر المتعددة للذات، وفي الأخير تحدث

ألبورت عن الذات العارفة والتي يمكن إضافتها إلى كل الوظائف الأخرى للذات الممتدة المتميزة.

من الواضح من خلال هذه المراحل الثمانية التي يمر بها نمو الذات منذ الطفولة المبكرة حتى المراهقة عند ألبورت أن هناك أوجه تشابه بينها وبين مراحل النمو النفسي عند أريكسون وإن كانت الأسس النظرية التي يستند إليها كل منها مختلفة إلى حد ما.

وباستعراض مختلف الأفكار السابقة التي تناولها العلماء والباحثين حول مفهوم الذات يمكن القول بأن مفهوم الذات هي مختلف الصفات الإيجابية والسلبية التي يعتقد الفرد أنه يتصف بموجبها حيث تتشكل هذه الصفات من خلال عملية التفاعل بين الفرد والبيئة المحيطة به.

كما اجمع اغلب الباحثين على أن مفهوم الذات يعبر عن مجموع الأفكار والمشاعر والمعتقدات المتكونة لدى الفرد عن ذاته، والتي تشمل مجموع خصائصه الجسمية والعقلية والشخصية والاجتماعية والانفعالية، كما يعبر عن معتقداته وقيمه وقناعاته، وطموحاته السابقة التي شكلها وبلورها من خلال الافراد المحيطين به.

2- أنــواع مفهوم الذات:

2-1: مفهوم الذات الإيجابـــي:

يعبر هذا المفهوم عن الصحة النفسية والتوافق النفسي، وتقبل الذات ويرتبط ارتباطا جوهريا بتقبل الآخرين، حيث أن تقبل الذات وفهمها يعد بعدا رئيسيا في عملية التوافق الشخصي.[22]

2-2: المفهوم السلبي للذات:

وهو الأسلوب الذي يتضح لدى الفرد من أسلوب حديثه وتصرفاته الخاصة وتعاملاته، أو من تعبيره عن مشاعره اتجاه نفسه، وتجاه الآخرين مما يجعلنا نصفه بعدم الذكاء الاجتماعي والخروج عن اللياقة وعدم تقدير الذات.[23]

3- أبعـــاد مفهوم الـــذات:

إن تكوين الفرد مفهوم لذاته يزداد بزيادة السن والذكاء والتعليم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي فالمولود الجديد لا يستطيع تكوين مفهوم عن ذاته إلا بعد نمو قدراته حيث يبدأ تدريجيا بتكوين مفهوم مقبول اجتماعيا عن ذاته ويبقى هذا المفهوم سائدا في مرحلة المراهقة، إلا أنه ومع تزايد النضج يبدأ الفرد بتكوين مفهوما متمايزا وواقعيا عن ذاته فيدرك ما يميزه عن غيره ويتقبل ذاته كما هي وبناء على هذا فإن مفهوم الذات يأخذ 4 أبعاد والتي تتمثل فيما يلـــي:

3-1: الذات الواقعيـــة:

وتمثل إدراك الفرد لقدراته ومكانته وأدواره في العالم الخارجي، أي أنها مفهوم الفرد لنوع الشخص الذي يعتقد أنه عليه، فقد تكون لديه صورة عن ذاته كشخص له كيان ذو قدرة على التعلم وذو قدرة جسمية، أي أنه شخص كفئ قادر على النجاح، بخلاف ذلك قد تكون لديه صورة سلبية عن عجزه وفشله أو أنه قليل الأهمية، ضعيف القدرات وأن فرص النجاح أمامه ضئيلة.
إن مفهوم الذات يتأثر بعوامل عدة منها حالته الجسمية، ومظهره الشخصي، وقدراته ومكانته وقيمة أدواره والمعتقدات التي يعتنقها ومستويات طموحه.

3-2: الــذات الاجتماعيــة:

وتشير إلى فكرة الفرد عن نفسه كما يعتقد أن الآخرين يرونها وهذا المفهوم قد لا يتفق وإدراك الآخرين المعلن له، إلا أنه يؤثر تأثيرا قويا على السلوك، فإذا تكوّن لدى الفرد انطباعا بأن الآخرين يعتقدون بأنه غير مقبول اجتماعيا فيتكوّن لديه اتجاها سلبيا نحو ذاته، أي أن إدراك الفرد لذاته يتأثر بانطباعه للطريقة التي يشعر أن الآخرين ينظرون بها نحوه، ومن هنا نجد أن الطريقة التي ينظر بها الناس للفرد أبلغ الأثر في نظر الفرد إلى نفسه، لأن صورة كل فردعن ذاته تتكون من خلال نظرة الآخرين له.

3-3: الــذات المثاليــة:

وتمثل نظرة الفرد إلى نفسه كما يجب أن تكون وهذه النظرة قد تكون واقعية أو قد تكون منخفضة أو قد تكون مرتفعة طبقا لمستويات الطموح عند الأفراد ومدى علاقة ذلك بقدراتهم والفرص المتاحة لهم لتحقيق الذات، إن كان الفرد يتخيل نفسه في أعماق ذاته فتكون له مثله العليا واتجاهاته وقيمه وتوقعاته وأهدافه ومستويات طموحه التي يرغب في تحقيقها، إن الذات المثالية عندما تبنى على تقدير واقعي لقدرات الشخص الحقيقية ونواحي قصوره فإنها تستخدم كمرشد لتوجيه سلوك الفرد من هنا نجد أنه كلما قل الاختلاف بين الذات الواقعية والذات المثالية ازداد نضج الفرد، وأصبح من المحتمل لهذه الصورة المثالية أن تتحقق وحينئذ يمكن القول بأنه متقبل لذاته كإنسان، ولديه الثقة بنفسه وبقدراته كما تتكون لديه الشجاعة على مواجهة إمكانياته والعيش في نطاقها والنظر إلى مستقبله وأهدافه نظرة واقعية.[24]

3-4: الـــذات الجسميـــة:

تؤدي صورة الجسد التي تتضمن الذات الجسمية دورا رئيسيا في النمو السيكولوجي للفرد، وفي هذا الصدد قدم شيلدر schilder نظرية عن صورة الجسد فقال إن صورة الجسد هي تصوير مكثف لاختبارات الأفراد لأجسادهم في الحاضر والماضي وفي أعمال الخيال وهي تحتوي صورة الجسد من الجانب الواعي والجانب اللاواعي من الذات.

إن الصورة الفعلية الذاتية المترسخة في عقولنا عن أنفسنا قد تشبه أو لا تشبه الصورة الحقيقية لبيئة أجسادنا، وإذا كان البناء الإدراكي المعرفي للذات يتعارض مع الإحساس الجسدي للذات، فإن عملية تكامل الذات هو شأن يتعلق بالتطور الطبيعـــي وإن لم يحدث ذلك ينتج عنه عدم توافق يتخذ أشكـــالا عديدة كاضطراب الأعصـــاب والاضطراب العقلـــي ومشاكل سلوكيـــة أخرى.[25]

4- المداخل النظرية لمفهوم الذات:

حضي مفهوم الذات على اهتمام واسع من قبل الفلاسفة وعلماء النفس وقد شكل فهم الذات للإنسان شيئا هاما، باعتبارها هي كل الشخصية وقوامها، تدرك وتفكر وتنفعل، وتدخل الخبرات، الأمر الذي دفع الإنسان للبحث والدراسة لإدراك وفهم مكوناتها ومكنوناتها، لذلك نجد العديد من النظريات قد اهتمت بدراسة الذات كمفتاح لفهم الشخصية ككل حيث أن أي نظرية تبحث عن الشخصية لا تغفل الذات كمكون أساسي لها، ولكن على الرغم من وجود العديد من هذه النظريات، فإن كل واحدة منها يكون لها تأثيرها الخاص حيث تسهم بعنصر قيم يزيدنا في فهم والتعرف على مختلف الجوانب والأبعاد المرتبطة بهذه الذات الإنسانية وسنكتفي في هذا البحث بالتعرض إلى

المدخل الإنساني والمدخل الفرويدي وأهم الأسس النظرية التي اعتمدا عليها في تفسيرهما لمفهوم الذات :

4-1: المدخل الفرويـــدي:

ترتكز نظرية فرويد الكلاسيكية على رغبات الأشخاص في السعي وراء المتعة (اللذة) وتجنب الألم، فبالنسبة للمتعة فإن التركيز يكون على المتعة الجسدية (المتعة الليبيدية الغريزية)، أما بالنسبة للألم فإن التركيز يكون على تجنب العقاب والقلق الذي يأتي من الرغبة في المتعة والسعي وراءها، لذلك فإن بمقدور الأشخاص مضاعفة متعتهم والتقليل من ألامهم عن طريق استيعاب تعليمات المجتمع بما يمكن عمله وما لا يمكن، والأفراد كذلك يطورون تشكيلة من وسائل الدفاع التي تساعدهم على حبس قلقهم وتحويل اندفاعاتهم إلى نشاطات مقبولة اجتماعيا.

إن نظرية فرويد تقر بأنه لا توجد قوة دافعة متأصلة للنمو وأن كل تطور بما فيه العقل يحدث لخدمة المتعة والألم، ولكننا نعرف بأن الرغبة في الاكتشاف والتعلم تشكل قوة رئيسية في البشر منذ الولادة .[26]

حسب نظرية فرويد لا يملك الفرد أهداف ترتبط بشكل خاص بالذات وتأسيس الذات أو اتساعها بل ترتبط بمدى إرضاء المجتمع، وجعل هذه الذات مقبولة اجتماعيا، مثال ذلك أن الأطفال يسعون للتفكير بأنفسهم بأنهم أكفاء، وجيدون ولهم قيمة ويسعون كذلك إلى أن ينظر إليهم الآخرون بطرق معينة، كذلك أن تحقيق الذات لدى الأفراد حسب نظرية فرويد تأتي من خلال الوسائل الدفاعية، أي أن كل ما يريده الناس حقيقة هو إشباع رغباتهم الأساسية خاصة منها الرغبات الجنسية، إلا أن المجتمع والوسائل الدفاعية لدى الناس لن تسمح بذلك، وعليه فإن الوسائل الدفاعية تقدم لهم حلولا أوسط بالسماح

لهم بتحويل هذه الغرائز القوية بطرق أخرى، فالخبرات العلمية التي يكتسبها الأفراد وأعمال الفن العظيمة، هي ببساطة تمثل حلولا وسطا، وطرق مقبولة اجتماعيا لتحويل الطاقة الغريزية، فتحقيق الذات وتكوين تصور إيجابي حولها ليس هدفا في حد ذاته حسب نظرية فرويد بل هو وسيلة لتحقيق غاية والمتمثلة في إرضاء القوانين التي يفرضها المجتمع.(27)

إن أصحاب النظرية الفرويدية يبنون أفكارهم من خلال البحث في العمليات العقلية والعاطفية التي نشأت منذ الطفولة وأثرها على السلوك وتشكل "الأنا " المنظم الفعال لشخصية الفرد وهي التي تشعره بهويته التي تأخذ مظاهر ثلاثة (العقلية، الروحية، الاجتماعية)، ويشير أصحاب هذه النظرية أنه كلما تفاعل شخصان فإن هناك ست أشخاص حاضريـــن:

- الشخصية الحقيقية لكل منها.
- الشخصية التي يراها كل منهما.
- الشخصية التي يراها كل منهما عن نفسه. (28)

فالمدرسة التحليلية ترى أن الذات ظاهرة دافعية تشكل التسلية والحاجة أساسيتين لهما، وبالنسبة للتفاعل المتبادل فإن " الذات " تعتبر نتاجا للتعامل والتفاعل المتبادل بين الأفراد.(29)

أما **كارين هورني Karen Horney (1885-1956)** فقد تحدثت عن مفهوم الذات الدينامي، وهي تعتقد أن الشخص يناضل في الحياة من أجل تحقيق ذاته، وتحدثت عن مفهوم الذات المثالية كمفهوم رئيسي وعامل هام في التوافق النفسي أو الاضطراب النفسي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال، وإذا كانت الذات المثالية غير واقعية لا يمكن تحقيقها يؤدي إلى صراعات داخلية أما الذات الواقعية فتشير إلى مجموع خبرات وقدرات الفرد وحاجات وأنماط سلوكه وتعرف الذات الحقيقة على أنها القوة الداخلية

المركزية التي تميز الفرد وهي مصدر النمو للطاقة والميول والقدرات والمشاعر وترى هورني أن العصاب ينشأ عندما يبتعد الشخص عن ذاته الحقيقية ويسعى وراء صورة مثالية غير واقعية.(30)

وبالنسبة لهورني فإن" الذات " هي جوهر الإنسان وإمكاناته، وبهذا فقد اعتمدت هورني في تفسيرها للعصاب على أساس صور الذات، حيث ترى هورني أنه إذا كنت متمتعا بالصحة سوف يكون لك تصور عن حقيقتك وتعرف من أنت وتكون حينئذ حرا لتحقيق إمكاناتك أي تحقيق ذاتك، أما العصابي فله وجهات نظر مختلفة نحو الأشياء فالذات العصابية منقسمة إلى ذات محتقرة أو مزدرية" وأخرى " ذات مثالية". إن الفرد يحاول أن يبني ذاتا مثالية، أي يضع لنفسه مُثُلا معينة إنها ذات مثالية من الواجبات والالتزامات ويحاول أن يعيش مرتفعا لمستواها.

بينما العصابي يتأرجح ذهابا وإيابا بين كراهية الذات (احتقار الذات) من جهة والتظاهر بالكمال من جهة أخرى. ونلاحظ أن " الذات المثالية ليست هدفا إيجابيا وهي غير واقعية، وفي النهاية هي مستحيلة التحقيق. (31)

وصفت هورني امتداد بين الذات المثالية والذات المزدرية بأنها "استبداد أو طغيان الواجبات والالتزامات"، والنضال العصبي من أجل الشهرة والمجد وبعبارة أخرى أنه امتداد بين " التظاهر بالكمال " و " كراهية الذات " أو " احتقار الذات" وبينما يتذبذب بين الذات المثالية والذات المزدرية (هاتين الذاتين المستحيلتين") يغترب العصابي مبتعدا عن جوهره الحقيقي ويمنع من تحقيق ذاته وإمكانياته. (32)

ويشير **سوليفان Sullivan** إلى أهمية العلاقات الاجتماعية، واعتقد أن كلا من السلوك المقبول أو المنحرف يتشكل نتيجة التفاعلات بين الوالدين خلال عملية التنشئة الاجتماعية في الطفولة وقد أكد على أهمية دور الآخرين في

نمو فكرة الذات، وبذلك فإن مفهوم الذات في نظره ليس انبثاق إمكانيات متولدة أو ناشئة، بقدر ما هو عملية تشكيل خارجي نتيجة الخبرات التي تعرض لها.(33)

ويرى **أدلرAdler** أن البيئة والوراثة هما العنصران الأساسيان للشخصية، والسيناريوهات التي يعيشها الفرد في حياته تحدد كيف يتكون مفهوم الذات لديه.(34)

تحدث أدلر عن مفهوم الذات ومفهوم الآخرين وأشار بصفة خاصة إلى الذات المبتكرة creatif self، والتي تشكل العنصر النشط في حياة الإنسان وتبحث عن الخبرات التي تنتهي بأسلوب حياة الشخص، و إذا لم تتوفر هذه الخبرات في حياة الفرد الواقعية فإن الذات المبتكرة تحاول ابتكارها. (35)

4-2 : المدخل الإنسانـــي:

تعتبر نظرية الذات عند روجرز نظرية ظاهراتية، ويركز مفهوم " روجرز" على ما يسميه " المجال الظاهري" ولب هذا المجال هو " مفهوم الذات "، وهذا المفهوم للذات هو الذي يحدد سلوك الفرد، ويعتبر " روجرز" أن ما سماها سابقا بالذات الظاهرية للفرد إنما هي بالنسبة للفرد الحقيقة بعينها، ويعطي مثالا يوضح فيه ما يريد فيقول:" إن الشخص العادي لا يستجيب للبيئة الموضوعية، وإنما يستجيب لكيفية إدراكه لها بصرف النظر عما تكون عليه تلك الإدراكات من تحريفات ذاتية ".(36)

لذلك تعتبر مفاهيم الذات معقدة ومتغيرة وتلعب دورها الفعال في كيفية وأصول استجابة الفرد للمواقف الكثيرة المختلفة لا بل وكيفية التعامل معها وهي تشمل صورة الفرد الجسمية من حيث القوة والضعف والجاذبية وعدمها، مثلا النظر إلى الشخصية كونها محبوبة أو غير محبوبة، مرغوبة

أو غير مرغوبة، والتي تقوم جزئيا على التقديرات التي يعكسها الآخرون الذين يتصل بهم الفرد ويرى روجرز أن معظم السلوك ينتظم حول الجهود التي تبذل لحفظ الذات الظاهرية وتعزيزها.

ويعرف روجرز نظام الذات لشخص ما بالاستماع إلى تقريره اللفظي الاستبطاني عن نفسه، وعن تصوراته لنفسه وللعالم.(37)

تعتبر الذات المفهوم المركزي في نظرية روجرس، وكان اهتمام روجرس بالذات من إلهام العملاء وتعليقاتهم وأثناء جلسات العلاج: "أتعجب من أنا، لا أريد أي شخص أن يعرف حقيقتي، أنه لشعور جيد أن أدع نفسي على سجيتها و أن أكون نفسي فقط " (38)

وبالنسبة لروجرز تعتبر خبرة الشخص عن الذات هي الجانب الأساسي في الحياة، إنها تشكل وتحدد السلوك والمعرفة والمشاعر.(39)

وقد عرف روجرز الذات باعتبارها الكل المفاهيمي المنظم والمنسق الذي يتكون من إدراكات خصائص الأنا (الفاعل) أو الأنا المفعول به، والقيم المتعلقة بهذه الإدراكات، وعلاقات الأنا الفاعل أو الأنا المفعول به والجوانب المتعلقة بالحياة، إن تأكيد هذا المدخل واضح الأصول الإدراكية للذات بمعنى أن الشخص هو مجموعة الإدراكات التي يعتبرها المدرك هدفه، وأكثر من ذلك فإن إدراكات الفرد لذاته تتكافأ وظيفيا مع مفهوم الذات، وهي تتضمن كل تقييمات الناس لوظائفهم العضوية وللعلاقات الإنسانية والتي يستخدمونها لـــــترتيب أو تفسير خبراتهم.

لقد كانت لنظرية روجرز الفينومينولوجية تأثيرات كبيرة على فهم الشخصية، حيث سمح للإنسان أن يتكلم عن ذاته حول طبيعة خبراته الشخصية، لقد وجه روجرز المهنيين العاملين في الحقل النفسي إلى الآراء المثيرة المتعلقة لما يجب أن يكون عليه الشخص، حتى يفهموا من عساه أن يكون الشخص في

الحقيقة، وقد حاول روجرز أيضا إثراء فهمنا للناس بتأكيد الثقة فيهم، وبتوفير الظروف السيكولوجية المدعمة بشكل كاف يمكن للأفراد أن يثقوا في تفعيل مصادرهم البيولوجية وأن يتحركوا في الاتجاهات التي تحقق أقصى منفعة لهم وللناس الآخرين، وهذا الافتراض الأساسي نتيجة لإيمان روجرز أن كل الكائنات الحية لديها قدرات طبيعية موروثة للنمو و الفهم والتغير والاتجاه الهادف والاستخدام المسؤول للحرية الشخصية.

وبالمقابل اهتم ماسلو Maslow بعملية تحقيق الذات وهي العملية التي يهدف الفرد فيها إلى أن يكون ما يريد وما يطمح إليه، ورأى أن الحاجات الإنسانية مرتبة بشكل هرمي وهذه الحاجات تدفعه لتطوير نفسه وتحقيق ذاته والشكل التالي يوضح هرم ماسلو للحاجـــات:

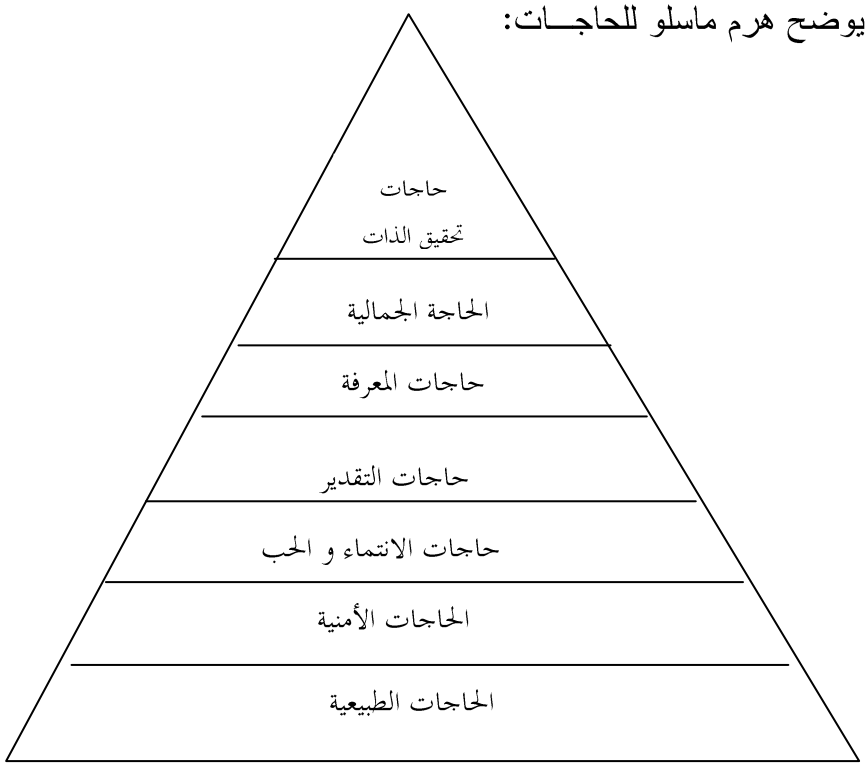

شكل يوضح هرم ماسلو للحاجات. (40)

وتعتبر إسهامات ماسلو كثيرة ومتنوعة وفي كل الاتجاهات والتأكيد هنا على اعتقادية بأن القيم والحاجات عند الإنسان ملازمة له، وأن بني البشر قادرين على توجيه ذواتهم ولديهم انتقادات ذكية، كما يرى ماسلو أن الحاجات جزء من التكوين الإنساني مثل التفكير الرمزي، وقد أكد علـــى:

1- وجود الحاجات والقيم الإنسانية والعالمية.

2- الأصول البيولوجية لهذه الحاجات والقيم. (41)

حيث يتفق ماسلو مع روجرس أن الكائنات الحية تستحق الكثير من الجدارة والاستحقاق وأنها أكثر حماية توجيها لذاتها وأكثر تحكما في نفسها مما يظن فيها عادة، كما يعتقد بقوة في عملية القيم العضوية الولادية العالمية أو في الحكمة الجسمية، وقد لاحظ أيضا أن علماء النفس يزيدون من ثقتهم في " الحكمة الداخلية لأجسامنا" ويستطيع الأطفال الرضع أن يختاروا اختيارات جيدة بالنظر إلى الغذاء ووقت الفطام، ومقدار النوم، ووقت التدريب على عمليات الإخراج والحاجة إلى النشاط وهكذا...

إن وجهة النظر هذه تتعارض مع ما أشار إليه سكينر B.F.Skinner الذي أكد على التحكم الذي تمارسه البيئة على سلوك الرضيع.(42)

من خلال النظريات التي تم التعرض إليها ، يمكن أن نلاحظ أنها عبارة عن مجموعة من الافتراضات ارتكزت عليها كل نظرية، إن هذه النظريات المختلفة لها توجهات مختلفة فيما يتعلق بالزمن، فيعتقد البعض أن ما نفعله ونفكر فيه ونشعر به يعتمد على ما حدث لنا في الماضي بل وأحيانا الماضي البعيد، بينما يعتقد آخرون أن ما يحدث الآن في الحاضر هو كل ما نحتاج إلى معرفته حتى نفهم الناس، ثم إن هناك فئة ثالثة تعتقد أن محاولات الناس لتوقع المستقبل هي ما يحدد أفكارهم ومشاعرهم وسلوكياتهم الحاضرة والمستقبلية، فمثلا نجد فرويد كان يرجع بشكل حصري للماضي، إضافة إلى

كل من أدلر وهورني و سوليفان و إريكسون الذين ساروا على خطى فرويد في التركيز على تأثيرات الماضي أما الحاضر فكان في بؤرة اهتمام أصحاب المذهب الإنساني.

5– أهميـــة مفهوم الـــذات:

يعتبر مفهوم الذات من أعمق وأهم المفاهيم الإنسانية والنفسية في حياة الإنسان والمجتمعات البشرية قاطبة، ولهذا فإن أي خلل يصيب هذا المفهوم أو أي نقص يعتريه من ناحية الفهم الشامل والمتكامل له أو في كيفية التعامل معه، قد يؤدي لتوجيهه نحو الاتجاه غير الصحيح، فيؤدي لمزيد من الانهيار الكلي أو الجزئي في قناعات الإنسان الشخصية بأشياء من حوله، والذي قد يقوده للرفض التام لذاته، وهي حالة نفسية ومرضية تحوي خطورة وسلبية لوجوده، إذ قد تجعله أقرب للجماد منه إلى الإنسان، مما يعني الشلل لجميع طاقته وفاعليته في الحياة، لذا يجب أن يحاول الإنسان بما أوتي من إرادة أن يفهم ذاته، و يعمل على تحقيق إيجابياتها.

وهذا ما لم يغفل عنه الإنسان عبر تاريخه الطويل حيث استغرق هذا الاهتمام القرون السابقة، فكان البحث الديني له في البدء، ثم تطور للمجال الفلسفي الذي ناقشه كموضوع افتراضي أطلق عليه النفس أو الروح، ثم تغيرت معانيه في علم النفس، وعرف كمفهوم نظري سيكولوجي منذ القرون الوسطى، وتحرك معه كتكوين متعلق به مصطلحات جديدة كالانا، والذات، ومفهوم الذات. وقد مثل هذا المفهوم كذلك جانبا مهما في الدراسات والبحوث النفسية والتربوية الحديثة، فتناوله العلماء مثل (كولي، أدلر، ألبورت، وليم جيمس ...) مما جعله يمثل اتجاها في علم النفس كما أصبح حجر الزاوية في الكثير من البحوث والدراسات العلمية .

إن مفهوم الذات كمفهوم شعوري يعيه الفرد، يشكل أهمية بارزة لهذا الفرد، حيث يضعه في بداية الطريق في فهم نفسه والتعرف على كيانه، وبالتالي فهم وإدراك الآخرين، سواء كان المجموع البشري من حوله أو البيئة المادية التي تحيط به، ويتفق الباحثون على أن وظيفة مفهوم الذات هي العمل على وحدة وتماسك واتساق الجوانب المختلفة للشخصية، وإكسابها طابعا متميزا كما يقوم مفهوم الذات بتنظيم عالم الخبرة المحيطة بالفرد في إطار متكامل ،ومن ثم يكون بمثابة الطاقة الدافعة لسلوك الفرد وأوجه نشاطاته المتعددة في الحياة.[43]

خاتمـــة:

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق ذكره عن مفهوم الذات أن جهل الإنسان بنفسه يمثل خطورة كبيرة لأنه يسبب له الكثير من الارتباك، ويشوه تعامله مع الناس كما يحرمه من معرفة الفرص المتاحة له والأخطار التي تهدده، ولا يجوز أن يظن أن معرفة الإنسان بنفسه معرفة سهلة قريبة المتناول إنها معرفة بالغة التعقيد، وليس من المبالغة القول أن الطبيعة البشرية عبارة عن لغز كبير ينبغي حله.

إن الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية على غرارها وعلى الرغم من أنها حظيت بمئات الألوف من العقول الكبيرة التي تعمل فيها وتشتغل عليها، ما زالت عاجزة عن معرفة الطبقات العميقة للنفس البشرية إذا كلما ظن العلماء أنهم يتقدمون في معرفة النفس البشرية ظهرت لهم تساؤلات وعرضت لهم احتمالات لم تكن من قبل وشعروا أنهم يقفون على أرض صلبة.

قائمة المراجـــع :

1- توما جورج خوري، نظرة في أعماق الشخصية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان، 2010، ص92.

2- المرجع نفسه، ص92.

3- نبيل سفيان، المختصر في الشخصية والإرشاد النفسي ،الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و لتوزيع، القاهرة ،2004، ص114.

4- سهير كامل أحمد، سيكولوجية الشخصية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص554.

5- كفافي علاء الدين، الصحة النفسية، ط3، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ص 263.

6- المرجع نفسه، 1990، ص364.

7- المرجع نفسه.

8- بطرس حافظ بطرس، التكيف والصحة النفسية للطفل، ط1، دار المسيرة،عمان، الأردن، 2008 ، ص479.

9- حامد عبد السلام زهران، علم النفس النمو " الطفولة و المراهقة"، عالم الكتب، القاهرة،1990. ص291.

10- ريتشارد لازوراس، الشخصية، ترجمة سيد محمد غنيم، ط4، دار الشروق، 1993، ص72.

11- صالح محمد على أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1998، ص151.

12- نعيمة الشماع ، الشخصية: النظرية التقييم، مناهج البحث، المنظمة العربية للتربية والثقافة معهد البحوث و الدراسات العربية، 1977, ص185.

13- بدرة معتصم ميموني، مصطفى ميموني، سيكولوجية النمو في الطفولة والمراهقة, ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2010، ص185.

14 – Francoise .J.P et Guerin.F ; la connaissance de soi en psychologie de l'éducation physique du sport , édition Armond ,Colin ; 2002 ,p05.

15 – غازي صالح ، شيماء عبد مطر، مفهوم الذات ،ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن،2011 ، ص ص24،23.

16 – حامد زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص69.

17– L'ecuyer , R , le concept de soi , Paris edition PUF; 1978 ,p30.

18 – سهير كامل أحمد، أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص 215.

19 – المرجع نفسه ،ص360.

20 – عالم الفكر، النمو النفسي من الطفل إلى الراشد، المجلد السابع، العدد الثالث، أكتوبر. نوفمبر. ديسمبر، 1976، ص 90.

21 – المرجع نفسه، ص94.
22 – حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص81.
23 – عواض بن محمد الحربي، العلاقة بين مفهوم الذات والسلوك العدواني لدى الطلاب الصم ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص25.
24 – غازي صالح، شيماء عبد مطر، مرجع سابق، ص13.
25 – محمد عبد العزيز عبد ربه سليمان، تصميم برنامج إرشادي لتحسين مفهوم الذات عند أطفال المؤسسات الإيوائية، رسالة ماجستير، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة عين شمس، 2000، ص37 .
26 – كارول دويك ، نظريات الذات و دورها في الدافعية والشخصية والنمو، ترجمة ماهر محمد ابو هلال وآخرون، ط1، دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين، 2006، ص235.
27 – المرجع نفسه، ص ص 235،236.
28 – بطرس حافظ بطرس، مرجع سابق، ص 486.
29 – إيغور كون، البحث عن الذات ووعي الذات، ترجمة غسان نصر، دار معد، دمشق، سوريا،1992، ص29.
30 – عواض بن محمد الحربي، مرجع سابق، ص ص 41،42.
31 – حلمي المليجي، علم النفس الشخصية ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001 ، ص112.
32 – المرجع نفسه، ص 113.
33 – عواض بن محمد الحربي، مرجع سابق، ص42.
34 – محمد عبد العزيز عبد ربه سليمان ، مرجع سابق، ص34.
35 – حامد عبد السلام زهران، 2001 ، ص 62.
36 – توما جورج خوري ، مرجع سابق، ص91.
37 – المرجع نفسه.
38 – كفافي علاء الدين، مرجع سابق ، ص364.
39 – المرجع نفسه.
40 – توما جورج خوري، مرجع سابق ، ص487.
41 – كفافي علاء الدين ، مرجع سابق ، ص413.
42 – كفافي علاء الدين، مرجع سابق ، ص413.
43 – خضر عباس، الأنا والآخر...بين الفلسفة والسيكولوجيا، 2013 Drabbass .wordpress.com .11 /06 /2014 .11 :41h

قراءة في عوامل تدهور الصحة النفسية في المجتمع

الدكتورة: قرايرية/ حرقاس وسيلة
فرع علم النفس
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّــص:

يتناول هذا المقال إشكالية التراجع المستمر للصحة النفسية، رغم تطور الملحوظ للعلوم والتكنولوجيا بالخصوص تطور علم النفس والدراسات النفسية بكل اختصاصاتها. و سنحاول من خلال هذا الطرح والبسيط، أن نقف على أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الإشكالية، و أهم الانعكاسات على الفرد والمجتمع وذلك لنلفت انتباه كل المعنيين بامر الصحة العمومية وكل الأفراد إلى ضرورة الاهتمام بالصحة النفسية و وقايتها مما هو أخطر والمتمثل في اضطرابات السلوك واضطرابات الشخصية والأمراض النفسية العصابية منها والذهانية.

Résumé

Cet article, aborde la problématique de la régression progressive et continue de la sante psychique ou mentale, malgré l'évolution remarquable des sciences et technologie, notamment, l'évolution de la psychologie et toutes ses spécialités. Nous allons essayer a travers cette modeste analyse, de diagnostiquer, et souligner les plus importants facteurs qui ont causés cette problématique, ainsi que les répercutions sur l'individu et la société. Nous voulons attire l'attention de tous les intéressés a la sante publique, de toute les personnes de bien prendre soin de leur sante psychique et la prévenir de ce qui est plus dangereux tel que ; les troubles du comportement, les troubles de la personnalité et les maladies psychiques : névrotiques et psychotiques.

الخطة

* المقدمة.

1- مفهوم الصحة النفسية.

1-1. تعريف المدرسة التحليلية.

1-2. تعريف المدرسة السلوكية.

1-3. تعريف المدرسة الإنسانية.

1-4. تعريف المدرسة المعرفية.

2- علاقة الصحة النفسية بالصحة الجسمية.

2-1. الجهاز العصبي أهميته النفسية.

2-2. الاتزان الغدي.

2-3. الأمراض السيكوسوماتية.

2-4. الغذاء والصحة النفسية.

3- أسباب تدهور الصحة النفسية.

3-1. أسباب ذاتية.

3-2. أسباب اجتماعية.

4- مظاهر الصحة النفسية.

5- مظاهر تدهور الصحة النفسية.

5-1. مظاهر تدهور الصحة النفسية في الأسرة.

5-2. مظاهر تدهور الصحة النفسية في المجتمع.

5-3. مظاهر تدهور الصحة النفسية في العمل.

6- تدهور الصحة النفسية في أرقام.

7- آثار تدهور الصحة النفسية.

7-1. الآثار السيكوسوماتية.

7-2. الآثار السلوكية والمعرفية.

8- الإستراتيجية الوقائية.

9- تصورات اجتماعية حول الصحة النفسية ينبغي تصحيحها.

* الخلاصة.

مقدمة:

تميز هذا العصر بالتطور التكنولوجي الهائل الذي توسع وشمل كل المجالات العلمية والمنهية وحتى الاجتماعية باختراع الإنسان للآلات المعقدة التي يصعب على عامة الناس فهمها والتحكم فيها، وكثيرا ما يتناسى الإنسان أو يغفل عن حقيقة أن شخصيته وسلوكه هي أكثر شيء جدلا وأكثر المخلوقات تعقيدا.

وأن فهم الإنسان والتنبؤ بسلوكه وتغيير أو التحكم فيه بطريقة علمية صحيحة ينطوي على تحد عظيم.

ويظهر جليا أنه رغم التقدم العلمي والتكنولوجي ورغم درجة التطور التي حققها الإنسان في 20 سنة الأخيرة، إلا أن مشاكله الصحية في تزايد مستمر، والصعوبات التي يعاني منها في التكيف مع نفسه ومع الآخرين تتعقد وتتفاقم شيئا فشيئا، وظهرت عليه أعراض عدم السواء النفسي كالقلق والإجهاد والتوتر والعصبية وغيرها من الأعراض التي انعكست سلبا على صحته الجسمية والاجتماعية وأثرت عكسيا على نشاطه الاقتصادي ومردوده المهني، ومنه اتفق الجميع على أن هذا العصر هو عصر القلق والمرض النفسي وتدهور الصحة النفسية.

الإشكاليـــة:

يعاني العالم المعاصر عدة إشكاليات نتيجة التسارع في التطور والتغير والتقدم، من بينها إشكالية صعوبة التكيف مع هذه التغيرات التي تجعل من الصحة النفسية للأفراد تتناقص وتتأذى شيئا فشيئا، وقد أدركت أكثر المجتمعات أهمية الصحة النفسية بالنسبة للصحة العامة للفرد، وكذا أثرها على كل نشاطاته الاجتماعية والمهنية، مما دفع علماء النفس إلى تكوين المنظمات العالمية بهدف الحث على القيام بالدراسات والبحوث العلمية

للكشف عن أسباب الأمراض النفسية وأساليب علاجها، والأهم من ذلك الوقاية منها والمحافظة على الصحة النفسية في إطار علم الصحة النفسية الذي يبحث في أسباب كثرة وتنوع اضطرابات الشخصية وسوء التوافق الشخصي والاجتماعي، ونظرا لتزايد حالات المرض والعلاج النفسي وحالات الانحرافات النفسية والاجتماعية، وتزايد مشكلات العمل المرتبطة بالإنتاج والقدرة على النشاط أصبح ملف الصحة النفسية سجل ضمن المشاريع ذات الأولوية في سياسات كل الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية، عملا على تفادي تدهور صحة الفرد النفسية وبالتالي الجسمية، وحسب منظمة الصحة العالمية OMS فإن 1 من 5 أشخاص يعانون ضغطا نفسيا عال وأن 25% من السكان يعانون من اضطراب نفسي، مما جعل ترقية ووقاية الصحة النفسية من الرهانات التي يواجهها العالم حاليا.

1- مفهوم الصحة النفسية:

يعد علم الصحة النفسية من أكثر العلوم إثارة للاهتمام والدراسة والبحث، ونظرا لكثرة حالات القلق والإجهاد وعدم التوازن النفسي والعقلي وبالتالي الاجتماعي، تعددت تعاريف الصحة النفسية واختلفت باختلاف المدارس النفسية وباختلاف الثقافات والمجتمعات.

1-1- تعريف المدرسة التحليلية:

يرى فرويد أن الصحة النفسية هي القدرة على مواجهة الدوافع البيولوجية والغريزية والسيطرة عليها في ضوء متطلبات الواقع الاجتماعي، أي قدرة الأنا على تحقيق التوازن بين قوة الأنا الأعلى وقوة الهو[1].

ويرى أدلر أن الإنسان يستطيع أن يحقق صحته عن طريق الميل الاجتماعي والعيش مع الآخرين والتنشئة الاجتماعية الصحيحة.

وذهب إريكسون الذي أسس النظرية النفسية الاجتماعية في النمو فيذهب إلى أن الصحة النفسية تتمثل في قدرة الفرد في مواجهة مشكلات مرحلة النمو التي يمر بها بنجاح، وأكد أن تحقيق الصحة النفسية في مرحلة عمرية معينة يساعد الفرد على تحقيق التكيف النفسي في المرحلة التالية[2]. أما "كارين هورني" فتلخصها في إدراك الفرد لذاته وتحقيقها، والمقدرة على إضفاء التكامل بين معظم الحاجات النفسية.

1-2- تعريف المدرسة السلوكية:

يرى أصحابها أن سلوكات الإنسان تنشأ من عملية التعلم ونتيجة لوجود دوافع ومثيرات مختلفة يستجيب لها الإنسان بسلوكات مختلفة، كلما كانت لها آثار إيجابية على نفسيته كلما شعر بالراحة والطمأنينة، وتكرار هذا الشعور يؤدي إلى الصحة النفسية، وعليه فإن الصحة النفسية حسب هذه المدرسة هي القدرة على اكتساب وتعلم سلوكات أو عادات سلوكية تتناسب مع البيئة التي يعيش فيها الفرد وتتطلبها هذه البيئة[3].

1-3- تعريف المدرسة الإنسانية:

ظهر هذا الاتجاه كرد فعل للمدرستين الأساسيتين في علم النفس وهما التحليلية والسلوكية . تبدو الصحة النفسية لدى أصحاب هذا الاتجاه في مدى تحقيق الفرد لإنسانيته تحقيقا تاما، وبما أن الأفراد يختلفون فيما يصلون إليه من مستويات من حيث الإنسانية الكاملة، فإنهم يختلفون في مستويات صحتهم النفسية. يعتقد أصحاب هذه المدرسة أن الفهم السليم لنشاط الإنسان وسلوكه لا يتأتى إلا بدراسة الأصحاء وليس المرضى كما يقول الفرويديون.

وضمن هذا التيار يرى "كارل روجرز" مؤسس نظرية الذات في علم النفس، أن كل فرد قادر على إدراك ذاته وتكوين مفهوم أو فكرة عنها، وينمو هذا المفهوم نتيجة التفاعل بين العوامل الاجتماعية الخارجية والدافع الداخلي

لتحقيق الذات، والصحة النفسية هي القدرة على تكوين صورة إيجابية ومفهوم إيجابي عن الذات، يظهر من خلال هذا التوافق بين هذه الصورة والسلوك الظاهري.

1-4- تعريف المدرسة المعرفية:

ويرى مؤسسها "جون بياجي" أن الصحة النفسية هي القدرة على تفسير الخبرات بطريقة منطقية تساعد الفرد على المحافظة على الأمل وعدم اليأس، باستخدام مهارات معرفية مناسبة للتخلص من الضغوط النفسية ومواجهة الأزمات وحل المشكلات[4].

ومهما اختلفت التعاريف والمفاهيم فإنها تتفق جميعا على أن الفرد المتمتع بالصحة النفسية هو الفرد الذي يحسن التكيف والتصرف في مختلف المواقف التي تواجهه، وهو الإنسان المتوافق مع نفسه ومع الآخرين. وفيما يلي بعض التعاريف لبعض منظمات الصحة النفسية:

**** تعريف OMS:**

منظمة الصحة العالمية تؤكد أن الشخص الذي يتمتع بالصحة النفسية هو الشخص القادر على التكيف مع مختلف وضعيات الحياة المطبوعة بفترات من السعادة والإحباط، ومع الظروف الصحية والمشكلات المعقدة، فهو إذن الشخص الذي يشعر بثقة كافية بنفسه فلا يتأثر بالخبرات السلبية الماضية التي قد تؤذي حاضره وتشوش نظرته للعالم، إنه حر من كل المخاوف مرتاح في علاقاته مع الآخرين، وتلخص OMS مفهوم الصحة النفسية في التوازن الذي يشعر به الفرد ويحدثه بين مختلف أوجه الحياة الجسمية، النفسية، الروحية، الاجتماعية والاقتصادية.

**** تعريف L'ACSM:**

تعرف الجمعية الكندية للصحة العقلية والنفسية "الصحة النفسية" كما يلي: هي طريقة تفكير وإحساس واستجابة الفرد في حياته، والتي تعكس إدراكه لذاته وللآخرين وتؤثر على طريقته في رفع التحديات وحل المشكلات التي تواجهه.

**** تعريف CSMQ:**

أما لجنة الصحة العقلية والنفسية للكيباك فتعرف الصحة النفسية على أنها التوازن النفسي للفرد وتتميز بالعناصر التالية: مستوى الرضى الذاتي، استخدام القدرات العقلية ونوعية العلاقات بالمحيط، وتنتج عن تفاعل العوامل البيولوجية وخصائص الوراثة، والعوامل الفسيولوجية والعوامل النفسية (معرفية، وجدانية، علائقية) والعوامل السياقية المتمثلة في علاقة الفرد ومحيطه علما بأن هذه العوامل في تطور مستمر وتتداخل ديناميكيا لدى الفرد[5].

2- علاقة الصحة النفسية بالصحة الجسمية:

يعرف علماء النفس الفسيولوجيون الحياة النفسية على أنها مجموعة التفاعلات الكهربائية والكيميائية التي تحدث في جسم الإنسان نتيجة مثيرات داخلية أو خارجية، شعورية أو لاشعورية، وأن حساسية الإنسان بنفسه وبمن حوله تتوقف على التكامل العصبي الكيميائي[6].

2-1- الجهاز العصبي وأهمية النفسية:

يعد الجهاز العصبي العامل الأول في التكامل الإنساني ووحدة الشخصية وتماسكها وتكامل وظائفها الفسيولوجية والنفسية، والتي تقوم بها حوالي 10 آلاف مليون خلية عصبية. يشرف الجهاز العصبي بكل أجزائه

على تنظيم وتسيير كل الوظائف حيث يعتبر الفص الجبهي من المخ مركز الوظائف العقلية العليا كالتقدير، والمحاكمة (التقويم)، ورسم الخطط، والتذكر، والحركات الإرادية، ويقوم جهاز الهيبوتلاموس Hypothalamus بالتحكم في السلوك الانفعالي والسلوك العدواني، كما يتحكم المخ في مقدار شهية الأكل وضبط عمليتي النوم واليقظة وغيرها، كل هذه الوظائف إذا سارت بشكل طبيعي مضبوط شعر الإنسان بالراحة والرضى الذاتي، أما إذا حدث أي خلل فيها انعكست على نفسيته بالتوتر والقلق والاضطراب[7] علما بأن الشق الأيمن من المخ مسؤول عن التخيل والتفكير والإبداع بينما الشق الأيسر مسؤول عن الذاكرة والحفظ.

2-2- الاتــزان الغــدي:

الغدد هي أجهزة صغيرة موزعة عبر كامل الجسم لكنها خطيرة في وظيفتها ودورها، لأنها تشرف على تنشيط أو تثبيط كل وظائف الأعضاء وأجهزة الجسم بواسطة المواد الكيميائية التي تفرزها، وسميت الغدد أجهزة وليس أعضاء دلالة على ضخامة المهمة التي تقوم بها هرموناتها في نظام عجيب وتكامل أعجب يؤدي بدوره إلى التكامل والتوازن والتفاعل في التكوين العضوي والعصبي والكيميائي والنفسي للإنسان في صحته الجسمية والنفسية تشرف على تنظيم الفيسيولوجيا العامة للجسم.

وسنعرض فيما يلي بعض الأمثلة عن التأثير المباشر للغدد على السلوك والحياة النفسية ناهيك عن آثارها العضوية والفسيولوجية التي تؤدي بعدها إلى آثار نفسية مختلفة:

- تفرز الغدة النخامية من بين ما تفرزه من الهرمونات، هرمون البرولاكتين Prolactine الذي ينشط إدرار الحليب عند الأم المرضع ويشعرها بالراحة النفسية والاستقرار، وإذا تعرضت الأم إلى ضغط نفسي أو

قلق يؤدي ذلك إلى تقليل إفراز البرولاكتين مما يزيد من شدة القلق والتوتر النفسي.

– تفرز الغدة الدرقية هرمون التيروكسين Thyroxine إذا قلت نسبته عن المعدل يميل الفرد إلى النعاس والكسل ويصاب بالبلادة ويفقد اهتمامه بالعلم الخارجي ولا يستطيع القيام بأعماله اليومية، أما إذا زاد إفرازه عن المعدل فيصاب الفرد بالأرق وسرعة التهيج العصبي وعدم الاستقرار الحركي والانفعالي والقلق المستمر.

– تفرز الغدة الكضرية هرمون الأدرينالين Adrénaline الذي إذا زاد إفرازه عن المعدل في حالات الانفعال يؤدي إلى ارتفاع الضغط الدموي، زيادة نسبة السكر في الدم، زيادة سرعة النبض، توقف عمليات الهضم وارتفاع درجة التوتر النفسي التي تؤدي بدوره إلى زيادة إفراز هذا الهرمون.

كما أن الحالة النفسية المضطربة تؤدي بدورها إلى اختلال التوازن الغدي وإفراز بعض الهرمونات عن معدلها أو تقللها عن معدلها، وفي ذلك اختلال للفسيولوجيا العامة للجسم.

يؤكد الدكتور "يوسف البدر" وهو طبيب أخصائي في الطب البديل وعضو الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن أن الإنسان في حالة العبادة من صلاة وصوم وذكر وأمر بالمعروف وقراءة القرآن وغيرها يفرز جسمه كمية أكبر من مادة المورفين الموجودة أصلا بكمية قليلة في الدم، مما يشعره بالرضى والاستقرار النفسي، وتزداد نسبة الكريات الحمراء في الدم فينعكس نورها على هذا الوجه وهذا ما يفسر البهاء والنور الذي يظهر على وجه الإنسان المتدين، يقول بن عباس: "إن للطاعة لبهاء"، ويقول تعالى: "ألا بذكر الله تطمئن القلوب". ويضيف الدكتور البدر أن الإنسان العاصي والحسود

والقلق والنمام والمغتاب والمتوتر نفسيا يفرز جسمه 36 مادة سامة تشوش الفسيولوجيا العامة للجسم وتعكر المزاج وتزيد من درجة التوتر النفسي[8].

2-3- الأمراض السيكوسوماتية:

وهي الاضطرابات والأمراض الجسمية التي تخلفها الاضطرابات النفسية، ولسنا هنا بسبب تصنيف الأمراض النفسية أو تفصيل الأمراض السيكوسوماتية، إنما نريد أن نبين أهمية الصحة النفسية بالنسبة للصحة الجسمية وخطورة تدهور الصحة النفسية على الصحة العامة.

يتفق الآن أخصائيو الطب البديل والأخصائيون النفسانيون على أن أغلبية الأمراض بما في ذلك المستعصية والمزمنة تأتي من الحزن والكبت والصراع النفسي والضغط والإرهاق النفسي والعصبي الذي يعاني منه أغلبية الأفراد، إن شدة الانفعالات والعصبية والقلق المستمر يؤدي إلى الإصابة بارتفاع الضغط الدموي والإصابة بمرض السكري والقرحة المعدية.

وتشير نتائج البحوث الطبية في الطب البديل أو الطبيعي إلى أن:

- الحزن الشديد على فقدان عزيز أو قريب يؤدي إلى الإصابة بأمراض القولون بما في ذلك السرطان.

- التوتر النفسي للعلاقة الزوجية وعدم شعور الزوجة بالأمن العاطفي مع زوجها يتسبب في إصابة الثدي الأيمن بالسرطان.

- القلق الزائد وحالة العصبية والنرفزة تؤدي إلى أمراض المعدة والبنكرياس من زيادة في الحموضة إلى التقرح.

- إذا أحست المرأة بخطر على أطفالها قد تصاب بسرطان اللسان.

- إذا حرمت المرأة من حقوقها الزوجية الشرعية قد تصاب بسرطان الرحم.

– الشعور بالإهانة وجرح الكرامة قد يؤدي إلى الإصابة بسرطان العظام وسرطان الجهاز اللمفاوي.(9)

2-4- الغذاء والصحة النفسية:

إن أهم ما تخضع له الصحة النفسية وتتدهور بسببه هو اختلال التوازن بين الساعة البيولوجية والساعة النفسية والساعة الكونية، علما بأن الغذاء من أخطر وأهم ما ينظم الساعة البيولوجية والنفسية، يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "المعدة بيت كل داء والحمية رأس كل دواء"، وفيما يلي إشارة إلى بعض الآثار النفسية لطبيعة الغذاء من خلال العناصر الغذائية المكونة له:

– إن الإنسان في طريقة عيشه وغذائه يهيئ البيئة الجسمية لتكاثر الميكروبات والبكتيريا والفيروسات بزيادة الحموضة في الدم الذي خلقه الله تعالى وسط حمضي قلوي معتدل.

– يعمل عنصر البوتاسيوم مثلا على حفظ التوازن في الدم بين الحمضي والقلوي للتقليل من تكاثر الميكروبات والبكتيريا والفيروسات.

– يوجد البوتاسيوم بكثرة في عشبه الشعر الزنجبيل ويؤدي نقصه في غذاء الإنسان إلى حالة من أحلام اليقظة والشرود الذهني، والانعزال، وفقدان الطموح، والأرق، والخوف والتوتر.

وهو أساس طرح الكلى والقولون للسموم، ولعل الهدوء الذي يظهر على الأطفال الأوروبيين في الطفولة يرجع إلى طبيعة الغذاء الذي يتناولونه والذي أساسه الشعير.

* **المنيزيوم:** وهو عنصر التهدئة وانخفاض التوتر التقني وهو موجود في التمر.

* **المنغنيز:** وهو عنصر الحب موجود أيضا بكثرة في التمر.

* **الأوكسيتوسين:** من أهم مصادر الحليب عند الأم المرضع فهو يشعر بالراحة والهدوء، ويرقق القلب عن الأمهات والآباء.

* **الفيتامين ب1:** هو عنصر النشاط والعاطفة والنوم، إذا قلت نسبته في الغذاء يشعر الإنسان ببرودة الأعصاب، والأرق، واليأس، والكسل وفقدان الطموح ولهذا يسمى يسمى "فيتامين الروح المعنوية"[10].

يقول أبو قراط أبو الطب: "دع عقاقيرك في قواريرك ..... وعالج نفسك بالغذاء قبل الدواء"، وأصبح الغذاء واحدة من التقنيات الحديثة في علاج الأمراض الجسمية والنفسية التي يستخدمها الطب الطبيعي أو الطب البديل وهي "**العلاج بالغذاء**" على غرار العلاج بالطاقة والعلاج بالماء والعلاج بالأوزون وغيرها.

3- أسباب تدهور الصحة النفسية:

لقد أردنا حصر أسباب تدهور الصحة النفسية في عاملين رئيسين أحدهما متعلق بالفرد والثاني بالمجتمع.

3-1- أسباب ذاتية:

وهي الأسباب المتعلقة بالفرد ذاته من صحة جسمية وطريقة العيش التي سبق الحديث عنها في العنصر السابق، وسنتحدث في هذا العنصر عن الجانب النفسي والأسباب المرتبطة مباشرة بشخصية الفرد ومكوناتها وسلوكاته وطريقة تفكيره التي تتسبب في تدهور صحته النفسية والتي نلخصها في الآتـــي:

- عدم تحديد الهدف من الحياة أو من الدراسة أو من العمل يقول فرويد Freud: " A quoi tendent les hommes et que demandent-ils de la vie." أثناء بحثه عن أسباب الأمراض النفسية[11].

يعيش أغلبية الناس خاصة في الدول المتخلفة دون إدراك للغاية التي تنتظرهم أو تحديد للمقاصد والنتائج التي يسعون من أجلها، وهذا يجعلهم تائهون غير منظمين ولا منضبطين في أعمالهم.

وفي دراسة أجريت على طلبة الجامعات وجدت أن 3% فقط من أفراد العينة استطاعوا تحديد أهدافهم التي يطمحون إلى تحقيقها بعد التخرج وبدقة.

– عدم إشباع الحاجات الأولية والنفسية: وتتمثل الحاجات الأولوية في الماء والهواء والغذاء والإطراح والتكاثر بينما تتمثل النفسية في الشعور بالأمن الغذائي، والشعور بالانتماء والمحبة والتي تؤدي عدم إشباعها إلى حالات الإحباط والتوتر والشعور بعدم الأمن الغذائي والعاطفي والاجتماعي[12].

– عدم معرفة الإنسان لنفسه أي لشخصيته ومكوناتها وأبعادها وظروف تكونها ومطالبها ونقاط قوتها وضعفها وعدم إدراكه لقدراته وإمكانياته الذاتية.

– عدم تكوين صورة حقيقية للذات حيث كلما كانت الصورة إيجابية كلما كان سلوك الفرد مطابق أو مناسب لطبيعة شخصيته وإمكانياته الذاتية، فهو يعبر بصدق عن ذاته ويتقبلها ويتوافق بالتالي معها ومع الآخرين، أما إذا كانت الصورة التي يكونها الفرد ذاته تفوق حقيقتها، شعر بالكبر والغرور وتكونت لديه اضطرابات سلوكية ابتداءا من عقد التفوق وانتهاءا إلى جنون العظمة في الحالات المرضية، أما إذا كانت صورة الذات أقل من حقيقتها، ظهر لدى الفرد الشعور بالنقص والدونية، وعليه فإن الصورة الصحيحة والإيجابية عن ذات الفرد تتكون من خلال أساليب التربية ونظم التعليم ونوعية العلاقات وكيفيات التواصل.

– نقص الثقة بالنفس، وهي أصل أغلبية الاضطرابات السلوكية وضعف المهارات الذاتية.

– عدم القدرة على تحمل المسؤولية وتعزيز النزعة الفردية والأنانية.

– تأخر النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب إلى ما بعد 20 سنة بسبب الظروف الاجتماعية وصعوبة الحياة.

– ضعف القدرة على التحمل والصبر نتيجة لتغير المفاهيم وتطور طريقة التفكير، إذ يسعى كل فرد ويطمح إلى الحياة السهلة ويرفض الصعوبات ويتجنب ظروف الحياة التي تتطلب شيئا من الاجتهاد والتضحية والتعب.

3-2- أسباب اجتماعية:

شهدت المجتمعات خاصة العربية من التغير السريع والكبير في 20 سنة الأخيرة ما لم تشهده خلال قرون ماضية، يومكن تلخيص هذه التغيرات في بعض النقاط:

*** العولمة الثقافية:**

التي فرضت على الشعوب أنماطا معيشية من عادات في الأكل والملبس والتعامل مع الذات ومع الآخرين مختلفة في كثير من الأحيان عن عاداتهم، ومتعارضة في أحيان أخرى مع مبادئ وقيم وثقافتهم المحلية، إذ أدخلت الفرد في متاهات الصراعات النفسية وزعزعت تعلقه بجذوره الثقافية وهددت استقراره الثقافي والنفسي فأصيب بالعصاب الثقافي على تعبير "علي زيغور".[13]

*** التغير الاجتماعي السريع:**

إن التغير للمجتمع في جميع مظاهره وأبعاده يفرض على الفرد التغيير من أفكاره وقيمه ومبادئه وسلوكاته بشكل مستمر وسريع حتى يستطيع

التكيف مع وتيرة التغير الاجتماعي، ويتطلب هذا التغير جملة من الخبرات والمعارف والتقنيات والمهارات التي يفتقدها الفرد في غالب الأحيان فيشعر بالعجز والذنب وتتوتر حالته النفسية.

*** تغير أهداف التربية في المجتمع:**

لم يعد من أولويات الأهداف التعليمية في المجتمع تكوين الفرد الصالح، المتكامل الشخصية، السوي نفسيا وجسميا، إذ أصبحت الأولوية للمعارف والمهارات والكفاءات المهنية التي يحتاجها المجتمع في ترقية مجالاته التنموية، مما يشعر الفرد بأنه غير مهم في حد ذاته كإنسان أنما المهم هو ما يقدمه من جهد، وبمجرد أن يتقلص هذا الجهد أو يتوقف، تتوقف معه قيمته الاجتماعية.

*** التطور التكنولوجي:**

تعد التكنولوجيا وسيلة الإنسان لإشباع حاجاته وتلبية متطلباته وتحسين ظروف عيشه، ولعلنا ندرك ما أحدثته تكنولوجيا الإعلام والاتصال من تغيير في عادات وسلوكات الأفراد وعلاقاتهم فظهر معها الإدمان على الكمبيوتر وما يصاحبه من اضطرابات في الشخصية وصلت في المجتمع الياباني إلى مستوى التأزم. ونخص على سبيل المثال أثر الألعاب الالكترونية على شخصية الأطفال خاصة ألعاب القتال والعنف والتي ترتفع معها موجات الدماغ إلى 28 – 30 موجة في الثانية تثير حالة التهيج والعصبية والسلوك العدواني لديهم. هذا وقد تكونت لدى الشباب تصورات اجتماعية جديدة غير واقعية في غالب الأحيان مستمدة من الصور الإعلامية المبالغ فيها المثالية والخيالية.

وأصبحت شخصيات الأعلام هي قدوة الشباب يعملون على تقمصها والتوحد معها منسلخين بذلك عن واقعهم، رافضين لوضعهم، غير متقبلين

ومتكيفين مع حياتهم مما أدى إلى زيادة مستوى القلق والصراع النفسي والشعور بالإحباط.

*** عدم إعطاء الاتجاه الديني الدور الأساسي لأحداث التوازن في شخصية الإنسان:**

مما أدى إلى الشعور بالفراغ الروحي والابتعاد عن القيم الدينية والأخلاقية التي تعمل على الراحة النفسية، وفي دراسة قام بها دور كايم عن تحليل أثر الديانات على الانتحار، أكدت نتائجها أنه كلما كانت نسبة التدين عالية كلما قلت نسبة الاضطرابات النفسية والانتحار.[14]

❖ عوامل اقتصادية:

إن العمل الاقتصادي مرتبط بالغذاء وإشباع الحاجات الأولية، وضمان الشعور بالأمن الغذائي وبالتالي النفسي، فإذا شعر الإنسان بما يهدد أمنه تثار فيه غريزة الموت من أجل الحياة ويصبح سلوكه عدوانيا مندفعا، وتكثر الصراعات إلى حد الاصطدام، لقد أحصت وزارة الصحة الجزائرية سنة 2007 500.000 طفل جزائري يعانون سوء التغذية[15] وبدون شك تكون هذه الفئة هشة نفسيا واجتماعيا لها قابلية للانحراف النفسي والاجتماعي.

❖ عوامل سياسية:

لا ينكر أحد ما للظروف السياسية المتوترة من آثار سلبية على الصحة النفسية من رعب، وقلق، وشعور بعدم الأمن النفسي والاجتماعي وفقدان الثقة بالنفس بالآخرين مما يؤدي إلى كثرة الاضطرابات في السلوك والشخصية وتنوع الأمراض النفسية.

❖ عوامل مرتبطة بالعمل:

يعتبر العمل والبيئة المهنية من أهم مصادر الصحة النفسية لدى العمال، لما تنطوي عليه من عوامل الضغط والإحباط النفسي متفاعلة مع

كيفية إدراك الفرد العامل لها وتفاعله معها على أساس ما يملكه من خصائص جسمية ونفسية تحدد درجة تأثره بها وتراجع صحته النفسية.

صنف "مارلين ديفدسون" و "كاري كوبر" "Davidson et Couper" العوامل التي تؤثر على الفرد في عمله إلى نوعين: أحدهما يتعلق بطبيعة العمل وكثافته وضغطه من روتين وقلة الأعمال المطلوب إنجازها، والثاني يدور حول الفرد في مؤسسته وعلاقاته بزملائه لتركيب التنظيم والمناخ السائد فيه.

وحدد "جميلش" "Gmelch" أسباب إجهاد العمال في العلاقات الاجتماعية بين الزملاء وغموض الدور وظروف العمل متفاعلة مع عوامل شخصية الفرد.

أما "بيهر" و "نيومان" "Beehr et Newman" فقد وضعا "4" مصادر للعوامل المجهدة في العمل Facteures Stresseurs تتمثل فيما يلي:

✓ **خصائص العمل:**

وفيها التوقيت كالتوقيت الليلي، الذي يكون فيه نشاط الفرد عكس نشاط الساعة البيولوجية، وتيرة العمل، التنقلات المرتبطة بالعمل، إثارته أو إهماله لمختلف المهارات، والمسؤولية على الأشخاص والأشياء.

✓ **متطلبات الدور:**

ويشمل هذا الصنف حمل الدور، صراع الدور، غموض الدور، التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين أعضاء جماعة العمل

✓ **الخصائص التنظيمية للمنظمة:**

يرتبط هذا الصنف بحجم المنظمة، مدى الأمن الذي يحققه العمل على التغيرات الاجتماعية والتقنية، البنية التنظيمية وموقع المنصب داخل التسلسل الهرمي، نسق الاتصالات وموقع المنصب داخل العمل، النمط الإداري

المستخدم من حيث فلسفته وإجرائيته فرص الترقية وأخيرا برامج التدريب وتحسين الأداء.

✓ **العوامل والضغوطات الخارجية عن المنظمة:**

وتشمل الذهاب والإياب من و إلى العمل، نوع وعدد الأفراد الذين تتعامل معهم المنظمة، النقابات الوطنية والدولية، القوانين والتنظيمات الحكومية، الطقس، التطور التكنولوجي والعلمي... [16].

وقد تختلف أسباب الإجهاد من مهنة إلى أخرى باختلاف طبيعة وظروف كل واحدة، فعن مهنة التدريس مثلا يلخصها "تيلينباك" في اللوائح التنظيمية للمؤسسة التربوية، ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق المعلم، البيئة المدرسية، سوء سلوك الطلبة، والظروف غير المناسبة للأداء وضعف روح الجماعة في المؤسسة التربوية[17]. وذكرت "فاليوس" "Wallius" سنة 1982 أن أهم مصادر الإجهاد في مهنة التعليم مرتبطة بنوعية العلاقة مع الطلاب والتلاميذ والزملاء والإدارة ثم تأتي العوامل التنظيمية والشخصية.

ويؤكد "لوكيا الهاشمي" أن تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجامعة الجزائرية والوطن ككل، يمارس ضغطا على صحة أستاذ التعليم العالي فينعكس ذلك سلبا على أدائه بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: التصرفات الارتجالية للإدارة الجامعية، التمييز وعدم الإنصاف بين الأساتذة في توزيع الفرص، وضع العقبات أمام التقدم في العمل مما يهدد شعور الأستاذ بالأمن ويساهم في تدهور صحته النفسية[18].

4- مظاهر الصحة النفسية:

قبل الحديث عن مظاهر وأعراض تدهور الصحة النفسية ينبغي الحديث عن مظاهر الصحة النفسية، وهي كثيرة ومتشبعة، إن الأشخاص الأصحاء يؤكدون أنهم يشعرون بالقوة والطاقة والتفاؤل كل يوم، ويشعرون

بالهدوء والتوازن والاسترخاء وقلما يشعرون بالتعب والقلق، وحتى لا نطيل الوصف والحديث، نلخص أعراض الصحة النفسية كما حددتها الدكتورة حنان عبد الحميد العناني في النقاط التالية:[19]

4-1- تكامل الذات:

لا يكفي إن ينمو الإنسان من جانب أو جانبين في شخصيته، إنما ينبغي أن يكون نموه شاملا لجميع جوانب الشخصية ليبلغ درجة التكامل.

4-2- توازن الذات:

حتى يكون الفرد متوازنا، سويا ينبغي أن يتقبل ذاته كما هي ويرضى عنها وعن كل مكوناتها الإيجابية والسلبية ويتعايش معها في كل الظروف وكل المراحل.

4-3- التكيف مع المحيط:

يتطلب ذلك حسن التصرف والتعامل الإيجابي مع الآخرين والتواصل معهم وإقامة علاقات صحيحة ينتج عنها تفاعل إيجابي وتكامل في أداء الأدوار.

4-4- العمل والعطاء:

تقاس قيمة الفرد في عصرنا هذا بمقدار عطائه وقدرته على العمل وتقديم الخدمات والمنفعة للآخرين وللمجتمع، حتى الفرد يقيم ذات بقدر ما يقوم به من إنجازات عملا بقاعدة Je suis ce que je sais faire .

5- مظاهر تدهور الصحة النفسية:

لقد أردنا من خلال هذا العنصر أن نوضح أهم الأعراض في الأسرة والمجتمع والعمل.

5-1- مظاهر تدهور الصحة النفسية في الأسرة:

أثرت عدة عوامل منها ما سبق ذكره على تدهور الصحة النفسية داخل الأسرة ودرجة تماسكها وقدرتها على أداء دورها، أحصت وزارة العدل في الجزائر ما يزيد عن 917 175 ملف طلاق سنة 2004، وفي السنة سجلت 6374 حالة عنف عائلي بعد أن كانت 4276 حالة سنة 2000.[20]

✓ **أعراض تدهور الصحة النفسية عند المرأة:**

- الخروج إلى العمل ومساهمتها الاقتصادية جعلتها غير راضية عن وضعها داخل الأسرة، تريد المشاركة في السلطة والتصرف وترفض أن يتحكم الزوج فيها مما أدى إلى صراعات وتوترات عندها وعند الزوج مع زيادة حالات الشجار.

- **السلوكات الدفاعية ضد الذات المهملة:** المرأة التي لا تشعر بمكانة وتقدير واحترام كاف في البيت تعاني من الانشغال الوسواسي بترتيب البيت، العناية المفرطة بالأبناء، الغيرة المرضية والخوف المرضي من الخيانة الزوجية والزوجة الثانية نتيجة تراكم مكبوتات مرتبطة بالقصص والوقائع والحالات الحقيقية ومزاح الزوج وتهديده[21] كل هذا يؤدي إلى الإجهاد Stress والقلق والشكوى والتظلم وإفشاء أسرار البيت وكلها سلوكيات تتم عن عدم اكتمال الصحة النفسية.

✓ **أعراض تدهور الصحة النفسية عند الرجل:**

- تراجع سلطة الأب وتولي الأم مهام السلطة العائلية إلى جانب مهامها وعملها خارج البيت وهذا السبب من أهم أسباب الإجهاد لدى المرأة العاملة، ومن علامات انسحاب الرجل من ميدان المسؤولية.

- تخلي كثير من الآباء عن مهامهم وتملصهم من مسؤولياتهم اليومية يشعرهم بالعجز وفقدان المكانة الأسرية. من التربية البيتية إلى المدرسة.

– عجز الأب عن تلبية حاجات أفراد أسرته يجعلهم يقللون من شأنه واحترامه، مما يفتح الباب للصراعات ويوتر العلاقات الأسرية والنفسية.

– قد يكون الأب متسلطا زيادة عن اللزوم يثير جوا من الضغط النفسي والشعور بالاضطهاد.

✓ **أعراض تدهور الصحة النفسية عند الأبناء:**

– قلة الطاعة واحترام الأبناء لآبائهم.

– الفردانية والأنانية ونقص التعاون الأسري.

– العزوف عن الزواج وكره الدراسة والكل في العمل.

– الشعور بعدم الأمن في الأسرة والمجتمع والرغبة الجماعية في مغادرة الوطن بأكمله.

– الغش والسرقة والكذب وكل مظاهر سوء الخلق.

– الخوف لدى الأطفال والتبول اللاإرادي.

– الفشل المدرسي.

– تأخر النضج النفسي والاجتماعي لدى المراهقين مما يؤدي إلى انحرافات سلوكية وجنسية مختلفة.

5-2- مظاهر تدهور الصحة النفسية في المجتمع:

ويمكن ملاحظتها من خلال الظواهر السلوكية والنفسية مثل:

– انتشار حالات التفكك والطلاق.

– انتشار العنف اللفظي والنفسي والجسدي والسلوك العدواني.

– زيادة حالات المخاوف إذ حصى الدكتور شلبي محمد ما يقارب 93 نوع من الخواف Phobie في مسرده لعلم النفس والأمراض النفسية نذكر منها أكثرها شيوعا خواف الأعماق Bathophobie، خواف الأماكن

الواسعة Agoraphobie، خواف الأماكن المغلوقة Claustrophobie، خواف العدد 13 Trédécaphobie، خواف الظلام Achluophobie، وغيرها.[22]

– زيادة حالات القلق والاكتئاب حيث أحصت منظمة الصحة العالمية SMO سنة 2007 أن 1 من 5 أشخاص في العالم يعانون ضغط نفسي عال.

– زيادة نسبة الانتحار حتى في المجتمعات الإسلامية.

– **ارتفاع حالات الإدمان بمختلف أنواعه:** الإدمان على المواد الكحولية والمخدرات بين كل الفئات العمرية، الإدمان على الحاسوب والإنترنيت، الإدمان على القمار، الإدمان على الألعاب الإلكترونية والإدمان على استخدام الهاتف النقال.

– **الإفراط في استخدام آليات الدفاع النفسي** التي نذكر أهمها: المقاومة بالكلام العدائي، المقاومة بالاحتقار أو التسلط أو القسوة في التعامل مع الآخرين، المقاومة بالنقد اللاذع، الهروب في خضوع، الهروب في سلوك الفشل والتملص وغيرها من آليات الدفاع النفسي ضد الإجهاد.[23]

5-3- مظاهر تدهور الصحة النفسية في العمل:

في 20 سنة الأخيرة تضاعفت مشكلات الصحة النفسية وأصبحت تشكل في كندا مثلا السبب الأول في مظاهر العجز عن العمل إذ أن ثلث غيابات العمال ناتج عن تراجع الصحة النفسية، ويكلف هذا الغياب 67 % من التكلفة العامة للعمال، وأن 47 % من العمال في كندا يعانون من حالة الإجهاد حسب إحصائيات سنة 2000 و 62 % منهم عانوا من إجهاد عال سنة 2001[24]، بسبب العوامل المذكورة سابقا أصبح الوسط المهني مصدرا أساسيا لحالات الإجهاد والقلق والتوتر النفسي والصراع على الأدوار وسوء العلاقات الاجتماعية وكثرة التغيب والشعور بالاغتراب في العمل، وعدم الشعور بالأمن نظرا لعدم دوام الوظيفة. ومن أهم المشكلات النفسية في

العمل: الاكتئاب، القلق، الإدمان، الإجهاد، واضطرابات التكيف والنضوب المهني épuisement، والاستنزاف النفسي Exhaustion والاحتراق النفسي.[25]

6- تدهور الصحة النفسية في أرقام:

- اعتبرت منظمة الصحة العالمية OMS أن الاكتئاب هو رابع سبب للعجز عن العمل سنة 1990 وسيكون ثاني سبب سنة 2020 في العالم.
- تعتبر المشاكل النفسية ثاني سبب (حسب OMS) للتغيب الطويل المدى عن العمل (أكثر من 21 يوم).
- حسب آخر تقرير لـــ: OMS يشير إلى أن 1 من 4 أشخاص يعانون من اضطراب نفسي في حياتهم وأن 1 من 5 أشخاص يعانون ضغطا نفسيا عاليا وأن 1 من 10 أشخاص أصيب بمرض نفسي في وقت ما[26].
- 500.000 عامل كندي يتغيبون كل أسبوع عن العمل لسبب اضطرابات نفسية.
- 35% من أيام العمل ضائعة في الولايات المتحدة بسبب تدهور الصحة النفسية للعمال.
- 58,1% من العمال السويسريين يعانون من الإجهاد بسبب ظروف العمل.
- كلف غياب العمال بسبب تدهور الصحة النفسية الولايات المتحدة 25,52 مليار دولار سنة 1990 و 200 مليار دولار سنة 2007 مع 50 مليون دولار كتعويضات التأمين لهؤلاء المتغيبين.
- كلف نفس السبب كندا سنة 1990 2,74 مليار دولار و 20 مليار دولار سنة 1996.

– كلفت الصحة النفسية المتدهورة المتسببة في غياب العمال أستراليا 2,74 مليار دولار سنة 1990 وكلفت فرنسا سنة 2000 1,975 مليون أورو.

– 24,2% من المأمنين الفرنسيين يعانون اضطرابات نفسية في دراسة لجامعة لافال وجد:

* سنة 1998 أحصت جامعة لافال بكندا نسبة تدهور الصحة النفسية حسب فئات العمل كما يلي:

- ✓ قطاع الصحة والمستشفيات 46,5% من العمال يعانون من اضطرابات نفسية.
- ✓ المؤسسات التعليمية 40,9% من المعلمين يعانون اضطرابات نفسية.
- ✓ قطاع الصناعة 35% من عمال الصناعة يعانون اضطرابات نفسية.

* سنة 2002 أصيب 10% من سكان الكيباك باضطرابات نفسية.

* سنة 2004 تعرض 80% من أطفال الكيباك لاعتداء نفسي.

* سنة 2005 أكد 36,6% من عمال الكيباك معاناتهم من الإجهاد في العمل.

* سنة 2005 أحصيت 425 17 جريمة أسرية فيها 83% نساء ضحايا تدهور الصحة النفسية لأفرادها.

* 38% من الرجال و 24% من النساء يعانون إفراطا في الوزن بسبب القلق والتوتر النفسي[27] حسب إحصائيات OMS.

* ¼ الوفيات لفئة الشباب ما بين 15– 24 سنة راجع للانتحار بسبب تدهور الصحة النفسية.[28]

* أكثر من 3700 امرأة جزائرية تعرضت للضرب سنة 2003 حسب مصالح الصحة.

* 73% منهن ضربن من طرف أزواجهن نظرا للضغوطات النفسية التي يعانون منها.

* 29% من الجزائريين يموتون بأمراض القلب والأوعية الدموية[29] والذبحة الصدرية بسبب تدهور الصحة النفسية.

7- آثار تدهور الصحة النفسية الجسمية والسلوكية والمعرفية:

يتعرض الإنسان لاختلال صحته النفسية وبداية تدهورها بسبب التعارض بين ما هو مطلوب منه وبين قدرته على إنجاز هذه المطالب والتكيف معها، بين "هانس سيلاي" في كتابه ضغط الحياة عام 1956[30] أن سلوكات كالتهيج العام والقابلية للإثارة والاكتئاب، وعدم الثبات الانفعالي، والعدوانية أو السلبية، والشعور بالقلق نتيجة الخوف الشديد دون معرفة السبب، والأرق والصداع النصفي ، الشد العصبي، وآلام أسفل الظهر وفقد الشهية أو الشراهة، وتعاطي الكحول والمخدرات، وكوابيس الليل، كلها علامات تراجع الصحة النفسية وتعرض الفرد للإجهاد.

وتشير "كريستيان أجرابارت" و "ميشال دالماس" إلى أن الفرد الذي يقع فريسة لتدهور الصحة النفسية يستجيب على ثلاثة مستويات متداخلة ومتشابكة: إما أن تكون الاستجابة نشطة Réaction Active فيتجنب الصراعات والنقاشات أو المسؤوليات وقد يهرب ويرد بعدوانية، وإما أن تكون الاستجابة سلبية Réaction Passive فيظهر عليه التعب ونقص الحيوية والانطواء واضطرابات الأكل والنوم ويفقد التحكم في انفعالاته فيعافي من الحصر Angoisse، وقد تكون الاستجابة سوماتية أي تظهر على الفرد

أعراض واضطرابات جسمية تؤدي إلى أمراض جسمية مختلفة بأسباب نفسية ولهذا تسمى الأمراض السيوكوسوماتية.

7-1- الآثار السيكوسوماتية:

سبق وأن ذكرنا أن الحياة النفسية هي عملية التفاعل الكيميائي والكهربائي في الجسم، ولهذا أي خلل يحدث في النظام الغدي أو الكهربائي يؤدي إلى ظهور إختلالات فسيولوجية واضطرابات بنائية، وذكرنا أيضا في عنصر الاتزان الغدي أو هرمون الأدرينالين يزداد كلما كان الإنسان في حالة انفعال أو تهيج، فهي دائما مرتفعة لدى ربان الطائرات ومراقبي الملاحة الجوية ورجال المطافئ والأطباء والمدرسين نظرا لإحساسهم الزائد بالمسؤولية على الغير، ويتسبب ارتفاع الأدرينالين في أمراض الضغط الدموي والسكري والقرحة المعدية وتصلب الكلى وتسمم الدم أثناء الحمل وزيادة نسبة الكولسترول في الدم كما يؤكد "فرانش" و "كابلان" Caplan et French [31].

ونتيجة لارتفاع الضغط وانسداد الشرايين والأوعية والذبحات الصدرية تظهر أمراض القلب والأوعية التي أصبحت نسبها المرتفعة وكذا نسبة الوفيات بسببها تقلق الوسط الطبي والمهتمين بالصحة عموما.

وتعتبر القرحة المعدية من الاضطرابات السيكوسوماتية الشائعة والمرتبطة بتدهور الصحة النفسية، وأول من وجد العلاقة بين العوامل المجهدة والنشاط المعدي هو العالم الكندي "وليم بيومنت" عام 1933 والأمريكيين "رولف" و "دولف" بعد ملاحظتهم لتغيرات في حركة ولون المعدة عندما يتعرض المريض لمواقف مجهدة، فيصبح جدارها الداخلي محقنا بالدم، ويزداد إفراز الأحماض وتزداد التآكلات النزيفية تدريجيا حتى تتقرح المعدة.[32]

من الأمراض التي يعتقد البعض أنها بعيدة عن الحالة النفسية مرض الربو، صحيح أن الربو الخارجي تتسبب فيه تحسسات لمواد كيميائية أو طبيعية كالغبار وحبوب الطلع وفرو الحيوانات وغيرها، ولكن الربو الداخلي يحدث نتيجة الاضطرابات الانفعالية والضغوط النفسية والصراعات التي تؤدي إلى نوبة التنفس التشنجي التي يقل معها تدفق الدم إلى الجهاز العصبي فيصاب هذا الأخير بالانهيار في حالة الأزمات القاسية.

ومن التأثيرات الشائعة لتدهور الصحة النفسية، الإصابة بالصداع النصفي (الشقيقة) وهو عبارة عن آلام في جانب واحد من الرأس وقد يكون أكثر عمومية بسبب تقلص العضلات المحيطة بالرأس، تمنع اندفاع الدم إلى الرأس كما يوضح شلدون[33]، إن أكثر الأشخاص إصابة بالصداع التوتري هم القلقون، والخائفون،والميالون إلى التعصب وأدائهم، والكمال والتنافس في أعمالهم.

لعلنا لم نكن نعتقد يوما أن الروماتيزم المفصلي ينشأ نتيجة الشعور بالهجر والنبذ، يتميز المصابون بالروماتيزم المفصلي بالتضحية بالنفس والضمير الحي ويعبرون عن عدوانيتهم بالألم المزمن لأنهم يكبتون مشاعر الكراهية ويرفضون مقاومة السلطة.[34]

ومن التأثيرات السيكوسوماتية لتدهور الصحة النفسية أيضا، اضطرابات الجلد حيث تظهر عليه كل التغيرات الفسيولوجية من شحوب عند الخوف واحمرار عند الخجل وتعرق عند الفزع ووقوف الشعر عند الرعب، ومن الاضطرابات الجلدية المعروفة إكلينيكيا الإكزيما بأنواعها وحب الشباب والحكة والالتهابات الجلدية العصبية المرتبطة بالقلق والشعور بالذنب والعدوانية.

ولعدم اكتمال الصحة النفسية دور في ظهور الأمراض المرتبطة بالجهاز المناعي، ففي حالة الحداد مثلا تتراجع وظيفة الخلايا اللمفاوية مما يؤدي إلى ضعف الطاقة المناعية للجسم وإمكانية الإصابة بالأمراض بما في ذلك السرطانات مثل: سرطان الثدي وقد سبق الحديث عنه، وسرطان الرحم والرئة.

7-2- الآثار السلوكية والمعرفية:

يمكن للضغوطات النفسية التي يتعرض لها الفرد أن تغير من سلوكاته فتجعله يشعر بالسلبية فيصبح إنسانا عدوانيا أو متسلطا أو منسحبا تماما، وفي بعض الحالات يفقد الرغبة في العمل والحياة، كما يظهر على الفرد تثبيط للنشاط العام أو إثارة غير عادية وتراجع في العلاقات الاجتماعية وضعف مهارات التواصل وكثرة التغيب عن العمل تضعف معها القدرة عن الإنتاج وروح المبادرة، ويصبح غير قادر على اتخاذ القرارات، مترددا يعاني من صعوبات التركيز والنسيان الشديد الذي قد يسبب له مشاكل في الأسرة أو في العمل.[35]

وإذا دخلنا عالم الأطفال فسنجد اضطرابات سلوكية معرفية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر صعوبات القراءة والكتابة، الحبسة اللغوية، فرط النشاط، الفشل والتأخر الدراسي، التبول اللاإرادي، المشي أثناء النوم وغيرها كثير.

8- الإستراتيجية الوقائية:

ارتأينا في هذه المداخلة التركيز على الوقاية وليس العلاج، لأننا تحدثنا عن اضطرابات الصحة النفسية وتدهورها بشكل عام وليس عن الأمراض النفسية، في الواقع لا يمكننا رسم حد فاصل بين الصحة النفسية وعدمها، ذلك لأن التوافق التام بين الوظائف النفسية يكاد يكون منعدما، ولكن درجة اختلال

هذا التوافق هي التي تحدد مدى الصحة النفسية لدى الفرد بالتفاعل مع مختلف العوامل الذاتية في الشخصية والعوامل الخارجية من تربية وتعليم وبيئة وغيرها.

تحدد البحوث النفسية التي أجريت بجامعة لفال بكندا 3 مستويات من الوقاية من الضغط النفسي وهي كالآتي:

8-1- وقاية أولية:

وتهتم بإلغاء الأسباب الأصلية لتدهور الصحة النفسية، وتهدد الاستقرار النفسي، ففي العمل مثلا تتمثل هذه الوقاية في توضيح المهام للعمال ومناقشة المشاكل التي يعانون منها واستفادتهم من التكوين والترقية وتدعيمهم اجتماعيا وحسن معاملة رؤسائهم لهم.

8-2- وقاية ثانوية:

تساعد على تنمية مهارات وأدوات تسيير الاستجابات لمواجهة الوضعيات الضاغطة وتنمية المعارف والمؤهلات لمواجهة الإجهاد رغم وجود عوامل ضغط، والتدريب على التحكم في إدراك المواقف الضاغط أو المجهد قبل مواجهتها وحدوثها.

8-3- وقاية من الدرجة الثالثة:

وتتعامل مع المشكلة في حد ذاتها وحالة التدهور لمنعها من التطور والتفاقم والتقليل خطر النكوص، وذلك عن طريق الدعم النفسي والاجتماعي والمادي.[36]

وصنف "لازاروس" الإستراتيجيات التكيفية مع الإجهاد إلى مجموعتين إحداهما تتعامل مع مصدر الإجهاد حيث تحاول تغييره عن طريق مجموعة إجراءات سلوكية مباشرة، يهدف إلى تغيير الوضع المجهد، وتتعامل الثانية مع الإجهاد ذاته فتحاول التخفيف من حدته.[37]

ويذكر الأستاذ "لوكيا الهاشمي" في كتابه الإجهاد مجموعة من التقنيات المعرفية والفسيولوجية التي تهدف إلى تقوية الموارد البشرية، تمثلت في: الأسلوب الفيزيائي مثل التدليك والحمامات، أساليب النشاط البدني والرياضية، الاسترخاء واليوغا، الأساليب المعرفية والسوفرولوجيا والوخز بالإبر أسلوب الضحك، أسلوب الأشعة الملونة وغيرها كثير من التقنيات الوقائية والعلاجية.

وقد وضع المنهج الإسلامي ستة أساليب لتقوية النفس وتحصينها من الضعف والانهيار تمثلت كما ذكرها الدكتور "معروف رزيق" في: جهاد النفس والتحكم في نزواتها والتربية على الخلق الإسلامي، وبث الثقة بالنفس، وتدريبها على التحمل والصبر بالصلاة والصوم، وأخيرا طالب الإسلام المسلم بالدعاء و به يحصل على الارتياح النفسي والاطمئنان الداخلي ويتحرر من العبودية إلا لله.(38)

وعن فضل الصلاة في ضمان الراحة النفسية يقول الطبيب "توماس هايسلوب" إن أهم مقومات النوم التي عرفتها خلال سنين طويلة قضيتها في الخبرة والتجارب هو الصلاة، فالصلاة أهم أداة عرفت حتى الآن لبث الطمأنينة في النفوس، وبث الهدوء في الأعصاب.

ويقول الطبيب الفرنسي "الكسيس كاريل" عالم الوراثة والأجنة: إن الصلاة تحدث بالفرد نشاطا روحيا يمكن أن يؤدي إلى الشفاء السريع لبعض المرضى خاصة في أماكن الحج والعبادات.

ويؤكد "وليام جيمس" قائلا: إننا بالصلاة نستطيع أن نلج باب ذخيرة كبيرة من النشاط العقلي لا نستطيع الوصول إليه في الظروف العادية.

ويقول الطبيب "ديل كارينجي" "Dale Carengi": إن الصلاة أقوى أشكال الطاقة التي بإمكننا توليدها وهي تشبه الراديوم، فهي أيضا مصدر

مولد ذاتي للطاقة التي تزيد من قوة الأشخاص وتساعدهم على تجاوز الاضطرابات النفسية والتكيف والتوافق[39]. ويقول "غاندي": لولا الصلاة لصرت مجنونا منذ أمد بعيد.

تنطوي العبادة بكل أشكالها وبمفهومها الواسع على كل أنواع التقنيات وأساليب الوقاية النفسية السابقة الذكر وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا حز به أمر صلى ويقول لبلال: "أرحنا بالصلاة يا بلال". وماذا يطلب الإنسان أكثر من قول الحق تبارك وتعالى: "ألا بذكر الله تطمئن القلوب" (الرعد: آية 28).

9- تصورات اجتماعية عن الصحة النفسية ينبغي تصحيحها:

ارتبطت الصحة النفسية والمرض النفسي بأفكار مختلفة وصور سلبية وتصورات اجتماعية في غالبها خاطئة نوجزها فيما يلي:

9-1- الأشخاص المصابون بالضغط النفسي يمثلون حالات خاصة:

خطأ: إن 1 من 5 أشخاص يصابون بالضغط النفسي العالي حسب منظمة الصحة العالمية OMS تصوروا عدد الأشخاص الذين يعانون من درجات دنيا من هذا الضغط قد تكون أنتم أو زملاؤكم أو أفراد عائلاتكم.

9-2- الضغط النفسي للآخرين وأنا بعيد عنه لأن صحتي وظروف إيجابية:

خطأ: كل إنسان معرض لضغط نفسي في حياته سواء بسبب صدمة قوية، أو موقف غير مرض طالت مدته أو فشل في تحقيق هدف، أو شعور بالإحباط، أو حتى الشعور بالفراغ نتيجة الظروف الغير مواتية.

9-3- الضغط النفسي سببه ضعف الشخصية:

خطأ: الضغط النفسي مرتبط بطبيعة الإنسان بما له من التزامات وحاجات وانفعالات وضغوطات خارجية ولا علاقة له بضعف الشخصية.

9-4- يجب أن يكون هناك مرض نفسي لاستشارة الأخصائي النفساني:

خطأ: إن من علامات النضج والشجاعة الاعتراف بأي خلل أو كل مشكلة تصيب الإنسان وطلب المساعدة قبل حدوث الاضطراب أو المرض.

الخلاصـــة:

إن حالة الصحة النفسية العامة وفي جميع المجتمعات آخذة في التدهور رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الحضاري، ذلك لأن الإنسان أصبح يهتم بمظاهر الحياة الخارجية أكثر من اهتمامه بمطالب الصحة الجسمية وخاصة النفسية، فهو يعمل على اللحاق بركب التقدم حتى وإن كان ذلك مرهق لصحته أو مجهد لقواه أو مهدر لطاقته الفكرية والنفسية، وعليه أن يتوقف قليلا ليراجع حساباته ويقيم مسيرته الصحية ليشخص بشكل صحيح الأسباب الحقيقية، لتدهور صحته النفسية ويضع الحلول العملية ويعيد تنظيم أساليب حياته بما يضمن له الاستقرار النفسي الذي منه ينطلق إلى تحقيق أهدافه.

يقول أبو قراط: "الرجل الحكيم هو الذي يعتبر أن الصحة هي أعظم نعمة للإنسان".

الهوامش:

1- حنان عبد الحميد العناني: الصحة النفسية، الطبعة 2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص11.

2- حنان عبد الحميد العناني: المرجع السابق ذكره، ص 15.

3- مصطفى عشوي: مدخل إلى علم النفس المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1994، ص 19

4- مصطفى عشوي: المرجع السابق ذكره، ص 65.
5- L 'association Canadienne pour la santé mental: www.acsm.ca.qc.ca.
6- عبد الحميد محمد الهاشمي: أصول علم النفس العام، OPU، الجزائر، 1982، ص85
7- عبد الحميد الهاشمي: المرجع السابق ذكره.
8- www.smarts-way.tv.com.consulté le 16/03/2010
9- www.youcefalbadr.com. Consulté le11/12/2013
10- فاتن الصفتي: الفيتامينات سلاح ذو حدين، دار الهدى، الجزائر، 1991، ص 63.
11- Charles-Henry Favrode : La psychanalyse, EDMA, France, 1975, P 142.
12- نبيه إبراهيم:عوامل الصحة النفسية السليمة، إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، 2001، ص 14
13- علي زيغور: التحليل النفسي للذات العربية، ط3، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص 130.
14- Raymond Quivy et Luc Van Campenhoudt : Manuel de recherche en sciences sociales, DUNOD, Paris, 1988, P 56.
15- www.fibladi.com.consulté le 1/5/2011
16- لوكيا الهاشمي: الإجهاد، مختبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، 2006، ص ص 37-38.
17- علي محمود شعيب: دراسة لبعض مصادر الضغط النفسي لدى طلاب الثانوية العامة، دراسة ميدانية غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد، دون سنة.
18- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 42.
19- حنان عبد الحميد العناني: مرجع سبق ذكره، ص 20.
20- www.justice.gouv.fr.consulté le 25/2/2012
21- علي زيغور: مرجع سبق ذكره، ص 79.
22- Chelbi Mohamed : Elmoustalah, Glossaire de psychologie et de psychopathologie clinique, Dar El-Djazairia, 2001, P 56.
23- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.
24- http://cgsst.fsa.ulaval.ca.consulté le 6/10/2013
25- www.usherbrook.ca.
26- http://cgsst.fsa.ulaval.ca.op.cit 6/10/2014
27- www.mss.gouv.qc.ca.consulté le 1/11/2014
28- obsan,expidition@gewa.ch : La santé psychique en Suisse.
29- www.mss.tunE-zine.com. Consulté le 1/11/2014
30- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 21.
31- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 24.
32- عمار الطيب كشرود: علم النفس الصناعي والتنظيمي الحديث، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1995.
33- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 29.
34- لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 30.

35- http://www.cmha.ca. Consulté le 2014.
36- http://cgsst.fsa.ulaval.ca.consulté le 2014.
37– لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 71.
38– معروف زريق: مشاكلنا النفسية، ط2، دار الفكر، سوريا، 1985، ص 55.
39– لوكيا الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص 82.

مورفولوجية العنف بالمجتمع: الأسرة كعامل مولد للعنف

الدكتورة: بن زيان مليكــة
قسم علم النفس
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الملخَّــص :

العنف بصفة عامة يعم المجتمع، يكفي فقط تصفح الجرائد الوطنية ومعرفة عدد الأفعال العنيفة المتصاعد عددها يوما بعد يوم من حيث العدد والنوع، بالإضافة إلى التصرفات غير الحضارية الممارسة يوميا والمهددة للنسيج الاجتماعي الوطني.

إذا كان العنف قد انتشر إلى هذا الحد، فتفسير ذلك هو أن الأسرة قد فشلت في لعب دورها في غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية لدى أبنائها.

Résumé :

La violence de manière générale a pris en Algérie des proportions alarmantes, il suffit seulement de feuiller la presse nationale ou le nombre des actes violents en plein expansion au plan qualitatif et quantitatif sans parler des incivilités qui envahissent grandement notre contexte social.

Si la violence s'est généralisée, à ce point, ce la tient, en grande partie, au fait que la famille n'a pas joué son rôle essentiel d'enraciner chez ses enfants les règles de la vie sociale.

مقدمـــة:

هناك العديد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تنشئة الفرد تنشئة صالحة من خلال ما توفره له من مناخ مناسب للنمو السليم على جميع الأصعدة، ومن أهم هذه المؤسسات نجد الأسرة التي تلعب دورا هاما في تنمية ملكات وقدرات الطفل، حيث يحقق مناخها الملائم أهم مطالب النمو النفسي والاجتماعي والأخلاقي للطفل.

إن البيئة الاجتماعية بشكل عام سواء في المدرسة أو في الشارع أو في مختلف المؤسسات الاجتماعية تشهد في الآونة الأخيرة بعضا من الظواهر السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا في مجرى الأمور داخل الوطن، ومن أشهرها العنف، فيرى البعض أنه ظاهرة من الظواهر التي ظهرت على مسرح الحياة بشكل فج، لذا فهي تستحق الدراسة والبحث من مختلف التخصصات. والواقع أن جرائم العنف خلال السنوات الأخيرة قد أصبحت أمرا مثيرا للقلق والخوف، وذلك لتزايد حجم هذه المشكلة من جهة، واتجاه العنف إلى أنماط غير مألوفة تتسم بالقسوة واللامبالاة من جهة ثانية.

إن ظاهرة العنف ليست حكرا على المجتمع الجزائري فقط بل هي في تزايد مستمر على الصعيد العالمي أيضا، إنها ظاهرة عالمية بكل المقاييس.

في هذا الإطار سوف نتناول ظاهرة العنف وأسبابها من خلال التعرف على أحد الأسباب المساهمة في نموها وانتشارها: إنها البيئة الأسرية الغير ملائمة لتربية النشء، نظرا لفشلها في تبليغ الرسالة التي أكلها لها المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لإنتاج أفراد صالحين نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم ككل.

تحديــد المفاهيــم:

مفهوم العنف: يرجع أصل كلمة عنف violence إلى الكلمة اللاتينية violentia والتي يشير معناها إلى استخدام القوة، وقد ورد في قاموس "لونجمان" أن العنف هو استخدام القوة المادية لإنزال الأذى، أو الضرر بالأشخاص أو الممتلكات، وأنه الفعل أو السلوك الذي يتصف بهذا، وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسدي أو إلى التدخل في الحرية الشخصية". ويرى "دان أولوز" أن العنف هو أي سلوك خارجي ينتج عنه ألم أو ضرر على الضحية أو الآخرين".[1]

للعنف نوعان يجب التفرقة بينهما:

1- **العنف الشرعي:** ذلك العنف الذي يستند على أرضية مشروعة من القوانين أو الأعراف أو الأنظمة أو القيم أو التقاليد، ومثال ذلك عنف بعض ألعاب القوى والمباريات الرياضية.

2- **العنف الغير الشرعي:** ذلك العنف الشائع في معناه بين غالبية الناس، حيث يلتصق بطبقة اللاشرعية ويخالف القانون أو الأخلاق. وهو سلوك يتجاوز حدود تسامح المجتمع، كالقتل والإيذاء وبقية أنماط العنف الإجرامي.[2]

هذه التفرقة بين العنف الشرعي وغير الشرعي تسمح لنا بإعطاء تعريفا إجرائيا للعنف:

العنف هو ذلك النمط من السلوك العدواني البدني أو اللفظي غير المقبول يصدر عن الأفراد ويسبب هذا السلوك تأثيرا سلبيا على الآخرين.

أولا: أنماط العنف والنظريات المفسرة له:

أ) **أنمـــاط العنف:** يصنف العنف بشكل عام إلى العنف المادي والعنف غير المادي.

1- **العنف المـــادي** ذلك النمط من العنف الذي يستخدم في بشكل عادي – اللطم– الدفع– الصفع– وقد يعد تكرار مثل هذه الأشكال البسيطة للعنف شيئا عاديا أو مقبولا.

2- **العنف غير المـــادي:** إساءة استخدام العنف عن طريق استخدام الأفعال العدوانية وتعد تلك الأفعال أشد أفعال العنف خطورة لما يمكن أن يترتب عليها من إيذاء بدني.

كما يمكن تصنيف العنف من حيث القائم به إلـــى:

1- العنف الفـــردي: ويقصد به ذلك العنف الذي يحدث بين الأشخاص في الحياة اليومية.

2- العنف الجماعـــي: ويتمثل في حالة الإرهاب أو الحرب وقد يأخذ العنف الجماعي عدة أشكال تتمثل في اغتيال الرؤساء، والشغب في ساحات المدينة والذي يتضمن حرق المتاجر ونهبها، وزرع المتفجرات في صناديق البريد أو في مراكز الشرطة الرئيسية، والاستخدام المفرط للقوة من الحرس القومي أو الشرطة من خلال سلطتهم الشرعية، والإبادة الجماعية لشعب أو طائفة.[3]

كما قد يصنف العنف وفقا لمظاهره وأهدافه إلى: العنف السياسي، العنف الديني، العنف الأسري، العنف الطلابي.

ويعد العنف السياسي أكثر أنواع العنف انتشارا وأشدها خطورة في المجتمع، ويعني ذلك النمط من العنف تعمد إنزال أو التهديد بإنزال الإيذاء البدني أو الضرر من أجل أهداف سياسية.[4]

أما العنف الديني فيعد هذا النمط من العنف نتاجا لتصارع الجماعات الدينية فيما بينها أو للصراع على السلطة، وقد يرجع إلى أسباب عرقية أو عنصرية.[5]

أما العنف الأسري فانه يعد من المشكلات الرئيسية التي ظهرت في المجتمع الحديث، ويأخذ هذا النمط من العنف شكل الإساءة للطفل أو الإساءة للأزواج أو الإساءة لكبار السن، وقد يمتد ليشمل الإساءة للإخوة أو الأخوات والإساءة للآباء.

أما عن العنف الطلابي فيقصد به أحد أنواع العنف الذي يقلق العاملين في المؤسسات التعليمية كما يقلق السلطة السياسية في المجتمع، حيث يمثل الطلاب قوة لا يستهان بها في المجتمع.[6]

ب) النظريات المفسرة لظاهرة العنف: تعددت النظريات المفسرة لظاهرة العنف منها:

الاتجــاه البيولوجــي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هرمون الذكورة "الاندروجينّ هو السبب المباشر لوقوع العنف بدرجات كبيرة بين الرجال وأن هذا الهرمون يفرز نسبة عالية أوقات النهار مما يزيد من حدة الغضب لدى الشباب وينمي مشاعر الانفعال وينخفض إفرازه في المساء، ولقد أيدت هذه النظرية بعض التجارب المعملية على الحيوانات، ولكن بعض الآراء رفضت تفسير عنف السيدات بناء على هذا الاتجاه واعتبروه أمرا غير مقبول[7]. ويمكن استعراض عدة نظريات في هذا الاتجاه مثل: النظرية البيولوجية، والنظرية الوضعية، والنظرية الوراثية، وفيما يلي توضيح ذلك:

النظرية البيولوجية: أثبت الباحثون على مر القرون، أن العنف البشري غريزة فطرية ولقد عمّم كل من الباحثين : كونارد و أندري هذا المفهوم، حيث يريان أن الغريزة العدوانية غريزة فطرية في الجنس البشري مثله في

ذلك مثل سائر الحيوانات الأخرى. حيث أكد أندري أن غريزة حب التملك والعدوان فطرية في الجنس البشري مما يفسر انتشار العداء والبغض بين البشر، وتتدرج فكرة (الارتقاء والتطور) وراء هذه النظرية، حيث يرى بعض الباحثين أن الكائنات الحية مثل الحيوان والإنسان تستمر في البقاء بسبب هذه الغريزة العدوانية. ولقد أكد لورنز أن كلا من العنف والعدوان في غاية الأهمية من أجل البقاء والحياة.[8]

النظرية الوراثيــة: يرى علماء الوراثة أن هناك صفات أساسية في الفرد تأتيه من أبويه وأسلافه عن طريق الوراثة، فينتقل السلوك الجانح عن طريق الوراثة[9].

فالأطفال كما يشبهون أبائهم من الناحية الجسمية والعقلية فإنهم يشبهونهم سلوكيا وعاطفيا، وهناك قول قديم يقول بأن"وصمة الإجرام تجري في عائلات معينة"، وتأكد ذلك بدراسة التاريخ العائلي لمضطربي السلوك ودراسة التوائم المتماثلة، التي كشفت أنه إذا كان الآخر مجرما بنسبة ثلاثة من كل أربعة، فإنّه في التوائم غير المتماثلة تقل النسبة إلى واحد من أربعة[10].

حيث ثبت أن الخلية الإنسانية التي يتكوّن منها الكيان الإنساني تتكوّن من جزأين هما: النواة والبلازما، وتتكون النواة من مجموعة من الكروموزومات تحمل ما يعرف باسم الجينات أو الصبغيات أو الإمكانيات الوراثية للإنسان، هذه الجينات لها دور مهم في ظاهرة العدوان والسلوك العنيف.[11]

نظرية التحليل النفسي: يتزعمها " فرويد " الذي يفترض أنّ غريزة التدمير والعدوان عند الإنسان تمثل مشاعر يمتلكها الإنسان عندما يكون محبطا وعندما لاحظ " فرويد " خسائر الحرب العالمية الأولى، ازداد اهتمامه بالبحث حول ظاهرة العنف أو العدوان والتدمير ومنه كان مفهوم " اللبيدو" التي تمثل

الدوافع الشهوانية والجنسية لدى الإنسان في صراعها مع غريزة الموت. أما العالم " رايش " فيؤكد على أن أي توتر عدواني ينتج عن الإحباط.

نظرية التعلم الاجتماعي: يرى أصحاب هذه النظرية أن حدوث السلوك العدواني يرجع أساسا إلى فكرة التقليد حيث يلجأ الصغير إلى تقليد الكبير ومن هنا يكون العنف عادة متعلمة تتدعم كلما مارس الفرد مزيدا من العنف، وقد يحدث التقليد سواء في الوسط الذي يعيش فيه، كتقليد الفرد للأشخاص المحيطين به أو تقليد لبعض النماذج التي تبث له عن طريق وسائل الإعلام، فعادة العنف تتكوّن في الفرد منذ وقت مبكر في حياته، وهذا من خلال العلاقات الشخصية، ففي الأسرة أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث السلوك العنيف ومن بينها طرق التنشئة الاجتماعية. ويرى PANDURA أن الفرد يتعلم العدوان والعنف كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك. طبعا هذا يتعارض مع ما جاءت به النظرية البيولوجية.

النظريات المعرفية : من بين العلماء "كابرار" وهو من علماء النفس الذين ركزوا على العمليات الفكرية والمعرفية، أي أن الإنسان له قدرات يدرك بها وقائع الأحداث ويتخذ استجابات بعد تكوين مشاعر الغضب والكراهية ثم ممارسة السلوك العدواني وقد يعتدل المجال الإدراكي للموقف فيصبح الفرد مستبصرا بكل العلاقات والأبعاد بين السبب والنتيجة[12]، أي أن الخبرة والمعرفة التي يكتسبها الفرد في الوسط والبيئة الاجتماعية تجعله يميز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف ويدرك الموقف الكلي قبل الشروع في أي عمل ومنه فإن ظاهرة العنف تتعدد أسبابها فهي حالة اجتماعية ونفسية لها علاقة بالعالم الخارجي، وإن الظروف الاجتماعية لها دور في تقوية هذا السلوك وفي حالة عدم ضبط هذا السلوك تكون ممارسة العنف أكثر فأكثر، فهو الوسيلة لتحقيق الرغبات الذاتية التي لا يستطيع الفرد – غير السوي–

إشباعها لعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية من جهة، ولعوامل نفسية، غريزية تنتج منذ الطفولة، والمجتمع وحده مسؤول عن تحديد أو ضبط هذا السلوك من خلال مؤسساته التربوية، العقابية، الدينية.

النظريات السوسيولوجية المفسرة لمشكلة العنف :

توجد تفسيرات متعددة حول العنف كظاهرة أو كمشكلة اجتماعية استنادا إلى عدة نظريـــات:

1- **نظرية التفكك الاجتماعي** : ترى في العنف حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها لا يتقاسمون نفس المعايير السلوكية وحيث تتعدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة، فيصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي، كتفكك الأسرة (الطلاق، الانفصال) وتؤدي إلى ضغط على أفراد هذا المجتمع، فتمارس فيه أشكالا متنوعة من العنف وخاصة من قبل الأفراد المحبطين.

وهناك العديد من علماء الاجتماع الذين يفسرون مختلف الظاهر الاجتماعية على أساس ذلك التصدع في القيم بين الأجيال، ويرجعون مشكلة العنف إلى اللاتوازن بين قيم جديدة وأخرى محافظة لها منطق مخالف لهذه الأخيرة.

2- **نظرية التغير الاجتماعي:** نقصد بذلك التغير في أنماط التفاعل داخل المجتمع، مثل تغير العادات بسبب التقدم التكنولوجي، وبدوره تتغير اتجاهات الناس، ومن أصحاب هذه النظرية العالم الشهير "وليم أوجبرون " Wiliam Ogburn " فهو صاحب مصطلح "التخلف الثقافي" أو" الفجوة الثقافية "(13)، ويقصد به اختلاف معدلات التغير في أجزاء الثقافة الحديثة، ومنه تحدث الصراعات وتعم أشكال العنف.

نظرية صراع القيم الاجتماعية: ونلاحظ في هذا الصدد وجود قيم تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، ليس شرطا أن تكون عامة بين جميع

أفراد المجتمع وتختلف عن قيم جماعات أو أفراد آخرين، فيحدث صراع القيم وبالتالي تتجاوز العلاقات بسلوك الانحراف، أو بممارسة العنف.

نظرية الانحراف: يرى "ميرتون" أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف وبالتالي يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون.

نظرية البناء الاجتماعي : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع كله يؤدي إلى هذه المشكلة أي إلى العنف، بما في ذلك مؤسساته ومذاهبه، وعلى هذا يجب وينبغي النظر والاهتمام بالبناء الاجتماعي وإعادة تشكيله لإعادة تنظيم الوضع الاجتماعي على أسس سليمة.

(14) (http://www.ahewar.org/search/desearch)

ثانيـــــا: الأسباب المؤدية إلى العنف :

تتعدد أنواع وأشكال ومظاهر وأسباب العنف، فهي تختلف باختلاف المجتمعات والنظم الاقتصادية والسياسية، وبتعدد القيم الثقافية والدينية، وحتى لتنوع نمط العلاقات الشخصية والاجتماعية، ولهذا فالعنف له أسباب متعددة منها:

أ- **الأسباب الشخصية:** تتأثر بالبنية البيولوجية الوراثية والخلقية فتعطل بعض الوظائف الحيوية التي لها الدور في تحديد السلوك العنيف منها: التسلطية، العدوانية، المحبطة وغيرها...

ب- الأسباب السياسية: تتمثل في ذلك الصراع بين الطبقات ويحدث العنف، بسبب غياب الديمقراطية تبنى السلطة نظام القوة العسكرية كالديكتاتوريات – منع تكوين الجمعيات، النقابات والأحزاب...

ج- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: وهي الظروف المحيطة – المادية – التي تولد مشاكل في الوسط الاجتماعي: كالبطالة، انخفاض مستوى المعيشة وغيرها... تؤدي إلى سلوكيات منحرفة منها العنف.

د- الأسباب الثقافية: هي مجموع المعارف والمعتقدات والعادات والقيم وغيرها ... التي تكون مفاهيم خارج عن المنظومة القيمية للمجتمع لبعض الجماعات أو الأفراد فيكونون توجها إيديولوجيا أو عقائديا متطرفا يستخدم فيه العنف لبسط أو لتحقيق هذه الأفكار.

ه- الأسباب التكنولوجية: والتي يمكن ربطها بعالم المعلوماتية والتي هي من ميزات ما بعد الثورة الصناعية، فانتشار العنف والسلوك الانحرافي قد نمى بعد الانتشار الواسع لوسائل الإعلام بين الشباب، وخاصة تطور أجهزة الاتصال المباشرة، فيحدث احتكاك الشباب بقيم غريبة عنه تكون مشحونة بالعنف والانفعالات العدوانية، فالتقدم التكنولوجي الذي صاحب تصدير أنواع الأجهزة ووسائل الاتصال، والعديد من الآلات إلى بعض المجتمعات، كذلك صاحب هذا التقدم أنماط ثقافية وسلوكيات وقيم واتجاهات لا تتماشى والمحيط الاجتماعي وقد تكون بعض هذه الأنماط الثقافية غريبة تماما على أفراد المجتمع فيحدث التصادم، ويقع خلل في القيم فتكون تلك الهزات التي تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية كالعنف.[15] فالتقدم الكبير، الذي يشهده مجال الإعلام والاتصال والتكنولوجيات المختلفة، لدى الجيل الجديد، يختلف شكلا ومضمونا، عن الجيل القديم، وبالتالي تختلف القيم والثقافات ويصعب تكوين إطار أحادي للفهم العام للأمور بين الجيلين، فيحدث الصراع، ويتولد انفجارا لدى جيل الشباب، باستخدامه أساليب العنف المادي أو البدني أو اللفظي للتعبير عن رغباته المخالفة لقيم ولأفكار الجيل القديم .

إن الثورة المعلوماتية التي خلقت تقنيات جد متطورة في البرمجة والإعلام ساهمت بطريقة أو بأخرى في تكوين شخصية عدوانية، وفي تنشئة أطفال مولعون بالعنف والتدمير، فرؤية العنف في التلفزيون هو من أهم أسباب السلوك العدواني عند الأطفال ويتم ذلك عن طريق التلقين العفوي والتقليد والنمدجة.

كل ذلك يعد من الأسباب المؤدية لنشأة العنف بالمجتمع لكن قبل كل ذلك هناك المؤسسة الأهم وهي الأسرة التي يمكن الاعتماد عليها في حماية المجتمع من خطر العنف من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائها، ومع ذلك يمكن للأسرة أن تكون هي الأخرى سببا من أسباب توليد العنف بالمجتمع.

الأسرة و انتشار العنف بالمجتمع:

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي أقامها الإنسان لاستمرار حياته في الجماعة وتنظيمها بل إنها قاعدة لكل هذه المؤسسات بحيث لا يكون لها استمرار إلا باستمرار الأسرة كمؤسسة تربوية.

على هذا الأساس فهي الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج، والزوجة والأبناء، تربط بينهم رابطة الدم والأهداف المشتركة لها عدة وظائف تبدأ بالإنجاب، ثم تنظيم النسل والتنشئة الاجتماعية وكذا الوظيفة الاقتصادية.

مع ذلك يمكن وكما سبق الإشارة إليه أن تلعب الأسرة دورا هاما في تفشي ظاهرة العنف عند الأبناء وبالتالي تناميها وتعقدها بالمجتمع ككل، وفيما يلي أهم العوامل التي تتسبب من خلالها الأسرة في بروز ظاهرة العنف:

1- **ظاهرة التسلط الأبوي:** يرى المختصون في المجال التربوي أن الأسر العربية تعاني من السلطة الأبوية الصارمة (نظام أبوي)، وتبرز مظاهر هذا التسلط فيمـــا يلـــي:

- هيمنة قيم السلطة والعنف في النسق التربوي للأسرة الأبوية.
- استخدام أساليب التهديد والوعيد من طرف الكبار على الصغار.
- اعتماد الآباء والأمهات أسلوب الضرب المباشر للطفل.
- التأنيب المستمر والأحكام السلبية التي يصورها الأبوان على الطفل.
- تخويف الطفل من خلال الاعتماد على القصص الخالية المخيفة (الغول، البازغوغ...)

كذلك يمكن إضافة ممارسة الضرب على الزوجة أمام الأطفال هذا من شأنه أن يؤدي إلى اكتسابهم السلوك العنيف. وقد ترتكز السلطة في يد أحد الوالدين وهذا يؤدي إلى سيادة جو الاستبداد الذي لا يسمح للأبناء للمشاركة في اتخاذ القرارات والتعبير عن حاجاتهم واتجاهاتهم داخل الأسرة مما يؤدي إلى غلبة روح الإحباط الذي بدوره يؤدي إلى العدوان والعنف.

2- سيادة روح الصراع والخلاف بين الوالدين: إن الشجار والخلافات المتكررة والمشدات الكلامية بين الزوج وزوجته أمام مرأى ومسمع الأبناء يزيل الاحترام والتقدير ليس فقط بين الأزواج ولكن أيضا بين الأبناء والوالدين. هذا الصراع بطبيعة الحال يزرع الخوف وعدم الأمان والطمأنينة ويخلق اضطراب في السلوك عند الأطفال، إن الجو الأسري الذي تسوده الخلافات يطبع سلوك أفراده بطابع العنف (التمرد، الهروب، العدوان وحتى الانتحار)، انه سلوك ينم عن الرغبة في الهروب من الجو المفعم بالخلاف ومنه يصب هؤلاء الأطفال كل مشاعرهم السلبية المكبوتة في شكل غضب وتدمير في مدرستهم أو في الشارع أو في أي مؤسسة تطأها أقدامهم، وعليه يمتاز أبناء الأسرة الغير مستقرة بالشغب كأسلوب انتقام لما يعانونه من أسرهم.[16]

3- الأساليب التربوية الخاطئة: إن التنشئة الاجتماعية الأسرية هي العملية التي تحتوي على أساليب و تعاليم عديدة يتلقاها الفرد من أجل بناء شخصية متزنة متوافقة من الناحية الجسمية والعقلية.

ومن بين أساليب التربوية الخاطئة نجد:

أ- القسوة والتشدد: يعنى بالتشدد فرض الوالد أو الوالدة لرأيه على الطفل، ويتضمن ذلك الوقوف أمام رغبات الطفل التلقائية أو منعه من القيام بسلوك معين، وذلــك بأساليــب متعــددة كالخصــام أو الإلحاح أو الضرب أو الحرمان أو غير ذلك، والنتيجة فرض الرأي سواء بالعنف أو اللين.

أما القسوة يقصد بها استخدام الوالدين أو أحدهما أساليب العقاب البدني أو التهديد به لأتفه الأسباب... وعلى الرغم من أن العقاب قد يكون ضروريا في بعض الأحيان لحماية الابن من مواطن الخطر، إلا أن القسوة الزائدة ونظرة الكراهية التي تبدو في أعين الأب أو الأم أثناء عقاب الطفل تزيد من رعبه وخوفه الشديد من الترك والتخلي عنه، مما يجعله يزداد التصاقا بالوالد الذي يعاقبه، وهو منظر يدعو للشفقة حقا[17]. لقد اتضح أن العقاب غير العادل يعتبر عاملا هاما في انحراف المراهقين.

يميل الكثير من المشتغلين في الشؤون الاجتماعية في تفسيرهم لقسوة الآهل على الطفل بأن معاملة الطفل بقسوة غالبا تكون نتيجة حالة مرضية عند الأهل خاصة عند الأم، وكذلك نتيجة لشروط الوسط العائلي الذي يعيش بكنفــه الطفل، الطفل " المشكل" أو الطفل " الصعب" يســاهم في إحبــاط سلــوك الأمومة، ويدفع الأم إلى عدم تقبله وعدم محبته ويكون سلوكه مصدرا للتوتر والاضطراب ويــؤدي ذلك إلى شعور الأم بالفشل والإخفاق في القيام بدورها[18].

إن لقسوة وصرامة الوالدين في معاملة الأبناء آثاره الخطيــرة، حيــث يساعد على خلق شخصيات ضعيفة لا تقوى على إبداء الرأي، خائفة، مستكينة، كما أنها تؤدي إلى تقوية الناحية الهدامة من الضمير، وإضعاف قوة الذات عند الطفل، وتأخر النضج الانفعالي، والعجز عن الاعتماد على نفسه، وقد يتطور الأمر إلى ممارسة أشكال من الانحرافات السلوكيــة المختلفــة، وممارسة ألوان السلوك المضاد للمجتمع كالتشرد والإجرام[19].

كما قد ينتج عن اتّباع هذا الأسلوب شخص عدواني يخرب ويكسر أشياء الآخرين لأن الطفل في صغره لم يشبع حاجته للحرية والاستمتاع بها (تكوين شخصية ذات سلوك مضاد للمجتمع).

ب- التدليل (الإفراط في التساهل والتسامح): يعاني بعض الآباء في مطلع حياتهم من الأساليب اللاتربوية التي كانوا يعاملون بها في أسرهم، من ظلم واستبداد وقسوة حد البطش والتنكيل بهم، الأمر الذي يؤلمهم فيكبتونه كخبرة من الخبرات السيئة، عندها يتشكك هؤلاء الآباء في قيمة النظام والسلطة، فيتركون أطفالهم يفعلون ما شاءوا بلا ضابط أو روابط، فيؤدي ذلك إلى تربية أطفال لا يحفلون البتة بمراعاة القواعد والأصول سواء داخل المنزل أو خارجه[20].

عموما يقصد بالتدليل تشجيع الطفل على تحقيق رغباته بالشكل الذي يحلو له، ومع عدم توجيهه لتحمل أي مسؤوليات تتناسب مع مرحلة النمو التي يمر بها، وقد يتضمن هذا تشجيع الطفل على القيام بألوان من السلوك الذي يعتبر عادة من غير المرغوب فيها اجتماعيا، وكذلك يتضمن هذا الاتجاه دفاع الوالدين عن الأنماط السلوكية غير المرغوب فيها ضد أي توجيه أو نقد قد يصدر نحو الطفل من الخارج[21].

من بين الآثار السلبية على شخصية الأبناء الناتجة عن هذا الأسلوب من المعاملة نجد عدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة والإهمال وعدم الطاعة والعدوان والعنف.

ج- الرفض وعدم التقبل: الرفض هو اتجاه أحد الوالدين أو كلاهما نحو كراهية طفلهما مما يؤدي إلى عدم إشباع احتياجات الطفل للحنو والانتماء، ويؤثر هذا السلوك تأثيرا بالغا في التكوين النفسي للطفل خاصة في المراحل الأولى من حياته ومن أهم مظاهر الرفض :

* التهديد بالطرد من المنزل أو الحرمان من فسحه أو تسليمه إلى الشرطة إذا ما ارتكب ذنبا في محيط الأسرة.

* إذلال الطفل ويأخذ هذا الإذلال صورا متعددة كالنقد أو السخرية أو اللوم أو المقارنة بين الأطفال في أمور تقلل من شأنهم في نظر أنفسهم أو إلقاء أسماء أو ألقاب تهكمية أو مديح أصحاب الطفــل و ذكر ما بهم من محاسن.

* عدم حماية الأطفال والاهتمام بشؤونهم أو إهمال الإجابة عن أسئلة الأطفال أو عدم التعقيب على تقرير أو شهادة مدرسية أو عدم مديح الطفل لحصوله على جائزة.

تكمن خطورة هذا الأسلوب من المعاملة في قيام الطفل المرفوض من طرف والديه بسلوكيات تتميز بالمقارنة والعدوان والثورة والعناد، وهؤلاء الأطفال الذين يشعرون بالنبذ أو الرفض في الغالب مصدر شغب وتعب سواء في البيت أو المدرسة، كما أنه ليس من السهل إخضاعهم للسلطة. وعندما يكبرون يشيع بينهم السلوك المضاد للمجتمع والعدوان والقسوة والكذب والسرقة والحلف وجذب الانتباه والتباهي[22].

كما يلجأ الفرد الذي نشأ على عدم تقبله من طرف والديه إلى الصمت، أو يحتمي بالصمت كرد فعل على ما يعانيه من إحباط وتجاهل وانعدام الشعور

بالأمن والحب... من طرف المحيط الذي يعيش فيه لا سيما من طرف والديه أو من ينوب عنهما، والصمت في هذه الحالة "سلاح عدواني" يلجأ إليه الفرد كسلوك انسحابي يهرب فيه من مواجهة الموقف ليسقط ما يشعر به من توتر على ذاته. وفـــي هذا الصدد يشير المعالج النفســـي "آرثر جانوف" بأن: المشكلة ليست في السؤال: كيف نربي أطفالنا؟ وإنما كيف نتعامل مع الذين نحبهم[23].

لقد وجد في الكثير من الدراسات أن النفور والرفض يرتبطان ارتباطا وثيقا بضعف الجو العاطفي في الأسرة أو انعدامه في الصغر، ووجدت بعض الدراسات أن الترابط قوي بين النزوع إلى العدوان الاجتماعي ونقص عاطفة المحبة والحنان في البيت.

د- النقد الزائد: إن النقد الزائد هو أسلوب غير سوي في تكوين أبناء ومواطنين غير أسوياء، فانه يتضمن وصـــف الطفل بصفات سيئة، والتركيز على أخطائه باستمرار، ومعايرته ما يترتب على هذه الأخطاء، مع تجاهل جوانب ايجابية في سلوكه وشخصيته، والتركيز على سلبياته[24].

إن مؤاخذة الطفل على خطأ ارتكبه أو لإخفاقه في تحقيق نتيجة ايجابية في أمر ما، يجب أن لا تتحول إلى احتقار للطفل وتخجيله من ذاته، بل يجب أن يشعره أبواه بأن الجميع معرض للخطأ والإخفاق، و بإمكانه التراجع عن الخطأ وتحقيق النجاح في المستقبل، وكما يقول عالم النفس الألماني "إيريك فروم" ليس أقسى على الإنسان من أن يشعر بأنه تافه وحقير.

إن ما يميز هؤلاء الأطفال المعرضون للنقد والسخرية من طرف أوليائهم هو السلوك الانسحابي حينما يشعرون بأنهم ضحية للنقد القاسي، وحينما يصبح الطفل منسحبا فإنّه يتجنب التعرض للناس وللمواقف أو الأشياء التي تثير في نفسه القلق والضيق، وإذا اضطرته الظروف إلى مواجهة هذه المواقف

انطوى على نفسه وتقوقع وعاش مع الناس دون أن يتعايش معهم[25]. هذا الأسلوب يؤدي إلى خلق الإحباط وعدم القدرة على المواجهة وبالتالي رفض المجتمع له ورفضه للمجتمع.

ه- التذبذب في معاملة الأطفال: إن إدراك الطفل من خلال معاملة والديه له أنهما لا يعاملانه معاملة واحدة في المواقف المتشابهة هذا يعني التذبذب في المعاملة وهناك تذبذب قد يصل إلى درجة التناقض في مواقف الوالدين وهذا الأسلوب يجعل الطفل غير قادر على توقع رد فعل والديه إزاء سلوكه، ويدرك الطفل أن معاملة والديه تعتمد على المزاج الشخصي والوقتي وليس هناك أسلوب ثابت لسلوكهما نحوه[26].

إن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة أو القبول والرفض من أشد الأمور خطرا على خلقه وصحته النفسية وتكوين شخصيته بصفة عامة وإذا به يثاب على عمل مرة ويعاقب عليه هو نفسه مرة أخرى، هذا التذبذب في معاملة الطفل يجعله في حالة دائمة من القلق والحيرة ولا يعينه على تكوين فكرة ثابتة عن سلوكه وخلقه، كما أنه يهز ثقته بوالديه ولا يدري إن عمل عملا أيثاب عليه أو يعاقب من أجله.

لقد أشار المختصون إلى أنه لابد أن يمتاز سلوك الوالدين بالثبات في معاملة أبنائهم حتى لا يميلوا إلى الانحراف والسلوك العدواني، ووجدوا أن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر ذات الثبات في معاملة أطفالهم أقل عدوانية.

و- التفرقة بين الإخوة: إن التفرقة أسلوب يتضمن الأثر والتفضيل والمحاباة والتحيز وعدم النزاهة والمساواة بين الأبناء في الرعاية والعناية والاهتمام الموجه إليهم بسبب الجنس أو السن أو اللون أو المرض أو لأي سبب أخر ويتجلى السلوك الوالدي المتحيز أو المحابي بين الأبناء بأن يبدي الوالدان حبا أكبر للابن الأصغر أو الأكبر أو أن يفضل البنين على البنات أو

العكس وأن يعطى أحد الأبناء أولوية أو امتيازات مادية أو معنوية أكثر من باقي إخوته.

هذا الأسلوب بلا شك يؤثر على نفسيات الأبناء الآخرين فيشعرون بالحسد والغيرة تجاه هذا المفضل وينتج عنه شخصية أنانية حاقدة تعودت أن تأخذ دون عطاء، وتحب أن تستحوذ على كل شيء لنفسها حتى ولو على حساب الآخرين، لا يرى إلا ذاته فقط والآخرين لا يهتم لأمرهم، كما ينتج عنه شخصية تعرف مالها ولا تعرف ما عليها تعرف حقوقها ولا تعرف واجباتها. وأهم خاصية لهذا النوع من الأسلوب هو تكوين سلوك عدائي من قبل الأبناء نحو الابن المفضل وتتوسع الدائرة إلى كل أفراد المجتمع.[27]

4- طلاق الوالدين: قد يكون الطلاق راحة للزوجين من عناء مشكلات الحياة الزوجية التي تعذر استمرارها بينهما، ولكنه بلا شك سيتسبب هذا الطلاق في مشكلات كبيرة تؤثر مباشرة وغير مباشرة على أطفالهما. إنه غني عن القول، إن تنشئة الأطفال بعيدا عن أحد الأبوين أو عن كليهما يكون له أكبر الأثر في حدوث شرخ في جدارهم النفسي، مما ينعكس في سلوكياتهم التي تبدو بلا شك مخالفة نوعا ما لسلوكيات أقرانهم الذين ينشئون مع أباءهم ويمارسون حياتهم العادية اليومية بينهم، ويزداد الأمر سوءا إذا اختلف المطلقان حول أحقية رعاية الأطفال لأي منهما، حيث يستفحل الأمر بينهما، مما يؤدي بهما وبأطفالهما إلى التردد بين أروقة المحاكم والوقوف في ساحاتها أمام القضاء ليقول كلمته فيها أمام الصغار الذين لا ذنب لهم فيما شجر بين أبائهم.[28]

إذن للطلاق آثار سلبية مباشرة على التنشئة الاجتماعية للأطفال وقد يؤدي بهم إلى السلوك العنيف والعدواني والتمرد، فالشيء الذي لا ينساه الطفل

والذي سجله عقله الباطن وتحتفظ به ذاكرته هو المشاجرات التي حدثت بين الولدين إضافة إلى السب والشتم وحتى الضرب الذي حدث على مرأى ومسمع منه وهذه الأمور يذكرها الطفل من حين لآخر.[29]

5- ظروف العمل وتصدع الأسرة: إن عمل الزوج أو عمل الزوجة يؤثر بدرجة كبيرة على الجو الأسري، حيث أن العمل والظروف المحيطة به تنعكس آثارها على الزوج أو الزوجة بصور مباشرة وبالتالي تنعكس تلك الآثار على الجو الأسري بصور غير مباشرة، فكلما كان العمل مريحا ومناسبا بحيث يشعر الفرد براحة نفسية وطمأنينة مادية عاد هذا الفرد إلى أسرته مرتاح النفس، وبالتالي يستطيع التفاعل مع أفراد الأسرة بصورة طيبة، أما إذا كان عمل أي من الزوجين غير مناسب لمن يمارسه أو يحيط به؛ جو وظروف متعبة، فإن الفرد يشعر فيه بالضيق والتوتر وتصبح حالته النفسية سيئة فيعود إلى أسرته متعبا مرهقا بكثير من المشاعر السلبية التي يقوم بالتنفيس عنها داخل الأسرة فتسوء العلاقات وتظهر المشكلات ويضطرب الجو الأسري ويهتز كيان الأسرة، وانطلاقا من هذه الظروف البيئية الداخلية للأسرة ندرك الأثر الكبير في إكساب الأبناء سلوك العنف[30].

6- أثر عدد الأبنـــاء في الأسرة بظاهــرة العنف: لقد بينت الأبحاث والدراسات العالمية المقارنة أن الأسرة الكبيرة لها علاقة قوية بجنوح الأحداث وانتشار العنف بالمجتمع ومن بين هؤلاء الباحثين لهذه الظاهرة نجد كل من: "ووتن Wootton (1959) و هيرشHirsh (1964) وواست west (1967)

حيث لوحظ بأن العائلة الكبيرة الموسعة تعاني من الاكتظاظ وضعف الضبط الاجتماعي للآباء على أبنائهم، فقد بين Newson 1968على أن لأم العائلة النووية فرصا أكثر لملاحظة أبنائها والتكلم معهم وقد أثبت ذلك في الو.م.أ

من طرف الباحث قلاكس Gluecks (1950) وفي الهند من طرف شالت Shelt (1961) فقد تبين بأن أغلب الجانحين ينتمون إلى عائلات موسعة تتكوّن من أكثر من 04 أفراد."[31] (http://www.startimes.com).

فالأسرة الكبيرة الممتدة عند ارتباطها بالفقر وفي الأوساط الحضرية تكون عاملا مهما في الانحراف والجريمة والعنف.

7- المنزل الفقير من الحاجيات الأساسية وعلاقته بظاهرة العنف: كما أن السكن في بيت سيء وغير مجهز مثلا: بطباخة، ثلاجة، حمام، مكيف الهواء ... له علاقة وطيدة بالانحراف وبروز الجريمة خاصة في المدينة، فنقص التأثيث يشير إلى غياب جو مريح في البيت وهذا ما يدفع كثيرا من الأبناء إلى الهروب إلى الشارع حيث تقل الرقابة وتكثر فرص الانحراف. لقد تطرق ابن خلدون إلى ذلك في المقدمة من خلال إشارته إلى أن الذهاب وراء ماديات الحياة مفسد للطباع.[32].

8- الفساد الخلقي في محيط الأسرة: يعتبر في مقدمة العوامل التي تدفع الحدث إلى الانحراف، مثل انحراف الوالدين أو أحدهما، أو انحراف أكبر الأبناء أو البنات، ويتمثل هذا الفساد في انعدام القيم الروحية، وفقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية بين أفراد الأسرة، ويؤكد الباحثون ذلك الارتباط القوي بين انحراف الوالدين أو أحدهما وانحراف الأبناء[33].

كما يؤكدون على أن الطفل يتأثر بكل ما يحيط به من أنماط سلوكية مختلفة، ويقلده وليس أهم من الوالدين من يستطيع أن يرسم للطفل طريق المحاكاة والتقليد، فالطفل يتعلم الكثير من والديه ويتعلم ذلك بسرعة فائقة، فكل اضطراب في سلوك الوالدين أو انحراف في شخصيتهم لا شك أنه يعكس آثاره على شخصية الطفل في الوقت الحاضر أو في المستقل.

الخاتمة:

من خلال المعطيات السابقة المتعلقة بدور الأسرة في نشأت العنف داخل المجتمع وذلك من خلال انتهاجها للطرق الغير سوية في تنشئة صغارها بالإضافة إلى سوء ظروفها الاجتماعية بشكل عام المتمثل في: ظروف محيط عمل كل من الأم والأب وانعكاساته على صحة الأسرة وفي بعض الأحيان تفكك الأسرة الجذري (الطلاق) وسوء أخلاق الوالدين وعلاقة كل ذلك بتفشي ظاهرة العنف يجعلنا نخرج ببعض التوصيات لمواجهة العنف الناتج عن كل هذا والتي سوف نردها كما يلـــي:

– الاهتمام بالتنشئة السوية الوالدية للأبنـــاء: فالأسرة هي أساس المجتمع، ويجب مراعاة التنشئة الدينية الصحيحة، فالدين هو غذاء الروح والعقل والحسد، وبه مقومات الحياة السوية لأنه منزل من الخالق.

– الاهتمام بحل المشكلات النفسية والاجتماعية والمهنية للآباء والأمهات بأسلوب علمي تشارك فيه الأسرة والمجتمع.

– توفير المؤسسات والنوادي الرياضية والاجتماعية والترفيهية التي تساعد على بناء العقل والجسم واستغلال طاقات الشباب وشغل وقت الفراغ تحت إشراف وتوجيه بما يعود بالنفع عليهم والبعد عن رفاق السوء، مع ملاحظة أي بوادر للانحراف وعلاجها، خاصة تسرب التلاميذ من المدارس.

– على وسائل الإعلام تقديم المواد الإعلامية التي تكون اتجاهات ايجابية نحو الحياة بشكل عام، وملاحظة البرامج والأفلام المستوردة التي تبث اتجاهات سالبة نحو ارتكاب أفعال العنف (البطل العنيف الذي ينتصر دائما)، كما يجب اهتمام وسائل الإعلام بتكثيف الجهود لإلقاء الأضواء على مشكلات العنف والجريمة وأثارهما على الفرد والمجتمع، وأضرارهما النفسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

قائمة المراجـــع:

1- حمادة عبد السلام، العنف في المرحلة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 2007، ص 13.

2-عدنان الدوري، العنف في وسائل الإعلام وآثاره على الناشئة والشباب الرياضي: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دور الإعلام في توجيه الشباب، أبحاث الندوة العلمية الخامسة، 1987، ص ص 133-134.

3 -James willian Colman et Donald R. Gressey, Les problèmes sociaux, EdK Haper et Row, New york, 2éd, 1987, p 38.

4- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 111.

5- المرجع السابق، ص 113-14.

6- محمد جواد رضا، ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة، تفسير سوسيوسايكولوجي، مجلة الفكر، المجلد الخامس، العدد 3، أكتوبر 1974، ص 155.

7- سعيد الخضري، اقتصاديات التنمية والتطور، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد،1999، ص ص 226-227.

8- James willian Colman et Donald R. Gressey, Op.Cit, p 445.

9- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، 1981، ص 35.

10- محمود حمودة، الطفولة والمراهقة، المشكلات النفسية والعلاج، الطب النفسي، المطبعة الفنية، دار الشعب، القاهرة، 1987، ص 14.

11-حمادة عبد السلام، العنف في المرحلة الثانوية، المرجع السابق، ص 44.

12- عصام عبد اللطيف عقاد، سيكولوجية العدوانية و ترويضها، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 116.

13- سحر فتحي مبروك، وعصام توفيق عمر، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، الأردن، 2008، ص ص 27-30.

14- (http://www.ahewar.org/search/desearch)

15- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التشريد الروحي، في ملتقى المجمع الثقافي في أبو ظبي (10 أفريل 1997).

16- كنزاي محمد فوزي، مرفولوجية العنف المدرسي: العوامل والتحديات،مجلة مجلة سلسلة الدراسات الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر، 2007، ص 220.

17- حسن مصطفى عبد المعطي، المناخ الأسري و شخصية الأبناء، دار القاهرة، 2004، القاهرة، ص 265.

18- وفيق صفوت مختار، الأسرة و أساليب تنشئة الطفل، دار العلم و الثقافة للنشور التوزيع، القاهرة، 2004 . ص 322.

19- زينب محمود شقير، الباثولوجيا الاجتماعية و المشكلات المعاصرة ، مكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة، 2001. ص 99.
20 - وفيق صفوت مختار، مرجع سبق ذكره، ص 217.
21-نجيب اسكندر، عماد الدين إسماعيل، رشدي فام، كيف نربي أطفالنا، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص212.
22- كمال دسوقي، النمو التربوي للطفل والمراهق، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص ص 346-347.
23 - JANOV, A. L'amour et l'enfant, Ed. Flamarion. Paris, 1977, p 220
24 -زينب محمود شقير، مرجع سبق ذكره، ص 104.
25- وفيق صفوت مختار، مرجع سبق ذكره، ص 259.
26- علاء الدين كفافي, تقدير الذات في علاقته بالتنشئة الوالدية و الأمن النفسي, جامعة الكويت, المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 1989، ص 110 .
27- عباس محمود عوض، رشاد صالح الدمنهوري، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994، ص 85.
28- ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الكويت، 2001، ص 404.
29- دردوس المكي، الموجز في علم الإجرام، د.س، قسنطينة، ص 183.
30- محمد سلامة، محمد غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة و الطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 90-91
31- http://www.startimes.com).
32- المرجع السابق.
33- فؤاد سيد موسى، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 99.

تطبيق التكنولوجيات التعليمية في ظل بيداغوجيا الإدماج

أ. زنقوفي فوزية
طالبة دكتوراه جامعة باجي مختار- عنابة
أ.د: ابراهيم بلعادي
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّــص:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة حركة نشيطة وديناميكية في مراجعة وتحديث المناهج في مختلف المراحل الدراسية. وقد كانت هذه الحركة حتمية نتيجة التغيرات التي مسّت مختلف نواحي حياة الفرد، بما فيها الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وخاصة الانفجار المعرفي في مختلف المجالات والمتعلّق بالتكنولوجيات التعليمية. لهذا من الضروري إعداد المتعلم للتفاعل والتكيّف مع المجتمع والمساهمة في تطويره وذلك من خلال تزويده بكفاءات ومعارف تشكّل أدوات تسمح له من مواجهة مختلف الوضعيات والمواقف في الحياة اليومية بنجاح. وفي هذا السياق جاء اختيار المقاربة بالكفاءات في بناء المناهج، وهي تصوّر ومنهج لتنظيم العملية التعليمية/التعلمية، مقاربة ذات نظرة جديدة يوظف فيها المورد البشري - المعلم- بيداغوجيا الإدماج لمحتويات التعليم وطرائق التدريس والأنشطة التعليمية.

الكلمــات المفتاحيــة: التكنولوجيات التعليمية، المقاربة بالكفاءات، بيداغوجيا الإدماج، المورد البشري – المعلم -.

Résumé :

Le monde a connu une dynamique sans cesse croissante concernant la modernisation des programmes dans les différents paliers de l'enseignement, dynamique devenue nécessaire en égard aux changements qui ont touché tous les aspects de la vie de l'individu ainsi que le progrès fantastique des nouvelles technologies.

Pour cela, il est devenu impératif de préparer l'apprenant en le dotant de compétences et de connaissances à même de lui permettre de faire face à toute situation et de prendre les meilleures décisions dans sa vie de tous les jours.

Ainsi le choix de l'approche par compétences a été retenu, approche qui vise à doter la ressource humaine - l'enseignent -, à intégrer les contenus, méthodes et activités d'apprentissage dans son travail pédagogique.

Mots-clés : Technologies de l'enseignement, l'Approche par compétences, Pédagogie d'intégration, La ressource humaine - l'enseignant- .

Abstract :

The world of education is witnessing a growing dynamism concerning the modernization of programmes. This has become a must due to the big changes that have affected all aspects of the individual's life and to the incredible progress in teaching technologies.

It has thus become necessary to arm the learner with the competencies and knowledge that will enable him to face future challenges and take the best decisions for success in his everyday life.

This is why the competency-based approach was chosen. This modern approach aims at giving the human resource -the teacher- the ability to integrate the contents, methods and learning activities in his pedagogy.

Key words: Teaching technologies, Competency – Based – Approach, Integration pedagogy, Human resource – the teacher.

مقدمـــة:

يتوجه المتعلم من خلال بيداغوجيا الإدماج نحو تأسيس روابط بين مختلف المواد من ناحية، وربط هذه المواد بخبراته وقيمه وكفاءاته وواقع مجتمعه من ناحية أخرى. وبعبارة أوضح يصبح المتعلم يعطي معنى للتعلمات التي ينبغي أن تكون في سياق ذي دلالة وفائدة بالنسبة له، وذات علاقة بوضعيات ملموسة قد يصادفها فعلاً.

ومن ثمّ، تغدو المقاربة بالكفاءات بيداغوجيا وظيفية تعمل على التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات وتعقيد في الظواهر الاجتماعية، وبالتالي فهي اختيار منهجي يمكّن المتعلم من النجاح في الحياة، من خلال تثمين المعارف المدرسية وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة.

1- مضامين بيداغوجيا الإدماج:

نعني بالإدماج إقامة روابط بين التعلمات بغية حل وضعيات مركبة لتوظيف المعلومات والمهارات المكتسبة، ولكي نعلّم الإدماج نعرض على المتعلم وضعيات مركّبة تسمى وضعيات إدماجية. فهي تعني أنّ البيداغوجيا المستعملة ترمي إلى قيام المتعلم باستجماع مكتسباته وتنظيمها ليوظفها في وضعيات مركّبة تسمى الوضعيات الإدماجية.

فلا وجود للإدماج إلاّ بوجود في أول الأمر تعلمات لمعارف ومهارات وسلوكات وكفاءات، ولا وجود للإدماج إلاّ بوجود وضعية مركّبة جديدة يتعيّن على المتعلم حلّها، فيجب عليه أن يجد بنفسه، ما اكتسبه من معارف ومهارات وما يوظّفه لحل الوضعية، فهذا النشاط إذاً أكثر من مجرّد تطبيق أو تمرين، فالإدماج عملية داخلية وشخصية.

من يدمـــج؟ المتعلم يدمج لنفسه، وكما أنّ المعلّم يقترح تماريناً تطبيقية ومراجعات وملخّصات، فإنّه يقترح أيضاً وضعيات للحلّ ولا يدمجها هو، بل يطلب من المتعلمين القيام بإدماجها.

لماذا ندمـــج؟ إن لم يتعلّم المتعلم الإدماج فلن يذهب إلى أبعد من استرجاع المعلومات أو حلّ التمارين، وسوف لن يكون قادراً على مواجهة وضعيات جديدة في الحياة أو في ما يتبع من دراسته.

وتعدّ المقاربة بالكفاءات مفهوماً إدماجيا، من منطلق أنّ الكفاءة هي "قدرة المتعلم على تجنيد وإدماج القدرات والمعارف والموارد بطريقة فعالة وعملية تهدف إلى إعطاء معنى للتعلمات."[1]

إنّ إدماج (محتويات، نشاطات،...) وتجنيد (قدرات، معارف، مختلف الموارد،...) يمكّن المتعلم من اكتساب كفاءة هي نتاج تعامله مع الوضعية.

ويرى **كزافييه روجيرس** ***Xavier Rogiers*** أنّ أساليب الإدماج تتم وفق الآتـــي:

* الإدماج داخل المادة الواحدة: والذي يتضمّن التجزئة (حيث تقدّم المادة بشكل متقطّع)، الاتصال (حيث يتم فيه الربط بين الأفكار والمفاهيم الخفية في نفس الميدان) والدمج (الذي تستغل فيه مختلف أبعاد المفهوم أو الفكرة داخل ميدان واحد).

* الإدماج عبر مواد متعددة: حيث يتم من خلال التسلسل (وفيه تعالج الميادين بصفة منفصلة والمحتوى بأسلوب تعاقبي)، التداخل (وفيه تبرز المفاهيم والمواقف والمهارات المشتركة بين مادتين)، المخطط المفاهيمي (وفيه يتم استغلال نفس الموضوع في مختلف المواد)، الخيط الموصل (يقود إلى ظهور مهارات أساسية ذات علاقة بالتفكير والعلاقات الاجتماعية والتي تخصّ كلّ المواد) والمندمج (وفيه تتمحور المواضيع المشتركة بين المواد حول مفاهيم تتداخل في ما بينها)[2].

* التركيز على المتعلم ويشمل نموذجين هما:

– نموذج الانغماس، حيث يقوم المتعلم بفحص وغربلة المحتوى بما يلبّي حاجاته وكفاءاته دون تدخل من المعلّم إلاّ نادراً.

– التشابك، حيث يقدّم منهجاً متعدد الأبعاد، أين يكون المتعلم مسؤولاً على إدماج معارفه، وتثبيت شبكاته المعلوماتية الخاصة على مستوى مختلف الموارد [3].

2- المنهاج وبيداغوجيا الإدماج:

إنّ هذه المقاربة كتصوّر ومنهج منظّم للعملية التعليمية/التعلمية، تستند إلى ما أقرّته النظريات التربوية المعاصرة وبخاصة النظرية البنائية التي تعدّ نظرية نفسية لتفسير التعلم وأساساً رئيسيّاً من الأسس النفسية لبناء المنهاج

المدرسي الذي ينطلق من كون المعرفة تبنى ولا تنقل، تنتج عن نشاط، تحدث في سياق، لها معنى في عقل المتعلم، عملية تفاوضية اجتماعية وتتطلّب نوعاً من التحكم(4).

من هنا فالمناهج ومن خلال مختلف المواد الدراسية، تستهدف تنمية قدرات المتعلم العقلية والوجدانية والمهارية، وتجعله قادراً على الفعل والتفاعل الإيجابيين حاضراً ومستقبلاً.

ولكي تكون المناهج في خدمة هذا التوجّه، كان من الضروري التركيز على الكيف المنهجي بدلاً من الكم المعرفي، وذلك من خلال نظام الوحدات الذي يمكّن المتعلم من التركيز على مضامين تمكّنه من كيفية الاعتماد على نفسه، تفجير طاقاته وإحداث تغيرات ضرورية في ذاته للتكيّف مع حاجاته الطارئة.

إنّه مسعى يمكّن المتعلم من اكتساب كفاءات ذات طبيعة مهارية وسلوكية تتكيف مع الواقع المعاصر.

هذا النوع من المناهج، يركّز على بيداغوجيا الإدماج، باعتبارها مساراً مركّباً يمكّن من تعبئة المكتسبات أو عناصر مرتبطة بمنظومة معينة في وضعية دالة، قصد إعادة هيكلة تعلّمات سابقة وتكييفها مع متطلّبات وضعية ما لاكتساب تعلّم جديد.

ومن ثمّ، فالمنهاج المبني على هذه البيداغوجيا يقود المتعلم نحو تأسيس روابط بين مختلف المواد من ناحية، وربط هذه الأخيرة بخبراته، قيمه، كفاءاته وواقع مجتمعه من جهة أخرى.

وعموماً فإنّ المناهج ذات الطبيعة الإدماجية تعمل على جعل المتعلم:

– يعطي معنى للتعلمات التي ينبغي أن تكون في سياق ذي دلالة، وفائدة بالنسبة له، وذات علاقة بوضعيات ملموسة قد يصادفها فعلاً.

– يتمكّن من التمييز بين ما هو ثانوي وأساسي والتركيز عليه لكونه ذا فائدة في حياته اليومية.

– يتدرّب على توظيف معارفه في الوضعيات المختلفة التي يواجهها.

– يركّز على بناء روابط بين معارفه والقيم المجتمعية والعالمية وبين غايات التعلمات، كأن يكون مثلاً مواطناً مسؤولاً، عاملاً كفءاً، وشخصاً مستقلاً.

– يقيم روابط بين مختلف الأفكار المكتسبة.

– التركيز على إدماج الكفاءات المستعرضة في الأنشطة التعليمية/التعلمية.

– الاهتمام بتنمية الأنشطة الفكرية والتحكّم في توظيف المعارف.(5)

إنّ إدماج التعلمات يقاس كمّاً بعدد الأنشطة التي تتدخل في تحقيقه، ويقاس نوعيّاً بكيفيات تنظيم التعلمات. ولكي يتمّ انجاز النشاط المستهدف، على المعلّم أن يتيح للمتعلم:

– الانهماك الفعال، وذلك بتوفير الوقت الكافي للمتعلم لتأمين انخراطه في عمل يفضّله ويرغب فيه، ويشعر بأنّه يستجيب لحاجاته، أي وضعية يمارس فيها تعلمه بكيفية نشطة.

– الانغماس، من خلال توفير محيط تتوافر فيه الوسائل المسهّلة للقيام بالنشاط التعليمي المستهدف.

– التملّك، بمعنى جعل المتعلم يشعر بأنّه صاحب النشاط التعلمي أو ما ينتج عنه، وذلك بحكم اختياره وإنجازه للنشاط في شكله ومحتواه.

– النمذجة، بمعنى تمكين المتعلم من أن يرى توضيحاً عمليّاً من المعلّم للكفاءات المستهدفة.

– الاستجابة المشجعة، أي أنّ أداء المتعلم يجب أن يتبعه ردّ من المعلّم ليشعر بأنّه محلّ رعاية واهتمام، بشرط أن يكون الردّ بنّاءً ومشجّعاً.(6)

3- العوامل المساعدة على اكتساب الكفاءات التدريسية:

إنّ دور المورد البشري -المعلّم- أصبح أكثر أهمية خاصة مع ثورة المعلومات وسرعة انتشارها وكذلك التطور الهائل في وسائل التعليم وارتباطها بالتقنيات الحديثة، كل ذلك قد حمّل المعلم مسؤوليات التحكم في إدارة الصف، فكان عليه أن يتعامل معها ويستوعبها، لذلك انتقل دوره من التلقين السلبي إلى أدوار أكثر فعالية وأكثر أهمية. كما أصبح من أهم واجباته أن يعلّم المتعلم كيف يتعلم وكيف يحل مشكلاته، بحيث يصبح المتعلم عنصرا فاعلا في مجتمعه واثقا من نفسه قادرا على اتخاذ القرار، وهذا يتطلب من المعلّم إثارة دافعية التعلم.

- عوامل نجاح الحصة الدراسية:

الحصة الدراسية التي يقوم بها المعلم داخل حجرة الصف هي نتاج جهود كبيرة، بحيث تشمل إعداد المناهج والتخطيط والتنظيم وإعداد المعلم. ونجاحها يعني تحقيق الأهداف المبتغاة. وتتمثل هذه العوامل في:

• **الإعداد للحصة الدراسية:** بمعنى ما هي الإجراءات التي ينبغي على المعلم القيام بها قبل تنفيذ الحصة الدراسية؟ والتي تتمثل في **التحضير للمادة الدراسية**، بمعنى قراءة المادة الدراسية والتعرف على مختلف الأفكار والإطّلاع على مختلف المراجع التي تزيد من كفاءة المعلم وقدراته وإثراء المنهاج الدراسي ليتمكن من مادته. ومن خلال عملية التحضير يتعرف المعلم على الأساليب والوسائل المناسبة لتنفيذ حصته.

أيضا لدينا **إعداد الوسائل التعليمية** التي لها الدور الكبير في نجاح الحصة الدراسية، فهي تعمل على جذب الانتباه وسير المعلومات بصورة مشوّقة بحيث تبعد الملل والضجر عن الجو الدراسي وتعمل على تثبيت

المعلومات في الذاكرة، لأنها متضمنة أكثر من حاسّة. فالحصة الدراسية الخالية من الوسائل التعليمية محكوم عليها بالفشل وصعوبة التعلم.

• **التمهيد للدرس:** لقد صرّح 99٪ من المعلمين في الدراسة الميدانية* بأنهم يقومون بعملية التمهيد للدرس، وهو أمر في غاية الأهمية فمن خلاله نجذب اهتمام المتعلمين، لذلك يشترط في مقدمة الدرس أن تكون ذات طابع مثير ومشوّق، وذلك من خلال:

– استخدام الوسائل التعليمية كمقدمة جاذبة للمتعلم، بحيث تكون الوسيلة التعليمية ملائمة للمتعلم من حيث الإثارة والجمال والتشويق.

– طرح الأسئلة عن طريق طرح سؤال يثير تفكير المتعلمين ويجذب اهتمامهم بحيث يستدرج المتعلمين إلى موضوع الحصة الدراسية.

– عرض قصة قصيرة من واقع المتعلمين تمس مشكلاتهم، بمعنى قريبة منهم.

– يتعمّد المعلّم طلب المشورة من المتعلمين وهي وسيلة ناجحة لجذب انتباه المتعلمين.

وهذا ما أكّده المعلمون في تصريحاتهم كالآتي:

شكل رقم 01 يوضّح كيفية التمهيد للدرس:

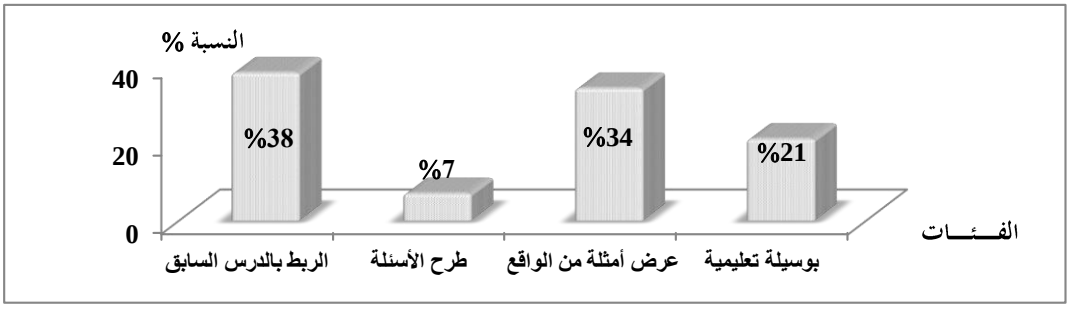

حيث تبين أنّ أغلبية المعلمين يعتمدون في عملية التمهيد للدرس على الربط بالدرس السابق وعرض أمثلة من الواقع بنسبة 38% و34% على التوالي.وبناءً على ذلك أصبحت سلوكات المتعلم تختلف في الوضعيات التعليمية عن الوضعيات التعلمية. فالوضعية الإدماجية هي مفتاح لمقاربة بالكفاءات، تهدف إلى تعليم المتعلم الاعتماد على نفسه والتعرف على قدراته الكامنة وكيفية استثمارها.

* **إدارة الصف:** وهنا تظهر شخصية المعلّم وموهبته الحقيقية في قيادة الصف وحسن إدارته،كما أكدته الدراسة الميدانية:

شكل رقم 02 يوضّح أسلوب إبقاء المتعلمين في وضعية نشاط ومشاركة:

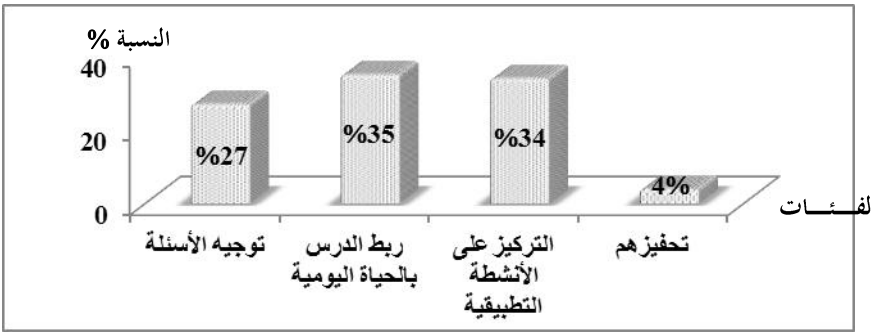

فأغلبية المعلمين تعمل على ربط الدرس بالحياة اليومية والتركيز على الأنشطة التطبيقية وتوجيه الأسئلة من أجل إبقاء المتعلمين في وضعية نشاط ومشاركة، لأنه في الوضعية التعلمية أصبح المتعلم يطرح أسئلة بصفة تلقائية، يبحث ويجرب ويحاول، يقترح حلولا مع زملائه ويناقشها، يطرح فرضيات ويتأكد من صحتها و يقيّم ويصدر أحكامًا.

وتشمل إدارة الصف النقاط الآتية:

- متابعة المتعلمين وملاحظة انفعالاتهم.
- إشراك أغلبية المتعلمين في موضوع الدرس.
- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

- أن تتخلّل الدرس فواصل قصيرة تبعد الملل والضجر عن المتعلمين.
- اهمال الهفوات الصغيرة التي تصدر من بعض المتعلمين.
- عدم السماح لأحد بالتحدث دون استئذان خاصة إن كان تدخل المتعلمين فوضويّاً.
- التصدي لأي تصرف قد يعيق سير الدرس بطريقة عقلانية ومكيفة مع الجو الدراسي دون استعمال العنف.
- إدارة النقاش بصورة تفاعلية إيجابية[7].

• **التقويم المستمر:** من خلاله يستطيع المعلّم الحكم على صحة اجراءاته ويكون إما بطرح الأسئلة وإما بالمشاهدة. فالمعلم يستطيع متابعة المتعلمين وملاحظة انفعالاتهم، وإذا ما تبيّن له أنّ إجراءاته لا تحقق الأهداف المرجوّة، فعليه البحث عن البدائل المناسبة.

• **القدرة على اتخاذ القرار:** إنها تعني مدى قوة شخصية المعلّم، حيث يمكن أن نلاحظ قدرته على اتخاذ القرار في المواقف التالية:

- عندما يلاحظ المعلم ضعف التفاعل الصفي وعدم نجاح الإجراءات التي يقوم بها، حينئذ يقرر تغييرها واستبدالها.
- عند إعاقة سير الدرس والتصرفات غير اللائقة والتي يمكن أن تهين كرامة المعلم وتضعف من شخصيته واحترامه من قبل المتعلمين.
- إذا لاحظ المعلّم أنّ البيئة الصفية غير صالحة لعملية التدريس مثل الحرارة والرطوبة، يتّخذ قرار إخراج المتعلمين من الحجرة إلى مكان آخر أكثر ملاءمة، خاصة وإن كانت تتعارض مع طبيعة المادة.
- إذا لاحظ المعلّم ضعف التفاعل الصفي والإرهاق وعدم تجاوب المتعلمين، يمكنه في هذه الحالة اتخاذ القرار مثلا في تأجيل الحصة إلى يوم آخر واستبدالها بنشاط صفي آخر يتماشى واحتياجاتهم.

وبناءً على ذلك فإنّ المعلّم هو الوحيد الذي يقرر ما إذا كانت الخطط والإرشادات صحيحة أم لا، لأنه هو الذي ينفّذ ويتعرف على الأخطاء والمعوقات أكثر من غيره، ولا شكّ أنّ إهمال دور المعلم وعدم الأخذ برأيه هو من أهم أسباب التناقض بين النظرية والتطبيق، لأن النظريات إذا لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع وطبيعة المتعلمين والمعلمين والإمكانيات المتاحة، تصبح نظريات خالية من المضمون ودون ثمار.

وهذا ما يجعلنا نفهم أنّ هنالك تناقض كبير بين ما نطلبه من المورد البشري – المعلّم – من واجبات وبين الواقع الذي يحول دون تنفيذ تلك الواجبات. فكل ما يصيبه ينعكس مباشرة على العملية التعليمية /التعلمية.

4- المعلم وتكنولوجيا الوسائل التعليمية:

لقد تطوّرت العملية التعليمية والوسائل الحديثة الخاصّة بها من أجهزة عرض مختلفة وأساليب نظم حديثة ونماذج وأفلام وصور متحرّكة ووسائل سمعية وأخرى بصرية ومختلف الأجهزة العلمية، وهذا ما تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية:

شكل رقم 03 يوضّح طبيعة الوسائل المستخدمة في التدريس بالكفاءات:

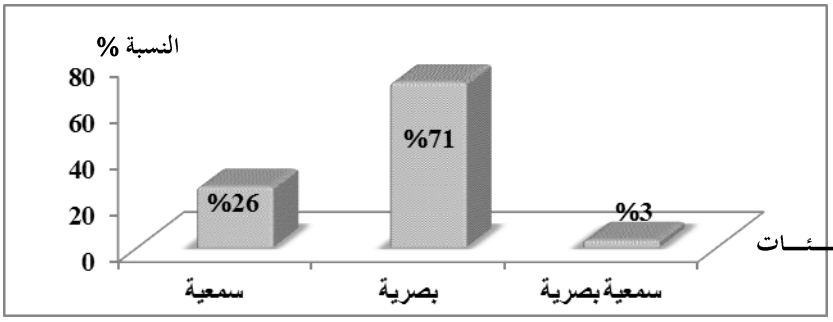

إنّ استخدام الوسائل السمعيّة والبصريّة قد أدّى إلى فهم جديد وشامل للمورد البشري – المعلّم –، فارتفع مستواه الفكري والمعرفي وكذا مهاراته التربوية، ولم تعد العملية التعليمية مجرّد تلقين لعدد من المقرّرات الدراسية

فحسب، بل أصبحت فهماً جديداً لكثير من الخبرات الحياتية، العلمية والأدبية وفي شتّى المجالات، لتؤثّر في المتعلم وكذا المعلّم.

لقد تغيّر سلوك كلّ من المعلّم والمتعلم نحو الأفضل والأحدث، لمواجهة التحدّيات المعاصرة في عصر أصبح فيه البقاء للأقوى علماً، معرفةً، أداءً وسلوكاً وفي جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ولم يعد الكتاب هو المصدر الأساسي للمتعلمين وكذا المعلّم، بل أصبحت الوسائل التعليمية المختلفة والمتنوّعة وكيفية استخدامها ضرورة حتمية للمعلّم والمتعلم، وذلك حسب ما يتّفق مع ميولهم وحاجاتهم وخبراتهم وكذا استعداداتهم وامكانياتهم.

لذلك وجب على المعلّم مراعاة الفروق المختلفة في المستويات الدراسية للمتعلمين وما يتناسب مع امكانياتهم واستعداداتهم وميولهم وخبراتهم المختلفة.

كما أنّ تنوّع الوسائل التعليمية يفرض على المعلّم اختيار أحسنها وأنسبها للموقف التعليمي، مع تقييم تلك الوسائل للتأكّد من صلاحيّتها في أداء الغرض المقصود للوصول إلى الهدف المرغوب للعملية التعليمية[8].

فالمعلّم الذي يعتمد على الكلمة في التدريس يؤكّد على الحفظ والاستظهار دون الفهم وإدراك المعاني والتفسير والتعليل من جانب المتعلّمين، ممّا يؤدّي إلى سهولة نسيان المعلومات والمعارف. ولهذا كان من الضروري على المعلّم استخدام وسائل وأدوات وأجهزة تساعده على فهم الحقائق وتوضيحها للمتعلمين، بما يجعل تعلّم المواد إيجابيّاً والتدريس فعالاً.

إنّ تكنولوجيا التعليم بمعناها الشامل تضمّ مجموعة الطرائق والمواد والأدوات والأجهزة والتنظيمات المستخدمة ضمن إطار منظومة التدريس، والتي تسعى لتحقيق الكفاءات المستهدفة للتدريس وبدرجة عالية من الفعالية.

فأغلبية المؤسسات التعليمية عملت على تجريب مختلف برامج وطرائق التعليم والتكوين بتطبيق تكنولوجيا الإعلام والإتصال، كما هو موضّح في الشكل الآتي:

شكل رقم 04 يوضّح مدى تجريب المبحوثين لبرامج وطرائق التعليم والتكوين بتطبيق تكنولوجيا الإعلام والإتصال:

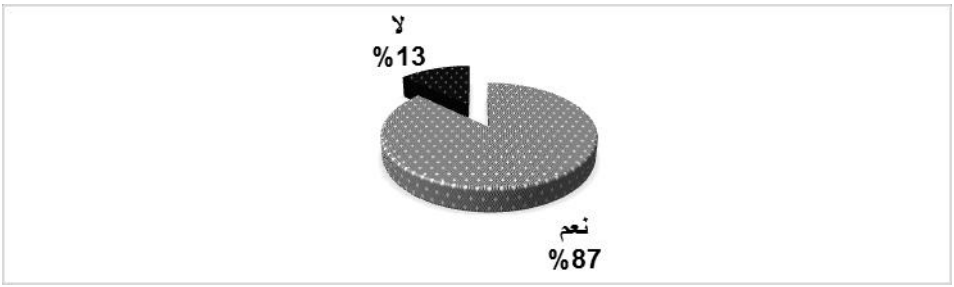

إنّ أهمية الوسائل التعليميّة تنبثق أهميّتها من الفوائد النّاتجة عن استخدامها والآثار القيّمة من نواتج الاستخدام في تثبيت الأفكار والمعلومات والمعارف في أذهان المتعلّمين ومقاومة النسيان.

ولمّا كانت العملية التعليمية تمثل في جوهرها عملية اتصالية، فإنّ عناصرها هم المعلّم، المتعلّم ووسائل التعليم.

ومن هنا ظهر الاهتمام العملي بوسائل التعليم، حيث أخذت تسميات متعدّدة منها الوسائل التعليمية، تكنولوجيا الإعلام، معيّنات التدريس وغيرها.

وأصبحت هذه الوسائل عنصراً هامّاً يعتمد عليه المعلّم في الشرح والإيضاح. وبالطبع لتحقيق نجاح العملية التعليمية لا بدّ من توافر وسائل تقليدية تتمثل في السبورة، الطباشير، الكتاب المدرسي، ووسائل حديثة تتمثل في وسائل الإعلام التي أفرزها التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، ومسّ

بدوره قطاع التربية والتعليم الذي سعى لاستخدام كلّ وسيلة إعلامية حسب الهدف التعليمي المراد الوصول إليه.

ولبلوغ الأهداف التربوية في إطار التدريس بالكفاءات يستلزم اختيار وانتقاء الوسائل والأدوات المناسبة والتي يطلق عليها حديثاً تكنولوجيَا التعليم، أي تلك الوسائل والأدوات والتجهيزات التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف تعليمية محدّدة. وقد اتضح تأثيرها بنسبة 73% على العملية التعليمية/التعلمية كما هو موضّح في الشكل التالي:

شكل رقم 05 يوضّح تأثير التكنولوجيات التعليميّة على العملية التعليميّة/التعلميّة:

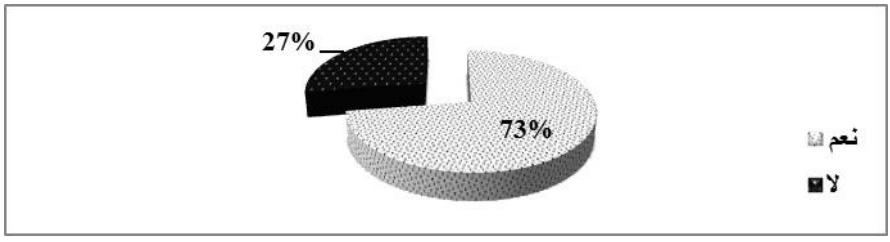

إنّ تكنولوجيا التعليم هي العلم الذي يدرس العلاقة بين الإنسان ومصادر التعلم من حيث إنتاجها أو استخدامها في حلّ المشكلات التعليمية. وفي هذا الصدد يرى كلّ من **سيلزوريتشي** أنّ تكنولوجيا التعليم هي "علم نظري تطبيقي، يهتمّ بتصميم مصادر التعلم وعمليّاته وتطويرها وتوظيفها وإدارتها وتقويمها."[9]

بمعنى أنّ تكنولوجيا التعليم هي ذلك العلم الذي يعمل على إدماج المواد التعليمية والأدوات والمعدّات والأجهزة في عملية التعلم، وتقويمها بهدف القيام بالتدريس وتدعيمه، حيث أنّ 75٪ من المعلمين يعملون على تقويم المتعلمين وفق المنظور الإدماجي:

شكل رقم 06 يوضّح تقويم المتعلمين وفق المنظور الإدماجي:

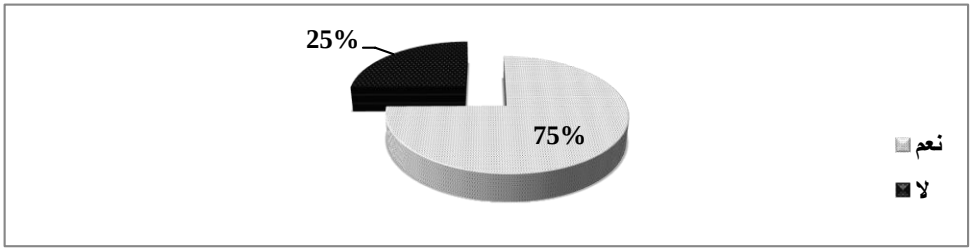

فتقويم المتعلمين وفق المنظور الإدماجي بنسبة 75٪ساعد على تسهيل عملية التعلم ومن ثمّ تحسين نوعية التعليم وزيادة كفاءة العملية التعليمية/التعلمية.

ولزيادة فعالية تكنولوجيا التعليم في عملية التعلم وجب على المتعلم أن يدرك دوره الجديد المتوقّع له في ظلّ تبنّي تكنولوجيا التعليم في العملية التدريسية.

وعليه فإنّ تكنولوجيا التعليم والمعلومات لا تعني إلغاء دور المعلّم، بل تعني دوراً يبحث عن تنمية المهارات الأساسية للتفكير، التي تعتمد على الكشف عن المواهب ورعايتها من خلال مفاهيم جديدة في العملية التعليمية. فالجديد الذي يطرحه عصر المعلومات على المتعلم هو تعليمه كيف يتعلم ذاتيّاً وكيف يداوم عملية التعلم على مدى فترات حياته العملية.

5- كفاءات استخدام المعلم للوسائل التعليمية في عملية التعلم:

الوسائل التعليمية تعني التفاعل الذي يتمّ بين المعلّم والمتعلم باستخدام مواد تعليمية على أجهزة مناسبة (وسائل مركّبة)، تساعد في تسهيل وتحسين عملية التعلم ورفع كفاءتها ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- تعمل على إثارة انتباه المتعلمين.
- جعل التعليم مشوّقاً.
- زيادة الإيجابية والنشاط الذاتي.

- معالجة المشاكل اللفظية.
- تكبير وتصغير النماذج والصور وتقريب كلّ ما هو بعيد مثل شبكات الاتصال والمعلومات.
- جعل التعلم أكثر ثباتاً وتأثيراً لاشتراك جميع الحواس عند استخدامها.

وبناءً على هذه الأسباب تبرز أهمية تكنولوجيا الوسائل التعليمية في ما يلي[10]:

* أنّ استخدامها يعطي لنا صورة واقعية ويجعل التدريس أكثر فاعلية وتشويقا خاصّة للمتعلم.
* تساعد على تنويع أساليب التعليم لمواجهة الفروق بين المتعلمين.
* تساعد على استثارة اهتمام المتعلم وإشباع حاجاته للتعلم.
* تؤدّي إلى تعديل السلوك وتكوين الميول والاتجاهات العلمية لدى المتعلم.
* إثراء العملية التعليمية وذلك بتقديمها لمعلومات إضافية في مرحلة بناء التعلم خاصة عندما تستخدم في مقدّمة الحصّة الدراسية.
* يستعملها المعلم كأسلوب تدريب من أجل تقويم عملية التعلم وتعريف المتعلمين بنتائج تعلّمهم، وبالتالي تغيَّر دور المعلّم من مجرّد ناقل للمعلومات وملقِّن إلى دور المخطّط والمقوّم للتعلم.
* تعمل هذه الوسائل على مساعدة المعلّم في تحسين أدائه وفي إدارة الموقف التعليمي، ممّا يساعد على رفع درجة كفاءة المعلّم المهنية واستعداده.
* تمكّن هذه الوسائل من استخدام كلّ الوقت المتاح للتعليم بشكل أفضل. ومن ثمّ تساعد المعلم على حسن عرض المادة المراد توصيلها للمتعلمين والتحكّم فيها بطريقة جيّدة وفعّالة وواضحة.

* تنمّي في المتعلم حبّ الاستطلاع وترغبه في التعلم، لأنّ المتعلم يرغب في الوسائل والأدوات التعليمية الجديدة التي تعتبر بدورها محفّزات لاكتساب المعارف.

* تساعد على إثارة الدافعية لدى المتعلم وذلك من خلال القيام بالنشاطات التعليمية لحلّ المشكلات واكتشاف الحقائق.

* تساعد على توصيل المعلومات والمواقف والاتجاهات والمهارات المتضمّنة في المادة التعليمية إلى المتعلمين، وبالتالي فهي تساعدهم على إدراك هذه المعلومات إدراكاً متقارباً، حتى وإن اختلفت المستويات.

وحتى تكون هذه الوسائل مناسبة وفعالة وتخدم أغراض التعلم وجب الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمة هذه الوسائل مع المهام المراد تحقيقها، درجة الصعوبة بالنسبة للمتعلمين، التكلفة، القيمة التقنية (وضوح الرؤية والصوت)، استخدام المكان والزمان المناسبين للتدريس ومدى مناسبتهما لمستوى النمو العقلي والجسمي للمتعلمين.

6- معايير وكفاءات الاستخدام الوظيفي للوسائل التعليمية:

عند إعداد المعلّم لخطّة الدرس اليومي، يجب أن تكون هذه الخطة متكاملة العناصر، حيث يتمّ تحديد المادة الدراسية، الكفاءات المستهدفة، أنشطة التدريس وأساليب التقويم. كما يجب تحديد الوسائل التعليمية اللازمة وفق معايير الاستخدام الفعال والتي ترتبط بالآتي:

* توافق الوسيلة مع الكفاءات المستهدفة.
* ملاءمة الوسيلة لطبيعة المادة التعليمية المعطاة، بحيث تشكّل جزءاً أساسيا منها.
* أن تحوي الوسيلة مقوّمات الوسيلة التعليمية الجيّدة من حيث صحة المحتوى، الدقة العلمية، الوضوح، سهولة الاستخدام، وأن يكون فيها

عنصر التشويق والجذب وإثارة الاهتمام وخالية من التشويش والاكتظاظ بالمعلومات والمعارف بشكل يعيق العملية التعليمية/التعلميّة[11]، وهذا ما بيّنته الدراسة الميدانية:

شكل رقم 07 يوضّح جاذبية الوسائل المستخدمة في الإنتباه وإثارة الإهتمامات:

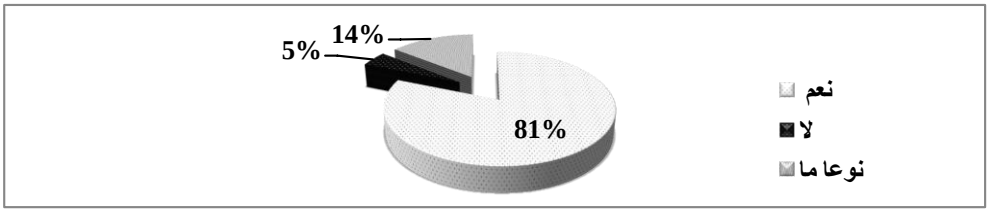

فقد صرّح أغلبية المعلمين 81% لجاذبيّة الوسائل المستخدمة في الإنتباه وإثارة الإهتمامات مع التّركيز على:

* أن تكون مناسبة للعمر الزمني والعقلي للمتعلمين، فضلاً عن ملاءمتها لقدراتهم وخبراتهم واستعداداتهم وحاجاتهم.
* يراعى في اختيار الوسيلة واستخدامها توفير الجهد والوقت.
* يراعى في الاختيار زيادة قدرة المتعلم على التأمّل والملاحظة والإبداع والتفكير العلمي.
* أن تكون الوسيلة التعليمية أداة مكمّلة للتدريس.
* اعتماد نتائج التطبيق العملي التجريبي لاستخدام وتشغيل وإعداد وتنفيذ الوسيلة التعليمية ومعرفة تأثيرها على المتعلمين.

بناءً على المعايير السابقة الذكر فإنّ استخدام الوسائل التعليمية في عملية التعلم، يتطلّب كفاءات ندرجها كالآتي:

- أن لا تستخدم الوسيلة كوسيلة إيضاح فحسب، بل تستخدم كمصدر تعلّم.
- أن يرتبط استخدامها ويتكامل مع المادة الدراسية.

- أن تكون مناسبة ومفسِّرة للمادة وميسِّرة لتعلّمها، بحيث تتحقق في الوسيلة البساطة والوضوح.
- أن يشرك المعلّم المتعلمين في تحضيرها.
- أن يصونها المعلّم ويحافظ عليها ويشجّع المتعلمين على صيانتها وحفظها.
- أن تتحقق في استخدام الوسيلة مبادئ التعلم الجيّد، بمعنى أن تتاح الفرص للمتعلمين لاستخلاص الدلالات التعليمية من الوسيلة، وبالتالي لا يتدخل المعلّم في عمليات الشرح والتوضيح والتفسير إلاّ في الحالات الخاصة.
- أن تتوافق الوسيلة مع استراتيجية التدريس والنشاطات التعليمية، ممّا يعمل على جذب انتباه المتعلمين وإثارة اهتماماتهم، وهذا ما بينته الدراسة الميدانية:

شكل رقم 08 يوضّح توافق الوسائل مع بيداغوجيا التدريس بالكفاءات:

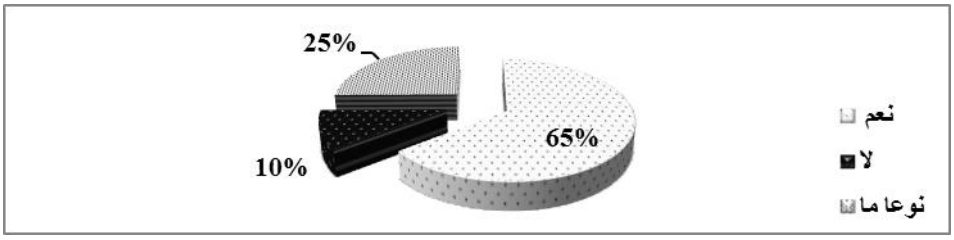

حيث أكّدت نسبة 65٪ من المعلمين أنّ الوسائل التعليمية متوافقة مع بيداغوجيا التدريس بالكفاءات، لأنّ من كفاءات استخدام الوسائل التعليمية تنمية قدرة المتعلم على التأمل والملاحظة والتفكير العلمي.

7- القيمة التربوية للوسائل التعليمية:

• **معالجة اللفظية:** تتيح الوسيلة التعليمية أساساً ماديّاً للإدراك الحسي لدى المتعلم ممّا يؤدّي إلى تقليل استخدامه للألفاظ التي لا يدرك معناها.

• **بقـــاء أثر التعلم:** تعمل الوسائل التعليمية على تقديم خبرات حسية ذات أثر باقٍ عند المتعلمين، وهذا ما نلمسه من اســـتخدام التجـــارب والتوضـــيحات العلمية والأفلام.

• **إثـــارة اهتمام المتعلم بمادة التعلم:** إنّ استخدام الوسائل السمعية والبصرية بما تقدّمه من عروض تجمع بين الصوت والصورة والحركة، أقـــدر علـــى جذب انتباه المتعلمين من استخدام الطريقة التقليدية في التدريس القائمة على الشرح والوصف اللفظي. كذلك أنّ المعلّم الذي يتيح للمتعلمين فرصاً أكبـــر للمشاركة الإيجابية ليطلب منهم القيام بإجراء تجربة معملية أو تركيب جهاز معيّن أو تشغيله، فهذا المورد البشري –المعلّم– يزيد من اهتمام المتعلمـــين ويزيد من استجاباتهم وانتقاداتهم لمادة الدرس.

• **إثـــارة النشاط الذهني للمتعلم:** فالوسائل التعليمية تثير اهتمـــام وحمـــاس المتعلم عن طريق تطبيق ما يتعلّمه مع ما يواجهه من مشكلات فـــي حياتـــه العملية اليومية، كذلك أنّ تنويع الوسائل التعليمية يؤدي إلى تكـــوين وبنـــاء المفاهيم السليمة حول ما يتعلّمه المتعلم من خبرات جديدة تساعده على تعديل الخبرات السابقة وإعادة تصنيفها، فيزداد فهمه للمعاني ممّا يســـاعده علـــى تكوين مفاهيم يقوم بتعميمها في المواقف التي تواجهه.

• **تمكيـــن المتعلم من التفكير المنظّم:** تثير المتابعـــة والانتبـــاه لمكوّنـــات الموضوع وتعمل على زيادة المشاركة الإيجابية للمتعلم في اكتساب الخبـــرة وتنمية قدرته على التأمّل والملاحظة وتسلسل وتماسك الأفكار ومن ثمّ اتّباع التفكير العلمي للوصول إلى حلّ المشكلات.

• **توسيـــع مجال الخبرات التي يكتسبها المتعلم:** تتيح الوســـائل التعليميـــة الفرصة أمام المتعلم لدراسة واختيار نواحي ومظاهر معقّدة مـــن الحيـــاة لا تكون في متناول يديه أو يصعب تحقيق رغباته في الوصول إليها.

• **توفيـــر الجهد والطاقة:** استخدام الوسائل التعليمية فـــي التـــدريس يـــوفّر التكلفة والجهد والوقت الذي يبذله المعلّم في قاعة الدرس، كما أنّـــه يعطـــي حيويّة وجودة لعمليتي التعليم والتعلم.

• **مواجهـــة الفروق الفردية بين المتعلمين:**وهي ناتجة عن تنويـــع طـــرق وأساليب التعليم، فهناك اختلاف في قدراتهم واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم.

خاتمـــة:

لقد أصبح التطور التكنولوجي من أهم مقاييس تقدم الأمم، لكونه يشكّل منظومة متكاملة تقوم بإعداد وتقويم العملية التعليمية لتحقيق أهداف موضوعية. فتكنولوجيا التعليم تعمل على إدخال مفاهيم جديدة في عملية التعلم وإثرائها بالوسائل الحديثة التي تضمن المشاركة الفعالة بين المعلم والمتعلم في إطار مقاربة ذات نظرة جديدة، يوظّف فيها المعلم بيداغوجيا الإدماج لمحتويات التعليم وطرائق التدريس والأنشطة التعليمية.

إنّ وضعية الإدماج هي وضعية مركّبة يتطلّب حلّها تجنيد معارف ومهارات سبق للمتعلم أن درسها، لكن بشكل مجزّأ وفي ترتيب معيّن وضمن سياق مختلف.

فأنشطة الإدماج هي أنشطة تربوية يقدّم فيها المورد البشري –المعلّم– للمتعلمين وضعيات مشكلة، تسمّى وضعيات الإدماج أو وضعيات مستهدفة تتطلّب من المتعلم تجنيد موارد (معارف ومهارات) قد اكتسبها من قبل.

الـــهوامش:

(1) عبد الكريم غريب، **إستراتيجيات الكفايات وأساليب تقويم جودة تكوينهما**، ط 3، منشورات عالم التربية، 2003م، ص14.

(2) *Xavier Rogiers, **Une pédagogie de l'intégration**, de Boeck université 2ème édition, Bruxelles, 2004, p12.*

(3) المرجع السابق، ص66.

(4) *Roseline Caron et Manon Theoret, **L'effort à l'école**, Les éditions logiques, Canada, 2000, p44.*

(5) حسن شكير، "**مدخل للكفاءات والمجزوءات (مقارنة نظرية ومنهجية)**"، مطبعة الملتقى، وزارة التربيّة الوطنيّة، المملكة المغربيّة. 2002م، ص11.

(6) ملتقى تكويني لفائدة أساتذة التعليم الثانوي حول **المقاربة بالكفاءات**، مديرية التربيّة، أم البواقي، 22-23 نوفمبر2005م.

*بالاعتماد على دليل المؤسسات التعليمية الصادر من وزارة التربية الوطنية، من مديرية التربية لولاية قالمة ومن مصلحة البرمجة والمتابعة للسنة الدراسية 2012-2013م، تمّ تطبيق دراسة ميدانية خلال سبتمبر 2012م على جميع معلمي التعليم الثانوي لولاية قالمة (1255 معلّم) موزّعين على 34 ثانوية.

(7) خالد زكي عقل، "**المعلم بين النظرية والتطبيق**"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيـــع، عمـــان، 2004م، ص123-124.

(8) محمد عبد الباقي أحمد، **المعلّم والوسائل التعليمية**، المكتب الجامعي الحـــديث، الإســـكندرية، 2005م، ص6.

(9) محمد السيد علي، **تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية**، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيـــع، جامعة المنصورة، 2005م، ص23.

(10) محمّد محمود الحيلة، "**التصميم التعليمي (نظرية وممارسة)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمـــان-الأردن، 1999م، ص223.

(11) مجدي عزيز إبراهيم: **الكمبيوتر والعملية التعليمية في عصر التدفق المعلومـــاتي**، مكتبـــة الأنجلـــو المصرية، القاهرة، 2000م، ص97.

منهجية ابن خلدون

الدكتور/ المولدي اليوسفي
قسم علم الاجتمـاع
المعهد العالي للعلوم الإنسانية - تونس

Résumé :

Ibn Khaldoun n'aurait pas été reconnu fondateur d'une nouvelle science, la sociologie, s'il n'avait pas su se forger une méthode d'analyse des faits sociaux. Cette méthode doit sa scientificité au rationalisme et au réalisme, auxquels s'est attaché Ibn Khaldoun pour comprendre un réel décadent.

Les principaux points de la méthode khaldounienne pour saisir un fait sont :

1/ Un rationalisme réaliste : Saisir le fait par La perception sensorielle, la construction de l'image et l'entendement. Mais le fait est saisi dans deux dimensions tout en réfutant toute explication méthaphisique. Ibn khaldoun est le premier docte (Faqih) musulman qui appelle à libérer l'esprit de l'au-delà (expliquer le réel par le réel)

2/ La dimension totale du fait : Ibn Khaldoun ne nie l'importance des propres spécificités du fait (sa propre nature), mais il insiste plus sur ce qui arrive au fait dans ses conditions par son interaction avec les composants, dynamiques surtout, de son milieu social. C'est étudier le fait dans sa dimension totale.

3/ La causalité : Ibn Khaldoun croit à la causalité en tant que loi réelle des faits.

4/ L'évolutionnisme : Il n'est pas pour Ibn Khaldoun limité à l'évolution des créatures, mais un composant de sa méthode d'analyse du réel.

5/ La neutralité : Traiter le fait de l'extérieur est une autre règle méthodologique qui permet de mieux découvrir la vérité de l'objet étudié.

Abstract:

Had he not known how to forge himself a method of analysis of the social facts, Ibn Khaldoun would have never been recognized as the founder of a new science; sociology. This method owes its scientism to the rationalism and realism to which Ibn Khaldoun was devoted in order to apprehend a decadent real.

The major points of Ibn khaldoun's approach to perceive a fact are the following:

1/ realist rationalism: to perceive the fact through theperception sensory, the construction of the image, and the understanding. However, the fact is perceived in two dimensions while refuting any metaphysical explanation. Ibn khaldoun was the first Faqih (Muslim theoligian) that calls to free the bind of the beyond (To explain the real by the real)

2/ the total dimension of the fact: Ibn Khaldoun does not deny the importance of the very specificities of the fact (its nature), but he insists more on what happens to the fact in its conditions by its interaction with dynamic components, especially those of its social surrounding. It is studyin the fact in its total dimension.

3/ The causality: Ibn Khaldoun believes in causality as facts' real law.

4/ The evolutionism: for Ibn Khaldoun the evolutionism is not limited to creatures' evolution but rather a component of the method of analysis of the real.

5/ The neutrality: to treat the fact from outside is another methodological rule that allows a better apprehension of the truth of the studied object.

مقدمة:

إن لم يكن لتناول فكر المبدعين السابقين بالدرس داع صار ضربا من ضروب العبث أو في أحسن الاعتبارات من باب القراءة للقراءة فقط. وداع عودتنا لفكر ابن خلدون يبدو ملحا لا للاحتفال بذكرى وفاته و لكن توظف المناسبة لتحيين النص الخلدوني و توظيفه لبناء منظومة فكرية تخص مجتمعنا خاصة كمنهجية لبحثه و إدراك أحواله و كنه تفاعل عوامله. و في هذا التوجه يفيدنا ابن خلدون لأنه كان شديد الوعي بأزمة لا نظن أننا تجاوزنا إرهاصاتها بعد خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أن الحاضر ثمرة الماضي و بذرة المستقبل كما أنه تمكن من استنباط منهجية بحث تستنبط من العلم الجديد الذي تعرضه مقدمة كتاب العبر. و بما أن البحث العلمي في حاجة مستمرة للمراجعة و التأصيل نعود إلى ابن خلدون قصد إعادة قراءته و تحيينه و « إضافة ما يبدو لنا واجبا أن يضاف[1]»

إلا أن التعامل مع نص من التراث لا يخلو من إشكاليات. و لقد أثار محمد عابد الجابري بعض التحفظات على بعض الدراسات الخلدونية أقاسمه

بعضها و أرد أخرى[2]. ولا يسمح المجال بذكرها جميعا. و لكن سأتناول واحدة أوافقه فيها و أخرى رأيي فيها يقاطع ما ذهب له.

يقول محمد عابد الجابري، وهو محق، « أن الفكر الاجتماعي مرتبط بالعصر الذي ظهر فيه، و بمشاغل أهله..... و انه بالتالي يفقد هويته الحقيقية، و دلالته الصحيحة، إذا حاولنا فهمه على ضوء معطيات عصر آخر.[3]» لكن هل باسم الارتباط بالعصر سمح الجابري لنفسه بالتعسف على الفكر الخلدوني ليجعل منه "غزاليا" غصبا عنه إلى درجة أن يعرف مفاهيم ابن خلدون بمقولات أبي حامد الغزالي؟ و هذه في ما أرى سابقة. كما لا أقاسمه الرأي عندما يعيب على بعض الدراسات الخلدونية أنها فهمت مصطلحات ابن خلدون وتعابيره « فهما ينأى بها عن مقصوده، و يبعد عن مجال اهتمامه و قوالب تفكيره» ثم يضيف «ولكن هذه التأويلات و الشروح تميل في الغالب إلى إلباس تلك الكلمات معنى جديدا [4]» و أليس هذا من ضرورات تحيين الفكر الخلدوني و إن لم نقم بذلك وقعنا في تحنيط النص وهذا يتنافى مع العمل على الاستفادة منه بتحيينه ومن ثم توظيفه لفهم واقعنا. و الجابري نفسه يقول بهذا إذ يعتبر المقدمة تراثا « يعكس ، و لربما بنفس الدرجة من القوة و العمق، جانبا مهما من جوانب واقعنا العربي الراهن، هذا الواقع الذي تتواجد فيه جنبا إلى جنب بنيات القرون الوسطى ، و البنايات الجديدة التي خلقها عالم اليوم.[5]»

نعلم كلنا أن ابن خلدون شغل المفكرين باعتباره، خاصة، مؤسس "علم الاجتماع البشري" وواضع قوانين في دراسة هذا الاجتماع عموما أو كمؤرخ و مرجع لا غنى عنه لفهم مرحلة مهمة من تاريخ المغرب العربي. وما سأحاول التطرق إليه في هذه المداخلة غير بعيد عن هذا الاهتمام إلا أنني سوف أركز على الجانب المنهجي في المجهود التأسيسي عند ابن خلدون

باعتباره مؤسسا لعلم جديد، مثلما نهتم بالمجهود الدراسي باعتباره أيضا باحثا في مسألة مهمة شغلته و لا تزال تشغل الباحثين من أمثاله.

ولد ابن خلدون بتونس في فترة لم تكن فيها تلك المدينة و لا غيرها من مدن المغرب عاصمة مشعة مثلما كانت قرطبة عند ولادة ابن رشد و ابن ميمون، لذلك لم يكن لكتاباته الصدى الذي كان لسابقيه. لقد عاش هذا الرجل فترة انحطاط كان شديد الوعي بها و عبر عنها بذهاب العمران. كما اتسمت تلك الفترة بالجمود على المستوى العلمي و كان أكثر الناس وعيا بذلك أيضا و هو ما يعبر عنه بحسرة واضحة قائلا« ثم إن المغرب و الأندلس، لما ركدت ريح العمران بهما، و تناقصت العلوم بتناقصه، اضمحل ذلك منها، إلا قليلا من رسومه تجدها في تفاريق من الناس، وتحت ربقة من أهل السنة[6] » إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يكون مبدعا أسال فكره حبرا كثيرا وكان محل اختلافات كثيرة بين المهتمين على تشابه مدارسهم و اختلافها ولا أخالني مبالغا إذا قلت ما اختلف الباحثون حول فكر اختلافهم حول فكر ابن خلدون. و ما هذا إلا لثراء مؤلفه ولما جاء فيه من علم مستحدث و منهج للبحث موضوعه ما يعرض في حياة الناس و دراسته بموضوعية لم يتحمل الكثير من الباحثين، إلى اليوم، شدة حيادها.

لقد كرّس ابن خلدون جهده للبحث في أسباب الانحطاط الذي كان شاهدا عليه و يتفطن الباحث المدقق في فكر ابن خلدون لهذا من خلال مسك العلاقة بين تجربته الحياتية و مسيرته العلمية من ناحية و وعيه بأزمة المنطقة و تبلور منهجيته من جهة أخرى.أي مسك ذلك الحد الدقيق بين الذاتي و الموضوعي.

لقد كان دافع ابن خلدون للبحث هم أرقه و مسألة آمن بوجوب البحث فيها مدفوعا بمرارة الوعي بها و من هنا كانت منهجيته استنباطا لأن ما أحس به ما شاركه فيه سابق.

و من المهم أن نقف هنا وقفة قصيرة للتنبيه إلى مسألة لا يجب أن تغيب عن ذهن الباحث و هي العلاقة بين المنهج و الموضوع وهل يمكن أن نفصل بينهما و هل هناك منهج وضع أو استحدث دون أن يكون ذلك مرتبطا بموضوع معين ذلك أن كل موضوع يتطلب منهج بحث مختلف عما يستعمل في دراسة المواضيع الأخرى. بل يذهب كلود موشو إلى أن دراسة الموضوع من طرف أكثر من مدرسة لا يعني أنه نفس الموضوع[7].

يُستنبط المنهج أثناء البحث في الموضوع و ينطلق البحث من الملاحظة تلك اللحظة التي يُتفطنُ فيها لمسألة تستدعي البحث. وعند ذلك تضغط على الباحث مسألة المنهجية من أجل فهم للمسألة و إحاطة علمية بها. ربما يتبع الباحث مناهج متعددة تقوده إحداها إلى ما يعتبره فهما لمسألة بحثه و تمكنه أدوات ذلك المنهج من التحليل و التعليل و يبقى لغيره من المهتمين نقد ما توصل إليه و من ثم إثراؤه و هذا هو التراكم المعرفي الذي هو أصل العلوم، كما يمكنه رفض العمل في إطار النقد و التدقيق و تلك هي الموضوعية الحامية للمعرفة. و إن لم يطمئن الباحث إلى منهج فإن البحث يتواصل من أجل منهجية إجرائية تمكنه من الاحاطة العلمية بموضوعه.

للمنهجية إذا ضرورة علمية لكنها لا تكون كذلك إلا عند الباحث المهموم أي ذلك الذي يصبح الموضوع عنده سبب جهده أو لنقل الباحث الذي يصبح الموضوع عنده قضية وجود. و لا غرابة و لا مبالغة في ربط وجود الباحث بموضوع البحث ذلك أن الباحث عندما يهتم بموضوع يلتزم به و يوقف عليه جهده. فإن تعيش العلوم الاجتماعية على إيقاع العصر كما يقول

قي روشي[8] فإن هذا ينطبق تماما على ابن خلدون ا لباحث الذي عاش على إيقاع عصر يشهد أكثر من باحث أنه تميز بالانحطاط و التراجع العمراني. و لذلك لا غرابة أن يكون هذا الرجل باحثا في أسباب تلك الحالة العمرانية[9] و أن يكون سباقا في الربط بين العلم و الموضوع و المنهج فعلمه « ذو موضوع و هو العمران البشري و الاجتماع الإنساني أعثر عليه البحث و أدى إليه الغوصُ[10]»

استنبط ابن خلدون منهجيته في البحث نتيجة تفاعل أربعة عوامل وهي :

1. وعيه بالحالة العمرانية الذي تجلى في نوع من التعانق بين الذاتي و الموضوعي و صل إلى تكريس الذات للموضوع إذ فر

بن خلدون من نعيم القصور الذي كثيرا ما وفرته له ممارسة السياسة إلى شظف العيش في قلعة ابن سلامة من أجل موضوعه وهو فهم أسباب ما آلت إليه الحالة العمرانية التي شاهدا عليها. قاده ذلك إلى العامل الـ موالـ ي.

2. نقده لمناهج سابقيه.
3. تكوينه في العلوم النقلية و العقلية، خاصة ما تلقاه على يد الآبلي و الذي يلقبه بشيخ " العلوم العقلية"[11] و نتيجة انشغاله بوضعية الانحطاط التي كان شاهدا عليها مما جعله مهموما بالبحث في أسبابها.
4. جمعه بين العمل السياسي و العلمي. لقد كان ابن خلدون منذ صباه ممزقا بين العمل السياسي و البحث العلمي.

لا بد في هذه المرحلة من تحليلنا أن نوضح هذا الترتيب للعوامل التي أدى تفاعلها بابن خلدون إلى اكتشاف منهجية علمية تفرد بوضعها و استثمر نتائجها، عدّل بها سابقيه و علم لاحقيه. فالترتيب وضعناه حسب المرحلية

العلمية في البحث الذي ينطلق من الملاحظة فوضع الفرضيات ثم التحقق منها و هي عملية تستدعي مجهودا علميا و توخ للموضوعية ثم الاستنتاجات التي يصوغها الباحث في ما بعد قواعد و قوانين علمية. إلا أن إتباع منهجية ما لا يؤدي دائما لإنجاز بحث علمي و هذا ما تفطن إليه ابن خلدون فالمنهجيات الجاهزة كثيرا ما تؤدي إلى نوع من الآلية في البحث.

لقد سبق مؤرخون، مثل المسعودي و الطبري، ابن خلدون في كتابة التاريخ و كانوا يدركون لا محالة أهمية ما يعملون. لكن كيف كتبوا ما عابه عليهم صاحب المقدمة؟ هنا تكمن مسألة العلاقة بين موضوع البحث و الوعي به من ناحية و البحث و منهجيته من ناحية أخرى.

لذلك يتحدث ابن خلدون عن أهمية المنهج في البحث عند حديثه عن سبب تسرب الخطأ لكتابة التاريخ.

فالدراسة الموضوعية والإبداع المعرفي لا يتمان إلا بأدوات علمية تمكن الباحث من فقه العلوم و ما تحقق فيها حتى يكون في تواصل معها إذ الباحث لا ينطلق من الفراغ و لو أنه اختلف مع سابقيه فنقده لهم يعتبر تواصلا فلئن اعتبر كارل ماركس أن الفلسفة كانت مع هيجل تسير على رأسها و أنه عدل الوضعية و جعلها تسير على قدميها فإن ذلك يعتبر تواصلا بين الرجلين رغم ما بينهما من تباين يصل حد التناقض. ولم يشذ ابن خلدون عن هذا إذ ثقف علوم عصره فأثرت فيه إذ أشرت آنفا أن علوم العصر تفيد كل باحث و إن عداها فتمكنه منها هي الخطوة الأولى في مرحلة التحصيل للمعرفة و إن أقر بعد ذلك بأخطائها أو حتى غلّطها جملة و تفصيلا.

لقد كان خ لدون اب ن شديد الوعي بفائ دة العلوم العقلية في التكوين العلمي حيث يقول عن العلوم الهندسية مثلا « و اعلم أن الهندسة تفيد

صاحبها إضاءة في عقله و استقامة في فكره لأن براهينها كلها بينة الانتظام جلية الترتيب، لا يكاد الغلط يدخل أقيستها لترتيبها و انتظامها فيبعد الفكر بممارستها عن الخطإ وينشأ لصاحبها عقل على ذلك المهيع[12]» و لقد مكنته تلك العلوم من القدرة على بناء النموذج النمطي و استعماله مقياسا في المطابقة و ذلك هو إتقان القياس في الدراسة والتحليل وهو ما أتاح له على سبيل المثال دراسة الفتنة و انقلاب الخلافة إلى ملك بموضوعية و بترفع عن تبني موقف من هذا الطرف أو ذاك .

أما انشغاله بحالة الانحطاط فهي ظاهرة لكل قارئ للمقدمة و يكفي أن نقرأ هذا النص لنتبينا صدق معاناته « فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه و تبدلت بالجملة واعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بمن طرا فيه ... إلى ما نزل بالعمران شرقا و غربا .. و جاء للدول على حين هرمها و بلوغ الغاية من مداها فقلص من ظلالها و فلّ من حدّها و أوهن من سلطانها و تداعت إلى التلاشي و الاضمحلال أحوالها و انقض عمران الأرض.. فخربت الأمصار و المصانع و درست السبل و المعالم و خلت الديار و المنازل و ضعفت الدول و القبائل »[13] و حري بهذا الوصف لتلك الحالة أن يكون وراءه عزم على البحث في أسبابها شديد.

و أما نقده لمنهج سابقيه فيعود إلى أنه لم يجد فيه ما يفيده في ما عزم عليه من بحث و كذلك خاصة بعد أن تبينت له في آثار من سبقه كثير من علامات الضعف في فن قراءة الوقائع و خاصة غياب إتباع القوانين في ذلك و أوضح منها عدم تطابق المنقول مع طبائع العمران[14].

و أما جمعه بين ممارسة السياسة و البحث العلمي فقد مكنه من الإطلاع على الأحداث العامة و الخاصة و التأكد من أهمية دور السائس في الحوادث وصنعها و تأثير طبائع السلطان في أفعاله العامة و الخاصة، كما

جعلته تلك الوضعية في غنى عن النقل عن الآخرين. لقد كان قريبا من صنع الحدث بل كثيرا ما كان صانعا له. و ما هذا بالشيء القليل لمن يريد أن يفهم حقائق الأمور.

1- العقلانية الخلدونية:

ذكرت أن ابن خلدون تلقى بجامع الزيتونة تكوينا علميا متينا على أيادي مجموعة من ألشيوخ يخص بالذكر منهم الشيخ الآبلي الذي أرى أنه مدخل ابن خلدون لفلسفة ابن رشد و موجهه نحو العلوم العقلية. ويدعم هذا الرأي عندي أمران: الأول أن ابن خلدون يقر بأنه مدين لهذا الشيخ بتلقي العلوم العقلية[15] و يصفه بشيخ العلوم العقلية و الثاني أن ابن خلدون كتب تلخيصا لفلسفة ابن رشد وكتب في الرياضيات و المنطق منذ شبابه [16] مما يؤكد اعتناءه مبكرا بالعلوم العقلية إذ وضع أول مؤلف له وهو دون العشرين من العمر عندما كتب "لباب المحصل" «و هو شرح على أحد كتب علم الكلام الهامة [17] » و نعلم أنه التقى الآبلي و هو في سن السادسة عشرة. يقول ابن خلدون في ذلك « أخذت عنه الأصلين، و المنطق، و سائر الفنون الحكمية، و التعليمية، و كان رحمه الله يشهد لي بالتبريز في ذلك[18]» أما ما يقوله الأستاذ عبد المجيد مزيان من أن ابن خلدون « الذي أخبر عن نفسه بأنه درس العلوم الفلسفية بتعمق تحت إشراف أستاذه الآبلي، و برهن في كثير من المناسبات على احاطة بها، قد انتهى إلى نقدها و إبراز فساد منتحلها[19]» فيستحق مراجعة لأن نقد ابن خلدون للفلسفة و الذي جاء في الفصل الحادي و الثلاثون من الكتاب السادس من المقدمة فقد رد فيه مذاهب الذين اتبعوا أرسطو في إخضاع الإيمان للعقل « زعموا أن الوجود كله، الحسي منه و ما وراء الحس، تدرك ذواته و أحواله بأسبابها و عللها

بالأنظار الفكرية و الأقيسة العقلية، و أن تصحيح العقائد الإيمانية من قبل النظر لا من جهة السمع، فإنها بعض من مدارك العقل[20] » و هذا في ما أرى قول فقيه أشعري يرى أن ما يتصل بالعقيدة و الإيمان يصنف في « العلوم النقلية الوضعية، و هي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي و لا مجال فيها للعقل[21]»أما العلوم العقلية و التي يعتبر الآبلي شيخها فإنه يخصص لها الفصل التاسع عشر من الفصل السادس و يشيد بأهميتها بل إنه يعتبرها « طبيعية للإنسان، من حيث إنه ذو فكر[22]»

يؤكد ابن خلدون غزارة التكوين الذي تلقاه فيذكر حوالي عشرين شيخا [23] تتلمذ على أيديهم، وهو ما مكنه من الإطلاع على التيارين اللذين وسما الساحة الفكرية الإسلامية و إن كانت تعاني، علىأيامه، من سبات نتج عن حالة الركود العمراني. و التياران هما:

– التيار الفلسفي اليوناني (لأنه أخذ الكثير من الفلسفة اليونانية) و يمثله الفرابي و ابن سينا و ابن رشد.

– التيار الثاني تمثله فلسفة الغزالي.

ولابد من التذكير هنا أن التيار الأول كان مضطهدا و لا يسمح له بالنشاط بعد أن ذهب الغزالي إلى تكفير الفلاسفة[24] ثم إن فترة ابن خلدون عقبت إحراق كتب ابن رشد و غلق باب الإجهاد.

مكن هذا التكوين الجامع صاحبه من الطموح إلى التأليف الموسوعي وهو ما يتضح خاصة في مقدمة كتاب العبر. كما مكنه من الاستفادة من التيارين سالفي الذكر دون السقوط في التلفيق لقد نجح في اكتساب منهج علمي لا ينفي العقل و أهميته في التوصل إلى حقائق الأشياء دون التصادم مع مكونات شخصيته كمسلم ملتزما دينه عقيدة و فكرا و ممارسة.

لقد كانت لابن خلدون خاصيته التي تميزه عن التيارين المذكورين و يتجلى لنا هذا عندما نتأمل في مشروع ابن خلدون الفكري الذي وقف عليه جهده العلمي وهو أمر يستلزم الوقوف على اهتمامات الرجل و تطورها عبر مراحل مسيرته الذاتية.

2- من مسجد الزيتونة إلى قلعة ابن سلامة :

من الزيتونة إلى قلعة ابن سلامة هي رحلة المعرفة التي قادت عبد الرحمان ابن خلدون إلى الوعي بمشكلة بحثه و استنباط علم جديد.

لقد تلقى الرجل تكوينا علميا ثريا و كان من المحتمل أن يوقف اهتمامه على العلوم النقلية و لا أخال هذا إلا أمنية والده الذي ابتعد عن السياسة و متاعبها و وقف جهده على دراسة الفقه مقتفيا آثار والده (أي جد عبد الرحمان) الذي ابتعد عن السياسة و تخلى عن ممارستها حتى لما عرضت عليه[25]• و هذا ما يفسر تعلق ابن خلدون بالفقه و اقتفاء أثر والده. لكن تلاحق الحوادث كان له عليه أثر بالغ. كان عبد الرحمان ابن خلدون في السادسة عشرة من عمره، سنة 748 هجري، عند قدوم السلطان أبوالحسن المريني إلى تونس و دخولها مظفرا و قد أعجب ابن خلدون بموكب السلطان المريني وهذه حادثة لم تغير تاريخ المنطقة فحسب بل أثرت إلى ذلك في تكوين ابن خلدون و اهتماماته العلمية وهو الأمر الذي يعنينا. من هذه الحادثة احتفظت ذاكرة الشاب ابن خلدون بصورة السلطان المهاب. لكنه سرعان ما رأى حلم السلطان المريني يتبخر و من المرجح أن يكون ذلك أول درس تلقاه ابن خلدون في المعرفة السياسية، إذ لم تمض السنة الثانية على قدوم أبي الحسن المريني و تمكنه من جمع المنطقة تحت سلطانه حتى انهار ما شيده و تنتهي هذه الأحداث، في تونس، باستبداد ابن تافركين بالسلطة و استعماله ابن

خلدون في كتابة العلامة « و هي وضع الحمد لله و الشكر لله بالقلم الغليظ مما بين البسملة و ما بعدها من مخاطبة أو مرسوم». ثم لما خرج السلطان لمحاربة أبي يحي صاحب قسنطينة اصطحب ابن خلدون و هي الفرصة التي اغتنمها الأخير للالتحاق بشيخه المفضل[26] و لكن ستقوده الأحداث إلى غير ما يشتهي و لا يسمح المقام هنا بملاحقته في كل الشعاب التي اتبعها. و يكفي أن نقول أن الرجل اشتغل بالسياسة و إن كنا إلى لفظ أُشغل بالسياسة أميل. لكن مهما كان المعنى الذي نعطيه لتعاطيه السياسة فلا بد من الإقرار بأن السياسة و إن أخذت منه وقتا و جهدا فإنها لم تلهه عن حلقات العلم و التدريس فلقد كان، و هو حاجب بجاية و خطيب مسجد القصبة بها، يدرس بالمسجد يقول في ذلك« ثم وصلت إلى السلطان فحيا و فدى وخلع وحمل و أصبحت من الغد و قد أمر السلطان أهل الدولة بمباركة بابي و استقللت بحمل ملكه واستفرغت جهدي في سياسة أموره و تدبير سلطانه و قدمني للخطابة بجامع القصبة و أنا مع ذلك عاكف – بعد انصرافي من تدبير الملك غدوة – إلى تدريس العلم أثناء النهار بجامع القصبة لا أنفك عن ذلك[27] »

و السر في هذا الجمع بين السياسة و العلم عند ابن خلدون يعود في ما نعتقد إلى تدينه الذي يجعله يقدس العلم و يجل مكانة العلماء من ناحية و إلى اعتقاده في أهمية السلطة في تدبر أمر الناس.

إلا أن ابن خلدون يقدم العلم على السياسة لاعتقاده في حاجة الثانية لخدمات الأول. يتضح لنا هذا بالعودة إلى فقرة قصيرة وردت في الفصل الخامس و العشرين من المقدمة عند حديث صاحبها عن أهمية القوانين السياسية كمخرج وحيد من الفوضى و الانحطاط السياسي[28] « و إذا خلت الدولة من مثل هذه القوانين لم يستتب أمرها، ولا يتم استيلاؤه»ا و عند حديثه عن واضعي هذه القوانين يجعل العقلاء في أول ترتيب « فإذا كانت هذه

القوانين مفروضة من العقلاء و أكابر الدولة و بصرائها كانت سياسة عقلية[29]».

رغب ابن خلدون، بعد رحلة أثقل من طول أيامها متاعب شؤونها، في التخلص من السياسي (الممارس للسياسة و المتمتع بترفها) مفضلا عليه العالم الزاهد و اعتكاف الباحث على التأمل و التحليل.« فعمدت إلى رباط الشيخ الولي أبي مدين و نزلت بجواره مؤثرا التخلي و الانقطاع للعلم لو تركت له[30] »

و صدق حدسه فما ترك لما أراد إذ عاد سلطان تلمسان آن ذاك و دعاه لمهمة أخرى. يقول ابن خلدون « و رأى أن يقدمني أمامه إلى بلاد رياح لأوطد أمره و أحملهم على مناصرته، و شفاء نفسه من عدوه، بما كان السلطان آنس مني من استتباع رياح، و تصريفهم في ما أريده من مذاهب الطاعة، فاستدعاني من خلوتي عند رباط الولي أبي مدين، و أنا قد أخذت في تدريس العلم[31]» وكان ذلك آخر عمل متصل بالسياسة و الملك يقوم به ابن خلدون تخلص بعدها المفكر من السياسي بفراره منه إلى حمى المفكر الذي التجأ إلى أحياء أولاد عريف عندما كلفه السلطان أبو حمو بالسفارة إلى الدواودة. فأنزلوه بقلعة ابن سلامة حيث يقول «فأقمت بها أربعة أعوام، متخليا عن الشواغل كلها، و شرعت في تأليف هذا الكتاب[32] »

قلت إن التأمل في مشروع ابن خلدون كفيل بأن يكشف خاصيته مقارنة مع باقي المفكرين المسلمين فرحلته ومتاعبها مقترنة بتكوينه المعرفي و شدة وعيه بأزمة المنطقة جعل منها قضيته الأولى و جعلته لا يدرس الإنسان كما كان يفعل سابقوه. يقول نصيف نصار في هذا الصدد «قبل ابن خلدون لم يحاول أحد من الفلاسفة أو من علماء الكلام أو من الفقهاء أو من

المؤرخين تناول الإنسان من جهة وجوده الاجتماعي لتحديد ماهيته ككائن طبيعي و ميتافيزيقي.[33]»

3- موضوع ابن خلدون :

أعجب ابن خلدون الشاب بموكب السلطان المريني وهو يدخل تونس و رأى فيه السلطان القوي الذي يستحق أن يطاع و ظل بعد ذلك يجري خلف سراب توحيد المنطقة تحت راية سلطان قوي و دفن حلمه مع آخر خدمة للسلطان أبو حمو وبعدها أقر بأن الفتق اتسع على الراتق. وعندما دخل في خلوته في قلعة بني سلامة قتل فيه العالمُ السياسيَ لأنه حكم عليه بالعجز بعد أن قيم مجهوده و رأى أنه لم يحقق شيئا. عندها حمل العالم نفسه مسؤولية فهم ما يجري أمامه خصوصا و أنه كان شديد الوعي بمرارة الواقع. فصار باحثا عن تفسير لما آلت إليه حالة المنطقة.

التجأ ابن خلدون لعالم للتاريخ بحثا عن تفسير للواقع الذي كان ماثلا أمامه. « لم يكن، إذا، الهمّ الذي دفع ابن خلدون للبحث و التأمل كتابة التاريخ للتدوين و إنما كان همه فهم ما يحدث و تشخيص الحالة التي كانت عليها منطقة المغرب العربي. كان "الآن" همه و اهتمامه بالتاريخ مرده وعيه بتاريخية الإنسان[34]» ككل باحث انطلق مما وصل إليه سابقوه و لكن لأن الهم الدافع للبحث عنده يختلف عن دافعهم كان طبيعيا ألا يجد فيه ما كان يبحث عنه و هنا لضرورة المنهجية.

إ ذا كان ابن خلدون في تلك القلعة باحثا متأملا يختلف عن الآخرين. إذ لم يكن البحث عنده من باب الإبداع و التفنن و إنما هو قضية أساسية يتوقف عليها فهم مصير أمة. طرح على نفسه مهمة البحث عن أسباب الحالة العمرانية الماثلة أمامه. و قول نصيف نصار« لم يكن أمام ابن خلدون، وهو

الباحث عن تفسير عام لشروط التطور الاجتماعي و السياسي، إلا أن يسير على الطريق الذي سار عليه المسعودي[35]» يؤكد وجهة ابن خلدون التاريخية لفهم ذلك الواقع لأنه لم يجد في إطار العلوم التي فقهها أكثر جدوى من التاريخ ليجعل منه منطلق بحثه. لكن هذا لا يظلل تفطن ابن خلدون لضعف قدرة المؤرخين السابقين له على كشف حقائق الوقائع و خلو منهجهم من أدوات تمحيص لهذا نراجع جانبا من قول نصار فابن خلدون لم يسر على"الطريق الذي سار عليه المسعودي". و لو أنه شرع في التأليف على نهج سلفه لما توصل لعلم جديد مكنه من كُنه حقيقة الوقائع و قوانينه.

يقظة ذهنه و اتقاده و وعيه برسالة البحث كما قدمناها جعلته يتفطن لشيئين رئيسيين أولهما أن سابقيه كتبوا التاريخ بمعزل عن منطق الوقائع و ثانيهما أهمية الفصل بين مجالي العلوم النقلية و العلوم العقلية.

4- كتابة التاريخ:

بدأ ابن خلدون بتعريف لعلم التاريخ و هذا دليل تكوينه العلمي الذي جعله ينطلق من تعريف مسائل البحث. و المتأمل في تعريفه للتاريخ يتفطن لأمرين:

– الأول أنه رتب التاريخ في العلوم العقلية و أظنها سابقة في الفكر الإسلامي إذ دأب المفكرون المسلمون على عدم ترتيب التاريخ أو ترتيبه ضمن العلوم الشرعية[36] و يتضح لنا ترتيب ابن خلدون للتاريخ في العلوم العقلية و ذلك في قوله عنه أنه «نظر و تحقيق و تعليل للكائنات و مباديها دقيق، و علم بكيفيات الوقائع و أسبابها دقيق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق و جدير بأن يعد في علومها وخليق[37] »

– الثاني أنه ثور مفهوم التاريخ بأن جعله يخرج عن كونه «إخبارا عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، و تطرف بها الأندية، إذا غصها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق و المجال، و عمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، و حان منهم الزوال[38]»

أخرج ابن خلدون التاريخ من مجال الطرافة و الإمتاع إلى مجال العلوم و البحث و التمحيص. لذلك و بعد التأكيد على سمات التحقيق و التعليل و الدقة يعرف التاريخ على «أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، و ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش و التأنس و العصبيات و أصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، و ما ينشأ عن ذلك الملك و الدول مراتبها، و ما ينتحله البشر بأعمالهم و مساعيهم من الكسب و المعاش و العلوم و الصنائع، و سائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال[39].» ولا أضن باحثا ما يقدر أن يجد في هذا التعريف ما يمكن من ترتيب التاريخ ضمن العلوم الشرعية كما لا يمكن أن يخفى اعتبار التاريخ عند ابن خلدون إنتاجا بشريا وهنا تكمن أهمية التجديد الخلدوني إذ أخرج الأحداث من دائرة القدر الذي لا دخل للإنسان فيه إلى دائرة الوجود الإنساني و ما يحدث فيه بفعل الإنسان. كما تتضح لنا أهمية التاريخ عند ابن خلدون لدراسة الاجتماع الإنساني إذ « أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، و ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال » و هكذا يكون التاريخ كعلم له منهجيته ردفا للاجتماع الخلدوني و ليس «تحديد موضوع التاريخ ثم نقد الأخبار و الوثائق تلكما هما وظيفتا علم الاجتماع الخلدوني الإبستمولوجيتان[40]» كما يقول أبو يعرب المرزوقي.

مهد تعريف ابن خلدون للتاريخ لنقد كتابات السابقين و كان أول ما آخذهم عليه المجدد أنهم لم يتفطنوا لما كتبوا و إنما انساقوا في سرد ما سمعوا وما تناقلته الألسن حتى وصلهم دون إعمال رأي أو تمحيص. و لخص نقده المؤرخين القدامى في سبعة عناصر اعتبرها سبب وقوعهم في المغالط و هي:

- الانتماء الأيديولوجي و هو ما عبر عنه بقوله »التشيعات للآراء و المذاهب" الذي يعتبره غطاء على عين الباحث
- الثقة بالناقلين
- الذهول عن المقاصد
- توهم الصدق
- الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع
- تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة و المراتب بالثناء و المدح و تحسين الأحوال و إشاعة الذكر بذلك
- الجهل بطبائع الأحوال في العمران •

و يعتبر صاحب المقدمة السبب الأخير « من الأسباب المقتضية له (تطرق الكذب للخبر) و هي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال في العمران فإن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته و فيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث و الأحوال في الوجود و مقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب و هذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض [41]»

و لإتقان هذا التمحيص قدم ابن خلدون المطابقة على التعديل ذلك لأنه تفطن لأن المطابقة هي التي تمكن من النظر للموضوع من الخارج و يبين ذلك في قوله « و أما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها و صحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل و مقدما عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط و فائدة الخبر منه و من الخارج بالمطابقة. و إذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان و الاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، و نميز ما يلحقه من الأحوال لذاته و بمقتضى طبعه، و ما يكون عارضا لا يعتد به و ما لا يمكن أن يعرض له. و إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار و الصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه.[42] »

للأستاذ أبو يعرب المرزوقي رأي في المطابقة مخالف جزئيا لما أنا بصدده إذ يقول « لقد دخل ابن خلدون بمعيار المطابقة هذا طريقا مسدودة لم يخرج منها إلا بابتداع منهج جديد[43]» وقول أبو يعرب هذا نتج عن إنكاره لإجرائية المطابقة في التاريخ لأن« الواقعات التي يشير إليها ابن خلدون انقضت و لن تعود» و هذا قول لي فيه رأي مخالف فالواقعات التي انقضت يقع استحضارها و إعادة بنائها عن طريق الوثائق التاريخية المدققة و الممحصة ، و بذلك تتم المطابقة مع الواقعات لا مع «للاجتماع الإنساني كما تحدده المبادئ و القوانين التي يستخرجها ابن خلدون عقليا[44]» .عندما حلل ابن خلدون مقتل الحسين مثلا فإنه انطلق من الواقع بشقيه المادي و النظري فمن ناحية استصرخَ الحسين للخروج على اليزيد الذي ظهر فسقه للكافة و نظريا وجد الحسين نفسه مجبرا على القيام بالأمر الذي صار متعينا. فهل هذا واقع أم ما حددته المبادئ و القوانين التي يستخرجها ابن خلدون عقليا؟

أما عند تحليل الواقعة على ضوء منهجه فإنه يقر اجتهاد الحسين و يفسر مقتله بضعف شوكته لضعف عصبيته[45]. هذا من ناحية و من ناحية أخرى لماذا ننسى أن هم ابن خلدون هو الواقع المشاهد أمامه لا الماضي و إن كان الفصل بينها اعتباطي إذ الحاضر ثمرة الماضي و بذرة المقبل.

يكشف البحث في مطابقة الخبر بالعمران أهمية مفهوم خلدوني آخر و هو مفهوم « طبائع العمران » فالوقائع مرتبطة بالعمران الذي هو من فعل الإنسان الذي لا يكون خارج المجتمع الذي لا يوجد بدون ضوابط [وازع] تحكم أفعاله. وطبائع العمران هي جماع السمات الثقافية التي تصبغ المجتمع و توجه سلوكات الناس. ذلك أن الإنسان عند ابن خلدون« ابن عوائده و مألوفه لا ابن طبيعته و مزاجه. فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقا و ملكة و عادة تنزل منزلة الطبيعة و الجبلة[46].» ربط ابن خلدون الأحداث و كل ما يعرض بطبائع العمران و ربط ذلك بالإنسان كفاعل وإنتاج تاريخي[47] فالإنسان هو الفاعل من حيث كونه وراء كل حدث وهو نتاج للتاريخ من حيث هو ابن عوائده و مألوفه كما ذكرنا ويتبين لنا في هذا الربط سبق ابن خلدون لأصحاب مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية التي يقدمها ديفران ميكل[48] على أنها دراسة الإنسان في علاقته بثقافة مجتمع. مكن هذا المنهج ابن خلدون من تجاوز قوانين العلوم النقلية و حشر موضوعه ضمن ما هو عقلي و خاضع للمطابقة التي رأى في هذا المجال أنها سابقة على التعديل.

و ابن خلدون لا ينقص من قيمة التعديل أو ينقص من أهميته و إنما يرى أن علمه الجديد يعتمد المطابقة لا التعديل لأن المطابقة في موضوعه تغنيه عن التجريح و التعديل. كان هم ابن خلدون فهم ما أوصل المنطقة إلى تلك الحالة العمرانية المتسمة بالانحطاط و تراجع ما تحقق سابقا بذهاب العمران وما يلحقه من علوم و تمدن و هو مجال يرتب ضمن المواضيع التي تقع تحت

طائل العقل لا النقل. ولا يذهبن في خلد أي دارس لأثر ابن خلدون أن صاحب المقدمة يحط من أهمية العلوم النقلية أو يفضل عليها العلوم العقلية و إنما هو يفرق بين مجالات البحث .فالتجريح و التعديل منهج التدقيق في صحة الأحاديث و تصنيف الرواة لكن أي أهمية يكتسبانها في دراسة ما يتصل بالعمران؟

5-قواعد منهجية ابن خلدون لدراسة الظواهر العمرانية :

تأكدت لدى ابن خلدون ضرورة إيجاد منهج جديد لدراسة العمران البشري و سخر جهده لذلك فقاده البحث إلى« علم مستقل بنفسه. فإنه ذو موضوع و هو العمران البشري و الاجتماع الإنساني ، و ذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض و الأحوال لذاته واحدة بعد أخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا[49]» ثم« أن الكلام في هذا الغرض مُستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة، أعثر عليه البحث و أدى إليه الغوص. »

كان هدف هذا العلم الجديد تعقيل الواقع و يتطلب هذا منهجية جديدة تختلف عن منهجية العلوم النقلية لاختلاف موضوعهما و هنا نكتشف جديد ابن خلدون و المتمثل في القطيعة التي أحدثها بين ما يقع تحت طائل العقل و ما لا مجال للعقل فيه و يذلك حرر عقله.

5-1- تحرير العقل :

يرى ابن خلدون أن الإنسان لا يعيش إلا في إطار الاجتماع الإنساني و يجعل الفكر، في نهاية التحليل، إنتاجا اجتماعيا. يقول في ذلك« لا يتم وجوده إلا مع أبناء جنسه. و ذلك لما هو عليه من العجز عن استكمال وجوده وحياته، فهو محتاج إلى المعاونة في جميع حاجاته أبدا بطبعه. و تلك

المعاونة لا بد فيها من المفاوضة أولا، ثم المشاركة و ما بعدها. و ربما تفضي المعاملة عند اتحاد الأعراض إلى المنازعة و المشاجرة فتنشأ المنافرة و المؤالفة، و الصداقة و العداوة.....[إلى أن يصل ضرورة السياسة] و قوانين حكمية ينكبون فيها عن المفاسد إلى المصالح، و عن الحسن إلى القبيح، بعد أن يميزوا القبائح و المفسدة، بما ينشأ عن الفعل من ذلك عن تجربة صحيحة. و عوائد معروفة بينهم. فيفارقون الهمل من الحيوان، و تظهر علبهم نتيجة الفكر في انتظام الأفعال و بعدها عن المفاسد[50].»

ثم يُوجد قطيعة بين ما يدركه العقل و يقع تحت طوره وهوعالم الطبيعة من ناحية وما وراءها من ناحية أخرى إلا أن هذه القطيعة منهجية،فقط، اقتضاها البحث لأن مبتدعها لا يعتقد فيها فعلا و إنما هو يُحدثها بحثا عن مزيد من الموضوعية العلمية. فهو يقر بالوحدة بين عالمي الغيب و الشهادة[51] و لكنه إلى ذلك آمن بقصور العقل عن البحث في ما يتصل بالغيب و شبّه الساعي في ذلك بالذي « رأى الميزان الذي يوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبل[52]» كما آمن بضرورة تحرير العقل البشري من البحث في أصل الأسباب المفضي حتما للغيب الذي يقف دونه العقل.« ولا تحسبن أن هذا الوقوف أو الرجوع عنه في قدرتك أو اختيارك، بل هو لون يحصل للنفس و صبغة تستحكم من الخوض في الأسباب على نسبة لا نعلمها. إذ لو علمناها لتحررنا منها. فلنتحرر من ذلك بقطع النظر عنها جملة.[53] » إن تحديد مجال ما يمكن البحث فيه يهدف إلى تحرير العقل و هنا يتضح لنا كيف تمكن ابن خلدون من الاستفادة من مدرستي الغزالي و ابن رشد فهو مع الغزالي في عدم البحث في ما يطرحه الفلاسفة دون أن يكون غزاليا لأن الوقوف دون الخوض في تلك المسائل ليس الدافع له الخوف من الوقوع في الكفر و إنما القناعة بقصور العقل عن كنهها و بذلك

يقترب من ابن رشد الذي لا يرى الخوارق كذلك و إنما العلم لم يتوصل بعد لفهمها [54]. هذا التحرر من البحث في ما لا يقع تحت مدارك العقل مكن صاحبه من تحديد مجال بحثه في ما يُحيط به العقل و وقع العقل إذ حدد له مجالا و جعله إنما يحيط علما في الغالب بالأسباب التي هي طبيعة ظاهرة، و تقع مداركها على نظام و ترتيب، لأن الطبيعة محصورة للنفس و تحت طورها[55] » أليس جليا أن ابن خلدون يجعل« العلاقة بين العقل و الطبيعة مباشرة» فالنفس في سياق حديثه بمعنى العقل كما يتردد في كتابات الكثير من المفكرين المسلمين الأوائل[56] فلماذا يعتبر الجابري هذا الربط أو ثابتين ينتظمان خط سير تطور العقل الغربي « و يحددان بالتالي بنية العقل في الثقافة الإغريقية الأوروبية[57]» و ينفيه عن الفكر العربي الإسلامي. بل ينفي على العقل العربي الإسلامي الارتباط بادراك الأسباب إذ يقول « إذا كان مفهوم العقل في الثقافة اليونانية و الثقافة الأوروبية الحديثة و المعاصرة يرتبط ب« إدراك الأسباب» أي بالمعرفة، كما بينا ذلك قبل، فإن معنـــــى « العقل» في اللغة العربية، و بالتالي في الفكر العربي يرتبط أساسا بالسلوك و الأخلاق. نجد هذا واضحا في مختلف الدلالات التي يعطيها القاموس العربي لمادة « ع . ق . ل. ». [58]» ثم وعند استشهاده بمعجم لسان العرب لابن منظور يتحاش نقل بعض العبارات و هو أمر مشروع لأن القواميس و خاصة المذكور يطنب في الشرح و لكن أن يتحاشى الجابري في السياق الذي ذكرته نقل عبارة « العقل: التثبت في الأمور» أو « وعقل الشيء أي فهمه[59] » فأقل ما يقال أن هناك تعسّفا على النص خدمة لرأي يدافع عنه صاحبه.

يرتب ابن خلدون النفوس/ العقول البشرية إلى ثلاثة أصناف وهي:

1- صنف عاجز بالطبع عن الوصول إلى الإدراك الروحاني. و متجه نحو المدارك الحسية و تركيب المعاني و هو ما تتيحه لهم العلوم لذلك يحصر صاحب المقدمة العلماء في هذا الصنف

2- صنف متوجه بتلك الحركة الفكرية نحو العقل الروحاني و الإدراك الذي لا يفتقر إلى الآلات البدنية بما جُعل فيه من الاستعداد لذلك، فيتسع نطاق إدراكه عن الأوليات التي هي نطاق الإدراك الأول البشري. و هذا صنف العلماء الأولياء.

3- صنف مفطور على الانسلاخ من البشرية جملة جسمانيتها و روحانيتها إلى الملائكة من الأفق الأعلى، ليصير في لمحة من اللمحات ملكا بالفعل، و يحصل له شهود الملإ الأعلى في أفقهم و سماع الكلام النفساني و الخطاب الإلهي في تلك اللمحة[60].

فالصنف الأول هم العلماء الذين يستعملون الآلات وهي الحواس للاتصال بالطبيعة ثم يدرسونها عن طريق الإدراك ثم يكون المجهود التنظيري. فالباحث يبدأ بالحس المشترك« و هو قوة تدرك المحسوسات مبصرة و مسموعة و ملموسة و غيرها في حالة واحدة [61]»إذ بها يتصل عن طريق الحواس بمكونات موضوعه. ثم يحصل الإدراك الذي هو مرحلة متقدمة عن الأولى ويوجد صور الأشياء التي هي موضوع البحث وهي التي يستعملها العقل النظري. أو لنقل أن المعرفة تبدأ مع العقل التمييزي من ملاحظة العيني، ثم العقل التجريبي، تحليل الملاحظ و استنتاج أنماط مثالية تتحول بعد ذلك إلى أدوات تحليل تدرس كل الحالات المشابهة لها أي تتحول إلى قوانين في علم الاجتماع الإنساني عن طريق المطابقة (العقل النظري[62].)

و لا بد هنا من التذكير بأن المعرفة عند ابن خلدون مكتسبة يحصّلها أثناء وجوده الاجتماعي. فالإنسان جاهل بذاته عالم بما يكتسب « فقد كشفت لنا طبيعته و ذاته ما هو عليه من الجهل الذاتي و العلم الكسبي[63] » و تبدأ عملية اكتساب المعرفة مع العقل التجريبي و هو خلاصة ما يستفيده الإنسان من وجوده الاجتماعي، و يأتي بعد العقل التمييزي و تكون المعرفة ثمرة العقل النظري.

و بالتالي تكون المعرفة عند ابن خلدون حدثا اجتماعيا بما أنها تكتسب بالوجود الاجتماعي[64].

فالتحليل الخلدوني يبدأ إذا مع الحواس التي تحقق الاتصال الأول بمادة البحث ثم يكون دور العقل التجريبي فالعقل النظري الذي يكوّن الكليات الأوائل ثم يستعملها لتحليل الحوادث و كل ما يعرض في العمران. و يجب التذكير هنا بأن مجال البحث الخلدوني يدرس العمران في حركيته و تحوله لذلك يصاغ في بعدين : عموديا و أفقيا.

فأمّا العمودي – أي في إطار تاريخي إذ نلحظ تحولا في الواقع الاجتماعي – فيحدث بفعل تراكمات الإحداثات المنجزة فالاستجابة لحاجة وتحقيق ما يرضيها ينجر عنه آليا بروز حاجة ينتج عن تلبيتها ما نتج عن الاستجابة لسابقتها. وهو تسلسل يتسارع بتطور قدرة الإنسان على الاستجابة لحاجياته.

وأمّا الأفقي – أي في إطار الوسط وما يعرض فيه من التحول مع المرور من أحوال إلى أخرى، حيث الوسط يعرف بالأحوال التي هو عليها لا بالمكان بالمفهوم الجغرافي– فمفهوم "العرب[65]" ليس المقصود به عرقا و لا مجموعة بشرية بذاتها و إنما أحوال و نمط المعاش الأبعد عن المدينة، و هو نمط تعرفه كل شعوب العالم «جيل العرب طبيعي لا بد منه في

العمران[66] » إن وعيه بهذا التحول في الإطارين الأفقي و العمودي، و بضرورة دراسة الظاهرة العمرانية في حركيتها هو الذي جعله يتحدث عن "طبائع العمران" في صيغة الجمع لا عن طبيعة العمران في صيغة المفرد، و صار يحلل بحياد لم يتحمله كما ذكرنا حتى بعض المعاصرين. و سنعود لهذه المسألة عند تعرضنا للحياد عند ابن خلدون.

5-2- ترتيب مراحل الدراسة:

آمن ابن خلدون بالمنطق كقوانين علمية و لكنه مثل كثير من المفكرين المسلمين لا يهتم بالمنطق الصوري فالمنطق عنده « قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعروفة للماهيات، و الحجج المفيدة للتصديقات[67]» يستفاد من الكليات التي هي صور منطبقة على المحسوسات. فابن خلدون لا يختار منطقا متساوقا مع القياس التأملي التجريدي و إنما يؤثر منطقا في خدمة موضوع البحث الذي حدده للعقل البشري و هو الطبيعة أي ما يميز بالحواس التي هي الأصل في الإدراك. و بما أنه يؤمن بحقيقتين للشيء:

- الأولى هي عوارضه الذاتية و بألفاظ التهانوي العارض هو ما « يختص بطبيعة واحدة أي حقيقة واحدة[68].». و« الذاتي لكل شيء ما يخصه و يميزه عن جميع ما عداه[69]»

- الثانية هي ما يعرض له من أحواله، أي ما يقع له من جراء تفاعله مع مكونات المحيط. و يمر البحث بثلاث مراحل وهي:

- إدراك بواحد من الحواس أو أكثر للحدث أو غيره.

- تجريد ما ميزته الحواس و تحويله إلى صورة مماثلة له و تعرض كل خاصياته.

– الإدراك و هو المجهود الذهني الذي يهدف استعمال الصور لدراسة أشياء أخرى ميزتها الحواس عن طريق المطابقة.

مثل ذلك أن ابن خلدون إثر دراسته المجتمع المغربي و وضع صورة لنمط عيش المجموعة البشرية الأبعد عن المدينة و التي سماها "عرب" اتضح له بالمطابقة أن هذا النمط يوجد عند كل الشعوب فوضع قانونا مفاده أن « جيل العرب طبيعي لا بد منه في العمران»

فالحس المشترك وبناء الصورة و الإدراك هي ثلاث مراحل أو لنقل هي مستويات الوعي إلا أنها تمكننا من معرفة "الشيء" في ذاته في حين أن " الشيء" له حقيقتان فـــ « كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته و في ما يعرض له من أحواله[70] » و عند ابن خلدون العوارض هي ملكات الشيء أو خواصه، سواء كان ذاتا أو فعلا، و هي له قوانين داخلية.

و قد اعترض الجابري على هذا الفهم لمعنى "العوارض الذاتية" ورفض اعتبارها قوانين إذ يقول « الأعراض الذاتية في لغة ابن خلدون و كذلك ما يشبهها من العبرات مثل « ما يعرض للعمران بطبيعته من الأحوال»، « ما يعرض له بمقتضى طبعه»...لا تعني (القوانين) كما فهم ذلك كثير من الباحثين، بل انه يقصد بها الخصائص الملازمة للشيء و التي يختص بها دون غيره. و من هنا يمكن القول إن « العوارض الذاتية للعمران » هي بتعبيرنا المعاصر: الظواهر الاجتماعية، بأوسع معانيها[71]» و الرد على هذا الرأي يأتي من المقدمة ذاتها عندما نجد ابن خلدون يتحدث عن " العوارض الذاتية" أي خصائص " الحادث ذاتا كان أو فعلا" التي هي طبيعته و " ما يعرض له من أحواله" أي ما يكتسبه نتيجة تفاعله مع أحواله و هي مكونات المحيط. فعندما نقول أن العوارض الذاتية هي قوانين الحدث " ذاتا

كان أو فعلا" فإن مدلول لفظ القوانين هو ما يعنيه مونتسكيو، أي المعنى الأشمل و الذي يجعل من القوانين كل الروابط الضرورية و التي تخرج من طبيعة الأشياء وهو ما يجعل لكل الكائنات قوانين[72] فالعوارض الذاتية هي طبيعة الأشياء التي تخرج منها الروابط الضرورية وهي القوانين عند منتسكيو كما بينا. و مما يؤكد هذا المعنى عند ابن خلدون قوله في العلوم الهندسية « هذا العلم هو النظر في المقادير: إما المتصلة كالخط و السطح و الجسم، و إما المنفصلة، كالأعداد فيما اعرض لها من العوارض الذاتية. مثل أن كل مثلث فزواياه مثل قائمتين. و مثل أن كل خطين متوازيين لا يلتقيان في جهة و لو خرجا إلى غير نهاية.[73]»

فالتمكن من العوارض الذاتية، أي من طبيعة الشيء موضوع البحث يقي الباحث من الوقوع في المزالق مثل تلك التي وقع فيها المسعودي عند إخباره بكيفية الحصول على الزيت عند سكان روما وهو ما عابه عليه ابن خلدون.

و المرحلة الثانية بعد معرفة العوارض الذاتية للموضوع هي إدراك " ما يعرض له من أحواله" و هذه تستدعي عند ابن خلدون معرفة «بطبائع الحوادث و الأحوال في الوجود و مقتضياتها » بل إنه يعتبر أن أحسن الوجوه و أوثقها في التمحيص هي التي تتم بالمعرفة بطبائع العمران[74]

فلموضوع البحث حقيقتان: الأولى وهي العوارض الذاتية التي تعرف الشيء في حد ذاته بطبائعه الخاصة و الثانية تعرض ما يحدث له عند تفاعله مع سواه في ما تقتضيه طبائع العمران و ما تسمح به الأحوال.

الأكيد أن ابن خلدون يتحدث عن تمحيص الخبر من طرف المؤرخ. لكن علمية هذه الطريقة لا تجعلها خاصة بالمؤرخ و إنما توظفها لخدمة المعرفة في مجالات أخرى.

و تناول الموضوع من العوارض الذاتية و في إطار ما يعرض له في أحواله تحيلنا إلى ما يسمى اليوم، في علم الاجتماع " الظاهرة الكلية" و يتضح هذا خاصة في الجانب الثاني من ضرورات التمكن من الموضوع أي ما يعرض له في أحواله.

5-3- الظاهرة الكلية:

أقر أولا أن ابن خلدون لا يستعمل لفظ "الظاهرة الكلية" إلا أن هذا لا ينفي وعيه بأن الحدث لا يدرس إلا في إطار شمولي بل إنه يرجع القصور في كتابات المؤرخين السابقين له إلى إهمالهم هذا النظر الشمولي. إذ يؤكد « ومن الأسباب المفضية له (الخطأ) وهي سابقة على جميع ما تقدم (من الأسباب) الجهل بطبائع الأحوال في العمران[75]»

تفاعل الحوادث يتجسد في الطبائع التي يتسم بها كل مجتمع في تحقيق وجوده الذي يتحقق بإشباع ضرورتي الوجود وهما المعاش و الأمن والثانية تضمن الأولى التي تحدد الثانية بدورها. بل يحدد ابن خلدون، كما رأينا، حقيقة الحادث ذاتا كان أو فعلا في طبيعة تخصه في ذاته و **فيما يعرض له من أحواله** و الجانب الثاني يعني ادماج الحدث في الظاهرة الكلية.

فمثال المعاش يبين لنا أهمية الجانب الثاني من إدراك موضوع البحث ففي عوارضه الذاتية ما المعاش إلا ما لا تصح حياة الإنسان و بقاؤه إلا به. أما ما يعرض له من أحواله فيستدعي معرفة طرق الاكتساب و أنماطه و كل ما يتصل به و اختلاف ذلك من مجتمع لآخر و من زمن لآخر.

5-4- السببية:

كثيرا ما اقترن اسما ابن خلدون و الغزالي عند الحديث عن السببية[76] و هو أمر قد يبدو طبيعيا جدا فابن خلدون أخذ عمن سبقه من المفكرين

المسلمين. و ذهب البعض إلى اعتبار ابن خلدون متبعا للغزالي و خالفهم في ذلك آخرون . و لكن من أجل الموضوعية ومن أجل فهم ابن خلدون أكثر على الباحث في ما نرى أن يدرس ابن خلدون باستقلال تام عن أطروحات الغزالي. فدراسة الفكر الخلدوني باستحضار الغزالي يؤدي في النهاية إلى البحث عن الغزالي في ابن خلدون، و هذا ما وقع فيه محمد عابد الجابري الذي نجده في آخر كتابه " العصبية و الدولة " يعرف مفاهيم خلدونية بالإحالة على الغزالي، في حين أن الباحث يسعى لقراءة فكر ابن خلدون.

و لو أننا درسنا المسألة في إطار دافع كل منهما للبحث لاتضح لنا أن اختلافهما باختلاف دافعهما. فالغزالي كان تفكيره موجها بدافع عقلي عقائدي بحت بينما كان دافع ابن خلدون علميا حضاريا.

تمكننا قراءة خلدونية للوقائع، أي أخذ الموضوع من خلال عوارضه الذاتية و من خلال ما يعرض له في محيطه، من تبيان أن الرجلين مختلفان في الجانبين. أما ذاتيا فلا يتقاسم الرجلان الاهتمامات ذلك أن الغزالي اهتم منذ صباه بدارسة الفرق الإسلامية و اختلافاتها إذ يقول « و لم أزل في عنفواني شبابي و ريعان عمري، منذ راهقت البلوغ، قبل بلوغ العشرين إلى الآن، وقد أناف السن عن الخمسين، أقتحم لجة هذا البحر العميق، و أخوض غمرته خوض الجسور، لا خوض الجبان الحذور، و أتوغل في كل مظلمة، و أتهجم على كل مشكلة، و أتقحم كل ورطة، و أتفحص عن عقيدة كل فرقة، و استكشف أسرار مذهب كل طائفة، لأميز بين محق و مبطل، و متسنن و مبتدع لا أغادر باطنيا إلا و أحب أن أطلع على باطنيته.....[77]» فالمسألة الدينية هي المسيطرة على عقله. أما من ناحية ما يعرض له في أحواله فقد عاش الغزالي في عصر يقول فيه الدكتور سليمان دنيا أنه « عصر فتن و اضطراب و وزعازع و أعاصير.[78]» و إذا ربطنا الأحوال

بما هو ذاتي فإن هم الغزالي يكون التصدي لما رآه خطرا « رأيت اصناف الخلق قد ضعف ايمانهم الى هذا الحد بهذه الاسباب(يقصد أفكار الزنادقة)، و رأيت نفسي ملبة بكشف هذه الشبهة حتى كان إفصاح هؤلاء أيسر عندي من شربة ماء، لكثرة خوضي في علومهم و طرقهم، اعني طرق الصوفية و الفلاسفة و التعليمية و المتوسمين من العلماء، انقدح في نفسي ان ذلك متعين هذا الوقت محتوم. فما تغنيك الخلوة و العزلة، و قد عم الداء، و مرض الاطباء و اشرف الخلق على الهلاك ثم قلت في نفسي (متى تشتغل انت بكشف هذه الغمة و مصادمة هذه الظلمة، و الزمان زمان الفترة، و الدور دور الباطل)، و لو اشتغلت بدعوة الخلق، عن طرقهم إلى الحق، لعاداك أهل الزمان بأجمعهم، و انى تقاومهم « فكيف تعايشهم، و لا يتم ذلك الا بزمان مساعد، و سلطان متدين قاهر؟

فترخصت بيني و بين الله تعالى بالاستمرار على العزلة تعللا بالعجز عن إظهار الحق بالحجة. فقدر الله تعالى ان حرك داعية سلطان الوقت من نفسه، لا بتحريك من خارج. فأمر امر إلزام بالنهوض الى نيسابور، لتدارك هذه الفترة [79].»

و التفاعل بين الذاتي و الموضوعي يجعل الهم هما عقائديا. والمهمة هي مواجهة الزنادقة من داخل منظومتهم الفكرية و هو أمر، يقول فيه الغزالي « أيسر عندي من شربة ماء ». إلا أن اهتمامه العقائدي أوجد عنده حاجزا عقائديا هو الذي أملى عليه إنكار السببية «إن الاقتران بين ما يعتقد في العادة سببا، و ما يعتقد مسببا ليس ضروريا عندنا، بل كل شيئين ليس هذا ذاك، و لا ذاك هذا، و لا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر، و لا نفيه متضمن لنفي الآخر، فليس على ضرورة وجود احداهما وجود الآخر، و لا من ضرورة عدم احدهما عدم الآخر، مثل: الري ، الشرب، و الشبع،

و الأكل، و الشفاء، و شرب الدواء...و هلم جرا إلى كل المشاهادات من المقترنات في الطب، و النجوم، و الصناعات، والحرف، و أن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه لخلقها على التساوي، لا لكونه ضروريا في نفسه غير قابل للفرق ...[80]»

و قد فطن الغزالي نفسه، كما يقول كمال عياد و جميل صليبا[81] إلى أن انكار السببية، ينتهي بنا إلى ارتكاب محالات شنيعة حتى يجوز عندنا انقلاب الكتال حيوانا، و جرن الماء شجرة تفاح و غير ذلك[82] و هو يعلم أن هذا غير ممكن إذ يقول في تهافت الفلاسفة «ان الله تعالى خلق لنا علما بأن هذه الممكنات لم يفعلها، و لم ندع ان هذه الأمور واجبة، بل هي ممكنة يجوز ان تقع، و يجوز ان لا تقع، و استمرار العادة بها مرة بعد اخرى ترسخ في أذهاننا جريانها، على وفق العادة الماضية ترسخا لا تنفك عنه....انه لم ينبت من الشعير حنطة و لا من بذر الكمثرى تفاح ... ولكن من استقرأ عجائب العلوم لم يستبعد من قدرة الله ما يحكى من معجزات الأنبياء•.[83]»

الجملة المسطرة تبين لنا كيف انقلب الحرص على العقيدة إلى حاجز عقائدي. لا يهمه «إقرار قانون السببية و إنما يهمه إقرار معجزات الأنبياء و تعليل وقوعها و لا يرى من أجل ذلك بأسا في إخضاع العقل و العلم لعقيدته الدينية» كما يقول كمال عياد و جميل صليبا[84]

أما مع ابن خلدون فالأمر مختلف على المستويين فلئن اهتم بتحصيل العلوم فإنه أُشغل بالسياسة قبل سن العشرين و منذ البداية وجد نفسه محشورا في حروب السلاطين« و استدعاني أبو محمد بن تافركين المستبد على الدولة يومئذ بتونس، إلى كتابة العلامة عن سلطانه أبي اسحق، و قد نهض إليهم من قسنطينة صاحبها الأمير أبو زيد.....» و اغتنم ابن خلدون هذه الفرصة للالتحاق بشيخه الآبلي و الذي كان قد ارتحل إلى المغرب إلا أن الأحداث

سوف تتقاذفه من مجلس سلطان إلى آخر و من ساع للسلطة إلى آخر فانغمس كليا في السياسة و كان وعيه بأزمة المنطقة قويا كما أسلفنا و لم يتخلص من السياسة و الساسة إلا عند يأسه من صلاح أمرهما فهرب إلى حضرة العلم و البحث. أما الأحوال التي عايشها فإنها أحوال انحطاط شامل يوجز تقديمها في قوله «و كأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول و الانقباض فبادر بالإجابة.[85]»

و التفاعل بين الذاتي و الموضوعي يجعل زاوية الاهتمام بحال المسلمين مختلفة عن زاوية اهتمام الغزالي و المهمة أخطر و لا يشوبها اليسر بل هي معقدة غاية التعقيد. فهو لم يكن في عزلة و إنما كان غارقا في وحل الأحداث و ضميره معذب بما اقترفت يداه و ما دبر عقله. فهو يعلم أنه كان أحد محاور الواقع المتردي أمامه. فأين هذا العذاب من راحة أبي حامد الغزالي في خلوته؟ و أين هم الباحث الساعي لفهم أسباب تراجع عمراني و تفتت سياسي و تدهور حضاري و لا يجد في ما أخذ عن سابقيه ما يعينه على همه من حال من يرى أمره أيسر من شربة ماء؟

كان هم ابن خلدون مختلفا عن هم غيره. لقد كان يريد فهم ما أوصل المنطقة إلى ما هي عليه و يريد صلاحها في إطار شامل و من هنا كان عليه أن يجد حلا شاملا. ثم إن من كان يراه الغزالي معينا و هو السلطان كان ابن خلدون يراه سبب الداء. فهم الغزالي كان متعلقا بالعالم الآخر و له انعكاسه على العالم الدنيوي أما هم ابن خلدون فإن واقعيته و تخصصه السياسي جعلاه لا يرى في الأزمة الماثلة أمامه إلا قضية سياسية. بل إنه يذهب إلى القول « وعلى الجملة، فينبغي أن يعلم أن هذا العلم الذي هو علم الكلام غير ضروري لهذا العهد[86] ». لقد كلن ابن خلدون واعيا كما أشرت إلى ذلك مرارا بخطورة الحالة العمرانية و كانت المسألة تستدعي إصلاحا دنيويا

و لذلك حدد مجال بحثه في ما هو دنيوي في مجال تكون فيه الحوادث بالفكر« و ذلك الفكر يدرك الترتيب بين الحوادث بالطبع أو بالوضع، فإذا قصد إيجاد شيء من الأشياء، فلأجل الترتيب بين الحوادث لا بد من التفطن إلى سببه أو علته أو شرطه، و هي على الجملة مبادئه، إذ لا يوجد إلا ثانيا عنها و لا يمكن إيقاع المتقدم متأخرا و لا المتأخر متقدما. و ذلك المبدأ قد يكون له مبدأ آخر من تلك المبادئ لا يوجد إلا متأخرا عنه، و قد يرتقي ذلك أو ينتهي. فإذا انتهى إلى آخر المبادئ في مرتبتين أو ثلاث أو أزيد، و شرع في العمل الذي يوجدُ به ذلك الشيء بدأ بالمبدأ الأخير الذي انتهى إليه الفكرُ، فكان أول عمله. ثم تابع ما بعده إلى آخر المسببات التي كانت أول فكرته مثلا: لو فكر في إيجاد سقف يكنه انتقل بذهنه إلى الحائط الذي يدعمه، ثم إلى الأساس الذي يقف عليه الحائط فهو آخر الفكر[87] »

فمسألة الأسباب عنده متصلة منهجيا بالقضية التي تهمه أي التمكن من إدراك تفاعل الحوادث لذلك و خلافا للغزالي يعتقد ابن خلدون في السببية كقانون واقعي للحوادث. و يؤكد ذلك في قوله:« اعلم أن الحوادث في عالم الكائنات سواء كانت من الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية فلا بد لها من أسباب متقدمة عليها» ثم يضيف « وكل واحد من تلك الأسباب حادث أيضا، فلا بد له من أسباب أخرى[88]» و لا عجب أن يربط ابن خلدون سلسلة الأسباب « بمسبب الأسباب و موجدها و خالقها» وهو المسلم الفقيه المتشبع بالعلوم الشرعية. إلا أن هذا الرأي عنده لابد أن يؤخذ في منهج تحليلي حدده صاحبه في الإقرار بأن العقل البشري «إنما يحيط علما في الغالب بالأسباب التي هي طبيعة ظاهرة، و تقع في مداركها على نظام و ترتيب، لأن الطبيعة محصورة للنفس و تحت طورها[89]» و هنا يكمن اختلاف ابن خلدون عن الغزالي فالتزام هذا الأخير بقضية عقائدية يقابله

انضباط صاحب العلم الجديد بمنهجية علمية. و أما طغيان المفاهيم الفقهية على فكره فهو أمر طبيعي فالرجل أساسا فقيه يفتخر بأن كان تلميذ أكبر الفقهاء. و هذا لا ينفي أنه سعى للتحرر أكثر من الفكر التماثلي و هو ما جعل فكره يتسم بعقلانية مكنته من إدراك ما لم يدركه سلفه و لا معاصروه، فهو أول فقيه فصل عالم الطبيعة عن ما وراءها من غيب. إلا أنه يبقى فصلا منهجيا القصد منه الدراسة العلمية للواقع الماثل أمامه بمآسيه التي كان على دراية يقينية بها.

و مما لا شك فيه أن صاحب المقدمة يضع تقسيما منهجيا حتى يتمكن من دراسة موضوعه بكل حرية. تلك الحرية التي رأى إمكانية تحقيقها في التوقف عن البحث في الغيب فحقق ذلك لنفسه بأن أغلق ذلك المجال أمام العقل نهائيا و جعل مجهوده وقفا على مجال الطبيعة الظاهر له و الواقع تحت طور عقله[90].

ففي هذا المجال تكون السببية وظيفية و يعتد بها كمنهج تحليلي يُمكنُ من تفسير علاقة السبب بالنتيجة بين العوامل و الحوادث في الواقع الماثل أمام الباحث. وهنا تخلص ابن خلدون من المنهجية الغزالية. فإذا كان أبو حامد لا يرى النار حارقة للقطن[91] لأنه لا يستطيع أن لا يعترف بأن النار لا تحرق وهو يعلم أن إبراهيم، عليه السلام، وضع في النار و لم تحرقه فهو أمام **حاجز عقائدي**. فالغزالي من حيث هو إنسان يحرص على إبعاد أمتعته عن النار مخافة أن تحترق وفي هذا يشترك مع ابن خلدون وغيره من الناس لكنه عندما يتصدى للمسألة من حيث هي قضية عقائدية يستحضر علاقة الأفعال بالمسبب الأوحد. و هذه مسألة لا ينفيها ابن خلدون و لكنه لا يرى لها كبير جدوى في دراسة الحوادث الناتجة عن السلوك الإنساني و المتجسد أمامه كتجسد عملية الاحتراق بالتقاء المادة المحترقة بالنار لقد

مكنه تحرير العقل من تجاوز هذا الحاجز العقائدي دون أن يمس ذلك من عقيدته و إيمانه بالله وصفاته.

5-5- التطور:

يجب أن ننبه أولا إلى نظرية التطور أو النشوء و الارتقاء عند الفلاسفة المسلمين لم تتجاوز الطرح الفلسفي الذي أخذوه من الفلسفة اليونانية قولا بترتيب الأشياء في الكون على نسق تصاعدي و الأرجح أن يكون ابن خلدون اطلع عليها في كتابات سابقيه من أمثال إخوان الصفاء[92] و ابن طفيل. إلا أن له إضافته التي تتمثل في توضيح أن كل عنصر مؤهل للمرور إلى الرتبة الموالية« اعلم أرشدنا الله و إياك، أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب و الإحكام و ربط الأسباب بالمسببات، و اتصال الأكوان بالأكوان، و استحالة بعض الموجودات إلى بعض، لا تنقضي عجائبه في ذلك و لا تنتهي غاياته. و أبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثماني. و أولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأرض إلى الماء ثم إلى الهواء ثم إلى النار متصلا بعضها ببعض و كل واحد منها مستعد إلى أن يستحيل إلى ما يليه صاعدا و هابطا•، و يستحيل بعض الأوقات. و الصاعد منها ألطف مما قبله ... ثم انظر إلى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدريج.[93] »

يذهب علي عبد الواحد وافي إلى القول «تقرب نظرية ابن خلدون من نظرية داروين و من تابعه من جماعة الارتقائيين المحدثين بقدر ما تبعد عن آراء من عرض لهذا الموضوع من قبله[94]»

لا يحصر ابن خلدون نظرية الارتقاء في ترتيب الكائنات و نشوئها بل هي عنده أحد عناصر منهجية دراسة الواقع الاجتماعي وهو الأهم عنده، كما

أسلفنا. و منهجيا يتجسد أثر الارتقاء في إدراك تبدل أحوال المجتمعات و الإقرار ببطء ذلك و هذه الفكرة نجدها يعد حوالي أربعة قرون في نظرية ثبوت و تحول ثقافات المجتمعات، عندما تطورات الدراسات الأنثروبولوجية. كما استعمل ابن خلدون الارتقاء لدراسة تطور المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضر و ترتيب البدو من الأكثر توحشا إلى أكثر تأنسا[و الصاعد منها ألطف مما قبله]. كما نجد أثر هذه النظرية في دراسة مراحل الدولة.

5-6- الحياد:

إن الدراسة في حياد تمكن الباحث من التحليل دون مواقف مسبقة و هو ما يساعد على التوصل إلى حقيقة الأشياء و عندما يطبق ابن خلدون هذا المنهج فإنما هو يلتزم بما جعله قاعدة للبحث و هو الاحتراز من أسباب الخطإ السبعة[95] و هذا في حد ذاته إنجاز على درب الموضوعية.

بهذا الالتزام المنهجي يحقق ابن خلدون هدفين الأول معرفي، أي منهجي، خالص و هو إيجاد الدراسة الموضوعية التي يكون فيها الموضوعي فوق الذاتي و يعمل فيها العقل دون قيد إلا أدوات التحليل و دون ضغط أو توجيه سوى الكشف عن حقائق الأشياء و عرضها بكل نزاهة.

فمنطلق البحث عوارض الموضوع الذاتية و ما يعرض له في محيطه ودراسته لا تخضع إلا لمنهج التحليل و أدواته. هذا الحياد هو الذي أثار أعصاب عبد الله شريط الذي يتعجب من موقف ابن خلدون بخصوص ما حل بالدولة العربية من تشتت فيقول « وما يثير الأعصاب في ابن خلدون أن كل هذا لا يسميه رجوعا إلى مبدأ الجاهلية أو انحرافا عن مراعاة قيام أسس الدولة على المبادئ الإسلامية المؤلفة للشتات » بل يعيب شريط على ابن

خلدون تعميمه للاستنتاج فيقول « بل يعتبره بكل برودة شيئا طبيعيا و أحيانا يعممه إلى ما وراء الدولة من حيث هي[96]. »

لكن أليس الهدف العلمي في الجانب المنهجي عند الباحث هو الوصول إلى نظام يمكن من إصدار قوانين تحقق جدواها في مواضيع غير الموضوع الذي أدت دراسته إلى استنباطها. و أي مصداقية للمناهج الموضوعة ما لم تثبت جدارتها و خصوبتها عند استعمالها في غير ما اهتم به مستنبطها. فإن كان الأمر كذلك فلماذا يعاب على ابن خلدون تعميم قوانينه.

و لكن هل كان لابن خلدون أن يكون واضع علم لو لا استنباطه لهذا المنهج المتسم بتلك الموضوعية ثم أليس من هدف المناهج العلمية تحويل الاستنتاج إلى قاعدة تعمم عندما تثبت صحته.

تميزت طرافة منهجية ابن خلدون في تمكنه من دراسة قضايا، مثل الفتنة الكبرى و مقتل الحسين، و هما أمران كانا مصدري خلافات أسالت دماء و مدادا لا نعلم أيهما أكثر بل إن هذه القضايا فرقت شمل الأمة و لا زلت بعد حوالي أربعة عشرة قرنا تعاني تبعاتها. إلا أن تحليل ابن خلدون لهذه الأحداث و غيرها تم في حياد تام و دون أخذ موقف مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك. فالفتنة مثلا لا تتجاوز عنده مسألة اختلاف في الاجتهاد بين علي و معاوية و رغم إجلاله للأول فإنه لا يجرم الثاني و منتهى القول عنده أن الرجلين اجتهدا فاختلفا وفي ذلك دخلت العصبيات و لا عجب أن نكون الغلبة للأقوى« و لما وقعت الفتنة بين علي و معاوية وهي مقتضى العصبية كان طريقهم فيها الحق و الاجتهاد، و لم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي أو لإيثار باطل أو لاستشعار حقد، كما قد يتوهمه متوهم ويتزع له ملحد. و إنما اختلف اجتهادهم في الحق و سفه كل واحد نظر صاحبه باجتهاده في

الحق فاقتتلوا عليه. و إن كان المصيب عليا فلم يكن معاوية قائما فيها بقصد الباطل، إنما قصد الحق و أخطأ. و كل كانوا في مقاصدهم على حق.

ثم اقتضت طبيعة الملك الانفراد بالمجد، و استئثار الواحد به. و لم يكن لمعاوية أن يدفع ذلك عن نفسه و قومه فهو أمر طبيعي سبقته العصبية بطبيعتها، و استشعرته بنو أمية، و من لم يكن على طريقة معاوية في اقتفاء الحق من أتباعهم فاعْصَوْصَبُوا عليه، و استماتوا دونه. ولو حملهم معاوية على غير تلك الطريقة و خالفهم في الانفراد بالأمر لوقع في افتراق الكلمة التي كان جمعها و تأليفها أهم عليه من أمر ليس وراءه كبير مخالفة. و قد كان عمر بن عبد العزيز رضي الله يقول إذا رأى القاسم بن محمد بن أبي بكر: " لو كان لي من الأمر شيء لوليته الخلافة" و لو أراد أن يعهد إليه لفعل، و لكنه كان يخشى من بني أمية أهل الحل و العقد لما ذكرناه، فلا يقدر أن يحول الأمر عنهم، لئلا تقع الفرقة.و هذا كله إنما حمل عليه منازع الملك التي هي مقتضى العصبية[97]»

أي حياد و أي موضوعية هذه؟ أهو انبهاري بهذا الفكر، أم أقول هي منهجية ابن خلدون التي جعلته يكبح وجدانه الذي كان مع علي مدعوما بعقله الذي يقول له" كان المصيب عليا" و يرد عليه دون أي حقد أو ضغينة " لم يكن معاوية قائما فيها بقصد الباطل، إنما قصد الحق و أخطأ"

وبنفس الطريقة التي يفسر بها مقتل الحسين إذ يقره في خروجه على يزيد ابن معاوية لأن فسقه ظهر عند الكافة و لأنه، و هذا هو الأهم، استصرخ الشيء الذي جعله يرى الخروج على يزيد متعينا و يقر ابن خلدون للحسين بأهليته لذلك. و لكنه يراه مخطئا في الشرط الثاني للخروج و هو الشوكة[98]. ربما آخذ بعض القراء ابن خلدون على أنه يجيز الفعل و نقيضه و هذا أمر مرده عدم الإلمام بالتحليل الخلدوني في جملته فهو يرى و إتباعا

لمنهجه أن الحسين محق في خروجه لأنه اجتهد و رأى الأمر متعينا و هو المؤهل للقيام به و هذا اجتهاد بني على قواعد صحيحة لكن القائم بالأمر لم يهتم كثيرا بأمر الشوكة و منها القدرة على الأمر و هذا في ذاته اجتهاد و لا يحمله في ذلك وزرا كما لا يرى إثما في من تخلف عن نصرة الحسين لأنه موقف اجتهادي روعيت فيه قواعده. و لكنه لا يجاري السلطة في قتل الحسين لأن ذلك " لم يكن على اجتهاد" و يبطل قول أبي بكر بن العربي الذي لا يبطل قتل الحسين و هو غلط نتج، على ما يرى صاحب المقدمة، عن الغفلة عن اشتراط الإمام العادل.

6- منتهى الإفادة من منهجية ابن خلدون:

يخطئ من يعتقد أن منهجية ابن خلدون تمكننا على ما هي عليه من فهم واقعنا رغم كل ما يقال، وهو صواب، عن تشابه حقبتنا بتلك التي عاشها ابن خلدون. بل علينا العمل من أجل تحيين و إثراء منهج ابن خلدون. و هذا متعين علينا من وجهتين: إذ من جهة أولى يبقى الفكر الإنساني في نهاية التحليل نتاج عقل بشري ينتجه الذاتي و الموضوعي لكل فرد و في الجانبين تأثير للحالة العمرانية فمهما تطور العقل المكوِّن يبقى فيه تأثير المكوَن و هذا رأي ابن خلدون نفسه إذ يعتبر الإنسان ابن عوائده و منها الأحوال و الأوضاع التي يعيشها. فعموما يمكن أن نقبل تشابها بين حالتنا العمرانية و حالة ابن خلدون و لكن النزول للواقع سيفاجئنا حتما بغير هذا. و من جهة ثانية و التزاما أخلاقيا تجاه صاحب هذه المقدمة علينا أن نستجيب له و نطور ما ترك لنا لأنه طلب ذلك منا فعلا إذ بقول « وقد كدنا أن نخرج عن الغرض، ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول، الذي هو طبيعة العمران، و ما يعرض فيه، و قد استوفينا من مسائله ما

حسبناه كفاء له. و لعل من يأتي بعدنا، ممن يؤيده الله بفكر صحيح و علم مبين، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا، فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، و إنما عليه تعيين موضع العلم و تنويع فصوله، و ما يتكلم فيه، و المتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئا فشيئا إلى أن يكمل[99]»

و ما أحوجنا اليوم و تقلبات العالم لا تكاد تقع تحت طائل المحلل لسرعة نسقها و تتدافع دوافعها وتراكم نتائجها لضوابط منهجية تتسم بالموضوعية و الحياد و يكون همها و مطمحها العلم و المعرفة دون الوقوع تحت تأثير الهزات الوجدانية و ليس هذا استهجان للوجدان إذ هو أحد مكونات شخصيتنا الأساس و هي جماع عناصر ثقافتنا و إنما فقط لأن الوجدان قد يوحد و يدفع لكنه لا يطور العلوم التي هي أساس رقي الأمم و ذلك هو الأبقى « فأما الزبد فيذهب جفاء و أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض[100].»

هوامش:

[1] أبو يعرب المرزوقي، الاجتماع النظري الخلدوني، ص: 13

[2] لمزيد الإطلاع على آراء الجابري بهذا الخصوص يرجع إلى كتابه العصبية و الدولة

[3] محمد عابد الجابري، العصبية و الدولة، ص: 6

[4] نفس المرجع ص:7

[5] نفس المرجع ص8

[6] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص: 893

[7] Claude Mouchot, Introduction Aux Sciences Sociales Et A Leurs Méthodes, P :5

[8] Guy Rocher, Le changement social

[9] نقصد بالحالة العمرانية الحالة التي عليها المجتمع وهي نتاج طبيعة المجتمع المتسم بالتغيير المتواصل الناتج عن تفاعل عوامله الداخلية و تمازج الموروث بالمستحدث و تمفصل كل ذلك بالمحيط الكوني في بعدي الزمان و المكان.

[10] عبد الرحمان ابن خلدون،المقدمة، ص: 62

[11] عبد الرحمان ابن خلدون، التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا، ص:22 : 21

[12]عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص:902

[13] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص:53

[14] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص:58

[15]عبد الرحمان ابن خلدون، التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا،ص 21-22:

[16]منى أحمد أبو زيد ص:9

[17] نفس المصدر

[18] عبد الرحمان ابن خلدون، التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا ص:32

[19] عبد المجيد مزيان، التوازن بين الفكر العلمي و الفكر الديني عند ابن خلدون، ملتقى ابن خلدون، تونس 1980

[20] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص: 993

[21] عبد الرحمان ابن خلدون ، المرجع السابق ص: 779

[22] عبد الرحمان ابن خلدون ، المرجع السابق ص:888

[23] عبد الرحمان ابن خلدون، التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا ص:19...23

[24] "فوجب تكفيرهم و تكفير شيعتهم من المتفلسفة الإسلاميين، كابن سبنا و الفارابي و غيرهما " المنقذ من الضلال ص:99/98

[25] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص14

• يذكر ابن خلدون ثلاثة من جدوده تعففوا عن الخطط السياسية لما عرضت عليهم

[26] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص: 56

[27] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص98

[28]عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص: 337

[29] عبد الرحمان ابن خلدون المرجع السابق، ص: 337

[30] التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا ص: 134

[31] التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا ص : 135

[32] التعريف بابن خلدون و رحلته غربا و شرقا ص 229/228

[33] نصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ص: 280

[34] المولدي اليوسفي ، نشأة العلوم الاجتماعية من خلال الوعي بالتاريخ و التراث في تجربة ابن خلدون.

[35] نصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون ص:59

[36] محمد وقيدي، العلوم الانسانية من ابن خلدون إلى أوغيست كونت، دراسات عربية، عدد:6السنة السابعة عشرة،نيسان. أبريل 1981.

[37] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص:3|2

[38] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص:2

[39]عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص 57:

[40] أبو يعرب المرزوقي، الاجتماع النظري الخلدوني، ص:32

• قارن عناصر النقد هذه مع ما جاء في نص لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو و رفيقيه:

« la séparation entre l'opinion commune et le discours scientifique, est plus indécise qu'ailleurs. En accordant trop facilement que le souci d'une réforme politique et morale de la société a pu entraîner les sociologues du XIXéme siècle à manquer souvent à la neutralité scientifique et même que la sociologie du XX[éme] siècle peut avoir renoncé aux ambitions de la philosophie sociale sans être pour autant à J'abri de contaminations idéologiques d'un autre ordre... il (le sociologue) doit s'imposer une polémique incessante contre les évidences aveuglantes qui procurent à trop bon compte l'illusion du savoir immédiat et de la richesse indépassable » (Le métier du sociologue,P. Bourdieu, J.C.Passeron, J. C. Chamberedon, , p. 35)

[41] عبد الرحمان ابن خلدون،المرجع السابق، ص:58

[42] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمةص 61-62:

[43] أبو يعرب المرزوقي، الاجتماع النظري الخلدوني، ص:30

[44] أبو يعرب المرزوقي، نفس المرجع، ص: 34

[45] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمةص :383/382

[46] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص219:

[47] المولدي اليوسفي المرجع السابق.

[48] Duffrenne Mikel , professeur à l'université de Paris X, Encyclopædia Universalis.

[49] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص: 62

[50] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص: 841/840

[51] « اعلم أن الحوادث في عالم الكائنات سواء كانت من الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية فلا بد لها من أسباب متقدمة عليها بها تقع في مستقر العادة، و عنها يتم كونه. وكل واحد من تلك الأسباب حادث أيضا، فلابد له من أسباب أخرى. ولا تزال تلك الأسباب مرتقية حتى تنتهي إلى مسبب الأسباب و موجدها و خالقها لا إله إلا هو سبحانه. »

[52] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص:825

[53] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص 823:

[54] انظر فصل المقال لابن رشد

[55] عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة ص:823/822

[56] انظر ابن منظور، لسان العرب ج:6/ ص: 235

[57] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص: 27

[58] محمد عابد الجابري، المرجع السابق ص: 30/29

[59] ابن منظور، لسان العرب ج:11، ص:459/458

[60] عبد الرحمان ابن خلدون نفس المصدر، ص:170

[61] عبد الرحمان ابن خلدون، نفس المصدر، ص:168

[62] عبد الرحمان ابن خلدون، ا نفس المصدر، ص:842

[63] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص:848

[64] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص:841

[65] كلمة عرب في مقدمة ابن خلدون كانت محور اختلافات كثيرة إلا أن قراءة متأنية للنص الخلدوني تبين أن مستعملها يقصد بها نمط العيش الأبعد عن المدينة تاريخيا و جغرافيا و ثقافيا.

[66] عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة ص:213

[67] عبد الرحمان ابن خلدون المرجع السابق ص:908

[68] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر و التوزيع، استنبول، مجلد 2،ص: 981

[69] المرجع السابق،مجلد 1،ص: 521

[70] عبد الرحمان ابن خلدون ،المقدمة ص: 58

[71] م ع الجابري، العصبية و الدولة ص:462،461

[72] Montesquieu, de l'esprit des lois I . édition cerés Tunis (1994) . P :13 « Les lois, dans la signification la plus étendue, sont les rapports nécessaires qui dérivent de la nature des choses ;et, dans ce sens, tous les êtres ont leurs lois…. »

[73] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ص: 901

[74] عبد الرحمان ابن خلدون ، المرجع السابق ص:61

[75] عبد الرحمان ابن خلدون المرجع السابق ص: 58

[76] انظر علي الوردي، جميل صليبا، محمد عابد الجابري،.....

[77] أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال ص:80/79

[78] الدكتور سليمان دنيا، الحقيقة عند الغزالي، ص:9

[79] أبو حامد الغزالي، المرجع السابق، 158/157

[80] فقرة من تهافت الفلاسفة يستشهد بها كمال عياد و جميل صليبا في توطئة المنقذ من الضلال.

[81] المنقذ من الضلال ص: 21

[82] راجع في هذه المسألة تهافت الفلاسفة للغزالي

• التسطير من عندنا

[83] فقرة من تهافت الفلاسفة يستشهد بها كمال عياد و جميل صليبا في توطئة المنقذ من الضلال.

[84] المنقذ من الضلال ص:21

[85] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص: 53

[86]عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص: 837

[87] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص: 839

[88] عبد الرحمان ابن خلدون ، المرجع السابق ص:822

[89] نفس المصدر ص:823،822

[90] الطور:

[91] أبو حامد الغزالي المنقذ من الظلال

[92] محمد الطالبي، أمة الوسط ص:98

• التسطير من عندنا.

[93] عبد الرحمان ابن خلدون ،المقدمة ص:167/166

[94] محمد الطالبي، أمة الوسط ص: 102عن المقدمة تحقيق علي عبد الواحد وافي ج1/ص: 509/ 512

[95] 1 الانتماء الأيديولوجي و هو ما عبر عنه بقوله "التشيعات للآراء و المذاهب" الذي يعتبره غطاء على عين الباحث 2- الثقة بالناقلين 3- الذهول عن المقاصد 4- توهم الصدق5- الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع 6 – تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة و المراتب بالثناء و المدح و تحسين الأحوال و إشاعة الذكر بذلك 7 – الجهل بطبائع الأحوال في العمران.

[96] عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، ص: 288

[97] عبد الرحمان ابن خلدون ،المقدمة ص: 365/364

[98] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق ص: 383/382

[99] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق،ص:1169

[100] من الآية 17 من سورة الرعد

المراجع :

1/ أبو يعرب المرزوقي، الاجتماع النظري الخلدوني، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983

2/ محمد عابد الجابري، العصبية و الدولة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.(بدون تاريخ)

3/ محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة سبتمبر 1991

4/ عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني،1979

5/ أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، الدار التونسية للنشر، تونس 1990

6/ منى أحمد أبو زيد، الفكر الكلامي عند ابن خلدون، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،1997

7/ عبد المجيد مزيان، التوازن بين الفكر العلمي و الفكر الديني عند ابن خلدون، ملتقى ابن خلدون، تونس 1980
8/ أبو حامد الغزالي، المنقذ من الظلال، دار الأندلس، الطبعة التاسعة، 1980
9/ أبو حامد الغزالي، تهافت الفلاسفة ،دار المعارف القاهرة، 1980
10/ نصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، الطبعة الثانية،دار الطليعة، بيروت 1985
11/ المولدي اليوسفي ، نشأة العلوم الاجتماعية من خلال الوعي بالتاريخ و التراث في تجربة ابن خلدون، في «التراث و التحديث في الحضارة الإسلامية اليوم» المعهد الأعلى للحضارة الاسلامية، 2004
12/ محمد وقيدي، العلوم الانسانية من ابن خلدون إلى أوغيست كونت، دراسات عربية، عدد:6 السنة السابعة عشرة، نيسان. أبريل 1981
13/ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1994
14/ الدكتور سليمان دنيا، الحقيقة عند الغزالي، دار المعارف، القاهرة،
15/ محمد الطالبي، أمة الوسط، سراس للنشر، تونس،.1996
16/ عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون،الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة،1984

المراجع الأجنبية

1/ Claude Mouchot, Introduction Aux Sciences Sociales Et A Leurs Méthodes,LES EDITIONS /13 TOUBKAL, PRESSES UNIVERSITAIRES DE LYON, 1986
2/ Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, Volume 3 : Le changement social. Points
3/ P. Bourdieu, J.C.Passeron, J. C. Chamberedon, Le metier de sociologue,1968
4/ Hegel, Propédeutique philosophique, Edition Gauthier, Genève, 1963
5/ Montesquieu, de l’esprit des lois I . édition cerés Tunis (1994) .

نشـأة الجامعـات وتـطـورهـا

الدكتورة : بلصوار سهيلة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار – عنابة

الملخَّــص:

حيث أن الجامعة تطورت من ناحية بنائها والأعضاء المشكلين والمنتمين لها، على اعتبار أنها في البداية كانت تعني فقط بالطبقة الغنية من المجتمع ولم تكن تولي اهتماما ورعاية للطبقة الفقيرة، فكانما كانت جامعة خاصة على اعتبار أن الطبقة الغنية تساهم في تطويرها ونموها من ناحية التجهيزات والعتاد، نظرا لامتلاكها للإمكانيات المادية. على اعتبار أن هذه الطبقة تعتبر كمصدر ممول للجامعة، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي البسيط، أما وظائفها فكانت لا تتعدى التدريس كوظيفة هامة بالنسبة للجماعات في مراحلها الأولى.

ومع تطور المجتمع وتعقد الحياة الذي أثر بدوره على المؤسسات الاجتماعية بما فيها مؤسسة الجامعة التي لزم عليها بدورها ضرورة التغيير في بنائها وتنظيمها ووظائفها حتى تستطيع مواكبة التطور الحضاري في تلك المجتمعات، عن طريق الأخذ بالتكنولوجيا والمعرفة التي وصلت إليها الدول الأخرى وأن تستجيب لمتطلبات نمو مجتمعها، بإعداد القوى العاملة المؤهلة المدربة لذلك، وأن تستجيب لمتطلبات نمو مجتمعها، بإعداد القوى العاملة المؤهلة المدربة لذلك، واندماجها في سوق العمل، بالإضافة إلى ضبط سلوكها حتى يتوافق مع معايير وقيم مجتمعها.

الكلمــات المفتاحيــة: نشأة الجامعات وتطورها

Résumé:

L'université s'est développé à la fois dans sa forme et de par les membres qui la composent et en font partie. Ce développement est intervenu après que l'université était intéressée seulement par la classe riche de la société. Elle ne donnait aucune importance ni égard à la classe pauvre. Elle était telle une institution privée parce que les riches contribuaient à son développement et à son évolution en lui fournissant des équipements et du matériel car cette classe sociale est détentrice d'une grande fortune et représentait le premier sponsor de l'université, en plus de son cadre organisationnelle simple alors que ses fonctions ne dépassaient pas plus que l'enseignement comme une tâche fondamentale.

Avec l'évolution de la société et la complication de la vie, et qui a eu impact sur les institutions sociales, l'université a été obligé de changer dans sa composition, son organisation et son fonctionnement afin qu'elle puisse suivre le développement civilisationnel de ces sociétés notamment à travers la technologie et la connaissance atteints par les autres pays, et en répondant aux exigences de croissance de sa société par la préparation de la main d'œuvre qualifié, l'implication dans le marché de l'emploi et l'adaptation de son comportement avec les normes et les valeurs de la société.

Mots clés : L'émergence et le développement des universités.

Summary :

The university has developed in both its form and the members and belongers that represent it. This development came started from a point where the university was interested only in the rich people without giving any importance to the poor. It was as a private institution because the rich contributed in its development and evolution by providing it with equipment and material since this social class is owner of a large fortune and represent the first sponsor of the university in addition to its simple organizational frame whereas its functions were not more than teaching as a fundamental task.

With the evolution of the society and the complication of life with their social impact, the university was obliged toot to get changed in its building, organization and function to go with the civilizational development of its society. This change should come through technology and knowledge reached by other countries, providing the society with the means with which it can develop with the hands of its working and well trained force, involvement in the job market and the adaptation of its behavior with its society's norms and values.

Keywords: The emergence and development of universities.

مقدمة:

بالنظر إلى المشكلات والآمال والتوجهات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعي، فإن كل مجتمع في مرحلة تاريخية معينة من حياته، يخلق جامعته، ويرسم لها الأهداف المناسبة المزمع بلوغها.

فالجامعة مؤسسة تكوينية لا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تنبثق منها؛ بل على العكس من ذلك، فهي تستلهم من المجتمع الذي هو مصدرها هياكلها إطاراتها، تحدد أهدافها وقيمتها التي تسير وفقها وعليه، دور ومكانة وأهداف الجامعة تتباين المجتمعات والحقب التاريخية.[1]

فالجامعة تمر بمراحل مختلفة تؤثر في أهدافها التي تسعى إليها، والوسائل والآليات المستخدمة من أجل تحقيق ذلك، بالاعتماد على خصائص تلك المرحلة وإمكانياتها.

ولقد مرت الجامعة منذ نشأتها حتى الآن بكثير من التطورات والتغيرات، ساهمت في نموها من الناحية البناية والوظيفية، وذلك نتيجة لعدة عوامل بعضها نابع من داخلها كعملية تطور ونمو ذاتي، سواء وظائفها أم بنيتها التنظيمية، والبعض الآخر يفضل التأثير الخارجي عليها، من خلال استجابتها للتغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع وخارجها.[2]

نشأة الجامعات وتطورها:

ومرت الجامعات سواء في الدول الأجنبية أو العربية الإسلامية بمراحل مختلفة ساهمت في نشوئها وتطورها حتى وصلت إلى هذه المرحلة من التطور التي هي عليه الآن وسنعرض نموذجا منها في الدول الأجنبية – أمريكا– وأهم المراحل التي مرت بها نشأة هذه المؤسسة وتطورها

والمتمثلة في: مرحلة الاستعمار الأنجليزي، ومرحلة الاستقلال إضافة إلى مثال عن الجامعات في الدول العربية الإسلامية – الجزائر– بالتركيز على المراحل التاريخية التالية: قبل الاستقلال – بعد الاستقلال.

I– الجامعـــات فـــي الدول الأجنبية:

إن الجامعات المعاصرة تعتبر امتداد وصورة قريبة لمثيلتها في العصور الوسطى، فهي مازالت تحمل كثيرا من المعالم المنقولة من سابقتها، والتي تعتبر النموذج التاريخي للجامعات في العصر الحديث، وهي بشكلها المعاصر الذي ظهرت به حاليا ونظمها المعمول بها تعتبر من مخلفات العصر الوسيط.

فالفكرة الجامعية عرفت في البداية العصور الوسطى، وأن التاريخ القديم أيام اليونان والرومان القدماء بكل ما وصل إليه من التقدم والتطور والرقي في شتى مجالات الحضارة الفكرية لم يعرف بالمعنى الذي نفهمه.

وكان يطلق عليها في العصور الوسطى الاسم اللاتيني (**Stadium général)** أي – المدرسة العامة – بمعنى أنها كانت المكان العام الذي يستقبل طلاب العلم الوافدين إليه من مختلف أرجاء العالم، يتلقون علما ومعرفة في مختلف التخصصات.

ولقد نشأت الجامعات في العصور الوسطى بطريقة تلقائية، ولم يكن يخطط لهذا عن قصد، ولم يكن يصدر قانون بشأنها وتنظيمها كما هو الحال اليوم، إنما جاء نمو هذه الجامعات نتيجة التقدم في رسالتها، ونتيجة لاتساع الميدان المعرفي والعلمي بفضل الاحتكاك بالعرب والعلماء والمفكرين اليونانيين، ونتيجة لظهور المدن ونموها، وما صاحب ذلك من ظهور تجمعات سكانية كبيرة.

وكان ينظر لها آنذاك على أنها مجتمع صغير يضم الأساتذة والطلبة، وأن رسالتها في أساسها رعاية أبنائها وتوجيههم داخل الجامعة وخارجها، وكانت الدراسات التي تدور فيها عبارة عن دراسات نظرية في مجال الفلسفة والقانون والطب والعلوم البيئية. فالقائمون على التعليم يؤمنون بأن التعليم الجامعي من حق القلة أو النخبة الممتازة[3].

وتميزت الجامعات في العصور الوسطى بنفوذها وتأثيرها في الحياة الفكرية والسياسية، حيث كان لها أثرها السياسي المباشر وغير المباشر. فالحياة داخلها والنظام بها مثالا واضحا للنظام الديمقراطي، فكانت منذ أقدم عصورها حصونا للحرية[4].

وتعني هذه الحرية الأكاديمية ببساطة أن هيئة التدريس في الجامعة تتمتع بحق تدريس ما تعتبره صحيحا، وأنه ليس هناك قيود على ما يقوله الأستاذ، أو ما يكتبه أو ينشره، لقد تمتعت جامعات العصور الوسطى بعدة مميزات دعمت حريتها واستقلالها. وقد تضمن ميثاقها هذه الميزات التي كان من أهمها حرية الأساتذة والطلبة في التنقل دون أية مضايقات أو قيود من جانب الحكومة وكذلك حمايتهم ضد أي عنف، وتضمن أيضا حق الأساتذة والطلاب في أن تكون لهم محاكم جامعية خاصة بهم لمحاكمتهم وتأديبهم.

وقد كان لتطور الحرية الفكرية والعلمية التي أثمرت نشأة الجامعات التي مرت بعدة مراحل رئيسية مميزة إلى أن وصلت إلى طور النضج والكمال .

المرحلة الأولـــى: تقع المرحلة الأولى من تاريخ نشأة الجامعات في المدارس العامة التابعة للمؤسسات الدينية من كنائس وكاتدرائيات، فقد كانت هذه

المؤسسات هي المشعل الذي أضاء ظلمات القرون الأولى من العصور الوسطى.

كان الغرض الأصلي منها هو إعداد أفراد الشعب ليصبحوا قساوسة فيما بعد ويقدمون خدمات إلى السلك الكَنَسي، أصبح التعليم الجامعي يقوم أساسا على تفهم الدين وتلاوة الصلوات وقراءة الكتب المقدسة والقيام بالطقوس الدينية والخدمات الشعائرية الكنيسة.(5)

فكان هدف الجامعة هدفا دينيا، هو ترسيخ قيم الدين في نفوس الطلبة والعمل على طاعة أوامر الدين المسيحي وتجنب معاصيه، وتثقيف الطلبة ثقافة دينية وخدمة الرب والكنيسة والخلق والنفس وأصبح الطلبة في حاجة ملحة لمراعاة أصول الأخلاق والقواعد العامة في آداب السلوك مع العمل على تزويدهم بها. كانت بداية الحكمة عند الطالب تتمثل في تذكر الخالق وطاعة الأستاذ، وكان على الطالب مراعاة سلوكه، وتصرفاته ومراقبته أثناء وجوده في الكنيسة التي كانت تفرض الطالب الحضور إليها، كان كتاب الطالب يتناول في بعض نماذجه موضوعا يعالجه نوعا من الأخلاق وآداب السلوك.

المرحلة الثانيـــة: تميزت بتدهور أحوال بعض المدارس الحرة بسبب وجود أساتذة غير أكفاء، بحيث أنهم لم يؤدوا وظائفهم على أحسن وجه، لكون الجامعات في تلك الفترة كانت تعاني من الفقر، ولم تكن تتلقى أية مساعدات مالية عامة أو خاصة، بل كانت تعتمد على التبرعات الخيرية التي يقدمها لها الملوك والنبلاء ورجال الدين. وكان الأساتذة في البداية يحصلون على أجورهم مما يدفعه الطلبة لهم مباشرة من رسوم دراسية، ولم يكن الأساتذة أعضاء دائمين في الجامعة، ولذلك لم تكن لهم مرتبات ثابتة، ولم يكن للجامعات في هذه الفترة مبانٍ خاصة بها أو معدات.

ومكانة الجامعة يحددها الأستاذ الذي يعمل جاهدا على القيام بمسؤوليته، وإيصال رسالة إلى الطلبة الذين تراجعوا عن تلك المدارس وتحولوا إلى مدارس حرة أخرى، والتي بدورها تحولت إلى معاهد علمية، حققت نجاحا باهرا بفضل أساتذتها الأكفاء الذين جلبوا العدد الأكبر من الطلبة إلى هذه المعاهد العلمية التي عملت على نشر العلم والمعرفة والتزود بها، وكان ذلك خلال القرن الثاني عشر الذي ارتبط بقيام النهضة الفكرية الأولى.

المرحلة الثالثـــة: تميزت بظهور المعاهد العلمية في مختلف أنحاء العالم، التي لم يكن هدفها إخراج قساوسة، بقدر ما كانت تهدف إلى تدريب الطلبة على طلب العلم والمعرفة وكانت تلبي حاجات الطالب المختلفة في مجالات حياته المختلفة. وأخذ عدد الطلبة يزداد بشكل كبير في هذه المعاهد، من أشهرها المعاهد العلمية في باريس التي استقطبت العدد الأكبر من الطلبة من مختلف أرجاء العالم.

وعمل الطلبة على تشكيل اتحاد أو نقابة، تضمن لهم الأمن والاستقرار في المعاهد، بالإضافة إلى النظر في مشاكلهم ورعاية شؤونهم ومصالحهم الخاصة.

المرحلة الرابعة: تتمثل في الاعتراف الرسمي بشخصية الجامعة وكيانها من جانب السلطات الدينية والدنيوية على السواء، وبذلك أصبح للجامعة من الحقوق الخاصة بها باعتبارها وحدة مستقلة لها كيانها ومقوماتها، ما يضمن لها سلطة تنظيم أمور العلم والتعليم بها، ومنح الدرجات العلمية وتحديد المناهج والمقررات.

وبدأت الجامعات تأخذ طابعها المدني العلماني تدريجيا ، لا سيما التي أنشئت حديثا، وأصبحت تستهدف تحقيق أهداف مدنية ودنيوية والإعداد للمهن المختلفة المدنية والدينية، كما أنها اجتذبت أساتذة من غير رجال الدين.

ولقد اتسعت مجالات الجامعة في الدول الأجنبية على مر المراحل المختلفة، وتنوعت برامجها وأهدافها التي لم تعد مقتصرة على التعليم والبحث، ولم تعد الجامعات قابعة في أبراجها العالية، وإنما أصبح لها أهداف متعددة بقدر التنوع والتعدد المتوفرين في المجتمعات الأجنبية التي توجد فيها هذه الجامعات والتي من بينها الجامعة الأمريكية، والجامعة الفرنسية.

أ) **الجامعة الأمريكية:** حظيت الجامعة الأمريكية بمكانة هامة في العصور الحديثة، نظرا لاهتمام الدولة بها، ومنحها العديد من الإمكانيات والامتيازات للقيام بالبحوث العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تطور المجتمع الأمريكي وتقدمه.

هناك عبارة تقول إن أمريكا اتجهت إلى القضاء، بعد أن أنتجت أسلحة ذرية بمعدل مائة طن من الديناميت لكل إنسان، مع ضمان توصيلها لأي نقطة على سطح الأرض والفضل في هذا يعود للجامعة الأمريكية.

وقد شيدت عددا ضخما من الجامعات والكليات بها، وحسب الإحصاءات التي قدمتها لجنة ًكارنيجيً عن التعليم العالي سنة 1973 توجد 2827 كلية وجامعة تضم ثمانية ملايين ونصف مليون طالب، منها 52 جامعة من أرقى الجامعات الأمريكية، وأعلاها في مستوى البحوث العلمية مثل جامعات هارفارد وتكساس، شيكاغو، بيركلي، كاليفورنيا، ميشجان، ستانفورد، نيويورك.

وقد تأثرت الجامعات الأمريكية في نشأتها الأولى بالجامعات الألمانية والبريطانية، وكان قانون موريل لمنح الأراضي للجامعات الأمريكية لاستخدامها في المعامل والتجارب والبحوث من أهم الأحداث في تطور التعليم الجامعي الأمريكي. فقد بدأت فكرة أن الجامعة ينبغي أن تنزل من

برجها العالي إلى الأرض، وأن عليها أن تدرس مشكلات المجتمع، وتعيش في واقعه.

يقع على الجامعة عبء ومسؤولية المساهمة في حل المشكلات التي يعيشها المجتمع ويواجهها، لذا يجب على الجامعة أن تكون مفتوحة، وعلى اتصال متواصل بالمجتمع وبأحواله وظروفه.

فالجامعة تساهم في تقديم اقتراحات وحلول افتراضية في مجالات التنمية بكل أشكالها من زراعية وصناعية وطاقوية. كما أنها تساهم في تحذير الناس من بعض الظواهر الطبيعية التي قد تؤدي بحياة الناس إلى الهلاك كالبراكين والزلازل، بفضل ما تتوفر عليه من أجهزة تقنية علمية حديثة، بالإضافة إلى التحذير من العواقب السلبية للظواهر الاجتماعية كالمخدرات.

لقد مرت الجامعة الأمريكية خلال نشأتها وتطورها بمرحلتين :

المرحلة الأولى: مرحلة الاستعمار الإنجليزي:

كانت الكلية الأمريكية نموذجا من الكليات الإنجليزية التي عملت على نقل برامجها وقوانينها التنظيمية إلى الكلية الأمريكية التي كانت تخدم المستعمر بالدرجة الأولى بتكوين إطارات وكفاءات تعمل لصالحه، حتى الأسماء التي أطلقت على صفوف الكلية وفروعها أخذت من نظام الكليات الأنجليزية وهي[6]:

(Freshman, sophomor, junior sophister, senior)

وكانت الوظيفة الأولى للكلية الأمريكية في عهد الاستعمار إعداد الطلبة للخدمة الدينية، رغم أنها استخدمت منذ البداية أيضا في مرحلة انتقالية للمهن العالمية الأخرى كالقانون والطب، والوصول إلى المستويات العليا للنشاط السياسي والحكومي.

فقد ركزت الكلية الأمريكية على الجانب الديني للطالب من أجل تهذيب سلوكه وتكوينه أخلاقيا بالاعتماد على الوازع الديني الذي يكوّن شخصية الطالب، ويجعله يحترم القانون والهيئة التعليمية، بالإضافة إلى تدريبه في المهن المختلفة، والحصول على الخبرات التي تؤهله للعمل بالحكومة، ومختلف الأعمال في القانون والطب اللذين اعتبرتهما من التخصصات الهامة، التي يحتاجها المجتمع لحفظ النظام والاستقرار في المجتمع الأمريكي، وينطبق هذا على الطلبة من أفراد المستعمر.

وكان العميد والرائد في الكلية الأمريكية أيام الاستعمار مسؤولَيْن عن كل جانب من حياة طلابهم سواء ما تعلق بالجوانب الاجتماعية، الصحية أو الأخلاقية. فمثلا وضعت كلية الحقوق بجامعة هارفارد عام 1642 قواعد وتنظيمات خاصة "بالنشاط" وحضور الفصول والصلوات، وارتداء الثياب والراحة وصيد السمك، والألعاب والرقص ولعب القمار والقسم، فقد كانت هيئة التدريس تأخذ على عاتقها مسؤولية التمحيص الدقيق لسلوك الطلبة.

وقد استخدمت الكلية الأمريكية نظام النشاطات الذي اعتبرته وسيلة لإكساب الخبرات المتنوعة، ومن أهم الوسائل التربوية التي تسهم في تربية الطلبة تربية متوازنة متكاملة فكرا وجسما وعقلا، ليس لتنشئة الأجيال الصاعدة، والعمل على نمو المتعلم من جميع الجوانب العقلية والمهارية والوجدانية والاجتماعية والنفسية والروحية، والعمل على تعديل سلوك الطلبة وفق مطالب وحاجات المجتمع وأسلوبه في الحياة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقلال: مع استقلال أمريكا، ظهرت الجامعة الأمريكية التي أخذت تتوسع في مناهجها، وتجزئتها، وزيادة التخصصات العلمية التي تفي بحاجات المجتمع من الكفاءات والإطارات التي تسهم في تنمية المجتمع.

وقد عملت على منح الفرص لكل الطلبة للالتحاق بالجامعة، مما أدى إلى تزايد أعدادهم، وعجز أعضاء هيئة التدريس عن تحمل أعباء الإشراف على كل جانب من الجوانب الخاصة بطلابهم، مما أدى إلى ضرورة الاستعانة بأعضاء قائمين على إدارة الكليات بالجامعة. وقد عينت إدارة الكليات، عمداء لشؤون الطلبة، يكون كل منهم مسؤولا عن ناحية من النواحي المتعلقة بالطلبة، وحدث تطور في إحساس الكلية بمسؤوليتها لا عن سلوك الطلبة فحسب، بل عن سلامته الجسمية والعقلية أيضا.

II- الجامعـــات في الدول العربية الإسلامية:

كانت البدايات أولى للجامعات العربية الإسلامية في الأندلس وبالتحديد جامعة قرطبة في الأندلس عام 180هـ/795م وجامعة القرويين في المغرب عام 245هـ/859م، وجامعة الأزهر في مصر عام 369هـ/970م .

وكان لهذه الجامعات صدى وأهمية كبرى في إعداد الطلبة من الناحية العلمية والمعرفية والأخلاقية، حيث إنها كانت تستقطب عددا كبيرا منهم، يأتون إليها من مختلف ربوع العالم نظرا لما حققته من نجاح في مجال العلم والمعرفة. ولا تزال هذه الجامعات تقوم بدورها إلى يومنا هذا، نظرا لأنها تأسست على قاعدة دينية إسلامية وكانت تدعو إلى طلب العلم والمعرفة باعتباره فريضة على كل إنسان. وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع ثقافي وعلمي وفكري في الوقت الذي كان فيه الغرب المسيحي يعيش في ظلام.

ويشير سعيد تل وآخرون إلى أن التعليم الجامعي في الوطن العربي مر بأربعة مراحل أساسية: المرحلة الأولى، هي مرحلة النشأة والتطور بدأت مع الدعوة الإسلامية وانتهت بنهاية الخلافة الأموية 132هـ/750م، وكان

المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات في المجال الديني وما يرتبط بها من علوم كأصول الدين والفقه أما المرحلة الثانية ، فجاءت مع بداية الخلافة العباسية في بغداد وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وانتهت بسقوط بغداد على أيدي التتار سنة 1258م.

ففي المرحلة الأولى وصل التعليم والبحث العلمي إلى مستوى عالٍ، وشملت برامجه جميع ميادين المعرفة الإنسانية من دينية وفكرية ومهنية، وتمثل التعليم الجامعي آنذاك في المسجد الحرام بمكة، والمسجد النبوي بالمدينة، والمسجد الجامع بالبصرة.[7]

فقد كان التعليم الجامعي في هذه المرحلة في المساجد بصفتها أماكن للعبادة وطلب العلم والمعرفة، لذا كان الطابع الديني هو المرتكز الأساسي للتعليم والتكوين. كان التعليم الجامعي يهدف في هذه المرحلة إلى تكوين الفرد دينيا وأخلاقيا بالاعتماد على المصادر الدينية متمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ثم بدأت المرحلة الثالثة مع سقوط بغداد، وخلال هذه الفترة تراجع التعليم الجامعي، وفقد هيمنته على المجتمع والمكانة التي كان يتميز بها نظرا إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة التي أثرت في كل مؤسسات المجتمع، بما فيها مؤسسة الجامعة ونجم عن ذلك، تردي نوعية التعليم، وبالتالي ضعف في مستوى نوعية مخرجاته (الطلبة) وتدهور الثقافة العربية الإسلامية.

والمرحلة الأخيرة تتمثل في استيراد الدول العربية الإسلامية نماذج من التعليم الجامعي من الدول الأجنبية ومحاولة تطبيقها في بلدانها[8] التي لها خصائص وركائز ومبادئ اجتماعية تختلف عن الدول الأجنبية التي حاولت

أن تسيطر على الدول العربية الإسلامية بهذا السلاح – سلاح الجامعة– نظرا لاعتمادها وتأكدها من التأثير الفعال الذي سيحدثه هذا السلاح على الدول العربية الإسلامية التي بدأت في تطبيق القواعد العلمية الخاصة بالجامعات الأجنبية، متناسية أن المهمة الكبرى للجامعات هي أن تعمل بضمير، وأن تتخذ قراراتها في الأفكار التي يمكن تطبيقها لتصل إلى مجتمع عالمي بالمحافظة على أصالتها ودينها ونظمها الاجتماعية. فعلى الجامعات التزامات نحو أعضائها ونحو مجتمعها، ولكن عليها واجبات أكبر نحو خير الإنسان العربي الإسلامي، وأن توجه مجمل أعمالها نحو هذا الاتجاه، وأن تنشئ أفرادها تنشئة ترتكز على مبادئ أصالتها ودينها الحنيف وقيمه، حتى تقيهم وتبعدهم عن الانحرافات التي تعدّ مجازة ومسموح بها في الدول الأجنبية الأخرى.

وسنحاول في هذا الجزء، عرض بعض النماذج من الجامعات في الدول العربية الإسلامية ومنها جامعة وجامعة الجزائر.

1– جامعة الجزائر: لقد كان المجتمع الجزائري من المجتمعات التي ركزت اهتمامها على الجامعة لما تمارسه من تأثير في التنمية الوطنية في مختلف المجالات : الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، سعيا منها في تحقيق التقدم في المجتمع الجزائري الذي جعل من الجامعة موضوعا من الموضوعات الهامة التي استقطبت اهتمام كل أعضاء المجتمع. فكل مجتمع يتميز عن غيره بجهوده في الدفاع عن وجوه التطور العلمي في حدود الاندماج بين العلم والمعرفة والأخلاق التربوية. والعلم ضرورة من ضرورات المجتمع التي دعت إليها مختلف الشرائع السماوية، فهو يربي الفرد ويكوّنه ويضبط سلوكه ويجعله يتلاءم وقيم المجتمع العربي الإسلامي

ومعاييره، وديننا الحنيف يحثنا على العلم والتعلم، لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4)﴾.[9] فهذه الآيات الكريمة هي أولى رحمة رحم الله بها عباده المؤمنين وأولى نعمة أنعم بها عليهم، وأن الله كرم الإنسان بأن علمه ما لم يكن يعلمه، فشرفه وكرمه بالعلم، فالعلم واجب على كل إنسان، به تبلغ أعلى المراتب لقوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ[10]

وأهم هذه المؤسسات التعليمية مؤسسة الجامعة، فعلاوة على كونها مؤسسة تعليمية وتكوينية، فهي مؤسسة ضابطة تعمل على ضبط سلوك الأفراد، وحثهم على أن يكون سلوكهم سويا وتجنب السلوك الأسيوي بربط الأفراد بقيم دينهم ومعايير مجتمعهم، والتواصل بين الأجيال بعضها ببعض، ونقل التراث الاجتماعي من السلف إلى الخلف.

والجزائر كغيرها من المجتمعات الأخرى، عملت على الاهتمام بالجامعة وجعلها ركيزة من ركائزها الأساسية. وقد مرت الجامعة الجزائرية بمراحل عديدة نظرا إلى الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري.

المرحلة الأولى قبل الاستقلال: فقبل أن تحصل الجزائر على استقلالها سنة 1962، كانت تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر، والتي تعد من أقدم جامعات العالم العربي الإسلامي، فقد تأسست هذه الجامعة سنة 1877 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل (نظام التسيير، الهيكل التنظيمي، البرامج، النشاطات، الأهداف) للجامعات الفرنسية التقليدية

المنطوية على التعليم النظري، دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك.

حيث أن المستعمر كان يهدف إلى السيطرة على الجامعة وترك بصماته عليها، وتحقيق أهدافه التوسعية والاستعمارية من خلالها عن طريق زرع حب فرنسا الوطن في نفوس الطلبة، وتشويه صورة الجزائر أمامهم، وزرع قيمها وتقاليدها في نفوسهم وبالتالي تحقيق أطماعها الاستعمارية الاستغلالية.

إن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن التعليم الذي فرضته السلطات الفرنسية في أبناء الجزائر من الذين أسعفهم الحظ بدخول المدارس والجامعات هو تعليم أجنبي شكلا ومضمونا، يتعارض دون شك مع مقومات الشخصية الجزائرية، وبالنظر إلى الأهداف التي كان يرمي إليها الاستعمار الفرنسي وهي القضاء على الهوية العربية الإسلامية للجزائر ومقوماتها الأساسية، جعلت أغلب الجزائريين يرفضون إدخال أبنائهم إلى المدارس والجامعة الفرنسية، خشية من عواقبها السلبية على الأجيال القادمة.

جدول رقم 1 : تطور عدد الطلاب الجزائريين والطلاب المستوطنين (11)

السنـــة	1920	1925	1930	1934	1938	1950	1954	1962
المستوطنون	1282	1486	1904	2564	2138	4280	4586	5000
الجزائريون	47	66	93	103	94	306	557	600

وواضح من هذه الأرقام أن نسبتها منخفضة جدا، فهي لا تمثل سوى 20/1 من السكان، مع العلم أن عدد السكان الإجمالي كان يقدر بـــ 6 ملايين.

وقد خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي ما يزيد عن القرن (1830- 1962) ولم تكن سياسة المستعمر تهدف إلى إنجاز مشاريع معبرة

عن الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع، بل على العكس من ذلك فقد جاءت مشاريعها من أجل تحقيق أربعة أهداف وعمل جاهدا، وبكل السبل على تحقيقها:

الهدف الأول: إفقار السكان الجزائريين لرفع مستوى معيشة الأوروبيين، حيث كان يستغل الثروات الطبيعية الغنية للمجتمع الجزائري الذي كان يتمتع بموقع استراتيجي هام وموارد بشرية مدربة ومؤهلة. فكل هذه العوامل جعلت من المجتمع الجزائري محل أطماع الأوروبيين الذين استغلوا كل المصادر لصالحهم، مما أدى بهم إلى رفع مستوى معيشتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، على حساب المجتمع الجزائري الذي أصبح يعاني من ويلات الفقر والجوع والحاجة.

الهدف الثاني: تجهيل السكان الجزائريين ورفع المستوى العلمي للأوروبيين، حيث حرمت أبناء الشعب الجزائري من فرص التعليم بإبعادهم عن المدارس والجامعات واستغلالهم في الأعمال الفلاحية والصناعية.

وجعلت المدارس والجامعات تبنى لأجل استيعاب العدد الأكبر من أبناء الأوروبيين، مما نجم عنه تجهيل أفراد الشعب الجزائري، وكان المستعمر يهدف من هذا إلى نشر الجهل والأمية، وبالتالي عدم وعي الشعب الجزائري للمطالبة بحقوقه في الحرية والعلم والحياة الكريمة.

الهدف الثالث: تنصير كل ما يمكن تنصيره عن طريق نشر المسيحية والحط من شأن الإسلام والمسلمين، وتشويه صورة الإسلام أمام الجميع وتحسين صورة المسيحية بهدف خروج المسلمين عن الإسلام واعتناق المسيحية، على اعتبار أن الإسلام دين يدعو إلى الجهاد وطرد المستعمر، وهي تعمل جاهدة على إبعاد هذه الفكرة عن أذهان أفراد الشعب الجزائري.

الهدف الرابـــع: إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بدءا بالمصالح الإدارية وانتهاء بالشارع والمجتمع العام. فقد جعلت من الفرنسية لغة رسمية وحاولت القضاء على اللغة العربية لغة الإسلام، وأداة الاتصال بين أفراد الشعب الجزائري الذي يكن لهذه اللغة كل الاحترام والتقدير، فهي تربطه بماضيه وحاضره ومستقبله، فأرادت فرنسا أن تقضي على هذه الوسيلة، وأرادت تحطيم تراث البلاد ومقوماتها وتشويهها، واعتبرت أن اللغة العربية عائق أمام تحقيقها التنمية التي تهدف إليها.

وأصدرت قانون رسمي عام 1938 بمقتضاه عُدّت أن اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.

ولذلك، فإن سياسة الإدارة الاستعمارية تدخلت عن طريق سنّ قوانين صارمة لمنع اللغة العربية من التعليم والتعلم، في أحسن الحالات فإنها جعلت مهنة التعليم لا تعطى إلا برخص مشروطة، كاقتصار التعليم على حفظ القرآن دون التعرض إلى تفسير آياته، ولاسيما الآيات التي تدعو إلى التحرر من الظلم والاستعباد، كما منعت دراسة تاريخ وجغرافيا العالم العربي الإسلامي مستهدفة من وراء ذلك تعزيز الغزو العسكري بغزو ثقافي فكري في محاولة لتحطيم الشخصية الوطنية للشعب الجزائري، وتشويه الكيان العربي الإسلامي لهذه الشخصية[12].

لذلك ، فقد سعى المستعمر الفرنسي إلى محو الهوية الوطنية، فاشتدت ضغوطه ومؤامراته على الشخصية الجزائرية، بهدف القضاء عليها بكل الوسائل المتاحة، ومن بينها وسيلة الجامعة، التي أنشئت لخدمة أغراض الاستعمار وأبناء المستوطنين، وهي تضم أربع كليات: الآداب والعلوم الإنسانية، الحقوق والعلوم الاقتصادية، العلوم والفيزياء، الطب والصيدلة. وهي ذات روح فرنسية، ولم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة

العربية الإسلامية، والعلوم الشرعية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال.

ويرجع السبب إلى اعتقاد المستعمر بأن نشر التعليم في الجزائر سواء أكان جامعيا أو غيره، يمثل خطرا على وجوده في الجزائر، لأن الجزائريين سوف يصلون إلى درجة الوعي ويطالبون بحقوقهم في الحرية وتقرير المصير والعيش الكريم والتعليم والصحة والثقافة وبالتالي يظهرون الكثير من العداوة، ويقومون بحرب ضد المستعمر الفرنسي. لذا عمل المستعمر على منع الجزائريين من الدخول للجامعة والتعلم وإعطاء فرصة للشباب الجزائري الذي كان متعطشا للعلم والمعرفة الأمر ما أدى إلى زيادة الأمية بين أفراد المجتمع حتى أصبحت بعد قرن وثلث القرن من الاحتلال تشكل (94.9%) بين الرجال (85.4%) النساء. فمن الجدير بالذكر أن جامعة الجزائر كانت تضم قبيل الاستقلال 500 من الطلبة الجزائريين، وهو ما يقارب عدد الشباب الجزائري الذين كانوا يزاولون تعليمهم العالي في الجامعات الأجنبية. ومن جهة أخرى إن عدد الجزائريين الحاصلين على الشهادات في التعليم العالي لم يكن يتجاوز في أحسن الحالات بضع عشرات[13].

وبذلك فقد عمل المستعمر على السيطرة الكلية على الجامعة في تلك الفترة، واعتبر أن مهمتها تتمثل في تكوين الإطارات الفرنسية التي تخدم فرنسا بالدرجة الأولى، وإبقاء أفراد المجتمع الجزائري بعيدين كل البعد عن هذه المؤسسة.

المرحلة الثانية بعد الاستقلال: أولت الجزائر أهمية للعلم والتعليم منذ الاستقلال فبدأت بتشييد المدارس والجامعات، بمختلف تخصصاتها للقضاء على ما خلفه الاستعمار من دمار شامل للعقول والمعارف، وطبقت العديد

من السياسات والإجراءات تدعيما لأهدافها في الميدان التعليمي، وإصلاحا لمنظوماتها التربوية عامة والجامعة خاصة، لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله، إذ جعلت التعليم إجباريا على كل فرد (ذكرا أو أنثى) بلغ 6 سنوات، كما سارعت إلى عمليات التعريب ورد الاعتبار للدين الإسلامي بمساعدة بعض الدول الشقيقة كمصر والعراق وسوريا، لمواكبة التطور والتخلص من التخلف والقضاء على الأمية والجهل بصفتها مخلفات وآثار المستعمر منتشرة بين أغلب أفراد المجتمع الجزائري. ولقد استخدمت الدولة الجامعة سلاحا للتحرر الثقافي والعلمي، وركزت اهتمامها على هذه المرحلة التعليمية وبذلت كل الجهود لتحديثها عددا وعدة. ورفعت شعار التعليم للجميع رغم افتقارها للهياكل المخصصة للتعليم الجامعي، فلم تتوفر في ذلك الحين إلا على جامعة الجزائر، ومدرسة الهندسة، ومعهد زراعي في الحراش، والمدرسة العليا للتجارة، وهذا في عامي 1963/1962، وكان عدد الطلبة آنذاك 2725 طالبا يشرف عليهم 82 أستاذا جزائريا و252 أستاذا أجنبيا[14]. وعملت الجزائر على إقحام الجامعة ضمن المبادئ الأساسية للإصلاح الجامعي جاءت أهداف المنظومة الجامعية لعام 1962 حاملة للأهداف التاليـــة:

– العمل على إقامة نظام جامعي قادر على أن يقدم، في أسرع وقت للقطاع الاقتصادي ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية، من حيث الكم ومن حيث الكيف كذلك.

– العمل على إقامة نظام جامعي جديد مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد، والتي تتميز بالبنية الناقصة والإمكانيات البشرية المحدودة.

– العمل على إقامة نظام جامعي يلبي في أسرع وقت، متطلبات التنمية في البلاد مع مراعاة المعايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علميا وتقنيا.

– تكوين إطارات تضاهي في كفاءتها التقنية إطارات الدول المتقدمة.
– إعطاء التعليم الجامعي بعده التقني والعلمي، بالإضافة إلى إعطائه بعده الوطني خاصة في مجال اللغة العربية الوطنية.
– ربط التعليم الجامعي بالحقائق الوطنية عن طريق معالجة المشكلات الوطنية، وتوجيه التعليم العالي نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
– توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لكل الراغبين في الدراسة من أجل توفير الإطارات العليا للبلاد في مختلف التخصصات.

وقد حدد وزير التعليم العالي، خصائص الإطارات المطلوبة من الجامعة تكوينها للبلاد بشكل واعٍ وجذري:

1) أن يكون متشبعا بالشخصية الجزائرية والواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
2) أن يؤهله التكوين الذي تحصل عليه لمجابهة المشاكل النوعية للبلاد بشكل واعٍ وجذري.
3) أن يضمن له تكوينه العلمي مستوى يمكنه من الاستيعاب المستمر لتطور المعارف الجامعية.
4) أن يكون ملتزما بالعمل في بناء البلاد [15].

تركزت الأهداف الجامعية في عام 1962، على ثورة تحرير النفوس والعقول وإزالة مخلفات الماضي التعيس. وكان على الدولة الجزائرية الناشئة أن تواجه بعد الاستقلال تركة الاستعمار بكل ثقلها وصعوباتها، فكان عليها مواجهة سياسة التجهيل التي طبقها الاستعمار الفرنسي على أفراد الشعب الجزائري طيلة فترة وجوده في الجزائر، تلك السياسة التي نجم عنها نقص كبير وفادح في الإطارات والمهارات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والتي عملت الجامعة على تكوينها في

المجال العلمي لتكون قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ومسايرة تطورات العصر، بالإضافة إلى تشبعها بالروح الوطنية العربية الإسلامية وتكون نموذجا في الأخلاق التربوية ،حتى تمثل المجتمع الجزائري أحسن تمثيل في سلوكه السوي.

كما تضمن الإصلاح الجامعي لسنة 1971 ،مبادئ أساسية تتضمن تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم، حق كل مواطن في التعليم لجعله أكثر تأثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفعه إلى تحقيق تقدم أكبر لرفع المستوى الفكري والتربوي للمجتمع والأفراد، ومبدأ الجزأرة، والتعريب، والبعد التقني والعلمي.

أما بالنسبة إلى فترة الثمانينات، فقد استمرت الجامعة في القيام بدورها والمتمثل في تخريج الأطر الجامعية، بالإضافة إلى تحسين مردودية وفعالية التعليم الجامعي، حيث إن الدولة زادت من حصة التعليم الجامعي والبحث العلمي من الاستثمارات، مما شجع الأساتذة والطلبة على القيام بالبحوث العلمية التي كانت تقوم بدورها في مجال التنمية في القضاء على مشاكل المجتمع الاجتماعية، عن طريق إيجاد حلول لها.

وجاءت فترة التسعينات، حيث عملت الجامعة على تكوين الطلبة الأكفاء متكونين تكوينا جيدا، على اعتبار أن المؤسسات الإنتاجية تستعد للدخول إلى ساحة الاقتصاد الحر. لذا عملت الجامعة على توجيه أهدافها نحو تكوين الطلبة علميا، والذين تزايد عددهم سنة بعد أخرى بعد الاستقلال.

الجدول 2: تطور عدد الطلبة بعد الاستقلال[16]

السنـــة	العـــدد	السنـــة	الـــعدد
63-62	**2725**	**77-76**	**50183**
67-66	**7478**	**78-77**	**51893**

68-67	79-78	9201	51510
71-70	80-79	19311	57445
72-71	81-80	23413	66064
73-72	82-81	26074	72598
74-73	83-82	29465	90145
75-74	84-83	35739	97000
76-75		41709	

من الجدول السابق يتبين أن عدد الطلاب يتزايد بأعداد كبيرة، من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر من مؤشرات الجهود المبذولة لتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم، ويعتبر هذا المبدأ أحد الأهداف الأساسية للجامعة الجزائرية.

ويتوزع هذا العدد من الطلبة على 7 جامعات كبرى وهـــي:
جامعة الجزائر، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولجيا (الجزائر) ،جامعة وهران، جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا، جامعة قسنطينة ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)، جامعة عنابة.

إضافة إلى هذه الجامعات، يوجد 60 معهدا وطنيا للتعليم العالي، وأربعة معاهد للعلوم الطبية، و29 مدينة جامعية[17].

وقد أولت جامعة الجزائر أهمية كبرى لضبط سلوك الطلبة، وظهر القانون أسلوبا رسميا تعتمد عليه لتحقيق هذا الهدف، وأصدرت عقوبات تأديبية في حق الطلبة الغير ملتزمين بالنظام الداخلي المعمول به داخلها.

وفيما يتعلق بالأساتذة فقد منحتهم فرصة الإعداد والتكوين للرفع من مستواهم العلمي وذلك عن طريق تنظيم الملتقيات البيداغوجية التي تنظمها مؤسسات التعليم الجامعي، المختلفة (جامعات، مراكز جامعية، معاهد تعليم

عالي) كالملتقيات الوطنية والورشات التدريبية المنظمة من طرف وزارة التعليم العالي.

فقد كانت الجامعة تهدف من هذه الملتقيات، إكساب الأساتذة الخبرات والتجارب الناجحة وإطلاعهم على أحدث طرائق التدريس، وسبل تكوين العلاقات الاجتماعية القوية والإيجابية بينهم وبين طلابهم، على اعتبار أنها الوسيلة التي تساعد الأساتذة على إيصال رسالتهم التربوية من أجل تفهم شخصية طلابهم، ومحاولة مساعدتهم على تخطي صعوبات المرحلة الجامعية بالنسبة للطلبة وتجنب الوقوع في اللاسلوكية غير السوي كالمخدرات.

لقد مرت الجامعة الجزائرية بمراحل مختلفة أثرت في تطورها حتى وصلت إلى حالتها في العصر الحالي، بفضل النمو الحضاري والتطور الصناعي والتكنولوجي ووعي المجتمع بأهمية الجامعة الجزائرية في مجال ضبط سلوك أعضائها الطلبة، وأصبحت من المجالات الحتمية لإعداد الأفراد والأجيال المتعاقبة.

خلاصـــة:

لقد تطورت الجامعة مع مرور الزمن، من حيث البرامج والأهداف وعدد الطلبة والذي يرجع إلى الوعي بأهمية هذه المؤسسة على الصعيدين الفردي (العلمي، السلوكي) والاجتماعي (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي) سواء كانت تمثل دول أجنبية أو عربية إسلامية.

فالجامعة الأمريكية أثناء المرحلة الاستعمارية اتخذت طابعا دينيا، وأما في مرحلة الاستقلال فقد كان توجهها علميا أكاديميا وذلك بغرس حب المعرفة في نفوس الطلبة والرغبة في زيادة الاطلاع على العلوم، كما عاشت

الجامعة الجزائرية تهميشا وإقصاء لمقوماتها الثقافية (اللغة، الدين) أثناء المرحلة الاستعمارية التي تميزت بسيطرة البصمة الأجنبية لمدة طويلة، وبعد الاستقلال أعادت الاعتبار لهذه المقومات التي أصبحت تشكل منطلقا لتحديد أهدافها وبرامجها.

الخاتمـــة:

لقد تطورت الجامعة مع مرور الزمن، من حيث البرامج والأهداف وعدد الطلبة والذي يرجع إلى الوعي بأهمية هذه المؤسسة على الصعيدين الفردي (العلمي، السلوكي) والاجتماعي (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي) سواء كانت تمثل دول أجنبية أو عربية إسلامية.

فالجامعة الأمريكية أثناء المرحلة الاستعمارية اتخذت طابعا دينيا، وأما في مرحلة الاستقلال فقد كان توجهها علميا أكاديميا بغرس حب المعرفة في نقوس الطلبة والرغبة في زيادة الاطلاع على العلوم.

كما أن الجامعة الجزائرية عاشت تهميشا وإقصاء لمقوماتها الثقافية (اللغة، الدين) أثناء المرحلة الاستعمارية التي تميزت بسيطرة البصمة الأجنبية لمدة طويلة، وبعد الاستقلال أعادت الاعتبار لهذه المقومات التي أصبحت تشكل منطلقا لتحديد أهدافها وبرامجها.

قائمـــة المراجـــع:

1- بوبكر بوخريسة: الجامعة والبحث العلمي في الجزائر، أو رحلة البحث عن النموذج المثالي، مجلة التواصل، العدد6، جوان 2000، (ص 273).

2- حامد عمار: أزمة الجامعات العربية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 2008، (ص21).

3- محمد سيد الدين فهمي: الاتجاهات الفكرية في الجامعة، صحيفة التربية، القاهرة، مارس 1996، (ص61).

4- بول منرو: المرجع في تاريخ التربية، ترجمة صالح عبد العزيز، النهضة العربية القاهرة، الجزء 1، 1949 (ص329).

5- فرد ميليث : أستاذ جامعة، ترجمة عبد الحميد جابر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، (ص24).
6- فرد ميليث : المرجع السابق (ص15).
7- سعيد تل وآخرون :قواعد الدراسة في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997 (ص ص 45-47).
8- سعيد تل وآخرون : المرجع السابق، (ص ص 45-47).
9- سورة العلق الآيات 1-2-3-4.
10- سورة الزمر الآية 9.
11- استنتج هذا الجدول من المراجع التالية :
- نعيم حبيب الجعنيني : التعليم الجامعي في الجزائر، فيما بعد الاستقلال مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، تونس، العدد 30، 1983 (ص 181).
- الزبير سيف الإسلام : الإعلام والتنمية في الوطن العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1986 (ص 53).

12- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 (ص106).
13- وزارة الإعلام والثقافة : الثورة الجزائرية، وقائع وأبعاد الذكرى 20 لاندلاع الثورة، ط2، نوفمبر 1974، (ص203).
14- الدليل الاقتصادي والاجتماعي: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، (ص261).
15- تركي رابح : أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990، (ص ص 154-158).
16- استنتج هذا الجدول من المراجع التالية :
- مصطفى زايد : المرجع السابق (ص 203).
- حميد العربي وآخرون: البحث العلمي في البنية الإنتاجية (ملف خاص) مجلة أحداث اقتصادية، الجزائر، العدد 20، سبتمبر 1987 (ص30-31).

17- الدليل الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، (ص264).

دراسة تـحليلية نقدية لمُعوّقات التعليم والتنمية في ظـل التـحديات الراهنة

الدكتـــور: غـــول لخضر
قسم علم الاجتماع
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّـــص:

يمثل هذا المقال دراسة تحليلية نقدية لواقع التعليم والتنمية في البلدان النامية عامة والعربية بصفة خاصة، والدور الذي يلعبه التعليم في خدمة التنمية في ظل التحديات المعاصرة ومنها العولمة. هذه الأخيرة التي أدت إلى ظهور العديد من المشكلات التي أصبحت تعرقل مسيرة التعليم والتنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، مما يجعلها أمام تحديات كبرى تقتضي اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها. وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين هما: ما هي التحديات التي تعيق مسيرة التعليم والتنمية في عصر العولمة؟ وما هي آليات وأساليب إعادة تاهيل النظم التعليمية بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية؟

الكلمـــات المفتاحيـــة: التعليم- التنمية - التحديات المعاصرة - العولمة - التحديات الكبرى- الآليات والأساليب- متطلبات التنمية- إعادة تاهيل.

Résumé :

Cet article représente une étude analytique et critique de la réalité de l'enseignement et du développement dans les pays en voie de développement en général ; et plus particulièrement dans les pays Arabes. Cela correspond à déterminer le rôle que joue l'enseignement dans la réalisation des objectifs du développement durant l'ère de la prédominance de la mondialisation. Celle-ci a, en effet, généré de multiples problèmes qui freinent le processus de l'enseignement et du développement dans les pays du tiers monde; ces derniers se voient ; de fait obliger de faire face à d'énormes défis qui suscitent de nouvelles mesures inéluctables. Le problème sera étudié à travers les réponses aux deux questions suivantes :

Quels sont les défis qui contrarient le processus de l'enseignement et du développement à l'ère de la mondialisation. Quels sont les mécanismes et les procédés à mettre en œuvre pour réhabiliter les modes d'enseignement qui serviront les objectifs et les exigences du développement ?

Les mots clés: Éducation - développement - défis contemporains - mondialisation - grands défis - exigences en matière de développement - les mécanismes et les procédés - réhabiliter -

Abstract :

This article represents analytical and critical study of the education and development reality in developing countries in general and the Arab countries in particular. this corresponds to the role that education plays in the service of development objectives during the era of the great challenges and predominance of globalization. This has in fact generated many problems that hinder the process of education and development in the above mentioned countries. they are seen in fact forced to face enormous challenges that generate new inevitable measures. The problem will be studied through the answers to the following two questions:

What are the challenges that frustrate the process of education and development in the era of globalization? What are the mechanisms and processes of rehabilitation of educational systems to serve the objectives and requirements of development ?

keywords: education- development- contemporary challenges - globalization - big challenges - development requirements - great challenges - mechanisms and processes - requirements of development -

المقدمـــة:

إن إشكالية التطبيقات المنهجية في العلـــوم الاجتماعيـــة والإنســـانية أصبحت من الإشـــكاليات الهامـــة فـــي البحـــوث والدراســـات الإنســـانية والاجتماعية نظرا لتعقيد هذه الظواهر وتشابكها، ونظـــرا لتبـــاين أبعادهـــا وأهدافها وارتباطها بالمتغيرات الحاصلة سواء على المســـتوى المحلـــي أو الإقليمي أو الدولي، خاصة بعد ظهور وانتشار ثقافة العولمة وما رافقها مـــن تحوّلات سريعة وعميقة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن ثم بروز العديد من المشكلات التي تجعلنا أمام تحديات كبرى تقتضـــي وضـــع

آليات منهجية وأساليب علمية لمعالجتها سواء تعلق الأمـر برسـم سياسـة لمخططات وبرامج إنمائية أو وضـع اسـتراتيجيات بحثيـة تتناسـب مـع الاستخدامات الميدانية لتلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، مثل ما هو جاري في البلدان الصناعية المتقدمة. من هنا تظهر أهميـة تطبيـق المداخل المنهجية على القضايا الاجتماعية المعاصرة وعلى رأسها دراسـة بعض جوانب أزمـة التعليم والتنمية في مجتمعاتنا العربيـة فـي عصـر العولمة، هذا العصر الموسوم بالكثير من عناصـر الصـراع والتحـديات والرهانات التي ما فتئت تؤرق هذه البلدان.

وفي خضم هذه الأزمة إن لم نقل الأزمات نحاول البحث عـن البـدائل والآليات المتاحة لإعادة النظر في سياستنا التعليمية ومخططاتنـا التنمويـة باعتبارهما أحد الاستراتيجيات التي يعتمد عليهـا فـي إصـلاح المجتمـع وتطويره انطلاقا من رؤية نقدية مستقبلية ومشروع حضاري متميز بحثا عن المكانة والدور المتميزين في عالم سريع التغير وبالغ التعقيد والتشابك مـن حيث معاييره وأنساقه، ومن حيث قيمه ونظمـه الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية والثقافية.

الإشكاليـــة:

إن المجتمعات المتخلفة مطالبة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بالتصدي إلى الكثير من الصعوبات والتحديات إن هي أرادت أن تحقق نموا وتطورا اجتماعيا واقتصاديا، بل وحضاريا يمكّنها من مواجهة التحديات التي تواجهها وعلى رأسها تحديات العولمة. إن مثل هذه التحديات والرهانات تقتضي اكتساب عوامل النجاح في ظل صراع حضاري تفرضه معطيات هذا العصر. وإذا كانت العوامل المادية طبيعية كانت أو مالية تساهم في تحقيق

مثل هذه الأهداف والتطلعات، فإن العوامل البشرية هي الأخرى لا تقل أهمية إن لم نقل هي الأهم في تقدّم الأمم وازدهارها، وذلك لأن تنمية أي مجتمع اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا يتوقف إلى حدّ كبير على تنمية موارده البشرية، وقد ازداد الاهتمام بهذا المجال (المجال البشري) لا سيما منه قطاع التربية والتعليم باعتباره ميدانا له القدرة على تكوين وتأهيل الأفراد لخدمة مجتمعهم وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتزويد أفراده بالمهارات الكافية والقدرات اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة. وفي هذا السياق يذهب الكثير من دارسي علم اجتماع التنمية إلى اعتبار التعليم استثمارا طويل المدى يتحكم في اقتصاديات الدول وفي مشاريعها التنموية إذا ما تم توجيهه توجيها حسنا. وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذا المقال والمتمثلة فـــي: **مـــا هي جملة التحديات المطروحة أمام مستقبل التعليم والتنمية في عصر العولمة ؟ وما هي آليات وأساليب إعادة تأهيل النظم التعليمية بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية؟ أو مـــا هي الشـــــروط المنهجية الضرورية لبناء سياسة تعليمية وتنموية كفيلة بمواجهة التحديات الراهنة؟**

أهمية البحث وأهدافه:

أ – أهمية البحث: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال مساهمتها في إبراز العلاقة بين التعليم والتنمية، ومدى مساهمة التعليم في تكوين وإعداد الشباب المتعلم لتنفيذ مخططات ومشاريع التنمية بعد التحاقهم بسوق العمل، باعتبار التخطيط للتعليم عاملا هاما في نجاح مشاريع التنمية هذا من جهة. ومن جهة أخرى محاولة الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تحول دون التعليم لهذه الأهداف... لهذا **فإن أهمية هذه الدراسة** تكمن في محاولة الوقوف على معوّقات التعليم والتنمية في ظل هيمنة ثقافة العولمة .

ومن حيث **ارتباط الدراسة بالتنمية**، فهذا يجعلها مرتبطة بالمنظومات التربوية العربية وتطلعاتها المستقبلية، ومدى نجاح الخطط التعليمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة باعتبارهما عاملان يساهمان في تقدم المجتمعات وازدهارها. لهذا فإن أهمية هذا البحث ترجع إلى كونه:

1- يعالــج دور مخرجات التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يمثل مرحلة هامة في إعداد الأطر التي يطلبها عالم الشغل. وهو دور هام بالنسبة للدول العربية التي تحاول الخروج من دائرة التخلف، متخذة من خطط التنمية الوسيلة والأسلوب، معتمدة على أكثر القوى تأثيرا في إنجــاح تلك الخطط وهي القوى البشرية التي يعتبر التعليم الأداة الوحيدة لإعدادها إعدادا كافيا لتحقيق تطلعات المجتمع المستقبلية.

2- يبحث في كيفية إعادة النظر في السياسات التعليمية القائمة، وذلك بهدف وضع سياسة تربوية وتعليمية جديدة يمكن أن تلبي احتياجات التنمية الشاملة في التحولات السريعة والعميقة التي تعرفها الدول اليوم.

3- يمثل واحدة من الدراسات القليلة التي وجهت أهميتها إلى البحث في التعليم لكونه يزود سوق العمل باليد العاملة المؤهلة التي تساهم في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة.

ب- أهــداف البحث: فالهدف من هذه الدراسة هو التعرّف على بنية هذا التعليم و مبادئه وأهدافه مع توجيه الاهتمام إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهه وكيفية وضع إستراتيجية تربوية وتعليمية لإصلاحه وتطويره بما يتلاءم واحتياجات التنمية. جاءت هذه الدراسة لتكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية وسياسة التعليم في الجزائر، وإذا كان ذلك يمثل

هدفا عاما فإنه ينطوي على مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- التعرف على واقع التعليم في البلدان النامية ودوره في التنمية.

2- إبراز العلاقة الجدلية القائمة بين التعليم والتنمية.

4- المساهمة في تقديم عمل أكاديمي وعلمي متخصص لمعالجة واحدة من أهم المشكلات المعاصرة

العلاقـــة بين التعليم والتنمية في السياسات الوطنية والدولية:

رغم التطور الكبير الذي أحرزه العالم والمجتمع الدولي فـــي وضـــع إطار مفاهيمي للتعليم والتنمية باعتبارهما حق من حقوق الإنســـان، إلاّ أنـــه وللأسف الشديد لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية والدولية، واستمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربيـــة فـــي إتباع سياسات تعليمية وتنموية هشة لم ترقى إلى مستوى طمـــوح الشـــعوب العربية وتطلعاتها المستقبلية، لاسيما ونحن نعيش عصر الانفجار المعرفـــي والتطور العلمي والتكنولوجي، عصـــر مـــا يســـمى تكنولوجيـــا الاتصـــال والمعلوماتية.

إذ لم يعد هناك مفر من استيعاب هذه الحقائق، وهو أن التعليم والتنميـــة يدعمان بعضهما بعضا ويساهمان في خدمة المجتمـــع ويحققـــان متطلباتـــه الأساسية في الحياة. لكن رغم الانجازات التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال إلاّ أن التعليم فيها مازال متخلفا بصفة عامة وفي جميع البلدان العربية بالمقارنة مع دول العالم المتقدم. ومن مظاهر هذا التخلف الزيادة في نســـبة البطالة وانتشار مظاهر الفقر والبؤس والحرمان، " وتفشي الأمية التي بلغت

نسبتها في الوطن العربي في منتصف التسعينات حوالي 45%. وهذا يعني أن الدول العربية ستدخل القرن الحادي والعشرين وهي مثقلة بنحو 70 مليون أمي، إضافة إلى تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية، إذ بلغت عام 1995 أدنى مما كانت عليه في عام 1985 بعكس معظم بلدان العالم. والأخطر من ذلك تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم كما يتضح ذلك من ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والإعادة وما تسببه هذه المظاهر من انعكاسات خطيرة سواء على مستوى مؤسسات التربية والتعليم في حدّ ذاتها أو على مستوى مؤسسات المجتمع الأخرى. وهذا بدوره سيؤدي إلى خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ومن ثم ينعكس على إنتاجية العمالة وعلى العائد الاقتصادي والاجتماعي"[1].

فالأزمة الحقيقية التي تعيشها البلدان العربية اليوم تعود أساسا إلى عدم تمكن هذه الدول من التحرر والتخلص من التبعية والهيمنة المفروضان عليها، وكذلك عدم التمكن من ربط علاقة جدلية بين التعليم والتنمية على مستويات التخطيط والتنسيق والدراسات النظرية والتطبيقية الجادة، بالإضافة إلى عدم تمكَنها من مواجهة حدَة هذه المشاكل وتعددها. إذ أصبحت إشكالية التنمية والتخلف في رأي الكثير من المفكرين لا تقتصر فقط على علماء الاجتماع والباحثين المهتمين بهذا الميدان، بل أصبحت إشكالية الساعة، وإشكالية العصر، بل إشكالية كل الناس. لهذا فالتعليم أصبح هو الآخر الميدان الذي بإمكانه أن يحقق الحرية ويخلص الإنسان من مظاهر التبعية والتخلف. " فالتنمية كغيرها من الظواهر ينبغي أن تتوفر فيها شروط ذاتية

وموضوعية وتحوّلات كمية وكيفية نجدها تقع في بلدان العالم الثالث تحت تأثير عوامل ومعوّقات كثيرة داخلية وأخرى خارجية " [2].

إن العهد العولمي الجديد قد وضع فلسفة عامة وسياسة عالمية تحمل جملة من التحدَيات، في إطار منظومات معقدة ومتداخلة تنحصر في جملة من الشروط الضاغطة على دول العالم الثالث بدعوى إعادة تأهيل وتحديث نظمها التربوية والتعليمية. وعليه فإن إصلاح التعليم وإعادة تأهيله يتطلب ما يلي:[3]

1- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واقتصادية واضحة الأهداف والمعالم تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية سواء بالإصلاح أو التجديد أو التطوير.

2- أهمية الدراسة النقدية لمضامين ومناهج التربية والتعليم وفق مرجعية فكرية واضحة، وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر نجاعة مما هي عليه الآن. وإقامة توازن عقلاني بين الكم والكيف، وبين التكوين النظري والتطبيقي، وكذلك بين أهداف التعليم والتكوين وبين الإعداد التربوي القيمي للمواطن. ونظرا لأهمية وخطورة هذا المطلب بالذات لارتباطه بلب العملية التربوية وعمقها، فإنه **يتطلب إضافة إلى توفر المرجعية الفكرية والمنهجية الموجهة، ضرورة توفر الإمكانيات المادية والبشرية من كفاءات وتمويل وبرمجة** ... الخ، شريطة أن يتم كل هذا دون أية تبعية لجهات أو مراكز قرار مهيمنة على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما هو جاري في الكثير من مجتمعاتنا العربية، ومن هنا كان ضعف العملية التعليمية وقصورها، بل وفشلها الذريع في الكثير من الأحيان.

3- إبراز العديد من الدراسات التي اهتمت بقضايا التعليم والتكوين وعلاقتها بالتنمية وطنيا وعالميا: فالمؤسسات التعليمية أصبحت تعـيش فـي شـروط متأزمة، الأمر الذي يجعل إصلاحها أمرا بالغ الصعوبة والتعقيـد، وعليـه فالمطلوب في هذا الإصلاح اتخاذ إجراءات وتدابير صارمة أهمها:

أ- ترشيد وتحديث مختلف الآليات والأساليب الخاصة بترقيـة وتطـوير الموارد المادية والبشرية.

ب- إعادة النظر في أساليب إدارة العلاقـات والتفـاعلات والممارسـات التربوية والبيداغوجية.

ج- إعادة تأهيل المدرسة بحسن استخدام واستثمار التقنيات الحديثـة فـي مجال التربية والتعليم.

4- دعم المزيد من انفتاح المؤسسات التعليمية علـى المحـيط الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي، وذلك عبر جملة من آليات التفاعل لعلَ من أبرزها:

أ- العمل على تجديد ومراجعة مناهج ومضامين التكوين بمـا يسـتجيب ومتطلبات العصر، خاصة ونحن في زمن العولمة وإكراهاتهـا وتحـدياتها. فالمجتمع بحاجة إلى مدرسة تلبي مطالب السوق الاقتصـادية والاجتماعيـة ومن ثم خدمة أهداف التنمية الشاملة.

ب- إعادة تأهيل النظام الاقتصادي والاجتماعي فـي مقوَماتـه وآلياتـه استجابة للتحولات الراهنة.

ج- العمل على تحويل المؤسسات التعليمية والتكوينية بفضل إجـراءات الإصلاح والتطوير إلى قطب إشعاعي جذاب ومحـور مركـزي للإنمـاء السوسيو- اقتصادي والسوسيو- تربوي،" لأن التفسـير العلمـي للظـواهر

الاجتماعية يتطلب تحديد الارتباطات المختلفة بين جملة المتغيرات والعلاقات إلى تشكل الظاهرة، فهو يسعى للوصول إلى القانون أو جملة القوانين الموضوعية القائمة بين متغيرات الظاهرة قيد البحث والدراسة"[4].

ففيما يخص علم الاجتماع مثلا لقد أدت خصوصية الظاهرة الاجتماعية وتعقد سيرورة تطوراتها بالباحثين إلى مواجهة عدة صعوبات عند التعامل مع بعض المفاهيم والقضايا كالتنمية، والتخلف، والتكوين، والتأهيل، بالإضافة إلى مشكلات خاصة أخرى تكشف عن صعوبة التحليل والتفسير في هذا الميدان. وتأسيسا على ذلك يمكن اعتبار عملية التحليل والتفسير من بين التحديات الكبرى التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية منها:[5]

أ – ترقية الموارد البشرية كضرورة لبناء المجتمع: رغم الأهمية الكبرى التي تُوليها المجتمعات للتنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة مقاسة بحجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلاّ أن هناك متغيرات فرضت نفسها على أدبيات التنمية، انطلقت من مركزية العنصر البشري، فمعدل نجاح أي خطة تنموية لم تعد تقاس بكم الزيادة في متوسط الدخل الفردي فحسب، بل أصبح المقياس يتسع للخدمات الاجتماعية مثل والصحة والغذاء والسكن وفرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى **نوعية التعليم وإمكانياته وأساليبه في تحرير الطاقات الإبداعية لدى الشباب، وتفجير الفكر الناقد لديهم وتمكينهم من التعامل مع معطيات الواقع بمنهجية عملية لاستيعاب ما لدى الآخر من علوم وتكنولوجيا متطورة والتعامل معها بشكل إيجابي وفعّال...**

لعل هذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تصدر تقريرا سنويا عن التنميـة البشرية في العالم، منذ سنة 1990 ينطلق من مفهوم للتنمية يتجاوز التصـور الضيق لها، ليضم أبعادا أخرى تتصل بحقوق الإنسان والحريـات الفرديـة والجماعية ومختلف الخدمات التعليمية والصحة والبيئة. وهذا التقرير الأمم لا يوحد توحيدا مطلقا بين التقدم الاقتصادي والتقدم البشري فـي كـل دول العالم، فهناك الكثير من الحالات التي يحدث فيها انفصام بين هذين المتغيرين وأبرز مثال على ذلك: إن كندا وطبقا لمؤشرات تقرير الأمـم المتحـدة قـد احتلت المركز الأول في التنمية البشرية في العالم، رغم أنها تحتل المرتبـة السابعة عالميا من حيث معدل الدخل الفردي، وهذا يعني أنها تتفـوق علـى الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية البشرية رغم تفوق هذه الأخيرة فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردي بكثير(6).

ب – التربيـة والتعليم وغـرس قيم التنميـة: لقد أظهر لنـا التـاريخ المعاصر أن المجتمعات العربية تتوفر على ثروات طائلة مادية وبشرية تكفي لتحقيق تنمية شاملة، كما تتوفر علـى إمكانيـات اسـتيراد وشـراء العلـم والتكنولوجيا، ومع ذلك ظلت في حركة التاريخ مجتمعات متخلفة، **ذلـك لأن نسق القيم الأخلاقية والاجتماعية لا يستورد ولا يشترى وإنما هـو نتـاج محلَي للشروط الموضوعية القائمة. وإذا ما كانت هذه الشـروط السـابقة مستوردة، نشأ نسق قيمي متفسخ وغريب يحدث انفصاما في جسم المجتمع وشخصيات أفراده.** من هنا كان من الضروري بالإضافة إلى ضرورة توافر الشروط الموضوعية للتنمية، أن يكون الالتحام والانسجام قويا بينها وبـين

النسق القيمي، ذلك هو أفضل سبيل لتكوين مواطن صالح له القدرة والكفاءة على التغيير وتحقيق متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن حركة التطور هذه لا تسير بطريقة عفوية آلية، بل هي حركة مقصودة وهادفة لها طرقها وميكانيزماتها. وإذا ما قلنا بضرورة الوعي، فقد قلنا بالتالي بضرورة التربية والتعليم لما يمكن أن تقوما به لغرس وتنمية القيم اللازمة للتنمية [7]. فالتربية حسب رأي **محمد لبيب النجيجي** هي" عملية تنمية وإعداد الأفراد في مجتمع معين، وفي زمان ومكان معينين حتى يتمكنوا من اكتساب المهارات والقيم، وأنماط السلوك المختلفة التي تمكنهم من التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشئون فيها "[8]

ج ــ التعليم والتنمية المستدامة: ونحن في عصر الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات والمعلوماتية، فإن المعارف ما فتئت تتجدد وتتطور بسرعة فائقة، مما يجعل من الضروري غرس الإيمان لدى الإنسان بقيم العلم والمعرفة، وقيمة المجتمع العلمي في التفكير والتعامل مع متطلبات الواقع. وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح حديث في أدبيات علم الاقتصاد وعلم اجتماع التنمية ليحقق عدة أهداف أهمها:[9]

1- التنمية المستمرة لقدرات الإنسان على التعامل مع التقنيات الجديدة واستيعابها وتوطينها تمهيدا لتطويعها وتطويرها من خلال الإبداع والابتكار.

2- تزويد الإنسان بالقدرة على الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة، حتى يصبح لديه القدرة على متابعة أحدث المعلومات والمستجدات العلمية والمعرفية والاستفادة منها في حياته.

3- تنمية مهارات الفرد فيما يتصل بمواجهة ما يعترضه من مشـكلات، وإدارة الأزمات بأسلوب منهجي وعلمي مبني علـى معلومـات صـحيحة ومعرفة بالبدائل المتاحة، والقدرة على التشخيص السليم لأسـباب المشـكلة وأساليب مواجهتها. وعليه فإن تحسين مستوى حياة الإنسان بشكل مسـتمر يتطلب تحسين مستوى التعليم والصحة والحد من انتشـار مظـاهر الأميـة والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية.

وهذا لن يتحقق من خلال الجمود المعرفي والتحجر الفكري، وإنما يتطلـب التعليم من خلال امتلاك أبناء المجتمع القدرة على التعامـل المسـتمر مـع مصادر العلم والمعرفة بوعي والتسلح بأساليب منهجية علمية في التفكيـر والتحليل والتشخيص، وهذا هو السبيل الوحيد للعبور إلى الألفية الثالثة، بـل وللحفاظ على البقاء في ظل عالم يسوده التنافس الفكري والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والتعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والتنوع الثقافي.

د ــ التنميـة الثقافيـة وتنوع المجتمعات البشرية:

في خضم هذا التنوع الثقافي، يجب الاهتمام بالقيم والسـلوك ونمـاذج التفكير بوصفها أهم أبعاد التنمية الثقافية وارتباط هـذه الأخيـرة بالتنميـة الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الأمم المتحدة قد أكدت على أهمية هـذا البعد (البعد الثقافي) في التنمية، وحددت الفترة من 1988 إلى 1997 ليكون العقد العالمي للتنمية الثقافية، فقد طرحت خلاله عدة تساؤلات منها:

- هل العوامل ثقافيـة تؤثـر في مخططـات وبرامـج التنمية؟

- ما هي الأنمـاط الثقافية التي دفعت بحركة التنمية إلى الأمام في بعـض الدول الآسيوية مثل اليابان والصيـن وتايـوان وماليـزيا؟

- ما هي الأنماط الثقافية التي أدت إلى إعاقة حركة التنمية في الدول النامية ؟

- وهل التنوع الثقافي والاجتماعي يدعم التنمية أم يعيقها ؟

جاء في تقرير لجنة التنمية الثقافية في الأمم المتحدة الذي بدأ سنة 1993 وانتهى في 1996 تحت عنوان **(التنوع البشري الخلاق)** وتم مناقشته في مؤتمر منظمة اليونسكو في أفريل 1998، تضمن هذا التقرير جملة من المبادئ التي تفيد في دراسة المعوّقات والمدعمات الثقافية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في العالم العربي والإسلامي منها:[10]

1 – إن التنمية الحقيقية لا تعني مجرد الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ولكنها تعني أيضا اختيار أسلوب الحياة. فالتنمية الاقتصادية إذا انفصلت عن سياقها الإنساني والثقافي تصبح كائنا بلا روح.

2 – ليست الحكومات هي التي تحدّد ثقافة الشعوب، وإنما تستطيع أن توجهها نحو الأفضل أو العكس، ومن ثم التأثير على مسيرة التنمية.

3 – إن الحرية الثقافية هي في جوهرها حرية جماعية وليست حرية فردية، فهي تعد حق جماعة من الناس أن تتخذ ما تراه من أساليب مناسبة للحياة. فالحرية الثقافية تعتبر الضامن الرئيسي لكل الحريات.

4 – يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية ديناميكية، وربطها بالتنمية وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعددة الثقافات، لأن التنوع هو مصدر وأساس الإبداع.

5 – ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية، كأسلوب وفلسفة حياة. فالمشكلات الكبرى في العالم كالفقر والجهل وما ينتج عنهما من فقر وبطالة وأمراض،

هي أثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهيـة والحقـد وغيرها من المعوّقات.

6 – ضرورة وجود تفاعل ثقافي سواء داخـل المجتمـع الواحـد أو بـين المجتمعات المختلفة، وأهمية قبول الآخر والدخول معه في حوار يعود بالنفع على الجميع، وهي دعوة للتعاون والتعايش السلمي.

إن مثل هذه الأفكار المطروحة في تقرير الأمم المتحدة حـول التنـوع الثقافي ودوره في التنمية، يحتاج إلى دراسة تحليليـة نقديـة وموضـوعية للاستفادة منها في رصد المعوَقات الثقافية للتنمية، وكيفية دعـم الجوانـب الايجابية لثقافة الشعوب العربية وتوظيفها في خدمة التنمية وتحويـل أبنـاء الأمة إلى كيان ثقافي له هوية مميزة قادرة على الاستفادة مما أنتجه التقـدم العلمي والتكنولوجي في إطار ثوابت الأمة ومقوماتها.

معوّقات برامج التعليم والتنمية في البلدان النامية:

إذا كانت برامج التنمية في الدول النامية تهدف إلى تحقيـق الرفاهيـة والعدالة الاجتماعية ، وتجنب كل ما يؤرق حياة الإنسـان مـن مشـكلات وأمراض اجتماعية تهدد حياة المجتمع. فإن التقرير الثاني للتنمية الإنسـانية في العالم العربي مثلا الصادر سنة 2003 يشير إلى أن المعرفة تكاد تكـون هي الفريضة الغائبة في مجتمعاتنا العربية على الرغم من تـوافر إمكانـات استيعاب وإنتاج وتوظيف المعرفة في عالمنا العربي، سواء علـى مسـتوى رأس المال البشري (العلماء والباحثين)، أو على مستوى الإمكانات الماديـة (التمويل والثروات الطبيعية) [11].

ومن الملاحظات التي أوردها هذا التقرير فيما يتعلق بالأوضاع الحالية المتصلة بالمعرفة والتكنولوجيا، أن أوضاع التعليم ما تزال غير مرضية في الدول العربية على الرغم من كل أنواع التوسع الكمي وما تحقق من إنجازات وجهود منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا، وهي أوضاع غير مرضية حتى بالمقارنة بدول نامية مثلنا. ومن أبرز السلبيات التي يشير إليها التقرير قلة الإنفاق على التعليم وتدني جودته، والأعداد الهائلة وتكدس الطلبة بالجامعات. فقد كان التوسع الكمي على حساب كيف التعليم وجودته ومخرجاته، كما أشار التقرير إلى الحاجة إلى تحسين كفاءة وجودة هيئات التدريس بمؤسسات التعليم المختلفة[12]. كما أن الرؤية الإستراتيجية للتقرير الثاني للتنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2003 ترى أن إعادة بناء المجتمع تقوم على نشر تعليم راقي النوعية يساهم في إعداد مواطنين يتعاملون بإيجابية مع المجتمع الذي يسعى إلى اكتساب العلم والمعرفة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة التعليم الذاتي والمستمر، وهذا يتطلب ترقية نوعية التعليم في جميع المراحل وإجراء تعديلات دورية مستمرة للتعليم وبرامجه ضمانا للجودة وخدمة أهداف التنمية المستدامة [13].

إن تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية، ونشاطات البحث والتطور في دفع عملية التنمية والتغيير لابد أن يستند إلى دراسة قدرات الإنتاج العلمي في الجامعات والمعاهد في الوطن العربي، كما يستند هذا إلى مدى توفر السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية التي تهدف ليس إلى الاستفادة من نتائج هذه النشاطات فقط، بل إلى تكثيف الطلب عليها وتوجيهها نحو الارتباط الوثيق بطلب برامج الإنتاج والتنمية الوطنية. ويقتضي توفر

مثل هذه السياسات اعتماد إستراتجية بعيدة المدى للتنمية، ترتكز في جوهرها إلى مبدأ الاعتماد على الذات وتسعى إلى خلق البنـــى التنظيميـــة وقنـــوات المعلومات والمشاركة بين مختلف المؤسسات بما من شأنه أن يجعل عمليـــة التنمية مشروعا وطنيا متكاملا تشارك فيه كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، لأن إتباع الطرق المنهجية في دراسة هذه العوامل وتشابكها علـــى مســـتوى الوطن العربي يتطلب استعراضا مفصلا للتجارب الذاتية لكل بلـــد، ويشـــمل ذلك دراسة البنى الداخلية للمؤسسات البحثية وتطوير المعاهد والجامعـــات، ورفع معدل الإنتاجية العلمية، ثم دراسة خطط التنمية وبرامجهـــا الجاريـــة والمخططة، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بتنفيذها. كما يشمل دراسة طبيعة العلاقات والأطر التنظيمية والسياسات التـــي تـــنظم العلاقـــات بـــين هـــذه المؤسسات.

وبناء على ما سبق ذكره فإن التحليل الدقيق والمنهجي لدور التعلـــيم في عملية التنمية والتغيير في الوطن العربي، سواء في صورته الحاليـــة أو الصورة المرجوة، لابد من أن يستند إلى قاعـــدة واســـعة مـــن المعلومـــات والإحصائيات والتحاليل الدقيقة والموضوعية. ومثل هذه الملاحظات والأفكار المقدمة سترتبط بفرضيتين أساسيتين يعتقد أن كل الدراســـات والمعلومـــات المتوفرة وتجارب السنوات الماضية قد دللت على صحتها وهما:[14]

- الفرضية الأولـــى:

إن الإنتاجية العلمية والبحثية في البلدان العربية أقل بكثير مما يمكـــن أن تقدمه قياسا بالطاقات الكبيرة من الكفاءات والمواهب التي تملكها، ومـــع أن هناك مؤشرات مهمة على نمو هذه الإنتاجية فإنها ما تزال في مجموعها أقل

من نصف ما تنتجه البحوث الإسرائيلية مثلا مع الفارق الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.

- الفرضيـــة الثانيـــة :

إن ارتباطات النشاطات التعليمية والبحثية العربية ببرامج التنمية لا يزال ضعيفا إجمالا. والجدول التالي يحدّد مؤشرات الاهتمام بالموارد البشرية في التعليم والتنمية في بعض الدول العربية مقارنـــة بدولـــة إســـرائيل. هـــذان الافتراضان يتعلقان بالصورة العامة ولا ينقصان من أهمية الجهود التي تبذل على مستويات عديدة في مختلف البلدان العربيـــــة لمواجهـــة التحديـــــات المعاصـــرة ولاسيما التحدي العلمي والتكنولوجي فـــي ظـــل هيمنـــة ثقافـــة العولمة، ومحاولة التغلب عليهـــا ضـــمن إطـــار الظـــروف والإمكانيـــات المتوفـــــرة.

لا شك أن الأقطار العربية حققت توسعا أفقيا متسارعا في برامج التعليم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم هذا التوسع المطرد في تخفـــيض معدلات الأمية، وزيادة حجم مدخلات التعليم الذي بدأ يشهد بـــدوره توســـعا كبيرا منذ الستينيات. إلاّ أن هناك في المقابل " مؤشـــرات كثيـــرة علـــى أن المستوى النوعي للتعليم لم يتطور بعد بصورة ملحوظة، وقـــد تكـــون هـــذه الظاهرة نتيجة متوقعة تصاحب التوسع الكمي الكبير الـــذي تحقـــق. إلاّ أن تطوير المستوى النوعي للبرامج التعليمية لن يتحقق دون جهود ذات طبيعـــة نوعية، ودون مراجعة للمناهج والبرامج الدراسية، وخلق الأطـــر اللاّزمـــة للحوار والنقد الذاتي من داخل مؤسسات التعليم وخارجها " [15]

إن الدول النامية عامة والعربية خاصة لا تستهلك المعرفة العلمية التي ينتجها العالم المتقدم علميا وتكنولوجيا بالشكل المطلوب، على الرغم من توفر الكفاءات والأطر العلمية الفنية القادرة على إنتاج واستثمار هـذه المعرفـة، ومرد هذا الضعف في إنتاج المعرفة حسب اعتقادنا ينحصـر فـي النقـاط التاليـة:[16]

إشكالية تتعلق بقيمة العلم والعلماء:

وتتمثل في عدم رفع قدر العلماء والبـاحثين والاحتفـاء بهـم ماديـا ومعنويـا، لأنهم أثمن ما يملكه المجتمع وأبرزهم قدوة يحتذى بها في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية وفي المحافل العلمية، لأن المعرفة العلمية هي أحد الحقوق الإستراتيجية للإنسان، وهي السبيل الوحيد التنمية والتطور.

إشكالية تتعلق بثقافة الديمقراطية:

وتتمثل في عدم نشر ثقافة الديمقراطية بأبعادهـا المختلفـة كثقافـة الحوار، وثقافة النقد، وثقافة الرقابة والمساءلة، وثقافة المشـاركة الإيجابيـة لأبناء المجتمع وخاصة الشباب منهم، والقضـاء علـى حـالات الانعـزال والانغلاق الذي يعيشه شباب العالم العربي اليوم، المتعلم منه والغير متعلم.

إشكالية تتعلق بالتحديات المعاصرة:

وتتمثل في عدم القدرة على التكيف مع المعطيات المعرفية الناتجة عن تسارع النمو العلمي والمعرفي، والتكنولوجي الجاري في الـدول المتقدمـة. ولعلَ هذا الذي يتطلب منا التدخل لمواجهة التحديات السابقة الذكر، إضـافة إلى التحدي الأمني والتحدي الحضاري...الخ.

كما يمكن حصر العوامل التي تعيق اكتساب المعرفة والتكنولوجيا في البلدان العربية فيما يلي:[17]

1- السياق المؤسسي داخل الدول العربية كالمؤسسات الوزارية والشركات الصناعية ومؤسسات الإنتاج والخدمات غير مؤهلة وغير قادرة على استيعاب المعرفة القادرة على مواجهة وحل المشكلات المحلية.

2- السياسات والفلسفات التربوية القائمة على التلقين وحشو عقول الطلبة بالمعلومات، والبعيدة تماما عن تعليم التفكير الناقد وعن تنمية روح الإبداع والابتكار.

3- غياب القدر اللازم من الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير، وهذا أمر يرتبط بالقدرة على استيعاب واستهلاك ومن ثم إنتاج المعرفة.

4- تخلف المستوى التكنولوجي داخل مؤسسات الإنتاج والخدمات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي.

رؤية نقدية لاستراتيجيات التعليم والتنمية في البلدان النامية:

إن مفهوم التنمية ظهر في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية في مطلع الستينيات من هذا القرن، وأخذ في الانتشار والتوسع وأصبح موضع اهتمام رجال السياسة والاقتصاد، ولم يخل أي خطاب سياسي أو بحث اقتصادي من عرض مفهوم التنمية... فإذا كان الاستعمار قد مارس سياسة النهب والسلب بالقوة والنفوذ العسكري، فأصبح النهب يمارس اليوم بأسلوب منظم ومتطور في إطار ما يسمى بخطط وبرامج التنمية (الاستعمار الاقتصادي). ومن يدرس برامج التنمية يجد الازدواجية في المفهوم واضحا بين الاستعمار والتنمية فكلاهما وجهان لعملة واحدة.

ولما انكشف الخداع ، لم يجد الغرب بدًا مـن الاعتـراف بمـا وراء المشاريع المشتركة للتنمية المزعومة من نوايا سيئة ومن تخطيط للسـيطرة على هذه الشعوب ونهب خيراتها باسم سياسة العولمة. وكان مـن نتائجهـا تزايد عدد الجائعين في العالم أكثر من أي وقت مضى ومن ثم زيادة نسـبة البطالين، وكذلك تزايد عدد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة ومن ثم زيادة نسبة الأمية في البلدان النامية. فبعد 40 عاما من تطبيق مثل هـذه البـرامج ارتفعت ديون العالم الثالث إلى أكثر مـن 1300 مليـار دولار، وأكثرهـا تراكمات لفوائد الديون المستحقة وليس هذا سوى تعبيرا عن جشاعة الأنظمة الغربية وعدم احترامها لأبسط حقوق الإنسـان. فالتنمية بهذا المفهوم تفتقد إلى أبسط المعايير الأخلاقية والقيم السلوكية التي تؤدي إلى تضامن الشعوب وتعاونها في إطار سياسة دولية تحكمها الأخلاق والمصالح المشتركة.

أ- التعليـم والعولمة والتحديـات الراهنة:

لقد تنوعت مشكلات وقضايا التعليم المعاصر، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في المجتمع الحديث. وجاءت كثيرا من هذه المشكلات لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية، التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر، كما لا تقتصر نوعية المشكلات التي تواجه المؤسسات التربوية والتعليمية على مستوى الدول النامية فقط أو الدول المتقدمة، بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجـها ومظاهرها علي تأدية الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات في جميع دول العالم. ففي الدول النامية على الخصوص كثيرا ما تعبر قضاياها عن مظاهر التخلف والتبعية، ومعوّقات التنمية والتحديث

التي تواجه مشاريعها التعليمية. " كما جاء جزء كبير من هذه المشكلات نتيجة للظروف التاريخية والاستعمارية التي مرّت بها هذه المجتمعات حيث ورثت مؤسساتها التعليمية الكثير من المشكلات التي عرقلت مسيرة التعليم. هذا بالإضافة إلى قلة الإمكانات المادية والتكنولوجية وعدم الاكتراث بالبحث العلمي وأهميته، وغير ذلك من مشكلات متعددة أخرى"[18] .

إن امتلاك العلم والتكنولوجيا في ظل التطوّرات العالمية الحاصلة يتطلب منا إحداث ثورة في التعليم لإيجاد جيل واع بما يدور في العالم، جيل يحافظ على هويته الوطنية وعلى أصالته لمواجهة تحديات العولمة وتداعياتها. فالعولمة واقع لا يمكن تجاهل أثاره المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والسياسية المستقبلية والتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، الأمر الذي يدفعنا غلى البحث عن أنجع الطرق والأساليب للاندماج والتكيَف مع السياسة العالمية الجديدة. ولا يخفى على أحد أن مجال التربية والتعليم هو من الأهداف طويلة المدى التي يريد الغرب التحكم من خلالها في الثروات المادية والبشرية للشعوب الضعيفة. لهذا ينبغي وضع آليات لإصلاح وتطوير التعليم بما يتناسب ومتطلبات واقع العولمة، وهو واقع سيفرض معارف جديدة ومناهج متطورة تتناسب مع متطلبات الواقع ومعطيات السوق.

كما أن التفكير في تطوير التعليم سيلتحم بصورة أكبر بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إليها كل الشعوب. كما يجب أن تنهض المناهج بمسئولية تمكين النشء من التعامل بذكاء وكفاءة مع المتطلبات الحقيقية والمتطورة للمجتمع، بحيث يكون الجوهر الحقيقي للعملية التعليمية هو المشاركة في البحث عن المعلومة وتنظيمها وتوظيفها، ولا بد أن تكون

المناهج في إطار عالمي بمعايير عالمية، توازن بين الحاضر والماضي والمستقبل، وتراعى حق الجيل الجديد في الاختيار. لهذا لا بد أن نفكر بطريقة عالمية، ونتصرف بطريقة محلية بحيث يكون البعد العالمي جزءا أساسيا من تفكيرنا.

إن التغيير المنشود بإيعاز من الغرب يهدف إلى مس العناصر الأساسية في تكوين الإنسان وتوجيهه وجهة معينة تتفق وتقترب من تصوَراته وتوجهاته، وهذا يعني التخلَي عن المقومات الأساسية للشخصية الوطنية والانصهار في ثقافة الغرب بدعوى نبذ التخلف وتحقيق الحرية والديمقراطية المزعومة. فنحن بحاجة ماسة إلى التغيير، لكن دون المساس بمبادئ ومقومات الأمة التي تميز مجتمعنا عن بقية المجتمعات، إذ يجب التأكيد على أهمية تفعيل كل الطاقات المادية والبشرية والوسائل العلمية مع الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية وغيرها من مقومات التحضر والتقدم. فمنظومة التربية والتعليم العربية في حاجة ماسة إلى التطوير، ومدرسة المستقبل يجب أن تكون مدرسة أصيلة تؤمن بالتغيير والتطوير، مدرسة متصلة عضويا بالمحيط الاجتماعي، وبمؤسسات الثقافة والإعلام، تضرب بأنشطتها في أعماق المجتمع وتمتد لكل من يستطيع أن يساعد في إعادة صياغة عقل الأمة ووعيها.

جاء في كتاب **فوكوياما** " **الثقـــة** " المترجم إلى العربية، أنه مـــع بـــروز أهمية و قيمة التعليم وانعكاساته المهمة على المجـــال الاقتصـــادي (زيـــادة العوائد)، وعلى المجال الاجتماعي (ارتفاع مكانة المتعلمـــين الاجتماعيـــة)، وارتفاع قيمة التعليم إلى مستويات غير مسبوقة. كما أن ارتفـــاع مســـتويات

التعليم أحدث تفاعلات اجتماعية وسياسية كبرى إلى جانب التفاعلات الاقتصادية، و يتجلى ذلك في مجال الحراك الاجتماعي الذي تشهده المجتمعات اليوم[19].

كما يؤكد **فوكوياما** على أن زيادة التنافسية العالمية في ظل ثورة المعلومات والعولمة سوف تجبر المجتمعات على الاهتمام " **بكيف وكم برامج التعليم والتكوين**"، وهو الأساس لرفع معدلات أداء رأس المال البشري أو التنمية البشرية لمواكبة المتغيرات العصرية." وأجرى فوكوياما مقارنة بين برامج التعليم والتدريب المتنامية في جنوب شرق آسيا التي أسفرت عن تجربة تنمية ناجحة، و بين برامج التعليم والتدريب غير الموفقة في أمريكا اللاتينية والتي أدت إلى تعثر برامج التنمية في هذه الدول[20] .

ويعود ضعف الدول النامية وعدم قدرتها على التحكم والسيطرة على التطور العلمي والتكنولوجي إلى عدم كفاءة نظامين رئيسين وهما: نظام التعليم، ونظام البحث العلمي في الدول النامية عامة والعربية على الخصوص، ويمكن الاستدلال على ذلك " بتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2003، والذي يشير إلى أن إسهام الدول النامية في البحث العلمي على المستوى العالمي قد تقلص من 6 % خلال الثمانينات إلى 4 % فقط خلال التسعينات، وبشكل عام فإن تكنولوجيا المواصلات والاتصالات إن أحسن توظيفها واستغلالها يمكن أن تكون أداة فعالة للتنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية البشرية، وهي التنمية المفتاحية لكل أنواع التنمية الأخرى "[21].

وإذا كانت التنمية المعلوماتية تنطوي على تحديات مادية وبشرية، علمية وتكنولوجية بالنسبة للدول النامية قد يصعب التنبؤ بها، فإنها تقـدم فرصـا عديدة لدفع حركة التنمية وتجاوز التخلف، وتحقيق التقدم الاقتصادي وزيادة قدرة النظم التعليمية على استثمار وتوجيه وتنمية الموارد المادية والبشـرية. لكن هذا يتطلب نظرة نقدية للسياسات التربوية والتعليمية المتبعة. كـل هـذا يؤكد على أن التقدَم العلمي والتكنولوجي أيا كـان نوعـه يـرتبط بسـياق المتغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع. إن التحديات المعاصـرة تسـتوجب البدء بتقييم موضوعي وواقعي للإمكانات العربية، وتطوير إستراتجية متكاملة تقوم على التعاون الفعَال والمشاركة الايجابية في مسـيرة الثـورة التقنيـة ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيا الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا نحن العرب تجاوز هذه الأوضاع المتردية وتشكيل مستقبلنا بأيدينا. وعليه " فثمة تساؤلات وتساؤلات، وإعادة نظر، ونقد ذاتي لاستيعاب دروس العلم والعمل والبحث عن أساليب وطرق عمل جديدة، تلك هي سبل التقـدم وتحقيق أهداف التنمية الشاملة "[22]

عموما إذا كان حاضر الفكر التربوي يشكل انحطاطا بالنسبة لماضيه التربوي، فإن مستقبل هذا الفكر يجب أن يتحقـق عبر عودة لا مشروطة إلى نقطة البداية، قصد استدراك وتعويض ما ضاع في الفترة الفاصلة بين ذلك الماضي الحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية، حيث توجد تلك السلسلة من المبادئ والمباحث التربوية التـي صاغهـا مفكرون كبار، أمثال: **ابن سحنون، والقابسي، والغزالي، وابن خلدون وغيرهم من قمم الفكر العربي**، لمعالجة هذا الحاضر التربوي المتأزم الذي يشكوا من عدة نواقص

وعلى رأسها الكم المعرفي الممل والحشو المعلوماتي الرهيب اللذان يميزان محتويات المناهج والبرامج التعليمية، وذلك على حساب الانتقاء النوعي للمعارف والمعلومات، وتدبيرها المعرفي الهادف كونها منقولة عن مناهج تربوية غربية بعيدة كل البعد عن المشاكل والتحديات الحقيقية التي تواجه مجتمعاتنا العربية [23]. من هنا تأتي ضرورة تبني سياسة تعليمية وإستراتيجية تنموية، ومحاربة كل ما من شأنه أن يعيق تحقيق الأهداف المسطرة، وتعطيل الطاقات البشرية على النمو والابتكار وأداء دورها المنوط بها وفق فلسفة تربوية وتعليمية واضحة المعالم والأهداف.

ب ــ إستراتيجية التعامل الناجع ع العولمة :

على دول العالم الثالث التعامل مع هذا الواقع الجديد بكل موضوعية وعقلانية، إذ لا يمكن التعامل مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بمنهج ومقاربة كأي دولة عادية بغض النظر عن قوة وحجم ونفوذ هذه الدولة وهيمنتها على العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. رغم أن المنطق السليم والأعراف الدولية ترفض سياسة القوة والهيمنة، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح إستراتجية عليا تعكس قوتها العالمية، وتدفعها لتجاوز حدود السيادة والعقلانية، إذ لم تعد السياسة تتقيد بالأخلاق، ولهذا يجب التعامل معها بمقاربة واقعية، والعمل على توفير شروط وأساليب التكيَف مع هذا الوضع بما يخدم المصالح المشتركة. فالدول الآسيوية وبعد أن أدركت فلسفة هذه السياسة العالمية استطاعت أن تتعامل مع هذا الوضع وتستفيد منه أو على الأقل التخفيف من تأثيره السلبي لوضع الأقوى في إطار خدمة التنمية المحلية، والعمل على اكتساب آليات التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية استطاعت في الآونة الأخيرة أن تثبت منطلقات هذا التوجه والذي من مظاهره: دعم الاستثمار الأجنبي، تشجيع الشراكة والانسجام مع المقاييس الدولية في التعامل الاقتصادي والتجاري بما فيها التعامل مع منظمة التجارة العالمية (GAT)، واتباع سياسة عقلانية وترشيد الموارد المالية خدمة لأهداف التنمية المحلية وتسوية الديون الخارجية وتحسين مستوى المعيشة [24]. وعليه فإن إمكانية التعامل مع العولمة بمقاربة إيجابية دون المساس بمقومات الأمة وثوابتها يتوقف على عوامل كثيرة منها: [25]

1 – ترتيب البيت من الداخل، أي تحديد القدرات وتشخيص المشاكل وتصنيفها، إذ لا يمكن الدخول في العولمة دون وجود سياسة اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم والأهداف. ففي ظل التوجه الليبرالي مثلا لا يمكن إقامة اقتصاد سوق بدون بنوك لها صلاحيات وممارسات ليبرالية مع ضرورة توجيه وتحكم الدولة فيها لحماية العلاقات والاحتياجات الاجتماعية.

2 – معالجة المشاكل الداخلية بموضوعية وثبات تجنبا للوقوع في أخطاء تؤثر سلبا في مسارها التنموي، وتبني التجارب الايجابية التي جسدتها دول أخرى.

3 – تفعيل العلاقة بين التعلم والتنمية، باعتبارها وجهين لعملة واحدة لابد من تفاعلهما وتكاملهما، هذا إضافة إلى وجود إدارة تؤمن بالإصلاح والتغيير والتطوير، وكفاءة عالية في فهم آليات وتقنيات هذا التغيير. وبالمقابل إذا لم يتم تكوين أجيالا بقدرة عالية تقنيا وعلميا لا يمكن خلق إدارة عصرية تساير التطور العالمي السريع... وهذا المنهج تبناه ساسة بعض الدول ووفقوا في

الدفع ببلدانهم إلى مصاف الدول المتطورة كما هو الحال في تايوان وماليزيا وإندونيسيا وغيرهم. هناك إذن خلاف كبير بين الدارسين والمحللين في النظر إلى الطريقة التي ينبغي إتباعها للتعامل مع ثقافة العولمة أو لدرء خطرها على الدول المتخلفة. فمنهم من يرفضها باسم عولمة بديلة لم تتضح معالمها بعد، ولا كيف يمكن الوصول إليها. ومنهم من ينادي بالعكس بالانخراط السريع والكامل فيها لما تتضمنه من فرص وإمكانيات للتقدم والنمو ومسايرة تطورات العصر.

ففي بلدان العالم الثالث عموما ومنها البلاد العربية لقد أصبح من الواضح أن موقفها من العولمة ينحو نحو المقاومة والمواجهة، وأن هذه المواجهة تتخذ شكلين رئيسيين. **الأول** هو المقاومة عن طريق تجاهل ما يجري واعتباره حركة خارجية لا تعنينا وغير ذات أهمية مع السعي إلى الحفاظ على البنيات والهياكل التقليدية المعروفة. أما **الثاني** فهو مواجهتها باسم عولمة بديلة تحل محلها، والمطلوب هنا هو إدراك التناقضات والتوترات العميقة التي تثيرها العولمة، والسعي في إطار عمل ديمقراطي يستوعب نشاطات فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة ومتعددة، ويتطلع إلى بناء أسس مؤسسات دولية جماعية وفي إطار تكتلات إقليمية، إلى تغيير شروطها وآليات عملها بما يضمن إنقاذ المصالح المشتركة، والاستفادة من هذه الإمكانيات ذاتها من أجل تطويره وتعميق أسس التعاون والتضامن بما يتفق واحترام القيم الإنسانية الأساسية من تفاهم وعدالة ومساواة وكرامة وحرية.

إن الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع فلسفة العولمة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، أي فلسفة ذات طابع موضوعي نابع من موضوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي الإستراتيجية التي تستطيع أن تقي البلدان الضعيفة (الدول النامية) مخاطر العولمة وتحول هذه البلدان إلى عامل فاعل وقوة مؤثرة في ميزان القوى بحيث يحسب لها حسابها بين القوى الدولية التي تقرر مصير التحوَلات العالمية. ولا يمكن لهذه البلدان أن تفرض وجودها وتصون كرامتها بين الأمم في ساحة السياسات الدولية، وهذا الصراع الحضاري إن هي بقيت بعيدة عما يجري في العالم من تحولات عميقة وخطيرة لا يمكن إغفالها.

الخاتمـــة:

يمكننا التصريح في النهاية بأن تحقيق مثل هذه الأهداف السامية يقتضي من المختصين تثمين الدور المستقبلي للنشء وذلك بفتح مجالات جديدة لمواكبة متطلبات الواقع ومتغيراته. ولبلوغ تلك الغاية يحتاج ذلك إلى إتقان التعليم في جميع مراحله، وتفعيل دوره في المجتمع ليكون قادرا على دفع حركة التغيير والتنمية المطلوبة التي تواكب تطورات العصر. لأننا أمام تحديات داخلية وخارجية وخاصة المستقبلية منها، تحتم علينا إعادة النظر في المسار الذي تنتهجه سياستنا التعليمية في إعداد وتكوين أجيال قادرة على مواجهة التحديات. وكل ما في الأمر أننا بحاجة إلى بناء منظومة تعليمية ووضع استراتيجية تنموية تتلاءم مع متطلبات المجتمع واحتياجات السوق... نحن اليوم أمام ثورة علمية وتكنولوجية وعالم متطور لم يعد فيه مكانا للضعيف والمتخاذل، ولا للمتزمت والمتعصب. خاصة إذا علمنا أن ثقافة

العولمة لم تعد ترتبط بعالم الاقتصاد فقط بل طالت جميع جوانب الحياة بما فيها الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى التربوية منها.

قائمة المراجـــع :

1- محمد فائــق: **حقوق الإنسان والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000 ، ص 108.

2- شبل بدران : **التربيـــة والمجتمـــع**، دار المعرفة الجامعية ط1، الإسكندرية، 2003، ص.195

3- مصطفى محسن : **التربية وتحولات عصر العولمة** ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، المغرب، ص ص40-47.

4 - Georges Gurwitch: **la vocation actuelle de la sociologie** (antécédents et perspectives), T.II, 3ed. Paris, 1969, PP.464 – 465

5- نور الدين زمام : **معضلات التفسير السوسيولوجي (واقع سوسيولوجا العالم الثالث)**، مقال مقدم للملتقى الوطني الأول حول: "علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات ؟ " وهران أيام 04 ، 05 و 06 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .

6- نبيل السمالوطي: **التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي**، دراسات إسلامية نصف شهرية ، العدد 112، القاهرة، 2004، ص 18.

7- سعيد إسماعيل علي: **التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين**، عالم الكتب، القاهرة 1988، ص ص118- 119.

8-محمد لبيب النجيجي : **الأسس الاجتماعية للتربية**، دار النهضة العربية للنشر، ط7، بيروت، 1978 ، ص .14

9-نبيل السمالوطي: مرجع سابق ، ص 23 – 24 .

10- المرجع نفسه، ص 15- 18.

11- المرجع نفسه، ص.81

12- المرجع نفسه ، ص 82 .

13- المرجع نفسه، ص99 .

14- عصام النقيب: **دور التعليم في التنمية والتغير في الوطن العربي**، المستقبل العربي، الســنة الثامنــة، العدد 81. نوفمبر 1975، ص.58

15- المرجع نفسه، ص .59

16- نبيل السمالوطي : مرجع سابق، ص56- 62 .

17- المرجع نفسه، ص 80 .

18- عبد الله محمد عبد الرحمان: **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1991، ص 215.

19- نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 42.

20- المرجع نفسه، ص.49

21- المرجع نفسه، ص.71

22- محمود عبد الفاصل: **الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل(نظرية تقويمية)**، عالم الفكر، المجلد17، العدد 4، 1977، ص .85

23- عبود عبد الغني: **التربية ومشكلات المجتمع**، دار الفكر التربوي ، 1980، ص95.

24- إسماعيل دبش : **مقاربة واقعية للعولمة**، رسالة جامعة سطيف، العدد الأول، جانفي 2004 ، ص.67

25- المرجع نفسه، ص 68 – 69.

تفعيل دور عملية الاتصال في الأسرة الجزائرية في ضوء التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة

الدكتورة: سعيدي/ بشيش فريدة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار- عنابة

الملخَّـص:

نقدم في هذا المقال إطلالة علمية وصفية تحليلية من زاوية سوسيولوجية تربوية تعالج أثر التغيرات الاجتماعية الحادة والاقتصادية والثقافية في المجتمع الجزائري وانعكاساتها على عمليات الاتصال والعلاقات بين أفراد الأسرة الجزائرية المعاصرة.

الكلمـــات المفتاحيـــة: الأسرة ـ الدور ـ الاتصال ـ التحولات ـ التربية - التغيرات.

Résumé :

Cette contribution tente d'apporter une vue d'analyse descriptive scientifique, d'un angle sociologique éducatif, aborder l'impact des changements sévères économiques, culturelles et sociales de la société algérienne et son impact sur les pratiques de communication et les relations entre les individus de la famille contemporaine algérienne.

Mots clés: famille – rôle – communication – mutations - éducation - changement.

Abstract:

This article provides a scientific, descriptive and analytical study, from a sociological angle, that addresses the educational effect of the sharp social, economic and cultural changes and their impact on communication strategies and the relations hips between family members in contemporary Algerian society.

Keywords: family – role – communication – mutation – changes – education

لقد شهد المجتمع الجزائري مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاتصالية أثرت على كل المنظومات الاجتماعية السائدة فيه. ومن بين هذه المنظومات الاجتماعية "**الأسرة**" التي تعتبر نواة كل المنظومات الأخرى، حيث أن كل عضو منها لا يمكنه أن يتهرب عن واجباته إزاءها، بينما يستطيع ذلك في أي نظم أخرى في المجتمع.

لكن نتيجة لدخول المجتمع الجزائري في مرحلة الحداثة وإنشاء المؤسسات الاجتماعية الحديثة، انتقلت بعض وظائف الأسرة التقليدية إلى هذه المؤسسات، ومن هنا طرأ على وظائفها بعض التغيرات الكمية والنوعية؛ حيث أصبحت للفرد قدرة كبيرة من الحرية داخليا وخارجيا، كما أن وسائل الإعلام والاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة يعيش الناس فيها بلا حدود جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية بحيث لا تقع حادثة إلا وشهدها الناس وخاصة بانتشار الأطباق اللاقطة أين تعرضت جميع الفئات العمرية ، خاصة الشباب والأطفال، للإعلام الوافد عبر الفضائيات. كل ذلك جعل الأسرة المعاصرة غير قادرة على متابعة وتوجيه وتنشئة أبنائها التنشئة السوية التي تتجاوب مع قيمها الأصيلة.

ولما كانت عملية التنشئة الاجتماعية هي العملية الرئيسية التي تقوم من خلالها الأسرة بنقل ثقافة المجتمع وقيمه ومعاييره من السلف إلى الخلف، إذ يقوم الآباء بترسيخ التراث الثقافي المجتمعي بما فيه من أفكار وعادات وتقاليد ولغة ودين...الخ للأبناء حفاظا على مقومات المجتمع وأصالته، فإنه غالبا ما يتعارض هذا الترسيخ والتأصيل مع معطيات التجديد التي تحملها تيارات التفتح على الحضارات الغربية من خلال ما تصوره وسائل الإعلام للشباب من مثالية الحياة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات، والتي عادة ما تتعارض مع عادات مجتمعنا، هذا ما يفتح هوة بين الآباء والأبناء في

الأفكار والآراء والطموحات؛ إذ يختلف مدى تقبل كل طرف لهذه المظاهر، وهذا يؤثر في دور الاتصال داخل الأسرة مجسدا في فقدان الحوار والتشاور والحاجة إلى إيجاد مساحات مشتركة للتفاعل في تطوير أساليب الإقناع، للحفاظ على تماسك العلاقات الداخلية للأسرة دون المساس بخصوصيات المراكز والأدوار داخلها. حيث تعتمد التربية الحديثة على النقاش والحوار كأساس للتفاعل الاجتماعي بين طرفي العملية، كما تحترم روح الإبداع والفروق الفردية بين الأشخاص، وتقف ضد أساليب القمع والتسلط في توجيه الجيل النامي، لا سيما أمام ما يشهده العالم ككل من تفتح وتطور اجتماعي/ثقافي ومناداة بحقوق الإنسان ووعي الجيل الجديد بكل ذلك...

غير أن الازدواجية بين الأصالة والمعاصرة عمل على تهميش وتدهور ملامح ثقافة الأسرة الجزائرية حيث اضطرت إلى مواكبة الأوضاع السائدة وأصبح أعضاؤها يولون أهمية بالغة للمظاهر الحضارية والكماليات والشكليات والتفاخر والتباهي، وذلك من أجل تحقيق مكانة اجتماعية معينة، ونتج عن ذلك صراع حاد وعميق بين جيل الآباء وجيل الأبناء مما أوجب تمرد الأبناء وخروجهم عن حدود طاعة الأولياء، فأصبح أفراد الأسرة كل واحد ينتهج نهجا خاصا به، فصار الاتصال الأسري شبه منعدم أحيانا. مما أدى إلى استقلال الأبناء في اتخاذ قرارات مصير حياتهم؛ إذ كثيرا ما تكون توجيهات الأولياء غير معبوء بها، فالأبناء يستطيعون مناقشة أو معارضة أوليائهم إذا اقتضت مصلحتهم ذلك.

ولتفادي الصدام والنزاع بين الجيلين لا بد من انتهاج مبادئ التربية الحديثة واستخدام تقنيات الاتصال والتحاور بين الآباء والأبناء للحصول على انسجام داخل الأسرة الجزائرية. وهذا ما نحاول إبرازه في هذا المقال العلمي

من خلال تحديد العلاقة بين وجود الاتصال داخل الأسرة ومدى حدة الصراع بين الآباء والأبناء داخل أهم مؤسسة تربوية في المجتمع.

ويدعونا هذا التحليل إلى الوقوف على أهمية تفعيل دور الاتصال كوسيلة للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد أو التبادل المشترك للأفكار والآراء. كما يعرفه " **مارتن أندرسون**": أنه " العملية التي من خلالها نفهم الآخرين ويفهموننا". فالاتصال عملية توفر للأفراد مناخا للتعاون والتفاعل وأيضا للصراع [1].

فالتفاعل يوحي بحركية وتأثير عناصر الاتصال فيما بينها، وكل عملية اتصالية لابد أن تتكون من مرسل ورسالة وقناة ومستقبل.

وعليه نستطيع القول أن طرفي العملية الاتصالية ليسوا أحرارا في سلوكاتهم ولكنهم يتأثرون بموقعهم في النظام الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه، ولهذا فهناك ضرورة للمعرفة التامة لهذا النظام الذي يدورون في فلكه والنسق الثقافي الذي في إطاره تتم عملية الاتصال، والمعتقدات التي تسيطر عليهم والأنماط السلوكية المقبولة وغير المقبولة في الجماعة، وانعكاس ذلك على طموحاتهم وتوقعاتهم. كل هذه المؤشرات تحدد القيمة الفعلية للعملية الاتصالية ومدى قدرتها على إحداث التأثير الإيجابي أو السلبي في الطرف الآخر.

ولذا فالاتصال الأسري يتمثل في العلاقات الأسرية، وهي تلك الرابطة الموجودة بين فردين أو أكثر بحيث يستلزم تغير إحداهما تغير الآخر، أوهي حالة من الاستجابة المتبادلة بين جماعتين أو أكثر بحيث يمكن لكل منهما أن يستجيب فورا أو يتعاطف مع الآخر، وتكون مبنية على مجموعة من الأفكار والاهتمامات والعواطف[2].

وهكذا يمكن القول أن تأثير الأسرة في تنمية شخصية الفرد يقوم على حساب علاقات اجتماعية، تتحكم فيها طبيعة الظروف الأسرية والمحيط الخارجي وما تشمله من مقومات مادية ومعنوية، وما تتضمنه من علاقات واتصالات بين الوالدين والتي قد تتسم بكثرة الخلافات والشجارات، والذي قد يضعف من الرقابة الأسرية ويقلل من العناية بالأبناء خاصة وأن المؤسسة الأسرية قد أصابها نوع من الخلل؛ إذ أصبحت سرعة التحول فيها قوية على كل الأصعدة مما جعلها غير قادرة على توفير الحياة الطبيعية السوية لأبنائها.

وعليه فالاتصال الأسري يتمثل في الحوار والمناقشة والمتابعة والرعاية الوالدية وفي التنشئة الأسرية السوية. غير أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في عملية الاتصال أو التفاعل الأسري أهمها الوقت المتاح للتفاعل، فقد يكون وقت اللقاء كبيرا لكنه خال من التفاعل (الحوار) مثلا إذا كان هذا الوقت مصرفا في مشاهدة التلفاز أو الانعزال في غرفة ثانية...

ويقودنا التحليل السوسيولوجي إلى الوقوف على أهمية تحليل العلاقة بين التنشئة الاجتماعية ودور الاتصال حيث تتمثل التنشئة الاجتماعية في الأساليب التربوية الأسرية أو الوسيلة التي يتبعها الآباء في تلقين وتوريث أبنائهم القيم وصيغ السلوك المتنوعة التي تجعلهم يتوافقون وهذا الصنف من الأجيال[3]. وتتميز هذه الأساليب إما بالتسلط أو المرونة والتسامح ، فهذه الأساليب هي تصرفات معينة يتخذها أو يسلكها الآباء في مواقف التنشئة الاجتماعية.

لقد أثبتت الدراسات أن هناك ثلاثة أنماط من السلطة داخل الأسرة: وهي الأسلوب الأوتوقراطي، الأسلوب الديمقراطي والأسلوب التسيبي.

ـ فالأسلوب الأوتوقراطي أو التسلطي في المجتمعات التقليدية الملتزمة يتمثل في تشديد الرقابة على الأبناء والتحكم في أدق تصرفاتهم وإملاء الأوامر عليهم وعدم التساهل معهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطرف في مراقبة الأبناء أمر سيئ وله تأثير على سلامة التنشئة الاجتماعية.

ـ أما أسلوب التسيب؛ ويعرف أيضا بالنمط المهمل أي إهمال الطفل وعدم إشعاره بالرعاية الوالدية والاهتمام به ، ويتطابق مع مضمون الأسلوب شديد التسامح أي الفوضوي واللامبالي[4].

ـ أما الأسلوب الديمقراطي هو أسلوب مرن والمقصود بالمرونة أن يستجيب الفرد للبيئة الجديدة استجابات ملائمة تحقق التكيف بينه وبين هذه البيئة، فالأب يتصرف مع ابنه وفق ما يتطلبه الموقف. فإن كان الطفل متفهما، فالأب يترك له حرية التصرف، ولا يتدخل فيه ولا يتعرض له. أما إذا كان الطفل غير متفهم الموقف، لا ينفذ ما يطلب منه أو ما ينهى عنه أو يتصرف تصرفات غير لائقة... فالوالدان هنا يغيران اتجاههما معه وينبهانه إلى ما هو مطلوب منه وقد يلومانه أو يوبخانه ولكن بعد تأن ومتابعة ومراقبة حتى يصلا إلى الحل الملائم وحسب ما يقتضيه الموقف [5].

ومهما يكن من أمر هذه الأساليب الجارية في إطار التسلط أو التسامح فنحن دوما أمام أشكال من المعاملة التي يتبناها الآباء إزاء أو أثناء الاتصال أو التوجيه مع أبنائهم.

من أجل ذلك كان الاتصال الفعال في العلاقات الأسرية من أهم عوامل التماسك الداخلي للأسرة السليمة المستقرة وينعكس على الأسرة بالطمأنينة في علاقاتها في ما بينها.

والاتصال الفعال في أية علاقة أسرية يعكس لنا أن حياة هذه الأسرة متزنة انفعاليا واجتماعيا وأن هناك علاقة حميمية بين أفرادها [6].

ومن أجل أن ينعم الأبناء بالحياة الأسرية السعيدة والاستقرار الأسري لا بد من التواصل الإيجابي معا والذي يمثل فيه الوالدان العمود الفقري في تمديد عملية التنشئة الاجتماعية سلامته وسويته وهما القدوة الحسنة للأبناء.

ولكي يتم ذلك التواصل الفعال على الأولياء أن يعطوا فرصة للتواصل لأبنائهم عن طريق السماع لهم بمحاولة الأخذ والرد معهم والحوار حين يتحدثون، وعدم إقحامهم ومحاولة إحباطهم وتقليل رغبتهم بالتواصل معهم عن طريق عدم اهتمامهم لما يقولون أو ما يفعلون.

وعليه فمتابعة الابن والبنت وتوجيههما من حين لآخر هو ما يفترض أن يلتزم به الآباء في تنشئتهم لأبنائهم.

إذا فالأسرة كجماعة اتصالية أولية تعلم أبنائها بناء علاقات التحاشي والتقدير والتنبؤ بالسلوك عند التعرض لمواقف اتصالية معينة، إذ يستخدم القائمون بالاتصال الإشارات في مواقف اتصالية بعينها أو يلتزمون الصمت أو يغادرون المكان أو يعدلون الموقف بإضافة ألفاظ لتدارك العائق الاتصالي. وكلها ممارسات و ميكانيزمات مؤطرة اجتماعيا(7).

وتجدر الإشارة إلى أن التشدد في مراقبة الأبناء أمر سيء وله تأثير على سلامة التنشئة الاجتماعية، فسواء الإفراط في المراقبة والتحديد أو اللامبالاة بعلاقات الابن خارج المنزل كلاهما قد يتسبب في الإساءة إلى علاقته بوالده من جهة وعلى سلوكا ته من جهة أخرى، وهذا النمط من الأسر هو ما يطلق عليه الأسر الأوتوقراطية والتي تنتهج أسلوب الأمر وتتوقع الطاعة والامتثال بشكل مباشر وكلي. ولكن هذا الأسلوب لم يعد يتماشى مع تطلعات شباب اليوم إذ أنهم فئة متحررة، تعتز بشخصيتها ونمط تفكيرها وتنحاز للأفكار الشبابية الدائرة فيما بينها، خصوصا وأنها تتطلع إلى نمط الأسرة المعاصرة

(كما في المجتمعات الغربية)، الذي يحتكون به عن طريق مختلف وسائل الاتصال التي انتشرت بشكل كبير، فهم يأملون في حياة أسرية أكثر تفتحا وفي نسق قيمي خاص بهم يساعد على تهيئة الأسرة للبيئة الصالحة لنمو شخصية أبنائها و ما تمنحه من دفء عاطفي و شعور بالأمن و الطمأنينة وتلبية الحاجات المادية ، كما يتمثل دورها في تحفيز الأبناء وتشجيعهم بالكلمة الطيبة و التوجيه السديد ، كما تعمل على بناء الثقة في نفوسهم وإثارة التفكير العلمي لديهم بحرية عن طريق الحوار والمحادثة ، و تدريبهم على الاعتماد على النفس و تحمل المسؤولية والمشاق و مواجهة الأمور الصعبة والصبر عليها.

كما تعودهم التعلم الذاتي عن طريق البحث والاستكشاف والتجربة والملاحظة و التدريب و تعلمهم التخطيط لأهدافهم و مراجعة أعمالهم و كل ذلك بما يناسب ونمو مراحلهم العمرية .(8)

كما تقوم الأسرة بدور بارز في بناء الاتجاهات الإيجابية، و المشاعر النبيلة لدى أطفالها والمتمثلة في احترام الكبير، والعطف على الضعفاء، ومساعدة المحتاجين. و للأسرة دورها في غرس القيم والمبادئ الإيمانية والأخلاقية في نفوس أطفالها، و في تعليمهم أنماطاً من السلوك الصحيح كسلوك: التغذية، والعناية بالنظافة، و الصحة، والمحافظة على البيئة، وترشيد الاستهلاك، والاتصال الاجتماعي، و ممارسة الحرية في إطار المحافظة على حقوق الآخرين وغيرها.

فإذا كانت الأسرة دائمة الملاحظة و الإشراف على سلوك أبنائها ، فإنها ستنتظر منهم تصرفات سوية أو خاطئة، فإذا أعقب هذه الأخطاء توجيه سديد مع المتابعة الدائمة فإن الأسرة ستحصد بدون شك آثارا تربوية طيبة

من طرف أبنائها .مع ما للتربية الروحية من أهمية في خلق السلوك السوي المعتدل لدى النشء.

فالأسلوب الذي تلقى به الفرد هذه العملية هو محدد أساسي لمدى فعاليتها وصمودها أمام المؤثرات الأخرى، وبالتالي مدى تسببها في قيام الصراع؛ إذ أن إقناع الفرد وتشبعه بقيم أسرته يلعب دورا كبيرا في المحافظة عليها، في حين أن التمسك السطحي بها قد لا يصمد أمام أول فرصة لرواج التغير غير المحسوب أو المتوقع؛ حيث يهتز أمام أي تيار قيمي عابر،

إذا فالتنشئة الأسرية السليمة هي التي تزود أبناءها بالقيم الأساسية وتسلحهم بالقدرة على تقبل المستجدات والتكيف مع الأوضاع مقابل القدرة على الاختيار والتحديد الأنسب والأصلح لما يراه مناسبا لنمط حياته، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي التواصل وانتهاج أسلوب الحوار أي وجود اتصال فعال وبنَاء داخل الأسرة[9].

فالتنشئة الاجتماعية إذن ليست قالبا يصوره الأشخاص وفق موازين محددة، إنما هي مقاييس يتسلح بها الفرد للتفاعل مع مجتمعه مع إبقاء هامش لظهور السمات الخاصة بشخصيته وقدرته على الاختيار والتأقلم، ويجب مراعاة كل ذلك لتفادي الصراع.

وعليه فالأسلوب المتبع في عملية التنشئة الاجتماعية يحدد نوعية العلاقة الأسرية مع الإشارة إلى أن أسلوب السلطة داخل الأسرة قد تطور ولكنه لا يزال أحادي القرار, كما أن أساليب التنشئة الاجتماعية غير متجانسة، ومعدل التغير داخل الأسرة متفاوت، بحيث لا يوجد خط واضح لهذه العملية، كما أن العديد من الأسر لا تزال تستخدم العقاب الجسدي والأسلوب الخشن في التعامل مع أبنائها.

ولا يفوتنا في هذا المجال الإشارة إلى أهمية علاقة التنشئة الاجتماعية بصراع الأجيال كعملية مستمرة، وتمثل بعدا هاما في التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين الأجيال، والتي تبدأ من فترة المراهقة يصبح الشاب على قدر أكبر من النضج، فتكون له توجهات وأفكار خاصة ولم تعد عملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة له كما في السابق في أمور بديهية وملموسة بل أصبحت تمثل عمليات عقلية ونسبية كالأخلاق والدين والقيم والعادات...، كما أنه يكتسب علاقات جديدة ومتنوعة، ويمارس عمليات اتصالية عديدة تساهم في تكوين شخصيته(الأصدقاء، الإعلام، المجتمع، المدرسة...)[10]، وبوجود هذه الأطراف كلها لم يعد الابن صفحة بيضاء يكتب عليها الأبوان ما يريدان، بل يصبح كائن مستقل بذاته له شخصيته التي يجب احترامها ومراعاتها، وهذه عملية دقيقة ومعقدة ينشب خلالها الصراع، خصوصا إذا لم يتم التعامل معه بأسلوب مرن ولم تكن وسائل التنشئة على المستوى المطلوب من التأثير والنجاعة بحيث تحقق الغرض مع تفادي الصراع أو تخفيفه، فتدخل بذلك عدة متطلبات والتي تطورت بتطور مظاهر الحياة المعاصرة كتطور سلطة الأب داخل الأسرة باعتبارها محددا لأسلوب المعاملة وصولا إلى أنواع العلاقات بين الآباء والأبناء ودورها في تنشئة الأبناء، كما قد يتدخل المستوى التعليمي للأبوين في هذه العملية.

وهكذا يعتبر التطرف في مراقبة الأبناء أمرا سيئا وله تأثير على سلامة التنشئة الاجتماعية والتي قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، سواء الإفراط أو المراقبة أو التحديد أو اللامبالاة بعلاقات الابن خارج المنزل، كلاهما قد يتسبب في الإساءة إلى علاقته بوالديه من جهة، وعلى سلوكا ته من جهة أخرى، فهذا النمط التسلطي والذي ينتهج أسلوب الأمر ويتوقع الطاعة، فقد نبه إليه الباحثون والعلماء والفلاسفة منذ الأزل لأنه يعرقل مسيرة المجتمع،

ويحط من قيمة الإنسان ويقمع عملية الإبداع والاندفاع لدى الإنسان أو الطفل فما بالك اليوم وقد أضحى العالم مختزلا في شاشة تلفاز لم يعد يتماشى مع تطلعات شباب اليوم إذ أنهم فئة متحررة، تعتز بشخصيتها ونمط تفكيرها وتتطلع لنمط الأسرة المعاصرة التي تمتاز بتفتح أكبر.

ومن الواضح عدم وجود خط تربوي واضح بين الأسر، ولعل وجود نمطين أو أكثر من أنماط التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، قد يكون بدوره عاملا لقيام الصراع، إذ أن الشباب الذين يحتكون ببعضهم ويلاحظون الفروق في معاملة الآباء بين الأسرة والأخرى قد يلجئون إلى عقد المقارنات بينهم وسخط البعض منهم على نمطهم المعيشي والرغبة في تغييره وبالتالي الدخول في صراع مع آبائهم بغية إظهار استيائهم ورفضهم للأسلوب الذي يقابلونهم به.

وعادة ما يصر على إجراء مقارنة بين ماضيهم وحاضر أبنائهم. غير أن الأبناء لا يحبون ذلك لإيمانهم بالفرق بين الجيلين، ولا يودون إعادة إنتاج أفكار الجيل السابق، بل تجديدها وتعديلها. وهنا يلعب أسلوب الوالدين في التعامل مع أبنائهم دورا كبيرا في علاقاتهم، كما نلمس مشاكل الاتصال داخل الأسرة وعدم الاكتراث لأهميته عن طريق غياب الحوار، رغم اهتمام الآباء ببعض تفاصيل حياة أبنائهم خصوصا علاقاتهم المختلفة، أماكن ترددهم، أوقات خروجهم...ومع ميل الشباب للانطلاق والإبداع والتواصل تتصارع الفئتان حول السلوكات اليومية التي يتطلبها النمط المعيشي لكل منهما.

مع العلم أن للمستوى التعليمي للأبوين بالغ الأثر في تعاملهم مع أبنائهم من خلال انتهاجهم أسلوب الحوار والنقاش واحترام رأي الابن تفاديا لقمع الأبناء وحرمانهم من التعبير عن الرأي داخل المحيط الأسري. وعلى العكس من ذلك نجد الفئات الشبانية تتواصل فيما بينها وتتحكم أكثر في أساليب الاتصال

الداخلي ضمن جماعات الرفاق، حيث نجد نوعا من وحدة الجيل بين الشباب، تجعلهم يميلون إلى عقد صداقات مع أفراد من نفس السن، تدعمها اهتمامات مشتركة. فالغالب لدى الفئات الشبانية هو الإجماع على نفس الاهتمامات والإيمان بنفس القيم والإحساس بالانتماء للفترة التاريخية وللفئة الجيلية، والتفكير بنفس الطريقة والقيام بنفس السلوكات مع ترك هامش من الحرية ليتحرك من خلاله الفرد واحترام شخصيته، فالشباب يجدون بينهم نقاط مشتركة عديدة وتجمع بينهم أفكار ورؤى متكافئة كما ينتشر بينهم الاحترام والمؤازرة وتجمعهم نفس الظروف، لذلك يحسون بوحدة جيلهم وانتمائهم، فهم يحترمون الفروق الفردية بينهم، وهذا يحبب الفرد في الجماعة ويجعله يحس بالارتياح داخلها، أكثر منه داخل الأسرة التي يلاحظ فيها سوء التواصل.

فثقافة الشباب تعكس نوعا من الانطلاق والنشاط والرغبة في التواصل مع الآخرين إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض السلبيات لديهم والناتجة عن الاصطدام بالواقع والإحباط وغياب وضوح الهدف والدافع.

في ظل كل ما سبق لابد من استخدام تنشئة اجتماعية ملائمة مبنية على التواصل لتوصيل التراث الاجتماعي في أحسن الظروف بلا إفراط ولا تفريط.

الخلاصة:

في الأخير نستطيع القول أن لتفعيل دور الاتصال بين أفراد الأسرة قيمة جوهرية في تقليص الهوة الموجودة بين الأجيال، وذلك من خلال رسم قنوات للحوار والمناقشة والمتابعة من طرف الأولياء، وخلق مجالات مشتركة للتخفيف من حدة الصراع القائم بين الأولياء والأبناء الذين يرغبون في تغيير كل ما هو بال وقديم بما تمليه وسائل الإعلام الحديثة والمتطورة. وهذا الأمر

ليس خاصية حديثة أو معاصرة بل هي خليقة في المجتمعات الإنسانية ولكنها زادت حدتها مرافقة بالتطورات التي عرفتها البشرية بعد الثورات الفكرية والعلمية والاتصالية التي سادت عالم اليوم الذي ضاقت حدوده واتسعت حدة التفاوت الثقافي والتخلف العلمي والتأخر الاقتصادي والبطء في التغير الثقافي داخل المنظومة الأسرية من مجتمعات العالم الثالث.

الهوامش

1 ــ صلاح الدين جوهر، علم الاتصال، مفاهيمه نظرياته مجالاته، القاهرة، 1998، ص 35.

2- ليلى مصطفى كيلاني وآخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، سنة 2005ــ 2006، ص .59

3- نصر الدين جابر، انعكاسات التقبل/الرفض الوالدي على تكيف الأبناء في فترة المراهقة، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد9، 1998، ص .38

4- مصطفى زيدان، النمو النفسي للطفل والمراهق، ط2، دار الشروق، 1986، ص.176

5- أحمد هاشمي: علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية والأسرية، ط1، دار قرطبة، وهران، الجزائر، سنة 2004، ص.51

6- الاتصال الفعال في العلاقات الأسرية، جمعية البحرين للمرضى، in www. Scdbh.net/vb/

7- صلاح الدين جوهر، علم الاتصال مفاهيمه نظرياته مجالاته، القاهرة، 1998، ص 55.

8- مصطفى محمود، التنشئة الاجتماعية للأبناء و علاقتها بأنساقهم القيمية. جامعة عين شمس 1991: ص20

9- غريب محمد أحمد، علم الاجتماع الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص .45

10- حسن عماد مكاوي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط 4 القاهرة الدار المصرية اللبنانية، سنة 2003، ص 151.

الاشهار الدولي بين طموحات التنميط ومتطلبات التكييف

الدكتورة: لبنى أحمان
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار - عنابة

الملخَّـص:

تعالج هذه الدراسة عنصرا أساسيا وجوهريا في إستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية وهو الإشهار الدولي بتحليل مضمونه وطرق تصميمه وأشكال توزيعه من خلال محاولة الإجابة عن تساؤل مركزي يكشف مدى إمكانية تنميط الإشهار الدولي رغم ما يعترض ذلك من صعوبات تباين المضامين الثقافية واختلاف السلوكات الاستهلاكية. وبما أن موجة حضارة عصر ما يسمى بمجتمع المعلومات قد أوجدت تحولات أعادت دمج الأبعاد الثلاثة- المحلي والدولي والكوني – نتجت بموجبه علاقات جديدة بين المنتج والمستهلك منها تجانس الحاجات وتقارب الأذواق الاستهلاكية وطرق الإشباع.

الكلمـــات المفتاحيـــة: التسويق الدولي، الاشهار الدولي،التنميط، التكييف.

Résumé:

La présente étude a pour objet de mettre l'accent sur l'un des éléments essentiels dans les stratégies des multinationales, qui est la publicité internationale à traves une analyse des méthodes de conception et de diffusion. Nous tentons d'apporter une réponse à la question centrale: Dans quelles mesures il est possible de standardiser la publicité internationale en dépit des différences culturelles de contenus et les divergences des comportements des consommateurs. Depuis la vague de ce qu'on appelle l'ère ou la civilisation de la société de l'information, qui a créé des revirements et a réintégré les trois dimensions – le locale, l'international et le planétaire – ce qui a abouti à de nouvelles relations entre le producteur et le consommateur y compris l'homogénéité et la convergence des besoins et des goûts et les méthodes de satisfaction.

Mots clés : le marketing international, la publicité internationale, la standardisation l'adaptation.

مقدمة:

لا شك أن التغيرات التي شهدتها ساحة الأعمال اليوم في ظل التصادم بين موجة حضارة الثورة الصناعية والموجة الثالثة لحضارة عصر المعلومات – أو حضارة ما وراء السوق – بما فرضته من تجديد و ابتكار وتنويع في اليات التعامل والتبادل. لقد دفعت المؤسسات الرائدة في ميدان الاعمال الى موقعة نفسها. وهذا من خلال البحث المستمر عن الاليات والميكانيزمات التي تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة التي غيرت العديد من المفاهيم كمفهوم الحيز او النطاق الذي اعتادت المؤسسات النشاط في حدوده، فضلا عن بروز أهمية الاندماج والتكامل. خاصة بعد زيادة الطلب على الخدمات الالكترونية والتوجه نحو التكنولوجيات الدقيقة والعالية، وهذا لتحقيق الفعالية والديناميكية في عصر سيادة المستهلك الذي تدعمت مكانته اكثر في إطار السوق الالكتروني الذي تخطى كل الحدود والأطر القومية بمحاولة الوصول الى مستهلك كوني اعتمادا على اقتناع مفاده تشكل ثقافة كونية استهلاكية جسدتها امكانيات الاختيار الواسعة التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات كنتيجة لولوج عصر امتزجت فيه نتائج وخلاصات ثلاث ثورات اساسية، أولها ثورة المعلومات او ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة. وكانت ثانيها ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وآخرها ثورة الحاسبات الالكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها لتصبح بذلك المعلومة والمعرفة المكون الاساسي للثروة.

لقد كانت الشركات متعدية الجنسيات أو المتخطية للحدود من أهم المستفيدين من الثورة المعلوماتية لعدة أسباب. أولها يتعلق بطبيعة هذه الشركات التي تعبر وتتخطى الحدود السياسية للدول، فطبيعة هيكل هذه الشركات هي وجود

مقر أو عدة مقرات رئيسية تتبعها فروع عديدة متوزعة عبر مختلف أنحاء العالم. وثاني هذه الأسباب هو كبر حجم العوائد المالية التي تدرها أنشطة هذه الشركات بما ينتج لها فرصة تخصيص قدرا هائلا منها للبحث والتطور وهما عنصران رئيسيان في عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات، إذ لا تملك أي مؤسسة أخرى قدرة مماثلة لها. ولعل ثالث الأسباب هي مرونة الهيكل الإداري للشركات متعددة الجنسيات والتي أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية. والنتيجة النهائية هي أن قوة هذه الشركات قد زادت حتى احتلت موقعا متميزا في ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله.

ورغم أن "أدام سميت" – الذي يسمى "بأب الاقتصاد الحديث" – كان مؤمنا بأن العادات التي أنشأتها الرأسمالية سوف تنتشر في جميع بقاع الأرض بسبب تفوقها في خلق ثروة الأمم، وكان "كارل ماركس" – الخصم اللدود للرأسمالية الحديثة– مؤمنا بدوره بأن الرأسمالية سوف توحد العالم في سوق واحد كبير بعد أن تدك السلع المتداولة في التجارة الدولية أعتى الأسوار التي حجزت الأمم والثقافات عن بعضها البعض لآلاف السنين. وقد تبعهما في هذا اليقين مئات، بل آلاف من أساتذة الاقتصاد وأنصار وتلاميذ العلوم الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

غير أنه حتى هؤلاء، أي أنصار مدرسة سوق واحد حتمي في كوكب الأرض، بتأثير وضغط الرأسمالية لم يدر بخيالهم المدى الذي تتحقق به نبوءتهم في القرن الواحد والعشرين. فالسلعة صارت لها قوة خارقة وقدرة اعجازية على النفاذ عبر الحدود واختراق الأسواق، والانتشار حتى في الثقوب الصغيرة عبر جغرافية المعمورة كلها. مما فرض على جميع

المؤسسات كبيرة كانت صغيرة أو متوسطة أن تجدف في نفس الاتجاه وتحاول التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة للعصر بدل التقوقع والاختناق.

إشكاليـــة الدراسة:

يتطلب التسيير الفعال للمؤسسة الاقتصادية اليوم الأخذ بعين الاعتبار الكثير من العوامل في وسط منافسة مدفوعة أكثر فأكثر نحو العالمية والتوسع الجغرافي، الذي أصبح شرطا أساسيا للنمو والقدرة على التجديد والحفاظ على الايجابيات التنافسية لعلامة معينة. لكن مديريات التسويق لم تجد نفسها مشغولة بمبدأ التدويل والعالمية بقدر ما انشغلت بالأشكال التي يجب تبينها للتوسع الجغرافي. وأصبح التسويق الدولي يسير وضعيتين اثنتين: فمن جهة دخول المؤسسة إلى السوق الدولية وتقوية حضورها فيها. ومن جهة أخرى تموقع المؤسسات التي تنشط على السلم العالمي والتي هي حاضرة في الأسواق التي تهمها.

فالمشكل الأساسي الذي يفرض نفسه على المؤسسات ليس الدخول إلى السوق، بل تسيير مزيجها التسويقي(منتوج، سعر، توزيع، اتصال) على الصعيد الدولي. وهنا تكمن نقطة انطلاق النقاش الذي يفرض إستراتيجيتين متناقضتين تتعلقان بسياسة المنتوجات:

أولا: إما تكيف المنتوجات ومزيجها التسويقي مع المتطلبات الخاصة لكل سوق أجنبي مختار.

ثانيا: أو التنميط أو الكوننة – المهملة للحواجز الثقافية والحدود– التي تحاول بفضلها المؤسسة عرض منتوجات منظمة ومتماثلة في جميع الأسواق المستهدفة. حيث يحاول عدد كبير من الشركات المتعدية الجنسية استغلال التقارب الثقافي الذي أنتجته ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال معتبرين أن

شعوب العالم قد وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقي منتوجات ورسائل موحدة.

إلا أن النقاشات في هذا المجال لم تصل إلى موقف محدد بعد، فهنالك من يرى أن الطرق السريعة للمعلومات والتخطي الوطني لحركة المنتجات ورؤوس الأموال يساعد على الاندماج الثقافي العالمي. وهنالك من يرى أنها تساهم في حالة تشرذم ثقافي عالمي جديد. فأصبحت بذلك المؤسسات في متاهة بين إستراتيجية نمطية موحدة في جميع الأسواق التي تستهدفها وتوحيد جميع أفعالها التسويقية والاتصالية، أو تكيف هذه الأخيرة حسب خصائص السوق المستهدف. إلا أن عدد كبير من الشركات العالمية الكبرى قد مالت إلى دفة التنميط سواء كان كليا أو جزئيا لتحقيق أهداف معينة وبالارتكاز على جملة من المعطيات المحيطية الجديدة المشجعة ولو بدرجة نسبية للتنميط والتعولم.

ونتيجة توسع الإستراتيجيات الاتصالية لهذه الشركات نبعت أهمية الإشهار الدولي من حيث استهداف مستهلكين متواجدين في بقع جغرافية مختلفة إذ لعبت وسائل الاتصال الحديثة دورا مزدوجا، حيث ساهمت ودعمت هذا الانتشار. وهي من جهة ثانية تعمل على استمرار هذا التوسع من خلال الترويج اليومي للسلع والخدمات على المستوى الكوني. وبهذا ازدادت التبادلات التجارية التي أصبحت تتم عبر الانترنت وعبر القنوات الفضائية العالمية. وبذلك أعطت التفاعل الاجتماعي بعدا فوقيا تعدى الحدود الزمنية والمكانية المتعارف عليها. وعلى هذا الأساس فقد تمحور البحث في هذه الدراسة حول معالجة عنصر مهم في سياسة التسويق الشاملة للمؤسسات المتعدية الجنسية ألا وهي الإستراتيجية الإشهارية ومعرفة ما إذا كان من الممكن تنميط كل الإشهار أم جزء منه فقط.

فالحديث عن الإشهار يشكل جزء مهما من المعارف الضرورية لفهم المؤسسات الحديثة، فهو يعبر بشكل مباشر عن العلاقة التي تقيمها وتربط المؤسسة مع مستهلكي منتجاتها وشركائها التجاريين. و من جهة ثانية، فإن قيام هذه العلاقة إنما يستدعي دراسة مفصلة لطرق التفاعل والاستجابة لهذا المستهلك. فقد أصبح هذا الأخير حقلا علميا مستقلا لأكبر الجامعات منذ عقود. وإذا كانت الدراسات الأولى قد انحصرت بشكل مباشر ومحدد في الدائرة التجارية لهذا السلوك من خلال تحديد المكونات الأساسية له والعوامل المؤثرة فيه والقيم الموجهة له، فإن الدراسة في الوقت الحاضر قد تعدت ذلك، لأنه وإن كانت القنوات الكبرى تعيش على عائدات الإشهار فإن المجتمع الحديث بكل منتجاته المادية وغير المادية والقضايا والخدمات وعبر كافة القنوات يرتكز على العوامل الموجهة للسلوك بشكل عام.

وبما أن هذه الصناعة الإشهارية قد أصبحت تقانة اجتماعية تستجيب لخصوصيات ومتطلبات السوق الكوني فلنا أن نتساءل بعد إذن: إلى أي مدى يمكن تنميط الإشهار الدولي؟

1. التسويق الدولي في ضوء توسع الإستراتيجيات الاتصالية:

لقد كان على الشركات متعددة الجنسيات، أثناء توسعها على المستوى الدولي، تدويل جميع نشاطاتها على جميع المستويات سواء كانت إنتاجية، أوإدارية أو تجارية، مما أدى إلى ظهور مفاهيم تسييرية جديدة من أهمها مفهوم التسويق الدولي الذي يعرف عموما على أنه "ذلك النظام المتكامل من الأنشطة المنظمة التي تسمح للمؤسسة باكتساب رؤية شاملة وموضوعية حول طريقة التسويق المطبقة في التنمية الدولية. بما فيها من : تخطيط، تسعير، ترويج و توزيع المنتوجات التي تهدف إلى إشباع حاجات المستهلكين الحاليين

والمحتملين عبر مختلف أقطار العالم باختلاف تموقعهم و ثقافتهم وخصائص محيطهم"[1].

ويتمثل دور التسويق الدولي عامة في تقريب العلامات والمنتجات من مختلف الأسواق المستهدفة. سواء كانت أقطارا أو مناطق أو ذات طبيعة عالمية، و لكي تتمكن المؤسسة من حصر هذه الأسواق المتشعبة يتوجب عليها القيام بتحليل شامل ودقيق لكل سوق على حدى، مع الالتزام بمختلف المراحل المنهجية في التسويق الدولي، و المتمثلة فيما يلي[2]:

- التحليل المسبق لكل محيط يهم المؤسسة بتحديد جميع العناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسة قبل اختراق أي سوق عالمي وذلك عبر:
  - تقييم و اختبار الأسواق التي يمكن للمؤسسة دخولها.
  - تحديد الأنماط المناسبة والأكثر تسهيلا لدخول السوق المحدد
  - تحديد درجة ونسبة ملائمة المنتوجات والنمط التسويقي الذي تنوي المؤسسة اتباعهما على مستوى كل سوق أجنبي.
- تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة بكل سوق.
- تحديد درجة تناسق كفاءات المؤسسة مع الأهداف الخارجية المرسومة لها.
- اختيار اتجاه للتنمية الدولية.
- حصر وضبط العوامل الرئيسية والخيارات الإستراتيجية التي ستطبق في الأسواق المستهدفة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تمييز أربع مقاربات أساسية في التسويق الدولي تتحدد من خلالها الطريقة المنتهجة من طرف المؤسسة لضبط محيطها وتطورها الدولي.

1.1.التسويق التصديري:

تنتهج هذه المقاربة من قبل المؤسسة التي تطمح إلى تمديد سياستها التجارية المطبقة في السوق المحلية باعتبارها ناجحة إلى الأسواق الخارجية ويترجم المنهج التسويقي هنا من خلال تأقلم السياسة التجارية المصممة للسوق الداخلي أو المحلي مع متطلبات الأسواق الأجنبية المراد اختراقها. و يمكّن مفهوم الأثر المتعدد الأوجه أو "التأثير الموشوري" من الأخذ بعين الاعتبار أثناء تحويل سياسة تجارية نحو الخارج، كل من تسوية نقاط قوة ونقاط ضعف مكونات المزيج التسويقي، ومدى اختلاف المتغيرات المحيطية (مثل سلوك المستهلك، المنافسة، هيكل جهاز التوزيع، ...الخ). إلى جانب العوائق والمشاكل الخاصة بعبور الحدود الإقليمية (الرسوم الجمركية، نسب تغيير العملات المتذبذبة و المتغيرة، ... الخ)، وكلها عوامل تؤثر في نجاعة وملائمة المزيج التسويقي.

و يمكن الفول أ ن لتعدد الواجهات آثار يمكن إبرازها عبر أربعة أنظمة :

- أثر شفاف، يحافظ بشكل تام على كفاءات المؤسسة.
- أثر خانق أو سدي، يقضي على قوة المؤسسة في الخارج (عدم معرفة علامة محلية أو وطنية في الخارج).
- أثر مكبر، يضاعف من فعالية وكفاءة المؤسسة، أي يحوّل الضعف إلى قوة (منتوج في مرحلة النضج في السوق المحلية، يجد انطلاقة جديدة في السوق المستهدفة في الخارج).
- أثر تقليصي، يضّعف كفاءات المؤسسة، بتعميق ضعف معين، أو يحول القوة إلى ضعف (كأن يكون السعر أقل من سعر المنافسة).

2.1.التسويق متعدد المحلية:

تنتهج المؤسسة هنا في كل سوق أجنبي سياسة تسويق مختلفة، فوجود المؤسسة في عدة أسواق أجنبية يؤدي إلى ظهور حاجة ماسة إلى تنسيق وعقلنة السياسات التسويقية. إن مخاطر التذرية المفرطة للسياسات التجارية في الخارج تخلق بالتأكيد الحاجة إلى محاولة الربط و التنسيق على التسويق الدولي المنتهج في هذه المقاربة أن يمتلك تركيبة متجانسة و مهيكلة بدقة.

3.1.التسويق الشامل:

ترتكز هذه المقاربة عموما على المقولة المعروفة لـــ (P. Joffre) والتي وضح فيها بأنه: "لا وجود لسوق أجنبي يغطي بلدا أجنبيا، بل هناك أسواق مختلفة في مختلف بلدان العالم لهذه الأسواق مستويات تطور مختلفة، تمثل ميزات خاصة مختلفة، ولا تتقيد إجباريا بمعايير خارجية وحدودية"[3].

ومع أن الوجود الفعلي للسوق العالمي قد كان دوما محل انتقاد ومناقشة، إلا أن عددا مهما من المؤسسات قد تعاملت مع مختلف الأسواق التي تستهدفها بطريقة متماثلة. واعتمادا على نفس السياسات التجارية، فإنه يجب علينا الاقتناع بأن المؤسسة قد تحصل على الأسواق التي تستحقها، أو على الأقل الأسواق التي تستهدفها. لذا فإن تصور المؤسسة لسوقها هو الذي يجعل من هذا الأخير عالمي أو منفصل. وعليه؛ تخترق المؤسسة إذن السوق العالمي باعتباره مجموعة من الوحدات الاستهلاكية، بغض النظر عن توزيع هؤلاء الأشخاص أو الحدود التي تفصلهم، معتمدة بذلك على مقاربة تجزئة عالمية للأسواق. وتترجم المقاربة التسويقية من خلال تحديد الأهداف والموارد الضرورية لهذه الأجزاء السوقية التي لا تتشكل وفقا للحدود الجغرافية.

4.1.التسويق المابين ثقافي:

يلتقي التسويق المابين ثقافي مع التسويق الشامل في رغبته في المجانسة بين الأسواق، ومنه فإن سيرورته تعمل على إقصاء الحواجز الثقافية – بدءا من تصميم المنتوج – رغبة في جمع المستهلكين، دون أن يفرض عليهم قيم ثقافية لا يرغبون في تقبلها. يبحث التسويق ما بين الثقافي أولا عن تعريف شروط تحديد المنتوج من أجل معرفة إن كان ضروريا، أي شكل من المزيج التسويقي يجب تغييره من أجل تسهيل الملائمة مع السوق وانطلاق دولي أو عالمي.

كما أنه لا يجب الخلط بين التسويق ما بين الثقافي والتسويق التكيفي (التصديري) الذي يعطي قيمة أكثر للاختلافات بين مختلف البلدان ويعتبرها مهمة جدا للنجاح من دون مجانسة، وهو لا يرتكز على مفهوم الثقافة المرتبط بالجنسية فحسب بل يأخذ بعين الاعتبار الملامح الثقافية المرتبطة بالفئة العمرية والفئة المهنية الاجتماعية ويسمح بتحديد ما يسمى بـــ"مناطق التقارب الثقافي"[4].

2. طبيعة المتغيرات في المزيج التسويقي الدولي:

من أهم المشاكل المركزية في التسويق الدولي والأكثر إثارة للجدل والنقاش هو من دون شك درجة التقنين التي يجب اعتمادها في البرامج الدولية للتسويق. فالسؤال الذي حير أساتذة ومسئولي التسويق منذ السبعينات كان: إلى أي مدى يمكن تكييف برامج التسويق حسب الدول (الأسواق)؟ أو بصيغة أخرى: إلى أي مدى يمكن اعتبار خصوصيات الأسواق والأذواق وتفضيلات المستهلكين والقيود المحلية، قيودا لإطلاق أو دخول منتجات أجنبية منمطة مدعومة بسياسات تجارية متجانسة؟

لقد أثري التفكير حول هذا التساؤل حيث بدى ذلك جليا في مقال (R.D. Buzzell) في مجلة HARVARD للأعمال، أين قام الكاتب بإحصاء عوائق التقنين أو التنميط بتصنيفهم حسب متغيرات المزيج التسويقي كترجمة للمصفوفة الشهيرة لـــ (Buzzell). إن هذه الإشكالية الأصلية والتي طرحت منذ السبعينات، يبدو اليوم أنها قد تجاوزها الزمن، حتى وأن كان صدى الأدبيات التي أحدثتها لا تزال محل اهتمام، إذ كثيرا ما طرح السؤال التالي : هل من الممكن بيع نفس المنتوج في العالم بأسره ؟

يبدو اليوم وبشكل مقنع أن الإجابة ترتبط بطبيعة المنتوج، لأنه توجد منتجات يسهل تنميطها أكثر من أخرى. ولكن قبل الحديث عما يمكن تنميطه وعن درجة التنميط الممكنة يبدو من المفيد والأولى تحديد ما المقصود بالتنميط وما هي الشروط التي تستوجب ذلك؟

إن ما يمكن استنتاجه هو، أن هذا المشكل يطرح بصورة جلية حول مشكلة تكييف أو تنميط القرارات التسويقية، وإذا ما كانت نشاطات المؤسسة تتطور في العديد من الدول، ومع اختيار التنميط يجب الإقرار بأن ثمة جملة من الشروط يتحتم توفيرها لوضع حيز التنفيذ إستراتيجية شاملة مبنية على أساس التنميط تقوم أساسا على ما يلي[5]:

- وجود أجزاء متجانسة عابرة للحدود القومية.
- وجود أجزاء جوهرية، بمعنى ذات حجم كاف يبرر التنميط و تطبيق مزيج خاص.
- الكفاءات التنظيمية لتصميم أو صياغة و مراقبة هذا النوع من السياسات.

وهو ما يفسر اعتماد إستراتيجية التنميط من قبل المؤسسات الكبرى التي تخص المنتوجات ذات الشعار أو الرمز المميز. بمعنى المنتوجات التي يكون فيها لـــ "صنع في " (made in) قيمة أساسية مرغوب فيها من قبل

المستهلك أو المشتري. وهذا ما يدعم هذه السياسات التي تتجه إلى صناعة منتجات تجيب أو تشبع حاجيات منمطة وفق مقاييس عالمية محددة.

لقد أصبحت الكثير من المنتوجات – نتيجة النجاح التجاري – منمطة مثل جهاز الحاسوب الشخصي المحمول وغيرها من المنتجات المدمجة. فالتنميط عندئذ سيكون بمثابة اختيار البساطة، و يعني أن منتجا تم تداوله على المستوى العالمي في السوق الكلي أو السوق المجزأ حسب تموقع ومزيج تسويقي واحد، لكون المنتوجات والمواضيع والرسائل الاتصالية يتم نقلها وتوزيعها دون تكيف من بلد إلى آخر.

وبهذا الاعتبار يمكن الاستنتاج أن اختيار التنميط من قبل المؤسسات يقوم على فرضيات متعددة[6] نذكر منها:

- تجانس الحاجات العالمية.
- وجود أجزاء سوقية عالمية
- تفضيل عالمي للمنتجات ذات الأسعار المنخفضة ونوعية مقبولة.
- الإقتصاديات السلمية في الإنتاج والتسويق المتقاسمة في العديد من الدول.
- الترابط على المستوى العالمي، في نقل الأفكار والمنتجات والإستراتيجيات الترقوية.

ومنه، فإن الإستراتيجيات الشاملة أو التنميطية تختلف عن الإستراتيجيات المستقلة في كل دولة أو بلد، أي المؤقلمة[7]. فمختلف فروع المؤسسة مترابطة في منظور شامل وتحدد تنسيقاتها واستراتيجياتها في مقر المؤسسة الأم. بالإضافة إلى مكونات السوق التي لم تعد حسب البلدان، بل حسب وجود تجزئة للمستهلكين.

كما يمكن للإستراتيجيات الشاملة أن تكون منسجمة أو متلائمة مع الإستراتيجيات المزيجية (وسيطية بين التقنين والتأقلم في كل بلد)، هاتين

الأخيرتين تجسدان تأقلم العديد من عناصر المزيج التسويقي في حين تبقى العناصر الأخرى منمطة، حيث يتمثل دور هذه الإستراتيجيات فيما يلي:

- الحصول على اقتصاديات سلمية بين مختلف البلدان مع مركزة الإنتاج، الشراء والتسويق والدمج العمودي للمؤسسة.
- خلق منتجات منمطة.
- استغلال تكاليف الإنتاج والجمع الضعيفة.
- اختراق الأسواق المحمية بحواجز الدخول (حقوق الجمارك).
- الحصول على وضعية إستراتيجية في البلدان تمثل أو ستمثل قطبا هاما للنشاط بسبب حجم السوق وقوته.
- تطوير استراتيجيات تمنع المنافسين من الاستمرار في تطبيق برامجهم الخاصة.
- تطوير خبرات انتقالية من بلد إلى آخر.

إلا أن الإستراتيجيات الشاملة ليست ملائمة في جميع الأحوال وهذا راجع على سبيل المثال إلى تكاليف النقل والتخزين الباهظة. هذه العوامل المختلفة سنتعرض لها في إطار أحد الأهداف المركزية للإستراتيجيات الشاملة والمتمثلة في تنميط المنتوج. أما فيما يخص الاختيار بين التكيف والتنميط فإنه يطرح نفسه على مستوى كل السياسات سواء سياسة المنتوج، سياسة الاتصال، سياسة السعر أو سياسة التوزيع. لذا فإننا سنحاول حصر هذه المعضلة بالتعرض لها من خلال مختلف هذه السياسات [8].

1.2. سياسة المنتوج:

يتكون المنتوج في المعنى العام (منتوج مركزي أو منتوج مادي) من مجموعة خدمات ترافق المنتوج المركزي أو الأساسي، وعدد من الخصائص الرمزية. المنتوج المركزي هو الأكثر أهمية في التقنين أو التنميط لأن

الاقتصاديات السلمية تكون أكثر أهمية في هذه المرحلة. كما أن ما سهل على المؤسسات اللجوء إلى هذا التنميط هو وجود ضوابط دولية تشجع ذلك.

وفي الوقت الذي يسهل فيه تنميط المنتج، فإنه يصعب بالنسبة للخدمات المرافقة له، بسبب درجة التطلب (مدة فتح المتاجر، النصائح، الأجل، ... الخ) المختلفة من بلد إلى آخر. أما فيما يخص الخصائص المعنوية والرمزية فيمكن تنميطها بمكسب للمؤسسة عندما تكون صورة المنتجات المصدرة ذات قيمة، أو عندما يكون للشعارات المنقولة قيمة عامة. في حين أن المضمون المعنوي للألوان والأسماء والأشكال تتبع ثقافات متنوعة جدا وتعظم من شأن التكييف.

2.2. سياسة الاتصال:

فيما يخص الاتصال والإشهار فإن الرغبة في الحصول على صورة عالمية تدفع إلى تنميط السياسة الاتصالية ويمكن تحقيق هذا التنميط على عدة مستويات [9]:

- "الوعد" والمحور الأساسي الذي تلعب عليه المؤسسة.
- الحجج و البراهين.
- تطبيق الرسائل.
- اختيار القنوات والدعائم.

أما التكييف فيكون ضروريا عندما يكون:

- المفهوم المرافق للاسم سلبي أو يكون لهذا الأخير دلالة غير مباشرة.
- إدراك المستهلكين لـــ"صنع في" الذي يمكن أن يكون له تأثير قيمي أو سلبي حسب المنتوج. ذلك يعني أن التنميط يملك جملة من المحاسن يمكن اختصارها في:

– الاقتصاديات السلمية المحققة وتخفيض التكاليف الذي يسمح به التنميط (تكاليف الصنع مصاريف الخلق ألإشهاري، ... الخ).

– إنها تسمح بخلق صورة دولية أكثر انسجاما وتناسقا.

– تسمح أو تعمل على تقليص مخاطر الالتباس الذي قد يهدد الصورة في مناطق معينة أو خطورة وجود عدة تمثيلات للمنتج أو عدة صور منقولة في حملات مختلفة (المناطق الحدودية على سبيل المثال).

– استعمال التناوب بين البلدان مثلما هو في مسألة الإشهار الترقوي.

– المؤسسات التي تعتمد على التنميط الدولي تكون أكثر قدرة على مواجهة التحولات التكنولوجية السريعة.

3.2. سياسة السعر:

من الاستثنائي مع تباين مستويات الدخل وتكاليف العيش أن يكون سعر منتج معين متماثل في جميع الدول[10]. وبالرغم من أن هذا التباين في السعر قد يؤدي إلى تغير اتجاه انسياب السلع والإستيرادات المتوازية، فإن المستهلكين في بلد معين يمكنهم الاستفادة من الأسعار الأكثر تخفيضا المقدمة لنفس المنتوج في بلد مجاور بثمن باهض. إلا أنه وعلى عكس هذا، من الوارد عموما تقنين السعر النسبي، أي التموقع في نفس الوضعية بالنسبة للمنافسة.

4.2. سياسة التوزيع :

يهيمن التكييف عادة في مجال التوزيع، إذ يكون اختيار شكل توزيعي في الخارج مرتبط بشدة بخصائص البلد الذي تستهدفه المؤسسة. فاختيار قنوات التوزيع في بعض البلدان أصبح صعبا لضعف كثافة تجارة التجزئة وانحطاط التجارة الحرة لصالح السلاسل المحررة من الرسوم. في حين أن أهم خصائص التوزيع في بلدان أخرى هي انتشار مجموعات وعادات أخلاقية تلعب دورا استثنائيا في بعض القطاعات التجارية.

وتبين بعض التجارب أن إستراتيجية التنميط ليست دائما الاختيار الأفضل، لأن العديد من الأسباب يمكن أن تشرح إخفاق هذه الإستراتيجية وتقدم بذلك عدة سلبيات للتنميط أهمها[11]:

- التفضيل المالي للمؤسسات التي تنمط استراتيجياتها التسويقية ليس دائما أعلى من المؤسسات الأخرى، وهو ما يمكن أن يبين أن الإستراتيجيات التجزيئية تحقق هوامش ربحية أكبر.
- الخسائر التي قد تلحق المؤسسة في حالة خسارة الفعالية أو خسارة حصتها في السوق.
- نقص المرونة، وقدرة ضعيفة في الرد على المنافسة.
- جهل تباين أذواق المستهلكين وعاداتهم.
- خطورة عدم تحفز المسئولين المحليين.
- الرسائل الإشهارية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الوطنية في بعض الأحيان.
- وفرة وسائل الإعلام (ميزانية إشهار تلفزيوني مثلا لا تكون فعالة في الولايات المتحدة إلا إذا بلغت 2 مليون دولار، لبلوغ الطبقة المتوسطة كجمهور مستهدف).
- العوائق القانونية التي قد تواجهها المؤسسة من بلد إلى آخر.

لذا نجد أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات متعددة المحليات، تختار لمنتجاتها أسماء مختلفة حسب البلدان.

3. عوائق تنميط الإشهار الدولي:

إن الاختيار ألإشهاري يرتبط أساسا بالإستراتيجية التسويقية العالمية للمؤسسة فإذا ما اختارت المؤسسة التسويق الشامل، فهذا يؤدي حتما إلى إشهار نمطي. في حين فإن المؤسسة التي تعتمد مقاربة متعددة المراكز ستفضل

حينئذ الإشهار المكيف. ولكن يفضل اليوم بشكل عام استخدام كلمة الإشهار الشامل كترجمة مباشرة "global advertising ". وعليه؛ فتنميط الإشهار الدولي للمؤسسة يترجم ويتمظهر من خلال استخدام اتصال متطابق وموجود في كل الدول أوفي مجال جغرافي. هذا يعني القيام بنفس الإشهار لعلامة ما في جميع الدول أو في المناطق التي تباع فيها وهذه الطريقة متناقضة مع إستراتيجية التكييف في كل سوق.

لقد أكد الأستاذ (Levitt) من مدرسة (HARDVARD) للأعمال، في مقال شهير، أن الاختلافات الثقافية والأذواق الوطنية والمحيط المؤسساتي للأعمال ما هي إلا أطلال الماضي. فبعض الموروثات تتلاشى تدريجيا والبعض الآخر يزدهر ويتوسع، لأنه يعبر عن تفضيلات الغالبية. فالأسواق الإثنية ما هي إلا مثال حي، فالبيتزا موجودة في كل مكان وهي جزء سوقي موجود وفقا لأسس عالمية فهي لا تتعارض ولا تنفي المجانسة الشاملة أو الكونية ولكنها تؤكدها[12]. فأنصار هذه المدرسة يقدمون عاملين أساسيين :

* تشابه المستهلكين يتجاوز اختلافاتهم.
* التشابه والتوحد يتدعمان باستمرار.

إن تراجع الاختلافات الثقافية وتوحد شروط العيش والتغير باتجاه التوحد بسبب سقوط الحواجز التجارية، بالإضافة إلى تطور الاتصال العالمي وتنامي حركة انتقال الأفراد واندماج الشركات وتنميط الإنتاج قد أديا إلى تنميط الإشهار. فعدم التنميط يعني دلالة مغايرة لفكرة السوق الأحادي.

في النهاية وبالنظر إلى الأهمية المتضائلة للحدود الوطنية في المجالات الفنية والأدبية الموسيقية والسينما توغرافية، يبرز أن نمطا عالميا ينمو ويتعزز. فقد أثار(FATT,1967) فعالية الحملة الإشهارية الدولية المنمطة في سياق عالمي يتميز بالجاذبية والانسداد في آن واحد. لقد سهل تطور الاتصالات

الدولية تنميط الإشهار الدولي إذ أصبح مرغوب فيه بفضل زيادة الرحلات والحراك في العمل والإطلاق المتزامن للعديد من المنتوجات الجديدة. ودعم (BUZZELL,1968) فكرة أن التنميط يوفر العديد من التكاليف، فكلما كان المنتوج منمطا كلما كان تغليفه وتعليبه كذلك، بمعنى تكاليف أقل. هذا بالإضافة إلى إمكانية إيجاد علاقات منتظمة مع بعض المجموعات المهنية إذا ما كانت متجانسة(مجموعات ما بين الثقافات أو متعددة الثقافات)، وسيؤدي التنميط إلى تحسين النوعية والتخطيط .

لقد أوضح(BOOT,1983) المبررات لحملة اشهارية مشتركة بين ثلاثة دول (فرنسا، ايطاليا وألمانيا) فالاختلافات بين الدول يجب أن تدمج بإدخال بعض التغيرات الطفيفة في موضوع الإشهار أو بتفادي العناصر مصدر الاختلاف. فإبداع إشهار نمطي يمكن من إعطاء صورة شاملة للعلامة ومنسجمة على المستوى الدولي. وعلى العكس من هذا، فإن الإستراتيجية المبنية على أساس مخطط العمل المتعدد المحليات لن تكون قادرة على اغتنام كل الفرص وعن تنسيق المجهودات والنشاطات على المستوى العالمي. فالتنميط يسمح بالقضاء على مضاعفة المجهودات. فمثلا، بدلا من صناعة أو إنتاج أفلام إشهارية لكل بلد، تقوم المؤسسة باعتماد فيلم واحد لكل المناطق المستهدفة. كما تمكّن هذه الإستراتيجية أيضا من تعظيم فرص بروز أفكار جديدة تكون المؤسسة في أمس الحاجة إليها.

إن العوامل الثقافية في الواقع تعد عنصرا محددا في إدراك الظواهر، فرغم الاختلافات الظاهرية في الاتصال و طرق التواصل بين المجموعات، إلا أنه يبدو أن هناك تقاربا عالميا. وهو ما يدعم فكرة الحملات النمطية. ومع هذا كله فالفعالية المنتظرة من هذا النوع من الحملات تتوقف على مدى عالمية الحاجات وسلوكات المستهلكين. فالاختلافات الثقافية تتجسد من خلال دوافع

المستهلكين حول نفس الموضوع، كما أن غياب معرفة حقيقية بالقيم والخصوصيات الثقافية قد تجعل الحملة الإشهارية ناجحة في بلد وسلبية في بلد آخر. كما أن الاختلافات التشريعية والعادات في مجال محاور الاتصال (فعالية ، وفرة، تكاليف القنوات) تشكل جملة من العوائق أمام التنميط.

إن المدافعين عن التكيف يعتبرون أن الاختلافات بين الأمم والثقافات المحلية تحول دون تجسيد حملة نمطية فعالة وعلى العموم توجد ثلاث فئات من العوائق التي تحول دون تطور تنميط الإشهار هي[13].

* العوائق القانونية.
* العوائق الاقتصادية.
* العوائق الثقافية.

وتوجد عوائق أخرى مرتبطة بحدة المنافسة في نظام التوزيع وخصائص القنوات والوكالات الإشهارية، والحالة الأساسية ومستوى التطور التكنولوجي في جغرافية البلدان وغيرها من العوامل البيئية العالمية المندمجة.

1.3. العوائق المرتبطة بالمحيط القانوني:

إن أول ما يحد تنميط الإشهار الدولي هو مجموعة الضوابط القانونية المطبقة في مختلف البلدان، إذ أنها بالفعل تمنع بعض أنواع وأشكال الإشهار على سبيل المثال في دول معينة مثل الإشهار المقارن. فالقيام بحملة اشهارية فعالة وعلى أحسن وجه على المستوى العالمي ينم عن متاعب حقيقية. فلحسن الحظ في إطار ضيق، تطور بعض الاتحادات سمح بتناغم نصوص وقواعد القوانين شيئا فشيئا في مجال الإشهار، بحيث أصبح تجسيد حملات منتظمة اليوم أقل تعقيدا. ولكن من جهة الأخرى، فإن الدول لازال بإمكانها التدخل بعدة طرق في الحياة الاقتصادية والتبادلات الدولية.

2.3. العوائق المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

إن المعارضين للتنميط يسلطون الضوء أيضا على حجج مرتبطة بخصائص السوق في الستينات حيث استنتج (Newell) أن الأسواق التي توصلت إلى درجات تطور مختلفة (مقاسه على سبيل المثال من خلال دورة حياة المنتوج) تتطلب استراتيجيات اشهارية مختلفة ومخصصة، إذ أن كل إستراتيجية تتماثل مع مستوى وعي، ومعرفة ذوق، وتفضيلات واقتناعات المستهلكين في البلد المستهدف.

ففي بعض البلدان على سبيل المثال، تصنف السيارات في أخر مرحلة تطور وتشكل التعبير عن طريقة عيش أكثر منها وسيلة نقل حتى في السوق الجماهيري. والإشهار يعكس هذه الظاهرة وقليلا ما تتأخر عن خصائص العرض (منتوج، خدمة). وعلى العكس في بلد مثل الهند يوجد سوق السيارة في مرحلة نمو، فالسيارة عنصر ومكانة اجتماعية، حيث نجد أن استهلاك البنزين والوثوقية والسعر أكثر تحديدا في السلوك الشرائي من مراجع طرق العيش. فالإشهار الخاص بالسيارة في هذا البلد يتعين عليه أخذ هذه المحددات بعين الاعتبار .

3.3. العوائق المرتبطة بالمحيط الثقافي:

الثقافة جملة من السلوكات المشتركة المرتكزة على قيم جماعية ومعروفة ببعض من الشمولية في حد ذاتها، ولكن تبقى اللغة المحلية، الدين، الأخلاق، التربية، والتنظيم الاجتماعي- حسب Dubois – ذات تأثير على إدراك الأشياء مثل الألوان والأصوات، بالإضافة للسيرورة العاطفية والمعرفية والروح النقدية وعوامل الدافعية[14].

وبما أن كل بلد وكل سوق له دائما ثقافته الخاصة رغم موجة الكل المعولم، فإن التكييف في النطق على الأقل في الحملات الإشهارية على الصعيد

الدولي يبدو إذن ضروريا. فإذا أخذنا على سبيل المثال شركة تبيع أغذية للرضع في بلد نسبة الأمية فيه جد منخفضة (أقل من 1% من السكان) تكون قناتها الأساسية الصحافة المكتوبة وإعلاناتها ستتكلم خاصة على القيمة الغذائية للمنتوج. وإذا تصورنا أنها تريد تصدير منتجاتها إلى بلد نسبة الأمية فيه أكثر من 70% يتحتم عليها إذن استعمال دعيمة إشهارية مرئية محضة كالملصقات والتلفزيون. فالتكيف هو بالضرورة أساسي لإيصال المعنى بفعالية، وبالطبع فاللغة العنصر الثقافي الأهم لدى مسئول التسويق الدولي.

وعليّة؛ يبدو من الضروري في بعض الأحيان، تعديل اسم علامة في بلد معين حتى وإن كان هذا يتطلب وقتا وأموالا إضافية، فحتى و إن استغل المنافسين هذا لصالحهم فعلى سبيل المثال عملية إطلاق سيارة (NOVA) في الدول الناطقة بالأسبانية كان عليها أن تتنبه لكون (NOVA) بالإسبانية تعني لا تمشي ولا تتحرك .

وبعدها تأتي الاعتبارات الدينية والأخلاقية التي تلعب دورها القراري دائما في ردود فعل المستهلكين. فعلى سبيل المثال، على الحملة الإشهارية لشركة طيران أن تتفادى في العربية السعودية تقديم مضيفة طيران تقدم مشروبات كحولية لرجال أعمال سعداء بذلك، فالخطأ هنا يمكن في أن الإسلام يحرم الكحول، وأنه لا يجدر بالمرأة المسلمة الحقيقية تقديم خدمات مثل هذه لمجموعة من الرجال الغرباء. فالقيـــم والاتجاهات تترجم عادة في قواعد سلوكية أو في قوانين يمكن أن تأثر مباشرة على التسويق الدولي. فالإشهار المقارن مثلا يمكن تطبيقه بحذافيره في بعض البلدان في حين يمنع تماما في بلدان أخرى.

أما مسألة الأخلاق والإثنية التجارية فهي مهمة بدورها خاصة في الدول التي لازالت في طور النمو والتطور. فالشركات الكبرى الأمريكية تحاول

إغراق بلدان العالم الثالث بمنتجات استهلاكية دون احترام أي ثقافة سلفية. فاستهلاك السجائر يرتفع في معظم هذه البلدان وعلب السجائر لا تحمل أي تحذير من خطر التدخين، بالإضافة إلى الحملات الإشهارية الواسعة التي تدعو إلى استهلاكها، ومنه تعوض استقرار وتراجع الاستهلاك في أسواق الدول المتقدمة .

للإشارة يحكم المجتمع تنظيم اجتماعي مع تكوين طبقات اجتماعية، حيث تكون في داخل نفس الطبقة السلوكات منسجمة نسبيا، ولكن من الصعب جدا تشكيل تطابقات خارقة للثقافات. في حين يبدو من المهم ملاحظة أن ثمة شعور تقارب سائر في الانتشار ما وراء الحدود لدى بعض المجموعات وهذا الأخير هو ما يتم استغلاله بالفعل في الإشهار مثل موضة (Bourgois, Biothérmes, Bobo) وهي من الأكثر استعمالا لدى الفئات ذات المستوى المعيشي المرتفع. ويحسن التذكير هنا بالعودة إلى القيم البسيطة مثل التغذية، الترفيه، الاهتمامات الايكولوجية وغيرها.

4. متطلبات تكييف الإشهار الدولي:

تترجم عملية تكييف الإستراتيجية الاشهارية العالمية للمؤسسة بوضع حيز لتنفيذ ممارسة اشهارية لكل سوق وطني حيث تتميز هذه الممارسة بالتقارب والسياسات الوطنية المستقلة. وللإشهار المتكيف عموما عدة مزايا نذكر منها[15]:

– تتميز المقاربة التكييفية بالانسجام والتناسق مع الإستراتيجية التسويقية بكونها تجيب على تطلعات مختلف الأجزاء المعرفة والمحددة وفقا لمقاييس تجزيئية مضبوطة.

– تقوم هذه المقاربة على احترام خصوصيات الأسواق الوطنية من حيث إنتظارات المستهلكين والقيود القانونية المحلية والسياق الثقافي.

– تحديد وتنفيذ الإستراتيجية الاشهارية يكون بواسطة الفروع المحلية مما يزيد من دافعية وتحفيز الفرق التجارية بالخارج.

– يستطيع المسئولين المحليين للسياسة الاشهارية تخطيط وتنظيم نشاطاتهم وفقا للخصوصيات المحلية للأسواق بما في ذلك المنافسة، بحيث يكونوا قادرين على المواجهة والرد على الإستراتيجية الهجومية للمنافسة والتجاوب مع نمو الأسواق. كما أن اختيار إستراتيجية تسويقية متكيفة يعرف نوع من المرونة في التنفيذ وقدرة أكبر على الخلق والإبداع.

رغم هذه المميزات ذات الأهمية البالغة فإن للتكيف بعض العيوب والمساوئ والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تعد مقاربة مكلفة نتيجة تعدد الميزانيات الوطنية.

– تؤدي إلى تذبذب صورة العلامة والحملات المصممة في أسواق وطنية، وقد تكون مختلفة ومتميزة وتخلق مشاكل في الإدراك والتموقع للمنتجات.

– إن التكيف يحول دون حدوث ترابط ومزاوجة ايجابية بين مختلف النشاطات المنجزة على مستوى الأسواق المختلفة.

5. المجانسة بديلا إستراتيجيا في الاشهار الدولي:

تعد المجانسة حلا وسطا بين التنميط والتكيف فهي تترجم إرادة تموقع متطابق للمنتوج أو نفس الصورة للمؤسسة من خلال استخدام الوسائل الأكثر انسجاما في كل دولة. هذا الحل يضمن تموقعا نمطيا وتكيف الحملات ومن أهم مزايا هذا الاختيار الاستراتيجي[16]:

– خلق صورة عالمية موحدة لمنتجات المؤسسة.

– الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية خاصة القانونية منها.

– إدماج المجموعات المحلية.

ومع هذا فإن لهذا التفكير أيضا بعض العيوب والمساوئ:

- تكلفة الحملات التي تبقي مكيفة مع كل دولة.
- صلابة سيرورة اتخاذ القرارات أو عدم مرونتها والرقابة الممارسة على المقترحات المحلية من قبل مسئول الإشهار في المقر الاجتماعي للشركة.

وعلى هذا الأساس تصبح عملية التحكيم بين طموحات التنميط ومتطلبات التكييف اكثر من ضرورة، حيث رأينا أن التكيف الدقيق مع كل السياقات المحلية يفقد المؤسسة إمكانية اعتماد الاقتصاديات السلمية ويوجد تذبذب وتباين الصورة. لذلك فالمؤسسة العالمية مطالبة بإيجاد الوسائل لموضعه سياستها بين التكييف والتنميط عبر متغيرات مزيجها التسويقي .

إن الإشهار والصفة المضفاة على حملة عالمية أو المعدلة أو المتباينة مرهونة بالعديد من العوامل. فلقد ناقش (Miracle, 1968) عدة مقاييس لتبرير تنميط الإشهار[17]. حيث يرتبط المقياس الأول بنوع المنتوج، فالمنتجات التي لديها نقاط بيع في العديد من أنحاء العالم هي قبل كل شيء مؤشر على أنها تباع على أساس قواعد موضوعية. أي على أساس خصائصها الفيزيائية، مما يعني أن حملة إشهارية في هذا الإطار يمكن أن تكون فعالة بل مناسبة جدا .

أما المقاييس الأخرى فترتبط بدرجة تجانس وتباين الأسواق، وبخصائص ووجود قنوات الاتصال ونوع الخدمات التي تقدمها وكالات الإشهار. بالإضافة إلى هذا فإن طريقة تنظيم المؤسسة المتعدية الجنسية يؤثر على إمكانية اعتماد وتنفيذ حملة اشهارية منمطة، وذلك كلما مارست المؤسسة الأم رقابة صارمة على فروعها. بمعنى كلما كانت هناك مركزية في الرقابة كلما كان الاتجاه أكثر إلى هذا النوع من الحملات .

غير أن العنصر الذي يثار حوله النقاش والجدل بين المؤيدين والمعارضين يرتبط بالجانب التطبيقي، بمعنى أن الصعوبة ترتبط بضرورة معرفة ما إذا

كانت الشركة قادرة على فرض حملة اشهارية منمطة حتى وإن كانت هذه الأخيرة فعالة. وفي هذه الحالة يتم التخلي على بعض مظاهر أهداف المؤسسة أو التخلي عنها وتجاهلها بصفة كلية كحل لهذا المشكل.

وفي هذا السياق طالب كل من (Douglas, Wind,1986) وبعدهما (Jordon,1988) بضرورة إقحام فروع الشركة عند صياغة الإستراتجية ومحاور الاتصال العالمية في إطار إستراتجية التنميط[18]. لقد كثر اليوم الحديث عن الاتصال الشامل أو الكلي، فمهنيو الاتصال يقصدون بهذا كل نشاط يهدف إلى استثمار رأسمال الصورة أو العلامة وزيادة القيم اللامادية، ولذلك قامت العديد من الشركات المتعدية الجنسية التي تهدف إلى التوسع والانتشار إلى عولمة نشاطاتها مع الاحتفاظ بنوع من التكييف مع المحيط. فتنميط الإشهار يبدو ضروريا لتكوين صورة علامة مترابطة على المستوى العالمي في حين يعد تكييف الإشهار جوهريا في عملية نشر الرسالة .

في الواقع يلاحظ أن ثمة تيارات سوسيو ثقافية عابرة للحدود تتمثل في المجموعات، قبائل وطبقات تبرز على مستوى الأسواق من خلال نظامها ألقيمي ومستهلكيها وأساليب عيشها. ولكن هذه الملامح البارزة ما هي إلا عناصر يعتد بها لتأكيد الحقيقة السالفة الذكر لدى بعض فئات المستهلكين وبالنسبة لبعض المنتوجات. ولذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار اتجاهين أساسين: الأول يرتبط بعولمة طرق العيش والثاني يتعلق بتجذر الهويات الثقافية المحلية.

خـــــاتمة:

صحيح أنه يمكن التحدث عن تنميط بعض أجزاء الإشهار الدولي أو حتى التنميط الكامل له في بعض الحالات، إلا أنه ليس من المعقول بعد التحدث

عن تنميط جميع الإشهارات في جميع الحالات وفي جميع الدول، لأنه وإن تم ذلك، يبقى في العمق على أي إستراتيجية إشهارية أن تكون بالضرورة موضوعا لشكل من أشكال التكييف مع جملة العوائق التي تحاك على المستويين إما المحلي أو الدولي. فما دام السوق لم يخضع بعد إلى نفس القواعد في جميع البلدان ولم تصبح الحواجز الثقافية ثانوية وغير جوهرية، فإنه يتوجب على كل اتصال دراسة كيفية إرضاء الشروط المحلية. وبما أن هذا التوجه المدعوم بعولمة كل شيء، أصبح موضة هذا العصر، فإن أوان التنميط الشامل لم يحن بعد. إلا أنه يمكن تنميط ومجانسة حملة معينة بهدف خلق انسجام إدراكات العلامة على المستوى الدولي وتفادي التشتت الذي قد تتعرض له الصورة في حالة الاعتماد على اشهارات متباينة بين الدول.

وإذا كانت العلامة نفسها في جميع البلدان، والمخططات الإشهارية متماثلة مرئيا على جميع الدعائم المستغلة في العالم وكانت اللغة والشعار المعبر عنه فيها العنصر المتغير الوحيد ستكون عندئذ هذه الإستراتيجية الطموحة، التي يبدو أنها تحاول تطبيق وصفة إشهارية واحدة، على المستوى الدولي دون اللجوء إلى تغيير بعض المكونات لتتلاءم أكثر مع العادات المحلية. هذا الاختيار راجع لعدة أسباب تختصرها المؤسسات الكبرى في الرغبة في الحفاظ على الجوهر نفسه بطريقة تسمح للعلامة ببناء صورة متجانسة شاملة بالارتكاز على القيم الأساسية الخاصة بها.

ومنه فإن الموازنة بين التنميط والتكييف اللذين تعرضنا لهما تمثل الحل الأمثل، إذ لا يمكن لأي من هذين المفهومين أن يطبق حسب التعريف الدقيق له بكل تفاصيله (عدم تغيير أي شيء أو تغيير كل شيء) لذا فمن الأحسن اعتماد مبدأ مجانسة الإشهار الدولي بشكل تنمط فيه الحملة الإشهارية مع

الخضوع لبعض التكييف على المستوى المحلي، تحقيقا للميزة التنافسية والتموقع الشامل.

الهوامش:

[1]ECHAUDEMAISON C.D, Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, 5ème édition, NATHAN Paris, 2001, P304.

[2]DE LEERSNYDER.J.M, Le marketing international à l'épreuve de la géopolitique, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2002, P56.

[3]Ibid., P62.

[4]RAMONIT.I, Globalisation, Culture et démocratie, In, Mondialisation, citoyenneté et multiculturalisme, L'Harmattan, Québec, 2000, P103.

[5] WIND.J, Concevoir une organisation véritablement globale, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Pris, 2010, P58.

[6] PASCO-BERTO.C, Marketing international, Dunod, 3eme édition, Paris 2002, P38.

[7] Ibid., P65.

[8] SAHAY.A, Trouver le bon mix à l'international, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2008, P15.

[9] LEIVLAND.P, La mondialisation de la publicité, Enjeux et perspectives, Dunod, Paris, 2008,P32

[10] KAHN.B, les défis pour les professionnels du marketing, In, L'Art du marketing, Op.cit., P265.

[11] WESLEY.A, Les frontières traditionnelles s'effacent, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2002, P98.

[12] BRONCHARD.B, LENDREVIE.J, Op.cit., P566.

[13] KLEIN.J.G, SMITH.N.G, L'indispensable éthique de panoplie du marketing, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2008, P235.

[14] DUBOIS.P.L, JOLIBERT.A, Le marketing fondement et pratique, Economica, Paris, 2012, P169.

[15] LEIVLAND.P, Op.cit., P182.

[16] LODISHE.L, Op.Cit., P135.

[17] Ibid., P P138.

[18] Ibid, P140.

المراجع:

1. ADDA.J, La mondialisation de l'économie, tome1, La découverte, Paris, 2006.
2. ANDREFF.W, Les multinationales globales, La découverte, Paris, 1996.
3. ARMAND.L, La publicité en question, La découverte, Paris, 1998.

4.BARBER.B, Vers une société universelle de consommateur, Culture MC World contre la démocratie, dans, mondialisation citoyenneté et multiculturalismes, L'Harmattan, Les presse de l'université Laval.

5. BERLO.C.P, Marketing international, 3eme édition, Dunod, Paris, 2010.

6. BOUGNOUX Daniel, L'Etat nation peut-il survivre à la société de l'information, Séminaire « L'information, Les médias et la démocratie, Université Stendhal, Grenoble 3, septembre 1998.

7. BROCHAND.B, LENDREVIE.J, Le Publicitor,6éme édition, Dalloz, Paris, 2009.

8. BRYAN.G, L'économisation du monde, Réseau canadien de recherche, Ottawa, 1998

9. CARPENTER.G.S, TYBONT.C.A, La nouvelle donne du consommateur post moderne, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2002.

10.DE LEERSNYDER.J.M, Le marketing international à l'épreuve de la géopolitique, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2002.

11. DUBOIS.P.L, JOLIBERT.A, Le marketing fondement et pratique, Economica, Paris, 2012

12. ECHAUDEMAISON C.D, Dictionnaire d'économie et de sciences sociales,5ème édition, NATHAN, Paris,2011.

13. GUBARDI.J.C, KOEHL.J.L, Dictionnaire de mercatique, Faucher, Paris.

14.KAPSTEIN.E.B, Gouverner dans l'économie globale, Etats et finance internationale, Les éditions d'organisation, Paris.

15. KLEIN.J.G, SMITH.N.G, L'indispensable éthique de panoplie du marketing, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2008.

16. LAMIZET Bernard, Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication, Ellipses, Paris,2007.

17. LEMAIRE .J.P, PETIT .G, Stratégies d'internationalisation, DUNOD, Paris, 1997.

18.LESOURNE Jacques, STOFFAES Christian, La Prospective stratégique d'entreprise, Concepts et études de cas, DUNUD, Paris, 2007.

19. PASCO-BERTO.C, Marketing international, Dunod, 3eme édition, Paris 2002.

20. SAHAY.A, Trouver le bon Mix à l'international, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2008.

21.WIND.J, Concevoir une organisation véritablement globale, In, L'Art du marketing, Les Echos, Editions Village Mondial, Paris, 2010.

المخاطر المرتبطة بالإستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي

الدكتور: نريكـــي حسان
قسم علم الاجتماع
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

الملخَّـص:

لقد استطاعت شبكات التواصل الاجتماعي أن تحول كوكبنا الكبير إلى قرية كونية صغيرة، إلا أن الظاهرة لا تخلو من آثار سلبية ومخاطر، ولعل أبرزها زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، وكذا انتهاك الخصوصية الشخصية للأفراد. وتاسيسا على ذلك وانطلاقا منه، يهدف هذه المقال إلى كشف وتحليل المخاطر المرتبطة بالاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي.

الكلمـــات المفتاحيـــة: شبكات التواصل الاجتماعي، الشبكات الاجتماعية، الاعلام الجديد.

Résumé :

Les réseaux sociaux ont transformé notre immense planète en un petit village planétaire, mais le phénomène ne va quand même pas sans risques certains, ainsi que certains risques sur la sécurité et la stabilité dans la société, et des risques sur la vie privée des personnes. Sur cette base et à partir de ces considérations, notre article vise à identifier et analyser les risques engendrés par l'emploi abusif des réseaux de communication sociale.

Mots clés: les réseaux sociaux, médias sociaux, nouveaux médias.

Abstract :

The social networks have transformed our big planet into a small global village, but The phenomenon is not devoid of negative effects and risks, perhaps the most prominent shaking security and stability in society, as well as the violation of personal privacy of individuals.. On this basis and on the basis of these considerations, our article aims to identify and analyze the risks engendered by the misuse of social communication networks.

Keywords : social networks, Social Media, new media

المقدمـــــة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية المذهلة خاصة في مجال الإعلام، الاتصال، المواصلات والمعلوماتية، والتي اختصرت المسافات واختزلت الزمن، مما جعل العالم كالقرية الصغيرة تعيش شعوبه في تواصل وتفاعل وتأثير مباشر. ومع تزايد استخدام الأنترنت في عصرنا، بدأ الحديث عن بزوغ المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون في ما بينهم عبر شاشات الكومبيوتر، ويتبادلون المعارف فيما بينهم والأفكار والآراء ويكونون الصدقات[1]، وبظهور شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت هذه الأخيرة تشكل آلية حديثة في عالم التواصل بين الأفراد والجماعات، والتي من خلالها يتبادل الفرد مع الآخرين المعلومة، والرأي، والفكر، والاتجاه.

ولعل أبرز ما يميز شبكات التواصل الاجتماعي المساحة الكبيرة من الحرية التي يمكن أن يعبر من خلالها الفرد عن هذه الاتجاهات والأفكار والآراء دون وجود أي ضوابط خارجية تمنعه بشكل مناسب. حيث أصبحت المعلومة تصل إلى الشخص من خلال هاتفه المحمول أسرع من قراءته لها بالصحف أو مشاهدته لها عبر التلفاز، ولم تعد تلك الهواتف مقصورة على أعمار معينة، فالطفل الصغير الآن يحمل هاتفا محمولا موصلا بالإنترنت، ومن خلاله يتمكن من الوصول الى شبكات التواصل الاجتماعي، فكما يمكن للمعلومات الإيجابية أن تنتقل بسرعة وتجد لها الأثر البالغ في المتابعة

والرصد، فإن المعلومات السلبية ستنتشر بالسرعة نفسها إن لم يكن أكثر، ويمكن أن تترك تأثيرا مجتمعيا بالغا.

من هنا يتضح لنا أن الاستخدامات السيئة لهذه الشبكات، قد تكون لها آثارا بالغة الخطورة، إذ يمكنها زرع الفتنة والبلبلة في المجتمع، وبالتالي زعزعة أمنه واستقراره. انطلاقا من ذلك نحاول في هذه المداخلة تسليط الضوء على التهديدات الأمنية المرتبطة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مع التركيز على مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري، إذا ما تم استغلالها سلبيا في شبكات التواصل الاجتماعي.

1 – مفهوم شبكـــات التواصل الاجتماعي:

نظرا لحداثة شبكات التواصل الاجتماعي، لا نجد في أدبيات العلوم الاجتماعية تعريفا شاملا جامعا لها، يحظى باتفاق عام من جانب المختصين والباحثين. ومن أبرز التعريفات لشبكات التواصل الاجتماعي نجد تعريف راضي زاهر، الذي يعرفها بأنها: " منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها، أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية"[2].

كما عرف كل من علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: "عبارة عن مواقع على شبكة الانترنت توفر لمستخدمتها فرصة للحوار وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والمشكلات من خلال الملفات الشخصية وألبومات الصور وغرف الدردشة"[3].

وتجدر الاشارة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت،

أصبحت تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد، الذي يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار ومن أمثلة هذه الشبكات: Facebook، Twitter، MySpace، You Tube...

2 – نشـــأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي:

ساهم ظهور الأنترنت في انتشار ظاهرة التواصل الاجتماعي، وكان أول مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية على الأنترنت في شكل تجمعات، هو موقع Theglobe.com عام 1994، تلاه موقع Geocities في العام نفسه، وتلاهما موقع Tripod بعام بعد ذلك، وخلال الفترة متبين 2002 و2004 بلغت شعبية شبكات التواصل الاجتماعي عبر العالم ذروتها من خلال ظهور ثلاثة مواقع اجتماعية تواصلية وهي؛ Friendster عام 2003، تلاه موقع MySpace وموقع Bebo عام 2005، ثم برز موقع Facebook الذي أنشأه مارك زوكربيرح Mark Zuckerberg عام 2004 ليجمع زملاءه في جامعة هارفارد الأمريكية[4].

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي يوما بعد يوم تطورا على مستوى الخدمات وعلى مستوى التقنيات والبرمجيات، حيث يمكن من خلالها تبادل المعلومات والملفات الخاصة والصور ومقاطع الفيديو، كما أنها مجال رحب للتعارف والصداقة، وخلق مجتمع يتميز بوحدة الأفكار والرغبات غالباً، وإن اختلفت أعمارهم وأماكنهم ومستوياتهم العلمية. إلا أن الاستخدامات السيئة للشبكات الاجتماعية قد تكون لها تداعيات خطيرة، كالإخلال بالنظام العام وزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع. وما يساعد على ذلك عدة عوامل؛ أولها سهولة وصول هذه التقنية إلى الكثير من أفراد المجتمع بطرق سهلة وبسيطة وميسرة عبر أجهزة الحاسب الآلي والآي باد وغيرها، بالإضافة إلى ارتباطها بالهاتف النقال الذي أسهم بشكل كبير في زيادة أعداد المستخدمين،

وهو ما يعتبر عنصرا وعاملا آخر مهما أثر بشكل واضح على زيادة التبعات السلبية التي ستؤثر دون شك على العديد من الجوانب الحياتية والأسرية والمجتمعية.

3 – تداعيات ومخاطر الإستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي:

من أبرز وأخطر تداعيات سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو تهديدها للأمن الوطني، من خلال التأثير على الوحدة الوطنية وزعزعة مفاهيم وأبعاد المواطنة. فنشر أفكار وآراء خاصة بالتفرقة الاجتماعية بين شرائح المجتمع والاشاعات من خلال هذه الموقع، له تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار، ويمكن أن تكون عواقبه وخيمة لا يمكن محو آثارها لسنوات عدة، فضلا عن ذلك يمكن للاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي أن تلحق الضرر بالأفراد من خلال انتهاك الخصوصية الشخصية، التشهير، الابتزاز...إلخ.

وعليه فإن التحولات المصاحبة لتنامي العولمة وتطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال أثرت في تنوع المضامين التي يحملها الأمن خلال العقدين الماضيين، مما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب "Security Hard" والأمن الناعم "Soft Security". إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية، أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود الوطنية كخاصية ميزت فترة انتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة. وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة، وغيرها من التهديدات المختلفة[5]. ويمكن تلخيص المخاطر المترتبة عن الاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي فيما يلي:

1 – نشر الإشاعـــات وزرع الفتنة في المجتمع:

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي في عصرنا الحالي مسرحا لنشر الإشاعة ونشر الأخبار الكاذبة، والمعلومات المتناقضة، والمتنافية والمعايير الأخلاقية، وقد يكون لذلك تداعيات خطيرة على الأمن القومي، فالإشاعة يمكن أن تساهم في تمزيق عناصر القوة والوحدة لأي أمة، من خلال زرع الشكوك والرعب والهزيمة في أوساطها، وتدمير القوى المعنوية وتفتيتها، وبث الشقاق والعداء وعدم الثقة وافتعال واصطناع الكوارث والأزمات والمشكلات والأكاذيب، مما يجعل المرء إزاءها في حيرة بين التصديق والتكذيب، فالآثار السلبية والأضرار التي يمكن أن تحدثها الإشاعة المغرضة أو الهدامة كثيرة ومتعددة، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – نشر الأفكـــار الهدامة:

نظرا لخصوصية شبكات التواصل الاجتماعي من حيث الانتشار وقدرة مستخدميها على التخفي، فقد أصبحت تشكل وسيلة فعالة لبث الأفكار الهدامة. ومن شأن ذلك إحداث خلالاً أمنياً وفكرياً، خاصة وأن أكثر رواد الشبكات الاجتماعية هم من فئة الشباب، مما يسهل إغرائهم وإغوائهم بدعوات لا تحمل من الإصلاح شيئاً، بل هي للهدم والتدمير، وقد يكون وراء ذلك منظمات وتجمعات، بل ودول لها أهداف تخريبية. والعمل الهدام هو كل عمل أو اجراء أو تحرك أو فعل من شأنه أن يلـــــحق ضرر بمصالح المجتمع أو الدولة. ويكون عمدي ومخطط له, بحيث يهـــدف إلى الاخلال بالنظام الاجتماعي أو السياسي القائم. ويمكن أن يمس العمل هذا، مجالات عديدة منها المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. فقد يكون

العمل الهدام يهدف الى تخريب اقتصاد الدولة بالاضرار بالمنظـــومة الانتاجية القاعدية أو الاقتصادية للمؤسسات الانتاجية. كما يعتبر الميدان الثقافي، أحد الميادي__ن التـــي تنـــشط بها التنظيمات الهدامة، فقد تستغل وجود أقلية ثقافية أو مذهبية أو غير ذلك، لتقوم بإثارة مشاعر الكراهية، بهدف زرع الفتنة والشقاق في المجتمع.

3 – انتهاك الخصوصية الشخصية للأفراد:

لقد أصبح التواصل عبر الشبكات الاجتماعية الوسيلة المفضلة في التواصل الاجتماعي بالنسبة لجيل الأنترنت، بدأ من التعبير عن موقف ولعب دورا، إلى مجرد الترويح عن النفس، إلا أن تلك الوسائل يمكن اختراقها بسهولة والاطلاع على محتوياتها من جانب أي طرف مهتم بمعلومات عن المستخدمين، ويمكنه استخدام تلك المعلومات في عدة أغراض تخدم مصالحه وبصورة متكررة[6]. فقد تغري طبيعة التواصل عن طريق الإنترنت العديد من المستخدمين بتبادل المعلومات الشخصية عن أنفسهم، من خلال الشبكات الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى، مما فتح المجال للمحتالين وقراصنة المعلومات لاستغلال هذه المعلومات لمصالحهم الخاصة. فكثيرا ما نسمع تسريب معلومات وصور خاصة لشخصيات بارزة في عالم السياسة والفن والرياضة، تلحق بهم أضرارا جسيمة على مستوى حياتهم العائلية والمهنية.

4 –جرائم السب والقذف:

تعد جرائم السب والقذف الأكثر شيوعا في نطاق الشبكة، فتستعمل للمساس بشرف الغير أو كرامتهم واعتبارهم، ويتم السب والقذف وجاهيا عبر خطوط الاتصال المباشرة أو يكون كتابيا أو عن طريق المطبوعات وذلك عبر المبادلات الالكترونية (بريد الكتروني، غرف المحادثة)، ويستعمل

الجاني حسب القواعد العامة لجرائم القذف والسب، عبارات بذيئة تمس وتخدش شرف الضحية[7].

5 – الابتــزاز والتهديد:

وهي جرائم تظهر على الشبكة العنكبوتية بشكل عام لسهولة التدوين والتخفي على الشبكة، فبالنسبة للابتزاز قد يكون أخلاقياً بصور أو مقاطع فيديو خاصة أو أخذت كرها وغصباً وهي من أكثر صور الابتزاز على الشبكات الاجتماعية، وقد يكون ماليا من خلال المساومة بنشر معلومات خطيرة. وقد تتم عمليات الابتزاز عبر شبكة الأنترنت باستخدام البريد الالكتروني أو الحوارات الآنية المختلفة على الشبكة، وتشمل رسائل تخويف ومضايقة، وتتفق مع مثيلاتها خارج الشبكة في الأهداف المجسدة في رغبة التحكم في الضحية، وتتميز عنها بسهولة إخفاء هوية المجرم علاوة على سهولة وسائل الاتصال عبر الشبكة.

فضلا عن ذلك، تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لتهديد الأفراد وزرع الخوف في نفوسهم، حيث يعد تهديد الغير واحد من أهم الاستخدامات غير المشروعة للأنترنت، حيث يقوم الفاعل بإرسال رسالة إلكترونية للمجني عليه تنطوي على عبارات تسبب خوفا أو ترويعا لمتلقيها[8].

6 - التغرير والاستدراج:

في غالب الأحيان ضحايا هذا النوع من الجرائم هم صغار السن من مستخدمي الشبكة، حيث يوهم المجرمون ضحاياهم برغبتهم في تكوين صداقة على الأنترنت والتي قد تتطور الى التقاء مادي بين الطرفين، وكثير من الحوادث لا يتم التبليغ عنها حيث لا يدرك الكثير من الضحايا أنهم قد غرر بهم[9].

4- واقع التهديدات الأمنية المرتبطة بالإستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

بالرغم من أن الاستخدام الاجتماعي للأنترنت في الجزائر حديثا نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة، اذ تعرف تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة تأخرا من حيث الانتشار في الجزائر، لا سيما الجيل الثالث 3G من الهاتف النقال. إلا أن تداعيات الاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي قد ألقت بظلالها على المجتمع. وتشكل أحداث غرداية مثالا حيا عن التهديدات الأمنية المرتبطة بالإستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر، فالتراشق والتحريض وإثارة الفتنة على شبكات التواصل الاجتماعي، ولد حساسية راحت تكبر من يوم لآخر، وأدى الى تنامي مشاعر الكراهية بين أبناء البلد الواحد، لينتهي الأمر باندلاع أحداث دراماتيكية خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة وشرخا اجتماعيا يصعب معالجته.

فقد استعملت شبكات التواصل الاجتماعي في تأجيج الوضع والتحريض والدفع نحو الفتنة وتدويل موضوع الأزمة. كما تم من خلالها نشر مقاطع فيديو مفبركة لضرب مصداقية الأجهزة النظامية والتشكيك في نزاهتها وحيادها. وفي هذا الاطار تم في أحداث غرداية الأخيرة توقيف 30 شخصا مشتبه فيهم بإثارة الفتنة والكراهية والتحريض على العنف عبر شبكة التواصل الاجتماعي[10]. كما حاول أشخاص استثمار الأحداث من خلال نشر تصريحات على الفايسبوك في محاولة لجر بعض العروش المحايدة إلى الفتنة[11]، ولو لا وجود الحكماء من أبناء هذا المجتمع لكانت النتائج أكبر مما نتصور، بالنظر إلى ما تعرضه هذه المواقع من فتنة طائفية وفئوية تمس بالوحدة الوطنية وكيان المجتمع.

يتضح لنا من خلال أحداث غرداية الأخيرة أن أبرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، وبالرغم من أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري، فلا زالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي[12]. فمن بين المسائل التي تطرح نفسها بقوة في الجزائر، نجد مسألة الهوية والتي تحتاج إلى طرح سليم ومعالجة رصينة بعيدا عن روح التعصب والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح آنية محدودة، ولا تخلو الأطروحات المتداولة بشأن هذه المسألة من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو غير وعي من قبل الأطراف المتنازعة [13].

كما تستوقفنا في هذا السياق كذلك أحداث بكالوريا 2013، حيث أدى نشر موضوع الفلسفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، على أساس أنه موضوع تم تسريبه من أسئلة البكالوريا، إلى مغالطة عدد كبير من التلاميذ واعتمادهم على ما نشر عبر هذه الشبكات في المراجعة، مما تسبب في إحداث فوضى وحالة تمرد ومحاولات جماعية للغش في الكثير من مراكز الامتحان، وهي سابقة أولى في تاريخ امتحان البكالوريا في الجزائر.

5 – رؤية مقترحة للحد من المخاطر المرتبطة بالاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي:

لقد صاحب ظهور شبكة الانترنت بروز تحديات جديدة للمنظومة الأمنية والقانونية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد أن أصبحت هذه

الوسيلة يعتمد عليها المجرمون في ارتكاب طائفة من الجرائم المستحدثة، تختلف عن الجرائم التقليدية في الطريقة والمنهج، والتي ألقت بظلالها على العالم بأسره، فكانت الأضرار والخسائر التي انجرت عنها جسيمة، الأمر الذى دفع مختلف الدول إلى الإسراع من أجل التصدي لها[14].

ومقارنة بالدول المتقدمة التي قطعت أشواطا جد متقدمة في استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، فإن المجتمع الجزائري ما زال في بداية الطريق، ومن أجل الحد من المخاطر التي قد تنجم عن الاستخدامات السيئة لها، نقترح:

- نشر الوعي لدى الأفراد حول المخاطر المرتبطة بالاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والاسهام في إكسابهم أنماط سلوكية ايجابية. فالمؤسسات التربوية يمكنها أن تساهم في تحقيق المتطلبات اللازمة لنشر الوعي بين المتمدرسين بمسؤوليتهم تجاه المجتمع وتكريس مبدأ المواطنة، وتعميق مفاهيم الهوية والانتماء لديهم. وذلك من خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية تُسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة.
- تفعيل دور المجامع المدني، من أجل نشر الوعي حول أخطار الشبكات الاجتماعية. فالمجتمع المدني يشكل آلية للتأطير والتوعية والتحسيس من خلال نشاطاته المتعددة وعمله الجواري، الأمر الذي يؤهله ليصبح شريكا

فاعلا في الحياة الاجتماعية.

- إعادة النظر في المنظومة القانونية حتى تواكب المستجدات المرتبطة باستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، وتشديد العقوبات على الاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي التي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع.
- تشجيع البحوث العلمية التي تهتم بدراسة المستجدات المصاحبة لانتشار الاعلام الجديد، للبحث عن السبل الكفيلة بالحد من مخاطر الاستخدامات السيئة لها.
- معالجة كل مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري، إذا ما تم استغلالها سلبيا في شبكات التواصل الاجتماعي. لا سيما مسألة الهوية.
- إعادة صياغة المجال العام، وتعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، لأن انحصار الفضاء العمومي يدفع الأفراد إلى الإقبال على الفضاء الافتراضي، الذي يمنح لهم مساحة حرية أكبر.

خلاصـــة:

انطلاقا من المقولة الشهيرة لأحد المفكرين العرب البارزين وهي: "العولمة هي ظاهرة العصر وسمته وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه". يمكن القول أن مسايرة ومواكبة التحولات والتغيرات التي يعرفها العالم هو أمرلا مفر منه، وهو ليس اختياري، بل هو أمر مفروض وحتمي. فمختلف المجالات والميادين أصبحت مفتوحة على العالم الخارجي تتأثر به، وتتفاعل معه. كذلك الشأن بالنسبة للجانب الأمني فلا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها

واستقرارها دون أخذها بعين الاعتبار المستجدات والتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية فالعولمة غيرت من مفهوم الأمن وكذلك تغيرت أساليب وإجراءات الحفاظ عليه. ولهذا وفي ظل الأوضاع الجديدة والظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول وتلحق الضرر بالأفراد، لاسيما المخاطر المرتبطة بالاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي فإن كل الفاعلين في المجتمع من مجتمع مدني، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات الدولة، مطالبة بالتجند لنشر الوعي لتجنب الاستخدامات السلبية لهذه التكنولوجيات الحديثة التي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع، والوصول إلى الاستخدام الايجابي لها والانتفاع بما تمنحه من خدمات وامتيازات.

المراجـــــع:

1. خالد كاظم أبو دوح مفهوم المجال العام، الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، صيف 2011، ص 146.
2. راضي زاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العلم العربي، في مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، عدد15، عمان، 2003، ص 23).
3. عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 01، الكويت 2013، ص68.
4. نفس المرجع، ص 70.
5. صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، في مجلة المفكر تصدرها كلية الحقوف والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، العدد 05، مارس 2010، ص 289.
6. مركز الدراسات الاستراتيجية، المعرفة وشبكات التواصل الالكترونية، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 39، الرياض 2012، ص126.
7. عبد الرحمان بن عبد الله سند، الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية– الحاسب الآلي وشبكة المعلومات، دار الوراقين، بيروت 2004، ص 312.
8. صغير يوسف، الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013، ص50.
9. نفس المرجع، ص51.

10. جريدة الخبر العدد 7313 الصادر بتاريخ 2014.01.20.
11. جريدة الخبر العدد 7287 الصادر بتاريخ 2013.12.18.
12. صالح زياني، مرجع سابق، ص294.
13. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في كتاب الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 بيروت،1999، ص 230.

14. Chernaouti Heli Slange, Comment lutter contre la cybercriminalité? ; revue la science,n°391,mai 2010, P26.

الاتصال الحدثي عبر مواقع التواصل الاجتماعي
- صفحة فايس بوك
" قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " - نموذجا –

د. سمية بورقعة
قسم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار - عنابة

الملخَّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تطبيقات الاتصال الحدثي عبر أكثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال حداثة ألا وهي مواقع التواصل الاجتماعي عبر تصفح صفحة فايسبوك " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 " التي تمثل أكبر تظاهرة ثقافية تعرفها مدينة قسنطينة خاصة والجزائر عامة باعتبارها اتصالاً حدثيًا غير مالوف للمواطن.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الحدثي، مواقع التواصل الاجتماعي، الفايسبوك.

Résumé :

Cette étude apporte sur l'analyse des applications de la communication événementielle par les technologies de l'information et de la communication les plus récents qui sont les sites des réseaux sociaux par le parcours de la page Facebook « Constantine capitale de la culture arabe 2015 » qui représente le plus grand événement culturel de la ville de Constantine et l'Algérie autant qu'une communication événementielle inhabituelle pour le citoyen.

Les mots clés : la communication événementielle, les sites des réseaux sociaux, le Facebook

Abstract:

This study provides on the analysis of the applications of the event communication, by the technologies of the information and communication. The most recent are the sites of social networks by the journey of the Facebook page « Constantine capital of arab culture2015 ».that represents the largest cultural event of the city of Constantine and Algeria as much as an event communication unusual of the citizen.

Key words: the event communication, the sites of social networks, the Facebook

مقدمـــة:

أدت التطورات المتلاحقة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى ظهور مرحلة جديدة من المراحل التي تحدد العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها، فقد أدى الاندماج بين ثورة الاتصالات وثورة المعلومات والحاسبات إلى ما يعرف بالتكنولوجيا التفاعلية أو الوسائط المتعددة.

وبالتالي تغيرت العلاقة بين وسائل الإعلام والمتلقي وأصبحت أكثر تفاعلية وحقق ذلك إعطاء دور متزايد للمتلقي في عملية الاتصال، حيث أصبح أكثر تفاعلاً وأكثر تأثيراً، ويستخدم وسائل الإعلام كأحد وسائل المشاركة الاجتماعية، خاصة عندما تحقق له تلك الوسائل نزعته للتفاعل مع الآخرين وقد ساهمت الأحداث الكبرى في تفاعل الأفراد عبرها مما جعلها أكثر من أحداث جماهيرية، وجاء الاتصال الحدثي كمفهوم وممارسة يحوي هذه الأحداث والتظاهرات الأكثر تأثيرا على الجمهور المستهدف.

1- تحديد المشكلة:

باعتبار الاتصال الحدثي تقنية اتصالية ترتكز على حدث جماهيري لمؤسسة ما، غير مألوف وخارق للعادة، أين الجمهور المستهدف يتفاعل مع الأحداث ارتباطا بمناسبة معينة، ورجوعا إلى حدث "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " تناولت الباحثة تحليل ودراسة صفحة الفايس بوك الخاصة بالحدث عبر التصفح، مما أكد ارتباط الاتصال الحدثي كمفهوم بتطبيقات تفاعلية أو قياس تفاعل الجمهور مع الحدث عبر أكبر مواقع التواصل الاجتماعي مشاركة واستخداما من طرف الجمهور وهو الفايس بوك، وتعتبر الدراسة من الدراسات الأولى التي تعنى بتحليل مضمون صفحة فايس بوك خاصة بحدث جماهيري كبير وهو "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 "، ولا

يمكن تحليل هذه المعطيات دون التطرق إلى مفاهيم الدراسة التي بني عليها هذا البحث.

2- مفاهيـــم الدراسة:

أ- الاتصال الحدثـــي: هو "تقنية اتصالية ترتكز على إبداع أو خلق أحداث لمؤسسة معينة سواء موجودة أو مرغوب فيها، وترتبط بحدث خارق للعادة، محاولة دعـــوة أكثر عدد ممكن من الجمهور المستهدف المدعُو للتفاعل مع هذا الحدث[1]، ويمكن أن يستهدف الاتصال الحدثي الزبائن أو المستهلكين، الصحافة، الأجراء لمؤسسة ما ...إلخ".

وتستعمل أكثر من أحداث مثل التظاهرات الرياضية، الاجتماعية، الصحية، الثقافية... إلخ ويمكن التأكيد أن بعض نشاطات الاتصال الحدثي تعتمد على العلاقات العامة" [2].

ب- مواقـــع التواصل الاجتماعـــي:

عرف **السون** و**بوبد** الشبكات الاجتماعية بأنها " مواقع تتشكل من خلال الأنترنت وتسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين والتعبير عن وجهة نظر الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر".[3]

وهي كذلك " مجموعة من المواقع تتخذ من شبكة الأنترنت بيئة لها، ظهرت مع الجيل الثاني للويب web2.0 وتتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد، مدرسة، جامعة، ...إلخ)، ويتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، وهي وسيلة للتواصل الاجتماعي من خلال السياقات الافتراضية.[4]

- **الفايس بوك facebook (محور الدراسة):** هو أكبر مواقع الشبكات الاجتماعية من ناحية سرعة الانتشار والتوسع، يتيح للمبرمجين برمجة تطبيقاتهم المختلفة وإضافتها للموقع الأساسي، حيث يسهل للعاملين في الفايس بوك المهمة للمبرمجين بإنشاء API وهي أكواد برمجية مساعدة، تتميز بتفاعلية المستخدمين عبرها من خلال التعليقات والإعجاب ...الخ.

- **التفاعليـــة:** يشمل موضوع التفاعلية على العديد من الممارسات منها البروتوكلات، التواصل بين أجهزة الكمبيوتر في الشبكة، والعلاقة التي يقيمها الفرد مع الكمبيوتر نفسه باعتباره الوسيط، والتفاعل بين الأشخاص من خلال المواد التي يتبادلونها بشكل مباشر وجها لوجه أو عبر الكمبيوتر كوسيط، والتي تعمل على صياغة الترابط الاجتماعي أو إعادة صياغته، وحتى تصورات محددة ومضامين جديدة.

وقد قدمت شبكة الأنترنت بيئة ملائمة لظهور التفاعلية وانتشارها، وأتاحت الشبكة فرصة أكبر للمشاركة وبالتالي انعكس ذلك على أن دور المتلقي أصبح مؤثرا في المادة الإعلامية وذلك لتحقيق التفاعلية والتحكم في عملية الاتصال، وقد وفرت شبكة الأنترنت مساحات عريضة لتبادل الآراء والمناقشة وهو أمر عجزت عن تحقيقه وسائل الإعلام التقليدية.

ويقصد بالتفاعلية Interactivity الأنماط الاتصالية عبر شبكة الأنترنت كالتخاطب الفوري Chatting، أو البريد الإلكتروني E-Mailing أو التعقيب المباشر على مادة الاتصال (النّص) أو الإعلام (الوظيفة الإخبارية وما تتضمنه من سمات وخصائص وما تستخدمه من أدوات) كالتعقيب على المادة الصحفية في الصحف الإلكترونية، حيث يتمكن القارئ أو المتصفح للموقع التحاور مع الكاتب ومحرر المواد الصحفية أو إرسال رسالة له، الأمر الذي

يحقق التغذية الراجعة Feed Back– وهي أحد عناصر العملية الاتصالية – حيث تعتبر سمة الفورية أو المباشرة إحدى مزايا الإعلام الجديد.

والتفاعلية أيضا هي قدرة المتلقي على المشاركة في البيئة الوسيطة للإعلام والتأثير عليها بالتفاعل مع الأجهزة بما يحقق تلبية اختياراته والمشاركة مع القائم بالاتصال في بناء المحتوى وتقديمه، والقدرة على التجول الحر في المحتوى والاختيارات المتعددة التي يتميز بها هذا المحتوى لتلبية حاجة المتلقي إلى محتوى ذو خصائص معينة [5].

إن المحتوى الذي نعطيه لمفهوم التفاعلية في هذه الدراسة يشمل عملية التصفح واختيار صفحة الفايس بوك ومحتواها والرد أو التعقيب على المواد المنشورة من حسابات مستخدمي الفايس بوك، والمشاركة في إرسال الصور والفيديوهات التي تغطي التظاهرة والمدينة واختيار الخدمات التي تقترحها الصفحة.

كما يشمل أيضا تجاوب الصفحة مع المستخدمين من خلال ما يقدم في جريدة الصفحة " من نحن"، الصور المتاحة، خيار الإعجاب، والاستعانة بالشبكات الاجتماعية الأخرى مثل تويتر، هذا وأن مبتغى التفاعلية هو تحويل مستخدم صفحة الفايس بوك الخاصة بالحدث على شبكة الأنترنت إلى شريك في إنتاج المضامين التي تنشرها الصفحة لزيادة الترويج لهذا الحدث الإعلامي الثقافي.

ويمكن اعتبار أخبار حدث قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 حقلا خصبا للمادة الإعلامية المثيرة التي تجلب انتباه الجمهور عبر صفحات الفايس بوك، وذلك لما تكتسيه هذه التظاهرات الثقافية من أهمية بالغة في أوساط المجتمع عامة والقسنطيني خاصة، لإشباع حاجاتهم للتنشيط الثقافي ومعرفة آخر الأخبار والتطورات بشأن التحضيرات والجاهزية لإحياء هذه التظاهرة الضخمة.

وقد نشرت الصحيفة الإلكترونية الخبر أون لاين يوم 07 نوفمبر 2014 مقالا كتب فيه أن صفحة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " 2015 *constantine capital of arab culture* " الفايسبوكية والتي تعنى بالحدث الثقافي الأبرز العام القادم في الجزائر حققت الكثير من النجاح على مستوى الإعجاب في ظرف وجيز من فتحها على شبكة التواصل الاجتماعي، وتعنى الصفحة بنشر كل ما يتعلق بالتظاهرة من خلال الصور والفيديوهات والتعاليق، ولم تستثني الصفحة الفضائح التي مست شعار التظاهرة وباقي الأمور المحيطة بالحدث، واستطاعت الصفحة التي تعبر عن نفسها بأنها الصفحة الأكثر متابعة من قبل الدول العربية التي ستشارك في الحدث وحتى المثقفين في الجزائر، أن تحقق أرقاما قياسية من حيث عدد التعاليق والأسئلة والتعرف على كواليس التظاهرة.

وقد قامت الباحثة بتصفح صفحة الفايسبوك لصفحة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" لمدّة شهر كامل بمعدل تصفح مرتين في الأسبوع عبر حسابهما الشخصي في الفايسبوك في الفترة ما بين 15 أفريل 2015 إلى غاية 15 ماي 2015 مما سمح بتحديد وقيـــاس تفاعل الجمهور مع الحدث عبر تكنولوجيا الإعلام الجديد – مواقـــع التواصل الاجتماعي.

3- نوع الدراســـــة:

جاءت الدراسة معتمدة في شقها التحليلي على منهج تحليل المضمون أي مضمـــون صفحة الفايسبوك الخاصة بالحدث باعتباره أنسب المناهج، وهو يعتمد على تحديد فئات مضامين المادة الإعلامية على تدقيق أنسب للموضوع، وقد ساهم هذا المنهج كذلك بفعالية في تحديد مضامين المواد الإعلامية الإلكترونية رغم تداخل فئات تحليلها وتفرع فئاتها، وذلك لاعتماد النص على النص الفائق "Hypertext" والروابـــط links والإحالات.

4- التعريف بصفحة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 "

تعتبــر صفحات الفايسالبوك المتعلقة بالحسابات المعنوية للمؤسسات أو الجمعيات أو المدن والأحداث من أكثر الممارسات الحديثة التــي سمحت باستفادة الأفراد من البيئة الإلكترونية الشبكية للأنترنت، نظرا لميزاتها التكنولوجية: كفورية المعلومات والسرعة وتفاعل الأفراد سواء بالصور أو الفيديوهات أو الكتابة، ممّا يساهم في تناقل المعلومات وتحديثها وتفاعل الجمهور عبرها، ويعتبر هذا الأخير أهم مقياس يقاس عليه نجاح أو فشل حدث اتصالي ما.

ومن هذا المنطلق تناولت الباحثة صفحة الفايسبوك الخاصة بحدث "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" لقياس تفاعل الجمهور بتنوعه ومساهماته في نجاح الفعاليات المرتبطة بالحدث ذاته.

وقد تم فتح صفحة الفايسبوك الحاملة لتسمية " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" في 04 فيفري 2013 أي سنتين قبل الحدث وهو إنجاز إيجابي يحسب لصالح الجهة المبادرة بفتح الصفحة وهي – ولاية قسنطينة – بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الذي يحمل نفس التسمية لكن باللغة الأنجليزية**http://www.b-cultureconstantine.com**

ومتوفر في أيقونة قابلة للنقر مسماة "A propos" المتاحة في الصفحة الرئيسية "Home Page" للصفحة ذاتها.

جدول رقم (1) يبين الخدمات المتاحة

العينـــة / الخدمات المتاحـــة	ك	%
الجريدة Journal	1	100
من نحن Apropos	1	100
أيقونة إعجاب Mention j'aime	1	100
المجمـــوع	1	100

مصدر الجدول : الدراسة الحالية

يبين الجدول رقـــم **(1)** والمتضمن الخدمات المتاحة في صفحة الفايس بوك الخاصة بحدث قسنطينة عاصمـــة الثقافة العربية 2015، أن الصفحة وفرت خدمات تفاعلية متعددة منها الجريدة Le journal والذي يحـــوي جميع المضامين المضافة من طرف المتصفحين للصفحة بإظهار حساباتهم في الفايس بـــوك وكـــذا تعليقاتهـــم منـــذ بداية تأسيس الصفحة بأرشيف ضخم يمكن تصفحه بسهولة وقراءة جميع الردود والتفاعـــلات ســـواء المكتوبـــة أو المرئية.

إضافة إلى هذا وفرت الصفحة بأيقونة قابلة للنقر clickable خدمة بشأن "A propos " واحتوت على عنوان الموقع الإلكتروني site web

http://www.d-cultureconstantine.com/

إضافة إلى تاريخ فتح الموقع والصفحة.

أمّا بشأن الروابط المتاحة في هذه الخدمة فتصدّرت خدمة وإمكانية التسجيل على صفحة الفايس بوك المرتبة الأولى، لتعمد الصفحة إلى إشراك ومشاركة المتصفحين بإمكانية تسجيلاتهم في صفحتهم هذه لزيادة التفاعلية أكثر مع الحدث.

أمّا ما يخص أيقونة الإعجاب Mention j'aime فقد أتيحت هي الأخرى في أيقونة قابلة للنقر تحوي إعجاب وتعداد المعجبين بالصفحة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" وهي إضافة نوعية للصفحة من جهة ولزيادة تفاعــل المعجبين (الجمهور) مع الحدث من جهة أخرى، وقد سجلت الباحثة 22034 إعجابًا بالصفحة و505 أي ما يضاهي 23.5K يتحدثون عن الحدث حسب آخر الإحصاءات الحديثة في 15 ماي 2015.

وهي أرقام ونسب جدّ إيجابية تعطي وزناً لتفاعل الجمهور المتصفح مع الحدث ذاته، وهي أيضا إشارة على تمكن هذه الصفحة من خلق صورة إيجابية عن قسنطينة كعاصمة للثقافة العربية.

جدول رقم (2) يبين مضمون صفحة الفايس بوك

العينــة / المضمــون	ك	%
تعاليـــــق	8097	88.8
تعاليق مساهمـــات المتصفحيــن	773	8.48
إضافة صــور	240	2.63
المجمــوع	9110	100

مصدر الجدول : الدراسة الحالية

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2) تعدد فئات صفحة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 " التي جاءت متضمنة مساهمات المتصفحين والتعاليق وإضافة صور شكلت مضمون الصفحة في جريدتها، وقد تصدرت التعاليق قائمة مضمون الصفحة باعتبار صفحات الفايسبوك تتيح هذه الإمكانية وهي الأسهل في ممارسات المتصفحين ككل، لأن التعليق المكتوب هو مساحة لرأي الجمهور، وبالفعل كان التعليق الذي يسمح بتبادل الآراء والمعلومات والإنجازات قلب الصفحة ومادتها الإعلامية التي خلقت تفاعلية الجمهور،

والنسبة الواردة في الجدول تدعم هذه الفكرة والتي قدرت بـــ **88.8%** وجاءت مساهمات المتصفحين مختلفة بإضافة نصوص تعريفية رائعة شكلت مضموناً جيدًا للصفحة، وهي إسهامات شخصية للجمهور المتصفح على سبيل المثال جاء إسهام متصفح في نص فائق **Hypertext** تعريف **جسر سيدي راشد** على أنه أعلى وأضخم جسر حجري في العالم، قام بتصميمه المهندس **الفرنسي أوبين إيرو**، بجملة 27 قوسًا، يبلغ قطر أكبرها 70م، ويقدر علوه 109م، وطوله 447 م وعرضه 12م، وبدأت حركة المرور به سنة 1912.

وفي إسهام آخر نجد تعريفاً لمدينة قسنطينة، إضافة إلى إسهامات أخرى شكلت مادة إعلامية فعلت من مضمون الصفحة وأثرت فيه، ممّا قد يسمح للمتصفحين باكتساب معارف ومعلومات جيّدة عن المدينة وعن الحدث، وهو ما سمح بتفاعل سجل في نسب المساهمات والتعاليق قدر تكرارها بـــ **773.**

أما فيما يخص إمكانية إضافة صور فقد أتيحت للجمهور المتفاعل هذه الخدمة على الصفحة بتكرار قدر بـــ **240** إضافة وهو ما جاءت نسبته **2.63%** وهـــي نسبة إيجابية تعكس مساهمات متصفحين الصفحة في إثراءها وشكل هو الآخر إضافة متميـــزة لها وسيأتي الجدول رقم (8) محللاً أكثر لمضامين الصور الواردة في الصفحة.

جدول رقم (3) يبيـــن التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي

العينة / الموقع	ك	%
فايس بوك	500	61.88
توتير	200	24.75
Share / مشاركة	108	13.36
المجموع	808	100

مصدر الجدول: الدراسة الحالية

يُبين لنا الجدول رقم(3) تفاعل الجمهور المتصفح عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد شملت المواقع موقع الفايس بوك، توتير، وShare المشاركة عبر حسابات أخرى، رغم أن الصفحة لم تتح المشاركة عبر صفحتها التمهيدية.

وقــد شكلت التفاعلات عبر الفايس بوك أعلى نسبة قدرت بـــ **61.88%** وذلك على اعتبار أن الصفحة متواجدة عبر موقع التواصل الاجتماعي " الفايس بوك" وبالتالي كانت جميع المساهمات في الموقع لهذا الحساب بتكرار قدر بـــ 500 تفاعل ومشاركة، تلاها موقع توتير بتكرار قدر بـــ 200 مشاركة باعتبار أن تويتر من المواقع الأكثر جماهيرية في العالم ككل، وقد أتت المشاركات Share عبر حسابات في مواقع اجتماعية أخرى بنسب أقل قدرت بـــ **13.36%**، وهي تعتبر إضافة نوعية لاتساع تفاعلية الصفحة لمواقع أخرى وبالتالي دول أخرى، وهو ما أسهم في إثراء ومشاركة الصور بين أطراف عديدة وإمكانية رؤيتها في مناطق من العالم، وبالتالي أسهمت البيئة الإلكترونية التفاعلية للأنترنت في إثراء هذه المضامين.

جدول رقم (4) يبين جنسيات المتفاعلين في صفحة الفايس بوك

العينة / الجنسيات	ك	%
جزائرية	310	61.38
مغاربية	152	30.09
عربية	38	7.52
عالمية	5	0.99
المجموع	505	100

مصـــدر الجدول: الدراسة الحالية

يوضح الجدول رقم **(4)** جنسيات المتفاعلين في صفحة الفايس بـــوك، وقـــد شكلت تفاعلات الجمهور المتصفح للصفحة تنوعًا من صنف آخر حضرت فيـــه الجنسيات المتفاعلة من عدّة دول مغاربية وعربية وعالمية.

وقد شكلت التفاعلات التي جاءت من قبل الجزائريين بمعدل **310** تكرار وهو ما نسبته **61.38%** وكانت أغلب حسابات الأفراد المشاركين في الصفحة من ولاية قسنطينة ثم سكيكدة، عنابة، ميلة، سوق أهراس، ومشاركة الأفراد من الولايات الأخرى قد شكلـــت مشاركات نوعية، لهذا سعت الباحثة لتحديد فئة الجزائريين، وكانت إسهاماتهم كلها تدعـــم فكـــرة حدث تظاهـــرة قسنطينـــة عاصمة الثقافة العربية 2015 وتشجعها.

أما الفئات المغاربية والعربية والتي تفاعلت جماهيرها بحساباتهم في الفايس بوك مع الحدث، فقد بلغ تكرارها **152** للمغاربيين وبنسبة **30.09%**، و**38** للفئة العربية وبنسبة **0.99%**، ويعود ذلك إلى طبيعة الحدث في حد ذاته "**الثقافة العربية**"، وقد جاءت إسهامات هاتين الفئتين بمشاهدة الصور المتاحة على الصفحة، وطرح بعض الأسئلة من أجل التعرف أكثر على المدينة المستضيفة، خاصة **معلم ماسينيسا** ومرجعية التسمية، وتسمية المدينة في حد ذاتها – **معنى قسنطينة –** وسجلنا أيضا إعجابات J'aime لبعض الصور المتاحة الخاصة بالمدينة.

أما ما يخص فئة الجنسيات العالمية فجاءت من طرف حسابات أفراد يعشقون الصور الجميلة وكانت غالبيتهـــا كذلك مرتبطة بحسابات لأفـــراد في الجزائر أرسلوها لآخرين من دول أخرى مثل فرنسا، بلجيكا، سويـــسرا، الصين، اليابان، وقد أسهمت في إعطاء الصفحة تنوعًا ثقافيا وتفاعلا وتعليقات توحي بدعم مثل هذه التظـــاهرات التي تحيي المدن العريقـــة وتتكلم عنها.

جدول رقم (5) يبيــن جنــس المتفاعليــن

العينــة / الــجنس	ك	%
نساء / حساب فايس بوك امرأة	320	63.36
رجال/ حساب فايس بوك رجل	185	36.63
المجمــوع	505	100

مصدر الجدول: الدراسة الحالية

أوضحت نتائج الجدول رقم **(5)** أن جنس المتفاعلين على صفحة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" كان غالبيتهم من جنس أنثى حيث قدرت نسبتهم بـــ **63.36%** وهذا عبر تصفح حسابهم الشخصي في الفايس بوك، وقد شكلوا بذلك إضافة إلى الصفحة بمحتويات عدّة، ويعتبر مؤشر جنس المتفاعلين مهم جدًا في قياس تفاعلية الجمهور مع حدث ما، ربما لارتباط فئة معينة بحدث ما أو ظاهرة معنيــة، وترجع الباحثة هذه النسبة لتعلق النساء بالأحداث الثقافية أكثر منها بفئة الرجال أو انشغالهم أكثر بالحدث باعتباره حدث جمالي للمنطقة، وموروث له طابعه الحسي والجذاب لدى المرأة عمومًا، وما التعاليــق الواردة عبر الصفحة إلا دليل على تأكيد جمالية المنطقة، رغم أن الباحثة تؤكد على فكرة أن التصفــح عبر حساب الفايس بوك لا يمكن التحقق منه وتأكيده عبر تسمية الحساب، إلاّ أنــه ولغاية كتابة هذه الأسطر ما زال التحقق من حسابات الأفراد شيء غير متاح على الشبكة، وجاء حساب مساهمات المتصفحين عبر تسمية حساباتهم وما كتب فيها فقط كإمكانية متاحة ومستخدمة في عالم الأنترنت.

جدول رقم (6) يبيـــن التعاليـــق عبـــر الصفحـــة

العينـــــة / التعليـــق	ك	%
التعليق على الصور المتاحـــة	1011	50.27
التعليق على الأسلوب واللغة	200	9.94
التعليق على الحدث	500	24.86
التعليق على التعليقـــات	300	14.91
المجمـــوع	2011	100

مصدر الجدول : الدراسة الحالية

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن صفحة الفايس بوك الخاصة بحدث قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 شكلت تفاعلية ملحوظة وإيجابية عبر تعاليق المتصفحين سواء بحساباتهم الشخصية في الفايس بوك أو حتى الصور المضافة على الصفحة، وقـــد شكلت التعاليق على الصور المتاحة من طرف الجمهور المتفاعل على الصفحة إضافة نوعية حيث تصدرت الترتيب بنسبة **50.27%** وضعت تعاليق عن جمالية المكان والتعريف به وهذا الإسهام الملحوظ عبر الجمهور المتفاعل أعطى تفاعلية تشاركية بين المتصفحين فكل له تعليقه عن المكان وإضافة معلومات بإمكانها إثراء مضمون الصفحة وقد شملت أيضا أسئلة عن المكان والصور.

وشكلت التعليقات الخاصة بالحدث ما نسبته **24.86%** وتضمنت هذه التعليقات أحقية المدينة باحتضان الحدث بما تمتلكه من موروث مادي عمراني وثقافي وجغرافيا نادرة، وهي تجسد العلم والعلماء والأصالة والتحفظ مقارنة بولايات أخرى في الجزائر.

فيما شملت التعليقات الرافضة لاحتضان المدينة للتظاهرة لعدم إنهاء المشاريع وسياسة **البريكولاج** التي أضحت ظاهرة في محاولة لإتمام المشاريع بسرعة

فائقة حتى أصبحت الترميمات التي عرفتها المعالم الأثرية **تَبْشِيعًا** للمعلم وليس حفاظًا عليه.

وكان هذا الحدث محور تعليق العديد من المتصفحين للموقع وكان بمثابة مادّة دسمة للصفحة شكلت محور تفاعلية ملحوظة.

أمّا فيما يخص التعليق على الأسلوب واللغة وكذا التعليق على التعليقات فجاءت منخفضة خاصة المتصفحين من ولايات ودول أخرى مجاورة كمسميات معينة وألفاظ لها أحقيتها وأخلاقيتها على الصفحة رغم أن الباحثة لم تسجل أي تعد لفظي من طرف الجمهور المتفاعل.

جدول رقم (7) يبين استخدام الوسائط المتعددة في الصفحة

العينــة / وسائط متعددة نص	ك	%
نص فائق Hypertext	22	28.94
فيديــو	4	5.26
صــور	50	65.78
مجمــوع	76	100

مصدر الجدول : الدراسة الحالية

يبين الجدول رقــم (7) استخدام الوسائط المتعــددة في الصفحة، وهو مــؤشر إيجابي يوحي ويعكس تبني صفحة الفايس بوك الخاصة بحدث قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 للوسائط المتعددة، فقد تصدر النص الفائق **Hypertext** والذي يحوي روابط **des links** عند الضغط على الأيقونات المتوفرة على الصفحة مثل الصور، **Mention j'aime, A propos**، الجريدة **Journal** وهي روابط تحيل القــارئ إلى الدخول إلى

مضاميـــن أخرى وقد تكرر حضور هذه النصوص **22** مرة وبنسبة **28.94%**، وهو إضافة نوعية تتيحها صفحة الفايس بوك وذلك بتوفيرها أيقونات ونصوص فائقة، وهو ما يشجع على تفاعلية الجمهور المتصفح بتزويده بمعلومات عدّة عن الحدث.

وفيما حضر الفيديو بمعدل **4** فيديوهات على الصفحة شكل بدوره تفاعلية إيجابية عبر المشاهدة والتعليق على المشاهدة خاصة أن مضامينه احتوت مشاريع وصور لقسنطينة في سيناريوهات بين المحترفة والهاوية من طرف متصفحي الصفحة والتي شكلت إضافة تحسب لصالح الصفحة.

أما ما شمل الوسائط المتعددة المجسدة في الصور فقد حضرت هي الأخرى بمعدل 50 صورة وهو ما نسبته **65.78%** جاءت متنوعة المضامين وكانت أحسن وأصدق للتعبير عن جمالية المدينة وتراثها وعراقتها.

كل هذه الوسائط المتعددة المختلفة أضفت نوعية جيدة من الألوان المختارة في الصور بين الأبيض والأسود والبني الذي يعكس أصالة المدينة.

والجدير بالذكر أن الجمهور المتفاعل على الصفحة هو الذي أسهم في إثراء مضمون الصفحة وهـــو يترجم قبوله وإعجابه باحتضان المدينة العريقة للتظاهرة وكذلك أحقيتها بذلك، كما أن كل الصور كانت بجاذبية وجمال ملحوظين.

جدول رقـــم (8) يبيـــن مضاميـــن الصـــور المتاحـــة

العينـــة / مضامين الصور	ك	%
صور مسجد الأمير عبد القادر	21	42
صور الجسور المعلقة	18	36
صور فن النقش على النحاس	3	6
صور معالـــم تاريخية (ماسينيسا)	8	16

صورة امرأة بالملايــا	2	4
صورة مناسباتية (عيد أضحى)	5	1
أزقة / أحياء قديمة (رحبة الصوف)	1	2
صور المدينة الجديدة علي منجلي	2	4
المجموع	50	100

مصدر الجدول: الدراسة الحالية

نستدل من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم **(8)** والذي يبين مضامين الصور المتاحة، أن غالبية تلك الصور تمثل المعالم التاريخية للمدينة، وتبرز الموروث المعنوي الثقافي والمعماري للمنطقة فشكلت صفحة " قسنطينة عاصمة الثقافــة العربية 2015" فسيفساء من الصور الرائعة المترابطة والمشكلة للصورة العامة للمدينة من صورة مسجد الأمير عبد القادر، والجسور المعلقة، ماسينيسا، الأحياء القديمة، صور المدينة الجديدة على منجلي..والتي أعطت مجموعًا لصور تشكل تحفة المعمار في المنطقة.

وقد تصدرت فيها صور مسجد الأمير عبد القادر قائمة الترتيب بـــ**21** صورة وهو ما نسبته **42%** باعتبار المسجد يعطى رمزية للمدينة على اعتبار أنها مدينة العلم والعلماء، ورمزية العلامة **عبد الحميد إبن باديس** رائد وحامل مشعل العلم والذي ترتبط ذكرى يوم العلم **16** أفريل بشخصية الكريم والنبيل.

تلت هذه الصور صور الجسور المعلقة والتي قدر تكرارها بـــ **18** وبنسبة **36%** وهذا يعكس تسمية المدينة بمدينة الجسور المعلقة، وضمت الصور الجسور الثمانية الضخمة للمدينة بما فيها جسر "**صالح باي**" الذي تم تدشينه مؤخرًا والذي أضفى على المدينة جمال العمران والهندسة الحديثة.

إضافة إلى صور فـــن النقش على النحاس الذي يميز المدينة وموروثها المادي في الصناعة التقليدية، والتي هي في الحقيقـــة تعريف وتعبـــير عن ثقافة هـــذه المدينة العريقة.

واحتوت الصور كذلك صور أحياء عريقة للمدينة يتبادل من خلالها المتصفحون الأسئلة من مثل ما اسم هذا الحي، وذلك بوضع صورة ويتشارك الأفراد في معرفتها كصورة " **رحبة الصوف**" أين تناقلت تعاليق الجمهور عبرها إلى ما لا يقل عن **70** تعليق وكلّ يشارك بمعارفـــه للإيضاح أكثر ولإعطاء المعلومة الصحيحة، ممّا شكل تفاعلية ملحوظة على الصفحة.

جـــدول رقم (9) يبـــن مضاميـــن الفيـــديو المتـــاح على الصفحـــة

العينـــة / الفيديـــو	ك	%
فيديو تدشيـــن مشاريـــع (جسر صالـــح بـــاي)	2	50
فيديـــو حفـــل	1	25
فيديـــو قسنطينـــة من أعلـــى Constantine vue du ciel	1	25
المجمـــوع	4	100

مصدر الجدول : الدراسة الحالية

يُبين الجدول رقـــم (9) مضاميـــن الفيديو المتاح على الصفحة، وقد وفرت الصفحة **4** فيديوهات تظهر في غالبيتها مدينة قسنطينة، حيث ظهر فيديو تدشين مشروع "**جسر صالح باي**" المضاف إليه نص مكتوب يعرف بمدخل جسر صالح بـــاي الذي تم تدشينه يـــوم 26 جويلية 2014 بقسنطينة – مدينة الجسور المعلقة، واعتبار هذا الجسر ثامن جسر ضخم في قسنطينـــة.

ولتحديد أكثر فالفيديــو في شقيــه الأول والثاني هو فيديو لهواة وأصحاب حسابات على الفايس بــوك، والفيديو بمجمله في زمــن 0.56 ثانيــة وقد أسهم في إثراء الحدث.

أمّا الفيديو الآخر فهــو فيديــو رائع معنون بـــ **Constantine vue du ciel** مصور من طرف المصور الشهير **Yann arthus Bertrand** وموسيقى رائعة للموسيقي **Armand Amar** جاء الفيديو في 4.15 دقيقة، ومنقل من **You tube** وضعه متصفح في حسابه الشخصي، كتب عليه تعليق في حسابه الشخصي المتوفــر على الصفحة، هذا الفيديو إذا رأيته مرّة تود تكرار مشاهدته مرات عدّة لسحره الجذاب، وهو فيديو رائع يظهر جمال قسنطينة من أعلى بجميع معالمها الجذابة، وهذا الفيديو عرف أكبر المشاركات والتعليــقات والتي جسدت تفاعل الجمهور الجزائري وجمهور الدول الأخرى مع الحدث، حيث أظهروا إعجابهم بالمدينة وأحقيتها في احتضان فعاليات عاصمة الثقافة العربية 2015.

فيما جسد فيديو آخر حفل يظهر تقاليد المنطقة في الاحتفالات، واختيار مثل هكذا فيديوهات مهم جدًا وإيجابي بإمكانه إعطاء هوية للمنطقة وخصائصها المميزة.

وقد لاحظت الباحثة قلة الفيديوهات التي ساهم بها الجمهور المتفاعل، وهذا مرّده ربما لضخامة الصور الثابتة المضافة أكثر من الفيديوهات.

5- نتائــج الدراســـة:

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج توجزها فيما يلي:

1- أظهرت الدراسة نجاح صفحة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" في خلق تفاعلية مع الجمهور عبر في الفايس بوك والتي أنشأت سنتين قبل الحدث.

2- بينت نتائج الدراسة أن صفحة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية أتاحت وسائط متعددة تتيح للجمهور المتفاعل إمكانية إضافة صور وفيديوهات ونصوص فائقة تسمح بتفاعلية أكثر عبر المضامين المرسلة والمتفاعلة، فجاءت الفيديوهات والصور أحسن تعبير توضح فيه جمالية المدينة وعراقتها وأحقيتها في استضافة التظاهرة.

3- أسهمت التعاليق المختلفة للجمهور عبر حساباتهم في الفايسبوك في إثراء مضامين الصفحة باعتبار التعليق مساحة للرأي وتبادل المعلومات، فكانت الصفحة مساحة لتناول وتبادل المعارف خاصة من سكان المنطقة للمتصفحين الآخرين الذين يجهلون المدينة ومعالمها.

4- سمحت مشاركات الجمهور المتفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي في إثراء الصفحة عبر إرسال صور المدينة والمعالم إلى مواقع أخرى كتويتر مثلاً ممّا سمح بنشر وتوزيع الصور وهو ما سمح بتعريف ولا محدودية البيئة الإلكترونية الشبكية التفاعلية للأنترنت.

5- شكلت النساء أعلى نسبة مشاركة في الصفحة، كما تعددت جنسيات الجمهور المتفاعل مع الحدث عبر الصفحة، فقد حضرت الجنسيات بتعدد الدول المشاركة عبر حسابات أفرادها في الفايسبوك كتونس، المغرب، موريتانيا، بلجيكا، سويسرا، فرنسا...إلخ وهذا سمح بتعدد الرؤى حول التظاهرة وإقبال المتصفحين لها وذلك بقدر ما تمتلكه المدينة من إرث حضاري عريق يجب التحدث عليه وإظهاره للآخرين.

6- أسهمت التفاعلات عبر تعليقات المتصفحين في إظهار رؤى الجمهور المتفاعل على الصفحة، فقــد شكلت التعليقات على الصور المتاحة إيجابية وإعجابًا كبيرين، إضافة إلى التعليق على التظاهرة باعتبارها حدثًا تستحقه المدينة رغم بعض الرفض الذي يسجل في بعض التعليقات التي لامست واقع المشاريع المنجزة والتي أتت على حساب المعلم في حد ذاته.

7- شكل الاتصال الحدثي الذي يحوي هذه التظاهرة بما تناولته هذه الدراسة إسهاما نوعيا يعكس اهتمام الجهة المكلفة بهذا النشاط وتأثيراته على الجمهور المستهدف وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها، وما النسب المتواجدة في الجداول إلا دليل على أحقية هذا الحدث وضرورة دراسته ولهذا أتت هذه الدراسة باعتبار التظاهرة اتصالا حدثيا بالدرجة الأولى.

وأخيرا فإن ما يمكن التأكيد عليه هو إسهامات الاتصال الحدثي بموضوعاته المختلفة وقضاياه والاستفادة من أكثر تكنولوجيا العصر الحديث جماهيرية وهي الأنترنت بمزاياها المختلفة، ويطرح بذلك تبني المؤسسات والتنظيمات سواء حكومية، نفعية أو خدماتية لسياق جديد للاتصال الحدثي، والنظر لرؤية مستقبلية متفائلة لمثل هذه التقنيات الاتصالية الحيوية التي تعرف حضورا محتشما في الجزائر لحد إعداد هذه الدراسة رغم ما تسجله الأرقام في العديد من الدراسات لاحتواء التكنولوجيا لهكذا اتصال حدثي.

قائمة المراجــع:

Philippe Malaval , jean- Marc : Décourdin « La communication événementielle » Pearson Education, 2012. P10

Arnauld du Moulin de laborthète « La communication événementielle » , réussir conférence. 2010,p12.

1- خالد خلفان أحمد: إطلالة معرفية على شبكات التواصل الاجتماعي، أكاديمية شرطة دبي – مركز البحوث والدراسات، **ط1** الإمارات العربية المتحدة، **2013** ص **20**.

2- William .H, duttan and Others « **Freedam of connection – Freedom of expression the changing legal and regulatory Ecolegy shaping the internet** ». éditeur – unesco : بدون سنة نشر

3- محمد عبد الحميد: الاتصال والإعلام على شبكة الأنترنت، عالم الكتب **ط1**، القاهرة **2007** ص، ص **61 –62.**

دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية

د/ بن صغير عبد العظيم
أستاذ محاضر أ - جامعة بسكرة
عثمان صفاء طالبة دكتوراه
جامعة بسكرة

الملخص:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني فاعل رئيسي في بلورة القرارات وتنفيذها ورقابتها، حيث يقوم المجتمع المدني بعدة وظائف سواء كانت إصلاحية أو اجتماعية أو خدماتية أو اقتصادية وسياسية، كل هذه الوظائف تصب في قالب واحد وهو فعالية المجتمع المدني الذي من شانه خلق حركية مستمرة في الميدان السياسي الذي يفتح المجال للمشاركة وحرية تدفق المعلومات والاستجابة الفورية وخلق الفعالية والكفاءة، وإذا حققت هذه المبادئ في مجتمع ما وصلنا إلى حوكمة محلية حقيقية التي تخدم بدورها التنمية المحلية والتنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الحوكمة المحلية

Abstract :

Is a major actor of civil society in formulating and implementing decisions and control, where the civil society and several functions, whether reformist or social or service-or economic and political, all these functions are in one template institutions which the effectiveness of civil society, which would create a dynamic going on in the political field, which field open for participation and free flow of information and immediate response and create effective and efficient, and if these principles are achieved in what have come to a genuine local governance that serve the role of local development and overall development community

Key words: civil society, local governance

Résumé :

Il considère que les institutions de la société civile ,est Un acteur principale dans l'élaboration et la mise en œuvre des décisions , parce que la société civile a des fonctions multiples , social, économique et politique, pour leur 'efficacité, et Créer une dynamique dans le domaine politique ; Qui ouvre la participation et la circulation de l'information et la création de la compétence et de Efficacité Si ces principes sont réaliser elles donne une

véritable gouvernance locale, qui à son tour servir le développement local et de la communauté de développement global.

Mots-clés : la société civile, la gouvernance locale

مقدمة:

يلعب المجتمع المدني دورا إصلاحيا واجتماعيا وخدماتيا وإعلاميا وتواصليا بين الدولة والمواطن، كل هذه الوظائف تمكنه من مسؤولية كبيرة للمحافظة على المنظومة المجتمعية والثقافية وتنمية قيم المواطنة والمحافظة عليها، وذلك في ظل استقلالية مالية وإدارية وعدم وجود أي اختراق من قبل الدولة لهذه المؤسسات، وأن تسير وفق استراتيجية شاملة وواضحة ودقيقة نابعة من قيم وحاجيات المجتمع المحلي، وهذا ما يدفع بهذه المؤسسات لتأدية دورها الحقيقي والفعال.

نظرا للتطورات الحاصلة في المجتمع في الوقت الحالي من تجليات العولمة والتطور التكنولوجي والانفتاح الإعلامي والتواصلي، أصبحت حاجيات الشعوب تتزايد باستمرار مما جعل الحكومات عاجزة على تلبية هذه الحاجيات وهنا يظهر دور مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تكون هذه المؤسسات نابعة من إيديولوجية معينة أو لهدف واضح تسعى لتحقيقه بطريقة غير ربحية ومثل ذلك: كالحفاظ على قيمة الشفافية والمشاركة الفعالة لكل مواطن وغرس احترام القانون في المجتمع، والكفاءة والفعالية في العمل الإداري والخدماتي، ومكافحة شتى أنواع الفساد على المستوى المحلي، وإذا تم الوصول إلى هذا المستوى من التطور تجسد الحوكمة المحلية، انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية ؟

أولا : الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والحوكمة المحلية

1.مفهوم المجتمع المدني المحلي:

المجتمع المدني المحلي أحد أهم الفواعل الرئيسة في تحقيق الحوكمة بمستواها المحلي ، وفي مايلي نستعرض التعريفات التالية:

عرف المجتمع المدني في تعريف ملائم ومهم من حيث الانتشار لأنه يتضمن جل مؤشرات ومميزات المجتمع المدني وهو التالي:

"المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئات المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح، وقبول الآخر(1).

من خلال التعريف نتوصل للعناصر التالية:

- تنظم مؤسسات المجتمع المدني بشكل طوعي.
- تتمتع بالاستقلالية.
- مقصدها تحقيق حاجات أفراد المجتمع ككل.
- لديها ركن أخلاقي.

كما يعرف المجتمع المدني بأنه: "مجال التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والدولة، والذي يتجلى في قواعد تعاونية بين عناصر المجتمع، يتضمن هياكل طوعية تتمثل في الجمعيات ووسائل الإعلام التقليدية والحديثة، تتخلله معايير وقيم الثقة والتسامح والاندماج، التي تعتبر بالغة الأهمية للتعاون وحل مشاكل المجتمع وذلك بهدف تحقيق المصالح المشتركة (2)

من خلال التعريف نلاحظ أن تلك المؤسسات التي تنشأ طواعية تبني على قواعد أخلاقية تعاونية تساهم في حل مشاكل المجتمع.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف **المجتمع المدني المحلي** على أنه:

هو مجموع المنظمات على رقعة الإقليم التي تنشأ طواعية بهدف إرادي ولا تسعى للربح، وتضم هذه المنظمات النقابات والجمعيات والرأي العام المحلي ووسائل الإعلام المحلية، كل هذه المؤسسات تلعب دور رئيسي في تجسيد الحوكمة المحلية.

ثانيا–خصائص المجتمع المدني المحلي:

المجتمع المدني هو مؤسسة مثل المؤسسات الأخرى لديها مجموعة من الخصائص التي تميزه نذكرها في مايلي:

- القدرة على التكيف: وذلك بالتكيف مع التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية، فكلما كانت قادرة على التكيف، كلما كانت أكثر كفاءة وفعالية، وهناك ثلاثة أنوع للتكيف: التكيف الزمني ويقصد به قدرة الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، التكيف الجيلي وذلك بمدى قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال الشخصيات والقادة، وأخيرا التكيف الوظيفي وذلك يعني قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها لتكيف مع الظروف المستحدثة.
- الاستقلالية: ويقصد بها ألا تكون المؤسسة أو المنظمة المدنية المنشأة محليا خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو تابعة لها، بحيث يسهل ذلك من اختراقها والسيطرة على نشاطاتها، بحيث تكمن درجة الاستقلالية في استقلالها المالي عن الدولة واستقلالها الإداري وذلك بتكفلها بإدارة شؤونها الداخلية بعيدا عن تدخل أي جهة.

- التعقيد: أي تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات هرمية من ناحية أخرى.
- التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات ونزاعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها (3).

ثالثا- مؤسسات المجتمع المدني المحلي:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، وتدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع، وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة ملتزمة بمعايير أخلاقية. وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني المحلي في:

- ✓ **المنظمات الأهلية:**

و يشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت [4]

كما عرفت المنظمة الأهلية بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي) وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية. (5)

وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه(6)

إن المنظمات الأهلية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخواص ، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين، إلا أنها تتضمن بعض الخصائص ،وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل، إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية.

والمنظمات الأهلية قد تكون نقابات أو الاتحادات أو منظمات حقوق الإنسان، تجمعات أساتذة الجامعة، حيث تسعى إلى التأثير في صنع القرارات والتأثير في الحياة السياسية عامة، بحيث تبحث هذه الجماعات على أساليب خاصة (6)، خاصة إذا كان في نظام يطبق الحوكمة المحلية بحيث تسير كل الأمور بشفافية وفعالية وكفاءة تخدم عمل هذه الجماعات.

- ✓ **الرأي العام المحلي:**

يقصد بمصطلح الرأي العام مجموعة الآراء التي تسود مجتمع معين في وقت ما بخصوص موضوعات معينة تتعلق بمصالحهم العامة والخاصة. ويشترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات و التنظيمات الشعبية والنقابية والحزبية عن طريق طرح أفكارها واتجاهاتها والدعوة إليها ، بمختلف الوسائل التي تؤدى الصحافة والوسائل السمعية والبصرية دوراً كبيراً في نشرها وتعبئة الرأي العام وتوجيهه من خلالها.(7)

إذ يمثل الرأي العام المحلي مجموعة الآراء والاتجاهات والمطالب التي تشيع في مجتمع محلي ما إزاء قضية معينة أو موضوع معلق.

- ✓ **وسائل الإعلام المحلي:**

يقصد بها جميع المؤسسات الإعلامية العاملة من مسموعة ومطبوعة ومرئية مسموعة والالكترونية، وتعمل على تغطية الفعاليات المتصلة بقضايا مختلفة الأشكال من خلال تقارير وأخبار وحوارات وتحقيقات أو برامج منفردة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية مسموعة [8]

2.مفهوم الحوكمة المحلية:

أولا: تعريف الحوكمة المحلية:

تضمن الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا cma من 9 الى 12 ديسمبر 1996، والذي جاء تحت عنوان Declaration of local governance أن نظام الحوكمة المحلية يجب أن يتضمن مايلي:

- ✓ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة الى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- ✓ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- ✓ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- ✓ تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي [9].

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة المحلية هي: "مجموع العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة وتطبيقها، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية مختلف الفواعل الاجتماعيين (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني المحلي) التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي تتم بها تسيير الشؤون المحلية"، وعليه فالحوكمة المحلية أشمل من الحوكمة لأنها تتعلق بكيفية التخطيط وإدارة الخدمات وتنظيمها في إطار النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية [10]

أما ميلز و لندل (landell and mills) فقد عرف الحوكمة المحلية بأنها: "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المحلية".

أما شيرلنك (charlick) فيرى أنها: "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والجماعات في المجتمع المحلي (11)

وما يلاحظ على هذين التعريفين هو ربطها بين البعد السياسي والإداري أي بين الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي والفعالية التي يتم بها إدارة الشؤون المحلية ورغم أن التعريف الثاني أشار الى الشرعية إلا أنها لم يحدد القواعد التي تحكم الأطراف الفاعلة في الحوكمة.

من خلال التعريفات السابقة نتوصل للتعريف الاجرائي التالي:

الحوكمة المحلية هي جملة من العمليات والآليات والعلاقات والهياكل على المستوى المحلي، والتي من خلالها يستطيع الأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم وخاصة في مسألة مكافحة الفساد بما يدعم الديمقراطية التشاركية وبالتالي يحقق التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: خصائص الحوكمة المحلية:

تتميز الحوكمة المحلية عن غيرها من النظم الإدارية للدولة بمايلي:

أ. **المشاركة المحلية:** ويقصد بها توفير السبل والآليات للمواطنين المحليين أفرادا أو جماعات للمساهمة في عملية صنع القرار إما بطريقة مباشرة أو عبر المجالس المحلية المنتخبة التي تمثلهم وتحاول تحقيق مصالحهم وتحديد الخدمات والقضايا التي يجب توفيها ومناقشتها.

ب. **المساءلة:** بمعنى خضوع صناع القرار على المستوى المحلي للمساءلة من طرف المواطنين والأطراف التي لها علاقة بالقرارات المتخذة.

ج. **الشرعية:** ويقصد بها ممارسة السلطات المحلية لمهامها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة تستند إلى حكم والعدالة، مما يجعل المواطن المحلي يقبل بها طوعيا، وتتحقق الشرعية بتوفير الفرص المتساوية للجميع.

د. **الكفاءة والفعالية:** وهي تعبر عن البعد الفني للحوكمة المحلية، لأنها تتعلق بقدرة الهيئات المحلية على تحويل الموارد المتاحة إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم بتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة من أجل تحقيق نتائج أفضل. (12)

ه. **الشفافية:** أي إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الفواعل المحلية، حتى يتسنى لها تقييم فعالية الأجهزة المحلية وتعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مشاركة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال. (13)

و. **الاستجابة:** وهي محاولة الهيئات المحلية خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي (14)

الشكل رقم (01): مخطط يمثل خصائص الحوكمةالمحلية

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: فواعل الحوكمة المحلية:

على غرار الحوكمة في بعدها الوطني، تقتضي الحوكمة المحلية وجود فواعل رسمية وغير رسمية هي:

* **دولة فاعلة القدرة:** فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية: (15)

-ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل.

-وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها.

-تغطية الحاجات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية.

* **سلطات محلية مؤهلة:** إذ لابد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الثقافة السائدة، التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.
* **مجتمع مدني مشترك:** فلكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين ينبغي أن تبقى المجموعتان على اتصال دائم، مايعني بالضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال على جمع الآراء والتعبير عنها. (16)
* **قطاع خاص تنافسي:** يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين وذلك بالهيكلية والتنظيم الجيد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية [17]

شكل رقم (02): الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية

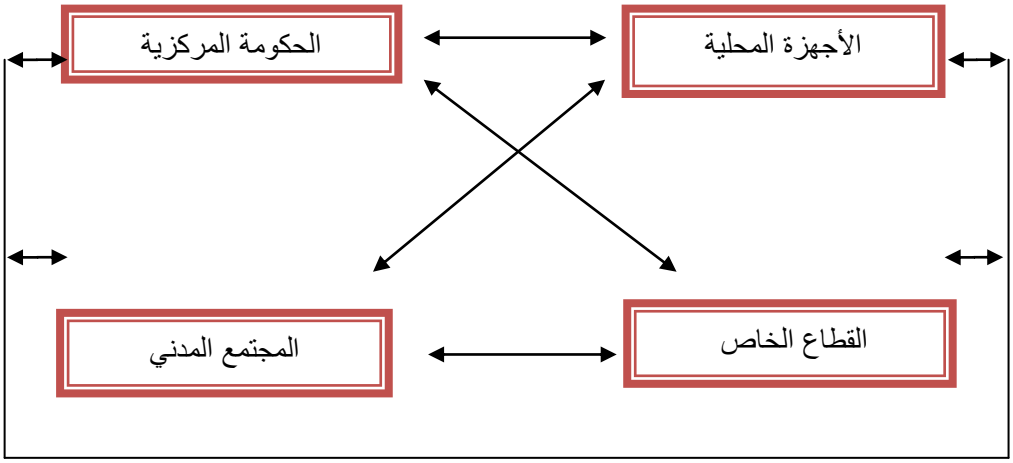

المصدر: حسن العلواني، **المرجع مدرج في قائمة المراجع**، ص88.

ثانيا : مؤسسات المجتمع المدني وإرساء مبادئ الحوكمة المحلية

1. الجمعيات ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية:

تعتبر الجمعيات أحد أبرز المكونات الفاعلة في المجتمع المدني لأنها تشكل تأطير قانوني للمواطنين تجمعهم قضية واحدة مما يؤدي إلى مشاركة فعالة للمجتمع المدني ككل.وتساهم الجمعيات المحلية في إرساء الحوكمة المحلية عن طريق:

- **المساءلة:**

من الحقائق التي ترسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية، ضرورة وجود آليات لضبط أداة السلطة والعمل على تقويم المؤسسات، ممثلة بالأشخاص القائمين عليها، عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسميا بذلك، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات أو الرأي العام أو وسائل الإعلام)، وذلك حين تجاوزهم الحقوق وانحرافهم

مما سيقود إلى انحراف السلطات المحلية عن مسارها الصحيح إذا ضعفت أشكال المحاسبة أو جرى الحد منها [18]

تلعب الجمعيات سواء الخيرية أو الحقوقية أو البيئة دور مهم في مساءلة المسؤولين المحلين، وذلك لأن هذه الجمعيات تبنى على فكرة أو قضية معينة لمعالجتها، أي تتابع هذه الجمعيات القضايا الموكل لها مما يكشف معاناة المواطن وتطالب بحل وتحاسب المسؤول المحلي، وبالتالي فمراقبة القصور الحاصلة بمنطقة ما يجعل للجمعيات دور مهم في مساءلة أعضاء المجالس المحلية المنتخبة من ناحية التقصير أو التغافل عن قضية ما.

- **تعميق المشاركة:**

ونعني بها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفرد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية النتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات [19]، حيث تنص المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 على :"تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسير الجواري (20)، وهذا مايدل على إهتمام السلطات الجزائرية بمبدأ مشاركة المواطن محليا.

حيث نجد أن تكوين الجمعيات بطريقة إرادية والعمل التطوعي يعتبر درس واضح المعالم لكل مواطن محلي حول أهمية التفاعل وطرق المشاركة في صنع القرار في مجال معين، حيث أن كل الجمعيات تقوم بحملات تحسيسية وتوعوية من شأنه دمج المواطن في الحياة التشاركية.

- **تحقيق الفعالية:**

وجود الجمعيات بمختلف أشكالها تمثل فاعل في الحياة السياسية، بحيث زيادة نشاط هذه الجمعيات يوجه الاهتمام لقضايا عديدة من شأنها تحفيز المواطنين المحليين على المشاركة والتحرك في الميدان السياسي وهذا ما يحقق الفعالية التي تعتبر أحد أهم مبادئ الحوكمة المحلية، ونستشف ذلك من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المادة 13:"يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك الشؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير وكل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذي من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه (21)

- **مكافحة الفساد:**

تعتبر الجمعيات التي تنشأ على أسس حقيقية ومصداقية قانونية أحد أهم الآليات التي تردع مختلف أشكال الفساد، حيث توجد جمعيات مخصصة للحملات التوعوية بخطورة الفساد على الإدارة المحلية والمواطن المحلي على السواء. (22)

2. الرأي العام المحلي وإرساء مبادئ الحوكمة المحلية:

الرأي العام هو ما تتفق عليه أفراد مجموعة معينة كلها أو غالبيتها إزاء مشكلة معينة، حيث تعرف الموسوعة السياسية الرأي العام على أنه: "اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاها موحدا إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن رأيه أن يناصر أو يعارض قضية ما أو اقتراحا معينا، وكثيرا ما يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة (23)

ويتم إرساء مبادئ الحوكمة المحلية عن طريق الرأي العام بمايلي:

- **السهر على إرساء الشفافية:**

باعتبار أن الرأي العام هو مجموعة الآراء أو الرأي الغالب أو السائد لدى غالبية فئات الشعب اتجاه قضية أو ظاهرة معينة، فمتابعة الرأي العام لكل التطورات نقطة بنقطة يجعله يطالب بتدفق مستمر وكبير للمعلومات وهذا ما يخلق الشفافية المحلية ويحقق الحوكمة المحلية.

- **الحفاظ على تطبيق القانون:**

ويعني ذلك أنه عند وضع القوانين الداخلية للجماعات المحلية يشترط التمهيد لذلك عن طريق وسائل الإعلام المحلية المختلفة حتى يتعرف الجمهور على مدى توافق هذه القوانين مع مصلحة المواطنين المحليين، ويعتبر ذلك أمر ضروري لنجاح القوانين، لأن الرأي العام أقوى من القانون، وذلك إذا انحرفت القوانين على مسارها الصحيح وأهدافها يجب الرجوع إلى الرأي العام، ومثال ذلك في قانون البلدية رقم 11-10 المادة 12:"قصد تحقيق الديمقراطية المحلية يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكبهم وتحسين ظروف معيشتهم (24)

- **الرقابة على الأفراد والسلطات المحلية:**

للرأي العام وظيفة اجتماعية تتمثل في الرقابة على سلوك الأفراد بما يضمن عدم اختراقهم للعادات والتقاليد التي يتمسك بها الرأي العام، كما يشكل الرأي العام آلية قوية للرقابة على السلطات المحلية وخاصة في الأمور المالية.

- **متابعة الاستجابة الفعلية:**

ويعني ذلك أن الرأي العام يجب أن يكون فعال لضمان الاستجابة الدائمة من السلطات المحلية على الاحتياجات سواء الكلية أو الفرعية.

3. دور وسائل الإعلام في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية:

تعد وسائل الإعلام من الوسائل الهامة التي لاغنى عنها، ولا يستطيع المجتمع المعاصر الاستمرار بدونها رغم الآثار الناجمة عنها، فقد أصبحت هذه الوسائل في الوقت الآني جزءا مركزيا من مؤسسات المجتمع، فهي تأثر وتغرس قيم في المجتمع مثل: الشفافية وروح المساءلة وآلية الرقابة، وفعالية الاستجابة، بحيث تساهم وسائل الإعلام في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية عن طريق:

- **المحافظة على شفافية المعلومات:**

وذلك بنقل الأخبار المحلية مهما كان نوعها اقتصادية، سياسية، فنية، وذلك لتحقيق حرية تدفق المعلومات ومتابعة ما يجري حول المرء في محيطه.

وعليه فوسائل الإعلام المحلية تقوم بتزويد المواطن المحلي بكافة الأخبار والمعلومات والبيانات الصحيحة عن الأحداث والظواهر والمشاريع، ومشكلات المواطن المحلي مما تساعده على تكوين رأي واتجاه حول ما يستجد.

- **آلية رقابية:**

تمثل وسائل الإعلام المحلية أحد الفواعل الأساسية لحماية المجتمع المحلي وتحقيق الحوكمة فيه، وصيانته من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة، كما تلعب دورا أساسيا للدفاع على مصالح المواطن المحلي من خلال حصص إذاعية وتليفزيونية، وتساعد على كشف كل بؤر الفساد والمحاباة والمحسوبية وعدم الكفاءة والفشل في إدارة المشاريع المحلية وتنفيذها، وإذا تم تفعيل هذه الآلية بشكل جيد سوف نصل إلى حوكمة محلية حقيقية.

- **خلق روح المساءلة:**

بما أن وسائل الإعلام لديها وظيفة مزدوجة وهي نقل مشاكل المواطنين ومعاناتهم بصورة مباشرة إلى المسؤولين المحليين، فتقوم في الجهة المقابلة بنقل آراء المسؤولين المحليين، ومواقفهم ونشاطاتهم وفعالياتهم إلى المواطنين، وهذا ما يجعل المواطن لديه روح المساءلة واتخاذ المواقف اتجاه مشروع غير مفيدة أو اختلاس للأموال العامة أو أي شكل من أشكال الفساد.

- **فعالية الاستجابة:**

وسائل الإعلام أحد أهم الفواعل التي تلعب دور مهم في رسم السياسة العامة سواء الوطنية أو المحلية، وذلك نظرا لأسلوب عملها الذي يكشف المشاكل المتواجدة مما يضغط على السلطات لوضعها في سلم الأولويات مما يحقق استجابة فعالة لحاجيات المواطن.

من خلال ما تم تناوله يمثل المجتمع المدني أحد أهم الفواعل الرئيسية التي تساعد في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية عن طريق تطبيق قيم ومبادئ الحوكمة المحلية في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من شأنه أن يدفع إلى التكامل والتشارك بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة لتكتمل بذلك حلقة الحوكمة على مستواها المحلي.

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه توصلنا الى النتائج التالية :

- أن المجتمع المدني أحد أهم فواعل الحوكمة المحلية.
- تتعدد مؤسسات المجتمع المدني بين الجمعيات والنقابات والاتحادات والرأي العام ووسائل الإعلام.

- الحوكمة المحلية أسلوب لا يتحقق إلا إذا تشاركت كل المبادئ في تحقيقه من بينها: الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والاستجابة والكفاءة والفعالية ومكافحة الفساد.

- تساهم الجمعيات في دعم الشفافية عبر معالجتها لبعض القصور، كما تساهم في تفعيل المشاركة عن طريق طابعها العملي والتطوعي، وتحقق الفعالية في الحياة السياسية، وتساهم بحملاتها التحسيسية في مكافحة الفساد.

- يلعب الرأي العام دور مهم في الحفاظ على تطبيق القانون والرقابة على الأفراد والسلطات المحلية، ومتابعة عملية الاستجابة للاحتياجات.

- وسائل الإعلام من أهم فواعل المجتمع المدني حيث تشكل قناة ناقلة للمعلومة بين السلطة المحلية والمواطن، وهذا ما يحافظ على التدفق الدائم للمعلومات، وتفعل آلية رقابية لحماية المجتمع المحلي، كما تفعل آلية مساءلة المسؤولين وسرعة الاستجابة.

الهوامش :

[1]- أماني قنديل **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. مصر :ا لهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008،ص64.

[2]- Aisha Ghaus-Pasha,"Role Of Civil Society Organization" :On **Global Forum**. Reinventing Government Towards Participatory And Transparent Governonce Seoul,Republic Of Korea,24-27 May 2005,P06.

[3]-أحمد شكر الصبيحي،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**.لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2008،ص.37

[4]- البنك الدولي،" دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية"،متحصل عليه من : www.ngoce.org ، متحصل عليه من:2015/09/26.

5- ناهض محمود أبو حماد ، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000 -م 2010م (دراسة ميدانية : رسالة ماجستير ، جامعة الازهر غزة كلية العلوم الاقتصادية ن غير منشورة سنة 2011 ،ص 72 .

[6]-جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود،**الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**. مصر:المكتب الجامعي الحديث، 2003 ص232.

[7] -ثامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**.عمان:دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004 ،ص114.

[8] -سعيد عياد،" دور وسائل الإعلام المحلية في التخطيط الديموغرافي".متحصل عليه من: http://blog.amin.org/said، تاريخ الاطلاع:2015./9/28

9- جلال عبد الوهاب ،العلاقات الإنسانية والاعلام ، الكويت : دات السلاسل ،ط1 1984، ص 163.

[10]- حسن العلواني، "صنع القرار المحلي في إطار مفهوم إدارة شؤوون الدولة والمجتمع: دراسة للوحدات المحلية بمركز فوه"، في: سلوى شعراوي جمعة جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**.القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص145.

[11]-JOACHIM NAHEM

" a users' guide to measuring local governance".http://www.dpw.org.seen in 30-06-2010

-[12] حسن العلواني، "اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد". في: مصطفى السيد، **الحكم الرشيد والتنمية**، ، القاهرة :مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص79-80.

[13]-سمير محمد عبد الوهاب، "الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة". في: **البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص14-15.

14- عطية حسين أفندي ، دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة /جامعة القاهرة ، ط2، 2001 ، ص 27.

15 –المرجع نفسه ، ص 29 .

16- أيمن عودة المعاني ، الإدارة العامة الحديثة ،الأردن :دار وائل للنشر ،ط2 ، 2012 ،ص225.

17- المرجع نفسه ، ص 226.

18- حسن العلواني، **مرجع سابق**، ص ص82-85

[19]- أمين عواد المشاقبة،المعتصم بالله داود علوي،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**.الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص63.

[20]-بومدين طامشة،"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرا الإدارة المحلية في الجزائر".من كتاب: التحولات **السياسية وإشكالية التنمية**،لبنان: دار الروافد، 2014،ص99.

21-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون البلدية".الجزائر: دار بلقيس للنشر،2011، ص7.

22-**المرجع نفسه**، ص8.

[23] -عبد الوهاب الكليالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والندوات،1991، ص803.

24-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرجع سابق**، ص8.

القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية)

عبد السلام عكاش
قسم التاريخ
جامعة باجي مختار- عنابة

الملخَّــص:

ناضلت الأحزاب الوطنية لأجل سن قانون العفو عن معتقلي أحداث ماي 1945، ضحايا القمع القضائي للمحاكم العسكرية الاستعمارية، وطالبت بوقف تنفيذ عمليات الإعدام التي استمرت بعد سن قانون العفو.

الكلمات المفاتيح: معتقلي أحداث ماي 1945، القمع القضائي، قانون العفو مارس 1946، الحركة الوطنية.

Résumé:

Les partis nationalistes ont lutté pour l'adoption de la loi d'amnistie au profit des détenus des événements du mai1945, victimes de la répression judiciaire du tribunal militaire, les partis nationalistes ont également revendiqué la fin des exécutions des peines capitales.

Mots clés : répression judiciaire, détenus politiques des événements du mai- juin 1945, loi l'amnistie de mars 1946, mouvement nationaliste.

مقدمة:

اتّخذ القمع الاستعماري خلال أحداث 8 ماي 1945 عدة أشكال منها القتل العشوائي، ومنها اعتقال وسجن ومحاكمة المئات من سكان مناطق الانتفاضة، بحيث تمت إيقافات بالآلاف، واكتظت السجون وتم فتح معتقلات في مركز الأمن والدرك ومقرات الكشافة، وساهم القياد بالتنسيق مع الدرك والمعمرين في عمليات الإيقاف، كما أن قبول خضوع القبائل (الثائرة) كان من شروطه تقديم ما أسمته مذكرة العقيد بورديلة بالمذنبين.[1]

1. القمع القضائي:

أ. العدالة"العنصرية" الاستعمارية:

نتيجة القتل الجماعي وتأسيس محاكم عرفية (cours martiales) تطبق أحكام الإعدام (peines de mort) في المناطق التي كانت مسرحاً للانتفاضة، سقط الآلاف من الجزائريين خلال أحداث ماي –جوان 1945،[2] ويذكر الحاكم العام إيف شاطينو (Yves Chataigneau) أن العديد من الأسر القالمية قدَّمت شكاوي لدى مصالح القضاء، حول أفرادها الذين جرى اختطافهم وإعدامهم خارج سلطة القانون، وإحراق جثثهم لإخفاء آثار الجريمة[3]. ولكن لا نجد أن المحاكم المدنية أو العسكرية حركت ساكناً حول تلك الشكاوى، فرغم الإعدامات الجماعية لا الوكيل العام (Procureur général) لسطيف ولا وكيل قالمة أعطوا الأمر للقيام بأدنى التحقيقات، وحتى هيئة المحاماة (Barreau des avocats) رفضت الدفاع عن الضحايا المسلمين[4]. في حين أحيل الآلاف من الجزائريين الذين نجوا من إعدام الميليشيا على المحكمة العسكرية بقسنطينة، التي مثّل عملها حلقة ضمن سلسلة أشكال القمع، بحيث مارست ما سمي بالقمع القضائي (Répression Judiciaire)، من خلال استصدار أحكام قاسية كالإعدام. وفي هذا الصدد ندّد المندوب المالي

الاشتراكي بالونبا (Palonnba)بقسوة تلك الأحكام التي عبَّرت عن العنصرية أكثر من تعبيرها عن روح عدالة حقيقية[5].

بدأت فصول المحاكمات الأولى في 26 ماي 1945 واستمرت إلى غاية 15 جوان 1949،[6] امتدت بعض الجلسات لعدة أيام وخلالها يتم استنطاق المتهمين والاستماع إلى الشهود والمحامين، وقد تؤجل المحكمة إصدار الأحكام لعدم استكمال توفر المعلومات الكافية. ترأس المحكمة قضاة عسكريون، ويحضرها محافظ الحكومة ومدعي عام، كما حضر الجلسات شهود من المعمرين وأفراد الأمن والدرك[7].

كيف نتصور في حالة طوارئ محاكمات يقوم بها قضاة عسكريون فرنسيون ضد متهمين جزائريين بقتل الأوربيين؟ فالمدعى نفسه هو الذي سيصدر الحكم، في وقت لم يتم المساس بأعوان الإدارة الحكومية والمسؤولين عن المليشيا؟ لذلك فقد طبقت عدالة العرق (العنصرية)، بحيث لم يتم حتى دفن أجساد الفلاحين الذين أعدموا رمياً بالرصاص. وكيف نفسّر انتحار العقيد هالبر (Halpert)المكلف بتحمل مسؤولية محافظة الحكومة؟ ذلك أن الضمير السامي لهذا الضابط منع عليه أن يضيف إلى كل الجرائم التي عايشها جريمة المتابعة القضائية وإدانة الأبرياء لذلك اختار وضع حد لحياته[8].

ب. قسوة أحكام المحكمة العسكرية بقسنطينة:

أنزلت أقسى العقوبات كالإعدام بالنسبة للمتهمين بالتحريض على الانتفاضة وتزعمها، كما مسَّت أيضاً المتَّهمين بقتل الأوروبيين، أو القيام بعمليات حرق أو سطو. وخصّت الأحكام أيضاً الموقوفين والذين يوجدون في حالة فرار وكانوا محل بحث من طرف مصالح الأمن. اختلفت المصادر حول العدد الحقيقي للموقوفين والذين تمت إدانتهم أو تبرئتهم وحجم الأحكام

التي صدرت في حقهم، ففي شهر ديسمبر 1945 قدّم أدريان تكسييه للجنة الداخلية في البرلمان أرقاماً حول عمليات القمع التي طبقتها المحاكم العسكرية، فقد تم إيقاف 4500 شخص، من بينهم 3045 في عمالة قسنطينة و500 في عمالة وهران و350 في عمالة الجزائر، وهناك 1307 صدرت أحكام ضدهم، منها 99 حكم بالإعدام نفذ منها إلى حد الآن 22 حالة، وهنا 2586 لا يزالون ينتظرون المحاكمة.[9]

وحسب ابن شنوف النائب عن عمالة قسنطينة في الجمعية الاستشارية فإلى غاية نوفمبر 1945 بلغ مجموع الإيقافات 4665، وأحيل 2000 شخص على المحكمة التي أصدرت 99 حكم بالإعدام، و64 بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة المستمرة، و429 حكم بالأعمال الشاقة على فترات. وفيما نشرت صحيفة "المساواة" في 27 جوان 1947 معلومات مهمة، ذكرت أنَّها حصلت عليها من المحكمة العسكرية بقسنطينة ومما أوردته: "تم إيقاف 3452 شخص، تبين أن 311 منهم لم تكن لهم علاقة بالأحداث، وأثبتت براءة 499 شخص، وصدرت أحكام في حق 1952 شخص، منها 150 حكماً بالإعدام نفّذ منها 32 حكم، وحكم على 130 شخص بالسجن المؤبد و66 شخص آخر خففت عقوباتهم ومات شخصان، وهناك 28 شخص لا يزالون في حالة انتظار[10].

أما المؤرخ شارل روبير أجيرون فذكر أنَّه تم إيقاف 3698 شخصاً، حكم على ما بين 90 إلى 120 شخصاً بالإعدام نفذ منها 28 حكماً[11]. قدَّمت وثيقة للمحكمة العسكرية بقسنطينة مؤرخة في 22 سبتمبر 1945 مجموعة من الإحصائيات حول القمع القانوني، منها أن العدد الإجمالي للموقوفين هو 4143، وعدد القضايا: 411.[12] وحسب وثائق محفوظات الجيش التي اعتمد عليها جون شارل جوفري فقد صدر 157 حكماً بالإعدام

نفِّذ منها 33، وأن ذلك التنفيذ تم لطمأنة السكان الأوروبيين الذين كانت لديهم روح انتقامية.[13]

ت. تنديد الصحف الشيوعية والوطنية بقسوة الأحكام والدعوة لمراجعتها.

اعتبرت الصحف الشيوعية أحاكم المحكمة العسكرية بأنَّها لا تعبِّر سوى عن الروح العنصرية التي تحرك الاستعماريين، ودعا ميشال روزي محرر "ألجي ريبوبليكان*Alger Républicain*" للقضاء على القمع العنصري للإدارة والمحاكم العسكرية، فإذا لم يتم ذلك فإن الأمر سيؤدي إلى فضيحة أكبر. [14]وفيما دعت صحيفة "ليبرتي *Liberté*" لإيقاف مهازل مسلسل المحاكمات وإصدار الأحكام بالإعدام وتنفيذها، واعتبرت استنطاق 68 متَّهم من فيّار(Villars واد الشحم) خلال جلسة صباحية واحدة يعدُّ تحدي للقانون،[15] وعنونت أحد صفحاتها الأولى: "ما تمنع الرقابة قوله"، ذكرت أنَّه في الوقت الذي تم فيه إعدام 7 جزائريين رمياً بالرصاص دون محاكمة بحضور أشياري ودايران، يضيف قضاة المحكمة العسكرية لقسنطينة للقائمة 8 ضحايا جدد.[16]وذكرت أن التُّهم كانت تلصق بأصحابها دون التثبُّت من صحتها، فالسيد العرباوي مسعود من خراطة اتُّهم بالسرقة وتشكيل عصابة واستخدام القوة، وفي الوقت الذي كان القضاة يتداولون تلقت المحكمة وثيقة رسمية من الجيش تثبت أن العرباوي كان مجنداً في فرنسا في ماي 1945.[17]

وحول أحداث سعيدة والمحاكمات التي تمخضت عنها كتبت: " في 28 ماي أثيرت اضطرابات في سعيدة وتنادى الفاشيون بوجود "ثورة عربية"، وشُنَّ قمع ضد المسلمين وفرضت الشرطة والجيش نظاماً من الرُّعب في المدينة، وتم إيقاف العشرات، وبداية من 8 نوفمبر 1945 وقف

العشرات من المسلمين أمام المحكمة العسكرية، سن معظمهم يقل عن25 سنة حكم على 6 منهم بالإعدام، 9 بالأعمال الشاقة المتواصلة، الآخرون حكم عليهم بالسجن والأعمال الشاقة. ودعت الصحيفة لمراجعة تلك الأحكام ولوقف عمل المحكمة العسكرية.[18]

وأضيف إلى السجن والتَّغريم حقوق المحاكمة التي تتراوح ما بين 4000 إلى 10000 فرنك، وحسب جماد الشريف (نائب برلماني عن دائرة سطيف وبجاية) "فإنه لأجل دفع حقوق المحاكمة قامت الإدارة بجرد أملاك عائلات الضحايا، وهي الآن تهدد حتى بسجن النساء".[19] وكانت الظروف في السجون جد قاسية، وحسب بعض الشهادات فقد سجلت عدة حالات تعذيب مست بكرامة الإنسان[20]. بينما ذكرت صحيفة إقاليتي (*Egalité* لسان حال حزب البيان) أن عمليات التعذيب جرت على طريقة القستابو Gestapo الشرطة السرية النازية)[21]، وفيما نقلت صحيفة المغرب العربي عن سجناء سُرحوا بموجب قانون العفو أنهم ذاقوا في كل محنة وعذاب، فكان الحراس يتداولون على تعذيبهم دون رأفة ولا شفقة، ويرغمونهم على النزول في الماء المتجمد من شدة البرد خلال فصل الشتاء، والشديد الحرارة خلال فصل الصيف، ويمارسون عليهم أنواع لا عدد لها من السوء والأذى لأجل قتلهم[22].

2. صدور قانون العفو مارس 1946:

أ. حملة الحزب الشيوعي الجزائري ولجنة مبادرة قانون العفو:

في وقت كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة من النشاط السياسي كان الحزب الشيوعي الجزائري أكبر الداعين لسن قانون العفو، وهيمنت فكرة العفو على نشاطه، وقد تضمن برنامجه انتخابات المجالس البلدية والمجالس العامة للعمالات لأكتوبر 1945 مطلب إقرار قانون العفو الشامل، وصرّح

عمار أوزقان لصحيفة إمانيتي(*Humanité*، لسان الـ ح ش ف PCF): "حان الوقت لوجوب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين، وتلك هي المهمة الموكلة للنواب الشيوعيين من قبل الناخبين الجزائريين".[23]

وفي السبيل ذلك أسس ح ش ج PCA "اللجنة المبادرة لقانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين المسلمين"، ترأسها روجي روزو(Roger Rouzeau) والعربي بوهالي، بينما شنت الصحف الشيوعية خصوصاً ليبرتي(لسان حال ح ش ج) منذ شهر نوفمبر1945 حملة لدعم المبادرة، وعنون عمار أوزقان أحد افتتاحياتها: "لا يمكن أن تظل الجزائر سجن كبير".[24] واستنكرت الصحيفة موقف نواب بني وي وي وبن جلول في باريس، الذين طالبوا رئيس الحكومة بإجراء صفح ورحمة (clémence)، بل اعتبرت مبادرة العفو إجراء عدالة ومصالحة.[25] وبعد مضي أسابيع على إنشاء اللجنة الأولى لمبادرة العفو بمدينة الجزائر، أصبح لكل مدينة هيئاتها الخاصة بما في ذلك مدينتي سطيف وقالمة، مما يدل على أن سكانها كانوا يستنكرون المجازر التي وقعت في حقهم، وإنّما أسكتهم الرعب المفروض عليهم منذ شهري ماي وجوان 1945[26]. ووصل تعداد اللجان التي تم أنشاؤها حتى فيفري 1946 إلى 113 لجنة، وذلك بعد ثلاث أشهر من إطلاق بادرة اللجنة الأولى، وكان لتلك اللجان النشاط الحثيث في عقد الاجتماعات العمومية والعمل على إقناع مختلف المسئولين والبرلمانيين، وقامت بإرسال الوفود إلى الحاكم العام ومختلف السلطات، وبعثت بالمئات من البرقيات والبيانات لأجل إصدار قانون العفو.[27]

دعّم الحزب الشيوعي الفرنسي مساعي ح ش ج في البرلمان لأجل إقرار قانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين، كما قامت الكونفيدرالية العامة للشغل(Confédération Générale du Travail) ومن ورائها 5.5 مليون

منخرط بدعم المبادرة.[28] وقدّمت المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعي الجزائري مشروع قانون في هذا الشأن أمام الجمعية الاستشارية في نوفمبر 1945،[29] وخلال مناقشته ندَّد عمار أوزقان والأستاذ أبوالكير (Jozet Aboulker نواب عن مدينة الجزائر) بالطابع العنصري والفاشيستي للقمع الأعمى، ووضّحا الطرق العنيفة المستخدمة ضد الضحايا وهي نفس طرق القيستابو، وطالبا بتحرير المعتقلين، ثم دعا للتصويت لصالح العفو الشامل قبل أن يفقد الجميع رشده.[30]

وبمناسبة اقتراب عيد الفطر 1945 عنونت ليبرتي: "إنَّه العيد الصغير أطلقوا سراح المعتقلين"، واعتبرت تنحية ليستراد كاربونيل عن عمالة قسنطينة إجراء أفرح أغلبية الديمقراطيين الجزائريين، ولكن ذلك الأمر غير كاف مادام ضحاياه لا يزالون في السجون.[31]

ب.أصداء قانون 9 مارس في الصحافة:

اثر تقديم نواب الحزب الشيوعي ومحمد بن جلول ومحمد عاشور لمشروع قانون العفو للجمعية التأسيسية، أنشئت لجنة الداخلية في الجمعية لجنة لدراسة المشروع.[32] وفي 14 فيفري 1946 قام وزير الداخلية أندري لوتروكي بزيارة للجزائر، وخلالها دعا لإزالة الخوف الموجود لدى بعض المعمرين والشعور بالظلم لدى الجزائريين، واثر عودته من تلك الزيارة قدَّم المشروع للتصويت.[33]

- **موقف النواب الاستعماريين وصحافتهم:**

بدأت النقاشات حول القانون المقترح على الجمعية التأسيسية في 27 فيفري 1946، وقد تمكن موريس فيوليت (اشتراكي) من إثارة تصفيق الجمعية بكاملها حينما ذكَّر بمقولة إحدى المؤرخين الإغريق القدامى الذي قال: "بالنسبة لسكان أثينا كان العفو الشامل يمثل إمكانية إعادة بعث الدولة

وعودتها إلى الحالة القديمة، بعدما أصبحت على شفا حفرة من الخراب"، وبعدها طالب بالمصالحة والنسيان التام.[34]

أثار التصويت على القانون جملة من المواقف المتعارضة بين نواب اللوبي الاستعماري وغيرهم، فالنواب الاستعماريون انتقدوا المشروع والمدافعين عنه، بحيث تساءل كولونا (Colonna نائب لتونس) لماذا نمنح العفو للذين يقتلون الفرنسيين؟ أمّا السيد "ديرون Deyron" فتسائل: " كيف يتم اتهامنا اليوم بممارسة القمع؟" ثم ذكَّر بما أسماه بدموية الأحداث ومقتل 102 أوروبي، شيوخ أطفال ونساء، بحيث قتل الموظف البسيط، حارس الغابات، معمرين صغار ضاعوا في البلاد دون دفاع، نساءٌ اغتصبن، مزارع نهبت وأحرقت، وحتى رئيس بلدية سطيف الذي كان صديقاً للمسلمين ولم ينجُ.....[35].

وهاجمت الصحف الاستعمارية بشدة القانون، فعنونت أسبوعية " لا تير أفريكان *Terre Africaine*": "الرحمة الكبيرة لفرنسا" وعلّقت قائلة: "في المتروبول لا يعرفون الجزائر جيّداً ويسيئون فهمها، ذكر ذلك شبابنا العائد من التجنيد...". أما إسكييه (G. Esquier) في صحيفة "كومبا *Combat*" فانتقد العفو قائلاً: "إذا قمنا بسنِّ هذا القانون فمعناه أن الناس الذين يسرقون ويقتلون ويغتالون ليسوا سارقين ولا قتلة بالمعنى الحقيقي للكلمة، فينبغي التأسف عليهم؛ أشخاص قاموا بأعمال شريرة كالسرقة والقتل ثم نتركهم وشأنهم، في هذه الحالة ليس لدينا شعورٌ ولا إحساس بالقيمة والثمن الكبير للدم الفرنسي"[36].

- **موقف الصحافة الشيوعية:**

عبَّر العربي بوهالي باسم لجنة مبادرة قانون العفو عن ارتياحه لزيارة لوتروكي قائلاً: "ألحت اللجنة أمام الوزير على ضرورة سن إجراء

واسع للعدالة، يقوم بتفريغ السجون وينشر جواً من الثقة والأخوَّة"[37]. وفيما اعتبر عمّار أوزقان تصويت الجمعية على القانون غير كاف، وطالب بتوسيعه ليكون عفواً كاملاً وشاملاً[38]، وذكر أن العفو يعدُّ عرساً بالنسبة لعشرات الآلاف من الأمهات والآباء والزوجات والأبناء، لكونهم سيجدون ذويهم الأعزاء، وأن تصويت الجمعية على القانون يمثّل انتصاراً على العنصرية، والمناورات الشيطانية التي تعمل على تقسيم بلادنا إلى كتلتين متعاديتين؛ الأوربيون ضد المسلمين، وتأسف لمواقف الفاشيين داخل الجمعية أمثال كولونا الذي أثارت مداخلته استنكار الجميع.[39] ومن جهته رحّب محمد شوادرية (نائب عن قسنطينة) بتصويت الجمعية على القانون لصالح المعتقلين ضحايا العنصرية الفاشية بقوله: "بمثل هذه الإجراءات يمكننا أن نحبط المخططات الشيطانية الرجعية في الجزائر، ونبين لشعوبنا الوجه الحقيقي لفرنسا، ونقوي الروابط بين فرنسا الديمقراطية وسكان الجزائر".[40]

ومثَّل عرض المشروع للمناقشة فرصة لبعض النواب الجزائريين ليوجهوا التُّهم لأشياري وأعوان الإدارة الاستعمارية، فحسب ابن شنوف فإن هذه الإدارة لا رحمة فيها لقيامها بقمع لا حدود له، لذلك يجب تطهيرها، ومنه فان مشروع الحكومة غير كاف ولا يضع حداً للمأساة الجزائرية[41]. وانتقدت الصحف الشيوعية تعميم العفو الشامل على المجرمين الاستعماريين، واعتبرت أن محتوى القانون تم سنّه لتبرئة المجرمين الاستعماريين، وأنّه من شأنه أن يفرح أبو (Abbo) وأشياري (Achiary) ولاديبيش ألجيريان (*Dépêche Algérienne*)، فالمراد من تلك المبادرة إنقاذ الوزير بيرك (أوغستين) وليستراد كاربونيل العامل السابق لقسنطينة، والقتّال أشياري الذي لا يزال رئيساً لدائرة قالمة، والاستعماري قاريفيي (Garrivet) رئيس بلدية قالمة منظم المليشيا التي مارست القتل وكان ممن قتلتهم سجناء ايطاليين.[42]

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر الثالث للح ش ج أن الحـــزب فخـــور بالنتائج المحققة، ولكن ما يشغل المؤتمرون هو عودة الرجعية وعدم التطبيق الكامل للعفو الشامل.[43] وكتبت "ألجي روبوبليكان" أن إقرار قانون العفو من عمل النواب الشيوعيين فبفضلهم أصبح القانون حقيقة، وبذلك حققت العدالـــة انتصاراً باهراً.[44] وفيما دعت ليبرتي لتعويض كل ضحايا المؤامرة الفاشـــية لماي 1945 ولمعاقبة المسئولين، كما يجب طرد الفاشيين من الإدارة.[45]

- **صـــدور القانون:**

بعد مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع قانون العفو، تم نشره في الجريدة الرسمية الفرنسية (*JOF*) في 9 مـــارس 1946، وقامـــت صحيفة لاديبيش القسنطينية (*Dépêche de Constantine*) بنشره في 10 و11 مارس 1946، واستثنى العفو الشامل الذي نصـــت عليـــه المـــادة الثانيـــة الأشخاص الذين ساهموا من بعيد أو من قريب في عمليات القتل أو التســـبب في القتل أو عمليات السرقة أو الحرق، وفي 12 مارس ذكّر أندري لوتروكي وزير الداخلية بالظروف المأساوية التي تعيشها الجزائـــر، وقـــال أن قـــانون العفو من شأنه أن يعيد الثقة والإتحاد في الجزائر.[46]

وبدخول قانون العفو مجال التطبيق أطلـــق ســـراح 3000 ســـجين، وحسب صحيفة "كوريه ألجيريان *Courrier Algérien*" فإن الأمـــر يتعلـــق بالذين لم يضلعوا في جرائم الدم، ورحبت الصحيفة بالمبادرة التي اعتبرتهـــا خطوة لإحداث المصالحة وتهدئة الخواطر[47]. كما أفرج عن فرحات عبـــاس والإبراهيمي(لم تثبت أيّة تهمة ضدهم) وأقامت لجنة مبادرة قانون العفو على شرفهما حفلاً في قاعة الحفلات دنيازاد بباب الوادي (الأطلس حاليـــاً) فـــي 18 أفريل 1946[48]، وشارك فيه كل من روجـــي روزو رئـــيس اللجنـــة والعربي بوهالي، والمفتي المالكي والمفتي الحنفي وممثل أســـقفية الجزائـــر،

وخلالها دعا فرحات عباس إلى جزائر فوق كل الأعراق تسودها الديمقراطية والحرية وصرح قائلا: "يجب استخلاص الدروس من تلك الأحداث المحزنة، وعدم الخلط بين الفرنسيين الديمقراطيين والفاشيين".[49] ومن جهته عبَّر الإبراهيمي عن نفس الحماس، بأنَّه يوجد ديمقراطيون من كل الديانات والأعراق، ولكنهم يجدون عوائق من القوى الشريرة.[50]

ومما جاء في صحيفة إيقاليتي التي عادت للصدور في23 أوت 1946: "خلال الأحداث الخطيرة لماي جوان جويلية 1945 آلاف العائلات البريئة تعرَّضت لتجاوزات معتبرة، لم يكن فقط الرجال ضمن ضحايا القتل بغير محاكمة، بل خربت المنازل ونهبت وأحرقت أحياء ودواوير بكاملها. وضع العديد من الأسر اليوم يدعو لليأس، أيتام، أرامل، أطفال وشيوخ لا يوجد من يساعدهم ولا يتوفرون حتى على سقف البيت أو اللباس"[51].

استمر عمل لجنة مبادرة قانون العفو في عقد المؤتمرات الشعبية مثل ذلك المنعقد في باريس في 10 ماي 1946، والذي حيّ في بيانه الختامي آلاف المسلمين الذين أطلق سراحهم، وطالب بتحرير باقي المعتقلين.[52] وحيّت اللجنة إطلاق سراح مصالي الحاج واعتبرت صحيفة إمانيتي (*Humanité*) ذلك ثمرة نشاط النواب الشيوعيين وهو بمثابة انتصار على الرجعية الاستعمارية.[53]

ت. استنكار الصحافة الوطنية لاستمرار تنفيذ الإعدامات ودعوتها لتطبيق العفو الشامل:

بعد الإفراج التدريجي عن الزعماء الوطنيين، بدأت الحياة السياسية الوطنية تستعيد حيويتها، ومثَّلَ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) أول الأحزاب الوطنية التي تأسست بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن وصفه بأنه حزب أحباب البيان والحرية بدون عناصر حزب الشعب، ويعدُّ

أكبر الأحزاب التي أولت اهتماماً خاصاً بأحداث ماي 1945، لأنه كان يعتبر نفسه سليل أحباب البيان الذي كان مع قيادته أول ضحية لتلك الأحداث، لذلك نجد صحيفة إيقاليتي ونواب الحزب في المجالس المختلفة كثيراً ما كانوا يدعون لفتح تحقيقاً لضبط المسؤوليات والمتسببين في المأساة، كما دعوا لإطلاق صراح المعتقلين وقدَّموا مشاريع قوانين تتعلق بتعويض الضحايا.

تابعت صحيفة "إيقاليتي" باهتمام كبير تَبِعات محاكمة معتقلي ماي 1945، وكانت تستنكر استمرار تنفيذ عمليات الإعدام بالرغم من إقرار البرلمان الفرنسي لقانون العفو، ففي العدد الـ56 كتبت: "في 13 ديسمبر 1946 تم إنذارنا حول برمجة تنفيذ عمليات إعدام للي وم الموالي على الساعة 6 صباحاً بقسنطينة، وبسرعة قام أحمد بومنجل باتصالات مع بدالي باي وكوش يونس عن الحزب الشيوعي الجزائري وأحمد بودة عن حزب الشعب إلى جانب الاشتراكي بالومبا(Palomba مستشار عام عن عنابة)، وشكلوا مندوبية استقبلها الحاكم العام، وطلبت منه على الأقل الحصول من السلطات العسكرية على تأخير تنفيذ الإعدامات، ووعد الحاكم العام بالتدخل، وفي اليوم الموالي وصلنا أن هؤلاء المساكين مرُّوا عبر الأسلحة".[54]

واستنكر قدور ساطور (عن حزب البيان) العدالة الاستعمارية التي تكيل بمكيالين قائلاً: خلال الأسبوع الماضي تم إعدام 10 مسلمين في قسنطينة وفي 14 ديسمبر أعدم 7 أشخاص، الإعدامات الأخيرة تمت رغم الوعود المقدمة من طرف الحاكم العام وتعهدات رئيس الجمعية الوطنية. هناك 78 محكوماً عليهم (بالإعدام) ينتظرون في قلق يومي. ولكن العديد من الميليشيين لا يزالون يعيشون عند أهليهم، يتنقلون بكل حرية محتقرين عائلات الضحايا، ولم يحدث شيء بشأنهم ولم يفتح ضدهم حتى خبر قانوني، هم أبرياء لم يقوموا إلا بقتل المسلمين! في حين السجناء المسلمون أعدموا لأنهم اتهموا

بقتل الأوربيين، إنَّها عدالة ذات اتجاه واحد، وتوحش يثير الاستنكار".[55] وفي المندوبيات المالية تدخل أحسن بوصوف (مستشار عام لميلة عن حزب البيان) وصرَّح خصوصاً بما يلي: "باسم السكان المسلمين نحتج بقوة ضد الإعدامات الجماعية لما يسمى "بمجرمي 8 ماي 1945"، وندعوا السيد الحاكم العام للتدخل إلى جانب وزير العدل ووزير الجيش لوقف هذه المذابح، لقد فقدنا الآلاف من إخواننا بسبب والي لا ضمير له(ليستراد كاربونيل)"[56].

وحينما قام الرئيس ليون بلوم بتخفيض العقوبات لـ 10 محكوم عليهم بالإعدام،[57] علقت "إيقاليتي" أنّه بالرغم من تلك الوعود المقدمة من طرف ليون بلوم في 19 ديسمبر إلا أن ثلاثة إعدامات تمت بعد ذلك التاريخ، والسكان المسلمين يجدون أنفسهم أمام وعد لم يوف، ويطالبون بوقف حقيقي لعمليات الإعدام، ومراجعة الأحكام الجائرة الصادرة عقب أحداث 08 ماي 1945 [58].

في 18 ديسمبر قرَّر المجلس الحكومي أنَّه لا إعدامات بعد اليوم إلاَّ بموافقة المجلس الأعلى للقضاء، ولكن ذلك القرار يبدو أنَّه قد وصل إلى الجزائر متأخراً.[59] فقد تم تنفيذ حكم الإعدام في حق 3 أشخاص، في ساحة الرماية في بوليقون Polygone بقسنطينة. وعلى اثرها بادر نواب إ د ب ج (د سعدان البروفيسور محداد، الأستاذ مصطفاي، د بن خليل) في مجلس الجمهورية بتوجيه برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة ضد استمرار تنفيذ أحكام الإعدام وسقوط العشرات تحت رصاصات الإعدام.[60] واعتبرت "إيقاليتي" أن إعدامات قسنطينة أثارت شعوراً عاماً بالاستياء بين سكان الجزائر وتحركاً لكل الديمقراطيين، وكانت النتيجة صدور أمراً حكومياً لوقف تنفيذ الإعدامات، إلاَّ أن ذلك الأمر كان رسالة ميتة. لذلك دعا نواب

حزب البيان لفتح تحقيق حول منفذي الإعدامات الذين يقومون بتحدي العدالة.[61]

وانتقدت إيقاليتي ما كتبته صحيفة "فراتيرنيتي *Fraternité*" الاشتراكية بقلم البرلماني راول بورا (Raoul Boura نائب عن عنابة) حول ما أسماه بالاستغلال الديماغوجي لأحداث 08 ماي 1945 باعتبار أن تداعياتها لا تزال قائمة وذكرت: "في يوم الثلاثاء صرح ليون بلوم مؤكداً من أعلى منبر الجمعية الوطنية أنَّه لن تكون هناك إعدامات جديدة، ويوم الخميس نُفِّذت إعدامات. حينما نكتب ونقول يجب البحث عن المسئولين ومعاقبتهم، فإننا لا نستغل الأحداث ديماغوجياً، لا شيء يمكن أن ينسينا حقيقة الأحداث، الجرائم، المذابح، القتل رمياً بالرصاص".[62] وتحت عنوان "ضد إعدامات قسنطينة" نشرت "إقاليتي" مذكرة تمت صياغتها اثر مؤتمر لحزب البيان والحزب الشيوعي وحزب الشعب في تلمسان وضم ذلك التجمع الجماهيري 8000 شخص في قاعة البلدية، نددت المذكرة بإعدامات قسنطينة، وطالبت بمراجعة الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية.[63]

ومن جهته استنكر الحزب الشيوعي استمرار تنفيذ أحكام الإعدام، وبقاء الآلاف من المعتقلين في السجون رغم إقرار البرلمان لقانون العفو، وتساءلت "ألجي ريبوبليكان": هل نترك استمرار تنفيذ أحكام الإعدام؟ فبعد 8 ماي الإعدام أصبح ينفذ استناداً لأبسط تقارير الشرطة".[64] وتحدثت ليبرتي عن إعدام 7 أشخاص في 14 ديسمبر 1945 وحمّلت وزير العدل تيتجان (Teitgen) المسؤولية، ودعته لإنقاذ 81 مداناً من الموت بمراجعة المحاكمات. [65] وبعد تنفيذ الإعدام في حق 3 متهمين في فيفري 1946، قدَّم النواب الشيوعيين أليس سبورتيس (Sportisse نائبة عن وهران) وبيير فاي (Fayet نائب عن الجزائر) احتجاج أمام ممثلي الحكومة دعا فاي لضرورة

وقف كل عملية إعدام مستقبلية، ولكن وزير الداخلية أجابه بتحفظ بقوله: "من المهم تمييز الجنح السياسية عن جريمة الحق العام. السياسة التي ننتهجها هي سياسة صفح عام ولن تكون بأي شكل سياسة ضعف، الذين يمارسون العنف والقتل يجب معاقبتهم".[66] وحسب ليبرتي فإن عدد الذين نفِّذت في حقهم أحكام الإعدام بعد صدور قانون العفو إلى غاية ديسمبر 1946 هو 15 شخص وتساءلت: متى يتم إيقاف هذه المجزرة؟[67]

بينما حاولت الصحف الاستعمارية تفسير استمرار الإعدامات رغم تعهدات رئيس الجمهورية، فذكرت "إيكو دالجي *Echo d'Alger*" أنه في 18 نوفمبر 1947 قامت حكومة ليون بلوم بإجراء تهدئة من خلال إعطاء أمر بوقف كل الإعدامات للجزائريين، هذا القرار الذي نقل من طرف مكتب وزارة الدفاع الوطني وصل متأخراً، ولم يَحُل دون مقتل 3 أشخاص أعدموا في الغد من ذلك.[68] وبالتالي تكون آخر الإعدامات نفذت في 19 نوفمبر 1947، أي أن الإعدامات استمر تنفيذها لأكثر من عام ونصف بعد إقرار قانون العفو.

وكانت الصحف الوطنية تستغل كل مناسبة من أعياد دينية ومناسبات احتفالية لتذكِّر بضرورة العفو عن الأسرى الأبرياء، ففي 31 جويلية 1947 عنونت "إيقاليتي": "عشية عيد الفطر يجب أن يستفيد معتقلو 8 ماي من العفو، 1036 شخصاً لا يزالون في السجون ينتظرون تطبيق قانون العفو الذي صوت عليه البرلمان" وفي عدد آخر كتبت: "في الوقت الذي يجتمع المسلمون للاحتفال بذكرى المولد النبوي، هناك مسلمون آخرون لا يدرون بالممارسات ألاّإنسانية ضد الشباب المعتقل، مع أنّه منذ سنتين تمّ التصويت على قانون العفو من قبل الجمعية الذي نطالب بتطبيقه الفوري، وذلك الإجراء من شأنه أن يحدث التهدئة"[69]. ورغم تعاقب السنين إلاّ أنّ الصحف الوطنية لم تنس

هؤلاء المعتقلين، ففي 1954 كتبت "لاريبيليك ألجيريان *République Algérienne*": " 9 سنوات مرّت، الدماء لا تزال تسفك، والسجناء لا يزالون في زنزانات لامبيز (تازولت) والبرواقية وبربروس وميزون كاري (الحراش)" [70]. وبفضل مختلف الجهود تم تخفيف بعض العقوبات، فبحلول عيد الفطر لعام 1945 أمر الحاكم العام إيف شاطينيو بإطلاق سراح 40 معتقل، ووضع 56 آخر تحت الإقامة الجبرية.[71] وتضمنت رسالة للحاكم العام مؤرخة في 06 فيفري 1947 قرار تخفيض (grâce) العقوبة لعدة أسماء معظمهم كان محكوم عليهم بالإعدام.[72]

خلاصة:

بيَّنت مجازر ماي 1945 وما تلاها من محاكمات عنصرية، كيف أن السلطة الاستعمارية الفرنسية تكيل بمكيالين مختلفين في التعامل مع الجزائريين وقادة المليشيا الاستعماريين. ورغم إصدار قانون العفو 9 مارس 1946 لإسكات الأصوات المنددة بقسوة أحكام القضاء العسكري، إلا أن تنفيذ الإعدامات استمر بعد إقرار العفو، كما ظل العديد من معتقلي ماي 1945 في السجون الاستعمارية إلى غاية 1962، وذلك ما استنكرته الصحافة الوطنية التي لم تتوقف عن المطالبة بمعاقبة المسئولين الاستعماريين.

الهوامش والإحالات

[1]) نشرت "السطايفي الصغير" (Petit Sétifien) في 31 ماي 1945 البيان التالي : "العقيد بورديلة قائد فرع سطيف، يقبل خضوع الدواوير بالشروط التالية : – كل المتهمين بمشاركتهم في عمليات إجرامية أو استفزازية من أجل الثورة يجب أن يتم تقديمهم حتى يقفوا أمام العدالة العسكرية، في حالة اختفائهم عن دواويرهم يجب الإعلام بذلك مع تحديد الوجهة التي يفترض أنهم ذهبوا إليها. كل الأسلحة الحربية أو أسلحة الصيد أو أي عتاد حربي يجب أن يقدم فوراً، وفي حالة اكتشاف أسلحة خلال عمليات التمشيط المستقبلية أصحابها يعاقبون فور ذلك. – يمنع منعاً باتاً إيواء شخص أجنبي، وفي حالة اكتشاف ذلك سيتم إنزال

عقوبات قاسية. في حالة قبول هذه الشروط العقيد بورديلة يضمن حياة وأملاك الأهالي المسجلين بانتظام في دواويرهم، أما الذين لم يشاركوا في الاضطرابات فلا يتم المساس بهم.

حرر بسطيف: في 29 ماي 1945 العقيد القائد لفرع سطيف توقيع بورديلة.

[2]) علقت إقاليتي على أنَّه نتيجة لقوة ووحشية القمع كانت الخسائر باهظة، فالمنازل نهبت والقرى أحرقت ودمرت عن آخرها بمختلف الأسلحة الثقيلة، عدد الضحايا كان كبيرًا فأحد الشهود تحدَّث عن 40 ألف و45 ألف وحتى 50 ألف قتيل، لذلك تظهر مجازر النازية شيء قليل أمام مجازر 8 ماي 12 ,Egalité 091947 ذكرت المغرب العربي أن عدد الضحايا الجزائريين كانوا 40000 قتيل 05 29 ,Arabie El-Maghreb El-1949 وكتبت ليبرتي "في 8 ماي 40000 من إخواننا قتلوا بعمالة قسنطينة ومنازلهم خربت تحت أوامر كبار أتباع النظام الاستعماري1953 05 07 ,Liberté

[3]) Yves CHATEIGNEAU, Exposée de la situation générale de l'Algérie, 1945, Imp. Offi., Alger., 1946, P. 55.

[4]) Redouane AINED TABET, 8 mai 1945 en Algérie, O.P.U. 2° édition, Alger, s.d. P.79.

[5]) Ibid, P. 140.

[6]) تمثَّلت آخر قضية تحكم بشأنها المحكمة العسكرية حول أحداث ماي –جوان 1945 في قضية مقتل الزوج وانشل Wunschell(53–60 سنة) الذي خرج بعربته من قالمة إلى مزرعته في 9 ماي 1945. المتهمين كانوا قد وقفوا أمام محكمة قسنطينة في 15 جانفي 1947، وصدرت أحكاماً مختلفة بشأنهم. ثم طعن في الحكم الذي تم استئنافه في المحكمة العسكرية لمدينة الجزائر. (Alger Républicain, 14 juin 1949). بعد المحاكمة صدرت الأحكام التالية: عمروشي أحسن مات في السجن. فليسي الغريب وبومعزة محمد الصالح أعمال شاقة مستمرة(تخفيظ من الاعدام). بومعزة احمد، بومعزة عبد القادر، فليسي محمد بن صالح: 10 سنوات أعمال شاقة، 10 سنوات نفي من الاقامة. فليسي محمد بن علي 5 سنوات سجن. عمروشي رابح وعمروشي إبراهيم، براءة. (Alger 1949. Dernière Heure, 15 juin 1949 .(Républicain, 18 juin

[7]) À propos des verdicts de la cours militaire de Constantine et les inculpés Voir: Dépêche de Constantine. pour l'année 1945: 14-19 juin, 6-18-22 juillet, 29 septembre, 1-8-9-16-17-18 octobre, 5-7-14-20-22-23-24 novembre, 4-5-20-30 décembre. Pour l'année 1946 : 1-15-19-22-28-29 janvier, 14 févier, 19-27 avril.

[8]) BOUCIF Ben Khaled, Chronique d'un massacre, 8 mai 1945, Sétif Guelma Kherrata, édition, SYROS, 1995. P. 199

[9]) Liberté, journal hebdomadaire, organe du PCA, rédacteur en chef Bachir Hadj Ali, 27 Décembre 1945.

[10]) Egalité, 27 Juin 1947.

[11]) Charles Robert AGERON, Bilan des victimes, in : archive d'Algérie, les dossiers de la révolution, N° 02. Nov-Dec., Edition Marsa, 2004, P.47.

[12]) AOM (Aix En Pce), Algérie, GGA, 40G/36, Dossier, Répression judiciaire.

[13]) Jean Charles JOFFRET, la guerre d'Algérie par documents, l'avertissement 1943-1946, Vincennes, 1990. P 415.

[14]) Alger Républicain, quotidien communisant, rédacteur en chef Michel Rozet, 23 Novembre 1945.
[15]) Liberté, 29 Novembre 1945.
[16]) Liberté, 13 Décembre 1945.
[17]) Liberté, 31 Janvier 1946.
[18]) Voir : Liberté, 24 et le 31 Janvier 1946.
[19]) Liberté, 27 Février 1947.
[20]) Redouane AINED TABBET, Op. cit., P.P.79-80-81.
[21]) Egalité, organe central de l'UDMA, directeur politique Ferhat Abbas, rédacteur en chef Aziz Kessous, 26 Septembre 1947.
[22]) المغرب العربي، صحيفة حركة الانتصار، رئيس تحريرها محمد السعيد الزاهري، 23 جانفي 1948.
[23]) Humanité, journal hebdomadaire, organe du PCF, 03 Novembre 1945.
[24]) Liberté, 01 Novembre 1945.
[25]) Liberté, 22 et 29 Novembre 1945
[26]) Alger Républicain, 28 Octobre 1945.
[27]) Liberté, 07 Février 1946.
[28]) Liberté, 22 Novembre 1945.
[29]) Liberté, 29 Novembre 1945.
[30]) Alger Républicain, 21 Juillet 1945. Liberté, 27 Décembre 1945.
[31]) Liberté, 06 Septembre 1945.
[32]) Liberté, 07 Février 1946.
[33]) Alger Républicain, 02 Mars 1946.
[34]) Le Monde, 04 Mars 1946.
[35]) Dépêche de Constantine, journal de la Provence de Constantine, directeur politique, Paule Cuttoli 01 Mars 1946.
[36]) Gouvernement général d'Algérie, service d'information, op. Cit.
[37]) Humanité, 16 Février 1946.
[38]) Dépêche Constantine, 28 Février 1946.
[39]) Liberté, 07 Mars 1946.
[40]) Humanité, 01 Mars 1946.
[41]) Dépêche de Constantine, 01 Mars 1946.
[42]) Liberté, 07 Février 1946.
[43]) Liberté 28 Mars 1946.
[44]) Alger Républicain, 02 Mars 1946.
[45]) Liberté 12 Avril 1946.
[46]) Dépêche de Constantine, 13 mars 1946.
[47]) Courrier Algérien, 27 Mars 1946, cité par: service d'information du cabinet du gouvernement général d'Algérie, revue de presse Algérienne et d'actualité économique, N° 22- 27 mars 1946, Imprimerie officielle, Alger, 1946.
[48]) Dépêche de Constantine, 24 Avril 1946.
[49]) Liberté, 25 Avril 1946.
[50]) Ibid.
[51]) Egalité, 23 Aout 1947
[52]) Humanité, 23 Juillet 1946.

[53]) Humanité, 27 juillet 1946, 02 Aout 1946.
[54]) Egalité, 20 Décembre 1946.
[55]) Egalité, 27 Décembre 1946.
[56]) Egalité, 20 Décembre 1946.
[57]) يتعلق الأمر بكل من: جمعي العربي، دوما محمد، عطيا عاشور، هباش خلفة، علواش محمد، عزاري الطيب، لويز بوعزيز، بوحود أحمد، دبايليا شعيب وأحمد بن جنيدل.Echo d'Alger, 07 janvier 1947
[58]) Egalité, 09 Janvier 1947.
[59]) Alger Républicain, 24 décembre 1946.
[60]) Alger Républicain, 22 décembre 1946.
[61]) Alger Républicain, 22 décembre 1946- Egalité, 27 Décembre 1946.
[62]) Egalité, 16 Janvier 1947.
[63]) Egalité, 27 Décembre 1946.
[64]) Alger Républicain, 28 Juillet 1946.
[65]) Liberté, 19 Décembre 1946.
[66]) Alger Républicain, 18 décembre 1946.
[67]) Liberté 26 Décembre 1946.
[68]) Echo d'Alger, 24 Décembre 1947.
[69]) Egalité, 31 Aout1947.
[70]) République Algérienne, 07 Mai 1954.
[71]) Dépêche Algérienne, 04-05 Novembre 1945.
[72]) تضمن القرار ما يلي: " تخفيض العقوبة إلى الأشغال الشاقة الدائمة لكل من: بخوش لحسن بن العربي، عماري رابح، حمَّار محمد بن ساعد، والي موسى بن ساعو (جميعهم من خراطة) وكلهم محكوم عليهم بالإعدام في 15 ديسمبر 1945 من قبل المحكمة العسكرية بقسنطينة، بتهمة تشكيل عصابة للحرق العمدي والسطو في وقت الحرب، واستفاد بخوش أحمد –المتهم بالتواطؤ على القتل– من تخفيض عقوبة الإعدام Egalité, 06 Février 1947.

الإطـار المؤسساتي والقانوني للموارد المائية في الجزائر

الدكتورة: فضيلة عاقلي
قسم الحقوق
جامعة الحاج لخضر- باتنة

الملخَّـص:

تعتبر الجزائر من ضمن المناطق الأكثر جفافا في العالم وتعاني من الفقر المائي ككل دول شمال إفريقيا وعليه عرفت الجزائر العديد من المناهج في مجال تسيير المياه من خلال السياسة التي كانت تحكم الدولة والمناهج المتخذة في التسيير وإسقاط إيديولوجيات الدولة على تسيير الخدمات العمومية عامة والخدمات المتعلقة بالمياه خاصة وبالتالي انتهجت الدولة الجزائرية العديد من المناهج والسبل من أجل التسيير الفعال لهذا المورد الحيوي.

Abstract:

Algeria is among the driest areas in the world are suffering from water poverty as a whole the countries of North Africa, and it is known Algeria are many approaches in the field of water management through policy which ruled the state and the curriculum taken in governance and drop ideologies State on the conduct of public services in general and services related to water private, and thus the Algerian state pursued many of the curriculum and the means for the effective functioning of this vital resource.

مقدمة:

الماء عنصر أساسي لجميع الكائنات الحية وعنه قال الله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[1]. تعتبر الجزائر من ضمن المناطق الأكثر جفافا في العالم وتعاني من الفقر المائي ككل دول شمال إفريقيا، وعليه عرفت الجزائر العديد من المناهج في مجال تسيير المياه من خلال السياسة التي كانت تحكم الدولة والمناهج المتخذة في التسيير وإسقاط إيديولوجيات الدولة على تسيير الخدمات العمومية عامة والخدمات المتعلقة بالمياه خاصة، وبالتالي انتهجت الدولة الجزائرية العديد من المناهج والسبل من أجل التسيير الفعال لهذا المورد الحيوي، كما تعتبر مشكلة تسيير المياه والتطهير من بين المشكلات التي تتجاوز الأقاليم والحدود الدولية، ولم تكن الحلول التي تم اتخاذها سابقا في هذا المجال حلولا جذرية بل كان الكثير منها استثنائي أو استعجالي إلى غاية صدور قانون 2005 المتعلق بالمياه، الذي أسند إنتاج وتسيير المياه إلى مؤسسات حديثة تعتمد على الآليات العصرية والتقنيات التي من شأنها توظيف الإمكانيات المادية والطاقات البشرية المتوفرة.

لكل ذلك، فإن الإشكالية التي يطرحها المقال الموالي تكمن في أن الدولة الجزائرية وضعت أمام تحدى صعب يتمثل في توفير الماء للمواطن بصفته خدمة عمومية، وحتى تتحقق هذه الخدمة وفق شروط ومقاييس معروفة هل استطاعت أن تتجاوز بعض العراقيل؟ منها التبذير والتوزيع العشوائي واحترام المقاييس وغيرها، وهل أمكن لها مواجهة هذه العراقيل، وتحقيق التنمية المستدامة بمجرد لجوءها إلى تنظيم مؤسساتي وقانوني كإنشاء الشركة الجزائرية للمياه في إطار سياسة شاملة وتسيير مندمج؟

وبناءا على ما تقدم وللإجابة على هذه الأسئلة وأخرى قسم هذا البحث إلـــى:

المبحث الأول: مراحل وهياكل تسيير المياه في الجزائر.

المطلب الأول: المراحل الأساسية.

الفرع الأول: الإجراءات المتفق عليها.

الفرع الثاني: أرضية توجيه المياه.

المطلب الثاني: الخدمة العمومية للماء الصالح للشرب والتطهير.

الفرع الأول: السياسة المائية بعد 1993.

الفرع الثاني: الهياكل المؤسسية والتنظيمية.

الفرع الثالث: الهياكل المؤسساتية لتسيير المياه.

المبحث الثاني: واقع المياه في الجزائر بعد الإصلاحات المؤسساتية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمختلف استعمالات المياه.

الفرع الأول: النظام القانوني لمختلف استعمالات المياه في الجزائر.

الفرع الثاني: النظام القانوني لامتياز استعمال المياه.

الفرع الثالث: أحكام تسيير المياه و إنجازات قطاع الموارد المائية.

المبحث الأول: مراحل وهياكل تسيير المياه في الجزائر

مرت الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل واتجاهات تعكس السياسات المائية المنتهجة وتبعتها تغييرات على المستوى التنظيمي والهيكلي والتشريعي، واتخذت الدولة المخططات التنموية الرباعية والخماسية كوسيلة لتنفيذ هذه السياسات[1].

المطلب الأول: المراحل الأساسية.

بدأت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في العمل على استغلال المنشآت التي ورثتها من بقايا مخلفات منشآت الاستعمار الفرنسي على غرار السدود والآبار والمساحات الزراعية والتي لم تكن كافية بما فيه الكفاية للاستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين المتزايدة.

قد سجلت هذه الفترة الكثير من التحولات فيما يخص إنجاز وتجديد السدود، كما تميزت باهتمام المسئولين بالقطاعات الصناعية وتجهيزها بالمعدات والقنوات الخاصة بالري. وكانت المهام الخاصة بالموارد المائية من صلاحيات تتقاسمها كل من الوزارتين، وزارة الأشغال العمومية حيث تتكفل بالمنشات الكبرى للمياه بفضل المديرية المركزية ومصلحة الدراسات العلمية ومصلحة الدراسات العامة والأشغال الكبرى في مجال الري [2].

أما وزارة الفلاحة تكفلت بجميع الصلاحيات المتعلقة بالسقي ومنشآت الري الريفية غير أن سنة 1970 شهدت هيكلا تنظيميا آخر حيث تم تحويل المهام المنوطة بتسيير قطاع الموارد المائية إلى كتابة الدولة للري 21 جوان 1970 وهي ممثلة على مستوى الولايات والدوائر فقط.

الفرع الأول: الإجراءات المتفق عليها.

توصلت الجزائر إلى اتفاق مع البنك العالمـــي بتنفيذ جملة من الإجراءات منها:

- ✓ إجراء مؤسسي يتمثل فـــي إنشـــاء شركة الميـــاه للجزائـــر العاصمة (SEDAL) في 18 أكتوبر 1977 بقرار من والي الجزائر وتحت وصايته.
- ✓ إجراء اقتصادي يتمثل في إجراء تسعيرة اقتصادية حيث انه علـــى المستهلك أن يتحمل كل أعباء المياه المستهلكة[3].

الفرع الثاني: أرصية توجيه المياه.

في الفترة التي تلت سنة 1980 جاء المخططان الخماسيان الأول والثاني اللذان كانا بمثابة أرضية لتوجيه المياه نحو المدن، فالاستثمارات والمشاريع المقررة تعكس هذا الاختيار الجديد، خاصة في مجال ضبط التشريعات والتنظيمات والاستثمارات وكيفية سير الأعمال التقنية الاقتصادية في قطاع المياه.

1- على المستوى التشريعي: صدر القانون03/83 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة والقانون 83- 17المؤرخ في 16 جويلية 1983 والمتعلق بقانون المياه الذي أكد مبدأ احتكار الدولة لتسيير وإدارة الموارد المائية، كما صادق البنك العالمي على السعر الحقيقي للماء.

2- أما على المستوى التنظيمـــي: كانت الجهات المختصة في تسيير قطاع المياه بعد وزارة الري واستصلاح الأراضي والبيئة لوزارة الري في الفترة (1980- 1984) ثم إلى وزارة البيئة والغابات 1984-(1989) ومن ثم أنشئت مؤسسات فعالة ومرنة تتماشى مع السياسة الجديدة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

في 1989 أوكلت صلاحيات قطاع الري مرة أخرى إلى وزارة الفلاحة وذلك من خلال كتابة الدولة للهندسة الريفية والري الزراعي، حتى عام 1994، فأصبح تسيير القطاع من صلاحيات وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.

3- على المستوى الاستثماري: برامج المقترحة حول مشاريع التجهيز وبناء الهياكل القاعدية للتعبئة والتخزين وإصلاح الأراضي قد نالت نصيبها في المخططين الخماسيين. كما ساهم البنك العالمي في الاستثمارات بإعانات جد معتبرة[4].

المطلب الثاني: الخدمة العمومية للماء الصالح للشرب والتطهير

كانت الخدمة العمومية بالنسبة للمياه الصالحة للشرب تسيرها الجماعات المحلية وهذا في شتى أشكال الخدمات، إدارة المصلحة العامة، شركات ما بين البلديات، شركات خاصة صاحبة الامتياز ما عدا الهياكل الكبرى لإنتاج وتوصيل المياه، فإنها كانت تسير من طرف المصالح المختصة تحت إشراف الإدارة المكلفة آنذاك بالري الحضري.

نظرا للنقائص الملاحظة في القدرة التقنية والمالية للبلديات، اختارت الدولة التسيير المركزي بإنشاء الشركة الوطنية لتوزيع المياه الصالحة للشرب والصناعة (SONADE) ومنح لها احتكار إنتاج وتوزيع المياه لصالح السكان والمناطق الصناعية والسياحية عبر كامل القطر الوطني[5].

الفرع الأول: السياسة المائية بعد 1993 .

في إطار إيجاد سياسة مائية جديدة، قامت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية منذ ديسمبر1993 بالتفكير في هذه السياسة والتي انتهت بعقد

المؤتمر الوطني الخاص بسياسة الماء وذلك أيام 28 و 29 و 30 جانفي 1995 والتي ترتكز على خمسة مبادئ وهي:

1- مبـــدأ الـــوحدة.

مبدأ المورد الموحد بصفته منفعة عامة وطنية يخضع لمراقبة الدولة بصفة مستمرة ومنصفة من أجل ضمان وظائفها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

2 - مبـــدأ التشـــاور.

من أجل تأمين هذه المادة وذلك من خلال تسيير تضامني مع مختلف التركيبات كالجماعات المحلية والمنتفعين.

3- مبدأ الاقتصاد.

من أجل تحقيق هذا الهدف يجب توفر شرطين وهما: تطبيق مبدأ التسيير التجاري على مؤسسات الماء، ويجب على الدولة لعب المنافس وإعداد الخطط وفتح المجال للتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة المحلية والأجنبية من أجل ضمان وجود هذه المادة أطول مدة ممكنة.

4- مبـــدأ الشموليـــة.

مبدأ الملكية الجماعية، لذلك يجب أن تكون المسؤولية جماعية كذلك من حيث الاستعمال سواء من طرف المواطنين أو قطاع الصناعة والإدارات والدولة.

5- المبـــدأ البيئـــي.

مبدأ الحفاظ على البيئة وذلك من خلال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، وهذا في إطار حماية الصحة العمومية بتوفير الماء العذب ومكافحة ناقلات الأمراض

في المحيط المائي واستخدام الموارد البشرية ذات القيمة التأهيلية المكلفة بتطبيق إستراتيجيات حفظ الماء والمحافظة على نوعيته وتعبئته ووقايته من التلوث[6].

الفرع الثاني: الهياكل المؤسسية والتنظيمية.

الجهات والمؤسسات المسؤولة عن الموارد المائية تتنوع وتختلف حسب مهامها ومسؤولياتها واختصاصاتها وأهم الجهات هـــي:

1- الوكالة الوطنية للموارد المائية .

تتكلف الوكالة في ميدان المياه الجوفية بما يلـــي:

- تحصي موارد المياه الجوفية في البلاد وتسهر على الحفاظ عليها.
- تصمم وتركب وتسير شبكات مراقبة طبقات المياه الجوفية.
- تضع الخرائط الخاصة بالينابيع والموارد المائية الجوفية.
- تضبط حصيلة موارد المياه الجوفية باستمرار ومدى استخدامها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تتكفل في ميدان المياه السطحية بما يلـــي:

- تصمم وتركب وتسير الشبكة الوطنية لعلم المناخ المائي المخصصة لإعداد الحصيلة الوطنية للمياه.
- تقوم بالدراسات المنهجية العامة فيما يتعلق بأنظمة علم المناخ المائي قصد جرد موارد المياه السطحية.
- تقوم بالدراسات الخاصة بعلم المياه المرتبطة بأجهزة تعبئة موارد المياه السطحية.
- تدرس الظواهر المائية في الأحواض التجريبية كالانحراف والسيلان والتسرب وتبخر المياه.
- تقييم الشبكة وتراقب توقع الفيضانات وتسييرها[7].

2- الوكالة الوطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير:

تتولى الوكالة المهام التاليـــة:

– تطوير مؤسسات تسيير المنشآت الأساسية الخاصة بالري الحضري وفعاليتها.

– ضبط المقاييس والتسعير والقيام بمسح الأراضي في ميدان التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير

– التحكم في الأعمال الكبرى لإنجاز المنشآت الخاصة بالري الحضري.

– تدعم عمل مؤسسات تسيير أجهزة التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير واستغلالها.

– تشارك في إعداد الضوابط والمقاييس المتعلقة بالهياكل الأساسية للري الحضري وإنجازها استغلالها وتسييرها وصيانتها.

– تقدم الوكالة مساعدتها للهياكل والهيئات المكلفة بدراسة سياسة التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير وتطبيقها

– تسخر الوكالة جميع وسائلها قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها في مجال اختصاصها.

– تتكفل بالدعم التقني لمؤسسات المياه لإنتاج وتوزيع المياه الصالحة[8].

الفرع الثالث: الهياكل المؤسساتية لتسيير المياه.

وتتمثل أهم الهياكل الرئيسية المكلفة بتنفيذ السياسة المائية الوطنية فيما يلـــي:

1- وزارة الموارد المائية.

كما سبق وذكرنا أن تسيير قطاع المياه كان من صلاحيات وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية غير انه وفي سنة 2000 تم إنشاء وزارة خاصة بالموارد المائية والتي تتمثل مهامها فيما يلـــي:

– اقتراح عناصر السياسة المائية وتتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات.

– التقويم المستمر كما وكيفا للموارد المائية.

– الاتصال بالقطاعات المعنية بالأبحاث المائية المناخية والجيولوجية على الموارد السطحية والجوفية وتقويمها وتحديد لمواقع السدود والمنشآت الأخرى للتخزين.

– الاتصال بمؤسسات إنتاج المياه المنزلية والصناعية والفلاحية وبمؤسسات إنجاز واستغلال وصيانة أجهزة التطهير ووحدات تصفية المياه المستعملة وبمؤسسات إنجاز واستغلال وتسيير منشآت السقي وصرف المياه.

– تتابع وتنظم تنفيذ كل التشريعات والتنظيمات في مجال اختصاصها وتسهر على حماية الموارد المائية والمحافظة عليها واستعمالها الرشيد وتقوم بإعداد سياسة حشد المياه ونقلها.

– تسهر على صيانة وحماية مجاري الأنهار والمياه والبحيرات واستغلال المحاجر.

– تبادر بسياسة تسعير المياه وتقترحها وتنفذها.

– تعد المخططات الوطنية والجهوية لإنتاج المياه وتخصيصها وتوزيعها.

– تتولى في إطار السياسة الخارجية للبلاد، التشاور والتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية المختصة في مجال الموارد المائية.

– تقدم مساهماتها في مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

– تشارك مع قطاع البحث العلمي في الملتقيات والندوات التي تهم قطاع المياه.

– تسهر على السير الحسن للهياكل التابعة لها وتطوير الموارد البشرية الموجهة للقطاع[9].

2- مديريات الري الولائية.

تعتبر هذه الأخيرة تابعة لوزارة الموارد المائية كآليات تنفيذية على مستوى الولايات وأصبحت تسمى مؤخرا بمديريات المياه الولائية وفقا لتسمية وزارة الموارد المائية، وتكلف هذه المديريات بالسهر على الحفاظ على الموارد المائية وصيانتها وحمايتها واستعمالها العقلاني وجمع وتحليل المعطيات المتعلقة بالنشاطات الخاصة بالبحث عن المياه واستغلالها وإنتاجها وتخزينها وتوزيعها سواء أكانت موجهة للاستعمال المنزلي أم الصناعي أم الفلاحي، وكذا السهر على تطبيق التنظيم في مجال الموارد المائية. كما تتكفل مديريات الري كذلك بضمان إدارة المنشآت ومتابعة تنفيذ المشاريع التي لم تكن موضوع تفويض [10].

3 - المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجأت الجزائر إلى إنشاء الشركة الجزائرية للمياه والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري في إطار سياسة شاملة وتسيير مندمج، هذه الشركة التي أنشئت سنة 2001، تشمل على 15 منطقة وتنقسم المنطقة على وحدات توزيع توافق الحدود الإقليمية للولاية، ومن خلال مختلف النصوص التي نشأت وفقها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تعرف هذه المؤسسات بأنها هيئة يكون موضوع نشاطها تجاريا وصناعيا مماثلا لما يقوم به الخواص وتجعل منها الدولة وسيلة لتسيير وإدارة مرافقها العامة تتحلى هذه المؤسسات بالمرونة في مجال التسيير وحرية نسبية في البحث عن الفعالية تكيفا مع طبيعة وخصائص النشاط العمومي الذي تشرف عليه. فهي تشبه المؤسسة العمومية الإدارية في جوانب تسيير المرافق العامة والنشأة والشخصية المعنوية والتمتع بامتيازات السلطة وتختلف عنها في طبيعة النشاط

وخضوعها للقانون العام والخاص وهدفها تحقيق الربح، وبإمكان هذه المؤسسات تمويل تكاليف الاستغلال من خلال عائدات بيع منتجاتها، غير أنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة في مجال التسيير نظرا لارتباطها بالإعانات التي تمنحها لها الدولة مما جعلها في تبعية دائمة لميزانية الدولة، وهذا ما يقيدها من طرف السلطة الوصية في اتخاذ القرارات والسبب في ذلك عدم تخلي الدولة المطلق عن المرافق الحيوية. وبالتالي يؤخذ على هذه المؤسسات غياب الاستقلالية الحقيقية من ناحية التمويل والتسيير، بالرغم من تحقيقها للأرباح وتمويل نفسها بنفسها إلا أنها لم تخفف العبء المالي على ميزانية الدولة من خلال الدعم الذي تتلقاه ولهذا العبء المالي ما يبرره لأن سعر الماء تحدده الدولة فهي تتحمل بذلك الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المقنن[11].

4- المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

تكريسا للإصلاحات المؤسساتية ارتأت الوزارة الكلفة بالموارد المائية إنشاء مؤسسات عمومية اقتصادية لتحل محل المؤسسات العمومية السابقة المكلفة بالمياه والتطهير عبر التراب الوطني وهاتين المؤسستين هما الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير اللتين تم إنشاؤهما في سنة 2001، على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري نظرا للمرونة التي يعرفها هذا النوع من المؤسسات.

5- المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه

أنشئت المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه على شكل مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية وزارة الموارد المائية وتقوم بالوظائف التالية:

- ضمان توفير المياه للمواطنين في ظروف مقبولة عالميا والساعية لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية.
- استغلال الأنظمة والمنشآت الكفيلة بالإنتاج والمعالجة والتحويل والتخزين والتوزيع للمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية.
- التقييس ومراقبة نوعية المياه الموزعة.
- اللجوء إلى أعوان محلفين من شرطة المياه، بهدف حماية المياه طبقا لقانون المياه.
- المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه عن طريق تحسين فعالية شبكات التوزيع ومكافحة التبذير ونشر ثقافة اقتصاد المياه في المصالح العمومية التربوية.
- دراسة كل إجراء يدخل في إطار سياسة تسعير المياه، واقتراح ذلك على السلطة الوصية.
- تطوير مصادر غير عادية للمياه عند الحاجة.
- تنظيم تسيير امتياز الخدمة العمومية للمياه الممنوحة للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعات المحلية.

وتكلف المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجرها وتوزيعها[12].

6- الديوان الوطني للتطهير.

أنشئ الديوان الوطني للتطهير سنة 2001 بالتوازي مع إنشاء المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه على شكل مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع

صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الموارد المائية ويقوم بالمهام التالية:

– ضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير.

– مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله وتسيير منشآت التطهير واستغلالها وصيانتها وتجديدها ولاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة ومحطات الضخ ومحطات التصفية وصرف المياه في البحر والمساحات الحضرية.

– تثمين الموارد المشتقة من المياه المصفاة وتسويقها.

– إعداد وإنجاز المشاريع المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة وصرف مياه الأمطار.

– اللجوء إلى أعوان شرطة المياه المحلفين، قصد حماية المحيط المائي وأنظمة التطهير.

– يدرس ويقترح على السلطة الوصية سياسة تسعير والأتاوى في مجال التطهير وتطبيقها.

– يضمن تسيير امتياز الخدمة العمومية للتطهير الممنوح للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعات المحلية [13].

المبحث الثاني: واقع المياه في الجزائر بعد الإصلاحات المؤسساتية.

عرف قطاع الموارد المائية منذ إنشاء الوزارة المكلفة بالموارد المائية تحولات منذ سنة 2000 حيث كان تسيير المياه يقتصر على تسع مؤسسات عمومية تحتل مواقعها في كبرى المدن وتنقسم بدورها إلى فروع ولائية خاضعة للمؤسسات الأم من حيث التوجيه والاستقلالية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمختلف استعمالات المياه

نظرا لما عرفته إشكالية توزيع المياه من تدهور وكذا الندرة المائية في تلك المرحلة بالذات ارتأت وزارة الموارد المائية تغيير المنهجية في التسيير وحل كل هذه المؤسسات وتعويضها بمؤسستين كبيرتين هما الديوان الوطني للتطهير والمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه المذكورين سابقا، مع الحفاظ على كل الحقوق المرتبطة بذلك على غرار حقوق العمال.

سعت من خلال هاتين المؤسستين إلى امتصاص كل الهياكل المركزية وغير المركزية التي كانت وضيفتها توزيع المياه والتطهير. وقد تسابقت هاتين المؤسستين مع الزمن من أجل الحلول محل تلك المؤسسات التي تم حلها ووضع نظام مركزي من حيث التسيير يتحكم في كل الفروع التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، حيث انقسمت هذه المؤسسات إلى مناطق جهوية ووحدات ولائية [(14)].

يتم تسيير المياه على مستوى التراب الوطني منذ سنة 2001 إلى اليوم من خلال تكفل المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. وبالتالي فقد تم حل كل المؤسسات الوكالات الولائية والبلدية المكلفة بهذا النشاط سواء بمراسيم تنفيذية أو بناءا على مداولات فيما يخص المؤسسات الولائية. ولم تتخلى السلطات العمومية على الإشراف على كل ما يتعلق بإنتاج وتوزيع هذا المورد الحيوي عن طريق هذه المؤسسة العمومية التي هي خاضعة لوصاية الوزارة المكلفة بالموارد المائية بمعية الديوان الوطني للتطهير فيما يخص معالجة المياه المستعملة [(15)].

الفرع الأول: النظام القانوني لمختلف استعمالات المياه في الجزائر.

لقد حدد القانون رقم 05 المؤرخ في 4 أوت 2005 والمتعلق بالمياه مجال استعمال المياه من خلال المادة 71 التي تنص على أنه لا يمكن القيام

بأي استعمال للموارد المائية بما في ذلك المياه الموجهة للاستعمال الفلاحي والمياه غير العادية من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص عن طريق منشآت وهياكل استخراج الماء أو من أجل تربية المائيات إلاّ بموجب رخصة أو امتياز يسلم من قبل الإدارة المختصة. نلاحظ أن هذه المادة حددت وسيلتين لاستعمال المورد المائي بمقابل مالي من خلال أتاوى يحددها قانون المالية، ويحدد كيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم في عقود الرخصة والامتياز.

✓ **الرخصة:** تعتبر الرخصة بنص قانون المياه عقدا من عقود القانون العام – المادة – 74 فهي تسلم لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص إذا تقدم بطلب بذلك طبقا لشروط محددة في القانون المتعلق بالمياه.

وهي تتضمن العمليات التاليـــة:

- إنجاز الآبار أو حفر لاستخراج المياه .
- إنجاز منشآت تنقيب عن منابع المياه غير الموجهة للاستغلال التجاري.
- بناء منشآت وهياكل التحويل أو الضخ أو الحجز، باستثناء السدود.
- إقامة كل المنشآت والهياكل الأخرى لاستخراج المياه الجوفية أو السطحية.

قد حدد القانون هذه العمليات لأسباب تقنية تتمثل في المحافظة على الطبقات المائية الجوفية والمحافظة على حقوق الغير عند حجز المياه بطريقة أو بأخرى فالجهات الرسمية أدرى بمناطق تواجد المياه فهناك مناطق يمنع فيها التنقيب عن المياه لوجودها في أماكن لا تتجدد فيها نسبة المياه الجوفية وبالتالي هناك خطر على تواجدها [16].

الفرع الثاني: النظام القانوني لامتياز استعمال المياه.

يعرف الامتياز كطريقة من طرق تسيير المصالح العامة وانتشر في جميع الدول وبالخصوص في فرنسا إذ يعتبر كتوكيل لمهمة السلطة المانحة إلى شخص آخر من أجل ضمان تسيير هذه الخدمة.

التطورات التي عرفها الامتياز في قوانين المياه:

يعرف قانون المياه لسنة 1983 الامتياز حسب المادة 21، على أنه عقد من عقود القانون العام تكلف بموجبه الإدارة شخصا اعتباريا قصد ضمان أداء الخدمات للصالح العام .يتبين من هذا التعريف أنه لا يمكن منح الامتياز إلا لأشخاص اعتبارية [17].

وبعد التحولات التي عرفتها الجزائر تم تعديل هذا القانون سنة 96 ليمنح الفرصة لأشخاص من القانون الخاص للمشاركة في تسيير الخدمات العمومية للمياه بعد الصعوبات التي عرفها القطاع العام في تسيير بعض الخدمات العمومية، وتم تعديل المادة 21 من النص القانوني الذي اعتبر الامتياز من خلالها: عقدا من عقود القانون العام تكلف الإدارة بموجبه، شخصا اعتباريا عاما أو خاصا، بقصد ضمان أداء خدمة ذات منفعة عمومية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تمنح لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص، يجب أن تتوفر في هؤلاء الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص المؤهلات الضرورية.

يمكن أن يشمل هذا الامتياز إنجاز هياكل أساسية للري قصد استغلالها من طرف صاحب الامتياز، ويكون الامتياز في جميع الحالات مرفقا بدفتر شروط. قد أحدثت هذه المادة تعديلا على صاحب الامتياز بعد أن كان مقتصرا على الأشخاص الاعتباريين بحيث فتحت المجال أمام الخواص

للتدخل في مجالات كانت مقتصرة على الهيئات العمومية التابعة للقانون العام. غير أنه تبقى الدولة مالكة ومقننة ومراقبة ومحتفظة بكل امتيازاتها وتعطي الفرصة للخواص من خلال تفويض تسيير الخدمات العمومية[18].

من خلال نفس المادة نلاحظ تحفظ الدولة وتخوفها من القطاع الخاص في منح الامتياز بحيث أنها تفرض شروطا مسبقة ينبغي توفرها في صاحب الامتياز بحيث اشترطت توفر المؤهلات الضرورية.

كما وسعت المادة نطاق الامتياز ليشمل كذلك إمكانية شموله عمليات إنجاز الهياكل الأساسية للري بغرض استغلالها من طرف صاحب الامتياز.

امتياز استعمال الموارد المائية التابعة للأملاك العمومية الطبيعية للمياه يتمثل فـــي الآتـــي:

- كل عمليات التنقيب والحفر.
- إقامة هياكل استخراج المياه وتحلية مياه البحر.
- استغلال المياه القذرة المصفاة.
- التنقيب عن المياه المعدنية الطبيعية وتهيئة التنقيب عن مياه الحمامات.
- إقامة هياكل بغرض تربية المائيات وغيرها.

يتوقف منح الامتياز لاستعمال الموارد المائية على توقيع السلطة المانحة للامتياز وصاحب الامتياز لدفتر شروط خاص، إذ تحدد دفاتر الشروط النموذجية لكل فئة من هذه العمليات المذكورة. يمكن للإدارة رفض منح الرخصة أو امتياز استعمال الموارد المائية بتبرير وفي الحالات التي تكون فيها الحاجيات الواجب تلبيتها غير مبررة أو إذا كانت تلبيتها تمس بالحماية الكمية والنوعية للموارد المائية.

كما يمكن تعديل الرخصة والامتياز أو تقليصهما أو إلغاؤهما من أجل المنفعة العامة مع تعويض صاحب الرخصة والامتياز في حالة تعرضه لضرر مباشر.

كما يمكن إلغاء الرخصة والامتياز بدون تعويض بعد إعذار يوجه لصاحب الرخصة أو الامتياز في حالة عدم احترام الشروط والالتزامات التي ينص عليها قانون المياه ودفتر الشروط [19].

الفرع الثالث: أحكام تسيير المياه وإنجازات قطاع الموارد المائية

لقد احتفظت الدولة بطابع العمومية في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والصناعة والتطهير بحيث اعتبرتها خدمات عمومية، مع إمكانية منح الدولة امتياز تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام على أساس دفتر شروط ونظام خدمة يصادق عليهما عن طريق التنظيم، كما يمكنها تفويض كل أو جزء من تسيير هذه الخدمات لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص بموجب اتفاقية [20].

منذ سنوات عدة، أصبحت منجزات قطاع الموارد المائية تشكل مصدر "فخر" للسلطات العمومية التي تمكنت من تحقيق منجزات ضخمة تتعلق بتوفير مادة الحياة وحمايتها واقتصادها عبر عدة استثمارات وإنشاءات في قطاع المياه، ثمّ توزيعها بشكل عادل حتىّ يُحققَ التوازن البيئي والحيوي بين ما هو موجه للاستعمال المدني وما هو للاستغلال المنزلي وما سيُسخرُ للاستعمالات الزراعية. فقد شهدت الجزائر إنجاز سدود ومركبات ضخمة وتسليم محطات لتحلية مياه البحر، بينها محطة الحامة التي تصنف الأكبر من نوعها في القارة الإفريقية، مما يضمن توزيعا منتظما للمياه على مدار 24 ساعة في العديد من المدن والأحياء، وبشكل عام، فإن أهم منجزات القطاع تتمثل فيما يلـــي:

- استلام 8 أنظمة تحويل كبيرة أهمها مركبات بني هارون وتاقسبت ومستغانم- أرزيو- وهران· تشغيل 11 محطة لجر المياه. تسليم مع نهاية السنة الجارية كافة محطات تحلية مياه البحر على التوالي بكل من أرزيو والجزائر العاصمة وبني صاف وسكيكدة وسوق الثلاثاء، · إنجاز 27 محطة لتطهير المياه المستعملة وتشغيل نظامين هامين للتطهير ولمكافحة ارتفاع منسوب المياه بورقلة وواد سوف· إنجاز وتجهيز 9 مساحات ري كبرى على مساحة إضافية تقدر بـــ 48.000 هكتار·

رغم أن منجزات العشرية الأخيرة تعتبر غنية في مجال الموارد المائية، لكن السلطات العمومية في الجزائر تدرك تماما أن الرهان لم يتحقق بعد وأنه بالإمكان تأمين الثروة حاجة المواطن من المياه باعتماد على آخر وسائل التكنولوجيا واستثمار موارد مالية إضافية·

في هذا الإطار، نم إنجاز مشروع تحويل المياه نحو سهول سطيف العليا مع إنجاز 3 سدود تواصل أشغال إنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر لبلوغ قدرة إنتاج 26.2 مليون متر مكعب في اليوم، إطلاق مناقصات لأشغال توسيع نظام بني هارون من خلال ربط السدود الخمس التي تشكله، وبخصوص برنامج تطوير قطاع الموارد المائية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2014 يسعى هذا الأخير إلى الحفاظ على نفس الجهود المكثفة وتتمثل أساسا فـــي:

- إنجاز سدود جديدة ورفع مستوى بعض السدود الأخرى بغية رفع قدرة التقاط المياه السطحية من 71 إلى 91 مليار متر مكعب، أي ارتفـــاع بأكثر من 30 بالمائة. إنجـــاز 6 مشاريع تحويل كبـــرى و14 مشروع جر.

- إصلاح شبكات التزويد بالماء الشروب على مستوى 32 مدينة وإصلاح شبكات التطهير بـــ 24 مدينة.
- إنجاز 64 محطة جديدة لتطهير المياه المستعملة لبلوغ قدرة معالجة إجمالية تقدر بـــ 740 مليون متر مكعب في السنة.
- إنجاز أشغال تهيئة في مجال الري والفلاحة على مساحة 000 125 هكتار جديدة .
- إنجاز 100 ممسك مائي جديد موجه للري[21].
- مباشرة برنامج هام لتحلية مياه البحر، وسيغطي في نهاية سنة 2009 مجموع 13 محطة، بإنتاج نحو26ر2 مليون متر مربع في اليوم، أي 825 مليون متر مكعب في السنة.

ستمثل هذه الكمية ما يعادل ثلث منسوب السدود التي كانت موجودة إلى غاية سنة 2000 ومن شأن هذا البرنامج الاستراتيجي تحرير البلد من التبعية لمياه الأمطار، لتزويد سكان المناطق الساحلية بالماء الشروب ولا سيما غرب البلد الذي يعاني من عجز خطير ومزمن في مياه الأمطار.

قد دخلت محطتان من بين المحطات الـــ 13 مرحلة الإنتاج، وهي محطة أرزيو بالنسبة لوهران، و محطة الحامة بالنسبة للجزائر العاصمة، فيما تم إبرام نحو 10 عقود إنجاز محطات من بينها مشاريع انطلقت بها الأشغال، وأخرى هي بصدد الانطلاق. للإشارة، فإن البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر يضم إنجاز 13 محطة تحلية بقدرة إجمالية تصل إلى 2.2 مليون متر مكعب يوميا من المياه المحلاة التي من المنتظر أن تزود سكان الولايات الشمالية بالمياه الصالحة للشرب بصفة منتظمة. وحسب العديد من المراقبين لعمل القطاع، فإن تحقيق رهان توزيع المياه الصالحة للشرب بشكل منتظم، من شأنه أن يعزز من خلق مناخ اجتماعي مناسب للاستقرار، على اعتبار

أن العديد من الاحتجاجات الشعبية في عدد من الولايات إنما كان محركها الأساسي مطالب سكانية مشروعة بتوفير المياه الصالحة للشرب[22].

الخاتمـــة: (نتائج + إقتراحات)

يشكل الماء في العالم اليوم رهانا استراتيجيا، من العوامل والأسباب التي أدت لحدوث أزمة مياه في الجزائر وزيادة تعقدها، هي الوضعية غير مستقرة وغير الفعالة التي عرفها السياسة المائية في البلاد وكيفية تسيير هذا المورد وهذا من خلال كثرة الهياكل والمؤسسات المسؤولة على القطاع وسرعة تغييرها وتداخل بعض الصلاحيات. وقد عزمت الدولة في انتهاج السياسة المائية الجديدة التي بدأ تطبيقها منذ 1996 بحيث وضعت الدولة أمام تحدى صعب يتمثل في توفير الماء للمواطن بصفته خدمة عمومية، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لجأت الجزائر إلى التسيير العقلاني للموارد المائية باعتباره السبيل الوحيد للمحافظة على التنمية الاجتماعية، وعليه أنشأت مجموعة من المؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري في إطار سياسة شاملة وتسيير مندمج، كما أخذت بمجموعة التوصيات والإجراءات المقدمة من البنك العالمي من اجل إدارة أحسن للموارد المائية، وذلك عن طريق التدخل المباشر للسلطات المختصة في إدارة الطلب على الماء وخفض الكميات المهدرة من خلال خفض الهدر عن طريق استخدام التكنولوجيا وكذلك الحد من التسرب عن طريق إصلاح الشبكات القديمة واكتشاف العيوب، وهو ما قامت به الجزائر على ارض الميدان.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث محاولة الجزائر:

– توفير مصادر آمنة من مياه الشرب وبكميات كافية.

– توفير مصادر مائية بكميات كافية وبجودة مقبولة لتلبي المتطلبات الاقتصادية من صناعية وزراعية.

– المحافظة على نوعية وكمية المصادر المائية لحماية ودعم عمل البيئة المائية ولضمان استمرار الحالة البيئية الطبيعية لها.

– إدارة المصادر المائية للمنع أو للتقليل من الآثار السلبية للفيضانات، كذلك خفض حدة تأثير الجفاف.

الاقتراحات:

إن هذا الوضع المائي الحرج الذي نعيشه اليوم وفي ظل التحديات العالمية يتطلب معالجات جذرية وفقا لاستراتيجيات وسياسات وخطط متوسطة وطويلة الأمد. تتوزع مسؤولية تنفيذها ومتابعتها على الدولة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية. ويستلزم أن تأتي تلك المعالجات محصنة بإرادة سياسية وإدارة فعالة شفافة، باعتبارهما شرطان ضروريان لكل إنماء اقتصادي.

ومن هنا تظهر أهمية المياه كمصدر طبيعي والحاجة إلى الإدارة السليمة لها والتي تتطلب جهود دولية للعمل على تنظيم عملية استغلالها وإدارتها والمحافظة علية. وعليه تستدعي اهتماما أكبر ورفع مستوى العناية بجودة ونوعية المياه، وهذا ما أدى في النهاية إلى الخروج بمفهوم التنمية المستدامة وهي " التنمية التي تلبي المتطلبات الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الأجيال القادمة على تلبية متطلباتهم". بالنسبة للمصادر المائية فإن هذا مفهوم التنمية المستدامة يمكن تفسيره بالمفاهيم التالية:

– إن الموارد المائية محدودة، لذا يجب التعامل معها على أنها موارد اقتصادية واجتماعية.

- يجب أن تتم إدارة المياه بواسطة المستخدمين الأكثر لها، وكل من يملك حصة من الفوائد يجب أن يكون له دور في صناعة القرار.
- يجب أن تتم إدارة المياه من خلال إطار واضح ونظام شامل مع الأخذ بالحسبان تأثيرها على كافة مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- إذا تم إدخال هذه المفاهيم إلى السياسات المتبعة وإخراجها إلى حيز التطبيق بشكل سليم، عندها يمكن القول أنه أصبح هناك نمو اقتصادي يتبنى السياسات البيئية ويتماشى مع المحافظة على المصادر الطبيعية.

الهوامش.

1- بدرية عبد الله العوضي، سجل مؤتمر دور القانون والمعاهدات الدولية في تحقيق الأمن المائي العربي- يونيو 2010 المنظم بدولة الكويت.

2- صاحب، الربيعي – باحث متفرغ في شؤون المياه – في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – مملكة السويد – محاضرة حول مؤسسات المياه – الإدارة والتشريع – سجل مؤتمر دور القانون والمعاهدات الدولية في تحقيق الأمن المائي العربي- المنظم بدولة الكويت في شهر يونيو2010 .

3- أمر رقم96-13ممضي في 15 يونيو 1996 وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية الجريدة الرسمية عدد 37 مؤرخة في16 يونيو 1996 ، يتمم القانون رقم17- 83 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن – قانون المياه.

4- قرار وزاري مشترك ممضي في 29 أكتوبر – 1985 وزارة الري والبيئة والغابات –الجريدة الرسمية عدد 45 مؤرخة في 3أكتوبر 1985 ، الصفحة – 1670 يحدد التعريفة الأساسية لماء الشرب . قرار وزاري مشترك ممضي في 29 أكتوبر 1985وزارة الري والبيئة والغابات الجريدة الرسمية عدد 45 مؤرخة في 30 أكتوبر 1985 ، الصفحة 1670 يحدد أسعار الماء الذي يستعمل في الفلاحة.

5- مرسوم رقم 85 – 163ممضي في 11 يونيو يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للسدود جريدة الرسمية عدد 25 مؤرخة في 12 يونيو 1985 ، الصفحة849 .

6- مرسوم رقم 85 -164 ممضي في 11 يونيو 1985 ، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير
لجريدة الرسمية عدد 25 مؤرخة في 12 يونيو 1985 ، الصفحة854 .

7- أمر رقم 96 – 16 ممضي في 15 يونيو، 1996 وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية عدد 37 .

8- لقانون رقم 83 –17 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه.
9- مرسوم رقم 164 – 85 ممضي في 11 يونيو – 1985 وزارة الري والبيئة والغابات – الجريدة الرسمية عدد 25 مؤرخة في 12 يونيو 1985، الصفحة 854 –يتضمن إنشاء وآلة وطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير.
10 – المرسوم التنفيذي رقم 324– 2000 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 المحدد لصلاحيات وزير الموارد المائية الجريدة الرسمية عدد 63 مؤرخة في 25 أكتوبر 2000 .
11 – القانون رقم 01– 88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988 .
12– ناصر لباد – القانون الإداري – النشاط الإداري – ص – 187 طبعة2004
13– المرسوم التنفيذي رقم 101– 01 المؤرخ في 21 أفريل – 2001 الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 22 أبريل 2001 ، يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه .الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 22 أبريل 2001.
14– المرسوم التنفيذي 102 – 01المؤرخ في 21 أفريل 2001 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير .الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 22 أبري.2001 .
15– قانون رقم 12–2005 ممضي في 04 غشت 2005 الجريدة الرسمية عدد 60 مؤرخة في 04 سبتمبر 2005 .
16 أحمد محيو – محاضرات في المؤسسات الإدارية.
17- Loi n°93- 122 du 29 janvier 1993 relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques.
18- Les services publics locaux Jean- François Auby
19- Carole Chenuaud- Frazier – la notion de la délégation de service public – revue de droit public1995
20- le concept de la gestion déléguée - MOHAMMED EL YAÂCOUBI série, thèmes actuels, n° 30, p. 59
21– قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006، يحدد الكيفيات التقنية للفتورة الجزافية للإتاوة المستحقة علي الاستعمال بمقابل للملك العمومي للمياه.
22– قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1422 الموافق 19 نوفمبر سنة 2001، يتضمن المصادقة على التنظيم الداخلي للمؤسسة العمومية" الديوان الوطني للتطهير".

قائمة المراجـــع.

1- بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

2- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

3- ج ج د ش، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، مشروع التقرير التمهيدي حول
الماء في الجزائر..

4- داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

5- خالد محمد الزاوي، الماء، الذهب الأزرق في الوطن العربي، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.

6 - Hydro plus ، مجلة المحترفين في ميدان الماء والصرف الصحي، عدد خاص مغرب مشرق، السنة 18، ماي 2007 .

7 - ج ج د ش، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.

8- بدرية عبد الله العوضي- مؤتمر دور القانون والمعاهدات الدولية في تحقيق الأمن المائي العربي، يونيو 2010المنظم بدولة الكويت.

9 - المهندس صاحب الربيعي - محاضرة حول مؤسسات المياه - الإدارة والتشريع مؤتمر دور القانون والمعاهدات الدولية في تحقيق الأمن المائي العربي - المنظم بدولة. الكويت في شهر يونيو2010 .

10- أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية - ديوان المطبوعات الجامعية .- سنة 85 .

11- محاضرات في قانون المرافق ،التدبير المفوض للمرافق العامة والمنافسة - محاضرة للأستاذ الميلود بوطريكي أستاذ القانون الإداري بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور 2008 .

12- مركز البحوث العربية والإفريقية، الصراع حول المياه، الإرث المشترك للإنسانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

القوانيـــن

13- قانون رقم 17-83 مؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 يتضمن قانون المياه.

14- مرسوم رقم 05 - 84 مؤرخ فى 28 ربيع الأول عام 1404 الموافق 2 يناير سنة 83 المؤرخ في 5 شوال عام 1984 يتعلق بتطبيق المادة 143 من القانون رقم17 - 83والمتضمن قانون المياه.

15- أمر رقم13 96 مؤرخ في 28 محرم عام 1417 الموافق 15 يونيو سنة 83المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1996يعدل ويتمم القانون المياه.

16-مرسوم تنفيذي رقم 348 98 مؤرخ في 17 رجب عام 1419 الموافق 17 نوفمبر سنة 83 المؤرخ في 1998 ، يحدد شروط وكيفيات تطبيق المادة 143 من القانون المعدل والمتمم والمتضمن قانون المياه.

17- قانون رقم 05 - 12 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 ، يتعلق بالمياه.

18- أمر رقم09 -02 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة،200 .

19- القانون رقم 88 -01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

20-القانون رقم 05-02 ممضي في 06 فبراير 2005 المتضمن القانون التجاري، الجزائري - الجريدة الرسمية عدد 11 مؤرخة في 09 فبراير2005 .

القــرارات

21- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 صفر عام 1428 الموافق 4 مارس سنة 2007 يحدد كيفيات الاستعمال المشترك للمياه الحموية والمعدنية الطبيعية أو مياه المنبع.

22- قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 ، يحدد الكيفيات التقنية للفوترة الجزافية للإتاوة المستحقة علي الاستعمال بمقابل للملك العمومي للمياه.

23- قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1422 الموافق 19 نوفمبر سنة2001 ، يتضمن المصادقة على التنظيم الداخلي للمؤسسة العمومية" الديوان الوطني للتطهير".

الرقابة الادارية بين الوصـاية الادارية و السلـطة الرئاسية

الدكتورة: شوايدية منية
قسم العلوم القانونية والإدارية
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخَّــص:

المركزية واللامركزية أسلوبان مختلفان للتنظيم الإداري، فترمي المركزية الإدارية إلى التوحيد و عدم التجزئة. وفي المجال الإداري يقصد بها توحيد النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية وحصرها في يد السلطات الإدارية المركزية.

بينما تهدف اللامركزية إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعها لرقابة وإشراف الإدارة أو الحكومة المركزية و ذلك في إطار ما يعرف بالرقابة الوصائية.

وهنا يثار التساؤل حول مفهوم كل من الرقابة الوصائية والسلطة الرئاسية خاصة أن كل منهما يشكل رقابة ذاتية تمارس داخل الإدارة العامة.؟

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح ماهية الرقابة الإدارية الذاتية بنوعيها، رئاسية و وصائية، ثم التمييز بين هذين النوعين من الرقابة.

Résumé :

La centralisation et la décentralisation sont deux méthodes différentes, de l'organisation administrative. La centralisation est destinée à unifier l'activité administrative ou la fonction administrative et à la confiner dans les mains des autorités administratives centrales. Quant à la décentralisation elle vise à distribuer la fonction administrative entre le gouvernement central (dans la capitale), et des personnes de l'administration locale dans les régions, qui ont une entité juridique indépendante, tout en la soumettant au contrôle et à la supervision de l'administration ou du gouvernement central dans le cadre du contrôle dit de tutelle.

Cet article soulève la question des concepts à la fois du contrôle de tutelle et du pouvoir hiérarchique puisque chacun d'eux est une méthode de contrôle administratif pratiquée au sein de l'administration publique.

Nous essayerons à travers cette étude de clarifier la nature des deux types de contrôle administratif : hiérarchique et tutoriel, puis faire une distinction entre ces deux formes de contrôle.

Abstract :

Centralization and decentralization are two different methods, the administrative organization. Centralization is intended to unify administrative action or administrative function and to confine it to the hands of the central administrative authorities. As for decentralization it aims to distribute the administrative functions between the central government (in the capital), and people of the local administration in areas that have an independent legal entity, while subjecting it to the control and supervision the administration or the central government under the control of said supervision.

This article raises the question of the concepts of both supervisory control and hierarchical power since each of them is an administrative control method practiced in public administration.

We will try through this study to clarify the nature of the two types of administrative control: hierarchical and tutorial, then make a distinction between these two forms of control.

مقدمة:

إن السمة البارزة للدولة الحديثة أنها دولة قانونية تسعى إلى فرض حكم القانون على جميع الأفراد في سلوكهم ونشاطهم، وكذلك فرضه على كل هيئات الدولة المركزية والمحلية وسائر المرافق العامة. ومن هنا تبرز العلاقة بين مفهوم الدولة القانونية و مبدأ المشروعية، ذلك أن إلزام الحكام والمحكومين بالخضوع لقواعد القانون، و تحكم هذا الأخير في تنظيم و ضبط سائر التصرفات والنشاطات، لهو مظهر يؤكد قانونية الدولة أو وجود ما يسمى بدولة القانون.

والرقابة التي تباشرها الإدارة نفسها هي رقابة ذاتية تتم صورها بأحد الشكلين فقد تمارس سلطة الرقابة على القرارات، مثل الإدارة مصدرة القرار ذاته. وقد تمارس الرقابة جهة إدارية خارجية عادة ما تكون سلطة الوصاية الإدارية والتي قد تبادر إلى سحب القرار أو تعديله أو تعليق سريانه.

وتتميز الرقابة الإدارية أنها لا تنصب فقط على مشروعية العمل، بل على ملائمته أيضا لظروف المكان والزمان. فهي رقابة شاملة. والأصل عدم خضوعها لشكليات وإجراءات ما لم يقض القانون بخلاف ذلك. كما تتميز الرقابة الإدارية بالسرعة وبساطة الإجراءات بما يمكن من تحقيق غايتها في آجال معقولة.

إن المركزية و اللامركزية أسلوبان مختلفان للتنظيم الإداري، فترمي المركزية الإدارية إلى التوحيد وعدم التجزئة، وفي المجال الإداري يقصد بها توحيد النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية وحصرها في يد السلطات الإدارية المركزية أي في يد السلطة التنفيذية الموجودة في العاصمة، وتقوم السلطة التنفيذية في هذا النظام بالسيطرة على جميع الوظائف الإدارية من توجيه و تخطيط و رقابة و تنسيق، وما على السلطة الدنيا في هذا النظام إلا الالتزام بالقرارات التي تصدر عن السلطة العليا و ما يساعد على ذلك الترتيب الذي يسود السلطة التنفيذية هو تقسيم الموظفين إلى رؤساء ومرؤوسين أي درجات يعلو بعضها بعضاً في سلم إداري منتظم، يخضع كل مرؤوس فيه لرئيسه فينفذ أوامره و يعمل تحت إمرته و إشرافه و توجيهاته.

بينما تهدف اللامركزية إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعها لرقابة وإشراف الإدارة أو الحكومة المركزية و ذلك في إطار ما يعرف بالرقابة الوصائية. وهنا يثار التساؤل حول مفهوم كل من الرقابة الوصائية والسلطة الرئاسية، خاصة أن كل منهما يشكل رقابة ذاتية تمارس داخل الإدارة العامة نفسها.؟

من خلال هذا المقال سنحاول توضيح ماهية الرقابة الادارية الذاتية بنوعيها (رئاسية ووصائية)، ثم التمييز بين هذين النوعين من الرقابة. من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الادارية و الوصاية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الرئاسية(التسلسلية)

المطلب الثاني:مفهوم الوصاية الادارية

المبحث الثاني: مقارنة بين الرقابة الرئاسية و الوصاية الادارية

المطلب الأول: أوجه التشابه بين النظامين

المطلب الثاني: تمييز الرقابة الرئاسية عن الوصاية الادارية

المبحث الأول: ماهية الرقابة الادارية و الوصاية:

لدراسة الرقابة الإدارية دراسة قانونية و الوصول إلى التمييز بين نوعيها الرئاسية منها والوصائية، لابد من تحديد مفهوم كلاهما و مجال تطبيق كلاهما و توضيح مظاهر هذان النوعان من الرقابة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الرئاسية(التسلسلية):

للإمام بمفهوم الرقابة الرئاسية لابد من تعريفها من جهة، و تبيان مظاهرها من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الرئاسية:

تعتبر الرقابة الرئاسية أحد أهم ركائز نظام المركزية الإدارية، و تتمثل في قيام الرئيس بالرقابة على مرؤوسيه و أعمالهم. فالنظام الإداري المركزي يقوم على أساس التدرج في السلم الإداري، فكل مسؤول إداري ملزم بالرقابة الرئاسية للموظفين الذين هم تحت سلطته.

ويمكن تعريفها بأنها مجموع الاختصاصات التي يتمتع بها كل رئيس في مواجهة مرؤوسيه والتي من شأنها أن تجعل المرؤوسين مرتبطين بالرئيس برابطة التبعية والخضوع، والسلطة الرئاسية ليست حقا مطلقا للرئيس الإداري بل هي اختصاص يمنحه له القانون حفاظا على المصلحة العامة.[1]

فالرقابة الرئاسية هي رقابة عمودية من الرئيس على من هو في الرتبة الأدنى، وتشمل هذه الرقابة من جهة الرقابة على الأشخاص كسلطة توزيع وتنظيم العمل، وسلطة التأديب، ومن جهة أخرى الرقابة على أعمال المرؤوس، فيحق بالتالي للرئيس التعين والترقية والتوجيه والإشراف والتعديل والالغاء. ويمكن تلخيص مظاهر الرقابة الرئاسية بصفة عامة فيما يلـــى.

الفرع الثاني: مظاهر الرقابة الرئاسية:

تتناول الرقابة الرئاسية، رقابة الاشخاص المرؤوسين من جهة ورقابة أعمالهم من جهة أخرى:

أ- الرقابة على الأشخاص:

يقصد برقابة الرئيس الاداري على الأشخاص، السلطات التي يمارسها الرئيس على مرؤوسيه في حياتهم الوظيفية لا الشخصية، و تتمثل هذه الرقابة أساسا في سلطة الرئيس في تعيين المرؤوس و ترقيته و نقله وتأديبه. فللرئيس الإداري سلطة التنظيم الداخلي لإدارته واتخاذ كافة القرارات الضرورية لذلك، كتوزيع العمل والاختصاصات الوظيفية بين مرؤوسيه.

وسلطة الرئيس على الأشخاص ليست امتيازا بل هي نوع من الرقابة أو اختصاص يجب عليه أن يمارسه في حدود ما يسمح به القانون لا سيما قانون الوظيفة العامة[2].

ب- الرقابة على الأعمال:

تهدف الاجهزة الادارية من ممارسة النشاط الاداري إلى تقديم خدمة معينة للمواطنين، و تهدف الرقابة الادارية إلى ضمان انتظام تقديم هذه الخدمة، لذا تمارس السلطة الرئاسية بالإضافة إلى الرقابة على الأشخاص رقابة على أعمالهم و تتجلى هذه الرقابة أساسا في سلطة التوجيه والاشراف على العمل وهي رقابة سابقة، وله كذلك سلطة التعقيب والمصادقة والتعديل والحلول كرقابة لاحقة.

المطلب الثاني: مفهوم الوصاية الادارية:

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف الوصاية الادارية و توضيح بعض مظاهرها.

الفرع الأول: تعريف الوصاية الادارية:

الوصاية الادارية سلطة رقابة لشخص معنوي عام على آخر،حيث تخضع السلطات المحلية إلى رقابة السلطة التنفيذية المركزية، وتختلف طريقة الوصاية من بلد إلى آخر[3].

فالوصاية الادارية هي مجموع السلطات التي يقررها القانون لسلطة عليا على أشخاص الهيئات اللامركزية وأعمالهم قصد حماية المصلحة العامة، وهي أداة قانونية بموجبها نضمن وحدة الدولة من خلال إقامة علاقة قانونية دائمة ومستمرة بين الأجهزة المستقلة والسلطة المركزية[4]

وتعتبر الوصاية الادارية رقابة مشروطة من أجل تحقيق المصلحة العامة، وعليه لابد من نص قانوني لمباشرة الوصاية الإدارية على الاشخاص

والهيئات والأعمال. وتستمد الوصاية الإدارية أساسها من نظام الوصاية في القانون الخاص، وكأن الخاضع لهذه الرقابة قاصر، لكن في الواقع فهي تختلف عنها في عدة جوانب أهمها، نجد من جهة أن الخاضع لهذه الرقابة ليس بناقص أهلية،و من جهة أخرى فإن الوصاية في القانون المدني مجعولة للحفاظ على مصلحة الخاضع للوصاية(القاصر)، في حين الوصاية الادارية مجعولة أكثر لحماية الوصي، أي حماية السلطة المركزية من تجاوز الهيئات اللامركزية لحدودها القانونية، وكذلك حماية الجمهور من سوء استعمال سلطتها.

الفرع الثاني: مظاهر الوصاية الادارية:

تتجلى مظاهر الوصاية الإدارية في ثلاثة أوجه: رقابة على الأشخاص، رقابة على الهيئة و رقابة على الأعمال.

أ- الرقابة على الأشخاص:

تتجلى الرقابة الوصائية على الأشخاص في منح القانون السلطة المركزية صلاحية تعيين، نقل و تأديب المسيرين على المستوى المحلي كالولاة مثلا، كما أن استقلالية المجموعات المحلية لا يعفيها من رقابة السلطة المركزية(الوصايا)، حيث يجوز لهذه الأخيرة وقف[5] أو إقصاء[6] المنتخبين في المجالس وفقا لما يحدده القانون.

ب- الرقابة على الهيئة:

تتمثل الرقابة على الهيئة في أن للسلطة المركزية من جهة صلاحية حل الهيئة أو المجالس المنتخبة، ونظرا لخطورة هذا الاجراء فقد أحاطه المشرع بمجموعة من القواعد القانونية التي تحدد حالاته واجراءاته والجهات المختصة بذلك[7]. ومن جهة أخرى تملك السلطة المركزية حق

دعوة المجالس للانعقاد في دورات استثنائية، كما تساهم في دعمهم ماليا في حالة العجز[8].

ج- الرقابة على الأعمال:

فيما يتعلق برقابة السلطة الوصائية على أعمال الهيئات المحلية فيمكن تلخيصها في ثلاث جوانب: المصادقة و الالغاء و الحلول.

ج-1 المصادقة:

يقصد بالمصادقة، تولي جهات الوصاية طبقا للقوانين تزكية القرار الصادر عن المجالس المحلية بحيث يصبح مرتبا لآثاره القانونية، وقد تكون المصادقة وفقا لما ينص عليه القانون إما صريحة أو ضمنية.[9]

و نكون أمام مصادقة صريحة عندما تلجأ السلطة المركزية أو جهة الوصاية إلى إصدار قرار تفصح فيه صراحة عن تزكيتها لقرار الجهة التابعة لها، و نكون أمام مصادقة ضمنية عندما تلتزم سلطة الاشراف الصمت ازاء العمل أو القرار المعروض عليها.

ج- 2 الإلغاء:

الالغاء هو سلطة الجهة الوصية في ابطال و إزالة القرارات الصادرة عن المجالس المحلية إذا مست بمبدأ المشروعية، كمخالفتها لقواعد قانونية أو مساسها بالمصلحة العامة، وقد حصر القانون إمكانية الالغاء في حالات معينة، و قد يكون هذا البطلان نسبي أو مطلق[10].

ج- 3 الحلول:

إن السلطة الوصية لا تمارس رقابتها فقط على الأعمال الايجابية التي تصدر عن الهيئة المستقلة المحلية، بل تراقب كذلك الأعمال السلبية لهذه الهيئات، وقد اصطلح على هذا العمل القانوني بالحلول، ويقصد به حلول

السلطة المركزية أو سلطة الوصاية محل السلطة اللامركزية في اتخاذ القرارات التي تؤمن و تضمن سير المصالح العامة. [11]

و نظرا لتأثير سلطة الحلول على حرية واستقلال الهيئات المحلية، أحاطها المشرع بقيود و ضمانات، حيث لا يجوز للسلطة الوصية أن تباشر الحلول إلا في حالات معينة و بشروط محددة. و مثال ذلك حلول الوالي محل رؤساء البلديات في بعض الحالات[12].

المبحث الثاني: مقارنة بين الرقابة الرئاسية(التسلسلية) والوصاية الادارية:

بعد التطرق إلى مفهوم كلا من الرقابة الرئاسية عن الوصاية الادارية نلاحظ أنهما مختلفتان في جوانب عديدة، كما يتلقيان في بعض النقاط نحاول عرضها فيما يلـــي:

المطلب الأول: أوجه التشابه بين النظامين:

رغم اختلاف الرقابة الرئاسية عن الوصاية الادارية، إلا أنه يمكن أن نجد لهما بعض النقاط المشتركة، فكلاهما نوع من أنواع الرقابة الادارية، كما يشملان من حيث مجال التطبيق الرقابة على الاشخاص والرقابة على الأعمال. و نلاحظ أن طرق الرقابة متشابهة في الأمور الاتية:

1- كلاهما أوجدهما المشرع للحفاظ على المصلحة العامة.

2- إن القرارات الخاضعة للتصديق يتم التصديق عليها بنفس الأسلوب، و بغض النظر عن مصدرها سواء كان السلطة المركزية أو اللامركزية.

3- إن سلطة وقف العمل الاداري و الغائه و تعديله واحدة، لأن سلطة الرقابة تملك تعديل ووقف و الغاء العمل الاداري أيا كان مصدره.

4- حق قيام السلطة الرقابية بالعمل بدلا من الادارة المراقبة، مع ملاحظة أن تجاوز الرئيس صلاحيات مرؤوسه غير جائز في الأسلوبين.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الرقابة الادارية لها حدود مستمدة من استقلال الهيئات اللامركزية.

المطلب الثاني: تمييز الرقابة الرئاسية(التسلسلية) عن الوصاية الادارية:

تختلف الرقابة التسلسلية عن رقابة الوصاية في جوانب عديدة أهمها:

1- ان الرقابة التسلسلية أساس نظام المركزية كما ذكرنا حيث تمارس من الرئيس على مرؤوسه كالموظف و رئيسه أو بين سلطة عليا وسلطة أدنى منها كرقابة الوزير على الوالي، بينما الوصاية الادارية فتمارس ضمن نظام اللامركزية بين سلطة وصية وهيئات لامركزية كرقابة وزير الداخلية على مداولة المجلس الشعبي الولائي أو رقابة الوالي على مداولات المجلس الشعبي البلدي.

2- الموظف في الرقابة التسلسلية يخضع مباشرة لرئيسه و يتلقى التعليمات منه و يجب عليه التقيد بها، بينما الموظف في الادارة اللامركزية لا يكون تابعا مباشرة لغيره و له نوع من الاستقلال.

3- إن وضع العاملين في المرافق اللامركزية يختلف عن وضع الموظفين الآخرين، ففي النظام الأول هم منتخبين و بالتالي إذا حلّ أحد المجالس فإن القانون يعين أجلا لانتخاب سواه[13]، أما في النظام الثاني فالموظفين معينين وفي حالة عزل أحد الموظفين فالسلطة التنفيذية هي التي تختار وقت تعيين غيره دون أن تكون مقيدة بمدة.

4- إن طريقة الرقابة في النوعين تختلف عن الأخرى، ففي الرقابة التسلسلية يستطيع الرئيس أن يفرض بتعليماته الاتجاه الذي يجب

على المرؤوس أن يتبعه في عمله، فالسلطة الرئاسية تتمثل عادة في إعطاء أوامر الزامية لتابعيها، أما الخاضع للوصاية فهو بعيد عن تلقي التعليمات بسبب استقلاله عن السلطة المركزية.

5- إن الرقابة الرئاسية رقابة تلقائية لا تحتاج إلى نص قانوني بل تستمد أسسها كما ذكرنا من النظام الاداري المركزي الذي يستوجب علاقة التبعية بين الرئيس ومرؤوسه، أما نظام الوصاية الادارية فلا يباشر إلا بنص قانوني يحدد نطاقها وإجراءاتها ووسائل تطبيقها مثل قانون البلدية والولاية. لأن اللامركزية تفيد معنى الحرية فأهلية الشخص اللامركزي وحريته هي الأصل، وتقييد حريته استثناء، والاستثناء لا يكون إلا بنص قانوني.

6- تختلف كذلك الرقابة التسلسلية عن رقابة الوصاية من حيث وقت تطبيقها في كون الأولى رقابة شاملة حيث أنها رقابة سابقة ولاحقة على أعمال المرؤوس، في حين الوصاية الادارية تشكل رقابة لاحقة فقط تهدف إلى رقابة المشروعية وتحقيق المصلحة العامة.

7- من حيث امكانية المسائلة، فنجدها فقط في الرقابة الرئاسية حيث يمكن مسائلة الرئيس عن أعمال مرؤوسيه، بينما لا نجد هذا النوع من المسؤولية في نظام الوصاية الادارية بالنسبة للأعمال الهيئات المحلية.

8- تتم الوصايا الادارية دائما بين سلطة مركزية عليا وسلطة أدنى منها تتمتع بالشخصية المعنوية و بالتالي بالاستقلالية، في حين تتم الرقابة الرئاسية أمام نفس السلطة (أي سلطة واحدة)، فلا وجود لتعدد في السلطات كون الرئيس يراقب و يوجه مرؤوسيه في نفس الهيئة مثل رقابة الوزير للوالي أو توجيه رئيس الجامعة للعمداء.

خاتمـــة:

بعدما تعرضنا إلى كل من الرقابة الرئاسية و نظام الوصايا، يمكن أن نستنتج أن كلاهما ضروري وأساسي لضمان حسن سير الأجهزة الإدارية ورغم اختلافهما فلكل مجاله، فالسلطة الرئاسية تتمثل أساسا في توجيه أوامر للهيئات التابعة لسلطة أعلى، أما نظام الوصاية فلا نجد فيه هذه الفكرة باعتبار الهيئات الخاضعة للوصاية هي أساسا هيئات محلية منتخبة.

و سواء تعلق الأمر بالوصاية الادارية أو السلطة الرئاسية فيجب أن يبقى العمل بهما في أطر قانونية محددة حتى لا يتجاوز الرئيس سلطاته، وحتى لا تختنق الهيئات المحلية برقابة السلطة الوصية و تبقى محتفظة باستقلاليتها. فاللامركزية كمفهوم مستورد خيار لا مفر منه لتحقيق الديمقراطية التشاركية[14].

كما لابد من العمل على تطوير أدوات الرقابة بما يكفل الاصلاح الاداري في الدولة، حيث يجب منع كل أنواع التجاوزات، فإذا أدت الرقابة الادارية دورها كما ينبغي فإن هذا سيؤدي إلى تطور الكفاءة الادارية مما يعود بالإيجاب حتما على المواطنين و الصالح العام بصفة عامة.

الهوامش:

[1]– عمار عوابدي، مبدأ تدرج فكرة السلطة الرئاسية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984، ص 216.

[2]– الأمر 06–03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، جريدة رسمية عدد 46، سنة 2006.

[3]– زهدي يكن، القانون الاداري– الجزء الأول، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى 1955، ص 255.

[4]– عمار بوضياف، الأسس العامة للتنظيم الاداري، محاضرات لطلبة الدراسات العليا، مقياس القانون الإداري السنة الجامعية 2009–2010.

[5]– المادة 43 من القانون رقم 11– 10 المؤرخ في 3 جويلية 2011 يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37 سنة 2011، صفحة 11. و المادة 45 من القانون رقم 12–07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية ، جريدة رسمية عدد 12 سنة 2012، صفحة 13.

[6]– المادة 44 من قانون البلدية 11–10 المذكور سابقا، المادة 46 من قانون الولاية تنص على أنه لا يكون قرار اقصاء عضو المجلس الشعبي الولائي إلا بموجب مداولة كإجراء وجوبي على وزير الداخلية احترامه قبل اصداره لقرار الاقصاء.

[7]– المادة 47 قانون البلدية والمادة 48 من قانون الولاية المذكوران سابقا.

[8]– عمار بوضياف، المرجع السابق.

[9]– المواد 57 و 61 من قانون البلدية و المواد 55 و 56 من قانون الولاية، المذكوران أعلاه.

[10]– بطلان مطلق كعدم تحرير مداولات المجالس باللغة العربية وفق للمادة 25 من قانون الولاية، أو عدم اجراء المداولات في مقر المجلس الشعبي الولائي طبقا للمادة 22 من قانون الولاية. والبطلان النسبي كأن تتعلق مداولات المجلس الشعبي البلدي بموضوع يمس مصلحة شخصية لأحد أعضاء المجلس أو لرئيسه وفقا للمادة 60 من قانون البلدية.

[11]– عمار بوضياف، المرجع السابق.

[12]– المواد 100 ،101، 142 من قانون البلدية المذكور سابقا.

[13] المادة 49 من قانون البلدية و المادة 50 من قانون الولاية المذكوران سابقا.

[14]– حميد حميدي: « Problématique de l'Etat territorial. Quelques éléments de réflexion sur les facteurs de blocage de la décentralisation en Algérie », مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول "الدولة الاقليمية: اللامركزية والحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية" يومي 27 و 28 أفريل 2015.

دور سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه في ضبط قطاع المياه في الجزائر

د. سهيلة بوخميس
قسم العلوم القانونية والإدارية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخَّــص:

استحدث المشرع الجزائري هياة جديدة، أوكلت لها مهمة مراقبة أداء الشركات العمومية والخاصة، التي تعمل في قطاع المياه، هذه الهيئة اصطلح على تسميتها "سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه"، ونظمها المرسوم التنفيذي رقم 08 / 303 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008 والمحدد لصلاحيات وكذا قواعد تنظيم سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه وعملها، والذي يعد سابقة، لكونه يتحدث لأول مرة عن ضبط العلاقة بين المؤسسة المكلفة بتسيير سوق المياه من جهة، وبين الزبائن على اختلافهم، أشخاصا معنويين كانوا أو طبيعيين من جهة أخرى، إذ تسهر هذه الهيئة على السير الحسن للخدمات العمومية للمياه، والسهر على مدى احترام أصحاب الامتياز، الموكلة لهم الخدمات العمومية للمياه، للالتزامات الموكلة لهم، وكذا دراسة شكاوى المتعاملين، أو مستعملي الخدمات العمومية للمياه، وصياغة كل التوصيات المناسبة.

Résumé :

Le législateur Algérien a introduit un nouvel organisme, chargé de contrôler la performance des sociétés publiques et privées, travaillant dans le secteur de l'eau. Cette entité dénommée » , est organisée par le décret n° 08-303 décret en date du 27 Septembre 2008 fixant les attributions ainsi que les règle d'organisation et de fonctionnement de l'autorité de régulation des services publics de l'eau.

Ce décret parle pour la première de la régulation de la relation entre l'établissement en charge de la gestion du marché de l'eau d'une part, et les différents clients (Les personnes morales ou naturel) d'autre part.

Cet organisme assure le bon fonctionnement des services publics d'eau, et assure le respect des franchisés, de leurs obligations , ainsi que l'étude des doléances des clients ou des usagers des services publics de l'eau, et la formulation de toutes les recommandations appropriées.

Abstract :

The Algerian parliament has introduced a new agency, responsible for monitoring the performance of public and private companies working in the sector of water. This entity known as "the regulatory authority of the public service of water " , is organized by the decree n° 08-303 decree dated 27 September 2008 determining the functions and rules of organization and functioning of the public services of the water regulatory.

This Decree is a first, since that he speaks for the first time in the regulation of the relationship between the institution in charge of the management of the market of water on the one hand, and different clients on the other hand.

This organization ensures the proper functioning of the water utilities, and ensures compliance of franchisees, their obligations, as well as the study of the grievances of customers or users of water utilities, and the formulation of appropriate recommendations.

مقدمـــة

لم يعد التنظيم الإداري الكلاسيكي للدولة يتلاءم مع الوظائف الحديثة للدولة، لاسيما تلك المتعلقة بالميدان الاجتماعي أو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك لكون الإدارة العامة التقليدية غير محايدة عند معالجتها للنزاعات المطروحة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كما أن للدولة نشاط بالغ الأهمية في المجالين المذكورين، مما يجعلها طرفا في النزاعات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا من بين أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء مؤسسات إدارية جديدة، تدعى ب"السلطات الإدارية المستقلة " والمسماة كذلك ب"سلطات الضبط"

وهي مؤسسات جديدة من مؤسسات جهاز الدولة في الجزائر، ولم يظهر هذا النوع من السلطات في القانون الإداري الجزائري إلا في بداية التسعينات، التي يجاوز عددها حاليا الثلاثة عشرة سلطة. ومن بين هذه السلطات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه وعملها والتي تعمل على ضبط قطاع المياه والعمل على الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للمنتفعين بخدمات للمياه، وهي موضوع بحثنا والإشكال الذي يطرح نفسه هو حول **طبيعة هذه السلطة و حول مدى تمكنها من ضبط قطاع المياه؟**

إن الإجابة على هذا الإشكال يتطلب تقسيم الموضوع إلى ثلاث مطالب أساسية :

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

المطلب الثاني: صلاحيات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

المطلب الثالث: رقابة القضاء الإداري على قرارات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

لقد تم احداث سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه تجسيدا لمسار إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالمياه والتطهير، وفيما يلي سنقوم بتحديد مفهوم هذه السلطة والأساس القانوني الذي يشكل مصدرا قانونيا لها، ثم تبيان أهم السمات التي تتميز بها عن بقية السلطات الإدارية المستقلة الأخرى.

الفرع الأول: تعريف سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

على اعتبار أن سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه سلطة إدارية مستقلة لذا سنحاول تحديد مفهوم السلطات الإدارية المستقلة وبخصوص هذه المسألة فقد اجتمع الفقه على أنه لا يمكن وضع تعريف دقيق للسلطات الإدارية المستقلة

عموما نظرا لاختلاف أنظمتها القانونية ولاختلاف نشاطها، غير أن الأستاذ Yves Guadement [1] عرفها على أنها:

« L'autorité administrative indépandante se caractérise en droit strict par la conjonction de trois critére; on constatera que cependant on à parfoit tendance à etendre cette appellation à des organismes qui d'éprouve d'un véritable pouvoire de décision, exercent des conpétences qui ne sont que d'avis, mais avec une autorité particulière.

Les critères dont la réunion caractérise l'autorité administrative indépendante sont le pouvoir de prendre des actes administratif …"

والمعنى أن السلطات الإدارية المستقلة تتمتع بسلطة اتخاذ القرار لدى ممارستها لمهامها واختصاصاتها على الرغم من عدم خضوعها لأي نوع من أنواع الرقابة رئاسية كانت أم وصائية.

وعلى العموم يمكن تعريف سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه على أنها هيئة إدارية عمومية غير قضائية تتمتع بالشخصية المعنوية هدفها ضبط قطاع المياه وتحسين علاقة الإدارة بموظفيها مع ضمان عدم تدخل السلطة التنفيذية – وزارة الموارد المائية– لدى تأديتها لمهامها. وهذا مما يستشف من نص المادة 65 من قانون المياه.[2]

الفرع الثانـــي: الأساس القانوني لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

تم احداث هذه السلطة بموجب المادة 65 من القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه والتي تنص على: "يمكن أن تمارس مهام ضبط الخدمات العمومية للمياه سلطة إدارية مستقلة. تكلف سلطة الضبط في إطار التشريع الجاري به العمل وأحكام هذا القانون بالسهر على حسن سير الخدمات العمومية للمياه مع الأخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة مصالح المستعملين..." وتطبيقا لذا النص صدرت العديد من النصوص التنظيمية التي نظمتها وهي على التوالـــي:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-303 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008 والمحدد لصلاحيات وكذا قواعد تنظيم سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه وعملها، والذي تضمن 24 مادة قسمت إلى خمس فصول:
  - ✓ تضمن الفصل الأول أحكاما عامة
  - ✓ تضمن الفصل الثاني صلاحيات هذه السلطة
  - ✓ تضمن الفصل الثالث تنظيم و تسيير هذه السلطة
  - ✓ تضمن الفصل الرابع أحكاما مالية
  - ✓ وتضمن الفصل الأخير أحكام ختامية
- القانون رقم 09-05 المؤرخ في 11أكتوبر سنة 2009 والمتضمن الموافقة على الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- القانون رقم 09-06 المؤرخ في11أكتوبر سنة 2009 والمتضمن الموافقة على الأمر رقم 09-02 المؤرخ في 29 جويلية 2009 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-12 المؤرخ في الرابع من أوت 2005 والمتعلق بالمياه.
- المرسوم التنفيذي 10-261 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 والمتضمن المصادقة على القانون الأساسي لمستخدمي سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه والذي يهدف إلى تحديد القواعد الأساسية المطبقة على مستخدمي هذه الهيئة، ويتضمن بدوره أربعة فصول:
  - ✓ تضمن الفصل الأول حقوق وواجبات مستخدمي سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه.
  - ✓ تضمن الفصل الثاني هيكلة مناصب العمل وتحديدها.
  - ✓ تضمن الفصل الثالث علاقات العمل ما بين الهيئة ومستخدميها.

- ✓ تضمن الفصل الرابع العقوبات والإجراءات التأديبية

الفرع الثالث: سمات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

تتسم سلطة ضبط المياه بالعديد من الخصائص التي تميزها عن بقية السلطات الإدارية المستقلة نذكر منهـــا:

أولا: السلطة

بالرجوع إلى نص المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 08-303 فإن لجنة الضبط تتمتع بكل السلطات الضرورية لممارسة صلاحيات سلطة الضبط في حدود التشريع والتنظيم المعمول بهما فتتولى بذلك سلطة تنفيذ أحكام تسيير الخدمات العمومية للمياه لاسيما في عمليات تفويض التسيير، والسلطة التي خولت سلطة ضبط المياه ليست سلطة بمفهوم السلطة التي تتمتع بها السلطات التقليدية، "السلطة التنفيذية- التشريعية والقضائية- لكن هي سلطة بمفهوم إعطاء هذه الهيئات القدرة في اتخاذ قرارات تمكنها من مباشرة الاختصاصات التي استحدثت لأجلها بكل فعالية ومصداقية[3]، وتبقى أعمالها بمثابة أعمال إدارية، تخضع لرقابة القضاء الإداري.

ثانيا: الطابـــع الإداري

إنّ المشرّع الجزائري عند استحداثه للسلطات الإدارية المستقلة لم ينصّ في كلّ الحالات على الطابع الإداري لهذه الهيئات، بل أحيانً تغاضى عن ذلك كما هو الحال بشأن اللجنة الوطنيّة للتأمينات، أو اللجنة الوطنيّة لمكافحة الفساد، لكن في الحقيقة فإنّ الطابع الإداري لهذه الهيئات سواء كرّسه المشرّع صراحة من خلال النصوص أو لم يكرّسه لا شكّ فيه، وتبرير ذلك أنها وسيلة تمّ اللجوء إليها لتلبية حاجيات جديدة لا تصلح لتلبيتها المرافق الإدارية التقليديّة، لما للمجالات التي تتدخّل فيها هذه الهيئات من تعقيد وخصوصيّة، وفيما يخص سلطة ضبط المياه، أضفى المشرع الجزائري

على سلطة ضبط الخدمات العمومية الطابع الإداري صراحة بموجب المادة 65 من القانون رقم 05- 12 المتعلق بالياه حيث ذكرت المادة أنها سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب النص سلطة الضبط[4]، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثالثا: الاستقلاليـــة

أهم المؤشرات التي تبين استقلالية السلطات الإدارية المستقلة يظهر من خلال الاستقلال المالي، والذي اعترف به المشرّع الجزائري بصفة خاصّة(5)، إلى جانب وضع سلطة ضبط المياه المستقلة لنظامها الداخلي(6).

1- بالنسبة للاستقلال المالي فيعتبر من بين أهم الركائز الأساسية المبينة للاستقلال الوظيفي، فهو مكرّس عند معظم السلطات الإدارية المستقلة باستثناء مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية بما أنهما لا يتمتعان بالشّخصية المعنوية، بالتّالي تبقى تابعة للسلطة التنفيذية من حيث التمويل، غير أن سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه على الرغم من أنها مستقلة إلا أنها تخضع لرقابة جهة الوصاية لأنها إذا كانت تشكل صورة من اللامركزية في جانبها المرفقي فان ذلك لا يعني قطع كل علاقة بينها و بين سلطة الوصاية، بل تظل خاضعة لنظام الوصاية.

فمن حق الوزارة المكلفة بالموارد المائية أن تراقب نشاطها بهدف التأكد من عدم خروجها عن المجال المحدد لها، وهذا أمر تفرضه مقتضيات المصلحة العامة اذ القول بخلاف ذلك يعني ببساطة إطلاق يد المرفق في القيام بكل الأعمال وهو ما يؤدي في النهاية إلى إساءة استعمال هذه الحرية..

2- أما بالنسبة لوضع الهيئة المستقلة لنظامها الداخلي فمفادها، حرية سلطة ضبط المياه المستقلة في اختيار مجموع القواعد التي من خلالها تقرر كيفية تنظيمها وسيرها، دون مشاركتها مع أي جهة أخرى وبالخصوص السلطة التنفيذية، غير أنه يلاحظ أنه تم إخضاع النظام الداخلي لسلطة الضبط المستقلة للمصادقة عليه من السلطة التنفيذية[7].

المطلب الثاني

صلاحيات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

احدثت سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه تجسيدا لمسار إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالمياه والتطهير، ولجوء السلطات إلى تجربة التسيير المفوض للخدمات العمومية[8]، وبموجب النصوص القانونية المنظمة لها تضطلع بالعديد من الاختصاصات منها ما هو رقابي ومنها ما هو تنظيمي ومنها ما هو استشاري.

الفرع الأول: الاختصاصات الرقابية لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

تضطلع سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه بالعديد من المهام الرقابية نذكر منها:

- السهر على احترام أصحاب الامتياز والموكلة لهم الخدمات العمومية للمياه للالتزامات الموكلة لهم بموجب عقد الامتياز[9]، وفيما يخص تحديد طبيعة عقد الالتزام هذا فقد ذهب العميد ديجي إلى القول أن عقد الامتياز عمل مركب فهو من جهة يتضمن أحكاما تعاقدية لا تعني سوى أطراف العقد دون سواهم كالأحكام المتعلقة بحقوق أطراف العقد والتزاماتهم. ومن جهة أخرى يتضمن العقد أحكاما تخص المنتفعين كأحكام المالية المتعلقة بالرسوم التي يتقاضاها

الملتزم من الجمهور مباشرة، وهو الرأي الراجح على حد قول كثير من رجال الفقه. (10)

وقد حدد القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه بنص المادة 77 منه أن نطاق العمليات التي تخضع لنظام الامتياز يشمل:

- كل عمليات التنقيب والحفر.
- إقامة هياكل استخراج المياه وتحلية مياه البحر.
- استغلال المياه القذرة المصفاة.
- التنقيب عن المياه المعدنية الطبيعية وتهيئة التنقيب عن مياه الحمامات.
- إقامة هياكل بغرض تربية المائية وغيرها.

ويتوقف منح الامتياز لاستعمال الموارد المائية على توقيع السلطة المانحة للامتياز وصاحب الامتياز لدفتر شروط خاص إذ تحدد دفاتر الشروط النموذجية لكل فئة من هذه العمليات المذكورة.

وبهذا نجد أن الدولة احتفظت بطابع العمومية في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والصناعة والتطهير بحيث اعتبرتها خدمات عمومية، مع إمكانية منح الدولة امتياز تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام على أساس دفتر شروط ونظام خدمة يصادق عليهما عن طريق التنظيم.

- دراسة شكاوى المتعاملين أو المنتفعين بخدمات مرفق المياه وصياغة كل التوصيات المناسبة.
- إجراء كل مراقبة وتقييم نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين بخدمات مرفق المياه من طرف الهيئات المستغلة للخدمات العمومية للمياه.
- إجراء تحليل للأعباء في إطار مراقبة التكليف وأسعار الخدمات العمومية للمياه.

- مراقبة مدى نجاعة أداء الشركات العمومية والخاصة التي تعمل في قطاع الموارد المائية .
- مراقبة مدى احترام هذه المؤسسات والشركات للنصوص والأحكام الواردة في دفاتر الشروط، فسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه تسعى بواسطة الضبط الاقتصادي إلى تحقيق نوع من التوازن بين المنافسة واستمرارية المردودية الاقتصادية ومتطلبات أخرى مرتبطة بالمصلحة العامة، وكذا السهر على الحفاظ على توازنات لا يمكن أن يوفّرها السوق بصفة تلقائية[11].

وللقيام بالمهمة الضبطية على أكمل وجه من قبل هذه الهيئة تمّ تخويلها سلطة ضبط سابق وسلطة ضبط لاحق.[12] فالضبط السابق يتمثل في تكريس الآليات الضرورية للانتقال من نظام احتكاري إلى نظام تنافسي، وهكذا تتدخل السلطات الإدارية المستقلة بواسطة الضبط السابق لتحديد بنية السوق وسلوك الأعوان الاقتصاديين كما توجّه القطاعات الخاضعة لرقابتها نحو نظام تنافسي. أمّا الضبط اللاحق فهو يسمح لهيئة الضبط بالسهر على احترام قواعد موضوعة مسبّقا ومجازاة أي إخلال بها،[13] وأوّل وسيلة تلجأ إليها هذه الهيئة تتمثل في التدابير الوقائية.

الفرع الثاني:الاختصاصات استشارية لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

تختص سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه أيضا بمجموعة من الاختصاصات الاستشارية نذكر منهـــا:

- إبداء الرأي حول عمليات الشراكة لتسيير نشاطات الخدمات العمومية للمياه المنفذة من طرف فروع الاستغلال المنشأة طبقا للمادة 104 الفقرة الثانية من القانون رقم 05-12 المؤرخ في الرابع من أوت 2005 والمتعلق بالمياه.

- تقديم اقتراحات في إطار تقديم تقرير إلى الوزير المكلف بالموارد المائية يتضمن اقتراحات لتحسين تسيير الخدمات العمومية للمياه.

الفرع الثالث: الاختصاصات التنظيمية لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

إن الاختصاص التنظيمي اختصاص أصيل للسلطة التنفيذية[14]، لكن بالرغم من ذلك تمتع السلطات الإدارية المستقلة بممارسة لاختصاصات التنظيمية وسن قواعد مجردة غير موجهة إلى شخص محدد، وهي القواعد التي تنشئ التزامات على المتعاملين في المجال الخاضع لاختصاص هذه السلطات وتمنح لهؤلاء المتعاملين في المقابل لعديد من الحقوق، ورغم وجود العديد من المبررات لمنح هذا الاختصاص للسلطات الإدارية المستقلة بضرورة خضوع التنظيمات التي تصرها هذه الأخيرة لمصادقة السلطة التنفيذية، وعدم إمكانية قيام السلطة التنفيذية بسلطة الضبط في المجالات العائدة للسلطات الإدارية المستقلة، إلا أن تمتع هذه الأخيرة باختصاص أصيل من اختصاصات السلطة التنفيذية في الوقت الذي لم يخول فيه الدستور اختصاص التنظيم لغير السلطة التنفيذية يجعل ممارستها لصلاحية التنظيم تتناقض وأحكام الدستور، و يبرز هذا التناقض أكثر عندما لا لتخضع تنظيمات السلطات الإدارية المستقلة لتصديق السلطات التنفيذية المختصة[15].

وفيما يخص سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه فإن المشرع خول لها كل السلطات الضرورية لممارسة صلاحياتها لكن في إطار القانون والتشريع المعمول به[16]، وعلى هذا الأساس فإنها تتمتع بسلطة تنظيمية خاصة تهدف إلى تطبيق قوانين المياه في الإطار الذي حدده المشرع. وذلك بإصدار قرارات تنظيمية وفردية في مجال[17]:

- المساهمة في إعداد دفاتر الشروط النموذجية المتعلقة بعمليات تفويض التسيير[18].

- المساهمة في تنفيذ أحكام تسيير الخدمات العمومية للمياه[19] لا سيما في عمليات تفويض التسيير، وإعداد المقاييس والأنظمة المتعلقة بها و تفويض التسيير يتسم بدوره بأن:
  - ✓ العلاقة بين الطرفين هي علاقة تعاقدية بشروطها التنفيذ المقابل المالي الرقابة إذ أنه اتفاق بين إرادتين السلطة العمومية والمتعامل الخاص أو العام.
  - ✓ تعلق تفويض التسيير بالاستغلال للمصلحة العمومية بوجود نوع من الاستقلالية مع تمسك الإدارة بسلطة تنظيم النشاط العمومي وتكون العلاقة مباشرة بين المستعملين والمستغل للمصلحة العمومية.
  - ✓ مسؤولية المفوض هي مسؤولية مباشرة لأنه نظرا لكونه الواجهة أمام المستعملين فهو مسؤول على استمرارية الخدمات العمومية مع احتفاظ الإدارة بحق الرقابة.
- السهر على احترام المبادئ التي تسير الأنظمة التسعيرية وتراقب تكاليف وتسعيرات الخدمات العمومية للمياه.
- القيام بكل التحقيقات والخبرات والدراسات وإصدار النشريات المتعلقة بتقييم نوعية الخدمات المقدمة للمنتفعين بخدمات مرفق المياه.
- السهر على حسن سير الخدمات العمومية للمياه مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المنتفعين أي ان تعمل على الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للمنتفعين.

المطلب الثالث : رقابة القضاء الإداري على قرارات سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه

بما أن المشرع الجزائري اعترف بصريح النص على الصفة الإدارية التي تتمتع بها هذه السلطة من خلال قوله بأنها سلطة إدارية مستقلة، وأنه

يمكنها أن تتخذ أي تدبير تراه ملائما في سبيل ضبطها لقطاع حيوي وهو المياه، من خلال إصدار قرارات إدارية وأخرى تنظيمية حتى تمارس الاختصاصات المنوطة بها قانونا والسابق ذكرها في المطلب الثاني من هذه الورقة البحثية، وعليه فإنه في حال نشوب نزاع فإن الاختصاص بفصله يعود إلى مجلس الدولة بنظر الدعاوى المرفوعة ضد قرارات السلطات الإدارية المستقلة، ويتحدد نطاق اختصاصه بإلغاء هذه القرارات، فحين تصيب القرارات التي تتخذها هذه الهيئات الإدارية عيب في أحد أركانها أو شروط صحتها، يكون القرار باطلا، ولا يملك القاضي إلا الحكم بإلغائه، أما فيما يتعلق بحدود سلطة القاضي في الإلغاء، في نطاق الجزاءات الإدارية، فإن دوره يتوقف عند إلغاء الجزء الباطل دون النظر في إصلاحه أو تقويمه أو تعديله.

باعتبار السلطات الإدارية المستقلة، ليست مجرد أجهزة استشارية، بل تتمتع بسلطة حقيقية باتخاذ القرار في إطار وظيفتها الضبطية، حسب طبيعة كل قطاع، تتجسد أساسا في سلطة اتخاذ قرارات تنظيمية أو إصدار أنظمة، وكذا اتخاذ قرارات فردية، فتمتد دعوى الإلغاء لتشمل هذه القرارات.

أما بالنسبة لدعوى التعويض، فهي الدعوى التي يرفعها المتضرر ضد قرار غير مشروع اتخذته هيئة أو سلطة إدارية مستقلة، وهي تمثل دعوى المسؤولية، وعلى خلاف دعوى الإلغاء، لا يكتفي القاضي في دعوى التعويض بإلغاء القرار حال ثبوت عدم مشروعيته، وإنما يمكنه تعديل القرار وإصلاحه بالشكل الذي يراه معقولا.

أما بخصوص دعوى التعويض لم تشر إليها النصوص القانونية الخاصة المنظمة لهذه السلطة، حيث لم يبين فيها المشرع الجزائري مدى إمكانية رفع دعوى التعويض ضد القرارات الصادرة في إطار السلطة القمعية، التي تتسم

بها، و بالنسبة لسلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه التي تتمتع بالشخصية المعنوية، فيطرح مشكل الاختصاص بنظر هذه الدعوى، لأن المادة 801 السالفة الذكر تنص على اختصاص المحاكم الإدارية بالنظر في دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة ضد: الدولة، الولاية، والبلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وباعتبار تمتع هذه السلطة الإدارية المستقلة بالشخصية المعنوية، فلا يمكن رفع دعوى التعويض ضد الدولة، كما أنه لا يمكن تصنيفها في فئة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لكونها لا تخضع لأي رقابة إدارية وصائية أو سلمية، لهذا يجب إعادة النظر في نص المادة 801 المذكورة أعلاه، لسد هذا الفراغ القانوني، بتكريس معيار عضوي حقيقي لتوزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي، فإضافة إلى: الدولة، الولاية، والبلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، يجب أن يتضمن مفهوم الشخص المعنوي من القانون العام، فئة "السلطات الإدارية المستقلة".

الخاتمـــة:

إن الهدف المرجو من خلال تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير عبر المدن الكبرى يتمثل أساسا في اختيار التوجه نحو الكفاءة والفعالية وكذا إرساء الانضباط والجدية وتحسين مردود المؤسسات وتعميق تشجيع روح المبادرة والإبداع وعصرنة طرق التسيير حسب المعايير الحديثة والعمل على نقل الخبرات والمعارف الخاصة بالتسيير. وبوجه عام العمل على تقليص دور تدخل الدولة في التسيير المباشر للمؤسسات وتكييف الأدوار التي ينبغي عليها لعبها، حيث ينبغي عليها تبني إصلاحات رشيدة ومجدية، مع إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وفسح

المجال أمام المبادرات ومن خلال التجربة التي خاضتها الجزائر في مجال تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير نجد أن الشركات التي فوض لها تسيير الخدمات العمومية في بعض المدن قد بادرت في الشروع في تطوير نظم التسيير وانتقلت إلى إرساء ثقافة خدماتية حقيقية والتي من نتائجها اعتبار المستهلك زبون يستفيد من حقه وقد أدخلت جملة من التحسينات الهامة في مجال نوعية الخدمات المقدمة، ويتم ضبط كل هذا من خلال هيئة رقابية تعمل على ضبط العلاقة بين المفوض له والزبون وفرض الرقابة على إخلال أصحاب عقود الامتياز أو من فوض لهم تسيير مرفق المياه.

ويعتبر استحداث هذه الهيأة الجديدة، محاولة من الدولة وضع المؤسسات المكلفة بتسيير قطاع المياه، أمام مجهر المراقبة، لتحسين أدائها، بعد النقائص التي تم تسجيلها فيما يتعلق بمسؤولية الدولة في ضمان الخدمة العمومية بهذا القطاع الحيوي، الذي عانى ولازال من تسيب وإهمال كبيرين.

وذلك من خلال قيامها بمراقبة وتقييم نوعية الخدمات المقدمة للمستعملين من طرف الهيئات المستغلة للخدمات العمومية للمياه، مع إجراء تحليل للأعباء في إطار مراقبة التكاليف وأسعار الخدمات العمومية للمياه، والمساهمة في إعداد دفاتر الشروط النموذجية المتعلقة بعمليات تفويض التسيير، وإبداء الرأي حول عمليات الشراكة المتعلقة بتسيير نشاطات الخدمات العمومية للمياه.

قائمـــة الهوامش

[1] - Yves Guadement ; Traité de droit administratif ; Tome 1 ; 16=eme édition ; LGDJ, paris; 2002 ; p 77 .78 .

[2]– انظر المادة 65 من القانون رقم 05–12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه جريدة رسمية العدد 60 لسنة 2005 .

[3]– حدري سمير: السلطات الإدارية المستقلة الفاصلة في المواد الاقتصادية والمالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2006، ص 30.

[4]– انظر المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 08–303 المؤرخ في 2008/09/27 والمتضمن صلاحيات وكذا قواعد تنظيم سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه وعملها، جريدة رسمية رقم 56 لسنة 2008.

[5]– انظر المادة 2 من المرسوم 08–303 السابق الذكر.

[6]– انظر نص المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08–303 السابق الذكر.

[7]– انظر المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08–303 السابق الذكر.

[8]– انظر نص 104 من القانون رقم 05–12 والمتعلق بالمياه والتي تنص على :"يمكن للإدارة المكلفة بالموارد المائية التي تتصرف باسم الدولة أو صاحب الامتياز تفويض كل أو جزء من تسيير نشاطات الخدمة العمومية للماء أو التطهير لمتعاملين عموميين أو خواص لهم مؤهلات مهنية وضمانات مالية كافية. كما يمكن لصاحب الامتياز أن يفوض كلا أو جزء من هذه النشاطات لفرع أو عدة فروع لاستغلال المنشأة لهذا الغرض".

[9] – يقصد بالامتياز أن تعهد الإدارة ممثلة في الدولة أو الولاية أو البلدية الى أحد الأفراد أو أشخاص القانون الخاص بإدارة مرفق اقتصادي واستغلاله لمدة محدودة وذلك عن طريق عمال وأموال يقدمها الملتزم وعلى مسؤوليته وفي مقابل ذلك يتقاضى رسوما يدفعها كل من انتفع بخدمات المرفق. ومثال ذلك أن تعهد الدولة لأحد الأفراد استغلال خدمات توزيع المياه.

ولقد اعتبر القضاء الإداري عقد الامتياز بأنه عقد اداري من نوع خاص موضوعه ادارة مرفق عام يتعهد بمقتضاه الملتزم وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وبتكليف من الدولة أو أحد هيئاتها بالقيام بنشاط معين وخدمة محددة والحصول على مقابل من المنتفعين.

ولقد عرف القانون 83– 17 المؤرخ في 16 جوان 1983 والمتضمن قانون المياه المعدل بموجب الأمر 96– 13 المؤرخ في 15 جوان 1996 وتحديدا المادة 4 منه عقد الإمتياز بأنه عقد من عقود القانون العام تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عاما أو خاصا قصد ضمان أداء ذات منفعة عمومية. وفي أسلوب الامتياز لا تتولى الدولة بنفسها ادارة المرفق بل تعهد به لأحد أشخاص القانون العام أو الخاص.

[10]– ولم يحد الفقه الإداري في بعض الدول عن هذا الرأي فهذا القضاء الإداري المصري قد تبناه بصريح العبارة بقوله " ان الدولة وهي المكلفة أصلا بإدارة المرافق العامة فإنها إذا ما عهدت الى غيرها أمر القيام بها لم يخرج الملتزم في إدارته إلى أن يكون معاونا لها، ونائبا عنها في أمر هو من أخص خصائصها،

وهذا النوع من الإنابة أو بعبارة أخرى هذه الطريقة غير المباشرة لإدارة المرفق العام لا تعتبر تنازلا أو تخليا من الدولة عن المرفق العام، بل تظل ضامنة ومسؤولة قبل أفراد الشعب عن إداراته واستغلاله في هذا السبيل والقيام بهذا الواجب تتدخل في شؤون المرفق العام كلما اقتضت المصلحة العامة ذات التدخل.....ولذلك فإن عقد الالتزام ينشئ في أهم شقيه مركزا لائحيا يتضمن تخويل الملتزم حقوقا مستمدة من السلطة العامة يقتضيها قيام المرفق واستغلاله.... أما المركز التعاقدي فيعتبر تابعا وليس من شأنه أن يحول دون صدور نصوص لائحية جديدة تمس الإلتزام..لمزيد من الاطلاع انظر الدكتور: سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص 96.

[11]- CUCHILLO (M), « Formules de gouvernance et démocratie politique : Les autorités administratives indépendantes de régulation en Espagne », Revue Idara, N°30, 2005, p.149.

[12]– نشير أنّه في إطار التمييز بين مهام سلطات الضبط القطاعية التي يشمل اختصاصها قطاع معين كالبورصة، التأمينات..، و مجلس المنافسة كسلطة ضبط عام يشمل اختصاصها كل القطاعات، نستند إلى كون الأولى تمارس مهمة ضبط سابق في حين أن الثانية تمارس مهمة ضبط لاحق. لكن هذا الأمر يبقى نسبي ممّا يثير مسألة تداخل الاختصاص بين هذه السلطات. أنظر في تفصيل هذا الموضوع:

- ZOUAIMIA Rachid, « De l'articulation des rapports entre le conseil de la concurrence et les autorités de régulation sectorielles en droit algérien », Colloque national sur les autorités de régulation indépendantes, université de Bejaïa, 2007, p.p84-101.

13-Idem, p.p86, 87.

[14]– تنص المادة 125 من دستور 1996، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، معدل بـــ: القانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

على أن: «يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون، يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول».

[15]– عز الدين عيساوي، المكانة الدستورية للهيئات الإدارية المستقلة "مآل الفصل بين السلطات"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، ص 207–208.

[16]– انظر المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08–303 السابق الذكر.

[17]– انظر نص المادة 65 من القانون رقم 05–12 السابق الذكر.

[18]– إن تفويض الخدمات العمومية هي وسيلة جديدة من أجل مواكبة التحولات التي عرفتها الجزائر وذلك من أجل تبني رؤيا جديدة من خلال تقليص دور تدخل الدولة في تسيير الخدمات العمومية ومنحه لفائدة أعوان وهيئات جديدة وهو ما أملته الحاجة الملحة إلى نماذج جديدة بإمكانها دخول المنافسة على أساس تحقيق المردودية والنجاعة.

[19]–عقد التسيير هو الوسيلة التي تتخذها السلطة العمومية والتي من خلالها تفوض المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه تسيير مؤسسة تمتلكها إلى مؤسسة خاصة هذه الأخيرة تتلقى المقابل المالي مباشرة من طرف المستعملين بسعر يتم الاتفاق عليه في العقد. يمكن للسلطة العمومية أن تتلقى تعريفات تسمح لها بتمويل تجديد أو توسعة التجهيزات التي يبقى لها حق ملكيتها والتي تشكل استثمارات بالنسبة لها .مثل : استغلال مؤسسات عمومية للمياه...

حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة

الطالبتان: نكوك شريفة و يحياوي حياة
مخبر القانون العقاري و البيئة، الفوج
المختص بالعقار الفلاحي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

الملخَّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الامتياز كاهم إصلاح سارعت إليه الجزائر بعد الاستقلال لتحسين وضعية العقار الفلاحي ونظامه القانوني كعقد إداري مؤقت ذو محل معين يتكون من الدولة المانحة وصاحب الامتياز ويخضع لشروط يحددها دفتر شروط تعده السلطة العامة ويتعهد صاحب الامتياز باحترامه،وتتعلق هذه الشروط بالمحل وهو الأراضي الخاصة للدولة،وبصاحب الامتياز الذي يتعين أن يكون شخصا طبيعيا يلتزم بإدارة المستثمرة الفلاحية شخصيا واستغلالها في النشاط المخصص لها ودفع الإتاوة، كما يمكنه رهن العقار وتوريثه والحصول على رخص التعمير.

الكلمات المفتاحية: حق الامتياز،الأراضي الفلاحية،الأملاك الخاصة،الدولة.

Résumé :

Cette étude vise à détecter l'importance de la franchise précipité à l'Algérie après l'indépendance pour améliorer le statut juridique du foncier agricole comme un contrat administratif temporaire consiste à l'état et au concessionnaire,et sous réserve des conditions relies au fonds,un terrain privé à l'état et au concessionnaire la personne physique engagé à la gestion de l'agriculture personnellement et l'exploitation de son activité et le paiement de la redevance,il peut hypothéquer la propriété,la transmettre et obtenir les permis de reconstruction.

Mots clés : Franchise, Les terres agricoles, domaine privé, l'état.

Abstract:
this study aims to detect the important of franchise precipitated Algeria after independence to improve the legal status land agricultural as a contract administrative temporary is to the state and dealer ,and subject to the conditions connected to the funds, private land to the state and dealer the natural person committed to the management of agriculture personally and operation of its activity and payment of the fee, it can mortgage property, the transmit and get permits reconstruction

keys words: Franchising ,Agricultural land,private domain, Country.

أسباب اختيار الموضوع

إن من بين أهم أسباب اختيار موضوع حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ما يلي:

1. قداسة الأرض كونها أرض المليون ونصف المليون شهيد.
2. ارتباط الأرض الفلاحية بالإنتاج.
3. إشكالية أو ما يسمى بأزمة العقار الفلاحي التي يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى عدم وجود نظام قانوني موحد خاص بالعقار الفلاحي منذ الاستعمار الفرنسي وإلى حد الساعة.

أهمية الموضوع

ترتبط أهمية الموضوع بأهمية العقار الفلاحي كونه مجال استنزف جهود الدولة وحكوماتها المتعاقبة بالنظر إلى كونه الأداة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الاقتصادية .

مقدمة

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إرساء سياسة عقارية فلاحية جديدة بديلة عن الموروث الاستعماري ،وكان ذلك من خلال تبني إجراءات قانونية وتنظيمية وهيكلية بدءا بالإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي مرورا بقانون الثورة الزراعية ثم إلى حق الانتفاع الدائم وأخيرا إلى حق الامتياز حيث قدمت وزارة الفلاحة العام 2001 مشروع قانون لاستغلال الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وذلك قصد المحافظة على العقار الفلاحي نظرا للوظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي يؤديها خاصة مع شيوع ظاهرة تحويل الأراضي الفلاحية عن طابعها الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، فعزمت الدولة من خلال القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،والمراسيم التطبيقية له خاصة المرسوم رقم 10/326 المؤرخ في 2010/12/23، عزمت على منح الامتياز لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في08/12/1987،وذلك لمدة 40 عاما قابلة للتجديد بدلا من حق الانتفاع الدائم مقابل شروط ،وهو نظام مستوحى من النظام البريطاني والتونسي،وقد تضمن عدة نقاط تأتي في مقدمتها استبدال حق الانتفاع الدائم بحق الامتياز.فما المقصود بحق الامتياز؟ وما مدى نجاعته كأسلوب لاستغلال الأراضي الفلاحية وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتحسين المستوى المعيشي للفلاح خاصة في الوقت الذي أصبح العقار الفلاحي يعاني كثيرا من غزو العقار السكني والعمل على تحويل الوجهة الحقيقية لهذا الأخير؟.

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وفق خطة بسيطة مقسمة إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول مفهوم حق الامتياز وذلك من خلال تعريف

حق الامتياز وتحديد الظروف المحيطة به وشروط منحه،بينما يتناول المبحث الثاني آثار حق الامتياز حيث سيتم التطرق إلى حقوق والتزامات صاحب الامتياز ثم أسباب نهاية حق الامتياز إن كانت طبيعية أي بنهاية مدته القانونية أو بطلب من المستفيد أو عن طريق الفسخ الإداري.

المبحث الأول : مفهوم حق الامتياز

تقتضي دراسة مفهوم حق الامتياز التعرض لتعريفه وشروط منحه في المطلب الأول، بينما سنتناول في المطلب الثاني إجراءات الحصول على حق الامتياز.

المطلب الأول: تعريف حق الامتياز

لقد نص قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثالثة فقرة ثانية على أن عقد الامتياز"هو عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية "[1]،وما نلاحظه أن هذا التعريف جاء عاما وغير واضح مما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية،من هي السلطة المانحة ؟ ومن هو الشخص الذي يمنح له حق الامتياز،هل هو شخص طبيعي أم شخص معنوي ؟ وما هي المدة المحددة لمنح الامتياز ؟.

كل هذه التساؤلات قد أجاب عليها القانون الذي يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة[2]،حيث عبر الامتياز بأنه " العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص" المستثمر صاحب الامتياز"،حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم والمحدد سلفا ملحق بالمرسوم رقم 326/10 [3] لمدة أقصاها أربعون (40) سنة قابلة للتجديد مقابل دفع

إتاوة سنوية،تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية...".

و يخضع منح حق الامتياز إلى جملة شروط تتمثل فيما يلي :

أولا: الحالة الشخصية للمستفيد: لا يمكن أن يمنح حق الامتياز إلا للأشخاص الطبيعيين الدين يتمتعون بالجنسية الجزائرية [4]، ويتم إثبات ذلك عن طريق بطاقة التعريف الوطنية لا غير، وبالتالي لا يجوز للأجانب والأشخاص المعنوية الاستفادة من حق الامتياز على أراضي الدولة الخاصة،كما يجب أن يكون المستفيد بالغا غير محجور عليه،وأن لا تكون له مواقف معادية لحرب التحرير الوطني[5].

ثانيا: موضوع العقد

1- **المحل:**

كما سبق وأشرنا أن حق الامتياز يقع على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،وتشمل هذه الأخيرة كلا من الأراضي الفلاحية التي لا مالك لها أو لا وارث لها[6]،كذلك الأراضي المؤممة[7] والمتبرع بها للصندوق الوطني للثورة الزراعية والأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة التي لم يطالب بها أصحابها في الآجال المحددة في المادة 11 من أمر 26/95 المتضمن التوجيه العقاري[8].

وما نلاحظه أن عقد الامتياز حدد بمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد،ويتم تجديد الامتياز بطلب خطي من أعضاء المستثمرة (12) شهرا على الأقل قبل تاريخ انقضائه[9]،غير أن المشرع لم يوضح ما إذا كانت هذه المدة قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر.

المطلب الثاني :إجراءات الحصول على حق الامتياز

يستفيد من حق الامتياز المنصوص عليه في القانون 03/10 أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من حق الانتفاع المنظم بموجب القانون رقم 19/87، وحق الامتياز قابل للتنازل والتوريث والحجز، حيث يمكن التنازل مجانا لأحد ذوي حقوق المستفيد للمدة المتبقية من الامتياز في حالة عجزه و/أو بلوغه سن التقاعد، وفي حالة التنازل عن حق الامتياز،يمكن المستثمرين الآخرين أصحاب امتياز نفس المستثمرة الفلاحية، أو عند الاقتضاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية،ممارسة حق الشفعة طبقا للتشريع المعمول به.

غير أنه لا يمكن أيا كان أن يكسب أكثر من حق امتياز واحد عبر مجموع التراب الوطني، إلا في إطار تكوين مستثمرة فلاحية من قطعة واحدة، بعد ترخيص من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

أما فيما يخص تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز تعد إدارة الأملاك الوطنية باسم كل مستثمر من المستفيدين من حق الانتفاع المنصوص عليه في القانون 19/87 والحائزين عليه إما بموجب عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية أو بقرار من الوالي،بشرط أن يكونوا قد وفوا بالتزاماتهم ،عقد تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز،ويتعين عليهم ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية،إيداع طلباتهم لتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية،وتعفى إجراءات الإعداد والتسجيل والإشهار العقاري لعقد الامتياز من جميع المصاريف.

في حين إذا تعلق الأمر بمستثمرة فلاحية جماعية، يعد عقد الامتياز لفائدة كل مستثمر صاحب الامتياز في الشيوع وبحصص متساوية،على أن يقصى من الاستفادة من أحكام هذا القانون الأشخاص :

– الذين حازوا الأراضي الفلاحية المذكورة في المادة 2 من القانون أو الذين أجروا معاملات أو اكتسبوا حقوق انتفاع و/ أو أملاك سطحية خرقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها،

– الذين كانوا موضوع إسقاط حق صادر عن طريق القضاء،

– الذين ألغى الولاة قرارات استفادتهم.

أما الأشخاص المطروحة قضاياهم على مستوى الجهات القضائية المختصة،فتؤجل معالجة حالاتهم إلى غاية إصدار الحكم النهائي.

بعد ذلك يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بناء على دفتر الشروط الموقع طبقا للمادة 4 من القانون 03/10،من طرف المستثمر صاحب الامتياز والمشهر لدى المحافظة العقارية، بتسجيل المستثمرة الفلاحية في بطاقة المستثمرات الفلاحية التي تمسك لهذا الغرض.

المبحث الثاني: آثار حق الامتياز

تجدر الإشارة أنه يترتب على حق الامتياز آثار قانونية تتمثل في أن الامتياز يمنح باسم كل مستثمر في مستثمرة جماعية أو فردية في حالة تحويل حق الانتفاع الدائم [10] إلى حق الامتياز،أو باسم كل الورثة في حالة تقديم ملف تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز من طرف ممثلهم [11].وعموما فإن عقد الامتياز كباقي العقود يكسب حقوق ويرتب التزامات سنتناولها في المطلب الأول ،كما أنه ينتهي في حالات معينة نخصص لدراستها المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: حقوق والتزامات صاحب الامتياز

أولا:حقوق صاحب الامتياز

1- رهن العقار

يمكن للمستفيد من حق الامتياز أن يوقع رهنا عقاريا يثقل الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز لفائدة هيئات القرض،على الرغم من أن القانون المدني يوجب أن يكون المدين الراهن مالكا للعقار المرهون وهذا ما نصت عليه المادة 2/884 من القانون المدني[12])،ولذلك نجد تناقضا بين أحكام المادة 2/884 وبين المادة 12 من قانون 03/10 .

كما تنص المادة 13 من قانون 03/10 على قابلية حق الامتياز للحجز،وبالتالي يجوز لدائن صاحب حق الامتياز الحجز على حصته رغم أنها ملك للمستثمرة،وفي هذه الحالة كان يجدر بالمشرع أن يوضح أكثر حالتي الحجز أي متى نكون أمام حجز حصة صاحب الامتياز،ومتى نحجز على أموال المستثمرة طالما لها شخصية معنوية،أضف إلى ذلك الأمر لا يثير أي إشكال إذا وقع الحجز على أموال الدولة الخاصة،كون هذه الأخيرة يجوز الحجز على أموالها إذا كانت مدينة،ولكن الإشكال يطرح إذا كان المدين شخصا طبيعيا رهن حق الامتياز على العقار الفلاحي، فالقاعدة تملي أن يكون محل التنفيذ مملوكا للمدين شخصيا أو الكفيل وعلة ذلك أن المدين يضمن تنفيذ التزامه بأمواله هو وليس بأموال الغير، كما أن التنفيذ الذي يتم على أموال مملوكة للغير يعتبر اعتداء على حقوق هذا الغير ولذلك يكون التنفيذ باطلا[13].

وبعبارة أخرى فالمشرع لم يذكر حالة مستثمرة جماعية متعددة الأعضاء وكان أحد أعضائها مسئولا مدنيا فهنا هل يتم متابعة المستثمر باعتباره عضو في المستثمرة، أم يتم الرجوع على المستثمرة ككل؟.

2-الحق في الحصول على رخص التعمير

للمستثمر صاحب الامتياز الحق في القيام بكل تهيئة أو بناء ضروري لاستغلال أفضل للأراضي،وذلك بالحصول على رخصة بناء أو رخصة الهدم أو أي شهادة من شهادات التعمير بالمفهوم الواسع لها،كما يحق للمستثمر أن يطالب بالقسمة للخروج من حالة الشيوع في حالة مستثمرة جماعية،كما تجدر الملاحظة أنه لا يمكن أن تطلب شهادة التجزئة في العقارات الفلاحية وإنما شهادة التقسيم[14]،فإذن كل ما سبق دراسته يجب أن لا يغير من الوجهة الفلاحية للأرض،وأن لا يستعمل مباني المستثمرة إلا من أجل أهداف ذات صلة بالنشاطات الفلاحية وإلا فسخ العقد بمبادرة من الإدارة المانحة له .

3- حق الامتياز قابل للتوريث :

من المستقر شرعا وقضاء أن العلاقة الزوجية سبب من أسباب الميراث [15]، وفي حالة وفاة صاحب حق الامتياز ينتقل هذا الحق إلى الورثة وذلك بمنحهم أجل سنة من تاريخ الوفاة، وذلك إما بغرض اختيار أحد يمثلهم ويتكفل بحقوقهم ويتحمل التزامات مورثهم ،وإما يتم التنازل لأحد الورثة سواء بمقابل أو بدون مقابل،أو يقوموا بالتنازل عن حقوقهم.أما إذا لم يقم الورثة في أجل سنة بالإجراءات السالفة الذكر، يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بإخطار الجهة القضائية المختصة بذلك[16] .

كما أن الامتياز لا يخول لصاحبه إلا حق الاستغلال،والمتمثل في القيام بالأعمال اللازمة للحصول على ثمار الشيء وكل ما ينتج عن الشيء ويأخذ على سبيل المنفعة[17] .

ثانيا : التزامات صاحب الامتياز

عندما تقوم المستثمرة الفلاحية يقع على عاتق المستثمرين أصحاب الامتياز التزامات نصت عليها المواد من المادة 22إلى 23 من القانون 03/10،حيث يتعين على كل عضو فيها احترامها وإلا تعرض لعقوبات منصوص عليها في المادة 28 من نفس القانون،وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي:

1-إدارة المستثمرة الفلاحية بصفة شخصية ومباشرة:

يقصد بالمشاركة في أعمال المستثمرة بصفة شخصية ومباشرة المجهود الإرادي الذي يستطيع أن يقوم به العضو ويمكن أن تنتفع به المستثمرة في ممارسة نشاطها،وبالتالي لا يجوز أن تكون الحصة مجرد نفوذ سياسي يتمتع به المستفيد،وأن يسهر على المحافظة على مصالح المستثمرة مثلما هو ملزم بالمحافظة على مصالحه الخاصة،وعندما تكون المستثمرة الفلاحية مشكلة من عدة مستثمرين أصحاب الامتياز فإنه يتعين عليهم بموجب اتفاقية غير ملزمة للغير لاسيما منها[18]:

- طريقة تعيين ممثل المستثمرة الفلاحية ،
- طريقة أو طرق مشاركة كل واحد منهم في أشغال المستثمرة الفلاحية ،
- توزيع واستعمال المداخيل .

2- الالتزام بتسيير واستغلال الأرض الفلاحية في النشاط المخصص له:

ويكون ذلك دون تغيير وجهتها الفلاحية مع عدم تقسيمها أو إلحاق أي ضرر بها،أو تأجيرها من الباطن، أو استعمال مباني المستثمرة إلا من أجل أهداف ذات صلة بالنشاطات الفلاحية،وكذا حماية الأراضي الفلاحية والأملاك السطحية الملحقة بها الممنوح امتيازها،بصفة منتظمة ودائمة تحت طائلة الفسخ.

3- دفع الإتاوة :

يمنح حق الامتياز مقابل إتاوة تدفع كل سنة يحدد وعائها وكيفية تحصيلها وتخصيصها وفقا لقانون المالية،غير أن الإتاوة عبارة عن مبلغ زهيد وهذه الأخيرة تكيف في فرضها من الناحية الشرعية على أنها أراضي خراج لأن الإتاوة هي عبارة عن ضريبة على الأرض لا على الإنتاج [19]،فهي تدفع في أقساط في آجالها إلى صندوق مفتشية أملاك الدولة المختصة إقليميا،فالدولة تأخذ بمبدأ الإتاوة نتيجة تقديم عمل عام له مصلحة عامة،فهي مبلغ من المال يساهم به ملاك العقارات جبرا أي أنه يعود بمنفعة خاصة إلى فئة معينة من المواطنين والملاحظ أن الإتاوة يدفعها مالك العقار وهذا ما ينافي حق الامتياز، كون المستفيد في هذه الحالة لا يملك العقار وإنما يملك حق الاستغلال.

كما يتحمل صاحب الامتياز مصاريف التسجيل في فهرس المستثمرات الفلاحية، فهذا الفهرس "يحدد قدرات ممتلكات العقار الفلاحي أو ذي الوجهة الفلاحية ويستعمل كأساس لتدخل الدولة"[20] .

المطلب الثاني: نهاية حق الامتياز

ينتهي حق الامتياز في الحالات الآتية :

1-انقضاء المدة :

بمجرد ما تنقضي مدة الامتياز القانونية المحددة بأربعين (40) سنة في حالة عدم تجديدها عن طريق طلب خطي من المستثمرين أصحاب الامتياز،ويودع 12 شهرا على الأقل قبل تاريخ انقضائه لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية[21]، وهي النهاية الطبيعية التي تؤدي حتما إلى نهاية حق الامتياز بفك الارتباط بين الإدارة مانحة الامتياز والمستثمر صاحب حق الامتياز[22] .

لكن ما نلاحظه أن المشرع وضع الحد الأدنى لتجديد حق الامتياز ب12 شهر،بينما لم يحدد الحد الأقصى وهذا ما قد ينجم عنه عدة تأويلات ونزاعات.

2- التنازل:

يعد التنازل النهاية الغير طبيعية لحق الامتياز وهو يتمثل في تخلي صاحب حق الامتياز عن حصته في مستثمرة فلاحية سواء كانت فردية أو جماعية قبل انتهاء المدة المحددة قانونا،ويكون هذا التنازل مجانا إذا رغب صاحبه في منحه لأحد ذوي حقوقه،ولكن يقتصر هذا على المدة المتبقية من الامتياز ويكون في حالات،إما بلوغ صاحب حق الامتياز سن التقاعد أو في حالة عجزه[23]،كما يجوز للديوان الوطني للأراضي الفلاحية إخطار أعضاء المستثمرة الآخرين قصد ممارستهم لحقهم في الشفعة،عن طريق إخطارهم بوصل استلام ويتعين عليهم الرد في أجل 30 يوما،فإذا كان الرد ايجابيا في اقتناء حق الامتياز يعلم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية المستثمر المتنازل بغرض المباشرة في إجراءات التنازل،أما إذا كان ردهم سلبيا يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بممارسة حق الشفعة[24]،لكون هذا الأخير يملك حق الرقبة[25] ويعلم في هذه الحالة المستثمر المتنازل،غير أنه إذا لم يرغب المستثمرون المتبقون في المستثمرة الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية في ممارسة حق الشفعة،يطلب هذا الأخير من إدارة أملاك الدولة بعد ترخيص الوالي بمواصلة التنازل على حق الامتياز وتعطى هنا الأولوية للمستثمرين أصحاب الامتياز المتبقين،ثم المستثمرون أصحاب الامتياز المحاذين ممن يرغبون في توسيع مستثمراتهم،وأخيرا الأشخاص الذين لهم مؤهلات علمية أو تقنية،ويقدمون في هذا الصدد مشاريع لتعزيز المستثمرة الفلاحية وعصرنتها [26].

3- الفسخ :

نظرا لما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة،يمكن للإدارة أن تلجأ إلى فسخ الامتياز في حالة إخلال صاحب حق الامتياز بالتزاماته المحددة في دفتر الشروط كما سبق ذكرها آنفا.

في حالة عدم احترام المستثمر صاحب الامتياز التزاماته التي تتم معاينتها من طرف محضر قضائي،فإن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية يقوم بإعذاره لكي يمتثل لالتزاماته المحددة في دفتر الشروط،وفي حالة عدم امتثاله بعد الإعذار،تقوم إدارة الأملاك الوطنية بعد إخطاره من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية [27] باللجوء إلى فسخ عقد الامتياز.وللإشارة،فإن هذه الإخلالات تعاينها لجنة ولائية تتكون من:

- مدير المصالح الفلاحية للولاية رئيسا،
- المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية،
- عضو من الغرفة الفلاحية الولائية يعينه رئيسه،
- عضو من المجلس الشعبي الولائي يعينه رئيسه [28].

الخاتمة

من خلال ما سبق دراسته يظهر لنا جليا أن المشرع اقتصر في منح حق الامتياز للأشخاص الطبيعية،ذوي الجنسية الجزائرية وبذلك يكون قد خطى خطوة ايجابية بإقصاء الاستثمار الأجنبي على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الخاصة .

كما منح للمستفيدين مجموعة من الحقوق كرهن العقار والحصول على رخص التعمير،وفي المقابل ألقى على صاحب حق الامتياز التزامات،منها دفع إتاوة وبهذا تكون الدولة قد ساعدت المستثمرين على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من جهة،ومن جهة أخرى ملئ خزينة الدولة .

كما أن بقاء الدولة متمتعة بحق الرقبة عن طريق امتلاكها سلطة المراقبة يحد من المتاجرة بأملاكها.لكن وبالرغم من كل هذه الايجابيات التي يعكسها حق الامتياز إلا أننا لاحظنا بعض النقائص ندعو المشرع إلى تداركها في التعديلات المقبلة والمتمثلة في :

أولا : أن المشرع لم يحدد مدة تجديد حق الامتياز،فقد وضع حدا أقصى ب 40 سنة مع قابليتها للتجديد ولذلك يرجى من المشرع أن يحدد عدد المرات التي يجدد فيها حق الامتياز،هل هي مرة واحدة أم مرتين ؟.

ثانيا : تحديد الحد الأقصى إلى جانب الحد الأدنى لتاريخ تجديد حق الامتياز،حيث حدد هذا الأخير بحد أدنى ب 12 شهرا قبل تاريخ انقضائه،وترك المجال مفتوحا فيما يخص الحد الأقصى .

ثالثا : إلزام الدولة نفسها احترام الوجهة الفلاحية للأرض والحد من نزوح العقار الحضري على العقار الفلاحي،لاسيما إذا جاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وأدمج عقارات فلاحية في مجموعة العقارات القابلة للتعمير،هذا ما يطرح تناقضا بين المادة 15 من قانون 16/08 والمادة 36 من قانون 25/90 المتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم .

الهوامش:

1- المادة 3/ 2 من القانون رقم 16/08 مؤرخ في 3 غشت سنة 2008،يتضمن التوجيه الفلاحي،جريدة رسمية عدد 46 لسنة 2008.

2-المادة 4 من القانون رقم 03/10 مؤرخ في 15 غشت سنة 2010،يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،جريدة رسمية عدد 46 لسنة 2010 .

3- مرسوم 326/10 المؤرخ في 2010/12/23،يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

4- الأمر رقم01/05المؤرخ في 2005/02/27 المتضمن قانون الجنسية الجزائري،ج ر عدد 15 لسنة 2005.

5- بن رقية بن يوسف " شرح قانون المستثمرات الفلاحية" الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر،الطبعة الأولى 2001،ص.29

6- عمار علوي" الملكية والنظام العقاري في الجزائر" دار هومة للنشر،الجزائر، الطبعة الرابعة 2006 ،وبن رقية بن يوسف،مرجع سابق،ص .198

7- حمدي باشا عمر"حماية الملكية العقارية الخاصة" دار هومة للنشر،الجزائر،ص .114

8- المادة 11 من الأمر 26/95 المؤرخ في1995/11/25،جريدة رسمية عدد 55 . عمر حمدي باشا،ليلى زروقي"المنازعات العقارية طبعة جديدة في ضوء آخر التعديلات وأحدث الأحكام"دار هومة للنشر،الجزائر،الطبعة الثالثة 2007،ص 163.9

9- المادة 2/14 من المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 2010/12/23، يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،جريدة رسمية عدد 79 لسنة 2010.

10- حمدي باشا عمر،ليلى زروقي،المنازعات العقارية ،مرجع سابق،ص .113

11-المادة 12 من المرسوم 326/10 .

12-حمدي باشا عمر" محررات شهر الحيازة ،عقد الشهرة – شهادة الحيازة "،دار هومة للنشر،الجزائر،طبعة 2002 ص 155.والمادة2/884 من القانون المدني الجزائري.

13- العربي شحط عبد القادر"طرق التنفيد في المواد المدنية والإدارية"،منشورات الألفية الثالثة ،سنة2010،ص 49 .

14- حمدي باشا عمر" نقل الملكية العقارية في ضوء آخر التعديلات وأحدث الأحكام " ،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر،ص .91

15- حمدي باشا عمر"القضاء العقاري في ضوء أحدث القرارات الصادرة عن مجلس الدولة والمحكمة العليا"دار هومة للنشر، الجزائر،طبعة 2003،ص 187.

16- المادة 25 من القانون 10/ 03 .

17- مزيان محمد الأمين،دروس ملقاة على طلبة الماستر تخصص إدارة عامة .

18- المادة 22من القانون 03/10.

19- بن رقية بن يوسف،مرجع سابق،ص .147

20- المادة 13 من القانون رقم 16./08

21- المادة 14 من المرسوم 326./10

22- محمد الصغير بعلي" القانون الإداري،التنظيم الإداري،النشاط الإداري"دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر 2004،ص .255

23- المادة14 من القانون03/10.

24- المادة 794 من القانون المدني الجزائري.

25- بربارة عبد الرحمن "شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية"منشورات البغدادي، الجزائر،طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة 2011، ص .366

26- المادة 22 من المرسوم رقم 326/10. والمادة17 من القانون 03/10.

27- المادة 28 من القانون 03/10.

28- المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 83/12 المؤرخ في 20 فبراير 2012 تعدل وتتمم المادة 3 من المرسوم رقم 484/97 .

إدارة الأزمـات في ظل اقتصـاد المعرفة

الدكتورة: صولح سماح والأستاذة: عمري ريمة
قـسم العلـوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخَّـص:

لقد أدت سرعة تحولات البيئة التنافسية إلى زيادة الأزمات وتباينها وتباينت معها أساليب واستراتيجيات إدارتها، وفي ظل اقتصاد المعرفة هذا الاقتصاد الجديد الذي تمثل الموارد اللامادية ركائزه، لابد من التحكم في المستلزمات الحديثة لإدارة الأزمات لضمان عناصر التعامل الناجح مع هذه الأزمات، وفي هذا السياق ياتي هذا المقال للبحث في أهم هذه المستلزمات بالإشارة إلى دراسة حالة الأزمة المالية 2007.

Abstract:

Nowadays, we are living in the knowledge based economy where the intangible assets represent one of the most actors of the success. In such economy, countries, economies and enterprises are dealing with a very hard competition, and a lot of crisis; these kinds of crises need a very particular strategies and tools for a very successful management of the crisis.

In this paper, we dealt with the management of the crisis in the knowledge economy and we highlight the case of the financial crisis of 2007.

مقدمـــــة:

يتميز عالم اليوم بتقارب سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي وبتداخل وتسارع حضاري كبير في مختلف العلوم والمهن والمعارف نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات في ظل ما يعرف باقتصاد المعرفة، ونتيجة هذه التغيرات أصبحت المؤسسات بمختلف أنواعها عرضة إلى العديد من المخاطر والأزمات سواء داخلياً أو خارجياً وعليها أن تواجهها بخطة علمية مدروسة، وأن تكون في حاجة دائمة للتطور مع مستوى الأزمات التي

تواجهها للحفاظ على عناصر الطلب والعرض المتاح والمستقبلي في السوق الداخلية أو الخارجية، وأن تساهم ايجابياً في حل هذه الأزمات بفكر إداري يتناسب مع نوع الأزمة من خلال التحكم في المستلزمات الحديثة لإدارة الأزمات لضمان عناصر التعامل الناجح مع هذه الأزمات.

ومن أجل تحقيق نتائج ايجابية من التعامل مع الأزمات بل لتجنب نتائجها السلبية؛ يأتي هذا المقال للبحث في الإشكالية التالية: **ما هي أهم مستلزمات إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة بالإشارة إلى الأزمة المالية 2007؟** وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة المحاور التالية:

- المعـــرفة واقتصـــاد المعرفـــة؛
- الأزمـــات وأساليـــب إدارتـــها؛
- المستلزمات الحديثة لإدارة الأزمات؛
- دراسة حالة الأزمة المالية 2007 (أزمة الرهن العقاري).

أولا: المعـــرفة واقتصاد المعرفة

يتجه عالم اليوم نحو الاقتصاد الجديد الذي أصبحت فيه المعرفة تشكل محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي باعتبارها سلعة غير منظورة لا تخضع لقانون تناقص الغلة، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى كل من المعرفة واقتصاد المعرفة.

1- مفهـــوم المعرفـــة:

يقصد بالمعرفة لغة " إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه"[1] أو " مجموع المعارف أو العلوم المكتسبة "[2]، أما اصطلاحا فقد عرفت على أنها:" منتوج التفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن

لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمؤسسة "[3]، وعرفت على مستوى الأفراد على أنها: " مزيج من الخبرات والقيم والمعلومات... التي تشكل قاعدة لتقييم وتحليل ودمج الخبرات والمعلومات من خلال تولدها وابتكارها لدى العلماء " أما على مستوى المؤسسات فهي " تلك المعلومات المدونة في الوثائق والمستندات والملفات ومخازن المعلومات ومختلف الأعمال والسياسات والمناهج والإستراتيجيات والتطبيقات لإنجاز مهام ووظائف المؤسسة"[4]،

والتحدث عن المعرفة أو المعارف يتطلب التمييز بين أربع مستويات نوعية:[5]

المستـــوى الأول: يتعلق بالمعارف الخام التي لم تتعرض إلى أي معالجة؛ ويقصد بها المعطيات "**les données**".

المستـــوى الثاني: يتعلق بالمعلومات المختارة على مستوى مراكز الاهتمام ويقصد بها المعلومة "**l'information**"

المستوى الثالث: ويتعلق بالمعلومات المهيكلة والتي توافق نشاط محدد ويقصد بها المعارف "**connaissances**".

المستوى الرابع: يتعلق بتطبيقات المعرفة في الميدان ويقصد بها الكفاءات "**les compétences**" فالمعرفة إذا هي منتوج عملية تجميع وتسجيل ومعالجة وتفسير وتحليل وترجمة ثم تجسيد لكم هائل من البيانات والمعلومات المعالجة ومجموع البحوث والدراسات والخبرات والتكنولوجيا ونظم الإدارة والمناهج والمهارات التي يتمتع بها الأفراد أو المؤسسات...إلخ؛ وعلى هذا الأساس تقسم المعرفة إلى نوعان:

- ✓ **معرفة ضمنية أو باطنية:** ويقصد بها: ما هو محتكر ومخزن لدى الفرد ومحلها العقل، وتشكل جانبا من الرأسمال البشري وقد تظهر في شكل إدراك معرفي أو فني ذاتي؛ وتمتاز بعدم سهولة انتقالها أو تحويلها إلى الآخرين وقد لا تكون مجانية في انتقالها، وهي التي تكون رهان إدارة المعارف.
- ✓ **معرفة صريحة أو ظاهرة:** ويقصد بها: ما هو موجود أو مدون ومسجل في الكتب والنشريات والأرشيف وما شابه؛ وهذا النوع يمتاز بسهولة انتقاله أو تحويله إلى الآخرين مع مجانية الانتقال عموما.

2 ــ اقتصـــاد المعرفـــــة:

نحاول في هذا الإطار إعطاء مفهوم لاقتصاد المعرفة بالإضافة لكل من خصائصه وركائزه.

1-1- مفهوم اقتصاد المعرفة: نتجه اليوم نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد القائم على الاستثمارات اللامادية التي أصبحت تمثل العناصر الأساسية لخلق القيمة للمؤسسات، ولا يقتصر ظهوره على التكنولوجيا العالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بل انتشر في جميع قطاعات اقتصاد السوق منذ سنة 1970[6].

يمثل اقتصاد المعرفة "اتجاها حديثا في الرؤية الاقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، ذلك أنها تلعب الدور الأساسي في خلق الثروة التي تعتمد كليا على الرأسمال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (مؤسسة، دولة، ...إلخ)،

وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيفها للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي"[7].

كما يمكن أن يعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية) بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة.[8]

إن الجديد في ظل اقتصاد المعرفة هو تحول كبير نحو اتباع مقاربة منهجية واستراتيجية لإدارة الأصول الأساسية المتمثلة في: الأفراد وعمليات المعرفة، والمنتجات المعرفية؛ وعلى الصعيد العالمي أصبحت المعرفة أهم عامل في التطور الاقتصادي أما الأصول المعرفية (الرأسمال الفكري والرأسمال البشري...إلخ) فتعتبر أساسية للنمو الاقتصادي، الميزة التنافسية، التنمية البشرية وغيرها.[9]

ويختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات الأخرى في عدد من الأوجه المهمة مثل:[10]

- ✓ يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة؛
- ✓ لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج الأخرى؛

- ✓ في ظل هذا الاقتصاد يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق الأسواق ومؤسسات افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيرا من المزايا منها: تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم؛
- ✓ يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساس، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ كما يتميز أيضا بتسريع وتيرة الابتكار عن طريق زيادة استخدام المعارف والكفاءات وعن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي سمحت بتقاسم المعلومة والوصول إليها وبذلك تذوب حدود المكان والزمان.

في محاولة لإعطاء الطبيعة التصورية لاقتصاد المعرفة يلاحظ عدم وجود طرق لقياس نطاقه وحجمه في الواقع والصعوبة تكمن في مشاكل المعطيات المتوفرة والمؤشرات التي لها علاقة بمختلف مظاهر الأنشطة المرتكزة على المعرفة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وعمليا توجد ثلاث مقاربات لتعريف عملي معتمد: الأولى تؤكد على مدخلات (**inputs**) اقتصاد المعرفة وتركز عادة على مستويات المهارة أو مستوى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (**R&D**)، المقاربة الثانية تركز على مخرجات (**outputs**) اقتصاد المعرفة وتركز عادة على طبيعة السلع والخدمات المقدمة من قبل مختلف القطاعات الصناعية ودرجة تضمين المعرفة فيها، أما المقاربة الثالثة

تهدف إلى تحديد مجموعة أوسع من المؤشرات التي تسعى إلى تحديد التعقيد والأبعاد المتعددة لهيكلة اقتصاد المعرفة.[11]

ويمكن القول أن اقتصاد المعرفة اقتصاد جديد أفرز مجموعة من التغيرات على نمو وسير الاقتصاديات وتنظيم النشاطات الاقتصادية وزيادة التنافسية بين المؤسسات، بفرضه طائفة حديثة من ألوان النشاطات القائمة أساسا على المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتثمين الرأسمال البشري، مما جعل تحول المؤسسات نحو النمط التعلمي أكثر من ضرورة.

1-2- خصائص اقتصاد المعرفة: يمكن توضيح الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة في:[12]

- إن العامل الرئيسي في الإنتاج في ظل الاقتصاد الجديد هو المعرفة خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي؛
- هو اقتصاد لامادي وهذا يعني أن الأصول الرئيسية تتمثل في الأفكار والعلامات التجارية بمعدلات استعمال تفوق استعمال الموارد المادية كالأرض والآلات والمخزونات وغيرها؛
- اقتصاد افتراضي: مع التحول من العمل المادي (الحقيقي) إلى الافتراضي الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة والشبكات ظهرت المؤسسة الافتراضية، النقود الافتراضية، الصفقات الافتراضية،...إلخ؛
- الأسواق الجديدة: بظهور الأسواق الإلكترونية وازدياد سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار حد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية؛

- زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية، وازدهار قطاعات التكنولوجيا وكذا ارتفاع معدلات البطالة المصاحبة لها والتي أصبحت تعاني منها كافة الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية؛[13]
- انعدام الولاء للغير بسبب المنافسة المتزايدة، وكذا انعدام الولاء للمنتوج بسبب التنوع المتوفر في السوق وتغير الأذواق بسرعة نظرا للتجارة الإلكترونية التي أتاحت للمستهلك سرعة وفاعلية التسوق، وبالتالي فإن الاقتصاد الجديد جعل المنافسة أقوى لمصلحة المستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجديد للحفاظ على زبائنه وأسواقه[14]؛

1-3- ركائز اقتصـــاد المعرفـــة: لقد عرف **Ilídio Lopes** وأخرون (2005) ركائز اقتصاد المعرفة في: ركيزة الإبداع التكنولوجي، ركيزة العلم والتعلم، وركائز أخرى ثقافية تتعلق بالمواطنة واستعمال المعلومة وتكنولوجيا الاتصال ويمكن توضيحها في الشكل التالي. [15]

الشكل رقم (01): ركائز اقتصاد المعرفة

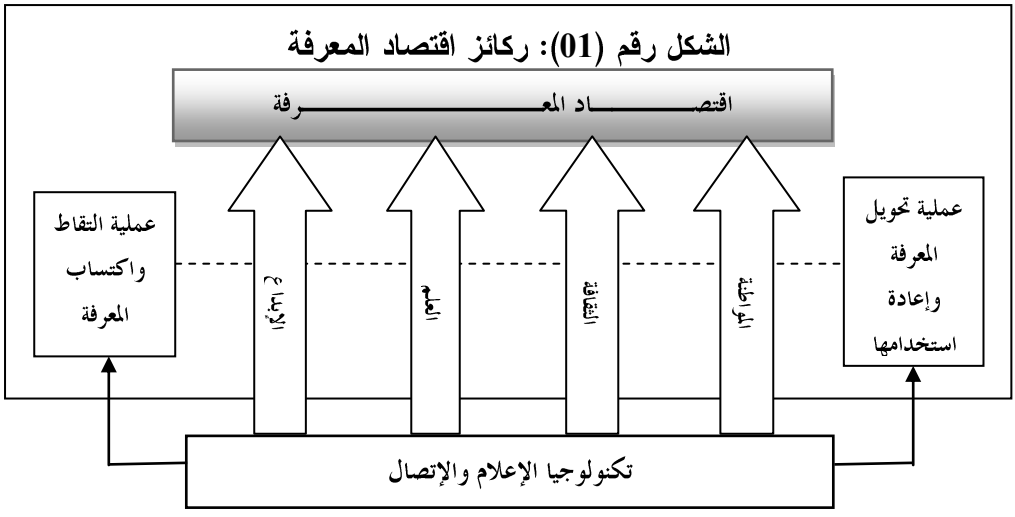

ولتوضيح ركائز اقتصاد المعرفة حدد البنك الدولي أربع نقاط: [16]

3-1- الإطار الاقتصادي والمؤسسي: يقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافز لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للاقتصاد.

3-2- نظم التعليم: التي تؤكد أن المواطنين معدين للاستحواذ أو الحصول على المعرفة واستخدامها والمشاركة فيها، فبقيادة التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات، وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة على أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة، حيث السرعة التي تتطور عندها المعرفة والتكنولوجيا والمهارات العالية المطلوبة.

3-3- نظم الإبداع: التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا، ويقصد بها التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز البحث من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الإبداعية والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات المتميزة، وتساهم في التطوير المعرفي والتحديث المهاراتي.

3-4- البنية الأساسية لمجتمع المعلومات: ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومدى تقدمها وانتشارها، وتتضمن بالمفهوم الواسع كل البنى الأساسية التي تدعم مجتمع واقتصاد المعلومات وتوفر إمكانية الوصول بشكل فعال للمعلومات والاتصالات.

ثانيا: الأزمـــات وأساليـــب إدارتـــها

إن الأزمات التي تحدث في المؤسسات ما هي إلا تغييرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون توقعها أو التخطيط لها، وكثيرًا ما يقال إن كل أزمة تحتوي بداخلها بذور النجاح وجذور الفشل أيضًا، فما مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة وما هي أساليـــب إدارتـــها؟

1- مفهـــوم الأزمـــة:

لجأ العديد من الباحثين في تعريفهم للأزمة إلى التمييز بينها و بين مصطلحات أخرى قريبة منها في محاولة منهم لتحديد مفهوم قاطع لما يعنوه من مصطلح الأزمة فنجد ما يلي: (17)

* **الأزمة:** عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيراً ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيم المؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن به النظام أو المؤسسة.

* **الكارثة:** الكارثة هي الحالة التي حدثت فعلا وأدت إلى تدمير وخسائر جسيمة في الموارد البشرية والمادية وأسبابها أما طبيعية أو بشرية وعادة ما تكون غير مسبوقة بإنذار، وتتطلب اتخاذ إجراءات غير عادية للرجوع إلى حالة الاستقرار والعكس صحيح فقد تؤدي الأزمات إلى كوارث إذا لم يتم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمواجهتها، كما أن الكوارث عند حصولها تولد أزمات.

* **المشكلة:** تمثل حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وتظهر المشكلة

بوضوح عندما نعجز في الحصول على النتائج المتوقعة من أعمالنا وأنشطتها المختلفة والمشكلة هي السبب لحالة غير مرغوب فيها، وبالتالي يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة إذا اتخذت مسارا حادا ومعقدا يصعب حساب توقع نتائجه بصوره دقيقة.

وهذا ما يفرق المشكلة عن الأزمة حيث تحتاج المشكلة إلى التفكير والجهد المنظم للتعامل معها والقضاء عليها بجانب أن القدرة على تحمل الظروف التي تنتج عن المشكلة أو الأزمة مختلفة حيث أن الفرد أو المؤسسة يمكن أن يتعاملوا مع المشكلة في فترات طويلة تمتد إلى أيام عدة، أما الأزمة فلا يمكن أن نتحمل تفاعلاتها و تأثيراتها المختلفة مدة طويلة حيث أن دورة حياة الأزمة سريعة للغاية ابتدءا من مرحلة اكتشاف مؤشرات الإنذار المبكر، ومرحلة الاستعداد والوقاية، ومرحلة احتواء الأضرار والحد منها، ومرحلة استعادة النشاط، ومرحلة التعلم.

* **الصراع أو النزاع:** يركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتمهد له عدة عوامل منها:

- الاعتقاد في وجود النزاع سواء كان حقيقيا أو وهميا.
- وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات إلى التنازع بين الأفراد و القيادات داخل الكيانات التنظيمية و الاجتماعية المختلفة.

وفي هذا الصدد فأن الخلط بين المقصود بالأزمة والمشكلة والكارثة يؤدى إلى سوء التخطيط لمواجهة الأزمات نتيجة للتهوين من الأمر أو عدم إعطائه العناية الكافية أو اللازمة.

وعلى الرغم من قدم مصطلح الأزمة وتعدد استخدامه في المجالات الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أن التعريف العلمي للأزمة مازال بعيدا عن فهم و إدراك الكثيرين.

2- مراحـــل الأزمـــة:

وتمر معظم الأزمات بخمس مراحل هي: مرحلة اكتشاف مؤشرات الإنذار المبكر، ومرحلة الاستعداد والوقاية، ومرحلة احتواء الأضرار والحد منها، ومرحلة استعادة النشاط، ومرحلة التعلم:[18]

- **مرحلة اكتشاف مؤشرات الإنذار المبكر:** وتتطلب:
- ✓ إنشاء أساليب اكتشاف إشارات الإنذار للأزمات المحتملة.
- ✓ إنشاء مركز تلقي ومتابعة إشارات الإنذار المبكر.
- ✓ تكوين فريق داخلي لاختبار الإجراءات المتبعة.
- ✓ وصف الوظائف الرسمية المستخدمة في هذا النظام.
- ✓ وضع هيكل للتقارير التي سيستخدمها مركز إدارة الأزمات.
- **مرحلة الاستعداد والوقاية:** وتتطلب:
- ✓ فحص الأزمات.
- ✓ فحص اعتيادي دوري وصيانة المعدات المستخدمة في المواجهة.
- ✓ وضع إرشادات فنية رسمية وإجراءات استخدام أدوات إدارة الأزمات من حيث تحليل المخاطر وتحديد درجات شدتها ومداها بطريقة هيكلية.
- **مرحلة احتواء الأضرار:** وتتطلب:
- ✓ الحصول على المعلومة اللازمة.
- ✓ تحديث القدرات البشرية على احتواء الأزمة.

- ✓ اختبار الإجراءات المتبعة من خلال التنفيذ الدقيق لها.
- ✓ تقييم وتقدير القائمين على احتواء الأزمة.

❖ **مرحلة استعادة النشاط:** وتتطلب:

- ✓ تحديد المستوى الأدنى من المهام، الخدمات، المنتجات المطلوبة لمزاولة الأعمال كما كانت عليها قبل الأزمة
- ✓ تحديد الأطراف المعنية بمرحلة استعادة نشاط المؤسسة.
- ✓ تحديد وسائل استعادة الثقة بالنفس.
- ✓ تحديد أهم الأعمال المطلوبة لاستعادة النشاط.
- ✓ تدبير الموارد اللازمة لاستعادة النشاط بدرجة الثقة المطلوبة.

❖ **مرحلة التعلم:**

- ✓ مراجعة الأزمات السابقة ومقارنتها بالأزمة الأخيرة.
- ✓ تصنيف الإجراءات والأعمال التي تم تنفيذها طبقا لجودتها.
- ✓ مراجعة وتحديث أسلوب إدارة الأزمات من واقع الأزمة الأخيرة.
- ✓ إتباع أسلوب الوصف الذهني مع فريق مراجعة الأزمات بغرض تحديد وعرض الدروس المستفادة بصورة رسمية.

ويمكن إجمال مراحل الأزمة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مراحـــل الأزمـــة (دورة حياة الأزمة)

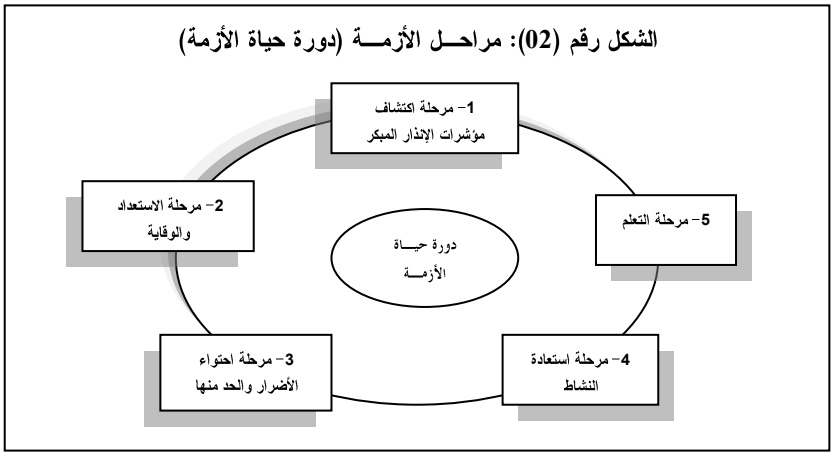

3- مفهـــوم إدارة الأزمـــة:

تقليديًا يمكن النظر إلى إدارة الأزمة بأنها ((مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب عن الأزمة))[19]، أما حديثًا فإن إدارة الأزمة يتطلب من المديرين ضرورة توقع ما لا يمكن توقعه، فإدارة الأزمة بهذا المنظور تعني: **عملية الإعداد والتوقع والتقدير المنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المؤسسة وربحيتها أو بقائها في السوق.**

وكما يلاحظ فإن هذا المفهوم يعني ربط إدارة الأزمات بصفة عامة بالإدارة الإستراتيجية وربطها باليقظة الإستراتيجية بصفة خاصة.

وبالتالي تمثل إدارة الأزمات مجموعة من الخطط والأساليب والاستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية بغية التنبؤ بالمشكلات والسيطرة عليها واحتوائها والحفاظ على توازن المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم الخلط بين **مفهوم إدارة الأزمات** و**الإدارة بالأزمات** حيث أن الأول يعني كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، في حين يقوم الثاني على افتعال الأزمات وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشكلات القائمة بالفعل وكذا خلق أزمة وهمية يتم من خلالها توحيد قوى الفعل إلى تكريس الأزمة أو إلى سلوك معين بشأنها.

4- التطور التاريخي لعلم إدارة الأزمات:

ظهرت إدارة الأزمـــات منذ القدم من خلال الممارسة العملية؛ فكانت مظهراً من مظاهر تعامل الإنسان مع المواقف الحرجة التي يواجهها، في إطار

مسميات مثل: الحنكة، والخبرة الدبلوماسية، وكفاءة القيادة، وكانت هذه الممارسات هي الاختبـار الحقيقي لقدرته على مواجهـة الأزمـات، وتعامله مع المواقف الصعبة التي تتمخّض بتفجّر طاقاته الإبداعية، ولقد اهتدت الجماعـات الإنسانية في وقت مبكر من تاريخها إلى أسلوب آخر غير الصراع والتنافس يمكنها من المحافظة على بقائها واستمرارها وتطورها؛ وإذا كان مبدأ البقاء للأقوى قد ساد المراحل الأولى لنشأة الإنسانية وأودى ببعض الجماعات المتصارعة على المراعي ومصادر المياه؛ فإن الإنسان قد تبيَّن أن التعاون، واقتسام الموارد المتاحة، هما أفضل من الصراع، الذي يعرض الإنسانية لخطـر الفناء.

ولقد نشأ اصطـلاح إدارة الأزمـات في الأصل من خلال علم الإدارة العامة؛ وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث المفاجئة والظروف الطارئة، مثل: الزلازل والفيضانات والأوبئة والحرائق، والصراعات المسلحة، والحروب الشاملة، وما لبث أن تطور بصفته علماً ولاسيما في مجال العلاقات الدولية، والإشارة هنا إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية المتوترة، وسرعان ما ازدهر في إطار علم الإدارة بكونه أسلوباً جديداً تبنته الأجهزة الحكومية، والمنظمات العامة؛ لإنجاز مهام عاجلة وضرورية، أو لحل المواقف الطارئة، ومن خلال تحقيق تلك المهام ظهرت إدارة المشروعات أو فكرة غرفة العمليات الرامية إلى إدارة المشاكل الحادّة، المتفجرة؛ فهي إذاً إدارة الأزمات، وتمثّل أحد فروع أو آليات الإدارة مثل: الإدارة بالأهداف، أو الإدارة العلمية؛

وبتبلور أسلوب إدارة الأزمات بدأت تتضح إمكانية تحويله إلى نمط متكامل ذي وحدة وظيفية متكاملة لمعالجة مواقف محددة تتمثّل في الأزمات

والمشاكل الصعبة ليصبح بذلك نمطا إدارياً محدد الخصائص له آلياته الخاصة لمواجهة تلك الأزمات المتعددة، والمتتالية، والمتزامنة منها.

إن الجديد في الأمر هو اهتمام المتخصصين وعلماء الإدارة العامة بإدارة الأزمات في العصر الحالي، الذي يتسم بظواهر عديدة أهمها العولمة واقتصاد المعرفة الذي يتميز بالتدفق الهائل للمعلومات والمعارف وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال كواقع لابد منه، كما قد يكون للإنسان تدخل فيها، وهو ما يستوجب اتخاذ الحيطة والحذر في تأسيس وإنشاء المؤسسات الاقتصادية وغيرها وفي إدارتها بالأسلوب العلمي واستقراء الأزمات المحتملة؛ إضافة إلى استنتاج التحديات التي قد تفرضها الأزمة، سواء كانت تحديات سياسية أو إدارية وإعداد العدة لمواجهتها أو على الأقل للحد من مخاطر حدوثها.

5- أساليـــب إدارة الأزمـــات

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مخطط نموذجي أو أسلوب معين لإدارة الأزمة وإنما يتغير ذلك وفقا لطبيعة الأزمات وأهداف المؤسسات المعنية، وبالتالي نقول أن مخطط الأزمة هو " تنظيم للموارد البشرية والمادية والمالية التي تسمح بتحقيق الاستجابة السريعة للأزمة دون تردد من أجل تخفيف آثارها"[20]، وفيما يلي بعض الأساليب الإدارية لإنجاح إدارة الأزمات: [21]

5-1- الإدارة بالأهـــداف: تقوم على أساس المشاركة بين الرؤساء والمرؤوسين في تحديد أهدافهم وخططهم والوصول إلى إغراض مشتركة عن طريق التعاون والتشاور وتتم وفق الخطوات التالية:

- ✓ الإيمان المشترك والالتقاء بين المدير ومرؤوسيه على فلسفة الإدارة بالأهداف.

- ✓ التفهم الصحيح لأسلوب إدارة الأهداف.
- ✓ مناقشة الأهداف وتحديدها بدقة.
- ✓ وضع مقاييس دقيقة لإنجاز الأهداف.
- ✓ وضع برنامج عمل تفصيلي يشمل توزيع الأعمال والمسؤوليات.
- ✓ الاتفاق على مبدأ المراجعة والمتابعة والتقييم.
- ✓ خلق الأجواء التنظيمية وتهيئة كافة المستلزمات.
- ✓ التغذية العكسية باستمرار.

5-2- الإدارة بواسطة اللجان: تقوم على أساس مجموعة من اللجان المتخصصة تحت مظلة واحدة وهناك العديد من اللجان: حسب المستوى التنظيمي (عليا – وسطى– دنيا)، حسب الديمومة (مستمرة – مؤقتة)، حسب السلطة (تنفيذية – استشارية)، حسب الغرض(رسم سياسات – دراسة قضايا) ومن مميزات هذه الإدارة:

الاستفادة من طاقة الجماعة.

- ✓ مشاركة المجموعة تفسح المجال للنقاش والتحليل.
- ✓ اللجان تفسح المجال للتنسيق.
- ✓ المشاركة في اللجان تعزز التعاون.
- ✓ تدريب المشاركين على المسئولية.
- ✓ تتضمن اللجان درجة من التفويض.

ويعاب على هذا النوع من الإدارة:

- ✓ تكلفة اللجان عموما أكثر من تكلفة الفردنة (جهد – مال)
- ✓ صعوبة الوصول إلى حل وسط.
- ✓ صعوبة تحديد المسؤولية.
- ✓ التأخير وعدم الحسم.

- ✓ سيطرة فرد على عمل اللجان.

وهناك مجموعة من العوامل المساعدة على نجاح هذا النوع من الإدارة:

- ✓ تحديد دقيق لمسؤوليات اللجان وسلطتها ونطاق عملها.
- ✓ تشكيل اللجنة بحجم مناسب.
- ✓ اختيار سليم ومناسب وعادل ومنطقي للأعضاء.
- ✓ تكليف رئيس مؤهل ومقبول.
- ✓ تسجيل وقائع الاجتماعات.
- ✓ متابعة أعمال اللجان.
- ✓ خلق الأجواء الإدارية الملائمة.

5-3- الإدارة بواسطة المجالس: تدار الكثير من المؤسسات العامة والخاصة عن طريق مجلس للإدارة يتربع على قمة الهرم، ويتكون هذا المجلس من مجموعة من الأشخاص المؤثرين داخل المؤسسة ويتم ترشيح الأعضاء وفق آليات معينة كالترشيح ويقوم مجلس الإدارة بإتباع الأساليب التي يراها مناسبة لتنفيذ مهمة معينة وإنجاز أعمال المؤسسة.

5-4- الإدارة بالمشاركة الديمقراطية: تعتبر المشاركة الديمقراطية أسلوبا يقوم على العمل الجماعي والتعاون الطوعي بين الأفراد في مختلف مستويات التنظيم وترتكز على مجموعة من المبادئ (الثقة المتبادلة، الهدف المشترك، التعاون الحر، الاحترام المتبادل، ويمكن أن تكون هذه المشاركة من خلال:

- ✓ المشاركة من خلال اللجان ومجموعات العمل.
- ✓ المشاركة من خلال فرق العمل الميداني.
- ✓ المشاركة من خلال المعلومات ونشرها.
- ✓ المشاركة في التخطيط ورسم السياسات.
- ✓ المشاركة في تنفيذ القرارات.

على الرغم من اختلاف طبيعة الأزمات وتباين الأساليب العلمية اللازمة للتعامل مع كل من أنواعها إلا أن هناك قاسما مشتركا فيما بينها على المستوى النظري والمنهجي، يتمثل في وجود عدد من المراحل المتتالية والمترابطة التي تمر بها تلك العملية وهي كما يلـــي: [22]

- ✓ وضع السيناريوهات ويجري خلال هذه المرحلة حصر الاحتمالات المختلفة للأزمة مع تحديد كيفية مواجهتها أو التعامل معها.
- ✓ تحديد الأبعاد المختلفة للأزمة وتأتي تلك المرحلة عقب وقوع الأزمة ويجري خلالها تكييف الأزمة وتقدير حجم التهديدات والمخاطر من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات.
- ✓ استكشاف إمكانية التنسيق بين أجهزة المؤسسة المختلفة لتوحيد الجهود وتوزيع الاختصاصات لتفادي التضارب وتبديد الطاقات.
- ✓ تحديد الإمكانات اللازمة لمواجهة التهديدات الناجمة عن الأزمة طبقا لنوعية الأزمة.
- ✓ تنفيذ الخطط الموضوعة سلفا مع إدخال بعض التعديلات اللازمة المكتسبة من الاحتكاك المباشر بالأزمة.
- ✓ تقويم تجربة إدارة الأزمة بما يفيد في اتخاذ المزيد من التدابير التي يمكن أن تحول دون تفاقم الأزمات مستقبلا أو على الأقل تخفيف مخاطرها.

ثالثا: المستلزمـــات الحديثـــة لإدارة الأزمـــات

تفرض اليوم تحديات اقتصاد المعرفة الأخذ بالعديد من المستلزمات الحديثة التي نرى من بينها ما يلي:

1- إتقـــان فـــن القيـــادة:

إن إدارة الأزمة تتطلب التخطيط والاستعداد لمواجهتها؛ كما أن عملية اتخاذ القرارات أثناءها تستوجب التحكم في توفير المعلومات وعملية الاتصالات، من أجل التخفيف من نتائجها السلبية إلى جانب الاهتمام بالإجراءات الوقائية أو الاستجابة المطلوبة، ولما كانت الأزمة تتسم بالتهديد الشديد للمصالح والأهداف الجوهرية للمؤسسة وكذلك بضغط الوقت أو الضغط الزمني أي أن الوقت المتاح لمتخذ القرار قبل وقوع الأضرار المحتملة وتفاقمها يكون محدوداً جداً ويتأثر أساساً بخصائصه وسماته ومستوى الضغط الذي يشعر به، وهو ما يبرز دور وأهمية القيادة في إدارة الأزمة.

وتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، ولكن تطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الأطراف يتوقف على قدرة خلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، ولذلك فهي من هذه الناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة وحدها وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها، وتتحقق فعالية القيادة من خلال:

- تشجيع روح المبادرة والإبداع.
- تفعيل المشاركة في اتخاذ القرار والفعالية في اتخاذ القرارات.
- تعزيز الخبرات الفردية في المجالات الإدارية.
- الفعالية في الاتصالات.
- القدرة على إدارة الوقت.
- القدرة على إدارة التغيير.

2- رأسملـــة المعـــارف:

إن المعرفة كأصل فكري ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسة ومصدر مهم لإدارة الأزمات في ظل بيئة تنافسية مرتكزة على المعلومات والمعرفة، ولذلك على المؤسسات أن تحسن استعمال هذا العنصر والمحافظة عليه من خلال مشاريع رأسملة المعارف الخاصة بالتجارب والأزمات السابقة التي مرت بها هذه المؤسسة أو مؤسسات أخرى، أي إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المؤسسة، وبكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها، وآثار وتداعيات ذلك على مجمل أنشطتها ومواقف الأطراف المختلفة من كل أزمة أو خطر محتمل.

والمؤكد أن المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة، والإشكالية أن الأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات، من هنا فان وجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها وهو ما توفره رأسملة المعارف.

2-1- تعريف رأسملة المعارف: تسمح رأسملة المعارف بتحويل نتائج الخبرات السابقة إلى وسائل إنتاج نتائج جديدة، وهذه العملية تمكن من اقتصاد الوقت، حيث أن ما يضيع الوقت في المؤسسة هو عملية إعادة إيجاد حلول للمشاكل والأزمات الحالية، وهي شرط أساسي للإبداع، لأننا لا نستطيع إنتاج الجديد دون أخذ في عين الاعتبار ما هو موجود.

2-2- مراحل عملية رأسملة المعارف: تتكون عملية رأسملة المعارف من عدة مراحل – الشكل رقم(02)- تتمحور حول مفهوم المعرفة الإستراتيجية، حيث تتمثل المرحلة الأولى في اكتشاف المعارف أو تحديد هوية الموارد

(معرفة، معرفة عملية) وتموضعها وكذا تحديد مميزاتها وتنظيمها وبانتهاء مرحلة الاكتشاف فإنه من الضروري المحافظة على المعارف وتكييفها وتشكيلها وحفظها في سجلات وهذا ما يسمح لمجموع أعضاء المؤسسة بالوصول إليها والقيام بنشرها واستغلالها وتوليفها بهدف خلق معارف جديدة وأخيرا فإنه يجب وباستمرار تحديث هذه المعارف وإثرائها وإنعاشها بالرجوع إلى الخبرة[23].

ومجموع هذه المراحل يعطي لتسيير المعارف مظهرها الديناميكي وليس التوازني ولكل واحدة من هذه المراحل يوجد عدد من الطرق والأدوات والبرمجيات التي أخذت مكان تقنيات يدوية وتقليدية.

الشكـــل رقم (03) مراحـــل عملية رأسملة المعارف.

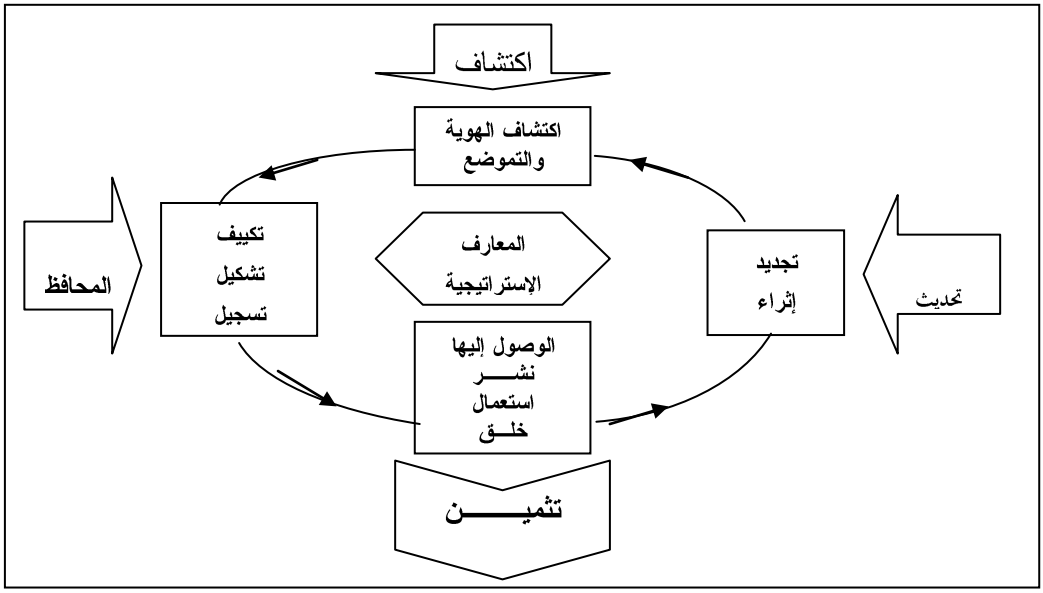

3- وجود نظام متكامـــل للمعلومـــات:

ويعرف نظام المعلومات بكونه عبارة عن مجموعة من العناصر ذات صلة فيما بينها تهدف إلى المساهمة في تنظيم أسلوب اتخاذ القرار ورفع مستوى

الكفاءة الفعالة لنظام وطبيعة الأداء، ويتم ذلك بتقديم المعلومة وتوفيرها في صور متعددة حسب طبيعة الموقف، وبما يتناسب مع اختلاف شخصية ونمط المؤسسة والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار به؛ وقد تطور علم بحوث العمليات كتطبيق لتكنولوجيا الحاسب الآلي بحيث أمكن تنفيذ نماذج المحاكاة للوصول إلى الحل الأمثل لمواجهة مشكلة أو أزمة معينة كما يحددها المتخصص طبقا للمعايير التي يضعها متخذ القرار[24].

ونتيجة لهذا التطور في نظم المعلومات واتخاذ القرار فقد أصبحت تشكل أساس التخطيط المسبق لدعم اتخاذ القرار في مراحل معالجة الأزمات عن طريق وجود نظام متكامل من البيانات والمعلومات وكذا استنباط نماذج التنبؤ والمحاكاة التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

4- التخطيط الإستراتيجي واليقظة الإستراتيجية:

التخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات والشرائح السوقية المستهدفة وأسلوب المنافسة، ويتوقف التخطيط الإستراتيجي الناجح على الافتراضات السليمة إذ أن الإستراتيجية لا تكون مفيدة إلا عندما يظل المنطق الذي تستند إليه الخطة صالحا وسليما بمضي الوقت، أما إذا ثبت خطأ الافتراضات الأساسية في المقام الأول أو تغير على نحو غير متوقع أو غير ملحوظ يكون احتمال نجاح الخطة بعيدا وهنا يكون الموقف مهيئا لحدوث أزمة لأن تغيرا سريعا وهاما وغير متوقع سوف ينتج منطقيا؛

إلا أن النقطة الأكثر أهمية هي أن التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات يكمل أحدهما الآخر لأن كل منهما يتناول إدارة التغيير، وتركز إدارة الأزمات على لحظات عدم الاستقرار القصيرة التي يتوجب التعامل معها أولا

لكي يصبح بالإمكان مباشرة المهمة الأكبر والأقل حساسية إزاء الوقت وهي بلوغ الغايات الإستراتيجية[25]، وعلى عكس الاعتقاد السيئ الأزمة ليست سيئة بالضرورة وإنما هي تتميز بدرجة من المخاطرة وعدم التأكد وهو ما يتطلب إيجاد نظم حديثة وفعالة للمراقبة والمتابعة واليقظة الإستراتيجية ونظم الاستخبارات وكذا نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على التنبؤ بحدوث تغيير وشيك قد تكون نواتجه غير مرغوبة بدرجة عالية أو العكس.

5- تسييـــر الكفـــاءات:

5-1- مفهوم تسيير الكفاءات: هو "مجموع الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداء الأفراد، بهدف استعمال وتطوير الكفاءات الموجودة أو المستقطبة نحو الأحسن، حيث تمثل أنشطة تطوير المسار، التكوين، التوظيف والاختيار وغيرها وسيلة لتحسين أداء المؤسسة وليست أهدافا في حد ذاتها بحيث يكون هناك تكامل عمودي وأفقي "[26]؛ إلا أنه يمكن القول أن تحقيق تسـيير كفـاءات ناجـح مرتبط بتطبيق تكامل أفقي أكثر من العمودي، حيث نبحث في التكامل العمودي عن تكيف الكـفاءات البشرية مع مهمة المؤسسة، نظرتها وكذا إستراتيجيتها، إذ يجب أن تكون هذه الكـفاءات مختارة ومنظمة ومطورة بطريقة معينة تساهم في تحقيق مهمة المؤسسة، أما في التكامل الأفقي فنبحث عن تكيف مختلف أنشطة تسييـر الموارد البشرية، فيما بينها، أي تصبح كل أنشطة تسييـر المـوارد البشرية تتمركز حول الكـفاءة وهو ما يوضحه الشكـل التـالي:

الشكل رقم (04): الكفاءات محور تمركز أنشطة تسيير الموارد البشرية

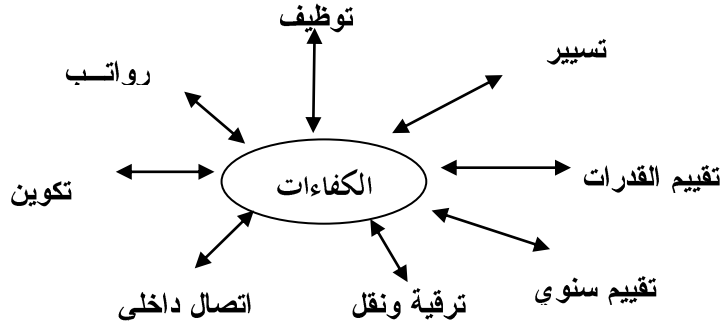

5-2- تسيير الكفاءات وإدارة الأزمات: تكون الكفـــاءات وليدة التفاعـــل المستمر بين التدريب الجمـــاعي، والسيرورة التنظيمية والتكنولوجيا، وقـــدرة المؤسسة على تعظيم التفاعل الإيجابي، وهذه القدرة ليست فردية بل جماعية، وليست مطلقة بل نسبية ومتغيرة، مثل قدرة المجموعة على السيطرة والتحكم في التكنولوجيا المتاحة، وكذا القدرة على التأقلم والتفاعل مع السيرورات التنظيمية المطبقة من طرف المؤسسة، بهدف تحسين الفعالية ومسايرة تغيرات البيئة الداخلية والبيئة التنافسية، وبالتالي لم يعد مضمون الكفاءات بمنظورها الجديد ذات مدلول بسيط، أي قدرة المورد أو الموارد البشرية على الاستجابة الفعالة والناجعة لمتطلبات الوظائف، بل أصبحت ذات مفهوم شامل ومركب، فهي تتوقف على قدرة الفرد والمجموعات والبيئة التنظيمية للمؤسسة على الانسجام والتكامل وتبادل الأدوار من خلال وجود موارد بشرية متعددة الكفاءات قادرة على احتواء التغيير وإدارته وكذا إتقان الأساليب العلمية في مواجهة الأزمات والتخفيف من أثارها.

ويمكن إجمال أهم المستلزمات الحديثة لإدارة الأزمات في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): المستلزمـــات الحديثـــة لإدارة الأزمـــات

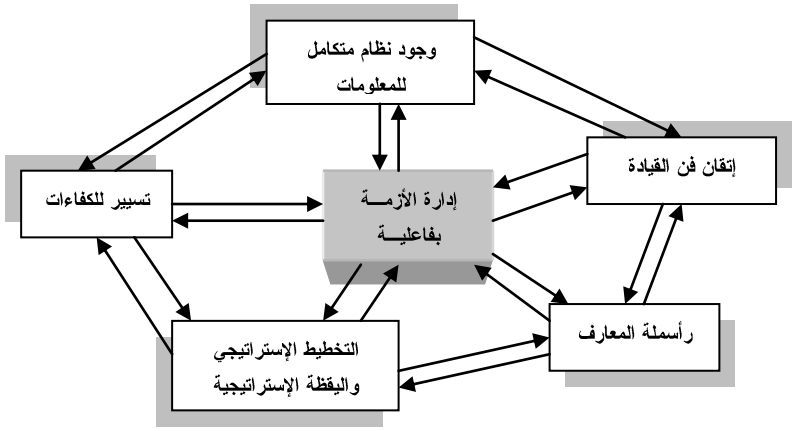

رابعا: دراسة حالة الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري):

حتى نواجه الأزمة المالية العالمية الحالية من الضرورة معرفة أسبابها وتأثيرها والتي من أهمها ما يلي:

1- أسباب الازمة المالية:

في الواقع تعددت الأسباب واختلفت ويمكن تحديد أهمها في جانبين هما:[27]

1-1- الجانب الإداري:

- عدم وجود تخطيط استراتيجي لإدارة الأموال بصورة عامة وأسواق المال بصورة خاصة.
- عدم تطبيق الإستراتيجية الوقائية عند إداراتهم للأموال وأسواق المال.
- ضعف الشفافية والإفصاح لدى القيادات الإدارية وخاصة المالية منها للمستويات الإدارية والمالية الأدنى.

- ضعف تطبيق العملية الإدارية على إدارة الأموال وأسواق المال حيث اقتصرت على التخطيط والتنفيذ فقط دون المتابعة والرقابة وبالتالي فقدان التغذية العكسية – المعلومات المرتدة –.
- ضعف الثقة الإدارية والمالية بالمستويات الإدارية والمالية الأدنى وبالتالي عدم مشاركتهم بإتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- عدم وجود الحواجز الإدارية والسياسية بين الدول وتطبيقات العولمة أدت إلى تشابك الأسواق المالية والإدارية والاقتصادية.
- الثقة الكبيرة لاقتصادي الدول العربية والنامية باقتصاديي أمريكا وأوروبا جعل مهمة إدارة الأموال وأسواق المال مهمة من مهمات الدول الغربية، والدول النامية والعربية التابعة.

1-2- الجانب المالي:

- إقدام البنوك ومؤسسات الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر.
- قيام بنوك الاستثمار ببيع القروض العقارية إلى شركات متخصصة والتي قامت بدورها إلى تحويلها إلى سندات عقارية.
- تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي وارتفاع أسعار الفوائد أثر على عدم قدرة المواطن على سداد قروضه العقارية وبالتالي توقفه عن السداد واضطرار البنوك على الحجز على العقارات المرهونة.
- ظهور أزمة سيولة مالية كبيرة أدت إلى انهيار بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية في أمريكا وبلجيكيا.
- التطور الهائل للأسواق المالية جعل هذه الأسواق بالغة التعقيد والتركيب، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخاطر.

- عمليات " التوريق" وهي قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا.
- ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل من خلال بيع مستمر لسلعة غير موجودة حالياً لكن ستوجد مستقبلا اعتمادًا على أن سعرها سينخفض وسيجني ارباحًا من ذلك.

2- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

تختلف حدة الأثار وفقا لدرجة ارتباط أي اقتصاد بالاقتصاد الأمريكي، وتتمثل الآثار الأساسية في التالي:[28]

- دخول معظم إن لم يكن جميع اقتصاديات الدول في مرحلة ركود اقتصادي.
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009.
- مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9% مقابل 0.1% لليابان، و 0.5% لأوروبا.
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم

4% ، انخفاض الاستهلاك العالمي، خاصة الأمريكي (يمثل 30 % من الاستهلاك العالمي).

- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، "جنرال موتورز" هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.
- افلاس العديد من الشركات الإنتاجية وربما يتوقف بعضها جزئيا أو كليا عن العمل (من المتوقع افلاس نحو 3 شركات طيران انجليزية).
- حدوث خلل في تنفيذ التنمية في الدول النامية خاصة المصدرة للبترول.
- زيادة المعونات المقدمة إلى العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة وانخفاض صادرات الدول النامية.
- انخفاض عائدات البترول.

3- الاستنتاجات والحلول

3-1- الاستنتاجات:

بعد معرفة أسباب وأثار الأزمة المالية وبناءا على الإطار النظري لدراسة إدارة الأزمات يمكن أن نستنتج ما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي لا يمكن أن يتم تنفيذه في المنظمة إذا لم يكن هناك تحليل بيئي للبيئة الداخلية والخارجية ومعرفة جوانب القوة والضعف للمنظمة، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية؛ حيث يلاحظ لا وجود للتحليل البيئي في ذهن وأفكار القيادات التنفيذية المسؤولة عن إدارة البنوك ومؤسسات الإقراض لأنها قامت : بمنح

قروض كبيرة عالية المخاطر دون ضمانات كافية، وهي تكرار للأزمة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي عام 1929-1931؛

- كما أن هذه القيادات فشلت في إدارة الأزمة لأنها لم تطبق مفهوم إدارة الأزمة لأن الإدارة تعني تخطيط وتنفيذ ومتابعة تغذية عكسية في ضوء المتغيرات البيئية، وهكذا نلاحظ كانت هناك اجتهادات في إدارة الأزمة وليس تطبيق وظائف الإدارة في ضوء مفهوم النظام. كما أنه لم تستخدم المستلزمات المناسبة في إدارة الأزمة في ظل اقتصاد المعرفة وتعقد ظواهره وبالتالي فالأزمة المالية مستمرة لأنها عميقة الأثر ولها مضاعفات جانبية وعالية الخطر؛
- كما تجدر الإشارة إلى أنه في ظل اقتصاد المعرفة من الصعب إزالة مسببات الأزمة والتي هي: ضعف الكفاءات البشرية القادرة على إدارة الأزمة، ضعف القيادات القادرة على التأثير، ضعف القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، عدم التعلم من الأخطاء وخاصة أنها تكرار لأزمة1929، واستنزاف الكثير من الوقت في العمل والقليل منه في التفكير.[29]

3-2-الحلول الشاملة (غير التقليدية) لإدارة الأزمة [30]

توجد العديد من الحلول التقليدية المطروحة لإدارة أزمة الرهن العقاري وهي حلول منطقية، ومن المتوقع أن تؤدي في النهاية إلى معالجتها، إلا أن هذا العلاج لن يكون علاجاً وقائياً وجذرياً وإنما علاج إسعافي لا يضمن عدم تكرار مثل هذه الأزمة في المستقبل، وينطبق كذلك الحال على جميع عمليات الإصلاح التقليدية للنظام المالي والنقدي العالمي مهما اتسمت بالدقة والموضوعية والمنطقية، وذلك لوجود خلل كبير في الدعائم الأساسية لهذا النظام، وقد يكون الحل الجذري الوحيد لإصلاحه هو الاستبدال بهذه الدعائم

دعائم أخرى أكثر قوةً وثباتاً واستقراراً والبناء فوقها من جديد أو ببساطة تغيير طبيعة هذا النظام بشكل كامل، و إلا سيبقى عرضةً للأزمات بمختلف أنواعها مع كل ما يترتب عليها من تبعات، فضلاً عن كل ما يتسم به من عدم العدالة وضعف الاستقرار؛ وأهم هذه الحلول ما يأتي:

- ❖ التخلي عن الربا في المعاملات المالية جميعها، واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون وهو ما يؤدي إلى:
  - ✓ عدالة أكبر في التوزيع.
  - ✓ تحكم السلطات النقدية بشكل أفضل في حجم الكتلة النقدية الفعلية.
  - ✓ استقرار قيمة العملة و انخفاض احتمالات حدوث التضخم.
  - ✓ انخفاض احتمالات حدوث فقاعات الأصول بأنواعها المختلفة.
  - ✓ تلطيف حدة الدورات الاقتصادية.
- ❖ منع المصارف من خلق النقود من العدم، واعتبارها عملية غير شرعية ويتحقق هذا تلقائياً فيما لو ألغي التعامل بالربا.
- ❖ إحياء نظام الحسبة على الأسواق.
- ❖ حظر المشتقات المالية التي تشبه أي نوع من أنواع المقامرة أو الغرر.
- ❖ منع عمليات المضاربة بالهوامش وعمليات البيع على المكشوف.
- ❖ منع عمليات توريق الديون وبيعها.
- ❖ اشتراط التقابض لإتمام العقود.
- ❖ عدم السماح مجدداً لعملة أي دولة بأن تكون وطنية الإصدار وعالمية الانتشار.

خاتمـــــة

نشأ علم إدارة الأزمات في محاولة من المتخصصين لدعم متخذ القرار بنظم المعلومات والوسائل والإجراءات التي تضعه في أتم الاستعداد للمواجهة الفورية للمواقف الطارئة والأزمات، ويعد من العلوم الحديثة التي فرضت نفسها على واقع عالمنا المتحضر الذي تزايدت تعقيداته وتناقضت مصالحه مع الانطلاقات الهائلة في المجال التكنولوجي وسبل الاتصالات، والذي أدى بدوره إلى تحطيم الفاصل الزمني بين الفعل ورد الفعل مما وضع متخذ القرار أمام خيار وحيد وهو أن يكون دائما مستعدا للمواجهة الفورية للمواقف الطارئة والأزمات واتخاذ القرارات المناسبة الموقوتة والمدعمة بالوسائل التكنولوجية والمستلزمات الحديثة لإدارة الأزمات.

وفي ظل اقتصاد المعرفة يجب أن يتوفر لدى المؤسسات بمختلف أنواعها وكل أعوانها وعي وثقافة مفاهيم وأساليب إدارة الأزمات كثقافة تنظيمية، والتعرف على تقنيات وأساليب لا تهتم فقط بأن تجعل الخسائر المترتبة عن الأزمة في أدنى حدودها بل تعني إضافة إلى ذلك تحويل الأزمة إلى مصدر لتحقيق توسعات أو مزيد من الفرص الايجابية، وأن يتوافر على الدوام للمؤسسة:

- مركز خاص لإدارة الأزمات.
- تكوين فريق كفؤ قادر على اقتناص الفرص.
- تأمين شبكة اتصالات متطورة دائمة اليقظة.

الهوامش والمراجع:

[1]–" المنجد في اللغة والإعلام " ، دار المشرق، بيروت، 1975، ص500 .

[2] -" petite Larousse illustre " , paris, 1988, p912

[3] - Moody, d.v ; " using knowledge management and the internet to support evhdence based practice,1999.

[4] - Davenport t. hand & Prusokl ; **" working knowledge "**; harvard business school,1998 ,p42.

[5] Olivier vaisman, **la gestion des connaissances au services de l'organisation**, ovaisman. On line.fr/dossiers/Dossier-KM-internet-pdf (24/01/07), p06.

[6] Erik Stam & Elizabeth Garnsey, **Entrepreneurship in the Knowledge Economy**, available at, http://www.dur.ac.uk/resources/dbs//faculty/centre_entrepreneurship/publications/ResearchPaper018.pdf, (05/03/2013).

[7] صولح سماح، **دور تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش (بسكرة)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، جامعة بسكرة، 2007–2008، ص07.

[8] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 187.

[9] Whicker, L.M and Andrews, K. M, **HRM in the Knowledge Economy: Realising the Potential,** Asia Pacific Journal of Human Resources**, V**42, N2, 2004.

[10] هاشم الشمري، نادية الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 15–16

[11] Martin boddy, **the knowledge-driven economy, regional economic strategy and regional spatial strategy in the south west of England**. Bristol, England, April 2005, available at: http://www.southwestrda.org.uk/downloads/subsection.asp?SubSectionID=13&lang, (02/03/2012).

[12] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 192–194.

[13] جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 22–23

[14] مصطفى يوسف كافي، **التعليم الإلكتروني في عصر الاقتصاد المعرفي**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص 151–153.

[15] Ilídio Lopes, Maria do Rosário Martins and Miguel Nunes, **Towards the Knowledge Economy: the Technological Innovation and Education Impact on the Value Creation Process**, Electronic Journal of Knowledge Management, Volume 3, Issue 2, 2005.

[16] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 144–145.

[17] **مفهوم إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي**

(2008/03/26) http://www.shababek.de/radiotv/modules/news/article.php?storyid=177

[18] **مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم المعلومات**

(2008/03/28) http://www.gisclub.net/vb/showthread.php?t=382

[19] حمد محمد السهلي، **تقرير كتاب ثقافة الخرافات وادارة الازمات**،

www.liec-edu.com/Uploads/1%2025%203%202007.doc

[20] Bernard Barthélemy, Philipp Courrèges, **gestion des risques méthode d'optimisation globale**,2ém éd, édition d'organisation, Paris, 2004, p384.

[21] **إدارة الأزمات**،

http://www.harb-net.com/vb/showthread.php?p=188833

[22] رجب عبد الحميد سيد، **دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات**، مطبعة الإيمان، مصر، 2000، ص 37- 38.

[23] Ahcen BENAYACHE, construction d'une mémoire organisationnelle de formation et évaluation dans un contexte e-learning : le projet MeMaRAE, www.hds.utc.fr/ abenayac/PhD/PhD-Ahcene.pdf (18-04-2007), p51.

[24] **مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم المعلومات**

(2008/03/28) http://www.gisclub.net/vb/showthread.php?t=382، مرجع سابق.

[25] إعداد مختارات بميك، تعريب: علا أحمد إصلاح، **إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث**، الناشر مركز الخبرات المهنية للإدارة: بيمك، القاهرة، 2002، ص 64.

[26] Lou Van Beirendonck, **Tous compétents !: Le management des compétences dans l'entreprise**, éd :de boeck, Belgique, 2006, p33-34.

[27] نجم العزاوي، **اثر التخطيط الاستراتيجي على ادارة الازمة**، "بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال: التحديات، الفرص، الآفاق ، جامعة الزرقاء الخاصة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 3-5 /11/ 2009.

[28] مفتاح صالح، **الأزمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، ديسمبر 2010، ص12.

[29] نجم العزاوي، **مرجع سابق.**

[30] نبال محمود قصبة، حسين الفحل، **تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 28 العدد الأول 2012، ص 563.

الأزمة المالية العالمية، الجذور، الأسباب والآثار

الأستاذ الدكتور: فريجة حسين
والدكتور: فريجة محمد هشام
كليــة الحقوق - جامعة مسيلة

الملخَّــص:

إن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في جذور الأزمة المالية العالمية والكشف عن أسبابها، من حيث هل هي نتيجة تراكم الأخطاء في السياسات المالية العالمية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن الاقتراض اللاّمتوازن للأفراد والمؤسسات في العالم هو الذي أدى إلى خلق فجوات في الأسواق والمشتقات المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد آثار هذه الأزمة وإمكانية التاثير السلبي الذي يمكن أن تحققه على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

مقدمـــــة

يدور الحديث هذه الأيام عن الأزمة المالية العالمية عما سواه من أحداث اقتصادية، فأكبر اقتصاد في العالم، وهو اقتصاد أمريكا مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس كما أن اقتصاد أوروبا أو باقي الدول ليس بمنأى عن هذه الأزمة فهي أزمة مالية واقتصادية، وقد ظهرت مصطلحات عديدة سيطرت على التحاليل مما زاد في إحداث الفوضى والهلع بين الناس، كما أن الكثيرين من هؤلاء ، ولاسيما في الدول العربية لا يتوانون عن التأكيد بأّنهم لا يعرفون التفاصيل عن أسباب الأزمة وكيف حدثت.

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، والسؤال: هل يمكن التجاوز عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة ؟

فالأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، ولا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله، وهنا لابد لنا من معرفة ماذا يجري داخل الاقتصاد العالمي لحدو[1]ث مثل هذه الأزمة المالية العالمية وبالتالي فإن هذا يتطلب منا معرفة التفرقة بين ما يسمى بالاقتصاد العيني والاقتصاد المالي[(1)].

وقد أدت هذه الأزمة إلى التدهور الحاد في الأسواق المالية لجميع الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية والذي انعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، مما نجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما نجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية وقد حدثت الأزمة المالية بصورة مفاجئة، نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي إصدار "الأصول المالية" "Financial assets" وتوسع مفرط وسريع في الإقراض، مما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلي، ويؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. وعليه تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية:

ما المقصود بالأزمة المالية ؟ ما أسباب وجذور الأزمة المالية ؟ ما هي نتائجها وتأثيرها ؟ وما هي الحلول الممكنة لهذه الأزمة ؟

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع مهم وهو الأزمة المالية العالمية، فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة أدت إلى إحداث

أثر سلبي ليس فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة، وما نشهده يوميا من إفلاس المؤسسات وعجزها، وتسريح آلاف العمال، وإحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة تشخيص وتوضيح هذه الأزمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم الأزمة المالية من خلال التعريف بها، وعرض المراحل التي تعكس تطورها، ثم تسليط الضوء بتركيز أكثر على تحليل الأزمة المالية الحالية من حيث تأثيراتها على أمريكا والبلدان العربية عموما، وعلى الجزائر خصوصا، لنصل أخيرا إلى النتائج والحلول المستقاة من هذه الدراسة من خلال الخطة التاليـــة:

مقدمـــة.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية، الجذور والأسباب

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية.

المطلب الثاني: جذور الأزمة المالية.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية.

1/ التقلبات الاقتصادية العالمية.

2/ تراجع البورصات العالمية.

3/ اضطرابات القطاع المالي.

4/ تحرر مالي غير وقائي.

5/ ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

6/ سياسات سعر الصرف.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية على العالم العربي.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية على الجزائر.

الخاتمـــة.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية، الجذور والأسباب.

بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1930، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وتعتبر الأزمات الاقتصادية ظاهرة عريقة عرفتها البشرية، فقد حدثت في مصر في عهد النبي يوسف عليه السلام[2].

وسنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية.

هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال[3] .

تتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني وبين"الاقتصاد المالي". فأما الاقتصاد العيني وهو ما يتعلق بالأصول العينية فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية)، "فالأصول العينية" تتمثل في الأراضي والمصانع، والطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوى البشرية، وبعبارة أخري هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية، فهي الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم فإنه لا يكفي وحده بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخري، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي "أدوات" أو "وسائل" تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة "الحقوق" علي الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس[4]. ومثال "حق الملكية" علي الأرض. فهذا "الحق القانوني" يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية"، باعتبارها حقاً على الثروة العينية.

فالبائع ينقل إلي المشتري حق الملكية، والمشتري تنقل إليه الملكية العينية من المالك القديم بمجرد التعامل في سند الملكية. وأصبح التعامل الذي يتم علي هذه الأصول المالية (سندات الملكية) كافيا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلي مالك جديد.

و"النقود" أصبحت أصلا ماليا يعطي صاحبه الحق في الحصول علي ما يشاء من الاقتصاد، أي من السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد. والنقود في ذاتها ليست سلعة، فهي لا تشبع الحاجات، فهي لا تؤكل، ولا تشبع حاجة الملبس أو المسكن أو غير ذلك من متاع الحياة، فقط الاقتصاد العيني من سلع وخدمات يسمح بذلك.

وبشكل عام تأخذ الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل

دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الاستدامة.

ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.[5]

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من "الثقة" في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخري فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول علي تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه.

ولكن ما إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.

وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت

بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني(6).

وهنا ظهرت الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة مالية نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل عما يحدث في "الاقتصاد العيني".

المطلب الثاني: جذور الأزمة المالية.

خلال حقبة العولمة النيو– ليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرّت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية " لا تصنيع" أو نزع التصنيع انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية – القومية إلى العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوّثة إلى الصين والهند وغيرهما.

وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظَمة لها، مما أدّى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال الغربية إلى "الجنّات الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد، أي التكنولوجيا المتطورة للبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف(7).

يجب القول إن جذور الأزمة الحالية تعود إلى سياسة الانفلات المالية الأمريكية، التي بدئ بتطبيقها عام 1971 وأسفرت عن تخلي الإدارة الأمريكية عن التغطية الذهبية للدولار، وبلغت هذه السياسة أوجها في عامي 1983–1984 من عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، التي تلخصت نظريته الاقتصادية في إطلاق العنان للسلطات المالية الأمريكية لطبع ما تشاء من الأوراق الخضراء دون التدقيق في الجدارة الائتمانية للمقترضين، كل

ذلك في سبيل تحفيز الاستهلاك والائتمان العقاري وتمويل السوق المعلوماتية الصاعدة و"حرب النجوم" الخيالية.

وبما أن جل التعاملات الاقتصادية الدولية تُجرى بالعملة الأمريكية، فإن الدولارات الجديدة، التي يتم إصدارها خلافا للمبادئ النقدية السليمة، تغادر الولايات المتحدة وتهيم في أسواق البلدان الأخرى، ليعود المال المصدر على الولايات المتحدة بأرباح هائلة على حساب بقية بلدان العالم(8).

وبقي الأمر كذلك حتى نهاية التسعينيات، عندما اصطدم الأمريكيون بصعوبة إيجاد أسواق جديدة يُصدّر إليها رأسمالهم المتراكم في ظل بدء تنامي اقتصادات الدول النامية وبلدان "بريك" – البرازيل وروسيا والهند والصين(9).

حينئذ بدأت الأموال الفائضة تتجمع في القطاع المالي، حيث كانت تنتفخ "الفقاعات المالية"، وتنفجر أحيانا، كما حدث عام 2000 عندما انهارت سوق المعلوماتية للشركات الأمريكية العاملة في تقديم خدمات الإنترنت.

هذا التطور لم يؤدِّ فقط إلى خلق بطالة واسعة النِّطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسّـــع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي – العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكِـــلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

ظهرت بوادر الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي.

والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري. وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام 2006 وحتى الآن، وأعلنت عدة شركات مالية إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة "هوم ديبو" العاملة في المجال العقاري تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية[10].

وقد شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني. فإذا كانت الجدارة الائتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس، فهذا لا يهم، وإذا كان دخله متدنياً إلى حد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص "يصرح فيه عن دخله" (ويكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل)[11].

وإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن "الدخل المصرح". ولعل أكثر جانب سقيم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة هو أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حداً جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالاستفسارات إن فعلت ذلك أصلاً.

وهل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو "مجرّد حركة تصحيحية في الأسواق المالية"، أم أنها معضلة بنيوية سببها الأعمق العولمة النيو– ليبرالية المنفلتة من عقالها والفجوة التي تتوسّع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية.

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية كالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية- وتراجع البورصة إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية .والأسباب كما يلـــي:

1/التقلبات الاقتصادية العالمية:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري . فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصًا خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة .وشكل انخفاض شروط التجارة سببًا رئيسيًا للأزمة المالية في حالة الدول النامية ، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه،[12] وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية. فالتغيرات

الكبيرة في أسعار الفائدة عالميًا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

كما تعتبر التقلبات في الاقتصاد العالمي والتي كانت سببًا مباشرًا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية العالمية.[13]

وهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرًا حاسمًا في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصًا منح الائتمان وتوفير السيولة .وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببًا مباشرًا لحدوث الأزمات المالية[14].

2/ تراجع البورصات العالمية.

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة.

– العامل الأول توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

– العامل الثاني عجز مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.

– العامل الثالث الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية[15].

ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات.

يذكر أن إجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة قد بلغ حتى الآن أكثر من 11 تريليون دولار. وتأتي الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة حيث قدمت ما يقرب من 450 مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان ثم السعودية.

كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار بينما زاد العجز التجاري عن 65 مليار دولار.

يذكر أيضا أن القيمة السوقية لـــ8 مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو 574 مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط كانعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية والذي تأثر به القطاع المصرفي والمالي بشكل أكبر[16].

على أية حال فان الأزمة الراهنة هي في الواقع جزء من أزمات أكبر ضربت النظام المالي الأمريكي في السنوات الأخيرة .

3/ اضطرابات القطاع المالي.

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا .فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول

خلال حقبة الثمانينات والتسعينات توسعًا كبيرًا، تواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد .فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية[17].

فمن ناحية، أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء فينوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاند .ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض .ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضًا الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال الأزمة الحالية[18].

4/ تحرر مالي غير وقائي.

إن التحرير المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة منا لانغلاق والتقييد أدى إلى التأثر بالأزمة المالية. فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة.

وعمومًا، فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي[19].

ترافق ذلك أيضًا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصًا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار بسوق الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، فإن التحرر المالي أدى إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي لم يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية .ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها، الأزمات المالية في البرازيل وتشيلي وأندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الاسكندنافية وكذلك الولايات المتحدة .

5/ ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصًا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية. كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف. وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرض لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببًا مباشرًا في حدوث الأزمة .حيث أدى نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية[20].

وفي معظم الأحوال يجب معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام.

6/ سياسات سعر الصرف.

يلاحظ إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات للدول ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

وفي المقابل، وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فورًا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقًا مع متطلبات الأمان المصرفي[21].

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية.

لقد كشفت هذه الأزمة شيئا جديدا عن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحديدا، وهو السعي لجني الأرباح الهائلة والسريعة من خلال المجازفة، ليس على أساس إنتاج حقيقي.

بعد الأزمة المالية الكبيرة التي تجلت في انهيار مؤشر التكنولوجيا المتطورة "ناسداك" عام 2000، على خلفية التلاعب في سجل حسابات الشركات وتوقعات وهمية بالنسبة لقدرة الانترنت على إحداث نمو اقتصادي غير محدود، فقد وجد رأس المال مجالا آخر لزيادة أرباحه، هو مجال الائتمان والقروض. غير أن الفارق بين المجالين نوعي وخطير.

فالسيولة النقدية الهائلة والمكسب السريع، قادا لانتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، حتى باتت توصف بأنها مالكة الكون، إذ تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وبحوزتها أصول بقيمة 2 تريليون دولار (تريليون يساوي ألف مليار). في عام 2006 وصلت أجور بعض مدراء صناديق التحوط الرئيسية إلى مليار دولار، حيث تعمل هذه الصناديق على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة وتربح من الفرق بين القيمتين.

لقد أثرت الأزمة المالية على مختلف قطاعات الاقتصاد على المستوى العالمي، فقد رهنت عائلات كثيرة بيوتها لدى شركات الرهن العقاري، وحصلت بالمقابل على مبالغ تسمح لها بدفع رسوم تعليم أبنائها في الجامعة، أو شراء سيارة جديدة، أو شراء أدوات منزلية مثل الشاشات التلفزيونية الحديثة، فتأثرت بذلك الطبقة الوسطى الأمريكية وأضحت مدينة لشركات الائتمان المختلفة التي تفرعت في شتى المجالات من العلاج الصحي، التعليم العالي، السيارات، المشاريع الاقتصادية الصغيرة وحتى حاجات الاستهلاك اليومي[22].

ولم تقف آثار هذه الأزمة في الإقليم الأمريكي فقط بل امتدت إلى كل نقاط العالم وهذا ما سنحاول دراسته في المطالب التالية.

المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي.

قاد انهيار بورصة الأسهم في مجال التكنولوجيا المتطورة، إلى موجة استياء وعدم ثقة الجمهور بهذه الشركات، فان الأزمة الراهنة في سوق الائتمان تؤدي إلى انعدام الثقة بين البنوك نفسها.

لا احد من البنوك يستعجل لإقراض البنك الآخر، لأنه لا يعرف ما وضعه المالي الحقيقي، علما أن بنوكا مهمة عديدة شاركت بدرجات مختلفة في

الاستثمار في سوق الرهن العقاري الثانوي من خلال صناديق الاحتياط الخاصة بها، والتي لا تخضع لأية رقابة ولا يمكن معرفة القيمة الحقيقية لاستثماراتها، خاصة على ضوء الأزمة .

المنطق وراء رفض الإدارة الأمريكية فرض الرقابة على صناديق الاحتياط التي احتلت البورصة وباتت تهدد السوق العالمية، هو أن المبالغ التي ضخّتها هذه الصناديق للبورصة سمحت بانتعاشها.

ولكن الحقيقة أن هذه الصناديق بدأت تلعب وتقامر بالائتمان نفسه الذي يشكّل ركنا أساسيا في الاقتصاد الأمريكي، وحولت الرهان على الديون بكل أشكالها إلى مصدر أساسي للربح، ولم يأت هذا الرهان من فراغ، بل من الواقع الأمريكي الغريب الذي يرى في الائتمان محرّكا أساسيا للنمو الاقتصادي فالعائلة الأمريكية مضطرة للاقتراض باستمرار لرفع مستوى معيشتها، ويتم تشجيعها طول الوقت على الاستهلاك[23].

ومن وراء هذه السياسة يقف أصحاب رؤوس الأموال، كالكواسر تحوم في الجو وتراهن تارة لصالح شركات الائتمان، وتارة أخرى تراهن على عجزها عن جباية استحقاقاتها، فمرة تغري المواطن الأمريكي باستثمار توفيراته في البورصة، كما كان الحال في التسعينات، وعندما فقد كل ما يمتلكه، تدفعه لأخذ قرض دون ضمانات على أن يدفع مقابله فوائد عالية.

في المرة الأولى سرق رأس المال من المواطن كل ماله، وفي المرة الثانية يُقرضه من ماله المسروق، ويجبي منه فائدة عالية، حتى يعجز عن السداد فيصادر منه بيته.

في كلتا الحالتين يستفيد رأس المال الذي يعيش من المقامرة على حساب الإنسان البسيط.

الأزمة الراهنة ليست سوى امتداد طبيعي للازمة التي سبقتها، فالنظام الرأسمالي لم يخرج من محنته بل لا يزال يغرق فيها. أنها أزمة أخلاقية، اجتماعية وسياسية في آن واحد.

أن من يسيطر على العالم اقتصاديا لا يرى فائدة في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الذي يخلق ثروة حقيقية ويمنح العامل أساسا ماديا للحياة. أن الاستثمار الحقيقي يستوجب احترام حقوق العامل وتوفير اجر محترم له، وهذا لا يضمن للأثرياء أرباح 100 في المائة كما يريدون. أن هذا النظام يمتص دماء البشرية، يسلب من العامل توفيراته الضئيلة التي يمكن أن تضمن له مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، مكان عمله وكرامته.

"إن صناديق الاحتياط الأمريكية اقترضت مئات مليارات الدولارات بأسعار فائدة منخفضة للغاية من اليابان، ثم استثمرت أرباحها في بلدان مثل البرازيل وتركيا، حيث أسعار الفائدة مرتفعة. وطالما ظل الين ضعيفا فان هذه الاستراتيجية الاستثمارية ستظل تعمل وكأنها ماكينة نقود، ولكن إذا ما ارتفع سعر الين بصورة حادة، كما قد يحدث بسهولة نظرا للفائض الهائل لدى اليابان في حسابها الجاري، فلسوف تتحمل بعض صناديق الاحتياط خسائر مالية فادحة وتنهار التجارة المحملة على الين بصورة عنيفة" .

كما استثمرت صناديق الاحتياط بما صار يعرف بـــ"الأدوات المالية" التي تدرّ أرباحا خيالية.

فما هي هذه الأدوات وما علاقتها بأزمة الائتمان العقاري التي تهدد العالم؟

يُقصد بالأدوات المالية ما يسمى بـــ"مشتقات الائتمان"، وهي عملية تحويل القروض المختلفة، مثل قرض الرهن العقاري وغيره، إلى سندات يمكن تداولها في الأسواق المالية.

إحدى هذه "الأدوات المالية" كان التداول بسندات معتمدة على القروض الممنوحة في سوق القروض العقارية الثانوية خلافا لسوق القروض الرئيسية، حيث تقوم شركات القروض في السوق الثانوية بمنح قروض إسكان مسهَّلة لزبائن لا يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، بمعنى أنهم يحصلون على قروض دون دفع أي سلفة ودون إثباتات موثقة حول أحجام وقيم أجورهم وممتلكاتهم. المهم تشجيعهم على الاقتراض لجباية أرباح من الفوائد.

وقد قام صندوقا الاحتياط التابعان لشركة "بير– ستيرنز"، البنك الاستثماري النيويوركي، بجمع مئات ملايين الدولارات من مستثمرين أثرياء، واقترضا أضعاف المبلغ من البنوك الكبيرة في وول ستريت، وبدآ التداول بسندات سوق القروض العقارية الثانوية، حتى أعلنا إفلاسهما .

ولم تتوقف المجازفة عند حد الاستثمار في سندات قروض أُعطيت بلا ضمانات، بل حدث ما هو أخطر.

احد "المشتقات الائتمانية" الأخرى، التي من شأنها أن تفسر حجم خطورة المقامرة التي دخلت فيها صناديق التحوط، هو الرهان حتى على انقباض سوق الائتمان، وعلى تراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة بأصول والمعروفة باسم "التزامات الدين المضمونة"، ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية.

وقد تأثرت السندات القائمة على قروض الرهن العقاري في السوق الثانوية، واستطاع تحقيق الربح حين انهارت أسعار السندات المذكورة.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان، وكان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها

لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40 الفرنسي وفوستي البريطاني وميبتل الإيطالي وتوبكس الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة في نوفمبر من عام 2006 ومؤشر نيكاي الياباني الذي أقفل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز الـــ 13000 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته.[24]

هذا بالإضافة إلى أن أسهم بعض الشركات المحلية ونشاطها داخلي وليس لها علاقة بأسواق المال ولا بالبنوك تعرضت لخسائر رغم أنها شركات ناجحة رابحة.

وأمام هذه الأزمة العالمية لجأت الحكومة الأمريكية إلى خطة إنقاذ للقطاع المصرفي وذلك بعد الإعلان عن رصد 700 مليار دولار لتنفيذها.

وجاء في بيان لوزارة الخزانة إن الخطة تتيح لوزير الخزانة "هنري بولسون "بالتنسيق مع رئيس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) الحصول على الصلاحية التي تخوله شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية[25].

لكن الخطة التي وصفها بوش بأنها "ضخمة لأن المشكلة هائلة" سترفع سقف الدين الأمريكي العام من مستوى 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان.

وفي محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أيضا أنها ستدعم بـــ 50 مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد.

وقال وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون" أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة، يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، موضحا أن خطة وزارته تركز على إنشاء وكالة حكومية جديدة من شأنها ابتلاع كافة الأصول التي تهوي بالمؤسسات المالية الأمريكية. وتعليقا على التدخلات الحكومية الأمريكية، قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي "بن برنانكي" إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد.

ولم تكن الخسائر التي تكبدتها الأسهم في بورصات نيويورك يوم "الاثنين الأسود" بتاريخ 2008/9/15 سوى –غيض من فيض –كما يقال حيث يحوم شبح الإفلاس حول عدد من المؤسسات التي تشكل ركنا مهما من أركان النظام المالي الأمريكي. وقدرت خسائر وول ستريت في ذلك اليوم بحوالي 600 مليار دولار، وهي الأسوأ منذ الخسائر التي تكبدتها غداة هجمات 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية على العالم العربي.

ظلت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال عام 2007 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق الاحتياط التي تأثرت بشكل

مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء سيتعرضون لخسائر يصعب الآن تقديرها.

كما أن تأثر المصارف العربية بأزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً، فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق الاحتياط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول.

وقد شهد مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية انخفاضاً حيث أغلق المؤشر يوم الخميس الموافق 9-10-2008 على 7,573.62 نقطة في مقابل 9,421.24 نقطة لإغلاق يوم 9/29/ 2008 مما دفع المؤشر إلى خسارة فادحة[26].

غير أن النمو القوي الذي حققه الاقتصاد القطري على مدى الخمس السنوات الأخيرة من المعتقد أن يكون له أثره المباشر في حماية المؤسسات المالية والاستثمارية بالدولة، والحيلولة دون تأثرها بالأزمة المالية العالمية رغم شدة هذه الأزمة واتساع نطاقها[27].

وكذلك الاقتصاد الأردني الصغير الحجم يتأثر أكثر مما يؤثر في الاقتصاد العالمي، لأنه اقتصاد يستورد أكثر مما يصدر، وحتى صادراته ما زالت قيمتها المضافة ضعيفة ومتباينة من قطاع لآخر، بمعنى أن ارتفاع أسعار النفط من بداية العام 2007 بمقدار 70 دولارا للبرميل فاقم من أزمة الأسعار على المستوى المحلي وأدى لارتفاع حاد في معدلات التضخم التي وصلت إلى أكثر من 15 بالمئة، إلاّ أن تراجع أسعار النفط سيساهم بلا شك في انخفاض تكاليف المعيشة وهبوط فاتورة النفط بمقدار مليار دولار على أقل تقدير.

إن تراجع أسعار النفط العالمية والمواد الأساسية وتحسن الدولار بسبب ضعف العملة الأوروبية أساسا سيخرج الاقتصاد الأردني من أهم تحد وسيكون له آثار ايجابية على تحسن العجز في الميزان التجاري والمدفوعات، ناهيك عن تحسن تنافسية الصناعات الأردنية التي ستنخفض عليها كلف الإنتاج.

فيما يتعلق بأساس الأزمة المالية العالمية وهي الرهن العقاري، فالوضع في الأردن يختلف جذريا عن ما يحدث في الخارج، فلا يوجد أردنيون فقدوا وظائفهم وبالتالي لم يتمكنوا من سداد أقساطهم، فالقطاع العام ما زال يستحوذ على أكثر من 50 بالمئة من الإنتاج في الدولة، في حين أن باقي النسبة التي يقودها القطاع الخاص تتمتع باستقرار في نشاطها ولا توجد إعادة هيكلة، واعتقد أن الوضع متاح للشركات بزيادة أنشطتها.

التحدي الأكبر أمام الاقتصاد الأردني من جراء الأزمة المالية العالمية هو مستقبل المساعدات الخارجية التي باتت اليوم تساوي إن لم تزد عن العجز المالي في الموازنة، وسواء أكانت المنح تأتي من دول الخليج أو أوروبا أم من الولايات المتحدة واليابان فان جميع تلك الأطراف تعاني اليوم من تداعيات مالية خطيرة على موازناتها قد تدفع صانعي القرار هناك إلى إعادة النظر في موازنات مساعداتها الخارجية لتعويض خسائرها وتقليل إنفاقها، والسؤال المطروح كيف سيتم تعويض تلك المساعدات التي تمول اليوم جزءا كبيرا من النفقات الرأسمالية.

تخوفات المواطنين من ارتفاع الأسعار معقولة في ظل تدهور الأسعار للسلع والخدمات الأساسية، ومفهوم أن ما يحدث في العالم يجب أن يتأثر به الاقتصاد الأردني بنفس الشكل، وان سر قوة الاقتصاد الأردني هو في ضعفه أساسا.[28]

إن الأزمة العالمية الحاصلة في أسواق المال كان لها الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها، ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية، وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى الأسواق العربية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية، ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت وقطر تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

ويمكن القول إن تأثير الأزمة على إمارة دبي كان الأعنف، كما أن شبح البطالة مازال يطارد الاقتصاديات العربية، إذ قدرت منظمة العمل العربية في آخر تقاريرها أن حجم البطالة يقدر بنحو 15 و20 % من سكان الوطن العربي وتتوقع المنظمة أن تتزايد بنحو 3 % سنوياً أي أن ما بين 3 و4 ملايين شاب لن يدخلوا سوق العمل سنوياً.

انعكست الأزمة العالمية سلباً على معدلات النمو في منطقة الخليج وتراجعت هذه السنة بين 1,5 و3 % وتوقعت تقارير أن تسجل موازنات دول الخليج عجزا في حدود 20 بليون دولار أي نحو 7,2 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير بعض التقارير إلى أن إيرادات النفط في دول مجلس التعاون سوف تبلغ نحو نصف ما كانت عليه في العام 2008 , وعلى صعيد السيولة المالية فقد عانت دول التعاون الخليجي من النقص في السيولة خاصة في النصف الثاني من العام 2008 .[29]

ورغم أن الاقتصاد العالمي يمر بأزمة مالية حادة تهدد بحدوث كساد اقتصادي شديد، طرح اقتصاديون سعوديون نظام الخدمات المصرفية الإسلامية، بديلاً من النظام الرأسمالي لحل الأزمة، لكنهم في الوقت ذاته أبدوا تحفظهم على طريقة تطبيقه في عدد من المصارف المحلية، مطالبين بتطبيق القواعد وفقاً للشريعة الإسلامية[30].

المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية على الجزائر.

تأثر الاقتصاد الجزائري بسبب التهديدات التي خلقتها الأزمة المالية العالمية بحيث مست بعض الجوانب الاقتصادية منها الاستثمار الأجنبي، تحديث البنوك و قطاع المحروقات.

وقد وضعت مخططات من أجل الخصخصة الجزئية لتحديث وعصرنة البنوك كبنك التنمية المحلية وبنك القرض الشعبي الجزائري غير أنه تم تأجيلها مرارا و تكرارا لأسباب تنظيمية داخلية متعلقة بالبنوك في حد ذاتها ثم علقت في النهاية دون تحديد تواريخ محددة لمواصلة التحديث .هذا التعليق ولو كان لأسباب داخلية بحتة كان سبب في تجنيب البنوك الجزائرية الآثار المباشرة للأزمة[31].

الجزء الأكبر من مداخيل الجزائر الموجهة للتنمية الاقتصادية تتأتى من قطاع المحروقات ،لكن مع الانخفاض الشديد في أسعار البترول تعثرت مخططات التنمية، واعترف التقرير السنوي لبنك الجزائر بتأثر الاقتصاد الوطني بتراجع مستوى أسعار المحروقات بداية من نهاية الثلاثي الأخير من 2008، لكنه سجّل بالمقابل ما أسماه درجة المقاومة المالية الخارجية التي سمحت بمواجهة مخاطر وأضرار "الصدمة الفجائية" للأزمة المالية العالمية، مشيرا إلى ضرورة تجاوز هاجس الاعتماد فقط على الإيرادات البترولية[32].

كما أن الركود الحاصل في قطاع المحروقات الذي سجل سنته الثالثة على التوالي من انخفاض القيمة المضافة وما رافقه من حصيلة سلبية لقطاع الفلاحة، كما سجل نمو إيجابي في الناتج الداخلي لقطاعات البناء والأشغال العمومية والصناعة والخدمات، وزيادة على ذلك سجل النمو خارج المحروقات حسب بنك الجزائر نموا بـــ 6 بالمائة نتيجة برنامج الاستثمارات العمومية بينما بقي التضخّم تحت السيطرة وتوقف عن سقف 4.4 بالمائة، أما فيما يخص نشاط المصارف فقد أشار بنك الجزائر إلى أن الودائع الملتقطة انخفضت من بالنصف لتصل إلى 14 بالمائة، وقد بلغت ودائع سوناطراك 1301.6 مليار دينار مع نهاية 2008 مقابل 1261.2 في 2007، كما بقيت وضعية المصارف العمومية مستقرة ولم تنعكس الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر على القطاع المصرفي، في حين تبقى القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأسر أكثر أهمية بنسبة 54 بالمائة من تلك الموزعة للمؤسسات العمومية التي تمثل 46 بالمائة فيما نمت القروض الرهنية في 2008 بنسبة تفوق 16 بالمائة بالغة 127 مليار دينار[33].

الخاتمـــــة:

شغلت الأزمة المالية التي هزت النظام العالمي الاقتصادي وألقت بعلامات استفهام على مستقبل العالم، وأثارت الكثير من النقاشات والمداولات الفكرية والسياسية، وكانت محورا للكثير من المقالات والتحليلات الاقتصادية.

وقد تفجرت الأزمة قبل أسابيع من نهاية ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش 2008 لتساهم وتشارك مع الأزمات السياسية والانتكاسات العسكرية في وداع أسود لرئيس سبب معاناة إنسانية كبيرة، حيث قادت أمريكا العالم في

الانهيار المالي كما فعلت في حروبها ضد ما أسمته "بالإرهاب"، متزعمة العالم في نسج خيال العولمة في جميع الميادين.

وكان لتدخل الحكومة الأمريكية والعديد من الحكومات الغربية من أجل إنقاذ المؤسسات المالية في بلدانها موضع علامات استفهام على فلسفة السوق الحرة في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات دولية مثل البنك الدولي تفرض شروطا وقيودا على القروض المقدمة لدول فقيرة تمنعها من التدخل ودعم المواد الأساسية في أسواقها ولو كانت النتائج الاجتماعية مأساوية.

رئيس فرنسا نيكولا ساركوزي اعتبر أن الأزمة المالية العالمية ستضع نهاية للسوق الحرة .

كما ارتفعت الأصوات التي تنادي بإعادة النظر في القوانين الرأسمالية، سقوط الخيار الرأسمالي بعد السقوط الشيوعي يجعل من الحل الإسلامي خيارا مهما وأساسيا أمام الإنسانية الحائرة.

و الأنظمة المالية السائدة أثبتت فشلها لتعاملها بالربا والبيوع الوهمية التي حرمتها الشريعة الإسلامية عن طريق بيع استثمارات لا وجود لها، يمكن أن يعجز المشتري عن سداد ثمنها، وبالتالي فإن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي هو طوق النجاة للخروج من الأزمة.

إن التبعية الاقتصادية للدول العربية للغرب لها أثمان باهظة، فالدول العربية الأكثر تضررا من النظام المالي العالمي تكتفي بالغرم دون الغنم، فالخسائر العربية من الأزمة المالية تقدر بمليارات الدولارات بسبب الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية والغربية والعديد من الدول العربية عدلت في السنوات الأخيرة من إجازاتها الأسبوعية لتصبح الجمعة والسبت، بحجة أنها تريد أن تواكب الأسواق المالية الدولية، ولعل نتائج تلك المواكبة كانت مزيدا من الكوارث والخسائر، و من المؤسف أن

معظم المليارات والاستثمارات العربية تصب إما في سوق العقارات أو أسواق المال والبنوك الغربية، وهي استثمارات أساساتها ضعيفة ولا تتحمل الهزات والأزمات،والاستثمار الحقيقي والذي يمكن للأجيال القادمة أن تستفيد منه هو في تكوين قاعدة صناعية وأساسات العلمية والتي تقف على أرض الواقع راسخة وثابتة.

فالعالم كان وسيبقى حتى يرث الله الأرض ومن عليها ساحة للصراع والتدافع، وما لم يمتلك العرب أسباب القوة والتي مكمنها الأساسي العودة لمنابع الدين والتي من خلالها فقد سطر العرب في التاريخ أمجادهم، واحترام المواطن وكرامته وحقه في المشاركة السياسية، والتخطيط الاستراتيجي علميا وسياسيا واقتصاديا، ونبذ ثقافة التملق والنفاق فإنهم سيبقون الخاسر الأكبر في الأزمات بل وحتى في الانفجارات العالمية.

ويتضح لنا أن الأزمة المالية متعددة الجذور والأسباب والنتائج على كافة دول المعمورة كما بينا في بحثنا وبالتالي يمكن لنا طرح مجموعة من الاقتراحات لعلها تساهم في حل الأزمة:

– تقليص العجز المستمر في الحساب الجاري للدول الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد واستعمال بدائل حقيقية للدولار (اليورو). لأن العديد من الدول النامية ستجد صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار. وربما تكون غير متحمسة لخفضها الآن، لكن سيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه. وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها فعندها من المؤكد أن تعيد التوازن إلى مدخراتها الاحتياطية أيضاً.

– تركيز القروض والائتمان وتوجيهها نحو القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين.

- وضع مخطط عالمي يقوم على تضافر الجهود الدولية .
- وضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق المالية.
- الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية لأن الإسلام دين نظم جميع نواحي الحياة الإنسانية.
- اعتماد الدول العربية على الاستثمار والبناء الداخلي وتنويع الموارد خارج مجال المحروقات.

قائمـــة المراجـــع

أولاً/ القرآن الكريم.

ثانياً/ الكتب المعتمدة.

1/ روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة د. سموحي فوق العادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.

2/ كريستينا برينت، طارق الحق وآخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية –أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية– منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

3/ د.ناجي التوني، الأزمات المالية، منشور بجسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004.

ثالثاً/ المؤتمرات والمداخلات العلمية.

1/ الأزمة الاقتصادية العالمية –أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف– تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظُمية والتعاون الاقتصادي، الموجز التنفيذي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2009.

2/ د.الداوي الشيخ، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية –انعكاساتها وحلولها– مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13– 14 مارس 2009.

رابعاً/ المذكرات والأطروحات.

1/ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية – دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية– بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.

خامساً/ مراجع الأنترنيت.

1/ د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية الحالية – محاولة للفهم– مقال منشور على الموقع: http://www.iid-alraid.com

2/حمود بن علي الطوقي، استفحال الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2009/12/30، منشور على الموقع:
http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=13786

3/ د.خليل حسين، أسباب الأزمات المالية وسياسات مواجهتها، مقال منشور على الموقع:
http://www.alaswaq.net/save_print.php

4/ دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شرف الدين، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992. http://azmah.wordpress.com

5/ سلامة الدرعاوي، الوجه الآخر لآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني، جريدة العرب اليوم، الصادرة بتاريخ 2008/10/12، منشور على الموقع:
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=6029

6/ يعقوب بن افرات، أزمة الائتمان الأمريكية تهدد الاقتصاد العالمي، الحوار المتمدن، العدد 2057، بتاريخ: 2007/10/03، منشور على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=111047

7/ http://www.elwatan.com/La- hantise- de- la- chute- des- prix.El watan, crise financière mondiale et chute des prix du brut : le FMI avertit les autorités, (12/02/2009).

الهوامش:

1/ د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية الحالية –محاولة للفهم– مقال منشور على الموقع: http://www.iid-alraid.com

2/ لقد جاء في القرءان الكريم في سورة يوسف: " يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ**(47)** قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ**(48)** ثمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ**(49)** ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ".

3/ د.الداوي الشيخ، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية –انعكاساتها وحلولها– مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13– 14 مارس 2009.

4/ روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة د. سموحي فوق العادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 69.

5/ روجيه دوهيم، المرجع السابق، ص 73.

6/ الأزمة الإقتصادية العالمية –أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف– تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظُمية والتعاون الاقتصادي، الموجز التنفيذي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2009، ص 01.

7/ د.الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص 11.

8/ د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، مقال منشور على الموقع:
http://www.iid-alraid.com

9/ د. حازم الببلاوي، المرجع نفسه.

10/ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع العام 2008م عن انهيارات في القطاعات المصرفية بدءا من الانهيار المفاجئ لأقوى وأكبر مصرف أمريكي وهو ليمان بروذرز" في 2008 وتلاه انهيارات متلاحقة قي القطاعات المالية والمصرفية , وسجل اشهار شركة جنرال موتورز إفلاسها حدثا كبيرا , ونتيجة لهذه الهزة الكبيرة في الأسواق الأمريكية تأثرت دول العالم و بدأت فرادى وجماعات اتخاذ إجراءات صارمة للحد وتفادي أية تأثيرات ناجمة عن الأزمة، وكون لهيب الأزمة انطلق من أكبر دول العالم من حيث مكانتها الاقتصادية ومع استفحال الأزمة بشكل سريع ظهرت الحاجة إلى التحرك السريع ،لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.
(أنظر: حمود بن علي الطوقي، استفحال الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2009/12/30، منشور على الموقع:
?http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx
.(articleid=137860

11/ مقال منشور على الموقع: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php

12/ د.ناجي التوني، الأزمات المالية، منشور بجسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004، ص 04.

13/ دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شرف الدين، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 47.

14/ روجيه دوهيم ، ترجمة د.سموحي فوق العادة، المرجع السابق، ص 120.

15/ د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، مقال منشور على الموقع:
http://www.iid-alraid.com

16/ الأزمة الحالية ماهي إلا رأس جبل الجليد –الأزمة المالية العالمية– مقال منشور بتاريخ 2008/11/02، على الموقع : http://azmah.wordpress.com

17/ د.ناجي التوني، الأزمات المالية، منشور بجسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004، ص 05.

18/ د.خليل حسين، أسباب الأزمات المالية وسياسات مواجهتها، مقال منشور على الموقع:
http://www.alaswaq.net/save_print.php

19/ د.ناجي التوني، المرجع نفسه، ص 06.

20/ د.ناجي التوني، المرجع السابق، ص 06.

21/ د.خليل حسين، المرجع السابق، مقال منشور على الموقع:
http://www.alaswaq.net/save_print.php

22/ أزمة الائتمان العالمي نتائج وتوصيات، مقال منشور يوم السبت 2008/07/12، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، منشور على الموقع :
http://www.cibafi.org/newscenter/Details.

23/ يعقوب بن افرات، أزمة الائتمان الأمريكية تهدد الاقتصاد العالمي، الحوار المتمدن، العدد 2057، بتاريخ: 2007/10/03، منشور على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=111047

24/ د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، مقال منشور على الموقع:
http://www.iid-alraid.com

25/ د. حازم الببلاوي، المرجع السابق، مقال منشور على الموقع:
http://www.iid-alraid.com

26/ كريستينا برينت، طارق الحق وآخرون، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية –أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية– منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص 03.

27/ صرح صلاح الجيدة الرئيس التنفيذي لمصرف قطر الإسلامي :" إن الجهاز المصرفي في قطر يتمتع بصلابة بفضل المراقبة المباشرة له من طرف مصرف قطر المركزي ووزارة المالية " . وتابع الجيدة بالقول في تصريحات صحفية له على هامش مشاركة البنوك القطرية بملتقيات صندوق النقد الدولي، إن هناك نوعا من التأكيد على أن الاقتصاد القطري وبمؤسساته المالية والنقدية، لم يتأثر بأي شكل من الأشكال بهذه الأزمة حتى هذه اللحظة، حسب تعبيره. منشور على الموقع:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=175459&pg=30

28/ سلامة الدرعاوي، الوجه الآخر لآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني، جريدة العرب اليوم، الصادرة بتاريخ 2008/10/12، منشور على الموقع:
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=6029

29/ حمود بن علي الطوقي، استفحال الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ 2009/12/30، منشور على الموقع:
http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=137860

30/ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية– بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006، ص 56.

31/ د.الداوي الشيخ، المرجع السابق، ص 15.

32 / El watan, crise financière mondiale et chute des prix du brut : le FMI avertit les autorités, (12/02/2009), disponible sur : http://www.elwatan.com/La-hantise-de-la-chute-des-prix

33/ بنك الجزائر يعترف بتأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة العالمية، التقرير السنوي للبنك الجزائري، جريدة صوت الأحرار، 2008/10/14، الجزائر، منشور على الموقع: http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=11932

واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات و سبل ترقيتها خلال الفترة (2008–2012)

الأستـــاذ: حمزة العوادي
كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

الملخَّـــص:

ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا رغم المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، و أمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، تاتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008–2012)، وصولا إلى الخروج باهم السبل الممكنة لتحقيق قفزة نوعية في مجال ترقية هذا الصنف من الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية خارج المحروقات، الاقتصاد الجزائري، سبل ترقية الصادرات.

Résumé:

Les exportations algériennes hors des hydrocarbures se plaignent toujours de la faiblesse importante, en dépit des efforts déployés et les mesures prises par l'Etat, et en face de l'incertitude croissante sur l'avenir de l'économie nationale de carburant et la nécessité pour bâtir une économie équilibrée peut résister aux fluctuations qui peuvent affecter le secteur des hydrocarbures.

Cette étude vise à mettre en lumière la réalité des exportations industrielles algériennes hors hydrocarbures entre (2008 – 2012) et donne un proposant des moyens les plus importants et les solutions possibles.

Mots-clés: les exportations industrielles sur les hydrocarbures, l'économie algérienne, les exigences des développements exportations.

Abstract:

Algerian exports outside the hydrocarbons are still complaining of significant weakness, in spite of the efforts made and actions taken by the state, and in front of the growing uncertainty about the future of the national economy out of fuel and the need to build a balanced economy can withstand the fluctuations that may affect the hydrocarbon sector.

This study aims to highlight the reality of the Algerian industrial exports out of hydrocarbons "between" (2008 – 2012) and gives a proposing the most important means and Possible solutions.

Keywords: Industrial exports out of Hydrocarbon, Algerian economy, ways of Upgrade exports.

المقدمـــة:

تسود مجتمعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، رابطة مشتركة تتمثل في تطلعها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية في كل المجالات و ذلك محاولة لتعويض ما تعرضت له من تخلف، تمثل في تشويه البنية الاقتصادية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية. وقد كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة لهذه الدول كي تسعى إلى بناء اقتصادها والارتقاء إلى المكانة اللائقة به بين الدول، والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية، تتميز بالخصائص العامة لهذه المجموعة، وقد ورثت كباقي الدول التي عانت من ويلات الاستعمار الاستيطاني اقتصادا منهارا جراء النهب المستمر للثروات، وعليه فقد اعتمدت بعد حصولها على الاستقلال السياسي في إطار مسيرتها التنموية على التصنيع؛ من خلال اعتماد نموذج الصناعات المصنعة؛ كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية وتتكامل معه خصوصا القطاع التصديري.

غير أن الجزائر لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في مجال التصدير و تنمية الصادرات،

و اتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب قاعدة صناعية قوية باتخاذ إجراءات عجزت عن إحداث التغيير في هيكل الصادرات خاصة الصناعية منها رغم كل ما تتمتع به من مزايا نسبية و قطاعات واعدة على المستوى العالمي، فقد بقيت نسب التصدير خارج المحروقات ضئيلة و لم ترقى إلى المستوى الذي يعكس الإمكانات الحقيقية التي تزخر بها الجزائر والتي تؤهلها لتبؤ مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، حيث ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية غير النفطية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية.

علاوة عما سبق، و من أجل إثراء البحث و إعطاء تشخيص أكثر وضوحا عن الموضوع، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، نتطرق في المحور الأول إلى واقع الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، بينما نتناول في المحور الثاني تحليلا لأبرز العقبات التي تواجه عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، هذا فيما نخصص المحور الثالث لإبراز بعض السبل لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات علها تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أهميـــة البحث:

يستلهم هذا البحث أهميته من طبيعة المشكلة المعالجة والمرتبطة بمعضلة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري رغم الإمكانات التي يزخر بها والتي تؤهل الجزائر لتبؤ مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة خصوصا في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، و هنا تبرز ضرورة إبراز السبل الممكنة للترقية

الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بما يتلاءم مع متطلبات التوجه نحو الأسواق الدولية .

أهـــداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع التصدير الصناعي خارج المحروقات في الجزائر بتشخيص أهم مؤشراته والأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع وتيرة نموه؛
- التنقيب عن أهم الفرص المتاحة أمام ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الأسواق الدولية، علها تخلص الاقتصاد الوطني من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و تسمح بتأسيس اقتصاد جديد قوامه التنوع و الانسجام و التكامل بين مختلف قطاعاته؛
- التعرف على طبيعة المخاطر والعقبات المصاحبة لعملية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات نحو الأسواق الدولية.

منهـــج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)، وكذا السبل الكفيلة بتحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

المحور الأول: قراءة في مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

تتطلب عملية تحليل الصادرات و القدرة التصديرية للدول استعمال مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تسمح بتفسير أهميتها الاقتصادية بصفة عامة، و على العموم يختص هذا الجزء من البحث في عرض حجم

الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر، وكذا التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات، ويصب هذا المدخل ضمن إطار تشخيص الواقع وإبراز درجة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أولا: تطور الصـــادرات خارج المحروقات في الجزائر

قبل تحليل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات إجمالا قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: مليون دج

		2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات النفطية		4845030.5	3192819.1	4106624.6	5073543.4	5397638
الصادرات خارج المحروقات	صناعية	124926.9	77388.9	113422.6	150267.7	169512
	غير صناعية	67.7	19.5	58.8	25.7	73
	المجموع	124994.6	77408.4	113481.4	150293.4	169585
إجمالي الصادرات		4970025.1	3270227.5	4220106	5223836.8	5567223
نسبة ص ص خ م إلى الإجمالي		2.51%	2.36%	2.68%	2.87%	3.04%

المصدر:
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 a 2011,** ONS, Alger, Novembre 2012, p65.
- Centre Nationale de l'informatique et des statistique, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2012),** http://www.douane.gov.dz/, p15.

و يلاحظ من الجدول رقم 01 أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعد نسبة 3% طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2012، و هذا نظرا لغياب نسيج صناعي يتماشى

مع متطلبات السوق الخارجية و تنحصر نسب المساهمة ما بين 2.36% و3.04%، و لقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى نسبة للصادرات الصناعية خارج المحروقات سنة 2012، ويعكس ذلك التعافي الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عالي عليها[1]، و يعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[2].

والجدول التالي يوضح التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وتطور نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012.

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة : مليون دج

	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	7657.3	6.1	8193.1	10.6	23405.5	20.6	25880.9	17.3	24271	14.4
مواد خام	21542.3	17.2	12302.3	15.9	6977	6.1	11717.1	7.8	12950	7.6
منتجات نصف مصنعة	89308.4	71.5	50258.7	64.9	78568	69.3	108994	72.5	128724	75.9
معدات صناعية	4335	3.4	3075.4	3.9	2235.1	1.9	2561.1	1.7	2326	1.3
سلع استهلاكية	2084.4	1.6	3559.5	4.6	2237.4	1.9	1115.9	0.7	1241	0.7
المجموع	124927	100	77389	100	113423	100	150268	100	169512	100

المصدر: - La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale**, Op.cit**, p65.

- Centre Nationale de l'informatique et des statistique**, Op.cit**, p10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 70% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة، والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية والالكترونية، البلاستيك، المطاط، الورق، الأمونياك والهيليوم و بعض الصناعات الغذائية، و قد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، حيث انتقلت قيمتها من 89308.4 مليون دج سنة 2008 إلى ما قيمته 128724 مليون دج عام 2012، والسبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بصادرات المحروقات فكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها.

و تأتي في المركز الثاني المواد الخام بالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته في حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى و هذا بنسب متفاوتة، و تشمل هذه المواد على

الفوسفات، النفايات الحديدية، الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة يعود إلى ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية والتي يمكن أن تساهم أكثر في الرفع من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، لو استغلت بشكل مثلوي، و لقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملموسا حيث قدرت حصيلتها في سنة 2008 بما قيمته 2145.3 مليون دج مشكلة نسبة 17.24% من صادرات تلك السنة، و قد بلغت عام 2012 ما مقداره 12950 مليون دج لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لها مقارنة بالسنوات الأخرى.

و في المرتبة الثالثة نجد المنتجات الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر والماء والتي تمتاز بالجودة العالية، وقد عرفت خلال الفترة 2008–2012 تحسنا كبيرا في حصيلة الصادرات من هذه المنتجات حيث كانت القيمة المصدرة في سنة 2008 تقدر بـــ 7657.3 مليون دج، بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات 6.13% لتبلغ سنة 2012 ما قيمته 24271 مليون دج بنسبة 14.32% و قد سجلت أعلى حصيلة بالنسبة للفترة المدروسة سنة 2011 بقيمة 25880.9 مليون دج بنسبة مساهمة وصلت إلى 17.22% و ذلك راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المواد والمنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

أمـــا في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية و المتمثلة أساســـا في التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية. وقد سجلت أكبـــر حصيلة لهـــا فـــي سنة 2008 بقيمة 4334.5 مليون دج بنسبة مساهمة 3.47%.

هذا فيما احتلت السلع الغذائية المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة في حدود 1% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، و تضم في تركيبتها مواد التنظيف، منتجات التجميل، الأدوية و الورق...، و قد عرفت قيمتها انخفاضا كبيرا وصل إلى 50% من 2084.4 مليون دج سنة 2008 إلى 1241 مليون دج سنة 2012 و بنسب مساهمة من 1.67% إلى 0.73% و سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2009 بـــ 3559.4 مليون دج بنسبة 4.60% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات لتلك السنة.

عموما، يمكن القول أن المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير متنوعة من حيث الأصناف، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات و بذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع الصناعية و استغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركز الجغرافي لأبرز الصادرات الصناعية خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لتلك الدولة أو الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها و خاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، وذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد و خلفيات سياسية، هذا و يكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات

أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها و الاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها[3].

عموما، و بإلقاء نظرة على توزيع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية خلال سنتي 2011 و2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي 2011 و 2012

المنطقة	2011		2012	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)
الاتحاد الأوربي	37.307	50.77	40.127	54.24
دول منظمة التعاون الاقتصادي	24.059	32.74	22.325	30.18
دول أوربية أخرى	102	0.14	36	0.05
دول أمريكا الجنوبية	4.270	5.81	3.586	4.85
دول آسيوية	5.168	7.03	4.704	6.36
دول المشرق العربي	810	1.10	1.069	1.44
دول المغرب العربي	1586	2.16	2.075	2.80
دول إفريقيا	146	0.20	59	0.08

المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique (2013), p16

و يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوربي (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ...) و هذا بحكم الموقع الجغرافي و أيضا كمحصلة للاتفاقية المبرمة معه، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى سنة 2012 بقيمة 40127 مليون دولار وبنسبة قدرت بـــ

54.24% مرتفعة بنسبة 6% عن سنة 2011، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18%، تليها دول آسيا و أمريكا اللاتينية.

و بالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية و إن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى، رغم التشابه الكبير في العادات الاستهلاكية و الثقافية وكذا تزايد فرص تفعيل السوق العربية المشتركة. و في الجهة المقابلة نرى أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوربية التي لا تنتمي إلى الاتحاد، إذ لا تتعدى نسبة واردات هذه الدول من الجزائر 00.20% من إجمالي الصادرات الجزائرية بالرغم من التقارب الجغرافي بينها و بين الجزائر من جهة، و تدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في الدول الإفريقية، إذ تعد أسواق هذه الدول حسب المختصين من بين الأسواق الواعدة التي يمكن للصادرات الجزائرية النفاذ إليها بشكل أيسر من الأسواق الأخرى.

و فيما يخص أهم زبائن الجزائر خارج قطاع المحروقات فإن إحصائيات مديرية الجمارك لسنة 2012 توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى بمبلغ 11.943 مليون دولار و هو ما يمثل 16.14% من إجمالي صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، و في المرتبة الثانية تأتي إيطاليا بحصة 11.760 مليون دولار و بنسبة 15.77%، أما المرتبة الثالثة فهي من نصيب إسبانيا بـــ 7.750 مليون دولار و10.23%، تليها كل من فرنسا، كندا، هولندا، بريطانيا، تركيا والبرازيل...، و في ذيل الترتيب تأتي كل من الهند، المغرب و أيسلندا بنسبة لا تتجاوز 2%.

على العموم، إن عدم تنوع الصادرات الجزائرية قد أثر على توزيعها الجغرافي، ما يجعل الاقتصاد الوطني في وضعية تبعية تامة لاقتصاديات الدول الأوربية، فأي أزمة تنجر عليها تبعات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، لذا نعتقد أن الحل الأمثل هو توزيع جغرافي شاسع و مدروس بدقة للتجارة الخارجية.

رابعـــا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. و تساوي قيمة المؤشر (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس تكون قيمة المؤشر مساوية لـــ (–1) في حالة عدم وجود صادرات[4]. و الجدول التالي يوضح قيم هذا المؤشر بالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا.

الجدول رقم (04): مؤشر المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2008–2012)

	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر RCA	0.86–	0.89–	0.84–	0.87–	0.93–

المصدر: La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Op.cit, p79

و من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من –1 مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة

مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة مقارنة بالواردات، و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر والتي تم تشييدها في بداية السبعينيات كانت مشتتة على كل القطاعات، و لم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية والبشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي في جميع المجالات تنتج منتجات تصنف عالميا في الخردة، كما نرى أن عملية الخوصصة وإعادة الهيكلة الصناعية قد أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية حديثة. أما إذا عدنا إلى تحليل مؤشر المزايا النسبية المحققة و الذي يعبر عن وضع غير متكافئ تماما بين الصادرات والواردات يمكننا تقديم تحليل من خلال التركيبة السلعية للواردات الصناعية، وبالرجوع إلى إحصائيات مديرية الجمارك فإن الواردات الصناعية تمثل قطاعات ضخمة كالسيارات والتجهيزات الالكترونية والطبية، وبالتالي فإن كل الحاجيات من التجهيزات الصناعية يتم استيرادها مما أعطى مؤشرا سلبيا للصادرات الجزائرية، و لو تتبعنا الإحصائيات لوجدنا أن أكبر قطاع يؤثر في ارتفاع الواردات الصناعية هو قطاع استيراد السيارات (35% من الواردات)، و نعتقد أن الجزائر كان بإمكانها الاستثمار في هذا القطاع بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع الأزمة العالمية التي مست كثيرا هذا القطاع على المستوى العالمي، و هو التوجه الذي بدأت تسعى إليه و لكن بخطوات بطيئة.

و كما هو معلوم أن الواردات من المركبات الصناعية (آليات، شاحنات و جرارات) تشكل مبالغ ضخمة تصل إلى 700 مليون دولار، رغم أن هذه

الصناعة ما زالت قائمة و لكن بتكنولوجيا متأخرة، لذا نعتقد أن الجزائر أمامها فرص كثيرة لإعادة تكوين صناعة محلية قابلة للتصدير في هذا المجال لو تستغل الطلبات الكثيرة للشراكة التي تقدمت بها مؤسسات عالمية.

أما فيما يخص أجهزة الكمبيوتر فإنه لا يخفى على أحد أن هذه الصناعة حاليا هي في متناول كل الدول النامية تقريبا حيث يمكن إنتاجها محليا بسهولة، و هناك العديد من الاستثمارات المحلية الجزائرية و التي لو وجدت الدعم اللازم لكونت صناعة رائدة.

إن أكبر تكلفة استيراد تتمثل في الأدوية، و التي برأينا كان بالإمكان تقليصها إلى أقل مستوى ممكن و هذا بالنظر لكون الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية كثيرة لكنها مهمشة بسبب قوانين التعويض على الأدوية التي تصب في صالح المخابر العالمية[5].

المحور الثاني: عقبات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، و رغم فرص نجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، فإن هذه العملية تواجه عددا من القيود و التي غالبا ما تؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المنشود. و يمكن إجمـــال أبرز القيود في الآتـــي:

أولا: ضعف القاعدة الصناعية

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع و ترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، و هو ما يتجلى من خلال:

الفرع الأول: ضعف الإنتاج الصناعي: حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13 %، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعة الإستخراجية و قطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تنتج سلعا إستراتيجية تسمح لها بالتموقع في الأسواق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة و جودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستغلال السوق المحلية، أي توجه للداخل و هكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية لأن تكون حبيسة السوق الذي تعمل له و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة لفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تحظى به، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها بالاكتفاء بالتواجد في السوق الوطنية، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذالك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق غير الواعدة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها و تطويره كما و نوعا[6].

الفرع الثاني: ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها [7]:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

الفرع الثالث: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـــ :

- الآلات و المعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة و النوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

إن تقدم الصناعة مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات

والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية ،إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة[8].

ثانيـــا: قيـــود بيئة الاستثمـــار

لقد فشلت الصادرات الصناعية الجزائرية غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصناعية، وإصدار القرارات التشريعية و التنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال ترقية الصادرات، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي والتأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة لمختلف النصوص القانونية والتنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب

الأحيان وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات و لا تصل إلى الطموحات المرجوة[9].

بالإضافة لما سبق، فقد صنف تقرير بيئة الأعمال " **Doing Business**"2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار، و علاوة على ذلك، فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية (Algex) تبين أن المصدرين هم أقل عددا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008 فقط[10]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام[11].

ثالثا: القيـــود الثقافيـــة:

و هي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي و الأجنبي، والتي تؤثر على تدفق المعلومات و صنع القرار في المعاملات الدولية[12].

المحور الثالث: سبل ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

سنحاول من خلال هذا المحور رسم إطار عام لأهم السبل التي يمكنها العمل على ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك بالتركيز على مجموعة من المعالم و التي تمت صياغتها بناء على

ما تناولته أبرز الدراسات الأكاديمية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع و هذه المتطلبات نستعرضها كمـــا يلـــي:

أولا: العمل على تحسين مناخ الاستثمار الصناعي

إن تحقيق تنمية حقيقية للصادرات الصناعية الجزائرية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية دون التستر وراء الأرقام الوهمية، فتشخيصنا السابق يبين بشكل جلي أن الجزائر لم تتقدم في مجال تنويع صادراتها خارج المحروقات بسبب تركيز استثماراتها و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات التي لا تمثل قوة تنافسية، كما أن التنمية لم تركز على القطاعات التي تعرف عجز مزمنا خاصة قطاع الصناعة التحويلية، الذي يكلف الدولة فاتورة كبيرة سنويا من الواردات ونعتقد من خلال دراستنا أن إستراتيجية التنمية يجب أن تتوجه بشكل رئيس نحو هذا القطاع، فالصناعة التحويلية تمثل في العالم أحد الروافد المهمة للاقتصاد العالمي، لما تشكله من قيمة عالية في النمو وكذا لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الصناعة المختلفة هذا من جهة، كما أن بناء إستراتجية التصدير يجب أن تكون من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة و قاعدة اقتصادية صلبة و متجددة.

كما أن عملية تنمية و جذب الاستثمارات في القطاع الصناعي تتطلب إجراءات عديدة أساسية، أهمها [13]:

- ✓ الترويج لفرص الاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار.
- ✓ إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، و دراسات السوق، وتوفير المعلومات عن موردي الآلات والمعدات والمواد الأولية.
- ✓ وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا.

✓تشجيع الاستثمار في المجالات الآتيـــة:

- الصناعـــات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية، وإقامة مجمعات صناعية.
- الصناعـــات المولدة لفرص العمل من خلال تحديد زمرة هذه الصناعات و بيانها للمستثمرين .
- الصناعـــات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية.
- الصناعـــات التحويلية الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف و المناطق النائية.
- إنشاء حاضنات للصناعـــات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الصناعـــات المستقبلية.

ثانيا: توسيع الحيز الجغرافي للصادرات

فكما هو معروف فإن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس، لذا فإن بناء إستراتيجية ملائمة يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي للصادرات الجزائرية من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن لهذه الصادرات النفاذ إليها، و نعتقد أن التوجه نحو الأسواق العربية و الإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، و على العموم يعتمد تنشيط و تعزيز التجارة العربية البينية على[14]:

- الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك.
- الانتهاء من إعداد قواعد النشأة العربية التفصيلية للسلع العربية، لتنشيط و تسهيل تدفقات، حركة إيصال السلع عبر المنافذ الجمركية.

– تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية بتخفيض التكاليف على السلع و تأْمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري الفعال.

– تفعيل أعمال برنامج التأْمين على الصادرات العربية لزيادة الدعم وتوفير التسهيلات المصرفية المناسبة و تسهيل الإجراءات البينية.

– وجود برامج لتمويل التجارة و الصادرات و ضمان الصادرات.

– اتخاذ الإجراءات و توفير التشريعات الخاصة بخلق المناخ الجاذب لتوطين رؤوس الأموال العربية كي تستثمر في المنطقة العربية، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البني الارتكازية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البنية وفق أهدافها المرغوبة.

– توفير المناخ الاستثماري الملائم و تحسين البيئة التشريعية والنمطية بما يكفل التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية .

– الترويج للاستثمار في تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية، وفي ضوء الخارطة الاستثمارية العربية ولا سيما للمشاريع التي تتمتع بميزة نسبية و تحقق للمشروع ضمانات الربحية.

أما فيما يخص الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية و مجالا واعدا للصادرات الجزائرية و يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، فلتفعيل الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الأسواق نرى بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال:

– التعاون و التنسيق بين وزارة التجارة و الصناعة، و بين مراكز البحوث، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية، للعمل على تنميتها وتجويدها لتكون أساسا لصادراتنا .

- زيادة حوافز الاستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.
- إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة و الصناعة ووزارة الخارجية من جهة، و بين المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات.
- التنقيب عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية، و تعريف المصدرين خاصة مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في هذه السوق.
- إنشاء شركات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

ثالثا: إرســـاء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية[15]، و يهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامها بطريقة ملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المؤسسة لأهدافها، لاسيما في ظل اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين[16].

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثـــال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و فرنسا، من هذا النظام بالأخص في دعم المؤسسات

الراغبة في التوجه نحو التصدير، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات، من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة[17].

رابعــا: الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة

في ظل ما تتميز به بيئة الأعمال الدولية في وقتنا الحاضر من شمولية و توسع الأسواق، سرعة ظهور و انتشار المنتجات الجديدة و تنوع العروض الإنتاجية أمام المستهلك، يعد القرن الحادي والعشرون قرن الجودة طبقا لما أكده رائدها الأمريكي **جوزيف جوران**، إذ نتيجة لهذه التغيرات لم يعد السعر هو المحرك الوحيد لرغبة و سلوك المستهلك، إذ تشير الدراسات الإحصائية إلى أن المستهلك أصبح أكثر وعيًا واهتمامًا بالجودة، فقد ارتفعت نسبة الباحثين عن الجودة من 30-40% إلى 80-90%.

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها ، بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية. و تشير الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أنجزت في هذا المجال على أن مؤسسات الدول النامية تجد صعوبة كبيرة في الدخول للأسواق الأجنبية، نظرا للعديد من الأسباب والتي على رأسها انخفاض جودة المنتجات المصدرة، بمعني أنها لا تستجيب إلى أدنى المواصفات الدولية. وعليه أصبح من اللازم على المؤسسات الراغبة في التصدير التكيف والابتكار بشكل مستمر حتى تتمكن من تصدير منتجاتها

في الأسواق الدولية، ولن يتحقق ذلك دون الاعتماد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة[19].

النتائـــج و التوصيـــات:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع المحروقات فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب، وهذا راجع إلى الاختلالات الحاصلة في القطاعات المكونة له هذا من جهة و غياب استراتيجيات بعيدة المدى، ولقد تبين من خلال استقراء الإحصائيات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تملك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات يتعين مواجهتها والتغلب عليها، و هو ما يتطلب من الدولة انتهاج إستراتيجية فعالة لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة والأقل تطلبا للإمكانيات فضلا على آثارها الإيجابية على تنويع الصادرات، هذا بالإضافة إلى ضرورة معالجة مشاكل القطاع الصناعي العام والتغلب على نقاط ضعفه و تهيئته بالشكل الذي يمكنه من الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، و لا يمكن القيام بذلك إلا بإعادة هيكلته على أسس اقتصادية سليمة فضلا عن إيجاد قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة. وعليه يجب بذل المزيد من الجهود قصد تذليل العقبات وانتهاج سياسة اقتصادية شاملة من شأنها تحقيق الهدف المنشود.

و قصد تحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر فإنه ينبغـــي العمل علـــى:

[1] التخطيط والتنظيم الكفء للقطاع التصديري من خلال وضع إستراتيجية للتصدير يحدد فيها السلع المستهدف تصديرها والسلع المراد إنتاجها بغرض التصدير للأسواق المستهدفة؛

[2] إزالة عقبات التصدير و تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة و المستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة، وكذا إجراءات تصدير هذه السلع، و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة الصادرات، كما تقوم بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية؛

[3] تحقيق التوسيع الجغرافي للصادرات، بالعمل على تنويع أسواق التصدير و إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها، مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها.

[4] توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة في الأسواق الدولية؛

[5] الاستعمال المكثف للانترنيت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة المصدرة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني؛

[6] الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتوج، وكذا معايير الجودة المطلوبة دوليا حتى تصبح الصادرات الصناعية خارج المحروقات ذات مصداقية وموثوقية، و قبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) حسن الحاج و محمد عدنان وديع، **التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية**، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية و التطور التكنولوجي و النمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص99.

(2) منير نوري، **التسويق الاستراتيجي و أهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص274.

(3) نوال عبابسة، **التخصص الدولي بين النظرية و الواقع: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص ص230-231.

(4) زين العابدين عبد الله بري، **التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي**، دورية الإدارة العامة، الرياض، المجلد الثاني، العدد الثاني، فيفري، 2002، ص361.

(5) جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم
الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص ص 184-185.

(6) محمد زوزي، **إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثامن، 2010، ص176.

(7) حسينة بن يوسف، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص122.

(8) عبود زرقين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص164-166.

(9) حسينة بن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص114-115

(10) Sultana DAOUD, **Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur**, colloque international, université Setif1, 11et 12 mars 2013, P13.

(11) شوقي جباري، **تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص111.

(12) عبد الله بن حمو، **نفس المرجع**، ص 188.

(13) جمعي عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

(14) جمعي عماري، **المرجع نفسه**، ص215.

(15) L'intelligence économique Guide pratique pour les PME, rapport du CIE MEDEF Paris, 2006, P5.

(16) Emmanuel Patyron**, la veille stratégique**, édition Economica, Paris, 1998, P13.

(17) راجع أكثر:

Mohamed KOUIDRI & Abdelkader CHETTIH, **Intelligence économique et PME Enjeux, expériences et perspectives**, Colloque international sur : Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah Ouargla, 18 et 19 Avril 2012.

(19) J. Hixon & K. Lovelace," **Total Quality Management' s challenge to Urban schools**", Educational Leadership , vol 50,N^{O}3,1992, p6.

إطار مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الأستاذة: انتصار سليماني
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر- باتنة

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور النماذج الحديثة في الكشف عن التعثرات المالية التي قد تمس المؤسسة الاقتصادية خلال فترة حياتها وذلك من خلال محاولة بناء نموذج رياضي مكوّن من أفضل النسب المالية وأكثرها قدرة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة و غيرها من المؤسسات السليمة، وذلك اعتمادًا على أحد أساليب التحليل الإحصائي المتعدد وهو التحليل التمييزي وعلى عينة مكونة من 60 مؤسسة اقتصادية جزائرية نصفها متعثر والنصف الآخر سليم خلال الفترة 2011-2013.

وقد توصّلت الدراسة إلى أن نسبة الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى إجمالي الأصول و نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول تعد من أفضل النسب التي تمتلك القدرة الجيدة على تمييز المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، حيث تحصّلنا على النموذج التمييزي التالي: $Z= 8.303\ X_1 + 0.427\ X_2 - 0.319$، و الذي استطاع أن يتنبا بتعثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنسبة 88.3% سنة قبل حدوث التعثر المالي.

الكلمات الدالة : التعثر المالي، التنبؤ بالتعثر المالي، التحليل التمييزي.

Abstract:

This paper aims at proving the role of new models in revealing financial Distress which can affect a given economic institution during its activity; through a mathematical model made of combination of the best financial rates, even the most efficient among them, in distinguishing bankrupt institutions from safe ones, taking as a basis one of the variate statistical analysis processes which is discriminant analysis, and a sample of 60 Algerian economic institution, a half of which is bankrupt and the other half is safe during 2011/2013.

We found out that profit rates before interests and taxes to total assets, and sales rates to total assets, are the best rates having the efficient ability to distinguish between

Algerian economic institutions. We came to the following discriminant model: **Z= 8.303 XI + 0.427 X2 -0.319**. This model allows 88.3 % accurate prediction of the Algerian economic institutions bankruptcy, one year before it happens.
Key Words: Financial Distress, Financial Distress Prediction, Discriminant analysis.

Résumé:

L'objet de la présente recherche est de démontrer le rôle que jouent les nouveaux modèles pour dévoiler les faillites financières pouvant affecter l'institution économique algérienne durant sa vie active, et ce par l'établissement d'un modèle mathématique composé des meilleures taux financiers, voire les plus aptes à faire la distinction entre les institutions en faillite de celles saines, en se basant sur l'un des procédés d'analyse statistique variable, "L'analyse discriminante" en l'occurrence, ainsi que sur un échantillon de 60 entreprises algériennes, la moitié desquelles est en faillite et l'autre moitié saine, durant 2011/2013.

L'étude a abouti au fait que le taux de bénéfices avant les intérêts et les impôts au total des actifs et le taux de soldes au total des actifs, sont les meilleurs taux ayant la capacité efficace de distinguer les institutions économiques algériennes. Nous nous sommes parvenu au résultat suivant:

Z= 8.303 XI + 0.427 X2 -0.319, qui a permis de prédire la difficulté des institutions économiques algériennes, avec une efficacité de 88.3 ٪, une année avant l'avènement de la difficulté financière.
Mots clés: difficulté financière, prédiction de la difficulté financière, l'analyse discriminante.

مقدمة:

إن حدوث التعثر المالي مشكلة قد تواجه باستمرار المؤسسة الاقتصادية، لذلك يجب على هذه الأخيرة الاحتياط لها في كل وقت من أجل تجنب وقوع هذا الحدث الذي قد يؤدي بها إلى الانهيار التام. و بما أن التعرف على المشكلة يعتبر نصف العلاج، فلا بد من دراسة التعثر المالي بعمق من خلال معرفة جميع الجوانب المحيطة به إضافة إلى البحث عن أهم الأساليب الناجعة التي قد تمكِّن المؤسسة من التنبؤ به قبل حدوثه بفترة معينة.

وأولى الدراسات التي اهتمت بالتعثر المالي هي دراسة بييفر (Beaver 1966)، الذي قام اعتمادا على تحليل 30 نسبة مالية، باستخراج أفضلها وأكثرها دقة في التمييز بين تعثّر المؤسسة من عدمه، و قد استخدم بييفر في دراسته لهذه النسب الأسلوب الأحادي المتغيّر و الذي يعتمد على دراسة كل نسبة لوحدها و مقارنتها مع النسب الأخرى الباقية[1]، وبعد سنتين من دراسة بييفر، قام التمان (Altman 1968) ببناء نموذج رياضي مكوّن من مجموعة مختلفة من النسب المالية اعتمادا على احد الأساليب الإحصائية المتعددة المتغيرات و هو التحليل التمييزي[2]، حيث كانت دراسة التمان سببا في ظهور أشهر النماذج التي استخدمت فيما بعد للتنبؤ بالتعثر المالي مثل نموذج Conan et Holder (1979)، نموذج Kida (1981) و غيرها.

وتكمن مشكلة الدراسة في إمكانية بناء نموذج له القدرة في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتعثرة و غير المتعثّرة، كما يقوم بتوفير معلومات مسبقة عن مدى قرب أو بعد هذه المؤسسات من التعثر المالي وبالتالي الاحتياط له. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن إيجاد نموذج يعتمد على النسب المالية ليسمح بالتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعيـــة:

- ما هي الطريقة التي تمكننا من اختيار أفضل النسب المالية للاعتماد عليها في بناء النموذج؟
- ما هي نسبة نجاح النموذج المقترح في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتعثرة و غير المتعثرة ؟

أهميـــة البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة التطرق لخطر تعرض المنشآت الاقتصادية الجزائرية للتعثر المالي من خلال دراسة مدى إمكانية إيجاد نموذج يمتلك القدرة الجيدة على توقع التعثرات المالية قبل حدوثها بسنة، الشيء الذي يمكّن إدارة المنشآت من انتهاج السياسات اللازمة وإجراء التصحيحات الملائمة لتفادي الوقوع في فخ التعثر.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج تمييزي يمكننا من التنبؤ بتعثر المؤسسات الاقتصادية الناشطة في البيئة الجزائرية قبل حدوثه بسنة، كما يهدف إلى اقتراح جملة من التوصيات التي قد تساهم في بناء سياسات رشيدة تعمل على التقليل من حدوث التّعثرات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

الفرضيـــات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نستند على فروض البحث التالية:

- يمكن الوصول إلى نموذج يملك قدرة تمييزية جيدة، بعد إدخال أهم المتغيرات المتحصّل عليها في بناء هذا النموذج.
- تعتبر نسب الربحية من أهم النسب التي قد تكون لها قدرة كبيرة في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية.

منهجيـــة البحث:

لقد تم في هذا البحث الاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية المتعددة المتغيرات ألا و هو التحليل التمييزي مستعينين في ذلك بأحد البرامج الإحصائية SPSS-20، و هذا من أجل محاولة بناء نموذج تمييزي يهتم

بالفصل بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتعثرة والسليمة، والذي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بحدوث التعثر المالي مستقبلا.

1-مفهوم التعثر المالي (Financial Distress) :

إنّ مصطلح التعثّر المالـــي هو مصطلح واسع و يمتـــاز بالغموض نوعا ما، وهو يشير عامّة إلى عدم القدرة على دفع الالتزامات (مثلا الديون) عند آجال استحقاقها.(3)

و يمكن تعريف التعثر بأنه اختلال مالي يواجه المشروع نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وأن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المشروع المختلفة (داخلية / خارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير، التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.(4)

2- أعراض التعثر المالي:

لقد تطرق Jean Brilman في كتابه "تسيير الأزمة وإستراتيجية الإنعاش" إلى أن المنشأة المتعثرة لا تواجه فقط الاضطرابات المالية ولكنها تواجه أيضا صعوبات تتطلب المتابعة والمعالجة الفورية من اجل تجنب المشاكل المالية الصعبة التي تؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، كما أن لهذه المنشآت عدة أعراض تميزهـــا:

انخفاض في الأرباح، تراجع في حجم النشاط، تدهور الجو الاجتماعي للمؤسسة وحدوث إضرابات متواصلة، كما تمر بوضع صعب جدا من الناحية الاقتصادية.(5)

و يمكن توضيح مسار تعثّر المؤسسة الاقتصادية من خلال النموذج التالي:

شكل رقم01: مسار تعثر المؤسسة الاقتصادي

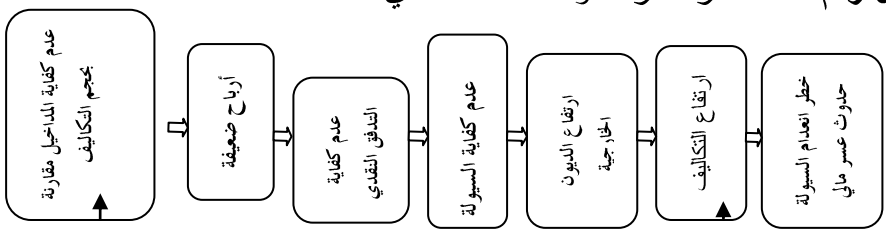

Source: Didier Van Caillie and Nathalie Crutzen , "Failure patterns amongst small firms and their financial symptoms - A test of hypotheses", 33rd Annual Congress of the European Accounting Association, (Istanbul, from 19 to 21 may 2010), p.4.

3- أسبـــاب التعثر المالي:

يمكن تقسيم أسباب التعثر المالي إلى أسباب مباشرة و غير مباشرة:(6)

1- أسبـــاب مباشرة: و هي التي تسهم بصورة مباشرة في تعثر الشركات ومن هذه الأسباب ما يأتي:

أ- **أسبـــاب إداريـــة:** إذ أن الأسباب الإدارية تعد عاملا مشتركا في معظم الشركات المتعثرة، سواء في مجال الإدارة العليا أو في مجال المواقع القيادية و التنفيذية، أو السياسة الإدارية العامة المطبقة في قطاعات الشركة كافة.

ب- **أسبـــاب ماليـــة:** وهي تعبر عن وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركات الذي يرجع إلى عدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات الاستثمارية، وعدم كفاية الفوائض المالية التي تتبقى للشركات بعد التوزيعات للقيام بتمويل التوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها، وعدم كفاية مخصصات الإهلاك لإهلاك الأصول الرأسمالية وضعف السيولة لدى الشركات واستخدام

الائتمان في أغراض غير التي منح من أجلها، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على السيولة اللازمة لدوران عملية الإنتاج وعدم القدرة
على شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال.

جـ- **أسباب تسويقية:** تواجه الشركات صعوبات في تسويق منتجاتها مما يؤدي إلى تراكم المخزون.

د- **سوء جودة الإنتاج:** إذ أن ظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة قواعد التوحيد لقياس و اختبارات الجودة يؤدي إلى ركود المبيعات وتراكم المخزون من الإنتاج تام الصنع.

2- **أسباب غير مباشرة:** وهي تسهم بصورة غير مباشرة في تعثّر الشركات، منها ما يأتي:

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي: لا سيما أسعار الخامات و المواد الأوليّة ومستلزمات الإنتاج و أسعار الطاقة، فينتج عنه تحميل تكاليف الإنتاج بأعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بتكاليف الإنتاج و تسعير المنتج النهائي مما يؤدي لانخفاض معدلات الربحية أو زيادة الخسائر.

- التّقلبات الحادة في أسعار الصرف و تعددها.

- التّغير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الاقتصادي.

4- الأطراف المهتمة بالتنبؤ بالتعثر المالي:[8]

أ- **المصارف،** حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من (قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار وشروط قروضها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة).

ب- المستثمرون: يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل و الذي يساعده في ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة إضافة إلى تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

جـ- الإدارة حيث تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل مع أسبابها ومعالجتها.

د- الجهات الحكومية، إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامتها مثل ديوان الرقابة المالية.

و- مراجعو الحسابات، إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات.

5- تعريف التحليـــل التمييزي:

التحليل التمييزي هو عبارة عن أسلوب إحصائي يسمح بالتمييز بين المشاهدات اعتمادا على الخصائص الفردية لكل منها، و يستعمل التحليل التمييزي من اجل تصنيف و/ أو التنبؤ بظاهرة معينة يكون فيها المتغير التابع نوعي.(9)

و تكون معادلة الخط المستقيم الذي يفصل بين مجموعة المؤسسات المتعثرة والسليمة كما يلي: $Z = a0 + b1\ X1 + b2\ X2$

حيث: b1 و b2: معاملا التمييز، a0: ثابت.

X1 و X2: النسب المالية.

Z: القيمة التمييزية.

6- خصائص التحليل التمييزي:

يتطلب تطبيق التحليل التمييزي الخطي توفر عدة خصائص:(10)

– زيادة عدد المتغيرات المستقلة عن متغير واحد، لأنها تُكَوِّن فيما بينها دالة التمييز، في حين يتحدد عدد المتغيرات التابعة بعدد المجموعات التي يتكون منها مجتمع الدراسة.

– قابلية المتغيرات التابعة للتصنيف على أساس وصفي، والمتغيرات المستقلة على أساس كمي (كالنسب المالية) و بالتالي يساهم التحليل التمييزي بالإشارة إلى عوامل عديدة في التقدير منها:

– المتغيرات ذات القدرة العالية على التمييز بين المجموعات.

– المجموعة التي تتماثل صفاتها مع صفات المفردة الجديدة في التصنيف كما يقوم أسلوب التحليل التمييزي على فكرة التكوين الخطي للعلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة باعتبار أن هذه المتغيرات هي موضع الارتكاز في التمييز بين المجموعات، ومن ثم التصنيف للمفردات المختلفة، وهو ما يطلق عليه أحيانا تعبير متغيرات التقدير أو متغيرات التمييز.

6- خطــوات بناء الدالة التمييزية:

1- قبل اختيار المتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها نهائيا في بناء الدالة التمييزية، يجب المرور أولا على مرحلة أساسية تتمثل في حذف المتغيرات التي لا تقدم معلومات إضافية، إذ يمكن أن يتواجد ارتباط قوي بين متغيرين أو أكثر. فمن الممكن أن تكون القوة التمييزية المتعلقة بمتغير ما مدرجة ضمن مجموعة أخرى من المتغيرات. إن حذف المتغيرات لا يسمح إلا باختيار المتغيرات التي تفسر بشكل ملحوظ المتغير التابع، لهذا يتم الاعتماد على اختيار المتغيرات بطريقة خطوة بخطوة (Stepwise)، أين يتم إدخال المتغيرات إلى النموذج واحدة تلو الأخرى حيث يتم إدراج المتغيرات التي تكون فيها قيمة Lamda de wilks منخفضة. وكلما كانت قيمة لامدا ويلكس صغيرة كلما كان التمييز بين المجموعات جيدا.[11]

2- تحديد المعاملات التمييزية المعيارية: تعبر المعاملات التمييزية المعيارية عن معاملات المتغيرات المستقلة التي تم قبولها في المعادلة التمييزية، وتستخدم لاحتساب القيم التمييزية في الحالات التي تكون فيها المتغيرات الأصلية بشكل معياري. ويستفاد من المعاملات التمييزية المعيارية في تحديد أهمية المتغيرات في تكوين المعادلة التمييزية، حيث أن المتغيرات التي تكون القيمة المطلقة لمعاملها كبيرة تساهم بشكل كبير في تكوين المعادلة التمييزية، وتعني إشارة المعامل التمييزي المعياري أن مساهمة النسبة في التمييز هي مساهمة موجبة أو سالبة.[12]

3- إيجاد المعاملات التمييزية المعيارية: تستخدم المعاملات التمييزية غير المعيارية في تكوين المعادلة التمييزية بدلا من المعاملات التمييزية المعيارية، وتجدر الإشارة إلى أن المعاملات التمييزية غير المعيارية لا تعطي الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية لأنها تشتق من البيانات الخام، أي القيم الحقيقية للمتغيرات التمييزية.[13]

4- التصنيف:[14] بعد اشتقاق الدالة المميزة يمكن الحصول على قيمتها المفردة الجديدة عن طريق تعويض قيم المفردات التي تحملها في المعادلة Z، إذ يتم معرفة عائدية أي مفردة جديدة بمقارنة الدالة المميزة لها بقيمة محددة ويرمز لها بالرمز C. فلو فرضنا أننا قسمنا عينة معينة إلى مجموعتين سنطبق ما ورد سابقا بأن نميز ما إذا كانت هذه المفردة الجديدة تقع ضمن إحدى المجموعتين بمقارنة قيمة الدالة المميزة بـــ C بوصفه قياسا للمسافة ما بين المجموعتين الذي يتم تحديده عن طريق تعويض متوسطات المتغيرات في المجموعة الأولى في المعادلة Z للحصول على Z_1 و المجموعة الثانية بـــ Z_2 و بذلك تكون قيمة Cهي: $C = \frac{Z1 + Z2}{2}$.

7- بناء النموذج التمييزي:

سيتم في هذا البحث تطبيق أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في محاولة للوصول إلى نموذج رياضي يعمل على التمييز والتنبؤ بتعثر هذه المؤسسات.

- مجتمع الدراســة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المنشآت الاقتصادية الجزائرية، أما عينة الدراسة فهي عبارة عن 60 منشأة ناشطة في ولاية باتنة و تابعة لقطاعات مختلفة (الصناعة، التجارة، الاستيراد و التصدير)، منها 30 شركة متعثرة و 30 غير متعثرة، و قد تم اختيارها بناء على تماثل حجم أصولها، إذ تم اختيار حجم أصول المؤسسات الذي لا يقل عن 10 مليون دينار ولا يزيد عن 490 مليون دينار وذلك من اجل تفادي إدراج المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الكبيرة جدا حيث أن المؤسسات الصغيرة المتعثرة تتسم بغياب تام للبيانات المالية، أمّا المؤسسات الكبيرة فهي صعبة التعثر على عكس المؤسسات الصغيرة، و بناء على تماثل الفترة الزمنية حيث تم استخراج البيانات المالية المتعلقة بهذه المنشآت للسنوات ما بين 2011-2013، من أجل استخدامها لبناء النموذج التمييزي. و قد تم تحديد المؤسسات المتعثرة و غير المتعثرة في العينة بناء على المعيارين التاليين:

1- تحقيق نتيجة خسارة في سنتين متتاليتين أو أكثر خلال فترة الدراسة وقد تم اعتبار السنة الأخيرة هي سنة التعثر وهذا بالنسبة للمؤسسات المتعثرة.

2- تحقيق أرباح متتالية لمدة ثلاث سنوات خلال فترة الدراسة بالنسبة للمؤسسات السليمة (غير المتعثرة). و الجدول الموالي يظهر قائمة مؤسسات عينة الدراسة:

جدول رقم 01: قائمة المؤسسات التي تشكل عينة الدراسة

الم	الشركـــات الناجحـــة	الم	الشركـــات المتعثـــرة
1	SARL Boukhanoufa	31	SARL Briqueterie de Fesdis
2	SARL M.S Minoterie	32	EURL U.P.R
3	SARL Groupe SONIMEX	33	SPA C.A BATNA
4	Leather Undustry- SPA	34	SARL FILTRES
5	SARL SEBT Ben Ghezal	35	SPA AIN SKHONA
6	Les Moulins des Aures SPA	36	EURL MOULIYA
7	SARL S.N.S	37	SARL OULMI
8	S.B.G.D.E	38	SARL AURES AGREGATS
9	SARL BENPACK	39	SARL DONG FUN
10	SARL SOGEFLEX	40	SARL PRO-AGRO
11	SARL SAFI	41	EURL MOU COMP
12	SARL FAN	42	SARL SAT AURES
13	SPA ALFATH	43	EURL AISSAOUI
14	SARL KAMIDINE	44	SARL SAADA
15	SARL Aures Bois	45	GREPCO
16	EURL EZZAHIRI	46	SNC AURDIS
17	SARL Frères Mokrani	47	MEGA BATNA
18	EURL PROTIMGAD	48	SARL Briqueterie Alnadjah
19	GIPLAIT BATNA	49	SARL Société Briqueterie IMJ
20	SPA N'AOUS CONSERVE		EURL BENJEHA
21	SARL FEREXCO	50	SARL ANZAR
22	SARL S.M.E.I	51	EURL DEMANE
23	EURL TISSACIER	52	EURL INVES-LYAMINE
24	SARL CAPSUPLAST	53	EURL BACH KHALED
25	SARL Moulins Guetianne	54	SARL OUAHCHI
26	SARL Moulin Choujaane	55	SARL MOULIN LE LION
27	SARL Guimel Mobilier	56	EURL FRUIT TASARIFT
28	SARL PETROSAM	57	SARL ARISCO
29	SARL Tripode	58	SARL ATTIA
30	SARL Toufik	59	SARL FILTRES
		60	

المصـــدر: من إعداد الباحثة.

- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة في مجموعة النسب المالية التي تمثل الخصائص المميزة لكل مجموعة من مجموعتي المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة. وقد تم اختيار النسب المالية الأكثر استعمالا و التي تعتبر من أهم النسب المستعملة للتنبؤ حسب ما يتفق عليه مختلف الباحثين وعددها هو 18 نسبة مالية و هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: قائمة النسب المالية الأكثر استعمالاً من طرف الباحثين

النسبة المالية	النوع	النسبة المالية	النوع
X1: صافي الربح/ إجمالي الأصول	ربحية	X10:النقدية/ إجمالي الموجودات	سيولة
X2:الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	سيولة	X11:الأصول المتداولة/المبيعات	نشاط
X3:إجمالي الأصول/ إجمالي الأصول	رفع مالي	X12:الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول	سيولة
X4: صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الأصول	ربحية	X13:الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة	سيولة
X5: رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	سيولة	X14:التدفقات النقدية/ إجمالي الأصول	نشاط
X6:التدفقات النقدية/إجمالي الخصوم	سيولة	X15:صافي الربح/ المبيعات	ربحية
X7: المبيعات/ إجمالي الأصول	نشاط	X16:صافي الربح/ حقوق الملكية	ربحية
X8:الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول	رفع مالي	X17:حقوق الملكية/إجمالي الأصول	رفع مالي
X9: إجمالي الأصول/ حقوق الملكية	رفع مالي	X18:المخزون/ المبيعات	نشاط

المصدر: محمد عطية مطر و أحمد نواف عبيدات، "دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد 4، (جامعة الأردن، 2007)، ص.446.

– **المتغير التابع:** يتمثل في المؤشر النوعي (التعثر)، حيث نفترض انه يحمل القيمة 0 إذا كانت المؤسسة متعثرة، أما إذا كانت المؤسسة غير متعثرة فهي تأخذ القيمة 1.

– نتائج تطبيق التحليل التمييزي:

قبل تطبيق أسلوب التحليل التمييزي، تم حساب النسب المالية لمؤسسات عينة الدراسة وذلك اعتمادا على القوائم المالية لسنة 2012 ليتم بعد ذلك الاستعانة ببرنامج SPSS- 20 لاختبار فرضيتي تجانس العينات

الفرعية (المؤسسات المتعثرة و المؤسسات السليمة) والارتباط بين المتغيرات المستقلة، ثم تأتي كخطوة أخيرة عملية تطبيق أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة من أجل الحصول على النموذج التمييزي. والهدف من اختيار سنة 2012 كسنة تحليل هو من اجل الحصول على نموذج يتنبأ بالتعثر الحاصل في سنة 2013 (أي سنة قبل حدوث التعثر N-1)، فمثلا لو رغبنا في التنبؤ بتعثر المؤسسات سنتين قبل حدوثه يجب أخذ بيانات سنتين قبل سنة التعثر أي (N-2).

1- من أجل اختبار تجانس العينات نستخدم اختبار BOX اعتمادا على برنامج SPSS-20، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 03: محدد اللوغاريتم

Enterprise	Rang	Determinant Log
Faillite	2	-5.910-
Saine	2	-4.922-
Intra-groupes combinés	2	-4.527-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أنه لا يوجد اختلاف كبير في قيمة محدد اللوغاريتم لمصفوفات التغاير، و هذا مؤشر جيد عن تقارب تجانس مصفوفات التغاير، لأنه كلما كبرت قيمة محدد اللوغاريتم لما بين المجموعات كلما كبر الاختلاف و العكس صحيح. و يتبين لنا أيضا من خلال النظر في العمود Rang أنه توجد نسبتان فقط -من بين 18 نسبة مختارة- تعتبر هي الأفضل و الأكثر قدرة على التمييز و التنبؤ بالتعثر المالي.

جدول رقم 04: اختبار Box'M

M de Box		51.588
F	Approximativement	16.555
	ddl1	3
	ddl2	605520.000
	Signification	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن قيمة M مرتفعة نوعا ما والقيمة المعنوية لـــ F بلغت 0.000 و هي أقل من (0.05)، فحسب اختبار Box's فإن الفرضية الصفرية التي تنصّ على تجانس مصفوفات التغاير لعينات الدراسة (تساوي المصفوفات) تتحقق عندما تكون قيمة هذه الإحصائية غير معنوية أي أقل من 0.05، إذن بالنسبة لبيانات الدراسة فإن مصفوفة التغاير غير متساوية (مختلفان معنويا) أي عدم تحقق فرضية التجانس. و في حالتنا هذه بإمكاننا تجاوز عدم تحقق هذه الفرضية لأن دالة التمييز تستطيع الحفاظ على قوتها الإحصائيـــة كونها لا تأخذ في عين الاعتبار البيانـــات ضعيفة البعد.

2- يعتبر عدم الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة من الفرضيات الأساسية التي يجب تحققها من أجل تطبيق أسلوب التحليل التمييزي ولتحقيق ذلك تم استخدام المصفوفة المشتركة بين المجموعات (Matrices intra-groupes combinés)، والهدف من ذلك هو معرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات لتجنب ظاهرة التكرار، حيث إذا كانت قيمة الارتباط أكبر من 0.80 نقوم بأخذ احد المتغيرين ونستبعد الآخر من الدالة التمييزية. وقد تم استبعاد المتغيرات التي تجاوزت قيمة الارتباط بينها و بين متغيرات أخرى 0.80 وهي كما يلي: X1، X2، X5، X10، X13، X14، X18، X11.

بعد التأكد من الشروط الواجب توفرها التي تمكننا من استخدام التحليل التمييزي، تأتي الآن كخطوة ثانية تطبيق هذا الأسلوب على عينة الدراسة.

أ- اختيـــار المتغيرات المستقلة الأكثر تمييزا:

حتى تشمل المعادلة التمييزية على أفضل المتغيرات التي تتمتع بطابع تمييزي، يتم اختزال المتغيرات باستخدام إحصاءة لامدا ويلكس التي تساهم في إعطاء أحسن النتائج، و الجدول الموالي يوضح نتائج لامدا ويلكس في اختيار أفضل المتغيرات.

جدول رقم 05: إحصاءة خطوة بخطوة للمتغيرات المختارة

Pas	Introduite	Lambda de Wilks							
		Stat	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistique	ddl1	ddl2	Sig
1	4X	.582	1	1	58.000	44.225	1	58.000	.000
2	7X	.531	2	1	58.000	27.383	2	57.000	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

يوضح الجدول رقم 05 أن جميع المتغيرات غير معنوية عدا المتغيرين X_4 و X_7، حيث يعتبر هذان المتغيران المستقلان من أهم المتغيرات وأكثرها قدرة على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الناجحة و المتعثرة، ويمتلك هذان المتغيران أكبر قيمة لـــمعدل F و أقل قيمة لـــمعدل Wilk's Lambda. سيتم إذن استبعاد مختلف المتغيرات غير المعنوية مع الإبقاء على المعنوية منها.

أما فيما يخص قيمة الإحصاءة F exact فقد بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة المعنوية 0.005، هذا يعني أن النسبتان تمتلكان قدرة عالية على التنبؤ و هما مجتمعتان.

وبالتالي متغيرات الدراسة التي تدخل في بناء الدالة التمييزية هي: صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الموجودات و المبيعات / إجمالي الموجودات.

ب- اختبار الدلالة و قوة العلاقة:

يتم اختبار الدلالة و قوة العلاقة عن طريق حساب القيمة الذاتية واحصاءة ويلكس لامدا.

1- القيمة الذاتية:

تعرّف القيمة الذاتية على أنها: " النسبة بين مجموع المربعات لبين المجموعات إلى مجموع المربعات لداخل المجموعات لتحليل التباين الذي يكون المتغير التابع فيه هو دالة التمييز، والمجموعات كمستويات العامل".(15)

و الجدول الموالي يبين القيمة الذاتية المتوصل إليهـــا:

جدول رقم 06: القيمة الذاتية

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	[a]36.9	100.0	100.0	799.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

تبين لنا قيمة الارتباط القانوني (Corrélation canonique) العلاقة بين النقطة التمييزية و المجموعات حيث كلما كانت هذه القيمة قريبة من الواحد كلما كان النموذج أفضل. و من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا أن قيمة الارتباط

القانوني المتحصل عليها تقدر بـــ 0.997 وهذا يدل على قدرة التمييز الجيدة للنموذج.

أما بالنسبة للقيمة الذاتية، فكلما كانت كبيرة كلما كان التباين المشارك في التركيبة الخطية للمتغيرات كبيرا، و بالتالي الأداء الجيد للدالة التمييزية،

وقد بلغ مقدار القيمة الذاتية (la valeur propre) في دراستنا 0.936 وهو مقدار جيد يدل على قوة التنبؤ للدالة التمييزية.

2- إحصاءة ويلكس لامبدا:

يوضح الجدول الموالي أن قيمة إحصاءة لامدا ويلكس بلغت 0.542 وهذا يدل على أن المتغيرات التي جمعت في الدالة التمييزية تلعب دورا جيدا في التمييز، أما قيمة X^2 قد بلغت 38.236 والتي تختبر معنوية لامدا ويلكس، و بما أن قيمة الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.005 وهذا يبين أن الدالة التمييزية المتحصل عليها تمثّل مجموعة جيدة ومتناسقة من النسب المالية والتي تقوم بعملية التنبؤ بشكل دقيق.

جدول رقم 07: احصاءة لامدا ويلكس

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	42.5	36.238	2	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

جـــ- المعاملات التمييزية المعيارية:

انطلاقا من الجدول التالي يمكن كتابة الدالة التمييزية المعيارية.

جدول رقم 08: المعاملات التمييزية المعيارية

	Fonction
	1
X4	. 635
X7	.312

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

وبهذا تكون الدالة التمييزية المعيارية كما يلي:

$$Z=0.635\ X4+\ 0.312\ X7$$

تبين لنا الدالة التمييزية المعيارية مدى أهمية المتغيرات الداخلة في بناء النموذج التنبؤي، فكلما كانت قيمة معامل متغير معين مرتفعة كلما دل ذلك على أهمية هذا الأخير في الدالة التمييزية، و من خلال المعادلة التمييزية المعيارية الموضحة أعلاه يمكن ملاحظة مدى أهمية النسبة رقم 4 (الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الموجودات) ثم تليها النسبة الثانية في ترتيب الأهمية (المبيعات / إجمالي الموجودات).

د- المعاملات التمييزية غير المعيارية:

المعاملات التمييزية غير المعيارية هي عبارة عن تقدير للمعلمات b_1 و b_2 الموضحة في المعادلة التالية:

$$Z= b_0+b_1X_1+b_2X_2$$

واعتمـــادا على الجدول رقم 09 يمكننا تعويض معلمـــات الدالة التمييزية كمـــا يلـــي:

b_0= -0.319، b_1= 8.303، b_2= 0.427.

X_1= X_4= نسبة الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الموجودات.

X_2= X_7= المبيعات / إجمالي الموجودات.

جدول رقم 09: المعاملات التمييزية غير المعيارية

	Fonction
	1
X4	8.303
X7	.427
(Constante)	-.319-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

و بالتالي نحصل على الدالة التمييزية التالية:

Z= 8.303 X1 + 0.427 X2 -0.319

ه- تحديد النقطة الفاصلة:

بعد تعويض قيم المتغيرات المستقلة – و المتمثلة في النسب المالية الداخلة في بناء الدالة التمييزية- باستخدام البيانات المالية لمؤسسة معينة، تنتج لدينا درجة تمييزية خاصة بكل مؤسسة ويتم مقارنة هذه الدرجة بالنقطة الفاصلة من أجل معرفة المجموعة التي تنتمي إليها المؤسسة. ويتم حساب النقطة الفاصلة من خلال الجدول التالـــي:

جدول رقم 10: متوسط الدرجات التمييزية للمؤسسات السليمة و المتعثرة

Entreprises	Fonction
	1
Faillite	-895-.
Saine	895.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

يوضح الجدول المبين أعلاه أنه كلما كانت الدرجة التمييزية لمؤسسة معينة قريبة من قيمة متوسط الدرجة التمييزية للمؤسسات المتعثر 0.895- فإنها تصنّف ضمن المؤسسات المتعثرة، أما إذا كانت الدرجة التمييزية قريبة من قيمة متوسط الدرجة التمييزية للمؤسسات السليمة 0.895 فتصنّف المؤسسة مع المؤسسات السليمة.

كما يمكن ملاحظة أن المنطقة المحصورة بين متوسطي الدرجات التمييزية للمؤسسات السليمة و المتعثرة، أي بين 0.895- و 0.895 هي منطقة ذات مساحة صغيرة مما يدل على القدرة التمييزية الجيدة لدالة التنبؤ المقترحة.

و من أجل تسهيل عملية التصنيف فمن الأحسن بناء قاعدة لاتخاذ القرار، حيث يتم حساب النقطة الفاصلة اعتمادا على المعادلة التالية:

$$\frac{\text{متوسط الدرجة التمييزية للمؤسسات المتعثرة} + \text{متوسط الدرجة التمييزية للمؤسسات السليمة}}{2}$$

و إذا كانت عينات الدراسة ذات أبعاد متساوية أي عدد المفردات متساوي في كل المجموعات، فالنقطة الفاصلة تساوي متوسط متوسطات الدرجات التمييزية للمجموعات، و بما أننا نملك مجموعتين في هذه الدراسة ستكون النقطة الفاصلة كما يلـــي:

$$\frac{0.895-0.895}{2}=0$$

و بهذا تكون قاعدة اتخاذ القرار كما يلي:

إذا كانت قيمة $Z\geq 0$: المؤسسة سليمة وإذا كانت قيمة $Z<0$: المؤسسة متعثرة.

و- التصنيـــف:

يعتبر التصنيف احد طرق قياس القدرة التمييزية للنموذج المقترح. و يتم قياس نسبة التصنيف الجيد بقسمة مجموع المؤسسات المصنفة جيدا في المجموعتين على المجموع الكلي للمؤسسات. و الجدول الموالي يبين نتائج التصنيف:

جدول رقم 11: نتائج التصنيف

		Entreprise	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total
			Faillite	Saine	
Original	Effectif	Faillite	82	2	30
		Saine	5	52	30
	%	Faillite	3.39	6.6	100.0
		Saine	6.61	3.38	100.0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-20

من خلال الجدول الموضح في الأعلى يتبين لنا أن التصنيف الجيد للمؤسسات هو:عدد المؤسسات المتعثرة و التي صنفت متعثرة هو 28 أي

ما يقابل نسبة 93.3%، أما عدد المؤسسات السليمة التي صنّفت سليمة هو 25 و الذي يقابل نسبة 83.3%. و خطأ تصنيف المؤسسات هو: عدد المؤسسات المتعثرة التي صنفت سليمة هو 2 وتقابله نسبة 6.6%، أما عدد المؤسسات السليمة التي صنّفت متعثرة هو 5 و تقابله نسبة 16.6%.

و من خلال هذه النتائج يمكن حساب نسبة التصنيف الكلي الجيد للمؤسسات السليمة و المتعثرة بالمعادلة التالية:

نسبة التصنيف الجيد للمؤسسات + نسبة التصنيف الجيد للمؤسسات المتعثرة/ المجموع الكلي للتصنيفات

إذن التصنيف الكلي الجيد للمؤسسات السليمة و المتعثرة $= \frac{\%93.3+\%83.3}{\%200}$

.%88.3

الاستنتاجـــات:

1- من خلال نتائج الدراسة، نستطيع القول أننا نجحنا في بناء نموذج تمييزي يسمح بالكشف عن التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قبل حدوثه بسنة حيث بلغت دقة النموذج المقترح 88.3 % و هي نسبة جيدة.

2- الاعتماد على المؤشرات المالية من أجل التنبؤ بالتعثر المالي له دور كبير في عملية اتخاذ القرار المناسب وإنقاذ المؤسسة من خطر الإفلاس.

3- لقد أثبتت نتائج تمييز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن النسبتين: المبيعات / إجمالي الأصول و صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الأصول و القيمة التمييزية من أهم النسب المالية التي تساهم في التنبؤ بالتعثر المالي في البيئة الجزائرية.

4- يتم اختيار أفضل النسب المالية باستعمال أحد أدوات الفرز ألا و هو التحليل التمييزي خطوة بخطوة، حيث يعمل هذا الأسلوب على اختيار أفضل النسب وأكثرها قدرة على التمييز و ذلك باستعمال إحصائية ويلكس لامدا، حيث يتم اختيار وفقط النسب التي تمتلك أقل قيمة لهذه الإحصائية كون هذه الأخيرة تساوي قيمة المسافة داخل المجموعات على قيمة المسافة بين المجموعـــات.

التوصيـــات:

اعتمادا على ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التّوصيات التي توجّهها الباحثة إلى المطّلعين على هذا البحث و إلى أصحاب القرار.

1- إن حدوث تعثّرات خلال دورة حياة المؤسسة تؤكّد ضرورة القيام بإجراءات وقائية و إصلاحات ضرورية تمكّن من تجنب وقوع مخاطر التعثّر والخسائر الناجمة عنه.

2- إثراء موضوع التنبؤ بالتّعثر المالي من خلال القيام بالبحوث المتنوّعة والدّراسات الجدّية التي قد تساهم في اختيار أفضلها من أجل التعامل بها على أرض الواقع.

3- ضرورة تبني أسلوب جديد في تقييم المؤسسات والتّخلي تماما عن المناهج القديمة، التي لا يأتي من استخدامها إلا هدر الوقت والجهد والأموال، من خلال الاعتماد على نموذج تنبؤي بسيط و كفيل بإعطاء النتائج في لحظات.

4- وضع قوانين تخص نشر المعلومات المحاسبية، لإرغام جميع الهيئات والمؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة بنشر القوائم المالية وتوفير

معلومات دورية عن المؤسسة، هكذا ليتمكن جميع الباحثين والأطراف المهتمة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة الإطلاع عليها بسهولة.

5- سيكون من الأفضل بناء نموذج تمييزي تُدمج فيه جميع المتغيرات سواء كانت كمّية أو نوعية، إضافة إلى محاولة إدخال عنصر الخبرة في التّسيير باعتباره عنصرا مهما في وفعّالا في معرفة الأعراض الأوّلية للتّعثر المالي.

6- خلق الوعي لدى جميع القائمين على مصلحة المؤسسات من أجل الاعتماد على النماذج التمييزية التي تمكنهم من تدارك الوضع المالي للمؤسسة قبل فوات الأوان.

هوامش البحث:

(1) William H Beaver, Maria Correia and Maureen F.McNichols, Financial Statement Analysis and the Prediction of Financial Distress**, (USA: Now Publishers INC, 2011)**, p. 03**.**

(2) Edward I. Altman, "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy", **The Journal of Finance**, Vol 23, No 4. (The American finance association, Sep, 1968), p. 594.

(3) William H. Beaver, Maria Correia and Maureen F. McNichols, Op-cit, P.03.

(4) محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج**، ط1، (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع، 1996)، ص33.

(5) Carole Gresse, **les entreprises en difficulté**, (Paris: Economica, 1994), p.8.

(6)علي سليمان النعامي، "نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة"، **مجلة تنمية الرافدين**، مجلد 28، العدد 83، (جامعة الموصل، 2006)، ص. 39.

(8)وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 100، مجلد 32، (جامعة الموصل، 2010)، ص. ص 15-16.

(9) Younes Boujelbene et Sihem Khemakhem, "Prévision du risque de crédit : Une étude comparative entre l'analyse Discriminante et l'approche Neuronale", P.3.

[10]زينب حوري، "تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002"، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص. ص. 159-160.

[11] Dahmani Mohamed, "Prévision de la défaillance des entreprises par la méthode des scores", mémoire de fin d'études pour obtenir le diplôme supérieur des études Bancaires, 9eme promotion, Octobre 2007, pp 43-44.

[12]دوخي الحنيطي و آخرون، "تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد السابع، العدد الأول، (جامعة اليرموك، ديسمبر 2004)، ص. 9.

[13]دوخي الحنيطي و آخرون، نفس المرجع، ص.10.

[14]معروف كولالة دلشاد ، "استخدام التحليل التمييزي لبيان تأثير العلاقات الاجتماعية بين ساكني العمارات السكنية (الشقق) و الدور السكنية في مدينة السليمانية"، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 84، المجلد 28، (جامعة الموصل، 2006)، ص.206.

[15]محمود فوزي شعوبي، "السياحة و الفندقة في الجزائر – دراسة قياسية 2002/1974"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص. 120.

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)

د. نادية العقون
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر- باتنة

الملخَّـص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، وذلك من خلال تتبع حركة النّمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومقارنتها بتطور حجم الكتلة النّقدية (كمية النّقود بالمعنى الواسع). وقد تمّ التّوصل إلى أنّ التغيرات المسجلة في مستوى النّمو الاقتصادي لا تتناسب مع التغيّر في حجم العرض النقدي خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، وأنّ معدلات النّمو المحقّقة كانت مرتبطة أساسا بأداء قطاع المحروقات وبحركة أسعار النّفط العالمية. وهو ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية المعتمدة في دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

الكلمـــات المفتاحيـــة: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2011) et ce, à travers le suivi de la cadence de la croissance économique représentée par le Produit Interne Brut Réel et la comparer avec l'évolution de la masse monétaire (la quantité de monnaie au sens large). Il a été conclu que les changements enregistrés au niveau de la croissance économique, au cours de la période concernée par cette étude, ne sont pas en rapport avec le changement de la masse monétaire, ainsi que les taux de croissance obtenus ont été principalement associée à la performance du secteur des hydrocarbures et de l'évolution des prix mondiaux du pétrole, ce qui signifie l'inefficacité de la politique monétaire adoptée dans l'accélération du rythme de la croissance économique.

Mots-clés: politique monétaire, la croissance économique, la masse monétaire, Le produit intérieur brut réel.

مقدمـــة

تعد السياسة النقدية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وعنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها أغلب البلدان في إطار توجّهها نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة لكونها اقتصاديات نقدية بالدرجة الأولى. نظرا للدور البارز الذي يؤديه النّقد في النشاط الاقتصادي، ومن ثم لابد لفهم سير عمل هذه الاقتصاديات من فهم معمق للظواهر النقدية فيها. فعندما أورد جاك ريف في أحد بحوثه "أن قدر الإنسان يحكمه النقد"، كان يهدف إلى إبراز أهمية المكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا. واليوم كما بالأمس مازالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية،[1] حيث تعتمد مختلف الدول على السياسة النقدية في رسم سياستها الاقتصادية وتحقيق أهدافها، من خلال مختلف الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها في إدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي، والتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، ومنه الوصول إلى تسجيل مستوى عال ومستدام من النمو الاقتصادي.

وعليه، فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي يعد من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الحقيقي محور اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين على المستويين النظري والتطبيقي. كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليل

هذه العلاقة بإخلاف وجهات نظرها حول دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها، ولا يزال هذا الاختلاف محور جدل إلى يومنا هذا.

وفي الجزائر فإنّ الأزمات والاختلالات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا نحو تبني نظام اقتصاد السوق، وهو ما حتّم على السلطات إعادة النظر في سياساتها المتبعة، وذلك بالاعتماد على العديد من الإجراءات النقدية والمالية، بهدف ضمان الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة.

مشكلة الدراسة: طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الجزائري كان لزاما أن تتعامل معها السياسة النقدية بما يتوافق مع أهدافها. والسؤال المطروح هنا هو: **ما أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)؟**

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة العلاقة بين كمية النقود بالمعنى الواسع والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي. مع تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد متخذي القرارات على المستويين الكلي والجزئي لتوفير الظروف الملائمة للسياسة النقدية لتتدخل بأدواتها لضبط العرض النقدي وجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

أهميـــة الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه السياسة النقدية في اقتصاديات الدول، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل

المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من النمو. كما أن دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، والبحث عن استراتيجية نقدية تسمح بتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية وتفادي الارتفاع الكبير في الأسعار، شكلت محور اهتمام العديد من الباحثين.

فرضيـــات الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدة فرضيات، استمدت من وحي المشكلة على النحو التالي:

- هناك علاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2011)؛
- لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية في الجزائر.
- عجز الجهاز المصرفي وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري عرقل انعكاس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
- تعتبر إيرادات قطاع المحروقات المحرك الأساسي لحركة النمو الاقتصادي في الجزائر.

وجدير بالذكر أن اختيار فترة الدراسة (1990-2011) يُعزى إلى ما ميّز هذه الفترة من إصلاحات وإجراءات في سعي الجزائر إلى التحول من اقتصاد موجه نحو نظام يستند إلى آليات اقتصاد السّوق، وهو ما يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، باعتبارها من أهم محاور الاصلاحات الاقتصادية وإحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومن بينها حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولا شك في أن تقييم فعالية استخدام السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي لابد أن يتناول بعض النقاط الأخرى ذات الأهمية في هذا الشأن. ومن ثم تمّ تناول موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

أولا، الإطار النظري لمفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.

ثانيا، علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

ثالثا، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي.

أولا، الإطار النظري لمفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطوّر مفهومها وأهدافها من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية.

1. مفهوم السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وتطور في القرن العشرين، وبرز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية. وقد تتعدّد وجهات النظر حول مفهومها، والسبب ربما راجع إلى اختلاف التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد.

فيقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات".[2]

كما تعرف على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية، وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية".

وبتعبير آخر، فإن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي.[3]

وعليه، فإن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وضبط العرض النقدي بما يتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي.

2. أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي:[4]

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.
- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

وأهداف السياسة النقدية قد تكون أهدافا نهائية، أو أهدافا ثانوية أو وسيطة وهي ليست مستهدفة في حد ذاتها، ولكن يؤدي تحقيقها إلى بلوغ هدف نهائي. فمثلا رفع سقف التمويل المتاح للقطاع الزراعي أو الصناعي ليس هو

الهدف المراد تحقيقه، وإنما تحقيق ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي؛ وبالتالي زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم كهدف نهائي.[5] ويقصد بالنمو كهدف نهائي من أهداف السياسة النقدية نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي للبلد. ودور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره من أهم محدداته، حيث إن التغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها على عرض النقد سوف ينعكس على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في حجم الاستثمار، وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها وعند مستويات منخفضة من سعر الفائدة فإن ذلك يشجع على زيادة حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومستوى التوظيف ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.[6] وقد يحدث أحيانا تناقض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية مثل هدف تحقيق استقرار الأسعار وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

وتتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أية دولة، وتبنى وتتحدّد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية.

3. أدوات السياسة النقدية:

لتحقيق أهداف السياسة النقدية تستعمل السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وإدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة. وذلك تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات

المختلفة والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلـــي: [7]

3-1 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

يتضمن هذا التقسيم كل الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، وهي:

أ. سياسة معدل إعادة الخصم:

معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل.[8] وتقوم سياسة معدل إعادة الخصم على إمكانية البنك المركزي في ضبط أسعار الفائدة والتحكم فيها بالزيادة والنقصان تبعا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الإمكانية توفر له سبل التأثير في حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك لمركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان. أما إذا كان هناك انكماش، فإن البنك المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد. [9]

ب. **نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني):**

وهي النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي، ومن أهم وسائل التأثير على قدرة البنوك

التجارية في خلق الائتمان.[10] وتتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل، ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية كنسبة معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنوك التجارية، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك. وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

ج. عمليات السوق المفتوحة:

وتعني قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة، مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، بهدف التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة. والعمل على إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، للتأثير على تكلفة منح الائتمان ومن ثم على حجم الاستثمار، إضافة إلى محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والناتجة عن قوى السوق.

لقد اعتبر "فريدمان" سياسة السوق المفتوحة من أكثر الأدوات فعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما اعتبرها "كينز" الأداة الأكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر مباشرة على المعروض النقدي، وهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.[11]

2-3 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية وتأخذ صفة التدخل المباشر، كإلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية. كما قد تلجأ هذه السلطات إلى فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها. كما يستخدم البنك المركزي في حالة عدم تحقيقه للأهداف المنشودة أسلوب الإقناع الأدبي، حيث يقوم بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو تخفيض حجم الائتمان بعدة وسائل منها الاقتراحات، التحذيرات الشفهية أو الكتابية، وذلك وفقا لما تقتضيه الظروف التي يمر بها اقتصاد ذلك البلد.[12] وتتحدّد الأهداف الأساسية من استخدام هذه الأدوات في: [13]

أ. التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك بما يسمح بالتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه وإما للتوسع فيه.

ب. إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.

ت. توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في أوقات الأزمات النقدية.

إن استخدام الأدوات النقدية في إدارة السياسة النقدية يرجع إلى بعض الحقائق الأساسية وهي كونها تعمل كلها كمجموعة متضافرة للتأثير على سوق واحد هو سوق الإقراض النقدي. كما أن عمليات الضخ والامتصاص للتدفقات النقدية من وإلى القطاع المصرفي تتم كلها في إطار سلسلة واحدة تتكون من ثلاث حلقات محكمة الاتصال، يقف عند أحد طرفيها البنك المركزي، وفي منتصفها البنوك التجارية كوسطاء ماليين، بينما يقف عند الطرف الآخر العملاء المستثمرون والمستهلكون الطالبون للقروض. ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية تسعى دائما إلى معرفة الكيفية التي يعمل بها النشاط الاقتصادي في الدولة، ثم إيجاد الأدوات والوسائل المثلى للتأثير عل قرارات الإنتاج، الادخار، الاستثمار وتوزيع الموارد المتاحة بين الوحدات الاقتصادية، وذلك بغرض تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع.[14] فدرجة التباين بين أهداف وتطلعات المجتمع من ناحية، والأداء الفعلي للنشاط الاقتصادي من الناحية الأخرى، هي التي تحدد مدى الحاجة إلى السياسة النقدية وأهميتها وأي أنواعها ينبغي على صانعي السياسة الاقتصادية تصميمها وتنفيذها.

ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية في إدارة وتوجيه حركة أداء النشاط الاقتصادي، وهذه الأهمية التي اكتسبتها قد تطورت تبعا لتطور الفكر الاقتصادي، وتباين النظريات الاقتصادية حول أهمية النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي. فبدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم الكنزية مرورا بالنظرية النقدية المعاصرة، نجد أنّ كل هذه النظريات تركزت أهمّ أفكارها حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الاقتصادي أم لا، وعن طبيعة هذا التأثير إن وجد، وكيفية معالجة المشاكل التي تنجم عن سوء تطبيق السياسات النقدية من تضخم وكساد وغيرها، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929.

1- العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في إطار الفكر الكلاسيكي:

تشير نظرية كمية النقود إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار دون أي تأثير على النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف "بحيادية النقود"، بمعنى أن النقود تؤثر فقط على القيم الاسمية (مستوى الأسعار) دون أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية (الاستثمار، الإنتاج).[15] وقد حصرت المدرسة التقليدية أهمية النقود ووظيفتها في تسهيل شراء وتبادل السلع والخدمات إضافة إلى استخدامها في تسوية الديون، كما افترض أنصار هذه المدرسة أن الاستخدام الأمثل للموارد وثبات مستوى الإنتاج هو الوضع الطبيعي للاقتصاد. وعليه، فإن أهمية السياسة النقدية عند المدرسة التقليدية تنبع من فعاليتها في السيطرة على تقلبات المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطات النقدية في معدل نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد.[16]

وتتم دراسة حيادية النقود من خلال دراسة التوازن النقدي وأثره على التوازن الحقيقي ويتطلب ذلك تحليل العلاقة السببية بين النقود والنشاط

الاقتصادي من خلال قياس تأثير التغيرات الحاصلة في كمية النقود المصدرة على النشاط الاقتصادي، حيث يرى أنصار النقود المحايدة أن التغيرات في كمية النقود هي السبب الرئيس في الاضطرابات الاقتصادية، وعليه فإن أمكن إبقاء النقود حيادية أو سلبية، عندها تكون التقلبات في مستوى الأسعار وحجم النشاط الاقتصادي قليلة أو تزول بدرجة كبيرة. ولكن حتى في مثل هذه الحالة فإن معظم الاقتصاديين يسلمون بأن التغير في كمية النقود قد يكون له بعض التأثيرات قصيرة الأجل على الإنتاج، وتكون هذه الحالة صحيحة ومسلما بها ما لم تكن قد حدثت زيادة متناسبة متزامنة نوعا ما في كل الأسعار مع التغيرات في كمية النقود.

ولجعل دور النقود حياديا في النظام الاقتصادي، ينبغي أن تمارس السلطات النقدية سياسة مرنة اتجاه عرض النقود لأجل مواجهة التقلبات التي تطرأ على تدفق الدخل النقدي وأن تكون للبنك المركزي سيطرة تامة على كمية النقود (الإصدار النقدي) وتجريد البنوك التجارية من قدرتها على خلق النقود بواسطة الطلب على الودائع النقدية، وأن لا يسمح لها بالإقراض إلا من خلال مدخرات المودعين.[17]

وعموما، يظهر من خلال التحليل الكلاسيكي استقلال الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي، أي أنه لا توجد قنوات تأثير بين الجانبين النقدي والحقيقي للنشاط الاقتصادي، ويكون هدف السياسة النقدية هنا هو تحقيق الاستقرار النقدي.

2- العلاقة بين كمية النقود والنمو الاقتصادي في المنظور الكينزي:

بقي التحليل التقليدي عاجزا عن تفسير وعلاج أزمة الكساد التي حلت بالنظام الرأسمالي، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي اقترحت حلولا

لمعالجة الأزمة، وهي أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.[18] وبذلك تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود، إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية.

لقد ركز كينز اهتمامه لدراسة الطلب على النقود وعلاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الأزمة عن طريق إنعاش الطلب الكلي، حيث ربط بين الدخل والإنفاق، بالإضافة إلى التوازن بين الادخار والاستثمار مع التوازن في السوق النقدي وهو ما يحقق التوازن الاقتصادي العام، وهنا اقترح كينز سياسات منها ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب الذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار.[19] وطبقا لهذه المدرسة، إذا ما تمكن صانعوا السياسة الاقتصادية من إدارة الطلب الكلي والمحافظة على استقراره على نحو ينسجم مع مقدرات الاقتصاد الإنتاجية، فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل للعمالة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بما يضمن تحقيق معدلات عالية ومستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا الأساس، فإن أهمية السياسة النقدية، وفقا لأفكار المدرسة الكينزية، تكمن في العلاقة غير المباشرة بين مقدار النقود المتداولة وحجم الاستثمار والاستهلاك، كمكونات أساسية للطلب الكلي في الاقتصاد. فوفقا للتفاعل الذي يحدث بين حجم الأرصدة النقدية المتداولة والطلب عليها يتحدد معدل العائد على رأس المال في الاقتصاد، والذي يحدد بدوره حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الاستخدام والتوظيف وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي.[20]

لقد استطاع كينز إضفاء مساهمة جديدة ومختلفة في تحليله لدور النقود، إذ أكد على أن لا حيادية النقود تكون من خلال تأثير التغيرات في كمية النقود على معدل الفائدة، ومن ثم ينعكس أثره على أسعار كل الموجودات بالنسبة إلى تكاليف إنتاجها وهو ما يؤثر على معدل الاستثمار ومستوى الإنتاج، فالارتفاع في كمية النقود من شأنه أن يخفض معدل الفائدة ويرفع سعر موجودات رأس المال، الأمر الذي يحفز زيادة إنتاج موجودات رأس المال وبالتالي يزيد كلا من الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد.[21]

وعليه، فإن السياسة النقدية وفق التحليل الكنزي ليست محايدة، وأن تأثير النقود لن يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط بل سيمتد إلى مستويات أخرى من النشاط الاقتصادي كالاستثمار والدخل والتوظيف.

3. التحليل المعاصر لدور النقود في الاقتصاد:

نتيجة لفشل المدرسة الكينزية في تفسير وحل ظاهرة التضخم الركودي الذي ضرب معظم اقتصاديات العالم في عقد السبعينيات من القرن العشرين، جاءت المدرسة النقدية لإحياء معادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، وإعطائها النقود أهمية ارتكازية، نظرا للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف، صعودا أو هبوطا، من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات.[22]

وتأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج، ومستوى أسعار السلع والخدمات. فانخفاض الأرصدة النقدية في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي

خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج في الاقتصاد. أما الزيادة في الأرصدة النقدية ستؤدي إلى فائض في عرض النقود وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج. أما في الأجل الطويل، فيرى أنصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية سيؤثر فقط على مستوى أسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج، بمعنى أن مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج، الاستثمار، الادخار، التصدير والاستيراد وهيكل الصناعة. وأن الزيادة السريعة في حجم الأرصدة النقدية ستؤدي فقط إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج في الاقتصاد، وبالتالي يصبح التضخم وفقا لهذه المدرسة ظاهرة نقدية بحتة.

وإجمالا، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي في رأي المدرسة النقدية يعزى في الغالب إلى التقلبات التي تحدث في حجم الأرصدة النقدية. وإذا ما تمكنت السلطات النقدية من زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، فإن ذلك يضمن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وبالتالي تلافي التقلبات الاقتصادية.[23]

لقد قدم فريدمان وشوارتز (Friedman & Schwartz, 1963)، دليلا هاما يدعم وجهة النظر القائلة بأن التغير في عرض النقود له تأثير هام على الاقتصاد، ويستند الدليل على دراسة تطور السجل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال النماذج القياسية الوحيدة المعادلة، إذ افترض فريدمان

بأن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه. ويعتقد فريدمان وشوارتز وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، حيث يلاحظ أن عرض النقود يتزايد خلال فترات الرواج الاقتصادي، وينخفض أثناء دورات الانكماش الاقتصادي، وفي ظروف انكماشية أخرى لاحظ فريدمان بأن هناك زيادة في عرض النقود، وبذلك فإن الذروة في معدل نمو عرض النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبأن أدنى نقطة في معدل نمو عرض النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية؛ واستنتج فريدمان وشوارتز أنه بالرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة، وقد ينتج عدم الكمال من خلال عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، وقد سلما أيضا بأن النقص في العلاقة قد يعزى فقط إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية، توصل فريدمان وشوارتز إلى أن العلاقة السببية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي، وأن التغير الجوهري في معدل نمو عرض النقود يسبب تغيرا جوهريا في معدل نمو الدخل النقدي، ويؤكدان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار، وعلى العكس فإن معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يتأثر بمعدلات كل من الأسعار والناتج.

كما أشار كل من أندرسون وجوردان (Anderson & Jordan, 1968) في دراستهما وبالاستناد إلى النماذج القياسية، إلى وجود علاقة قوية بين العرض

الاسمي للنقود أو القاعدة النقدية أو كلاهما والناتج القومي الإجمالي النقدي، وأعاد عدد من الباحثين فيما بعد نفس النموذج باستخدام فروض بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية، وبذلك فإن الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة تدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة النقدية (عرض النقود) لها تأثير هام على الاقتصاد.

وبذلك أصبح واضحا أن النقود ليست حيادية كما كان معتقدا. وإنما لها تأثير في المتغيرات الاقتصادية من خلال وظائفها كمخزن للقيمة ووسيلة دفع في المستقبل، أي أنها ذات آثار بعيدة في الاقتصاد من حيث الاستخدام والإنتاج، فضلا عن تأثيرها في مستوى الأسعار؛ فالاقتصاد يكون معرضا بفعل عوامل نقدية وغير نقدية تتفاعل فيما بينها لتولد آثارا هامة على العلاقات الاقتصادية.[24]

وعموما، فإن التطورات الحديثة في النظرية النقدية أثبتت دور النقود في الاقتصاد، كما أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي بينت أن للسياسة النقدية دور في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي والمحافظة عليه، شريطة توفر جملة من العوامل الأخرى غير النقدية، كتطور القطاع المالي، توفر الموارد الطبيعية، اليد العاملة الكفؤة، البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي، سياسة مالية ملائمة وغير مناقضة لأهداف السياسة النقدية، مدى تنوع قنوات انتقال وانتشار تأثيرات السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة توفر ظروف سياسية واجتماعية ملائمة.

ثالثا: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي

إن تقييم دور وفعالية السياسة النقدية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي يعني البحث عن العلاقة الموجودة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد، وذلك من خلال إبراز مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للتغير الحاصل في كمية النقود المتداولة، وهو ما يتطلب معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة، لكون هذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف. وفي إطار هذه القاعدة العامة، نجد أن السياسة النقدية في الجزائر ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدة مراحل استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية، حيث سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية وفعاليتها وأدواتها.

1-توجهات السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النموالاقتصادي قبل عام 1990.

تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر(1962-1966) بعدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وهي فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي. وقد تلت هذه الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري كان فيها الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي. ولأن الجزائر تعتمد على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية

فإن انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى حدوث أكبر انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وإلى تحقيق معدلات نمو سلبية. (25)

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الإسراع في الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن القطاعات التي مسّها الإصلاح قطاع المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تم إصدار قانون القرض والبنك سنة 1986، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية، مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.(26)

لقد كانت خطى الإصلاحات بطيئة في البداية واستمرت الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي 13.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988، ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم. (27)

جدول رقم01: تطور نمو الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام (1964-1986)

الفترة	متوسط نمو الكتلة النقدية (%)	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)
1960 -1971	17	8,5
1971 -1978	25,4	22,5
1979 -1986	19,1	16

المصدر: بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004)، ص.201.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجم الكتلة النقدية في كل مرحلة كان دوما أعلى من نسبة الزيادة المتوسطة في الناتج المحلي الخام. وهذا الفارق يؤكد أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات، وأن نمو الكتلة النقدية شكل سببا مباشرا في ظهور الضغوطات التضخمية.

وعموما، فإن السياسة النقدية في الجزار خلال الفترة (1962-1990) كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني. وقد دفعت الصعوبات المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، إلى الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.

2- معالم السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.

كان لانتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وخاصة مع إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية، وشكل علامة واضحة في مجال إصلاح وتحرير القطاع المصرفي باعتباره موجها للسياسة النقدية وأداة التنفيذ الفعلي لها، وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية منذ سنة 1990.

2-1 طبيعة السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1993).

حددت المادة رقم (55) من القانون رقم (90 -10) المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب

المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعلا في المقام الثاني، كما أن الأمر الرئاسي رقم (3 -11) المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون (90 -10) أكد أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.[28]

لقد وضع القانون المتعلق بالنقد والقرض المنظومة المصرفية والنظام النقدي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وكذا الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.[29] ومن أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة البنوك العامة المتعثرة من خلال إعادة رسملتها، وتقليص ملكية الحكومة فيها، والسماح بإنشاء بنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية.[30]

إن ما ميّز الفترة (1990-1993) هو توجه السياسة النقدية نحو التوسع، بهدف تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[31]

جدول رقم 02: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990-1993)

	1990	1991	1992	1993
معدل نمو PIB	0.79	1.19 -	1.80	- 2.10
معدل نمو M2	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل السيولة M2/PIB	1.60	1.96	2.40	2.98
سرعة دوران النقودPIB/M2	0.62	0.50	0.41	2.98

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012. http://www.bank-of-algeria.dz/
http://www.banquemondiale.org/

لقد عرفت الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة (1990-1993) نموا مطردا، حيث ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 إلى 627,4 مليار دج سنة 1993، مسجلة بذلك معدل نمو على نحو 21,6%. وفي المقابل تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب قدر بـــ - 2,1% في نهاية سنة 1993. فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 أثرت على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-1994) 0.5%،[32] وهو ما يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم تسمح بنقل أثر السياسة النقدية من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-2 توجهات السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994 – 2000).

تبنت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى

21 ماي 1995، ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن. وقد تم تغيير توجه السياسة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 لتخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط. [33]

لقد كان من أبرز أهداف برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، مع تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام، وإحداث مناصب شغل جديدة. في حين هدف برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998)، إلى إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.[34] وقد سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق بتحقيق الاتفاق، حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (1994-1998) 15,5%، لتنخفض هذه النسبة إلى 13,03% سنة 2000. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

إن تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، كما أنه إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، إذ أن حجم

القروض المقدمة إلى الاقتصاد قد زاد بنسبة 38,8% سنة 1994، إلا أنه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته.[35]

جدول رقم 03: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1994-2000).

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو PIB	-0.89	3.79	4.10	1.10	5.09	3.20	2.19
معدل نمو M2	15.31	10.51	14.44	18.19	19.5	12.36	13.03
معدل السيولة M2/PIB	3.47	3.69	4.06	4.75	6.65	7.24	8.01
سرعة دوران النقودPIB/M2	0.28	0.27	0.24	0.21	0.15	0.13	0.12

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.
http://www.bank-of-algeria.dz/
http://www.banquemondiale.org/

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف تطورا كبيرا بشكل تعدى فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدلات السيولة التي تميزت بالارتفاع في معظم سنوات التسعينات، حيث عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، وهو ما أفرز وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن سرعة دوران النقود ضعيفة طوال فترة الدراسة مما يوحي بوجود ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد .

كما يظهر أيضا أن الفترة (1995-1998) التي تم خلالها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، تم تسجيل معدلات نمو إيجابية بلغ متوسطها 3.5%، وتعد سنة 1997 السنة التي تحقق فيها أدنى معدل نمو بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـــ 24%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، في حين عرفت سنة 1998 أعلى معدل نمو قدر بـــ 5.09%.[36] لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية (1999-2000) رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

عموما، ورغم بعض النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة (1994-2000) في المجال النقدي والمالي، إلا أن انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ترتب عنه أوضاع اجتماعية متدهورة ميزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال مع انتشار ظاهرة الفقر.

2-3 خصائص السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2011).

عرفت الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وهي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الخماسي

(2010-2014) الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار. [37]

إن ما ميز بداية الفترة (2001-2011) هو الانتعاش في ميزان المدفوعات، تخفيف عبء المديونية، تعزيز الوضعية المالية العمومية والتحسن في سيولة البنوك وفي شروط تمويل الاقتصاد، وقد عرفت معدلات النمو ارتفاعا بمستويات بسيطة نسبيا، وهي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد سياسة نقدية توسعية. وقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول. [38]

لقد عرفت الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2011) ارتفاعا متزايدا، فبعد التوسع النقدي المنخفض الذي تم تسجيله سنة 2009 (3,1%)، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي، لكن بمعدل أقل من الوتيرة العالية التي ميزت الفترة (2006 – 2008)، واستمرت في الارتفاع سنة 2011 بمعدل 19,9%، نتيجة لارتفاع حجم المعروض النقدي M1(المتاحات النقدية) التي بلغت 7141 مليار دينار، والارتفاع المحسوس لأشباه النقود منذ سنة 2000 حيث بلغت نسبتها (28.07%) من حجم الكتلة النقدية سنة 2011. ويرجع ذلك إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي. [39]

جدول رقم 04: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2001 -2011).

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو PIB	2.60	4.69	6.90	5.20	5.09	2.00	3.00	2.4	2.4	3.3	2.5
معدل نمو M2	22.29	17.30	15.60	11.43	11.22	18.66	21.50	16.03	3.12	15.44	19.90
معدل السيولة M2/PIB	9.55	10.70	11.57	12.26	12.97	15.10	17.81	20.18	20.32	22.71	26.57
سرعة دوران النقودPIB/M2	0.10	0.093	0.086	0.081	0.077	0.066	0.056	0.049	0.05	0.044	0.037

Source :Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012.
http://www.bank-of-algeria.dz/

http://www.banquemondiale.org/

وعلى صعيد النمو الاقتصادي فقد سجلت الفترة (2001-2003) نموا منتظما للاقتصاد، وتعتبر النسبة 6,9% المسجلة سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة، إلا أن هذه النتائج لا تبرر أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، حيث يعود مصدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8,8% سنة 2003 مقابل 3,7% سنة 2002. [40] في حين سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما بـــ 6,2% في المتوسط لنفس الفترة، وقد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. [41]

وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5,09% سنة 2005، واستمر في التراجع ليصل إلى 2,0% سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـــ 60,78% نظرا لتراجع معدل نمو قطاع المحروقات. فقد أدى

انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات خلال سنوات 2006، 2008، 2010، التي قدرت بـــ -2,5%، -2,3%، -2,6% على الترتيب، إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2000-2003) التي سجلت معدلات نمو متزايدة، مما يؤكد أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة معدل نمو قطاع المحروقات والارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.[42]

لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2008 نسبة 2,4%، واستقرت وتيرة النمو عند هذه النسبة سنة 2009 بفضل النتائج الإيجابية المحققة في قطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، ليتحسن نوعا ما معدل النمو سنة 2010 (3,3%)، في الوقت الذي سجل فيه قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ 2006. ويرجع النمو المعتبر خارج المحروقات، والموزع بصفة مختلفة بين القطاعات إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة والنقل والبناء والأشغال العمومية. ليعاود معدل النمو الانخفاض سنة 2011 بسبب تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، وهو ما أدى إلى تراجع النمو خارج المحروقات إلى5,2% سنة 2011 مقابل 6% سنة 2010.[43]

إن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، وعليه، فإن الركود في قطاع المحروقات يرمي بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات. إذ أن

الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تراجع النمو النقدي، مع ازدياد التشدد في أسواق الإقراض. وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام، لا سيما النفقات الإنتاجية، كما تؤجل أو تقلص المشاريع الاستثمارية. وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة. أما في حال ارتفاع أسعار النفط فالتكييف يتم في اتجاه معاكس. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش. كما أن عدم تطور القطاع المصرفي الجزائري قد عرض الاقتصاد إلى المزيد من المخاطر الاقتصادية والمالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية.(44)

وتبرز أهمية وخطورة تراجع سعر البرميل من النفط، كون النفط وحده يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة، و35% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 97% من إجمالي الصادرات، وقد فشلت محاولات عدة لإحداث تنويع اقتصادي لصالح التقليل من الاعتماد على عائدات النفط، والتركيز على الإنتاج الزراعي والصناعي.(45)

شكل رقم01: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2011-1990)

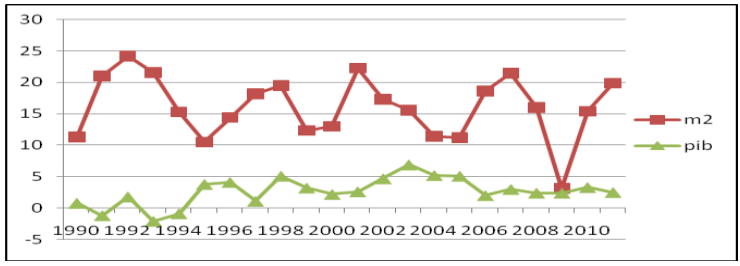

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (2)، (3)، (4).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) وجود فجوة وفارق كبير بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي طوال فترة الدراسة. كما نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم يقابله في الكثير من الأحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وفي المقابل نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية انكماشية رافقه في بعض الأحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

ولتأكيد كل ما تم الإشارة إليه وجب علينا دراسة طبيعة العلاقة بين التغير في كمية النقود ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2011) وذلك بحساب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين، بمساعدة البرنامج الإحصائي " SPSS Version 17". وذلك بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (2)، (3) و (4).

حيث: pib: معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

m2: معدل نمو الكتلة النقدية.

αi : معلمات المعادلة.

$$Pib=\alpha_0+ \alpha_1 m2$$

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,286[a]	,082	,036	2,16478	1,175

a. Valeurs prédites : (constantes), m2

b. Variable dépendante : pib

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,670	1,592		2,933	,008
	m2	-,126	,095	-,286	-1,336	,197

a. Variable dépendante : pib

يظهر من خلال نتائج التقدير أن قيمة معامل الارتباط ضعيفة = (R 0,286) وهو ما يعني أن العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2011) تكاد تنعدم، أي أن التغيرات في معدل نمو الكتلة النقدية لا يمكنها تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

وعليه، يمكن القول أن التغيرات التي سجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة لا تتوافق مع معدل نمو الكتلة النقدية، وبالتالي لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية لعدم قدرتها على دعم هذا المسار. ويبقى قطاع النفط المصدر الأساسي للدخل القومي والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، من خلال التوسع في حجم الإنفاق العام وزيادة الاستثمار الحكومي. وهو ما يتطلب العمل على تعزيز ودعم فرص النمو المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتوفير مصادر بديلة للدخل الوطني، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، من خلال تتبع مسار السياسة النقدية

وبالتحديد تطورت كمية النقود بالمعنى الواسع (M2) وعلاقتها بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وقد تمت الإجابة على فرضيات الدراسة كما تم التوصل إلى جملة من النتائج كما يلي:

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني فشل السياسة النقدية في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
- إن عدم فعالية السياسة النقدية راجع إلى ضعف النظام المصرفي والمالي الجزائري، وعجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته. إلى جانب طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل القومي، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني.
- لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، التي أصبحت تعتبر أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية.
- إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الدولة وإلى زيادة الاستثمار الحكومي وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وليس إلى الإصلاحات التي تم إحداثها على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية.

وعليه، ولتفعيل دور السياسة النقدية في مجال دعم وتمويل النمو الاقتصادي نقترح ما يلي:

- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة لتمويل الاستثمار المنتج.

- محاربة الاكتناز وتطوير عمل أسواق المال.
- عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي.
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وإعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في حجم العرض النقدي.
- العمل على تفعيل وتنويع أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في ظل التقلبات الكبيرة في السعر العالمي للبترول.

الهوامش والمراجع.

[1]. موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص. 7.

[2]. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (قسنطينة: دار بهاء للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 114.

[3]. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص ص. 98.

[4]. المرجع نفسه، ص. 99.

[5]. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية –مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2006)، ص. 20.

[6]. عمر محمود العبيدي، "النقود والبنوك"، ص ص. 68-69. تم التحميل من الموقع www.ecomang.uodiyala.edu.i تاريخ التحميل: 16-10-2014

[7]. حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006)، ص ص. 14-18.

[8]. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 122.

[9]. محمود سحنون، مرجع سابق، ص.118.

[10]. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص. 276.

[11]. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 125.

[12] . عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية**،الطبعة الثانية،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 80.

[13]. حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص ص. 18-19.

[14]. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 18.

[15]. أحمد حسسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب،"دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"،**مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**،المجلد 4، العدد 8، 2012، ص. 20.

[16]. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 13,

[17] أحمد حسسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص. 18.

[18]. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، (عمان: دار الحامد للنشر،2004)، ص. 284.

[19] . جميل الزيدانين، **أسياسات في الجهاز المالي**، (عمان: دار وائل للنشر،1999)، ص ص. 88-89.

[20]. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص ص. 14-15.

[21]. أحمد حسسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص. 19.

[22]. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة،تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)،ص ص. 343-344.

[23]. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، مرجع سابق، ص. 16.

[24]. أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، مرجع سابق، ص ص. 20-25.

[25]. حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها عل النمو الاقتصادي". على الموقع الالكتروني .http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703

[26]. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 166.

[27]. كريم النشاشبي وآخرون، "الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998)، ص.8.

[28]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز،"السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد41 شتاء 2008، ص ص. 33-34.

[29]. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 186-187.

[30]. الشريف بقة، محمد بوهزة، "بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: "العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 13-14 ماي2001، ص.347.

[31]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 30.

[32]. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، ديسمبر 2012، ص. 245.

[33]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34.

[34]. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 195.

[35]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34-35.

[36]. حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

[37]. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص. 244-247.

[38]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 32.

[39]. البنك المركزي الجزائري : http://www.bank-of-algeria.dz/

[40]. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 26.

[41]. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005 ، ص. 45 .

[42]. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص. 258.

[43]. يومية الموعد اليومي، الاثنين 29-10-2012، http://www.elmaouid.com/

[44]. عمر عزاوي، بوزيد سايح، " إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص.07.

[45]. على الموقع الالكتروني http://www.eremnews.com

قياس أثر المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990 - 2013)

د. بوالكور نورالدين
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الملخَّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي، يتمثل في أن التغيرات في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، تعود لتغيرات المستوى العام للأسعار و لحجم الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة. و لهذا الغرض قمنا باستخدام نموذج التعديل الجزئي الذي يتضمن أربع متغيرات، الرقم القياسي لأسعار المستهلك CP_t، الأرصدة النقدية الحقيقة RM_t، سعر الصرف الاسمي للفترة (t) ER_t، سعر الصرف الاسمي للفترة (t−1) ER_{t-1}.

و قد توصلت الدراسة إلى أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% يؤدي إلى تغير في سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 31.07 %، مما يبين أن سعر الصرف الدينار الجزائري مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير، أما بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية فإن تاثيرها على سعر الصرف الدينار الجزائري في الأجل القصير ضعيف جدا.

عند تقدير المرونات طويلة الأجل، بقي سعر صرف الدينار الجزائري مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار، و عديم المرونة بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية. إذ أن تغير المستوى العام للأسعار بنسبة 1% يؤدي إلى تغير سعر الصرف الدينار الجزائر بنسبة 68.9 % و في نفس الاتجاه.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، العرض النقدي، المستوى العام للأسعار، نموذج التعديل الجزئي.

Abstract:

This study aims to test basic impose, is that changes in the nominal exchange rate of the dinar against the US dollar circulation. And for this purpose we used the partial amendment, which includes four variables: the index of consumer prices model CPI_t, cash balances fact

RM_t, the nominal exchange rate for the period (t) ER_t, the nominal exchange rate for the period (t-1) ER_{t-1}.

The study found that every change in the general price level by 1% leads to a change in the Algerian dinar exchange rate at 31.07%, which shows that the exchange rate Algerian dinar flexible for the general level of prices in the short term, but for real cash balances, the impact on the Algerian dinar exchange rate in the short term is very weak. In estimating the long-term elasticities, remained flexible Algerian dinar exchange rate for the general level of prices, and inflexible for real cash balances. As the general level of prices change by 1% leads to a change in the exchange rate of the dinar Algeria increased by 68.9% and in the same direction.

Key words: exchange rate, money supply, the general price level, the partial adjustment model.

مشكلة الدراسة:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث تعكس تحركاته مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي. وتحدد نظم أسعار الصرف الإطار والكيفية التي ستتم بها تحركات أسعار الصرف. كما يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، و القناة الأساسية التي تربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، من حيث توجيه الاستثمار وتخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى القدرة التنافسية. إن التحكم بسعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة، فمن خلال السياسة النقدية تحاول السلطة النقدية التحكم بسعر الصرف. ويعد الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط للمحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية، في مواجهة العملات الأجنبية. من خلال التحكم في المستوى العام للأسعار و تحقيق نمو في العرض النقدي الاسمي يتمشى مع معدل نمو الإنتاج السلعي. حيث نجد في البلدان المتقدمة، تهدف الإدارة الاقتصادية الحكيمة إلى تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى

تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات، كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف.

بالنسبة للجزائر فقد مر سعر صرف عملتها بمراحل مختلفة وعرف اختلالات كثيرة خاصة في فترة الإصلاحات، واتخذت الدولة عدة إجراءات كان لها العديد من الآثار الداخلية و الخارجية.

تبرز مشكلة الدراسة من خلال الوضع الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990 – 2013) و الذي عرف تذبذبا شديدا في بعض المؤشرات النقدية، مثل تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و ارتفاع في معدلات التضخم وارتفاع في العرض النقدي كذلك.

و عليه يمكن طرح الإشكالية الآتية: هل للتغيرات التي شهدها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة علاقة بمعدلات التضخم المرتفعة و بحجم الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة؟

فرضية البحث:

ساهمت معدلات التضخم المرتفعة و الكميات الكبيرة من الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة في تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بشكل كبير.

هدف البحث:

تستهدف هذه الدراسة اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تعود لمعدلات التضخم المرتفعة (ارتفاع المستوى العام للأسعار) معبر عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) و للحجم الكبيرة للأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة (العرض النقدي بالمفهوم الضيق بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك).

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تنبع أهميتها من خلال ربط التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالآثار التي يحدثها كل

من المستوى العام للأسعار كعامل أساسي و الأرصدة النقدية الحقيقية، و هذا بالاستعانة بعلاقات قياسية من أجل الوصول إلى نتائج رقمية، يتم استغلالها من أجل وضع حلول للقائمين على السياسة الاقتصادية الكلية للتعامل مع الواقع السائد و المتمثل في فقدان الدينار الجزائري للكثير من وظائفه الأساسية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع أثر المستوى العام للأسعار و العرض النقدي على سعر الصرف نجد:

ـ **دراسة (R. Dornbusch, 1976)**، حيث قدم ما يسمي نموذج الاندفاع السريع لسعر الصرف الذي يقدم تفسيرا للتغيرات الكبيرة والملاحظة في سعر الصرف نتيجة التغير في العرض النقدي في ظل مجموعة من الافتراضات هي حرية انتقال رأس المال، وبطء التعديل في أسواق السلع بالمقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية، وتناسق التوقعات، واندفاع سعر الصرف ينتج من التفاوت في سرعة التعديل بين أسواق السلع وأسواق الأصول المالية وسوق الصرف الأجنبي. فالزيادة في العرض النقدي – مع ثبات العوامل الأخرى علي حالها ـــــ تؤثر علي سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، وهذا الأثر ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:

– يترتب علي التوسع النقدي تخفيضا مباشر في سعر الصرف.

– يترتب علي التوسع النقدي، ارتفاع في المستوي العام للأسعار، نتيجة التعديلات التي تحدث في سوقي الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف، وهذا يشير إلي أن سلوك كل من المستوي العام للأسعار وسعر الصرف قد يكونا متناسقين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأول المباشر.

– الأثر المباشر لسعر الصرف علي التضخم المحلي، حيث أن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلي الطلب الكلي.

– **دراسة (Corsetti, Poati, and Noriel,1988)** عن بعض الحقائق التي ضاعفت تأثير الآثار السلبية للمتغيرات النقدية علي سعر الصرف في الدول

التي عانت من عدم الاستقرار المالي ولاسيما المكسيك ودول جنوب شرق آسيا في فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث توصلت الدراسة إلى:
– العجز المالي الذي عانت منة الدول في بداية الأزمة كان بسبب:
– ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قبل الأزمة في الدول آلتي عانت من الأزمة كان مختلفا، فبعض الدول كان لديها ارتفاع كبير مثل كوريا، واندونيسيا وماليزيا (أقل من 5%) وتايلاند والفلبين والمكسيك (بين5%–10%) وقد لعب ارتفاع سعر الصرف دورا جوهريا في تعميق الأزمة في تايلاند والفلبين والمكسيك.
– العجز الكبير في الحساب الجاري، في المكسيك (حوالي 7%) من GDP وفي تايلاند (8%).
– ارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة قبل الأزمة وارتدادها السريع عند بداية الأزمة.
– الرواج الاقراضي الذي نمى في ظله الإقراض المصرفي بمعدلات سريعة جدا، وهذا حدث في كل البلاد التي تعرضت للأزمة.
– تدهور الميزانيات الختامية للوحدات المصرفية قبل الأزمة مباشرة في كل بلاد الأزمة.
– تعرضت كل بلاد الأزمة إلي أزمة سيولة قبل الأزمة مباشرة.
– دراسة **(الناقة، 2005)** لأثر المستوي العام للأسعار والأرصدة الحقيقية علي سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنية المصري، قد توصل إلى:

أولا: نتائج خاصة بأثر المستوي العام للأسعار علي سعر الصرف:
– أن المستوي العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري.
– يتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري في نفس اتجاه تغير المستوي العام للأسعار في مصر، وبدرجة تتوقف علي درجة تكيف سعر الصرف السائد في الفترة الحالية لسعر الصرف السائد ي الفترة السابقة لها، فمع زيادة درجة التكيف، تزداد درجة استجابة تغيرات سعر الصرف مع تغيرات المستوي العام للأسعار.

– أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوي العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونة في الأجل القصير، فسعر الصرف غير مرن بالنسبة للمستوي العام للأسعار في الأجل القصير، ولكنه يصبح مرنا في الأجل الطويل، بعد إتمام عملية التكيف.

– مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، يترتب علي ارتفاع المستوي العام للأسعار أثر كمي علي سعر الصرف في نفس الاتجاه، وأن الآثار المضاعفة للمستوي العام للأسعار علي سعر الصرف تتزايد من عقد لأخر. فمثلا ارتفاع المستوي العام للأسعار بمقدار نقطة صاحبه ارتفاع في سعر الصرف بمقدار(1.21) قرشا في عام (1971) ، وبمقدار(2.9) قرشا في عام (1980)، وبمقدار (13.80) قرشا، وبمقدار (32.57) قرشا عام(2000)، طبقا للمضاعف المباشر(الفوري).

– إن الأثر الكمي الموجب المباشر(الفوري) للمستوي العام للأسعار علي سعر الصرف أقل من الأثر الكمي الموجب (قصير ومتوسط الأجل)، فمثلا بالنسبة للمضاعف متوسط الأجل ارتفاع المستوي العام للأسعار بنقطة يصاحبه طبقا للمضاعف متوسط الأجل بحوالي (1.89) قرشا في عام (1971) قرشا، وبمقدار(4.53) قرشا في عام (1980)، وبمقدار(21.58) قرشا في عام(1990)، وبمقدار(50.94) قرشا في عام(2000).

ثانيا: نتائج خاصة بأثر الأرصدة النقدية الحقيقية علي سعر الصرف:

– أن الحجم الكمي لتغير سعر الصرف الناجم عن تغير الأرصدة النقدية الحقيقية أكبر من الحجم الكمي لتغير سعر الصرف الناجم عن تغير المستوي العام للأسعار.

– الأثر الكمي المضاعف للأرصدة النقدية الحقيقية علي سعر الصرف هو أثر مباشر وهو أيضا أثر قصير الأجل، أما الأثر الكمي المضاعف للمستوي العام للأسعار علي سعر الصرف فهو أثر فوري وأثر قصير وأثر متوسط وأثر طويل الأجل، وكميا ترتب علي زيادة الأرصدة النقدية الحقيقية بحوالي واحد مليون جنية حقيقي ارتفاع سعر الصرف بحوالي (58) قرشا كنتيجة للأثر الفوري عام (1971)، وبحوالي(194) قرشا عام (1980)،

وبحوالي(157) قرشا عام(1990)، وبحوالي (158) قرشا، وبالنسبة للأثر المضاعف متوسط الأجل فهو أقل حيث ترتب علي زيادة الأرصدة النقدية الحقيقية بمقدار واحد مليون جنيه حقيقي ارتفاع سعر الصرف بحوالي(56) قرشا عام(1971) وبحولي(188) قرشا عام(1980) وبحولي(153) قرشا عام (1990) وبحوالي (154) قرشا عام(2000).

– تلعب التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية دورا في تفسير التقلبات في سعر الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في الأجل القصير، وأن التغيرات طويلة الأجل في سعر الصرف يمكن تفسيرها بالأثر التراكمي لتغير المستوي العام للأسعار.

– **دراسة (الونداوي، 2010)** لأثر المستوى العام للأسعار و العرض النقدي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1980 – 2002) باستعمال نموذج التعديل الجزئي. كان هدف الدراسة هو معرفة أي العوامل الاقتصادية التي كان لها تأثير أكبر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم اختيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم العام، وكذلك عرض النقد بمفهومه الضيق للتعبير عن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

و بعد البحث و التحليل توصلت إلى أن العامل الأساسي الذي يؤثر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في المدى الطويل، هو المستوى العام للأسعار، كما أن تأثير المستوى العام للأسعار يكون ضعيف في المدى القصير. ضف إلى ذلك أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار هي أكبر في المدى الطويل عنه في المدى القصير.

– **دراسة (عبد اللطيف مصيطفى، محمد زرقون، عبد القادر مراد، 2014)** لأثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 – 2011)، كان هدف الدراسة هو محاولة تقدير أثر المتغيرات النقدية متمثلة في المستوي العام للأسعار والأرصدة النقدية الحقيقية، وسعر الخصم و متغير صوري يعبر عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف علي سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، توصلت الدراسة إلى أن العامل الأساسي

الذي يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في المدى الطويل هو المستوى العام للأسعار و في نفس الاتجاه، رغم تأثيره الضعيف في المدى القصير، أما مرونة سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للمستوى العام للأسعار هي أكبر في المدى الطويل عنه في المدى القصير.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها توصلت إلى أن المستوى العام للأسعار هو العامل الأساسي الذي يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2013) و في نفس الاتجاه، إلا أن هذا الأثر يظهر أولا في المدى القصير و يواصل في المدى الطويل، و ليس في المدى الطويل فقط كما توصلت إليه الدراسات السابقة أعلاه، إلا أن مرونة سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للمستوى العام للأسعار هي أكبر في المدى الطويل عنه في المدى القصير.

الإطار النظري للدراسة:

أولا : سعر الصرف الأجنبي.

أدى الترابط الكبير وتشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية بين مختلف دول العالم إلى ظهور ما يسمى **سعر الصرف.** إذ أن سعر الصرف يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين والقطاعات الاقتصادية المختلفة وحتى الأفراد.

1- تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية.[1]أو سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. أو عدد الوحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.[2]

ينحصر دور سعر الصرف في قياس قيمة عملة معينة بالنسبة لعملة أخرى، أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر نسبي وسعر ثنائي لأنه يتضمن وجود جانبين.[3]

إن العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة أخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف، كذلك يمكن مبادلة عملة غير قابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء، وقد تكون العملة قابلة للتحويل بشكل جزئي، عندما يمكن استخدام العملة بشكل قانوني في شراء الصرف الأجنبي لتمويل عمليات معينة فقط.[4]

2- أنواع سعر الصرف: يمكن أن نميز بين عدة أنواع لسعر الصرف ولكن أهمها على الإطلاق هي:

أ - سعر الصرف الاسمي: هو السعر الذي يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين. ويدلنا سعر الصرف الاسمي على القوة الشرائية لعملة وطنية مقابل العملة الأجنبية[5]. وتتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، فإذا أخذنا مثلا: 17 عملة رئيسية في العالم، فان تقلبات سعر الصرف الاسمي لعملة كل دولة من هذه الدول تعكس التغيرات في قيم عملات الدول الأخرى 16، وهذا مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزنا مرجحا، أو أهمية نسبية تتفق مع دور الدولة في العلاقات النقدية الدولية.[6]

ب- سعر الصرف الحقيقي: يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.[7]وتتحدد اتجاهات تقلبات السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الذي يمكن اعتباره مؤشرا مرجحا تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي، يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس. إن مثل هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج تغيرات القدرة

التنافسية لأسعار كل دولة، تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات وتطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية.[8]

ج- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية، و بالتالي فهو يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات. و عندما يتم تصحيح هذا المعدل الاسمي بإزالة أثار تغيرات الأسعار النسبية لدولة محل الدراسة مع العالم الخارجي، نتحصل على ما يسمى بـــ: **سعر الصرف الفعلي الحقيقي.**

3 – محددات سعر الصرف: ونعالج هذا العنصر من خلال:

أ – نظرية تعادل القوة الشرائية: وفقا لهذه النظرية يتحدد سعر صرف أي عملة وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية. أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة و عملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين. أي:

$$R = P_a / P_b$$

حيث:

R : سعر الصرف

P_a :مستوى الأسعار المحلية مقومة بالعملة الوطنية.

P_b : مستوى الأسعار العالمية بإحدى العملات القيادية.

و بمأن مستوى الأسعار قياسه يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار يصبح سعر الصرف:

$$R_1 = R.P_{a_0} / P_{b_0}$$

حيث:

R_1 : سعر الصرف الجديد

R : سعر الصرف

P_{a_0} : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية

P_{b_0} : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية

و بسبب الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في صيغتها البسيطة تم تعديلها بادخال عنصر الزمن في التحليل فأصبحت صيغتها كما يلي:

$$R_2 = R_n \cdot \frac{P_{an}}{P_{bn}} / \frac{P_{a(n+1)}}{P_{b(n+1)}} \cdot R_{n+1}$$

حيث :[9]

R_2 : سعر الصرف الجديد بعد التعديل

R_n : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى

R_{n+1} : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية

P_{an} : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى

$P_{a(n+1)}$: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية

P_{bn} : مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى

$P_{b(n+1)}$: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية

ب- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

و محتوى هذه النظرية أنها تدرس أثر كل من كمية النقود و سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، إذ تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقود في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة للخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف و العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملا في اتجاهين متضادين و يلغي كل منهما أثر الأخر و يمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف. وفيما يلي التوصيف الرياضي لهذه النظرية:

$$M = PK(i, y) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$
$$M^* = P^*K(i^*, y^*) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$
$$P = RP^* \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

$$R = \frac{P}{P^*} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 4$$

$$R = \frac{M(i^*, y^*)}{M^*(i, y)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 5$$

$$P = M/K(i, y)$$

$$P^* = M^*/K^*(i^*, y^*)$$

حيث:

M : العرض النقدي

P : المستوى العام للأسعار

i : معدل الفائدة الاسمي

y: مستوى الدخل الحقيقي

R: سعر الصرف معبر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية

K: الطلب على النقود

* : البلد الأجنبي

و بالتالي تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $K(i, y)$ يرتبط سلبيا بسعر الفائدة الاسمي و ايجابيا بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصادي المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية و يرفع من الطلب على العملة المحلية، و نتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا في الصادرات و وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و تنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و ركود الاقتصاد المحلي، إذ تحدد المعادلة 1 حجم عرض النقد في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته، المعادلة 2 تحدد عرض النقد في البلد الأجنبي، المعادلة 3 توضح مستوى الأسعار في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته أما المعادلتان 4، 5 فإنهما يبينان تحديد سعر الصرف الذي تم التوصل إليه. و بذلك النظرية النقدية تشدد على دور الاختلال النقدي في تفسير تحركات سعر الصرف في السوق.[10]

ثانيا: التضخم

في ظل الاقتصاد النقدي، تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة دولية أو عالمية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة الإنتاجية والاندماج العالمي للأسواق المالية، والتكتلات الاقتصادية.

1 – مفهوم التضخم: يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار خلال الزمن. ويقاس معدل التضخم بواسطة مؤشرات السعر(الأرقام القياسية للأسعار)، وهي مؤشرات ترجيحية لأسعار آلاف من المنتوجات والسلع الفردية.[11]

كذلك التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، أي أنه التوسع في عرض النقود بما يفيض عن الاحتياجات المعتادة، وعليه فالتضخم هو زيادة غير عادية في كمية القوة الشرائية، فإصدار قدر كبير من العملة بما يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات، يؤدي إلى ظهور حالة القدر الكبير من النقود تطارد قدرا قليلا من السلع، فعندما يشهد حجم النقود المتداولة زيادة بمعدل أسرع من عرض السلع والخدمات. أو بعبارة أخرى عندما يكون نمو الدخل القومي مقدر بالوحدات النقدية أكبر من نمو الدخل القومي مقوما بالوحدات المادية يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

2 – مؤشرات التضخم:

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية للتضخم و هي: [12]

أ– الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI): يعتبر هذا المؤشر من أكثر مقاييس انتشارا، و يحسب عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية، و هذه السلة هي مجموعة السلع التي تعكس أسعار الكميات المشترات في سنة الأساس و مقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع في السنوات التالية.

ب– المكمش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (IPD): و هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، المشتريات الحكومية، صافي الصادرات)، و هو يختلف عن **(CPI)** في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية.

ج- الرقم القياسي لأسعار المنتج: هذا المؤشر يستخدم لقياس معدل التغير لأسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، حيث نجد في هذا الإطار الرقم القياسي للسلع الوسيطة، الرقم القياسي للسلع النهائية، الرقم القياسي للسلع الأولية.

أما في دراستنا فان المؤشر الأساسي للتضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك **(CPI).**

ثالثا: العرض النقدي

أجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يمكن تصنيفه إلي ثلاثة أنواع رئيسية هي: عرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع و عرض النقود بالمعنى الأوسع. إلا أننا سنكتفي بالإشارة فقط إلى النوع الأول و الثاني تماشيا مع متطلبات الدراسة.

1- عرض النقود بالمعنى الضيق

يتحكم في عرض النقود بالمعنى الضيق طرفان هما المصارف التجارية العاملة بالدولة والمصرف المركزي الذي لديه سلطة إصدار العملة، وهذا النوع من العرض يشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية مضاف إليه الودائع تحت الطلب و هي ما تعرف بالودائع الجارية. و بالتالي يمكن التعبير عن العرض النقدي بالمفهوم الضيق بالعلاقة التالية:

$$M_1 = C + D$$

حيث:

M_1: العرض النقدي بالمفهوم الضيق

D: الودائع تحت الطلب

C: العملة في التداول

2- عرض النقود بمعناه الواسع:

وهو يشمل العملة المتداولة خارج المصارف العاملة بالدولة بالإضافة إلي الودائع تحت الطلب والودائع التي ليست تحت الطلب أي أنه يشمل جميع الودائع وهو ما يعرف بأشباه النقود بالإضافة إلى عرض النقود بالمعنى

الضيق. و بالتالي يمكن التعبير عن العرض النقدي بالمفهوم الواسع بالعلاقة التالية:

$$M_2 = M_1 + T$$

حيث:

M_2: العرض النقدي بالمفهوم الواسع

T: الودائع لأجل.

- واقع المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013)

نقصد بالمتغيرات النقدية هنا التضخم، العرض النقدي و سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي. و اخترنا هذه المتغيرات فقط لأن دراستنا هذه تحاول أن تفسر طبيعة العلاقة بينهم:

أولا: تطور التضخم في الجزائر:

يوضح الجدول الأتي تطورات معدلات التضخم خلال الفترة (1990- 2013)

الجدول رقم (01): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990 - 2013)

السنوات	معدلات التضخم (%)
1990	17.9
1991	25.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5
1999	2.6
2000	0.34
2001	4.23
2002	1.42
2003	2.58
2004	3.97
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.68
2008	4.86

2009	5.74
2010	5.7
2011	5
2012	9.9
2013	4.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر، على الموقع:**www.bank-of-algeria.dz**

شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 تذبذبات كبيرة في معدلات التضخم ما بين مرتفع في سنوات محددة و منخفض في سنوات أخري. فخلال 1990 – 1995 لاحظنا ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث وصل إلى 29.8**%** سنة 1995، لكن سرعان ما بدأ بالانخفاض بداية من سنة 1996 ليبلغ 18.7**%**، ليصل إلى 2.6**%** سنة 1999. و استمر هذا التراجع في معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، مقارنة بمرحلة التسعينيات، حيث لم يتجاوز في المتوسط 3.8**%**. و يعود سبب ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1990 – 1995 إلى تعويم قيمة الدينار الجزائري و انخفاض قيمته حيث وصلت إلى أكثر من 40**%**، تماشيا مع مشروطية صندوق النقد الدولي، و النمو الكبير في الكتلة النقدية. بعدما قامت الجزائر بتبني الإصلاحات الاقتصادية و بدأت أسعار البترول تسترجع عافيتها بدأ يظهر نوع من الاستقرار في قيمة العملة الوطنية و بدأت معدلات التضخم في الانخفاض حتى عام 2000، بعد ذلك بلغت أسعار البترول أعلى مستوياتها خلال الفترة بداية من عام 2001 حتى عام 2013، كما شهد نمو الكتلة النقدية بعض الاستقرار في نفس الفترة، مما انعكس ايجابيا على التوازنات الخارجية و على الاستقرار الداخلي مقارنة بما شهده الاستقرار الداخلي في فترة التسعينيات.

ثانيا: تطور العرض النقدي في الجزائر:

يوضح الجدول الآتي تطور العرض النقدي خلال الفترة (1990 – 2013).

الجدول رقم (02): تطور العرض النقدي بالمفهوم الضيق بالجزائر خلال الفترة (1990 – 2013)

السنوات	العرض النقدي M1 (مليون دج)
1990	270.1
1991	325.9
1992	369.7
1993	448.58
1994	475.834
1995	517.107
1996	589.100
1997	671.570
1998	826.372
1999	905.183
2000	1048.184
2001	1238.510
2002	1416.341
2003	1630.380
2004	2165.7
2005	2437.5
2006	3177.8
2007	4233.6
2008	4964.9
2009	4944.2
2010	5756.4
2011	7141.7
2012	7681.5
2013	8249.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

على الموقع:**www.bank-of-algeria.dz**

كانت الجزائر تهدف من خلال برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي خلال تسعينيات القرن الماضي إلى التحكم في النمو السريع للعرض النقدي بما يتماشى و التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث بلغ معدل نمو العرض النقدي 14% خلال الفترة 1994 – 1998 و استمر الانخفاض في نمو العرض النقدي ليصل إلى 13% سنة 2000. إلا أنه بسبب تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 ارتفع معدل نمو العرض النقدي ليصل إلى

36.82%، ليتراجع مرة أخرى سنة 2003 ليصل إلى 15.97%. و استمر معدل نمو العرض النقدي خلال الفترة 2004 – 2013 إلا أنه لم يتجاوز في المتوسط 14%. و هذا الارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية يعود إلى السياسة الأجورية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة هذا من جهة، من جهة أخرى حافظت السلطات النقدية على استقرار النمو في الكتلة النقدية بسبب طبيعة السياسة النقدية التي كانت تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم عند المستويات المنخفضة، خاصة في ظل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ضف إلى ذلك أن عجز الميزانية العامة للدولة أصبح يمول عن طريق فوائض ميزان المدفوعات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد، و في بعض الأحيان تلجأ السلطات النقدية إلى معالجة العجز في الميزانية العامة عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري دون أن تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد، مثلما يحدث منذ ثلاث سنوات الأخيرة.

ثالثا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

يوضح الجدول الآتي، تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2013).

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2013)

السنوات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ER
1990	12.20
1991	17.76
1992	21.84
1993	24.10
1994	42.90
1995	52.20
1996	56.20
1997	57.71
1998	58.74
1999	66.57
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68

2003	77.39
2004	72.60
2005	73.40
2006	72.90
2007	66.82
2008	71.18
2009	72.73
2010	73.71
2011	74.11
2012	77.54
2013	79.37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

على الموقع:www.bank-of-algeria.dz

لقد أبرمت الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا، وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، و تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70 %، خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 و مارس 1991، لينتقل سعر الصرف الدولار من12.20 دينار جزائري إلى 17.76 دينار جزائري.

كما شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد17.76 دينار جزائري لينخفض بعدها سنة 1992 إلى 21.8دينار للدولار الواحد، ثم 24.12 دينار للدولار سنة 1993

ومن خلال الجدول كذالك نلاحظ انخفاض مستمر لقيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، ليبلغ بذالك 24.1 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1993، لينخفض بعدها سنة 1994، إلى 42.9 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى 52.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1995، والهدف من هذا التخفيض هو تشجيع الصادرات، ومن خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي(أفريل 1994 –مارس 1995) تم تخفيض سعر صرف الدينار من أفريل 1994 بنسبة 40.17%، ثم استمر الانخفاض في سنة 1996 ليبلغ بذالك 56.2 دينار جزائري للدولار الواحد، استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة

للمعاملات الدولية الجارية وذالك في سبتمبر1997، وأما بالنسبة لسنة 1998 فبلغ الانخفاض في قيمة العملة 58.8 دينار جزائري للدولار الواحد، وتزامنت مع نهاية برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي في19 ماي 1998، وتم تحرير أسعار الصرف الأجل و العاجل لتحدد وفق قوى السوق. ومن النتائج التي تحسب لصالح برنامج التثبت والتعديل الهيكلي، هو الانخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 42.9 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1994 بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58.74 دينار جزائري للدولار الواحد، أي انخفاض بنسبة 61%.

أما في سنة 1999 والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة خارجية، فبلغ 66.57دينار جزائري للدولار، وبعدها حقق استقرار نسبي مقابل الدولار الأمريكي، وذالك منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2006، وهو محصور بذالك من 72.9 إلى 75.26 حيث بلغ متوسط تغير الصرف حوالي 2.36 في المائة، والهدف من خلال هذه السنوات هو الحد من الطلب على المواد المستوردة، ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه، وبالتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات.

كما نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لسنة 2007، أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار انخفض من 72.9 سنة 2006، إلى 66.82 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى71.18 دينار للدولار الواحد سنة 2008 ، ليحقق بعدها شبه استقرار خلال الفترة 2009 – 2013 بحيث لم يتجاوز في المتوسط 77.73 دينار للدولار الواحد.

لقد استعملت الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، بعد تعويم الدينار الجزائري في سوق الصرف العالمية من أجل تحقيق هدفين أساسيين يتعلق الأول بتشجيع الإنتاج الوطني و الحد من الواردات الأجنبية من أجل معالجة العجز في الميزان التجاري مما سينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات. و الهدف الثاني هو معالجة عجز الميزانية العامة دون اللجؤ إلى الإصدار النقدي المستثير للتضخم.

– الدراسة التطبيقية:

أولا: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1– متغيرات الدراسة

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ورمزه (CPI): و هو مؤشر ينوب عن التضخم.

سعر الصرف السوقي الاسمي و رمزه ER: و يعبر هنا عن نسبة مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أي عدد وحدات العملة الجزائرية (الدينار) مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار).

الأرصدة النقدية الحقيقة ورمزها RM: وتعرف على أنها العرض النقدي الاسمي بالمفهوم الضيق، والذي يشتمل علي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى الودائع القابلة للتداول. و العرض النقدي الاسمي مقسوم على المستوى العام للأسعار (CPI) لنحصل علي الأرصدة النقدية الحقيقية.

2– حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري و المتمثلة بالدرجة الأولى في: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)، سعر الصرف الاسمي ER ، الأرصدة النقدية الحقيقيةRM كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (1990 ـــ 2013).

3– منهجية الدراسة و إجراءاتها:

– مصادر البيانات البحثية: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)، سعر الصرف الاسميER ، الأرصدة النقدية الحقيقيةRM) من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، بنك الجزائر، البنك العالمي. و قد غطت هذه الدراسة الفترة (1990 ـــ 2013).

– معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEUX 7) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

ثانيا: نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف:

1- الفرض الأساسي للعلاقة بين العرض النقدي وسعر صرف العملة الأجنبية:

يقع الإطار النظري لنموذج الدراسة في نطاق النموذج النقدي لسعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث يتم صياغة مشكلة ميزان المدفوعات وسعر الصرف، كظاهرة نقدية، أي يتم تحليلها بأدوات النظرية النقدية، فميزان المدفوعات ككل هو مركز اهتمام النموذج النقدي، مع تعريف اختلال توازن ميزان المدفوعات علي أنه تغير في مستوي احتياطات الصرف الأجنبي. وهذا التغير في الاحتياطات هو انعكاس للفارق بين الأرصدة النقدية التي يحوزها الأفراد فعلا وتلك التي يرغبون في حيازتها، ويمكن تقديم ميكانيكية انتقال للنموذج النقدي، لكيفية إعادة التوازن لكل من ميزان المدفوعات والسوق النقدي، والأثر الناتج من وراء تلك الميكانيكية علي سعر الصرف.

وهناك عنصران رئيسيان في ميكانيكية التعديل التلقائية بين ميزان المدفوعات والسوق النقدي. العنصر الأول هو العلاقة المباشرة بين العرض النقدي وميزان المدفوعات في اقتصاد مفتوح، ففي هذا الاقتصاد يترتب علي فائض أو عجز ميزان المدفوعات أثر علي العرض النقدي، فحيث أن الاحتياطيات المقومة بالعملة الأجنبية ويمتلكها الجهاز المصرفي هي أحد عناصر القاعدة النقدية، فإن حدوث فائض في ميزان المدفوعات، سيزيد تلك الاحتياطات، ومن ثم ستزيد القاعدة النقدية، ومع ثبات المضاعف النقدي، سيزيد العرض النقدي. وبنفس المنطق فإن حدوث عجز في ميزان المدفوعات يصاحبه نقص العرض النقدي، من خلال انكماش القاعدة النقدية. والعنصر الثاني في ميكانيكية التعديل هو الطلب علي النقود. فالنموذج النقدي يقرر أن الطلب علي النقود هو طلب على رصيد، وليس طلبا علي تدفق، ويقرر أيضا أن دالة الطلب علي النقود هي دالة مستقرة لعدد محدود من المتغيرات.

2- الفرض الأساسي لأثر المستوى العام للأسعار على سعر الصرف:

هناك أكثر من قناة لنقل أثر المستوي العام للأسعار على سعر الصرف، وتلك القنوات تتمثل في:

القناة الأولى: أثر الأرصدة الحقيقية: فارتفاع المستوي العام للأسعار، مع ثبات الحيازات النقدية للأفراد مقومة بالدينار الجزائري، يخفض القيمة الحقيقية لتلك الأرصدة، فتحل بالأفراد خسائر رأسمالية، من وراء حيازات الأفراد لتلك للأرصدة النقدية بالدينار، ولتدنيه تلك الخسائر، يقوم الأفراد بإحلال بعضا من العملات الأجنبية محل الأرصدة بالدينار، فيقل الطلب علي الدينار ويزيد الطلب على العملة الأجنبية، فينخفض سعر العملة المحلية (الدينار) مقومة بالعملة الأجنبية، بمعنى يرتفع سعر صرف العملة الأجنبية في سوق الصرف المحلي.

القناة الثانية: أثر معدل العائد النقدي علي الأصول المالية المقومة بالدينار: فارتفاع المستوي العام للأسعار، مع ثبات العائد النقدي علي تلك الأصول، يخفض العائد الحقيقي التي تغله تلك الأصول، وقد يصبح العائد الحقيقي سالبا، وقد يصبح معدل العائد الحقيقي (المكون من التغير في قيمتها الحقيقية + العائد النقدي) سالبا، مما قد يدفع الأفراد إلى التخلص من بعض الأصول المالية المقومة بالدينار، والمدرة لعائد نقدي ثابت والتحول إلى حيازة العملات الأجنبية (كالودائع بالدولار) وهذا يزيد الطلب علي العملة الأجنبية ويخفض الطلب علي العملة الوطنية (الدينار)، وبالتالي يرتفع سعر العملة الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية، أي يرتفع سعر صرف العملة الأجنبية في سوق الصرف المحلي.

القناة الثالثة: أثر سعر الصرف الحقيقي:

طبقا لنظرية تكافؤ القوة الشرائية، كنظرية لتحديد سعر الصرف، والتي تتمسك بأن القوة التنافسية ستمنع سعر الصرف الحقيقي من التغير في الأجل الطويل. ولإيضاح هذه الفكرة دعنا نبدأ بتعريف سعر الصرف الحقيقي بأنه:

$$RER = e(\frac{p^*}{p})$$

حيث: RER : سعر الصرف الحقيقي، p^*: المستوي العام للأسعار الأجنبي، p : المستوي العام للأسعار المحلي، e *:* سعر الصرف النقدي، والذي يعرف علي أنه عدد الدينارات اللازمة لشراء دولار واحد في سوق الصرف الأجنبي المحلي في الجزائر. وفي ظل افتراض توازن التجارة في الأجل

الطويل، فإن قيمة الصادرات ستساوي قيمة الواردات، فإذا كانت q كمية الصادرات، q^*: كمية الواردات ، فإن شرط توازن التجارة يصبح:

$$pq = ep^*q^*$$

ومن هذه المعادلة فإن:

$$q/q^* = ep^*/p$$

وتسمي النسبة q/q^* شروط التجارة، وبتحويل تلك المعادلة إلي صيغة تغيرات نسبية، نحصل علي:

$$\frac{\Delta q}{q} - \frac{\Delta q^*}{q^*} = \frac{\Delta e}{e} + \Delta p^*/p^* - \Delta p/p$$

وبالتالي لا يوجد تغير في الطرف الأيسر من المقدار السابق، بمعنى أن الطرف الأيسر = صفر، أي أن:

$$0 = \frac{\Delta e}{e} + \Delta p^*/p^* - \Delta p/p$$

ومنها نستنتج أن التغير النسبي في سعر الصرف $\frac{\Delta}{e}$ يصبح :

$$\frac{\Delta e}{e} = \Delta p/p - \Delta p^*/p^*$$

أي أن سعر الصرف الاسمي يعكس المعدلات النسبية لمعدلات التضخم الداخلية والخارجية، فإذا كان معدل التضخم المحلي أعلي من معدل التضخم الخارجي، يرتفع سعر الصرف الاسمي، أي يرتفع سعر العملة الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية.

القناة الرابعة: التوقعات التضخمية:

يترتب علي استمرار ارتفاع المستوي العام للأسعار في الداخل، استمرار معدل التضخم المتغير والمرتفع، وهذا يصاحبه قيام الأفراد بمراجعة توقعاتهم التضخمية إلي أعلي، ويؤدي أيضا إلي قيامهم بمراجعة توقعاتهم حول سعر صرف الدولار بالدينار في المستقبل، ومن ثم زيادة الطلب علي الدولار علي حساب الدينار، ومع ثبات عرض الدولار، يرتفع سعر الدولار مقابل

الدينار، وعلى هذا فإن: التوقعات التضخمية، الناجمة عن ارتفاع مستوي الأسعار المحلي، يصاحبها ارتفاع سعر الصرف، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها[13].

من خلال نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف يمكن تقدير مرونة سعر الصرف بالنسبة للتضخم معبر عنه بالمستوى العام للأسعار و بالضبط بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) و العرض النقدي أو الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق (M1).

يقوم نموذج التعديل الجزئي على الافتراضات التالية:[14]

– أن هناك مستوى مرغوب فيه لسعر الصرف يتمثل بالقيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف (ER*).

– أن القيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف هي مزيج خطي لكل من المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية ويعبر عن هذا الافتراض بالمعادلة التالية:

$$ER_t^* = a_0 + a_1 CPI_t + a_2 RM_t \dots\dots\dots\dots 1$$

حيث:

ER^* : القيمة التوازنية لسعر الصرف

CPI : المستوى العام للأسعار

RM : الأرصدة النقدية

(a_2 , a_1 , a_0) : معلمات ثابتة

إن المعادلة 1 غير قابلة للتقدير لأنها تحتوي على المستوى المرغوب لسعر الصرف وهو متغير غير مشاهد (ملاحظ) فلابد من تحويلها إلى معادلة قابلة للتقدير تحتوي على متغيرات يمكن ملاحظتها أو مشاهدتها.

إن مبدأ تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب فيه ، هو المبدأ الاقتصادي الذي يعمل على تحقيقه النموذج.

و هناك نوعان من التكاليف ناجمة عن انحراف سعر الصرف الفعلي ER عن سعر الصرف المرغوب فيه * و هما:[15]

– تكاليف تعديل اختلال التوازن الناجم عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني و الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$(ER_t - ER_t^*)$$

– تكاليف التعديل الفعلي و الناجم عن انحراف سعر صرف الفترة t عن سعر صرف الفترة $(t-1)$ و يأخذ الصيغة الآتية:

$$(ER_t - ER_{t-1})$$

و تصاغ دالة التكاليف الكلية على النحو التالي:

$$C_T = b_1(ER_t - ER^*)^2 + b_2(ER_t - ER_{t-1})^2 \dots\dots\dots\dots 2$$

و بتدنية التكاليف الكلية بالنسبة لسعر الصرف ER_t و مساواة المشتقة الجزئية بالصفر نحصل على:

$$\frac{\partial C_T}{\partial ER_t} = 2b_1(ER_t - ER_t^*) + 2b_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \dots\dots\dots\dots 3$$

من المعادلة 3 يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي، فبإعادة الترتيب نحصل على:

$$(b_1 + b_2)(ER_t - ER_{t-1}) = b_1(ER_t^* - ER_{t-1}) \dots\dots\dots\dots 4$$

والمعادلة (4) تعطي الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي، وهو الفرض الذي يحدد العلاقة بين المستوى الفعلي لسعر الصرف وبين مستواه المرغوب في الأجل الطويل، ومن المعادلة نفسها يمكن اشتقاق الصيغة المحددة للفرض الأساسي للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الصيغة التقليدية:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \frac{b_1}{(b_1 + b_2)}(ER_t^* - ER_{t-1}) \dots\dots\dots\dots 5$$

وبإضافة حد الخطأ العشوائي (ε_t) نحصل على الصيغة الاحتمالية للفرض الأساس للتعديل الجزئي:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \frac{b_1}{(b_1 + b_2)}(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 6$$

المقدار $\frac{b_1}{(b_1+b_2)}$ أقل من الواحد لعدم إمكانية أن يتعادل سعر الصرف الفعلي

مع المستوى المرغوب لسعر الصرف لأسباب عديدة منها البطء في سلوك المتغيرات الاقتصادي، أو وجود فجوات إبطاء أو لقيود مؤسسية. و لو فرضنا أن المقدار $\frac{b_1}{(b_1+b_2)} = (1-\gamma)$ و أن المقدار $(1-)$ موجب و أقل من الواحد، فان المعادلة 6 تصبح:

$$(ER_t - ER_{t-1}) = (1-\gamma)(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots 7$$

و بترتيب المعادلة 7 نحصل على:

$$ER_t = (1-\gamma)ER_t^* + \gamma ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots 8$$

وبهذا نحصل من خلال المعادلة 8 على الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف والذي يتم من خلاله تحويل المعادلة 1 من معادلة غير قابلة للتقدير إلى معادلة قابلة للتقدير لأنها باتت تحتوي على متغيرات مشاهدة، وبالتعويض من المعادلة 1 في المعادلة 8 ، نحصل على المعادلة القابلة للتقدير:

$$ER_t = (1-\gamma)(a_0 + a_1 CPI_t + a_2 RM_t) + \gamma ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots 9$$

و بترتيب المعادلة 9 نحصل على مايلي:

$$ER_t = a_0(1-\gamma) + a_1(1-\gamma)CPI_t + a_2(1-\gamma)RM_t + \gamma ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots 10$$

من خلال المعادلة 10 نستطيع الحصول على المعادلة القصيرة الأجل لسعر الصرف، حيث أن القيمة المتوقعة لسعر الصرف الفعلي في الفترة t هي المتوسط المرجح لمستوى سعر الصرف المرغوب ER^* ، والمستوى الفعلي لسعر الصرف $_{t-1}$ و أوزان الترجيح هي $(1-\gamma)$، γ. وبتقدير هذه المعادلة نحصل على القيم المقدرة للمعلمات المختزلة:[16]

$$\gamma \text{ ،} a_2(1-\gamma) \text{ ،} a_1(1-\gamma) \text{ ، } a_0(1-\gamma)$$

ثم نحصل على المعلمات السلوكية: a_0، a_1، a_2. و المتغير العشوائي ε_t له قيم يفترض أنها تتوزع توزيعا طبيعيا. وقيمة توقعه صفر و تباينه ثابت. وبعد تقدير معلمات المعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي لسعر الصرف أي المعادلة 10 باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سنحصل

على تقدير للمعلمة γ وهي قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف، ، ومنها نستطيع الحصول على المعلمات السلوكية طويلة الأجل لسعر الصرف a_t كما يلي:

$$a_i = a_i(1-\gamma)/(1-\gamma)$$

حيث $i = 1$ في حالة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) و $i = 2$ في حالة معامل الأرصدة النقدية الحقيقية RM.

نتائج تقدير النموذج:

من خلال الجدول رقم (04) تحصلنا على الجدول رقم (05) باستعمال برنامج EVIEUS.

الجدول رقم (04): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 – 2013)

	ERt	ER(t-1)	CPI	M1	RM= M1/CPI
1990	12.20	7.61	21.16	270.1	12.76
1991	17.76	12.20	26.64	325.9	12.23
1992	21.84	17.76	35.08	369.7	10.53
1993	24.10	21.84	42.28	448.58	10.60
1994	42.90	24.10	54.54	475.834	8.72
1995	52.20	42.90	70.79	517.107	7.30
1996	56.20	52.20	84.03	589.100	7.01
1997	57.71	56.20	88.82	671.570	7.56
1998	58.74	57.71	93.26	826.372	8.86
1999	66.57	58.74	95.68	905.183	9.46
2000	75.26	66.57	95.97	1048.184	10.92
2001	77.22	75.26	100	1238.510	12.38
2002	79.68	77.22	101.43	1416.341	13.96
2003	77.39	79.68	105.75	1630.380	15.41
2004	72.60	77.39	109.95	2165.7	19.69
2005	73.40	72.60	111.47	2437.5	21.86
2006	72.90	73.40	114.05	3177.8	27.86
2007	66.82	72.90	118.24	4233.6	35.80
2008	71.18	66.82	123.28	4964.9	40.27
2009	72.73	71.18	131.10	4944.2	37.71
2010	73.71	72.73	136.23	5756.4	42.25
2011	74.11	73.71	142.39	7141.7	50.15
2012	77.54	74.11	155.10	7681.5	49.52
2013	79.37	77.54	160.11	8249.8	51.52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– تقارير مختلفة لبنك الجزائر على الموقع:www.bank-of-algeria.dz
– بيانات المركز الوطني للتخطيط و الإحصاء ONS، منشورات باللغة العربية.

من خلال الجدول أعلاه:

(ERt) سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2013)، إذ نلاحظ أن قيمة العملة الوطنية بدأت في الانخفاض منذ 1991 حتى عام 2013 بسبب تعويم الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي.

((ER(t-1) سعر الصرف المبطئ للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990 – 2013)، و قيمته مشتقة من قيمة (ERt).

(CPI) الرقم القياسي لأسعار المستهلك و هو مؤشر يعبر عن التضخم خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة.

(M1) العرض النقدي بالمفهوم الضيف، إذ يشمل العملة في التداول إضافة للودائع تحت الطلب على مستوى النظام المصرفي.

(RM) الأرصدة النقدية الحقيقية، و هي عبارة عن العرض النقدي بالمفهوم الضيق بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

Dependent Variable: ERT
Method: Least Squares
Date: 02/25/15 Time: 22:16
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.988252	2.212480	3.158561	0.0049
CPI	31.07517	10.15679	3.059545	0.0062
RM	-0.003675	0.001220	-3.012493	0.0069
ER_T_1_	0.549074	0.121859	4.505835	0.0002

R-squared	0.973295	Mean dependent var	60.58875
Adjusted R-squared	0.969289	S.D. dependent var	21.21395
S.E. of regression	3.717649	Akaike info criterion	5.615072
Sum squared resid	276.4183	Schwarz criterion	5.811414

Log likelihood	-63.38086	Hannan-Quinn criter.	5.667162
F-statistic	242.9725	Durbin-Watson stat	1.751794
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEUX 7

من خلال الجدول رقم (05) يمكن تقدير المعادلة رقم (10) كما يلي:

$$ER_t = 6.988252 + 31.07517CPI_t - 0.003675RM_t + 0.549074ER_{t-1}$$

و من نتائج تقدير النموذج و التي من خلالها تحصلنا على قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف γ يمكن ان نحصل على معامل التعديل $(1-\gamma)$.

$$(1-\gamma) = 1 - 0.549074 = 0.450926$$

و من خلال قيم المرونات قصيرة الأجل لسعر الصرف المقدرة في المعادلة رقم (10)، يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل لسعر الصرف حسب الصيغة التالية:

$$a_i = a_i(1-\gamma)/(1-\gamma)$$

و بمأن $a_i(1-\gamma)$ تمثل مرونة سعر الصرف قصيرة الأجل فان قيمة المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة لمتغيرات النموذج يمكن الحصول عليها كما يلي:

$$a_0 = \frac{a_0(1-\gamma)}{(1-\gamma)} = \frac{6.988252}{0.450926} = 15.497558$$

$$a_1 = \frac{a_1(1-\gamma)}{(1-\gamma)} = \frac{31.07517}{0.450926} = 68.914123$$

$$a_2 = \frac{a_2(1-\gamma)}{(1-\gamma)} = -\frac{0.003675}{0.450926} = -0.008149$$

$$a_3 = \frac{\gamma}{(1-\gamma)} = \frac{0.549074}{0.450926} = 1.217658$$

ومن خلال تقدير المرونات طويلة الأجل لسعر الصرف يصبح النموذج طويل الأجل لمعادلة سعر الصرف كما يلي:

$$LER_t = 15.497558 + 68.914123LPI_t - 0.008149LRM_t + 1.217658LER_{t-1}$$

ثالث: نتائج تقدير النموذج و التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

– يتضح من خلال نتائج تقدير الصيغة النهائية للنموذج أن γ تأخذ القيمة 0.549074، مما يعني أن 55% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب سيتم تغطيتها في السنة الأولي. وهذه القيمة تشير إلي وجود بعض المشاكل الاقتصادية و الهيكلية حالت دون جعل سعر الصرف الفعلي على مسار سعر الصرف المرغوب. وعلى ضوء هذه القيمة لمعامل التعديل، فإن عدد السنوات التي يستغرقها تغطية مثلا 95% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب هي 3 سنوات و 9 أشهر و 11 يوما.

$$n = \frac{log(1-0.95)}{log(1-0.549074)} = 3.761$$

– يتبين من نتائج تقدير النموذج، أن المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يسبب تدهور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي في الأجل القصير، ومن خلال القيمة المقدرة للمرونة قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار والتي تعني أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% يترتب عليه تغير في سعر الصرف بنسبة 31.07 %، يتبين أن سعر الصرف مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير، كما يعني أن لسعر الصرف قدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار. بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية فان تأثيرها على سعر الصرف في الأجل القصير ضعيف جدا و أقل بكثير من تلك التي يسببها الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

– من خلال تقدير المرونات طويلة الأجل، يلاحظ أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من مرونته اتجاهه في الأجل القصير و في نفس اتجاه المستوى العام للأسعار، فإذا تغير المستوى العام للأسعار بنسبة 1% فان سعر الصرف يتغير بنفس الاتجاه وبنسبة % 68.91، وهذا يوضح أن استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار قد يزيد من تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري، وبالتالي يتزايد الأثر السلبي لارتفاع المستوى العام للأسعار على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة للمرونة طويلة الأجل للأرصدة النقدية الحقيقية، فيلاحظ أنها أكبر من المرونة قصيرة الأجل (الإشارة السالبة تعبر عن العلاقة العكسية في المرونات فقط و لا تأخذ بعين الاعتبار)، إلا أن تأثيرها على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بقي ضعيف جدا و في أضيق الحدود.

– و حيث افترضنا أن $\frac{b_1}{(b_1+b_2)} = (1-\gamma)$ و من خلال تقدير قيمة معامل التعديل $(1-\gamma)$ الذي يساوي0.450926 يمكن أن نستنتج أن قيمة b_1 أكبر من قيمة b_2 هذا يعني أن تكاليف تعديل اختلال توازن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الناجمة عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني، أكبر من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف و الناجمة عن انحراف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة t عن مستوى سعر الصرف في الفترة $t+1$.

– قيمة γ أي المرونة الذاتية لسعر الصرف يساهم في معرفة مدى استقرار سعر الصرف حركيا في ظل نموذج التعديل الجزئي، لأن المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف تعتمد بشكل أساس على المرونة الذاتية لسعر الصرف، وذلك عندما نفترض ثبات العوامل المؤثرة عليه، أي نفترض في نموذجنا الحالي ثبات كل من المستوى العام للأسعار وعرض النقد بمفهومه الضيق، ونلاحظ قيمة المرونة الذاتية لسعر الصرف، فإذا كانت:

$|\gamma| > 1$ فان هذا يعني أن سعر الصرف مرن ذاتيا، لذا فان المرونة الحركية الذاتية تكون متزايدة مع الزمن. أما إذا كانت:

$|\gamma| < 1$ فان هذا يعني أن سعر الصرف يكون غير مرنا ذاتيا، ومن ثم فان المرونة الحركية الذاتية تكون متناقصة مع الزمن، ويؤول سعر الصرف في النهاية إلى المستوى التوازني[17]

وفي نموذجنا محل البحث ومن خلال القيمة المقدرة للمرونة الذاتية لسعر الصرف وهي قيمة موجبة و أقل

من الواحد الصحيح $\gamma = 0.549074$ فان النموذج يستوفي شرط استقرار التوازن، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف.

– أثبتت دراستنا أن السلطات النقدية بإمكانها الحفاظ على مستوى توازني مرغوب لسعر الصرف و هذا يكون عن طريق التحكم في المستوى العام للأسعار، و هذا طبعا في ظل توفر شروط استقرار التوازن للمسار الزمني لسعر الصرف.

– إن الهدف الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي هو تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه المرغوب، و هذه التكاليف هي: تكاليف تعديل اختلال التوازن، وتكاليف التعديل الفعلي.

التوصيات:

– استقرار سعر الصرف هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تدنية إجمالي التكاليف التي يتحملها المجتمع.

– إن بعض الآثار السلبية تكون نتاج للتحركات الكبيرة و التذبذبات الكبيرة التي تميز سعر الصرف لذا ينبغي العمل على منعها و التحكم فيها قدر المستطاع.

– يجب على السلطات النقدية في الجزائر العمل على التحكم في المستوى العام للأسعار، باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف، و هذا من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و التحكم في التوقعات التضخمية والابتعاد عن خسائر و تكاليف انحراف أسعار الصرف.

– لابد من تدخل السلطة النقدية بقوة لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، وهذا التدخل يكون من خلال استراتيجية قصيرة وطويلة الأجل، تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة و الأهداف النهائية للاقتصاد الوطني.

– إن تحقيق الاستقرار النقدي يتحقق من خلال السيطرة على المعروض النقدي من جهة، والعمل على ضبط معدلات نمو الإنفاق غير المنتج من جهة أخرى. و للسيطرة على المعدلات المرتفعة للتضخم في الجزائر، لا بد من التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية.

– بما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات خطيرة في بنيته، وطابعه الريعي المعتمد أساسا على صادرات النفط، ولكون هذه الثروة زائلة من جهة، ومتقلبة الأسعار من جهة أخرى، لذا ينبغي تبني إستراتيجية تنموية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحويله إلى اقتصاد متنوع و متوازن في مقوماته الهيكلية و صادراته الخارجية.

الهوامش:

[1] عبد الرحيم يوسف حسن توفيق، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 63.

[2] شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 124.

[3] محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2010، ص 64.

[4] محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 39.

[5] محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010، ص 67.

[6] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص7.

[7] محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 67.

[8] مروان عطون، مرجع سابق، ص 8.

[9] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 196 – 199.

[10] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1999، ص 122 – 125.

[11] أنظر في هذا الإطار إلى:
– بول إيه ساموبلسون، ويليام دي نورهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 703.
– طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004، ص 162

– نداء محمد الصوص الاقتصاد الكلي، ط1، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 65.
– حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص 243.

[12] محمد رمضان شنبيش، دراسة العلاقة بين التضخم و عرض النقود و سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 – 2008)، مجلة الجامعة، العدد 15، المجلد الأول، 2013، ص ص 241 242.
[13] أحمد أبوالفتوح علي الناقة، (2005)، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي : في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مصر، ص 19 – 23.
[14] Greene, W, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey , 2003, P 566.
[15] Kmenta , J. Elements of Econometrics ,2nd , Edition, Macmillan Publishing com. 1986, P 538.
[16] Mishkin, F. Global Financial Stability Framework, Events, Issues, Journal of Economic Perspective, Vol.13, No.4,1999, P 443.
[17] Mishkin, F., op.cite, p 433.

قائمة المراجع:

– باللغة العربية

– أحمد أبوالفتوح علي الناقة، (2005)، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي: في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مصر.
– بول إيه ساموبلسون، ويليام دي نورهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
– حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.
– طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004.
– نداء محمد الصوص الاقتصاد الكلي، ط1، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
– حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1999.

– سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1، شركة كاظمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982

– شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.

– طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

– عبد الرحيم يوسف حسن توفيق، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

– محمد رمضان شنبيش، دراسة العلاقة بين التضخم و عرض النقود و سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 – 2008)، مجلة الجامعة، العدد 15، المجلد الأول، 2013.

– محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2010 .

– محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007.

– مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

– باللغة الأجنبية:

-Arthur E. Hoerl and Robert W. Kennard, Ridge Regression: Biased Estimation for No orthogonal Problems, American Statistical Association and American Society for Quality, Vol. 42, No. 1, 2000.

-Chiang; A., Fundamental Methods of Mathematical Economics, 3rd edit, McGraw-Hill Book Company, New York, 1984.

-Crosetti, G. Poati P. and Noriel, R. "What Caused the Asian Currency and Financial Crises", National Bureau of Economic Research Working Papers, No.6833 and 6844.

-Dornbusch, R. and Fischer, S., "Macroeconomics", 3rd. edit Mc Graw-hill International Book Company, New Delhi, 1984.

- Frankel, Experiences and lesson from Exchange rate Regimes in emerging Economics, Harvard university, 2002.

- Greene, W, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003.

- John, Recent Development in Monetary Models of Exchange Rate Determination, IMF, staff papers vol 26, 1979.

- Mishkin, F. Global Financial Stability Framework, Events, Issues, Journal of Economic Perspective, Vol.13, No.4,1999.

-RÉGIS BOURBONNAIS, Econométrie-Manuel et exercices corriges, Dunod, Paris, 2004.

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "GDP" دراسة حالة: ماليزيا خلال الفترة 1995 -2011

الأستاذة: سامية مقعاش
قسم التسيير
جامعة الحاج لخضر- باتنة

الملخَّص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا، اعتمادا على دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1995 و2011، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه التدفقات تؤثر إيجابا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي.

الكلمـــات المفتاحيـــة: التدفقات الرأسمالية، التحرير المالي، النمو الاقتصادي في ماليزيا.

Abstract:

This paper aims to find the impact of the foreign capital flows on the real GDP growth rate in Malaysia,and depending on the econometric study for the period 1995-2011,and using the Least Squares Method.

This study found that The foreign capital flows have a positive impact on the GDP growth rate, and Specifically the foreign direct investment and portfolio investments.

Keywords: Capital flows, Financial Liberalization, Economic Growth in Malaysia.
Mots-clés: Flux de Capitaux, Libéralisation Financière, croissance Économique en Malaisie.

المقدمة:

مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من موجة واسعة من التحرير المالي، وما يفرضه ذلك من اندماج الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال عملية تفكيك القيود على حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛ أدركت الدول أنه أصبح لزاما عليها مواكبة التطورات العالمية والسعي إلى

استغلال الفرص لمواجهة التحديات التي تفرضها عملية التحرير. ومن أجل ذلك، قامت العديد من الدول بإعادة هيكلة قطاعاتها المالية والمصرفية، من خلال القيام بسلسلة من الإجراءات لتحرير معاملاتها المالية، للتكيف مع المستجدات.

وتعد ماليزيا[1] من الدول التي آمنت بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها، لذا اعتمدت على إستراتيجية النمو القائمة على تشجيع تدفق رأسمال الأجنبي، فقامت بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مختلف قطاعاتها الزراعية والصناعية. ولقد استفادت من انفتاحها المالي واندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث حققت قفزات هامة في التنمية الاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. وهكذا تحولت من دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى دولة مصدرة للسلع الاستهلاكية والصناعية، وهو ما أهّلها لتصبح ضمن فريق النمور الآسيوية.

مما لا شك فيه أن التطور الذي حققته ماليزيا في مجال استقطاب رؤوس الأموال والرفع من معدل النمو ما هو إلا ثمرة من ثمار سياستها الناجحة. لذا تعد دراسة تجربتها في الاستفادة من التدفقات الأجنبية ذات أهمية بالنسبة لكل الدول، وخاصة تلك التي تتطلع إلى السير على خطاها للنهوض باقتصادياتها والتحرر من التبعية.

وبناءً عليه، فإن هذه الورقة تسعى لتأكيد فرضية رئيسية مفادها " أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا".

ومن بين ما تهدف إليه هذه الورقة هو الوقوف على مجموعة من النقاط أهمهـــا:

– تقديم رؤية واضحة عن رؤوس الأموال الأجنبية، أقسامها، وخصائصها؛

– تبيان مساهمتها في تحقيق التنمية في ماليزيا وأثرها على معدل النمو؛

– إبراز أهم الإيجابيات التي تميز تجربة ماليزيا باعتبارها مثالا مشجعا جديرا بأن يحتذى به.

ومنه، ولتحقيق هدف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعة له، فقد تم تسليط الضوء على ثلاث محاور هي: الإطار النظري لمفهوم التدفقات الرأسمالية الأجنبية؛ السياسات الماليزية في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وأخيرا قياس أثر هذه التدفقات على معدل نمو "GDP" الحقيقي في ماليزيا.

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم التدفقات الرأسمالية الأجنبية.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نموا سريعا للتدفقات الرأسمالية عبر الحدود، نتيجة تعاظم ظاهرة تحرير حركة رؤوس الأموال، والتي جاءت استجابة لظروف كثيرة أملتها متغيرات جمة أثناء هذه الفترة، منها تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، والرضوخ لقرارات المنظمات الدولية أو التكتلات الاقتصادية الكبرى، وغيرها.

أولا: تعريف التدفقات الرأسمالية الأجنبية.

تعّرف التدفقات الرأسمالية الأجنبية على أنها صافي التدفقات من القروض مطروحا منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي وصافي الاستثمار في محافظ الأسهم.[2] ما يستنتج من التعريف أن التدفقات الرأسمالية تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحفظية، القروض والمساعدات.

ثانيا: أنـــواع التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

تنقسم من حيث الآجال الزمنية إلى تدفقات قصيرة الأجل وتـــدفقات طويلة الأجل، كما تنقسم حسب الجهات الدائنة إلى رسمية وخاصة، وعموما

يمكن إجمالها في: الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحفظي، والتدفقات المالية الأخرى (أهمها القروض العامة).

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).[3] وتعرّف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، وتساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة، وتسمى الشركات المحلية، وحدات أو فروع.[4]

استنادا إلى التعريف، ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي المباشر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني على أن لا تقل نسبة التملك عن 10%. ويكون الاستثمار مشتركاً إذا تشارك المستثمر الأجنبي والوطني في إدارة المشروع، وفي حالة سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم يكون مملوكاً ملكية مطلقة له.

وتتحدد وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المناطق التي توفر فرصاً جيدة للاستثمار، حيث يتوقع المستثمر تحقيق عائداً يفوق ما تحققه الفرص البديلة في دول أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية.[5] ولا يتم ذلك إلا من خلال دراسة مستفيضة لمحددات الاستثمار الاقتصادية والاجتماعية بل حتى السياسية.

فالدول التي لديها مؤشرات اقتصادية ايجابية (معدل التضخم، سعر الصرف، معدلات الفائدة) بإمكانها أن تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة،

حيث تكتسي هذه العوامل أهمية كبرى بالنسبة للمستثمر الأجنبي. وتشمل العوامل الاقتصادية أيضا عدم تدخل الدولة للتأثير على المنافسة والنظام الضريبي، لما لهذين العاملين من تأثير على التكلفة وبالتالي الأسعار.[6] كما ينبئ كبر حجم السوق واتساعها عن زيادة حجم الطلب وإمكانية تحقيق أرباح أكثر، ويقاس حجم السوق بجملة من المؤشرات منها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، متوسط دخل الفرد المعبر عنه بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد والقدرة الشرائية.[7] ويعتبر توفر الموارد من العوامل المؤثرة على وجهة الاستثمار الأجنبي، وهذه الموارد قد تكون طبيعية (مواد أولية، أو مصادر الطاقة)، أو بشرية (تكلفة عنصر العمل وجودته وكفاءته)، أو موارد تكنولوجية (مراكز البحث والمخابر)، أو تمويلية (الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وخاصة القروض).

وتعتبر العوامل السياسية والاجتماعية مهمة في قرارات المستثمر لأنه لن يخاطر بنقل رأسماله إلى دولة ما في غياب الاستقرار السياسي، حتى ولو كانت مردودية الاستثمار كبيرة. أما العوامل الاجتماعية فتبرز في سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم، إضافة إلى التقارب الثقافي والمعتقدات الدينية للدولة المستقطبة.[8] حيث تساهم هذه العناصر في سهولة التواصل والاتصال بالمستهلكين.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار المحفظي: وهو الاستثمار الذي "يشمل كل التوظيفات المالية في السندات والأسهم المملوكة من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال. أي امتلاك الأوراق المالية من أسهم وسندات، والتي يحتفظ بها المستثمر بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مزيج من الاستثمار يحقق له أرباح قصيرة أو طويلة الأجل إذا توقع ارتفاع في القيمة على المدى الطويل".[9]

ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ذو طابع مالي، لا يصاحبه نقل لأصول مادية أو خبرات فنية أو تكنولوجية؛ ويكون دافع المستثمر في المحافظ المالية هو الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأوراق المالية، ويتم هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية من خلال الأسواق المالية والمشاركين فيها (شركات، أفراد، مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار، وصناديق التقاعد وشركات التامين).

وتختلف أدوات الاستثمار المحفظي، فمنها أدوات دين، تتمثل في السندات أو أذونات الخزانة وشهادات الإيداع، وتعطي لحاملها الحق في الحصول عل فوائد سنوية أو فائدة في نهاية المدة، ومنها أدوات الملكية، تشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وتمنح لحاملها الحق في التوزيعات والأرباح والحقوق الأخرى المرتبطة بإدارة الشركة كالتصويت والمراقبة. وقد تم استحداث أدوات جديدة تسمى المشتقات، وتتمثل في عقود الخيارات والعقود المستقبلية، وعقود المبادلات. أما الأدوات المركبة فتتمثل في محفظة الأوراق المالية، وهي عبارة عن مزيج من الأسهم والسندات.

جـــ- القروض العامة والإعانـــات: القروض العامة "مقدار الخصوم التعاقدية القائمة في وقت بعينه على المقيمين في بلد ما لغير المقيمين، مع تحديد الأقساط لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه".[10] وتنقسم القروض من حيث الفترة الزمنية إلى قصيرة الأجل أو طويلة، وبحسب مصدرها إلى خاصة أو رسمية. الخاصة تقدم من قبل الأفراد أو المؤسسات الخاصة مثل البنوك التجارية في الدول، أما الرسمية فتقدمها مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو مؤسسات إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقية، صندوق النقد العربي.[11]

أما الإعانات فهي مجموعة من المساهمات المتكونة من منح لا ترد، أو قروض ميّسرة واجبة السداد تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر عن مثيلاتها في الأسواق المالية الدولية؛ حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلات العادية، أو من حيث احتوائها على فترات سماح تكون أطول، أو من حيث طول مدة السداد".[12]

ثالثا: أسباب التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

وتنقسم إلى أسباب داخلية وخارجية.

أ- الأسباب الداخلية: وتنقسم بدورها إلى:

- **فجوة التمويل المحلي**: تدخل التدفقات الدولية لرأس المال في إطار ما يعرف بالتمويل الدولي والذي يمثل جانبا مهما من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا، وتأتي أهميتها كوسيلة لسد الفجوة في المدخرات المحلية للبلد الممول، وتعادل رأس المال الأجنبي اللازم لتحقيق معدل النمو المطلوب. وهنا يبرز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى معالجة النقص المستمر في ادخاراتها المحلية والإيفاء بالتزاماتها المالية في خضم تفاعلاتها الاقتصادية الدولية. [13]

يعتبر القصور في التمويل المحلي الذي تعاني منه الدول من الأسباب الرئيسية لحركة تدفقات رؤوس الأموال، فالاعتماد على القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية لتعويض النقص في الموارد المحلية يعتبر من بين الحلول التي تلجأ إليها هذه الدول.

- **الزيادة المستقلة في دالة الطلب المحلية:** تقود الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود إلى جذب رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله وخاصة الاستثمارات المحفظية والأموال قصيرة الأجل. ومن

الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع بإسهاب الاقتصادي ميلتون فريدمان. فقد جاء في تحليله أن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقة. وبذلك، فالطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أي سلعة يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود. فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) تتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، أما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرص البديلة. [14] وعليه فزيادة الطلب على النقود تعد من الأسباب المؤدية للتدفقات الرأسمالية سواء كان الطلب عليها بشكلها السائل أو عن طريق طلبها في صورة أوراق مالية أو أصول حقيقة.

- **الزيادة في إنتاجية رأس المال:** إن قرار الاستثمار يُبنى على أساس المقارنة بين معدل الربحية المتوقع وبين الكلفة المقترحة للمشروع، وعادة ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بالإنتاجية الحدية لرأس المال، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة طردية؛ فارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة، والعكس صحيح. وعليه فالتدفقات الرأسمالية تتأثر بدافع الربح، فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن رأس المال ينجذب إلى الدول التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبيا، وهذا ما نلاحظه بالنسبة لمختلف أنواع التدفقات الدولية لرأس المال وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. [15]

ب- الأسباب الخارجية: ولما كانت تدفقات رؤوس الأموال الدولية تدخل في إطار التمويل الدولي فإنها لا تتأثر بالأسباب السابقة فقط، بل تتأثر أيضا بعدة أسباب خارجية منها:

- **الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية:** يعتبر سعر الفائدة السائد في دولة ما الموجه الأساسي لحركة الاستثمار والمفاضلة بين الخيارات المطروحة، وتختلف أسعار الفائدة بين الدول تبعا لوفرة أو ندرة رأس المال فيها، ومن المعروف أن سعر الفائدة يرتفع في الدول التي تعاني من ندرة رأس المال، وينخفض في الدول التي لديها فائض منه. وعلى هذا الأساس تنتقل رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها رأس المال (فائض) إلى تلك التي تعاني من نقص فيه (عجز)، والتي تتسم بأسعار فائدة مرتفعة. [16] والهدف الأساسي لهذه الحركة هو تحقيق أكبر ربح، من خلال شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل أو بإيداع رأس المال في إحدى البنوك الأجنبية، حيث يرتفع سعر الفائدة نسبيا.

- **التوقعات في أسعار الصرف:** تتأثر حركة انسياب رؤوس الأموال من وإلى الدولة بسعر صرف عملتها، وتتم عملية التأثير من خلال ما يتوقعه المستثمرون من تغّيرٍ في الأسعار الحقيقية لأصولهم المالية مقدرة بالعملة الأجنبية. فإذا ساد شعور عام في الأوساط المالية بأن قيمة عملة دولة ما ستنخفض، فإن ذلك سيدفع بالمستثمرين وأصحاب المشاريع إلى تصفية مشاريعهم ونقل أصولهم إلى الخارج حتى يتجنبوا التخفيض الذي سيطرأ على أصولهم من جراء هذا التخفيض. [17] والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر صرف العملة.

- **أغراض المضاربة:** المضاربة هي بيع أو شراء صوريين ليس بغرض الاستثمار، ولكن للاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير".[18] أي هي عملية شراء أو بيع آجلة بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الحاضر يوم الاستحقاق، فغرض المضارب من شراء أوراق مالية أو عملات أجنبية ليس

تملكها، وإنما إعادة بيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على توقعاته لتحقيق أكبر ربح من هذه العملية. ولقد ساهمت المضاربة في خروج ودخول كميات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة تحويل المضاربين لأموالهم من دولة إلى أخرى.

- **بيانات ميزان المدفوعات:** إن العجز في ميزان المدفوعات يمثل إحدى المشكلات التي تحظى باهتمام الدول، ولعلاج هذه المشكلة اتجهت إلى فتح أسواقها أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية كأحد الحلول. فعجز ميزان المدفوعات يدفع بالدولة إلى عرض عملتها الوطنية وشراء العملة الأجنبية، ما يعني وجود تدفق عكسي لمواردها من النقد الأجنبي (قصيرة أو طويلة الأجل)، ومن ثم يلجأ بلد العجز إلى استقدام رؤوس الأموال الدولية لغرض تسوية حالة العجز، مقابل هذا يقوم بلد الفائض بإقراض دول العجز بعملية أشبه باستثمار ذلك الفائض في دولٍ تكون بحاجةٍ إليه. [19] والعكس في حالة تحقيق الميزان لفائض.

إضافة إلى الأسباب السابقة والتي تؤثر على حركة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتحدد كمياتها واتجاهاتها، فإنه توجد أسباب أخرى لا تقل أهمية منها، تفادي المخاطر السياسية والاقتصادية، إذ يعد الاستقرار السياسي من المؤشرات التي تتحكم في اتجاه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتختلف هذه المخاطر من دولة إلى أخرى، وهي ثلاثة أنواع، مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى على العمليات المالية كتحويل الأرصدة. [20] وعادة ما يتعرض المستثمر الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة تغير نظام الحكم وما يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، أو المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي مثل حوادث الشغب والعنف. [21] والمخاطر السياسية تحوَّل المستثمر إلى

مضارب حيث تدفع بالمستثمرين إلى التخلص السريع من الأصول المالية التي بحوزتهم تجنبا للمخاطر التي قد تصيب هذا الاستثمار.[22] وذلك بنقل أموالهم إلى خارج الدولة بحثا عن الثقة والأمان. أما المخاطر الاقتصادية التي يسعى المستثمر إلى تفاديها فتشمل المخاطر التجارية والمالية. التجارية تتلخص في خطر العائد على الاستثمار، إذ يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحققه في بلده الأصلي. إضافة إلى خطر المنافسة، فقد يكون دافع المستثمر من الاستثمار خارج وطنه هو الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من عدم وجود وضع تنافسي مماثل في البلد المضيف حاضراً أو مستقبلاً. [23]

وتتمثل المخاطر المالية في خطر منع تحويل أموال المستثمر إلى الخارج، أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي، ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماره إلى دول أخرى أو إلى بلده الأصلي. إضافة إلى خطر الازدواج الضريبي، فقد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية على الرغم من أنها خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح، مما يقلص من صافي أرباح هذا الاستثمار.[24]

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنه توجد مجموعة من الأسباب المحددة لحركة تدفقات رؤوس الأموال منها الداخلية والخارجية. وتساهم هذه الأسباب مجتمعة في التأثير على ثقة المستثمر وتشجيعه لتوجيه استثماره إلى دولة دون أخرى. وهذه الأسباب لا تقتصر على بعض المؤشرات الاقتصادية

كسعر الصرف ومعدلات الفائدة وبيانات ميزان المدفوعات بل تتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والتشريعية للدولة.

المحور الثاني: أهم السياسات الماليزية في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

استطاعت ماليزيا الحصول على مركزٍ مرموقٍ على مستوى العالم، وتعتبر من الدول النامية التي حققت تطوراً اقتصادياً في فترة زمنية وجيزة. فقد تحولت إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية بعد أن كانت دولة زراعية محدودة الموارد. ويعود سبب هذا التحول السريع إلى جملة من العوامل من أبرزها استفادتها من التدفقات المالية الأجنبية.

أولا: التحرير المالي في ماليزيا.

على عكس غيرها من الدول النامية، التي قامت بتفكيك كل الضوابط على أنظمتها المالية وتحرير أسواقها المالية فجأة؛ اعتمدت ماليزيا النهج التدريجي في عملية التحرير، حيث تبنت عملية التحرير بوتيرة تدريجية بما يتفق واحتياجاتها الاقتصادية والأحداث الاقتصادية العالمية الكبرى التي حدثت في كل مرحلة.

منذ استقلال ماليزيا وحتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، كانت ماليزيا نموذجاً عن الدول الأقل نمواً، مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل الفقر والاعتماد على الزراعة واستخراج المعادن؛ لكن وعلى إثر أعمال الشغب التي وقعت في ماي 1969،[25] أدركت الحكومة أن الحاجة إلى إصلاحات كبرى وعميقة ضرورة ملحة. ونتيجة لذلك، قامت بتنفيذ جملة من الاستراتيجيات والبرامج المختلفة لإنعاش اقتصادها الوطني،[26] أهمها تحرير قطاعها المالي والذي مر بالمراحل التالية:

أ- **تحرير أسعار الفائدة (1978-1985):** أجرت ماليزيا سلسلة من الإصلاحات المالية قبل قيامها بتحرير أسعار الفائدة منها: [27]

- تعويم العملة الماليزية في سنة 1973؛ تم ربطها بسلة من العملات سنة 1975، استنادا إلى شركائها التجاريين الرئيسيين.
- اعتماد نظام الصرف أكثر ليبرالية؛
- إنشاء سوق مستقلة للصرف الأجنبي، وإنشاء كوالالمبور للأوراق المالية.

وانطلقت المرحلة الرئيسية للتحرير في أكتوبر 1978، عندما سمح البنك المركزي الماليزي للبنوك التجارية بحرية تحديد حجم الائتمان ومعدلات الإقراض، والحد الأقصى لأسعار الفائدة. إلا أن ماليزيا علّقت تحرير سعر الفائدة في وقت لاحق بسبب الركود الاقتصادي الذي اجتاح العالم سنة 1985. وتم تحديد أسعار الفائدة للفترة من أكتوبر 1985 إلى جانفي 1987، خوفا من أنّ ارتفاع أسعار الفائدة بشكل مفرط من شأنه أن يعرض الانتعاش الاقتصادي في ماليزيا للخطر. وتدّخل البنك المركزي الماليزي للسيطرة على معدلات الفائدة على إثر الصدمة النفطية (1979-1980) وانعكاساتها الخطيرة على النشاط الاقتصادي العالمي والتي لم يسلم منها الاقتصاد الماليزي، حيث تعرض لانخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة. [28]

ب- التحرير المالي الإضافي (1987-1997): انتعش الاقتصاد الماليزي سنة 1987 بعد فترة الركود؛ وتماشيا مع أهداف تحرير الأسواق المالية أُستُؤنفت عملية تحرير أسعار الفائدة، باستثناء أسعار الفائدة على بعض القروض الخاصة ببعض القطاعات الأولوية، التي ظلت خاضعة لتوجيهات البنك المركزي. كما تم اعتماد المزيد من التدابير للحد من الرقابة على أسعار الصرف، وشهدت بداية التسعينيات عددا من المبادرات لمواصلة إزالة

معوقات تدفقات رأس المال، لتعزيز مكانة ماليزيا بوصفها مركز ماليا إقليميا ودوليا، وكخطوة أولى، تم فصل كوالالمبور للأوراق المالية عن بورصة سنغافورة لتكون سوقا مستقلة. كما تم إنشاء مركز أوفشور (Offshore) المالي العالمي، والسماح للمؤسسات المالية الخارجية بالعمل بحرية، وتحويل العملات الأجنبية ونقل الأموال من وإلى ماليزيا دون الخضوع لأية رقابة.[29] وهو الأمر الذي أدى إلى استقطاب حجم كبير من رؤوس الأموال كانت سببا في زعزعة استقرار ماليزيا فيما بعد.

جـــ- مسار التحرير المالي بعد أزمة 1997-1998: سجل الاقتصاد الماليزي معدلات نمو غير مسبوقة ابتداء من عام 1987، واستمرت اثني عشر سنة متتالية وبلغ متوسط معدل النمو 7.8٪ قبل أزمة العملة،[30] التي ظهرت في تايلاند ثم انتقلت عدواها "للرنجيت" الماليزي في 14 يونيو 1997 وشهدت ماليزيا حركات مضاربة كبيرة على عملتها. فكان رد فعل الحكومة الماليزية أن قامت بوضع سياسات وإجراءات لاحتواء الأزمة منها تدخل البنك المركزي للدفاع عن العملة الوطنية، ووضع ميزانية لوقف تدهور الاقتصاد وحمايته من الدخول في حالة كساد، وتخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 2%وتأجيل المشروعات الكبيرة، وتقييد نمو الائتمان بنسبة 25% مع نهاية 1997وبنسبة 15% مع نهاية عام 1998، كما أعلنت ماليزيا تثبيت عملتها مؤقتا لاحتواء عمليات المضاربة.[31]

لقد اتبعت ماليزيا نموذجا مختلفا في مواجهة هذه الأزمة والتعامل معها، فقد رفضت اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعالجت الأزمة من خلال فرض قيود صارمة على سياستها النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لوقف التدفق العكسي لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج، والعمل على رفع حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة.

وخلال عامين تمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة مسيرتها التنموية.[32] ومنذ ذلك التاريخ أصبحت ماليزيا تفرض بعض الضوابط الانتقائية مثل الضرائب على بعض مكونات رأس المال، كما قامت بتثبيت عملتها بالدولار الأمريكي. [33] ولقد استطاعت ماليزيا استرجاع الثقة في نظامها المالي، فمنذ سنة 1999 شهدت تحسنا ملحوظا في نشاطها الاقتصادي واستقرارا في أسواقها المالية.

ثانيا: السياسات الماليزية المحفزة لجلب التدفقات المالية الأجنبية.

من بين ما اعتمدت عليه سياسة ماليزيا التنموية التركيز على جلب التدفقات المالية الأجنبية والاستفادة من المزايا المرافقة لها وفي سبيل ذلك عملت على تهيئة المناخ الملائم وتقديم الحوافز لجذبها، ويمكن تلخيص أهم هذه الحوافز في:

أ- **الحوافز الضريبية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:** انتهجت ماليزيا سياسة التعديل المستمر للحوافز الضريبية وفقا لأهدافها التنموية، فقد اتبعت سياسة إحلال الواردات لسنوات قليلة عقب الاستقلال، حيث عملت على تقديم مزايا تفضيلية في هذا المجال، تلاها التركيز على الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والصناعات كثيفة رأس المال بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي فمنحت حوافز لهذا النوع من الاستثمار. وعموما يمكن عرض أهم هذه الحوافز والمتمثلة في: [34]

-إعفاءات ضريبية لفترة من 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية وبعض الكيماويات، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1958.

– إعفاءات من ضريبة الأرباح تتراوح بين 2 إلى 10 سنوات واقتطاعات ضريبية تتراوح بين 25% إلى 40% من تكلفة رأس المال للاستثمار في صناعات كثيفة رأس المال، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1968.

– وفي السبعينيات قامت ماليزيا بإنشاء عشر مناطق حرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الالكترونيات والنسيج منحتها إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة على الأرباح.

– وبهدف جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعت الحكومة حوافز أكثر بموجب قانون تشجيع الاستثمار (PIA)، الصادر سنة 1986، والذي ساهم في نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط معدل سنوي قدره 38.7% بين عامي 1986 و1996.[35] ومن بين ما نص عليه هذا القانون تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تنتج منتجات محددة في هذا القانون، إضافة إلى الإعفاء من بعض الضرائب المستحقة على الدخل للشركات العاملة في مجال التصدير. كما تم تقديم حوافز ضريبية لقيام المستثمرين بعمليات البحث والتطوير وإعفائها لمدة 5 سنوات لتشجيعها على التوطن في ماليزيا. [36]

– أما في التسعينيات واستجابة لحجم التدفقات الضخمة قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار، ففي سنة 1991 قامت بمراجعة شاملة لسياسة الحوافز وذلك بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية، وإلغاء بعض الحوافز التي تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتم سنة 1995 تقليل الحوافز المقدمة الاستثمارات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.[37] وكان اهتمام ماليزيا فيما بعد منصبا على كيفية مواجهة الأزمة التي ضربتها سنة 1997.

– وفى ذات السياق، وبعد تجاوز ماليزيا أزمتها أصدرت الحكومة سنة 2003 حزمة جديدة من حوافز الاستثمار في أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة تضمنت إعفاءات مؤقتة أو محدودة أو كاملة من الضرائب. [38]

ب– الحوافز الخاصة بحقوق الملكية في الشركات: قامت ماليزيا بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث سمحت للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم بشرط قيامهم بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات. والسماح للشركات التي تصدر من 51 إلى 79% من منتجاتها بتملك نفس النسبة من حقوق الملكية في الشركة، ونسبة 51% للشركات التي تصدر ما بين 20 إلى 50% من منتجاتها. أما الشركات التي لا تستطيع تصدير أكثر من 20% فنسبة ملكيتها لا تتعدى 30%. كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوئها إلى قانون فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية. [39]

أما فيما يخص الحوافز المقدمة للاستثمارات المحفظية، فبالإضافة إلى إجراءات التحرير المالي وخاصة المتعلقة بتحرير أسعار الفائدة والتي تم الإشارة إليها سابقا، فقد قامت ماليزيا بسلسلة من التدابير لاستقطاب أكبر للاستثمارات المحفظية، منها:[40]

– توسيع نطاق عمل البنوك في مجال التعامل بالعملة الأجنبية، عن طريق إلغاء الحد الأقصى المفروض عليها للتعامل بالعملات الأجنبية، والترخيص لبنوك الاستثمار في ماليزيا بإجراء صفقات بالعملة الأجنبية، والسماح لها بإنشاء فروع في الخارج.

– إزالة القيود المفروضة على البنوك الأجنبية للتعامل في المنتجات المالية ب "الرنجيت" نيابة عن العملاء غير المقيمين في ماليزيا.

– السماح للأفراد المقيمين والشركات بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لأي غرض.

– تطوير سوق رأس المال بطرح أسهم عالية الجودة بتوفير وتنويع العروض، وتعزيز الروابط عبر الحدود مع الأسواق الأخرى، وذلك عن طريق السماح للشركات غير المقيمة للاستفادة من العائدات الناتجة عن إدراج أسهم من خلال طرحها على اللوحة الرئيسية لبورصة ماليزيا؛ والسماح للشركات المقيمة للاستفادة من عائدات الناتجة عن إدراج أسهم من خلال الاكتتاب العام في مجلس بورصة ماليزيا لأغراض الاستثمار في الخارج.

ثالثا: تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى ماليزيا: منذ أواخر التسعينيات، أصبحت تدفقات رأس المال مصدرا هاما للاستثمار بالنسبة لماليزيا، لكن هذه التدفقات متقلبة للغاية، إذ يمكن أن يؤدي التوقف المفاجئ لهذه التدفقات إلى إحداث صدمة مالية. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارا بالمقارنة بالاستثمارات المحفظية، وأقل عرضة للتقلب وهو ما جعل ماليزيا تقدم جملة من الحوافز لجذبه.

أ – **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** قامت ماليزيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، ومن بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، الاستقرار السياسي، والبيئة الاقتصادية المواتية، التي خلقت مناخا جاذبا لرأس المال الأجنبي، فقد سعى صناع السياسة في ماليزيا لخلق والحفاظ على نمو الاستثمار وتخفيف تقلباته والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه. وتعتبر

إجراءات التحرير الاقتصادي، التي باشرتها ماليزيا عاملا مهما في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب.[41]

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا إلى غاية سنة 1998 أين سجل انخفاضا ملحوظا بسبب الأزمة المالية الآسيوية، ولقد أدى قيام البنك المركزي الماليزي بتحرير القيود الرأسمالية على جميع فئات الأصول إلى تحسن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدها، وارتفع باستمرار منذ ذلك الحين إلى غاية عام 2001، أين عرف انخفاضا نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، والأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم والسندات المستثمرة في قطاع الإنترنيت والتي أطلق عليها فقاعة الدوت كوم، إذ كان لها انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى ماليزيا منحصرا في الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع الخدمات. إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة، وخاصة الصين والهند. [42]

وعاودت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد في 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية حيث بلغ معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 80% مقارنة بعام 2008، ويمكن القول أن ماليزيا تضررت بسبب أزمة 2009 أكثر من تضررها بسبب أزمة 1998. [43]والشكل رقم 1، يوضح ذلك.

الشكل رقم 1، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة 1995- 2011.

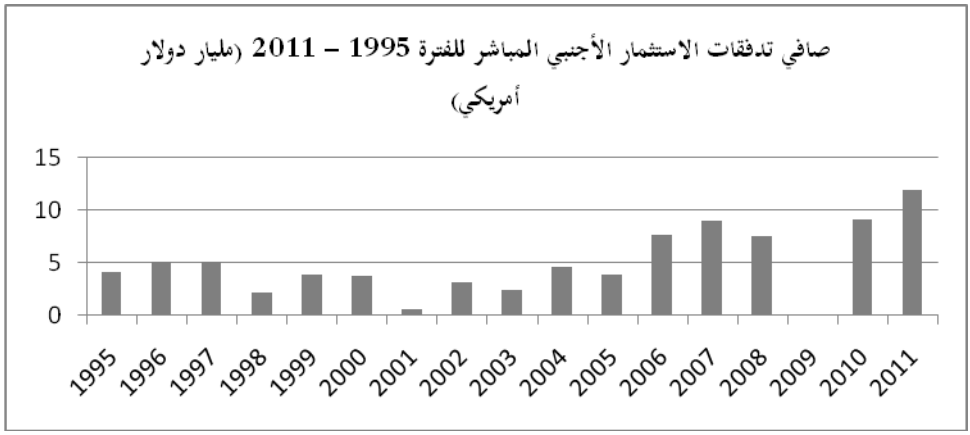

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Finance, (2004 ; 2007) Development – The World Bank, Global
- http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

ب– **صافي تدفقات الاستثمارات المحفظية:** من التطورات الحاصلة في ماليزيا مع مطلع التسعينيات الارتفاع الكبير في التدفقات المحفظية، وهذا ما يعكس ثقة المستثمرين الناتجة عن الطفرة الاقتصادية التي عرفتها ماليزيا خلال هذه الفترة. استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1997 أين عرفت تدفقا عكسيا قدره 0.31 مليار دولار أمريكي بسبب هجمات المضاربة الشديدة على العملة الماليزية مع انطلاق الأزمة الآسيوية.[44] وعاودت هذه التدفقات الارتفاع في أعقاب الأزمة نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية المحلية لماليزيا والتي جاءت استجابة لمواجهة الأزمة، إضافة إلى التطور السريع لسوق السندات المحلية. وبعدها ظل التقلب السمة المميزة للتدفقات المحفظية، إلى أن سجلت أكبر تدفق عكسي لها خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2007، حيث بلغ إجمالي التدفقات المحفظية الخارجة 1.37 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى سببين الأول حالة عدم اليقين في السوق العالمي في أعقاب مشكلة الرهن

العقاري التي بدأت تظهر في الولايات المتحدة في أوت 2007، والثاني تقليص المديونية الضخمة من قبل المؤسسات المالية الأجنبية في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي أدت على نطاق واسع إلى تصفية صناديق الاستثمار في المحفظة من قبل المستثمرين الدوليين.[45] واستمر التدفق العكسي لمدة سنتين، وشهدت سنة 2010 و 2011 تدفقات محفظية كبيرة عكست التقاء عوامل الجذب الإيجابية والأسس القوية للقطاع المالي الماليزي، إضافة إلى تأثير أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصاديات المتقدمة. [46] والشكل رقم 2، يوضح ذلك.

الشكل رقم 2، صافي التدفقات المحفظية في ماليزيا خلال الفترة 1995- 2011.

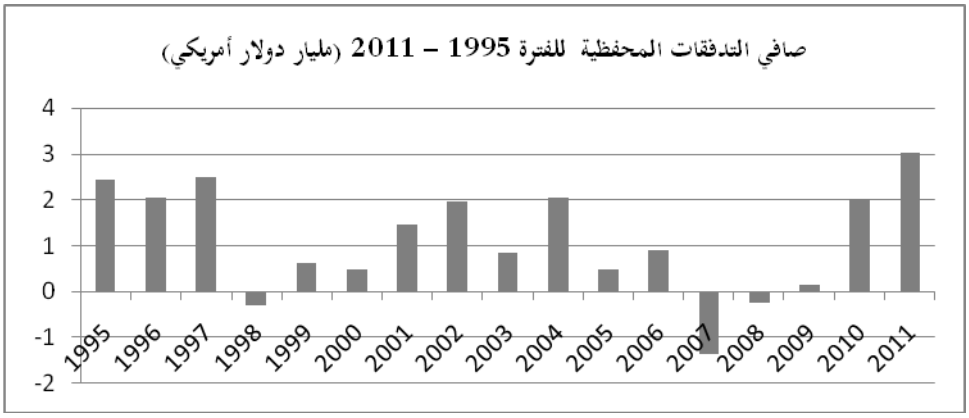

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Finance, (2004 ; 2007) Development − The World Bank, Global
- http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

جـ- صافي تدفقات الديون: وتتمثل في صافي القروض الخارجية للقطاعات الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى صافي ودائع المؤسسات المصرفية وكذلك تدفقات الائتمان التجاري، وقد سجل صافي هذه التدفقات ارتفاعا مستمرا على مدى فترة الدراسة، تخللها انخفاض ملحوظ لها نتيجة سداد القروض الخارجية من قبل كل من القطاعات الرسمية والخاصة أو نتيجة تقليص

المديونية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية في أعقاب الأزمتين الماليتين 1998 وأزمة الرهن العقاري، اللتين أثرتا على وضع الودائع في الخارج والقروض بين البنوك، حيث تستجيب تدفقات القطاع المصرفي لتحركات أسعار الفائدة والسيولة. (47) وهذا ما يبدو جليا من خلال الشكل رقم 3.

وعرفت تدفقات الدين الخارجي زيادة قوية بعد الأزمة العالمية والدين الخارجي قصير الأجل تحديدا ، حيث ارتفع بشكل كبير وخاصة منذ 2010 وذلك بسبب نشاط القطاع المصرفي، إضافة إلى زيادة الأصول الخارجية قصيرة الأجل المغطاة بالاحتياطيات الأجنبية. كما ارتفع صافي تدفقات الديون في هذه الفترة بسبب ارتفاع إجمالي الدين الحكومي، نتيجة تراجع النمو الحقيقي وانخفاض أسعار النفط. (48)

الشكل رقم 3، صافي تدفقات الديون في ماليزيا خلال الفترة 1995- 2011.

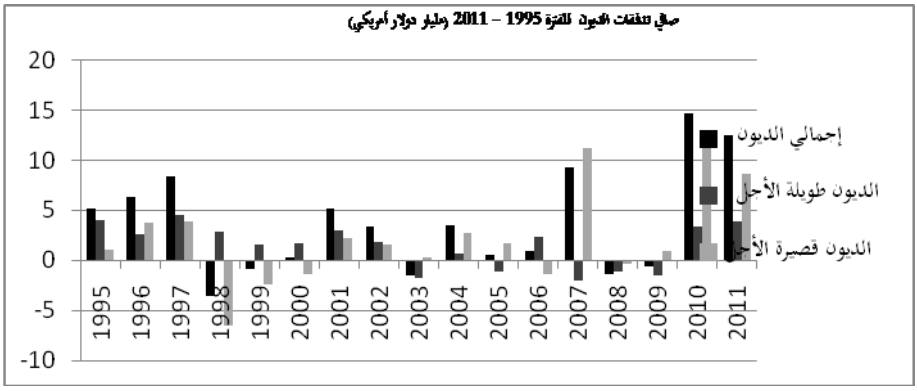

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Bank, International Debt Statistics, Available on the site : http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

د- معدل نمو "GDP" الحقيقي في ماليزيا: نما الاقتصاد الماليزي بخطى ثابتة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ويعزى هذا النمو إلى برامج الحكومة الماليزية التي سعت جاهدة إلى تحسين المركز الاقتصادي للدولة، من خلال

إعطاء الأولوية للاستثمارات وتنويع قاعدة الصادرات السلعية، وتطوير الأسواق المالية، فقد سجلت ماليزيا معدل نمو "GDP" الحقيقي تجاوز 7% سنويا خلال الفترة من 1967 إلى 1997،[49] إلى أن واجهت الأزمة الآسيوية التي أثرت على معظم الدول الآسيوية وليس فقط ماليزيا، ففي سنة 1997 سجلت ماليزيا انخفاض معدل نمو "GDP" الحقيقي من 7.3% إلى -7.4%.

سرعان ما تداركت ماليزيا الوضع وواصلت مسارها السابق، فقد أدت خطة الإنعاش الاقتصادي الذي وضعت في أوت 1998 لمعالجة آثار الأزمة الآسيوية إلى ارتفاع معدل نمو "GDP" الحقيقي خلال الفترة 1999-2000. [50] وفي سنة 2001 وبسبب انهيار فقاعة الدوت كوم والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض معدل النمو إلى 0.5% بعد أن كان 8.3% سنة 2000. ليعرف انتكاسة أخرى سنة 2009 بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومرد ذلك الاعتماد الكبير لماليزيا على الولايات المتحدة باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين لها. [51]

وساهم تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، إضافة إلى توسع الصادرات السلعية لماليزيا، وخاصة صادراتها من المواد الطبيعية مثل المطاط وزيت النخيل في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ومعدل النمو الحقيقي منذ عام 2010. [52] ويؤكد الشكل رقم 4، وجود صلة قوية بين معدل نمو "GDP" الحقيقي والأزمات المالية.

الشكل رقم 4، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2011

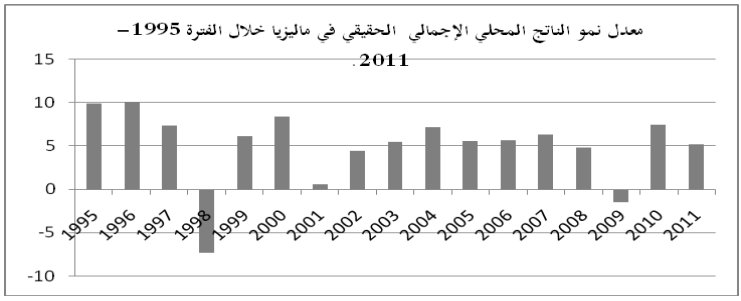

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

World economic and financial surveys, (2004, 2006, 2014). -International Monetary Fund,

المحور الثالث: قياس العلاقة بين التدفقات الرأسمالية الأجنبية ومعدل نمو "GDP"الحقيقي.

يتم في هذا الجزء إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد إن كان للتدفقات الرأسمالية الأجنبية أثر إيجابي على معدل نمو (GDP) الحقيقي خلال الفترة من 1995 إلى 2011، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في الانحدار الخطي المتعدد، وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، واستعمال البرمجة الإحصائية "SPSS version 20". كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تغطي فترة الدراسة 1995 -2011.

المتغير التابع: والمراد تفسير سلوكه من خلال النموذج، هو معدل نمو (GDP) الحقيقي.

المتغيرات المفسرة، (المستقلة): وهي:

- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (NFDI) **-Net Foreign Direct Investment Flows**

- صافي تدفقات الاستثمارات المحفظية (NPI) **-Net Portfolio Investment Flow**

- صافي تدفقات الديون (ND) -Net Debt Flows
- صافي تدفقات الديون طويلة الأجل (NLD) -Net Long-Term debt Flows
- صافي تدفقات الديون قصيرة الأجل (NSD) -Net Short-Term Debt Flows

كما تم إضافة متغير آخر والمتمثل في عرض النقود والمعَّبر عنه بـــ M2 باعتبارها واحدة من المتغيرات الهامة شديدة الارتباط بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما ورد في كثير من الدراسات في هذا المجال، فالتحكم في نمو الكتلة النقدية وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية ويخفض من معدل التضخم.[53] ولقد تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بـــ M2 من تقرير البنك الدولي.[54]

وعليه، يمكن التعبير عن المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة والمتغيرات المفسرة بالصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = F(NFDI, NPI, ND, NLD, NSD, M2)$$

أولا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، يتم بعدها تحديد الشكل الرياضي للمعادلة السلوكية التي يمثلها النموذج. وهنا سيتم الاعتماد على الشكل الخطي. وهو الشكل الرياضي المناسب المتوصل إليه من خلال دراسة انتشار البيانات الفعلية للمتغيرات المفسرة (انظر الملحق رقم 1). ويتحدد الشكل الرياضي للنموذج بالصيغة التالية:

$$GDP_t = \alpha_1 + \alpha_2 NFDI_t + \alpha_3 M2_t + \alpha_7 NSD_t + \alpha_6 NLD_t + \alpha_5 ND_t + \alpha_4 NPI_t + \varepsilon$$

حيث:

α_1: تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدالة ،كدور الصادرات السلعية والخدمية مثلا، أو الاستثمار المحلي.

α_2: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة.

α_3: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير صافي تدفقات الاستثمار المحفظي، وحسب القاعدة النظرية فهي الأخرى يجب تكون إشارتها موجبة.

α_4: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير صافي تدفقات الديون، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها سالبة نتيجة الأثر السلبي للديون على GDP.

α_5: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير صافي تدفقات الديون طويلة الأجل، وإشارتها يجب أن تكون سالبة.

α_6: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير صافي تدفقات الديون قصيرة الأجل، وإشارتها أيضا سالبة.

α_7: تمثل مقدار التغير في معدل نمو (GDP) الحقيقي نتيجة تغير عرض النقود، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة.

ε : تمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تقدير معاملات المعادلة السلوكية لمعدل "GDP" الحقيقي.

تتم عملية تقدير معاملات المعادلة السلوكية لمعدل نمو (GDP) الحقيقي للفترة 1995–2011 بواسطة البرمجة الآلية "SPSS Version 20"، وباعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية (انظر الملحق رقم 1):

$$NSD_t - NPI_t -2{,}751\ ND_t + 1{,}289\ NLD_t +3{,}030\ \mathbf{GDP}_t = 6{,}846 + 0.947\ NFDI_t + 2{,}593\ M2_t\ ,0130$$

$$(2{,}612)\ (2{,}779)\ (-0{,}480)\ (0{,}220)\ (0{,}520)\ (-3{,}509))\mathbf{t}=(3{,}058$$

(0,026) (0,019) (0,641) (0,830) (0,614) (0,006)) **Sig**= (0,012

R= 0.855
R^2= 0.730
DW=1.845

-عند مستوى 5%، α_1 تؤثر معنويا وإيجابيا على معدل (GDP) الحقيقي، وهذا ما يفسر وجود متغيرات أخرى توثر على معدل(GDP) الحقيقي لم تظهر في النموذج.

-عند مستوى 5%، المتغير $NFDI_t$؛ يؤثر معنويا وإيجابيا على معدل (GDP) الحقيقي، وهو ما يعني أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر جزء من التغير الحاصل في معدل (GDP) الحقيقي.

-عند مستوى 5%، المتغير NPI_t؛ يؤثر معنويا وإيجابيا على معدل (GDP) الحقيقي، وهذا معناه أن معدل (GDP) الحقيقي يتأثر بصافي تدفقات الاستثمارات المحفظية.

-عند مستوى 5%، المتغير ND_t؛ غير معنوي.

-عند مستوى 5%، المتغير NLD_t؛ غير معنوي.

-عند مستوى 5%، المتغير NSD_t؛ غير معنوي.

-عند مستوى 5%، المتغير $M2_t$؛ يؤثر معنويا على معدل (GDP) الحقيقي. لكن الملاحظ هو أن المعلمة المقدرة كانت سالبة ولا تتوافق مع النظرية الاقتصادية من حيث طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، والسبب يعود إلى أن هذه الدراسة تغطي فترة قصيرة، ولتجاوز ذلك يجب حساب قيم الأثر في الأجل الطويل، وذلك بتحديد فترة الإبطاء المناسبة للمتغير المستقل من خلال تعظيم قيمة معامل التحديد المعدل. $\overline{R^2}$

-معامل الارتباط قوي يقدر بـــ 85%، وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وهو ما يعكس القوة التفسيرية للنموذج.

-كما أنه ومن خلال نتائج اختبار DW (Durbin Watson stat) والذي يكشف عن مدى الارتباط بين الأخطاء العشوائية في النموذج، فقد بلغت قيمته 1.84، وبدلالة إحصائية، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي الانحدار في النموذج، وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر غير زائف (No Spurious Regression).

وبناءً عليه، فإن هذه النتائج تبين أن معدل (GDP) الحقيقي يتأثر بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية وتحديدا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي، وتؤكد النتائج أن هذين المتغيرين لهما معنوية إحصائية بمستوى ثقة 95% في تفسير نمو معدل (GDP) الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة 1995-2011، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.

الخلاصة:

استطاعت ماليزيا في فترة زمنية وجيزة الخروج من قائمة الدول النامية واللحاق بركب الدول المتقدمة، وساعدها في ذلك عدة عوامل منها السياسات الاقتصادية التي تبنتها، وخاصة تلك المتعلقة بدعم وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها.

ومن خلال دراسة تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها متغيرات مستقلة على نمو معدل (GDP) الحقيقي والذي يمثل المتغير التابع، تبين أن السياسة التي تبنتها ماليزيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة آتت أُكلها، حيث نجحت هذه الأخيرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها. وتجلت مظاهر نجاحها في مؤشراتها الاقتصادية، وفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحديداً.

فقد تم التوصل من خلال اختبار العلاقة بين مؤشر معدل (GDP) الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2011 والتدفقات الرأسمالية الأجنبية في ماليزيا إلى أنه تأثر إيجابا بها، إذ أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحفظية استطاعا تفسير جزء من التغيرات التي حدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وفي ختام هذه الورقة يمكن القول أن تجربة ماليزيا في الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية تكتسي أهمية بالغة لأنها أكدت الدور الهام الذي تلعبه هذه الأموال في دعم التنمية الاقتصادية. وعلى الدول النامية والجزائر خصوصا اللجوء إلى هذا المصدر كوسيلة لتجميع المدخرات وتغطية العجز ودعم التنمية خاصة بعد أن تضاءلت مصادر التمويل أمامها في ظل تفاقم الاختلالات الهيكلية الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها في ظل تدهور أسعار صادراتها من المحروقات.

الملاحـــق

الملحق رقم 1، انتشار البيانات التقاطعية للنموذج

للتأكد من شكل المعادلة السلوكية لمعدل نمو "GDP" الحقيقي خلال الفترة 1995-2011 لا بد من معرفة انتشار البيانات التقاطعية الخاصة بالمتغيرات التفسيرية المقترحة في المعادلة وعلاقتها بمتغير معدل نمو "GDP" الحقيقي. ويتم ذلك من خلال ملاحظة الأشكال التالية:

الشكل رقم 5، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

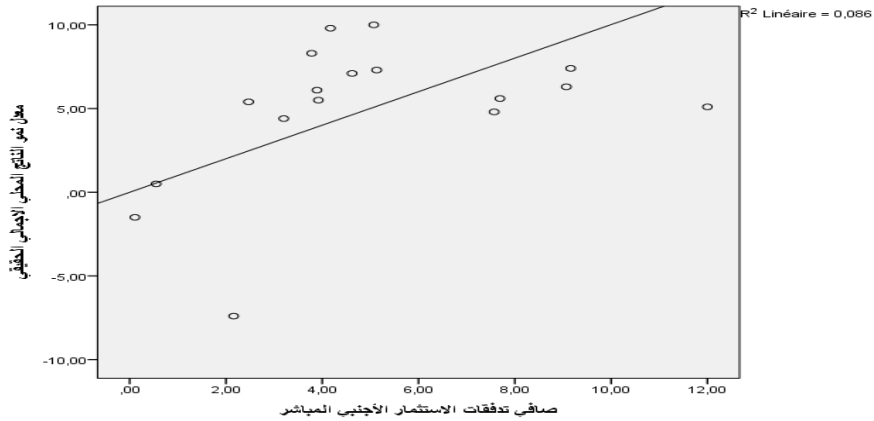

ما يلاحظ من الشكل هو أن انتشار البيانات التقاطعية لها اتجاه عام خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد ملائمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 6، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الاستثمارات المحفظية.

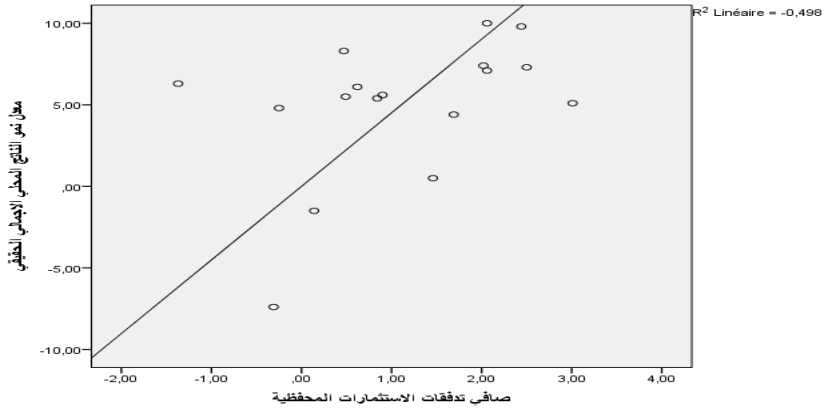

يظهر الشكل أن انتشار البيانات التقاطعية لصافي تدفقات الاستثمارات المحفظية في علاقتها بمعدل نمو "GDP" الحقيقي لها اتجاه عام مما يؤكد صلاحية الشكل الخطي للعلاقة بين المتغيرين.

الشكل رقم 7، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الديون.

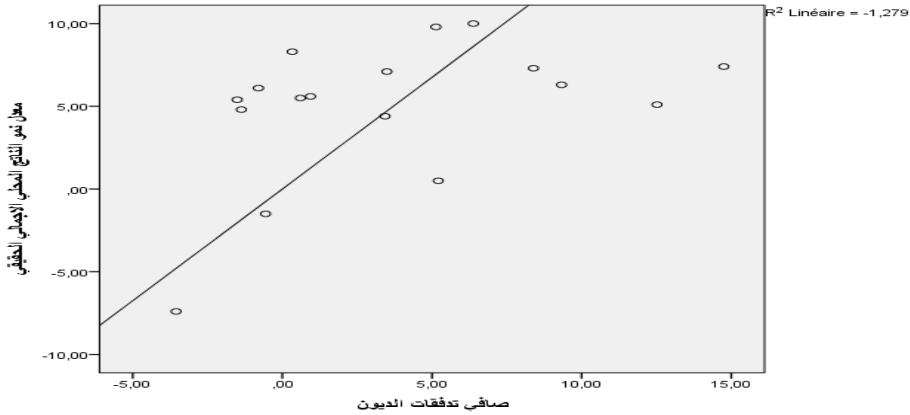

انتشار البيانات التقاطعية كما هو مبين في الشكل له اتجاه عام واضح، وهو ما يعطي فكرة أولية عن ملاءمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل نمو "GDP" وصافي تدفقات الديون.

الشكل رقم 8، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الديون طويلة الأجل.

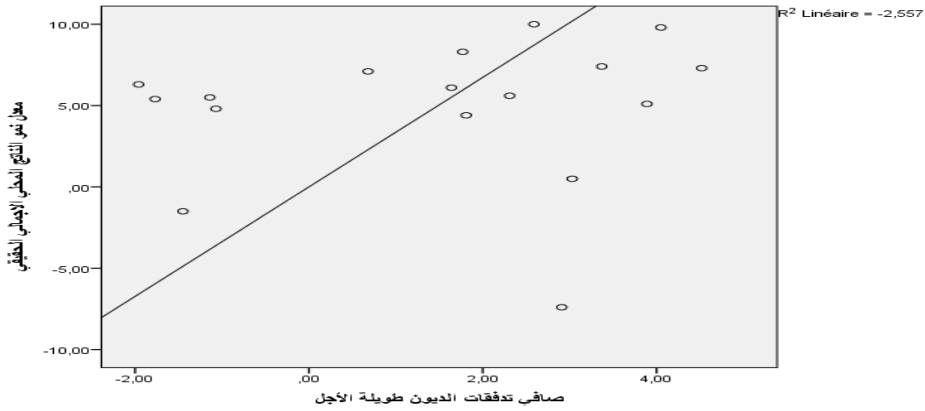

ما يلاحظ على انتشار البيانات الخاصة بمتغير معدل "GDP" الحقيقي وصافي تدفقات الديون طويلة الأجل خلال فترة الدراسة والمبينة في الشكل رقم 8 أن هذه البيانات لها اتجاه عام يؤكد صلاحية الشكل الخطي للعلاقة بين المتغيرين.

الشكل رقم 9، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بصافي تدفقات الديون قصيرة الأجل

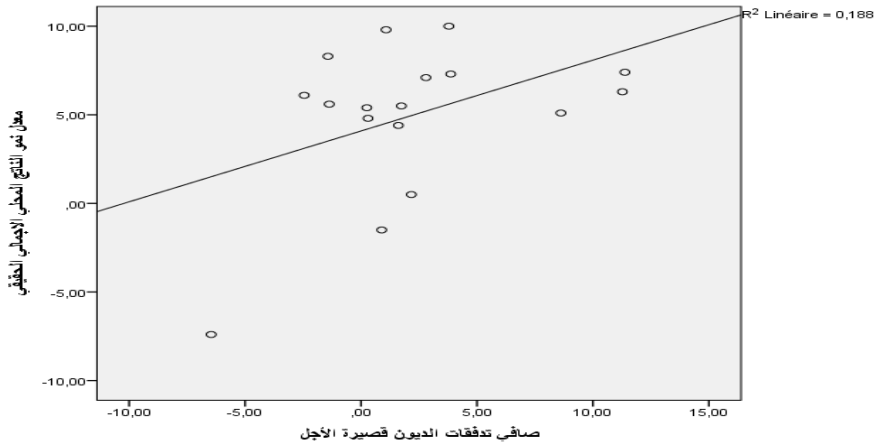

يظهر الشكل رقم 9 أن انتشار البيانات التقاطعية لصافي تدفقات الديون قصيرة الأجل في علاقتها بمعدل "GDP" الحقيقي، أن هذه البيانات ليس لها اتجاه عام كما أن تذبذبها فوق وتحت خط الاتجاه العام يؤكد عدم صلاحية الشكل الخطي للعلاقة بين المتغيرين.

الشكل رقم 10، علاقة معدل "GDP" الحقيقي بالكتلة النقدية M2.

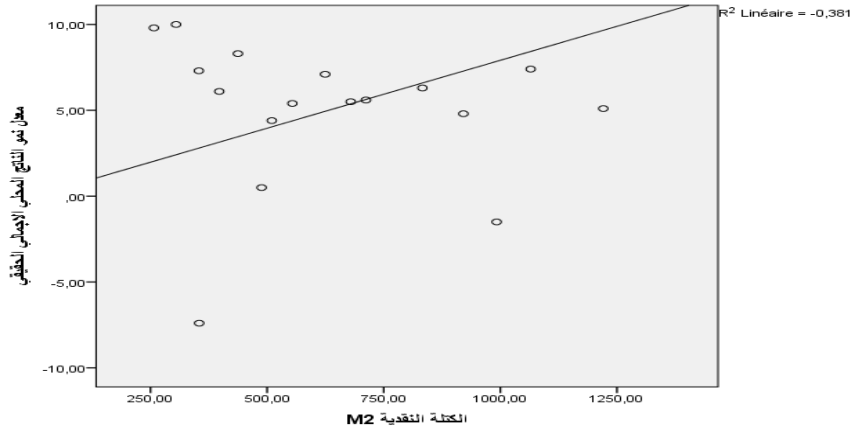

ما يلاحظ من الشكل هو أن انتشار البيانات التقاطعية لها اتجاه عام خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد ملائمة الشكل الخطي للعلاقة بين معدل "GDP" الحقيقي والكتلة النقدية M2.

ما يلاحظ من الأشكال السابقة أن معظم انتشارات البيانات التقاطعية لها اتجاه عام، وهو يؤكد ملائمة الشكل الخطي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المفسرة (NFDI, NPI, ND, NLD, NSD, M2).

الملحق رقم 2، تقدير معاملات النموذج بواسطة البرنامجية الآلية "SPSS Version 20".

Régression

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,855[a]	,730	,569	2,81897	,730	4,515	6	10	,018	1,845

a. Valeurs prédites : (constantes), M2, NPI, NFDI, NSD, NLD, ND

b. Variable dépendante : GDP

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	6,846	2,238		3,058	,012		
	NFDI	,947	,363	,704	2,612	,026	,371	2,695
	NPI	2,593	,933	,717	2,779	,019	,406	2,466
	ND	-2,751	5,726	-3,353	-,480	,641	,001	1805,793
	NLD	1,289	5,863	,658	,220	,830	,003	332,263
	NSD	3,030	5,828	3,287	,520	,614	,001	1482,514
	M2	-,013	,004	-,852	-3,509	,006	,457	2,188

الإحالات والمراجع:

[1]– ماليزيا شبه جزيرة تقع في أقصى جنوب شرق القارة الآسيوية، عاصمتها كوالا لمبور، مساحتها 329.758 كم^2، عملتها رنجيت"Ringgit" ورمزها RM، أهم شركائها التجاريين أمريكا، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وألمانيا.

[2]– أحمد طفاح ، التدفقات المالية: تعريفها أشكالها وخواصها، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني:

www.arab-api.org/images/training/.../31_C23-1.**pdf**

[3] - World Investment Report 2007, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, 245.

[4] - Ibid.

[5]– سالم الفرجاني، "عوامل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر"، **مجلة الكويت للاستثمار** (الكويت: الصفاة البنك الكويتي الصناعي، 2002)، ص. 97.

[6]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "فعاليات التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، **مذكرة من إعداد الأونكتاد**، جنيف، 2003، ص. 6.

[7]– نسرين نصر الدين حسين، **نظرة عالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على مصر** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2007)، ص. 61.

[8]– دريد محمود السامري، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 83.

[9]– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)، ص.ص. 180-181.

[10]– هيثم صاحب عجام ، علي محمود سعيد، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية** (الأردن: دار الكندي للنشر، 2006)، ص. 89.

[11]– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص. ص.245-246.

[12]– سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام** (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، 1998)، ص.309.

[13]– عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي** (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999)، ص. 29.

[14]– يقصد بتكلفة الفرصة البديلة احتفاظ الفرد بالنقود في شكلها النقدي والتخلي عن استخدامها في شراء مختلف الأصول المالية والعينية، وهو ما يسمى تكلفة الإضاعة أو تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل يضيع على حاملها إمكانية الحصول على دخل في حالة استثمارها. وتتكون تكلفة الفرصة البديلة من المردود الذي ينتج عن الاحتفاظ بمختلف الأصول (سندات، أسهم، أصول لعينية). ويتكون المردود من عنصرين الأول يتمثل في الدخل الذي يدره الأصل في شكل معدل فائدة، أو في شكل خدمات بالنسبة للأصول العينية، ويتمثل العنصر الثاني في الربح أو الخسارة في

رأس المال الذي يترتب عن تغيرات أسعار السوق لهذه الأصول، وتغيرات المستوى العام للأسعار. انظر، أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي** (مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000)، ص.ص. 145-146.

[15]- الحسني، المرجع السابق، ص.ص. 280-281.

[16]- الحسني، المرجع السابق، ص. 282.

[17]- صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال إلى بلدان مختارة، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 7، 2011، ص. 96.

[18]- محمود فهد مهيدات، "المضاربات الوهمية "السوقية" ودورها في الأزمة المالية، عقود الخيارات"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المؤتمر الدولي العلمي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، (1-2 ديسمبر 2010)، ص، 4.

[19] - Charles P. Kindeleberger, **Les Mouvements Internationaux de Capitaux** (Paris: Ed, Dunod, 1990), p.p. 45-46.

[20]- طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص.138.

[21]- عطية، المرجع نفسه، ص. 198.

[22]John S. Ahlquist, "Economic Policy, Institutions, and Capital Flows: Portfolio and Direct Investment
Flows in Developing Countries", International Studies Quarterly, University of Washington, 2006, p .685.

[23]- عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.123.

[24]- بعداش، المرجع نفسه، ص. 124.

[25]- اندلعت أعمال شغب عنصرية في العاصمة كوالالمبور في ماي 1969 بين الملايو السكان الأصليين لماليزيا والصينيين السكان المهاجرين إليها، ثم انتشرت إلى جميع أنحاء البلاد. أعمال الشغب العرقية كانت أساسا نتيجة عدم الرضا عن السياسات الاقتصادية للحكومة، فالملايو اعتبروا أن الحكومة تمارس المحسوبية والتمييز لفائدة الصينيين حيث أن هذه الطبقة تعيش في رخاء، بينما طبقة الملايو تعاني التخلف والفقر، على إثر ذلك سارعت الحكومة بسد الفجوة بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى (الصينيين والهنود). ومن أجل تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل تبنت الدولة عدة إصلاحات للنهوض بالتنمية الاقتصادية. انظر،

-Bartholomew M. Nyagetera," Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania",Tanzanian Economic Trends : A Biannual Review Of The Economy, 2002, p.p. 2-3.

[26]- Ibid.

[27] - Goh Soo Khoon, Financial Liberalisation and Openness in Malaysia, Journal of Dissertation, Volume1, Issue 2, Malaysia, 2007, p. 11.

[28] - Ibid, p.p. 12 -13.

[29] - Ibid, p.p. 14 -15.

[30]- Ibid.

[31]– سلوى صادر، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بين حالتي ماليزيا، وأندونيسيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ، ص.ص. 11–12.

[32]– سناء عبد الكريم الخناق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للازمات المالية التجربة الماليزية، جامعة ملايا، ماليزيا، على الموقع الالكتروني،

-iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/.../38.**pdf**

[33] – Goh Soo Khoon , Op. Cit., p. 24.

[34]– عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني:

www.arab-api.org/images/training/.../32_C22-4.**pdf**

[35]- Mohammad Sharif Karimi and Zulkornain," FDI and Economic Growth in Malaysia", **Munich Personal Repec Archive,** 2009, p. 5.

[36]– عبد العظيم، المرجع السابق.

[37]– عبد العظيم، المرجع نفسه.

[38]– ايمان فخري أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991–2010)، على الموقع الالكتروني،

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=376769

[39]– عبد العظيم، المرجع السابق.

[40] - K. K. Foong, "Managing Capital Flows: The Case of Malaysia", **Asian Development Bank Institute**, 2008, p. p. 27-30.

[41]- Thamir M Salih, Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia, p. 16, available at: http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/124437/2/2012AC%20Salih%20CP.pdf.

[42] - Bank Negara Malaysia, Annual Report 2009, Economic Developments in 2009, p.36.

[43]- MOHAMMED YUSUF, " Foreign Direct Investment in Developing countries An overview YRIA,EGYPT,MALAYSIA,VIETNAM", Syria, 2012, p.12, available at: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/INTERNATIONAL-FINANCE-BANKING-SECTOR.pdf

[44] - Jarita Duasa and Salina H. Kassim, "Foreign Portfolio Investment and Economic Growth in Malaysia", **The Pakistan Development Review**, (Summer 2009), p. 111.

[45] - Bank Negara Malaysia, Op. Cit., p.p. 39-40.

[46] - International Monetary Fund, IMF Country Report No, 14/80, MALAYSIA, March 2014, p. 52.
[47]- Bank Negara Malaysia, Op.Cit., p. 40.
[48] - International Monetary Fund, IMF Country Report, Op.Cit., p.p. 53; 56.
[49]-http://www.worldbank.org/en/country/malaysia/overview.
[50] - Nyagetera, Op. Cit., p. 12.
[51]- Vinothiny Subramaniam, and Others, "The Relationships Between Capital Outflows and Real GDP Product of Malaysia" , available at:http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2121763
[52]- Andrew Kim, and Others, "Economic Policy in Malaysia: Paths to Growth", **Woodrow Wilson School of Public and International Affairs**, United States, 2014, p. 13.
[53]- أنظر،
-Vinothiny Subramaniam, and Others, "The Relationships Between Capital Outflows and Real GDP Product of Malaysia" , Op. Cit., p. 10.
[54]-http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx.

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue Scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N°:13

Décembre 2015

Dépôt légal : 2129-2007

ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2015

D.P.U.G

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue Scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N°:13

Décembre 2015

Dépôt légal : 2129-2007

ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2015

D.P.U.G

Annales des Sciences Sociales
et Humaines de l'Université de Guelma
Revue scientifique publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma

Directeur de la revue :

Pr. Mohamed Nemamcha

Directeur de la publication :

Pr. Rachid Chaalel

Rédacteur en chef :

Pr. Rachid Chaalel

Comité de rédaction :

- Dr. Souhila Boukhmis
- Dr. Abdelaziz Djehmi
- Dr. Nacer Bouaziz
- Dr. Wassila Harkas

Révision linguistique :

- Abderrahmen Djoudi

Comité scientifique:

Pr. Ali Harb	Univ. Libanaise/Liban
Pr. A.A.halim Atia	Univ. Caire/Egypte
Pr. A.Nacer Moussi	Univ. Roi Faisal/ A. Saoudite
Pr. Z. Eddine Masmoudi	Univ. Oum lebouagui/Algérie
Pr. Lounisse Oukaci	Univ.Constantine/ Algérie
Pr. Cherif Rihane	Univ. Annaba/ Algérie
Pr. Nouara Gaid Tlilene	Univ. Bedjaya/Algérie
Pr. Ismail Samaai	Univ. A.M.kader/Algérie
Pr. Kheireddine Maatalah	Univ.de Guelma/Algérie
Pr. Slimane Rahal	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Houcine Zaoui	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Ibrahim Belaadi	Univ. Guelma/Algérie
Pr. Boubaker Boukhrissa	Univ. Annaba/Algérie
Pr. Kedadra Chayebe	Univ. Guelma/Algérie
Pr. Abdenacer Djendeli	Univ. Batna/Algérie
Pr. Naser Eddine Jaber	Univ. Beskra/Algérie
Pr. kheir Eddine Techoire	Univ. Telemcen/Algérie
Pr. Maie El Abdellah	Univ. Libanaise/Liban
Pr. Mohamed Kirat	Univ. Qatar/Qatar
Pr. Mohamed Chettah	Univ. Charika/Emirat
Pr. A.Settar Radjeb	I.N.du travail/Tunisie
Pr. Ahmed Ouissal	Univ. Mermoura/Turkie
Dr. Tayeb Nouar	Expert en Criminologie/Emirat
Dr. hacen Tayar	Univ. Sekikda/Algérie
Dr. Monsef Ben khadidja	Univ. soukahras/Algérie
Dr. Mahdia Hamel	Univ. Taref/Algérie
Dr. Omor Jenina	Univ. Tebessa/Algérie
Dr. Khaled Elbahri	Univ. Elmanar/Tunisie
Dr. Rachida Esmine	Univ.Zitouna/Tunisie
Dr. Mourad Mihoubi	Univ. Guelma/Algérie
Dr. Nadira Aghmine	Univ.Guelma/Algérie
Dr. A.Malek Boudiaf	Univ.Guelma/Algérie
Dr. B.Ibrahim Elghali	Univ.Guelma/Algérie
Dr. Chafia Chaoui	Univ.Annaba/Algérie
Dr. Cherif Boufas	Univ.Soukahras/Algérie
Dr. M.Ali Hassoune	Univ. Guelma/Algérie
Dr. Djemaa Houame	Univ.Annaba/Algérie
Dr. El Hadi Lerbaa	Univ.Guelma/Algérie
Dr. A.Rezzek Hamouche	Univ.Guelma/Algérie
Dr. Ramdane Bouraghda	Univ.Guelma/Algérie
Dr. Mahmoud Guerzize	Univ.Bordj bouareridj/Algérie
Dr. Ilies Chorfa	Univ.Taref/Algérie
Dr. Messaoud Bousnoubra	Univ.Guelma/Algérie
Dr. Tarek Achour	Univ. Saaida/Algérie
Pr. Salim Medjelekhe	Univ. Guelma/Algérie

Correspondance :

Toute Correspondance doit parvenir à :

La direction de la Publication Universitaire de Guelma
BP 401 Guelma 24000 Algérie
Tél : 037.21.58.49 Fax : 037.10.05.55
Email: annalesguelmassh @yahoo.fr Site Universitaire: www.univ-guelma.dz

Sommaire

- La problématique d'agir a l'adolescence

Dr. BEHTANE Abdelkader & Pr. JABALI Nouredine **1-17**

LA PROBLEMATIQUE D'AGIR A L'ADOLESCENCE

- Dr.BEHTANE Abdelkader :
  Univ/ El-Hadj Lakhdar. Batna
  Maître assistant « A »
  Univ/ 8 mai 1945 Guelma
- Pr. JABALI Nouredine :
  Univ/ El-Hadj Lakhdar – Batna
  Département de Psychologie

Résumé :

Nous visons par cette recherche théorique, à clarifier le développement à l'adolescence, comme stade critique, pour comprendre l'agir dans la vie de l'adolescent, surtout de montrer, selon l'approche psychodynamique (Jeammet, Yahyaoui,…), les raisons de ses actions (la fragilité du narcissisme, troubles familiales, ...), de ses effets (passage à l'acte,...). Parce que les actions de l'adolescent sont considérées comme un indicateur significatif pour étudier et percevoir la crise et/ou les structures de l'adolescence, y compris son entourage qui pourrait être bourré par les contradictions qui pourraient affecter sa vie psychologique et sociale.

Mots-clés : *crise d'adolescence, agir, narcissisme, culpabilité, passage à l'acte.*

ملّخــص:

نهدف من خلال ورقتنا النظرية هذه إلى توضيح النمة في مرحلة المراهقة، كمرحلة حرجة، لفهم إشكالية الفعل في حياة المراهق، لا سيما إظهار، حسب المقاربة الدينامية (جامي، يحياوي،...)، أسباب تصرّفاته (هشاشة نرجسية، اضطرابات عائلية،...) وآثارها (الإنتقال إلى الفعل،....). كون تصرّفات المراهق تعدّ مؤشّرا دالاّ مهّما لدراسة وإدراك أزمة المراهقة و/أو بُنياتها، لا سيما محيطه المتكو"ن من مجموعة من التناقضات التي من شانها قد تؤثّر على حياته النفسية والإجتماعية.

كلمات مفتاحية: أزمة المراهقة، التصرّف، النرجسية، تانيب الضمير، الإنتقال إلى الفعل

Introduction

Les violences ont connu des niveaux paroxystiques ces dernières années, notamment chez les adolescents, et leurs familles ne disent rien, ou plutôt ne peuvent rien faire.
La situation est alarmante ! Il faut réagir contre *l'agir* des adolescents dès l'âge précoce, donner importance à sa famille qui s'est trouvée à la limite de l'abîme, face à des difficultés plurielles : pluralité culturelle et dogmatique, difficultés économiques… Si le lieu primo-social est court-circuité, nous supposons que ni l'enfant, ni l'adolescent ne pourront réagir conformément à la norme (fragilité narcissique, passage à l'acte, angoisse, violence,…). A titre opérationnel, on constate que les institutions chargées d'adolescents à problèmes ne sont pas capables de les aider ou de les orienter, de les enseigner et de les éduquer. Probablement l'ignorance du savoir et l'incompétence, peuvent prendre part à la corroboration de la fragilisation déroulée au sein de notre société en générale, et des familles d'aujourd'hui en particulier, d'où l'apparition de délaissement et l'absence de responsabilité. Par conséquent, l'adolescent cherche à adopter d'autres repères, qui, souvent ne sont pas sécuritaires.

Dans cet article, nous voulons éclaircir et analyser le point de *l'agir* à l'adolescence d'après les théories de certains auteurs dans le domaine de la psychologie. De ce fait, nous aborderons, dans une première partie, l'adolescence comme une restructuration psychique, et nous développerons la crise qui a lieu durant cette période. La deuxième partie portera sur l'agir caractéristique de cette période. Dans la troisième partie, nous analyserons la problématique de l'agir selon un axe psycho-dynamique et selon l'aspect développemental, structurel et social et puis la problématique de l'agir de l'adolescence délinquante.

Adolescence, une réorganisation psychique

L'adolescence se caractérise par l'accès à la puberté, qui suppose une maturation biologique, laquelle donne accès aux capacités reproductrices. L'adolescent doit également faire face aux

changements de son corps, ce qui n'est pas sans conséquences sur son économie psychique, c'est-à-dire que le développement physique se double d'une maturation psychologique. L'enfant se retrouve alors doté d'un corps d'adulte dont il ne sait que faire, avec ses sensations et ses représentations. (Claes, 1995)

Pour *Laufer* (1989, cité par Maïdi, 2012), l'adolescent va dès lors se retrouver avec des besoins d'adulte dans un corps encore vécu comme celui d'un enfant. Le corps sexué sera la source et la représentation de son anormalité. Par cette maturation sexuelle et les capacités orgastiques qui lui sont liées, l'adolescent aura accès à l'excitation sexuelle, ce qui entraînera une explosion libidinale, laquelle avec ses aspects dynamiques et écologiques fragilise le *MOI* dans son rôle de pare-excitation car il n'a pas atteint sa maturité psychoaffective.

Selon *Marcelli* & *Braconnier* (1995), le *MOI* va alors utiliser des moyens de défenses spécifiques ; Intellectualisation, ascétisme, clivage et ses mécanismes associés (persécution, idéalisation, projection), mises en acte.
Quant aux modifications corporelles, elles vont entraîner un bouleversement profond des investissements objectaux et narcissiques. De plus, l'équilibre libidinal narcissique est remis en question, l'adolescent doit se détacher d'anciens investissements pour des objets nouveaux, ce qui lui demande un travail de deuil. Il doit parvenir au détachement des objets infantiles (que sont les relations privilégiées avec les parents et la fratrie) et rechercher à l'extérieur des nouveaux objets d'amour pour les investir hors de la tentation incestueuse. D'un point de vue narcissique, il a un développement du narcissisme infantile développé par les investissements familiaux qui permettra l'établissement du narcissisme adulte.

Selon *Kestemberg* (1962, cité par Kernier & al, 2008), on se trouve

dans une dysharmonie évolutive car il y a maturation sexuelle et génitale mais pas psychoaffective. Il rajoute ; il est nécessaire pour l'adolescent de rechercher un *idéal du moi* pour lui apporter un soutien narcissique. Cet idéal du moi intervient d'ailleurs de manière prépondérante à l'adolescence et est basé sur le narcissisme élaboré par les parents, qui est lui-même le fruit de remodelages successifs par confrontation à la réalité extérieure.

Pour *Ladame* (1997), *l'idéal du Moi* a comme précurseur l'objet idéal, lequel doit être désinvesti pour permettre un fonctionnement harmonieux entre le Moi et l'idéal du moi dans un but de maintenir un sentiment de valeur de soi.
Laufer (1989, op cit.) définit l'idéal du moi comme la partie du *Surmoi* qui contient les images et les attributs que le *Moi* s'efforce d'acquérir afin de rétablir l'équilibre narcissique. Il considère que l'extérieur est très important en tant que relais d'identification narcissique, pour les offres et les apports narcissiques, et en cela il s'appuie sur la place fondamentale des pairs pendant l'adolescence. Mais cela peut aussi aller dans le sens de l'autodestruction s'il y a identification à une figure négative. Ainsi, le groupe des pairs est un relai aux sources narcissiques parentales quand l'adolescent se détourne de ses objets d'amour infantiles. Chercher des appuis substitutifs à l'extérieur est nécessaire à la continuité de son narcissisme. S'il n'y a pas cette continuité entre ce qu'ont apporté les parents et l'environnement, il y aura possibilité de rupture et d'autodestruction au lieu de cohérence et d'adaptation. Si l'adolescence est une période de réorganisation psychique où l'adolescent vit des changements corporels, elle est aussi un stade des ruptures, qui appellent un travail de deuil pour reconstruire autre chose. Ces remaniements peuvent le conduire à un agir critique. (Perron & Perron-Rorreli, 1994, p. 106)

Par conséquent, l'*agir* est considéré comme une opération indispensable au processus adolescent lorsqu'il ne parvient pas à s'effectuer sur le plan fantasmatique. Distinguer l'agir en général

de l'agir délinquant par le recours à l'acte délictuel, permettrait de témoigner de la potentialité d'un conflit intrapsychique (Bonnet, 1993, p. 38) dont les capacités de mentalisation et surtout de verbalisation sont largement entravées (Roman, 2003). Ainsi l'objet sexuel est considéré comme inapte face à la problématique sexuelle. (Schaeffer, Kelly-Penot, & de la Vega, 2007, p. 265)

I. Adolescence et crise

L'adolescence est une étape de développement qui se situe entre la fin de l'enfance et le début de l'âge adulte, cette étape bouleversante est considérée comme une période de crise (critique). Elle se caractérise comme une confusion d'identité doublée d'une crise d'identité. De ce fait, cette crise correspond à un travail d'intense élaboration, avec nécessité de destruction et de reconstruction. C'est un mouvement de séparation tout en maintenant, pour trouver des formes plus adaptées à son évolution.

Selon les auteurs, la crise est vécue soit comme une continuité par rapport à l'enfance, soit comme une rupture du développement. Généralement, elle se caractérise par plusieurs points : les remaniements psychiques et biologiques qui amènent à une restructuration de l'adolescent avec son corps, et le développement du corps et passent par la relation maternelle. La dimension relationnelle apparaît alors comme constitutive de la personne, et la maturité des organes sexuels mène à sa sublimation.
Pour *Erickson* (1972), l'adolescent réagit selon son enfance et les différents éléments de l'identité qu'il s'est alors construit. Par confusion d'identité, on entend une incapacité à s'engager authentiquement avec d'autres, par le choix d'une identification négative pour maîtriser la situation. On peut dire qu'il existerait encore une certaine continuité qui intègre les vécus antérieurs tout en incluant la maturité sexuelle.

La crise d'identité conduirait ainsi à une identité variable selon les

individus, elle est le fruit d'efforts individuels intenses. L'identité élaborée doit permettre la capacité d'une prise de distance. L'individu est alors capable de combiner les capacités de délimitation de son territoire et d'engagement avec autrui.

Pour *Kestemberg* (cité par Kernier, op. cit.), chaque moment de crise marque une étape du développement qui tient le rôle d'un mouvement organisateur du Moi et où identité et identification sont liées. Cela suppose que l'identité se modèle au fur et à mesure des identifications, qu'elle soit mobile. L'échange avec l'autre en fonction de sa qualité, aura une valeur structurante et permettra l'émergence d'un sentiment de sécurité et de cohésion intérieure. L'ensemble de ces remaniements conduit à une rupture de développement que l'on peut qualifier de crise d'adolescence. Celle-ci se traduirait par une altération profonde des relations affectives génitalisées et des satisfactions libidinales narcissiques pouvant altérer l'estime de soi. De même, il y aurait aussi une résurgence des conflits inconscients inhérents aux relations objectales primitives dépendant de la libido objectale. Le conflit se situera au niveau du compromis à trouver entre relation désexualisée à la mère et relation libidinale objectale génitalisée.
Ces passages sont difficiles à gérer avec des sentiments de honte, de gêne… Il est difficile de savoir pour un adolescent si une pratique sexuelle précoce est issue d'un mimétisme à ses aînés ou d'un choix dû à une maturité affective suffisante.
La fusion des deux libidos (*objectales* et *narcissiques*) jusqu'alors différenciées pendant la période de latence, réactive le conflit œdipien, entraînant le rejet des imagos parentales et renvoie donc aux conflits d'identification, lesquels demandent une quête de nouvelles identifications, hors de la sphère familiale, d'où engagement dans une recherche angoissante d'identité. L'adolescent sera alors récupéré par le groupe des pairs et ses sollicitations constituent alors un apport en gains narcissiques.

Pour *Gutton* (1997) comme pour *Laufer (op cit.)*, l'adolescence se situe dans une perspective de rupture ; elle est porteuse d'une rupture de développement. Et, selon *Gutton*, l'adolescence est un ensemble de processus, que Freud (1905) qualifiait de métamorphoses. Elle serait une période de rupture car elle confronte l'individu à des bouleversements corporels par le biais de la puberté. Il a imaginé la notion de pubertaire qui serait à *la psyché* ce que la puberté est au *corps*. C'est un processus rendant compte de la pression du réel biologique de la puberté sur les trois instances psychiques (le *Ça*, le *Moi* et le *Surmoi*). Cette pression se heurte à la barrière de l'inceste élaborée suite au développement œdipien. L'organisation pubertaire réactive le conflit œdipien et la possibilité de l'inceste. Le Surmoi doit donc partir à la recherche de nouveaux étayages car l'alliance établie entre le Moi et le Surmoi se défait. L'adolescent se trouve donc dans la problématique du lien entre le corps et le Je, et ce d'autant plus que l'image de son corps est bouleversée par la puberté. Il y a une sorte de resserrement des préoccupations au niveau du corps. Les modifications corporelles auxquelles il est soumis ont du mal à être intégrées à différents niveaux : au niveau des représentations symboliques du corps, des sentiments d'identité et du narcissisme. D'autant plus que ces bouleversements sont très rapides.

Pour *Freud* (1924), la puberté conduit aux transformations qui permettent le passage de la vie sexuelle infantile à sa forme définitive et normale. *Freud (idem)* considérait que tout trouble morbide de la vie sexuelle peut être à bon droit considéré comme résultant d'inhibitions dans le cours du développement. Il ajoute que cette maturation physique et sexuelle qu'est la puberté, active un processus tout au long de l'adolescence qui consiste à réorganiser et intégrer son développement psychique antérieur dans le nouveau contexte créé par la maturité sexuelle, où le contenu des désirs sexuels et l'identification œdipienne seront intégrés dans une nouvelle identité sexuelle définitive.

II. *L'agir* dans une perspective psycho-dynamique

L'agir est quasiment une tentative de réponse dans l'espace à la problématique identitaire dont l'adolescent fait face ; « *qui suis-je ?* », aussi dans le temps ; quand le « je » n'a plus d'énoncé, et de représentations. Agir, c'est tenter de savoir qui sont les autres, comment on s'inscrit dans l'ordre symbolique, sachant que le discours de ceux-ci comporte des lacunes et des fantasmes intrapsychiques. (Aulagnier, 1986, cité par Henin, 2006, p. 227)

Pour *Claudon* (1998), agir aurait une fonction de défense contre les tensions intrapsychiques par le biais d'un déplacement des conflits au niveau corporel. En retour, *l'agir* altère la capacité à symboliser par une trouée inconsciente qu'il créé entre le sujet et les objets d'investissement. Le corps est donc un espace de latence de la pensée secondarisée. Le corps va devenir l'espace sur lequel se joue quelque chose de non élaboré. Il éponge les carences de capacité de symbolisation. *Agir* serait donc une faillite du travail d'élaboration.

Pour *Milhaud (cité par Yahyaoui, op cit.)*, *l'agir* a pour but une remise en équilibre rapide quand le psychisme est pris en défaut. Il traduit une faille dans le système parole-action, mais n'est pas forcément négatif car il peut conduire à un nouvel équilibre.

Ainsi, un consensus semble apparaître de ces différentes visions, dans le sens où *l'agir* serait une expression d'un conflit par le biais du corps et de l'acte qui ne peut être élaborée mentalement et qui cherche une voie de résolution. Pour l'économie psychique, c'est le moyen de recouvrer un minimum d'équilibre. Cela permet un soulagement provisoire par rapport à la sexualité, la culpabilité : C'est une voie de résolution possible pour le *Moi*.

III. *L'agir* dans une perspective développementale

L'acquisition dans l'enfance d'un bon appareil à penser assurera au sujet un bon fonctionnement au niveau psychique et

social. Mais cet appareil va dépendre de facteurs extérieurs ; l'environnement et ses capacités de soutien. De plus, il n'est pas constant et subit les influences de différents facteurs extérieurs.

Pour *Kestemberg (cit. op.)*, l'adolescence est un réaménagement de ce que l'on a acquis avant, et il peut y avoir de véritables ruptures s'il n'y a pas de soutien réel. L'adolescent vivra en discontinuité avec le vécu antérieur. On comprendra qu'un étayage constant de l'enfance à l'adolescence est nécessaire, car on ne peut pas compter uniquement sur une enfance heureuse pour combler l'adolescence, il faut une constance. Cette perspective suppose que l'adolescent soit en rupture avec les étapes antérieures. Si les conditions ne sont pas réunies au cours de l'adolescence, cela ne fonctionnera pas. Donc le recours à *l'agir* correspondrait à la décharge massive d'une tension par le biais de la voie motrice des charges qui vient court-circuiter la pensée, la chaîne signifiante, la parole et la production de sens.

Selon *Morhain* (1987, cité par Yahyaoui, 2005), à l'adolescence, un tel recours est aussi un quasi appel à la réalité externe pour investir une réalité interne qui déborde l'adolescent. L'acte peut ainsi tenir lieu de pensée, face à l'émergence pubertaire.

Pour *Ladame* (*réf.* §.I), le *Moi* étant affaibli, il aura une capacité moindre à utiliser l'action fantasmatique comme tampon narcissique, la fonction du « *comme si* » fait défaut. L'adolescent a donc recours à un autre tampon narcissique. Les adolescents qui ont une difficulté à détourner la pulsion et à dépasser l'acte par une activité de pensée ont beaucoup de mal à ne pas passer à l'acte quand on leur fait faire un psychodrame par exemple. On voit qu'ici domine la fragilité du Moi. Pour remédier à cela, on va tenter de trouver d'autres manières de récupérer le narcissisme.

Selon *Jeammet* (1980, cité par Yahyaoui, 2005), on peut noter qu'une relative insuffisance du fonctionnement mental, comme la

difficulté de mettre en scène des scènes fantasmatiques, a pour conséquence d'amener l'adolescent à avoir recours à une action ou une décharge :

> *"Les conduites agies, vides de toute activité fantasmatique sont délibidinalisées, mécaniques, mais cependant nécessaires pour se sentir exister".* Et *"La répétition des conduites agies signe les défaillances structurales primaires de travail d'élaboration intériorisé et de la souffrance psychique. En contre partie, elle entrave le processus de définition identitaire en freinant la maturation progressive."*

IV. La problématique de *l'agir* à l'adolescence délinquante

L'agir est un de ces mécanismes de défense spécifiques. Les conduites agies à l'adolescence ont pour but de protéger l'adolescent quand le *Moi* est trop vulnérable et que l'individu se sent menacé par l'objet avec la peur d'être débordé dans sa relation avec lui. D'après *Jeammet (op cit.)*, les conduites agies spécifiques caractérisent particulièrement les nouvelles pathologies adolescentes. Notamment la question de *l'agir* chez l'adolescent délinquant consiste à chercher un apport à sa propre défaillance narcissique, par le biais de *l'agir* et de ses impacts :

> *L'agir est un trouble de socialisation, une réaction versus une menace identitaire, conséquence de la faiblesse narcissique et du sentiment de culpabilité [...].*

a) L'agir peut être un trouble de la socialisation

Le sujet à travers sa délinquance cherche un apport à sa propre défaillance narcissique. Devereux, Jolas, & Gobard (1970) mettent l'accent sur la stigmatisation sociale. Pour lui, le comportement déviant diminue l'anxiété et une part des conflits internes de

l'individu, car cela lui permet de se comporter différemment afin de porter atteinte au narcissisme d'autrui.

On pense que ces adolescents doivent prendre sur eux la violence et la parole que les adultes ont refusé d'exprimer. En outre, les passages à l'acte marginalisant des adolescents seraient un retour du refoulé. En effet, l'adolescence sacrifiée, obéit au processus victimaire mis en scène par les adultes.

Selon *Yahyaoui (op cit.),* l'accent est mis sur les travaux de *Winnicott* sur les notions de disponibilité, de dévotion, de fonction d'étayage assurée par l'environnement qui inclut les parents et tous les acteurs du processus de socialisation (enseignants, justice, intervenants médico-psycho-sociaux…).
Selon lui, l'idée d'un enfant dans une famille aura du mal à évoluer normalement quand chacun des parents porte pour lui un projet éducatif et rationnel différent de l'autre, quand les deux parents sont dans une logique de neutralisation réciproque ou quand les parents, pour des raisons de santé, de vie ou de conjugalité, n'arrivent plus à offrir un cadre contenant nécessaire au bon développement de l'enfant. Cela concerne aussi le lien dedans/dehors, c'est-à-dire qu'au même titre du dysfonctionnement au niveau familial, un dysfonctionnement dedans/dehors, ainsi que la qualité des liens entre ces deux espaces, entraîne une difficulté et des troubles dans le processus de développement intellectuel et psychoaffectif de l'enfant. Notamment, on parle ici d'une population clinique et non générale, avec des parents qui ont du mal à étayer leurs enfants.

Selosse (2007) distingue la marginalité de la déviance, dans laquelle les sujets s'opposent activement et accusent leur distance avec la société en recourant à la violation ; alors que dans la marginalité on retrouve un aspect plus passif que cette logique de violence. En effet, aucune conduite ne serait déviante en soi. Elle

acquière ce caractère d'après la signification qu'on lui prête en fonction de critères normatifs individuels et sociaux. Il y a un jeu permanent entre les normes et les écarts entre ces normes.

b) L'agir pour lutter contre une menace identitaire

Cette notion de lutte contre l'effondrement identitaire a été analysée par différents auteurs : *Laufer (op cit.),* pour qui la menace identitaire est liée à un vécu de passivité. Pour *Jeammet* (1994), les conditions de *l'agir* sont une tentative d'aménagement face à la menace identitaire (ex. décalage entre la représentation de soi et désirabilité sociale) et une possibilité de transformer le vécu passif en conduite active.
Ces auteurs placent la menace identitaire du côté du vécu de la passivité face auquel un agir viendrait introduire quelque chose de l'action, de la transformation, du passage à l'acte…

c) L'agir conséquence de la faiblesse narcissique

Pour la construction de l'identité de l'adolescent, il doit faire un travail de deuil sur les objets d'investissement antérieurs. Or, ces investissements seraient susceptibles de lui assurer l'accès à l'autonomie en lui apportant un soutien narcissique. L'adolescent se trouve donc confronté à un paradoxe, lequel met en cause l'ensemble des points d'appui qui assurent les fondements de son autonomie et de ses assises narcissiques.

Comment être autonome tout en étant dépendant ? C'est toute la problématique de l'adolescence, qui cherche la présence d'autrui tout en la récusant, qui ne peut pas vivre sans limites tout en s'y opposant. La confrontation avec ce paradoxe entraîne de la violence contenue dans *l'agir* du passage à l'acte, car la menace sur l'autonomie génère une situation qui attaque l'intégrité narcissique suscitant ainsi une violence défensive. *Jeammet (op cit.)* pense qu'à cause de cette situation de fragilisation

narcissique, les images du monde environnant entreront en résonance avec le monde interne, conduisant à de l'excitation pulsionnel.

> *« Le Moi est alors susceptible d'être soumis à une excitation trop importante, source de débordement pouvant conduire le sujet à une désorganisation interne, à une menace identitaire intense.»*

Pour certains auteurs, comme *Morhain* (op cit.), les agir violents apparaîtront liés à la vulnérabilité d'une économie narcissique constamment menacée car incapable de prendre support sur des objets internes stables.

d) L'agir issu du sentiment de culpabilité

Ce concept est partagé par des auteurs comme *Freud*, *Winnicott*, *Roussillon, Balier…* Pour eux, il y a un lien entre le sentiment de culpabilité, le passage à l'acte et la blessure narcissique. Nous retrouvons à la base du sentiment de culpabilité et du passage à l'acte une blessure narcissique mettant à mal le système de pare-excitation susceptible de provoquer la mise à l'écart de certains investissements et l'évaluation de la subjectivité. En plus, le sentiment de culpabilité a une place très importante dans les mécanismes psychiques de l'adolescence dans la mesure où l'effraction pubertaire et la vie pulsionnelle qui l'accompagnent provoquent la reviviscence de la problématique et des interdits œdipiens, et donc de la culpabilité qui leur est liée.

Cette culpabilité revient fortement à l'adolescence qui remettrait en mouvement toute forme de relation à l'objet et met en évidence tous les interdits d'où un sentiment désagréable vis à vis de l'objet et de toutes les instances Surmoïques (père, mère,…). Alors, est-ce que l'enfant se sent coupable de ses passages à l'acte ? Est-ce que le sujet a accès à la relation d'objet, c'est-à-dire l'a internalisée, si bien qu'en cas de dommage à cet objet il peut

ressentir de la culpabilité ?
Agir peut faire diminuer ce sentiment de culpabilité en déviant tout sentiment de haine vis à vis de l'objet. Et trop de culpabilité pourrait avoir tendance à cliver l'objet et son fonctionnement, afin d'échapper à la pensée magique de le détruire. Le clivage permet de s'éloigner de la tension interne de détruire l'objet.

e) Entrée par la vie pulsionnelle

Selon *Gutton, Jeammet, Marty, Winnicott, Savinaud…*, le passage à l'acte et les troubles de la socialisation sont une résultante des pulsions non résolues et réactualisées avec l'événement pubertaire comme une mise à distance de l'angoisse que cela génère et qui ne peut être liée et élaborée par le travail de « l'adolescence ». Pour *Gutton*, l'adolescence correspond à un processus de maturation et à l'intégration des fantasmes pubertaires dans la vie psychique.
Les auteurs ci-dessus évoquent un mécanisme de clivage qui met hors sens et tend à réduire les conflits internes et intrapsychiques provoqués par l'émergence des pulsions non liables, lesquelles sont souvent le fruit de défaillances narcissiques.

f) Entrée par la relation d'objet

Jeammet (op cit.) accorde à la relation d'objet des capacités de symbolisation et de subjectivation. C'est de cette relation d'objet que découle naturellement les identifications et la construction identitaire du sujet. La violence découle du clivage, lequel tend à éviter l'envahissement objectal par le déni d'une certaine part de la réalité pour finalement pouvoir l'accepter et rester en lien avec elle. Dès lors, le clivage serait un compromis pour continuer la vie en lien avec l'objet. (Henin, 2006)

V. Propositions de l'auteur

Ce qui précède rend compte de toute une pluralité d'hypothèses à

ancrer dans une démarche d'approche de la complexité de la crise adolescente, notamment la condition d'agir chez l'adolescent. En effet, comprendre l'adolescent c'est comprendre son agir causé par ses angoisses (d'abandon, d'intrusion), ses désirs contradictoires, son manque de confiance en soi, le manque de soutien, son échec, ses blessures narcissiques, sa conscience réflexive…. In fine, on essaye de distinguer les difficultés et leurs causes chez l'adolescent. Il nous semble que les différents auteurs tentent de mettre en évidence les difficultés auxquelles ils sont soumis pendant cette période. Il semble cependant qu'il existe un consensus, qu'il est possible de sortir de ces difficultés, et que cela dépendrait de différents facteurs.

Notre *hypothèse* consiste donc à montrer que le corps et l'agir chez l'adolescent sont en premier plan, c'est-à-dire que l'on suppose qu'il agit par des manifestations corporelles la majeure partie du temps pour retrouver du sens à son existence. Agir peut donc apparaître comme une tentative de réponse dans l'espace et le temps à des interrogations identitaires et intellectuelles. Et pour sortir d'un agir ardent et qualifié comme immature, il faudrait l'aider à découvrir son potentiel de soi, ses représentations de soi, voire son identité personnelle et collective.

Conclusion

En guise de conclusion, l'adolescent vit en grande partie dans une souffrance narcissique, il lutte contre des sentiments de dépendance infantile, d'angoisses d'intrusion, inconsciemment reliées aux fantasmes de passivité vis-à-vis des objets parentaux particulièrement dans une sphère œdipienne négative. Il est en situation de perversion transitoire, de perversité d'où l'absence de toute culpabilité de déni. Par conséquent, les bouleversements pulsionnels, identitaires et relationnels mobilisent les défenses (l'*agir*). L'adolescent investit ses propres objets psychiques comme non dangereux, non toxiques, non traumatiques ou *traumatogènes*. (Bonnet, 2008, p. 58)

De différents auteurs ont abordé le sujet de l'*agir* chez l'adolescent

en crise; l'absence de nouveaux objets identificatoires (Kestemberg, 1962), l'absence d'étayage suffisamment porteur (Gutton), le vécu de passivité (Laufer), une enfance peu étayée (Erickson)…; constituent une véritable menace pour une construction identitaire, qui amène à un agir critique.
Erickson, parmi d'autres chercheurs, insiste sur le rôle fondamental de l'enfance et de la culture dans laquelle il vit pour aider au bon déroulement de la crise. Cela demande un environnement suffisamment bon et porteur. Pour *Kestemberg (op cit.)*, la capacité de mise en attente des fantasmes et la mise en place de projets d'avenir sont des facteurs fiables au dépassement de la crise. La crise d'adolescence de *Jeammet* se passe avec un travail de fond pour un adolescent évoluant dans un milieu suffisamment soutenant. Cela permet une évolution normale. Si cette condition n'est pas remplie, on aura une adolescence bruyante et dangereuse.

On constate que**,** par rapport aux théories des chercheurs ci-dessus, l'adolescent vient de naître encore une fois après la fin de l'enfance, ou peut-être la fin de la quête des imagos parentaux; remplacées par celle des identifications extérieures. Cette quête censée résolutoire comme tâche, mais plus contraignante comme agir critique structuré dans le passage à l'acte, la délinquance…

Bibliographie

BONNET, G. (1993). Le sexuel freudien. Une énigme originaire et toujours actuelle. Dans A. FINE, A. LE GUEN, & A. OPPENHEIMER, *Troubles de la sexualité*. Paris : Monographie de la revue française de psychanalyse.

BONNET, G. (2008). *La perversion. Se venger pour survivre*. Paris : PUF.

CLAES, M. (1995). Le développement à l'adolescence : Fiction, faits et principaux enjeux. *Revue québécoise de psychologie*, *16*(3), 63‑88. Récupéré sur chamart1.tripod.com/Developpement/devtexte2.htm

CLAUDON, P. (1998). Dynamique psychique de l'agir dans l'instabilité infantile. Approche projective à partir d'un cas clinique. *Bulletin de Psychologie*, *4*(51), 449‑458.

DEVEREUX, G., JOLAS, T., & GOBARD, H. (1970). *Négativisme social et psychopathologie criminelle (1940)*. (S.l.) : (s.n.). Récupéré sur http://bsf.spp.asso.fr/index.php?lvl=notice_display&id=118819

ERIKSON, E. (1972). *Adolescence et crise: la quête de l'identité*. Traduction par J. NASS & C. LOUIS-COMBET, (S.l.) : Flammarion, 1993.

FREUD, S. (1924). *Pour introduire le narcissisme*. Paris : Payot, 2012.

GUTTON, P. (1997). *Le pubertaire*. Paris : PUF.

HENIN, M. (2006). Agir et savoir. De certains fonctionnements psychologiques à l'adolescence et de quelques perspectives thérapeutiques. *L'Information Psychiatrique*, *82*, 227‑230.

JEAMMET, P. (1994). Adolescence et processus de changement. Dans D. WIDLÖCHER, *Traité de Psychopathologie* (pp. 687‑726). Paris : PUF.

KERNIER, N., & al. (2008). Attaque de soi à l'adolescence, désir et refus de séparation? *Cahiers de psychologie clinique*, *2*(31), 25‑49.

LADAME, F. (1997). *Les tentatives de suicide des adolescents* (2e éd.). Paris : Masson.

MAÏDI, H. (2012). *Clinique du narcissisme : L'adolescent et son image*. Paris : Armand Colin.

MARCELLI, D., & BRACONNIER, A. (1995). *Adolescence et psychopathologie* (4e éd.). Paris : Masson.

PERRON, R., & PERRON-RORRELI, M. (1994). *Le complexe d'Œdipe* (1re éd.). Paris : PUF.

ROMAN, P. (2003). Les aménagements pseudo: figures paradoxales de la résolution de la crise adolescente. *Psychothérapies*, *23*(3), 139‑147.

SCHAEFFER, J., KELLY-PENOT, E., & de la VEGA, R. (2007). Peur et conquête du féminin à l'adolescence dans les deux sexes. *Adolescence*, *2*(60), 261‑277.

SELOSSE, J. (2007). L'inquiétante étrangeté des incasables. *Adolescence*, *1*(59), 9‑18.

YAHYAOUI, A. (2005). *Ruptures à l'adolescence*. Cours de master de psychologie, Université de Savoie.